

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

# الغرض القرآني

## لقضايا النكاح والفرقة

دراسة تحليلية مأمعة بين تفسير الآيات وفقهاها

تأليف

زينب عبد السلام أبو فضل

مدرس الدراسات الإسلامية المساعد بكلية الآداب جامعة طرابلس

تقديم

فضيلة الدكتور / علي جمعة

مفتي الديار المصرية



دار الحديث  
القاهرة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

العبد المذنب  
القاضي  
لقضايا النكاح والفرقة

رقع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : العرض القرآني

لقضايا النكاح والفرقة

اسم المؤلف : د. زينب عبد السلام أبو الفضل

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٦٠٨ صفحة

عدد المجلدات : مجلد واحد

سنة الطبع : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

رقم الإيداع : ٢٢٨٦٨ / ٢٠٠٥ م

الترقيم الدولي : x-١٢٧-٢٠٠-٩٧٧



6 222007 702853

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جهر القائد امام جامعه الأزهر لبيقون : ٥٨٩٩٤٠٩ / ٥٩١٨٧١٩ / ٥٩١٩٦٩٧ فاكس : ٥٩١٩٦٩٧

www.darehadith.com

E-mail: info@darehadith.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

# العُرُضُ الْقُرْآنِي

## لِقَضَايَا النِّكَاحِ وَالْفُرْقَةِ

وَرَأْيَةِ تَحْلِيلِيَّةٍ مَمَاعَةٍ بَيْنَ تَفْسِيرِ آيَاتِ وَفَقَرِهَا

تأليف

زينب عبد السلام أبو الفضل  
مدرس الدراسات الإسلامية بالسعودية والأستاذة بجامعة القاهرة

تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور / علي جمعة محمد

مفتي الديار المصرية

دار الحديث  
القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## تقديم

لفضيلة الأستاذ الدكتور / **على جمعة محمد** مفتى الديار المصرية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث  
رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . . . وبعد .

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم هذه الرسالة العلمية الماتعة التي تقدمت بها  
الباحثة إلى كلية الآداب بجامعة طنطا لنيل درجة « الماجستير » في الدراسات  
الإسلامية من قسم اللغة العربية بالكلية .

و شاء الله تعالى أن أكون رئيساً للجنة المناقشة ، وبالطبع . . كان لزاماً عليّ  
أن أقرأ هذا البحث قراءة متأنية مدققة بهدف التماس مواضع للمناقشة ، فكادت  
ألا توجد !

وكم كنت أتمنى منذ شرعت في مناقشة الرسائل العلمية أن تأتيني رسالة  
أقول لصاحبها : شكراً ، الرسالة خالية من الأخطاء حتى جاءتني هذه الرسالة .  
كدت أن أقول هذه العبارة لصاحبة هذه الرسالة ، لكن حال دونها أن الباحثة من  
البشر ، وقد استولى النقص على البشر ، وأبى الله أن يكون كاملاً إلا كتابه .

وقد راقني في هذا البحث عمق الباحثة ، وما تتميز به من نفس طويل في  
تتبع الآراء وتحليلها ، ثم مناقشتها ، ونقد ما يستحق النقد منها ، وترجيح ما  
حقه أن يترجح .

ثم إنها تتميز بالحيادية العلمية الشديدة ، فلا أثر في بحثها لتعصب مذهبي  
معين ، أو لجنس على حساب آخر ، أو لقول على قول . ولكنها مع الدليل  
أيما توجه .

هذا بالإضافة إلى أن هذا البحث حوى موضوعات غزيرة متنوعة ، كل منها

يصلح لأن يكون بحثاً مستقلاً بذاته ، وقد عاجلته الباحثة بإيجاز غير مخل ، فلا ترى في بحثها أثراً لإطناب أو تزيد ، حتى خرج البحث في صورة منقحة جيدة ، يصلح لأن يكون نموذجاً لما ينبغي أن يكون عليه البحث من دقة وإيجاز وتنوع في العرض .

وفوق هذا كله ... مما يمدح لهذا البحث : أن الباحثة تبعت جميع النصوص القرآنية الخاصة بأحكام النكاح والفرقة ، ثم عرضتها في صورة موضوعية ، وعاجلتها معالجة فقهية دقيقة ، اعتمدت فيها على المصادر الأصلية الموثوقة ، حتى حوى البحث منها واحة غزيرة متنوعة من خير ما أنتجت العقول الإسلامية قديماً وحديثاً .

وفي نظري أن الذي أعان الباحثة على إنجاز هذا البحث على هذه الحالة الرائعة أمران :

الأول : توفيق الله لها ، ومنه عليها بحفظ كتابه الكريم ، مما ساعدها على الإلمام بالآيات وعرضها في صورة جيدة .

الثاني : امتلاكها ناصية اللغة العربية ، فجاءت الرسالة خالية من الأخطاء اللغوية ، مع حسن في العرض ، ويسر في العبارة .

أسأل الله سبحانه أن يديم على الباحثة إنعامه ، وأن يقبل منها هذا العمل ، وأن يفيد به الإسلام والمسلمين .

الأستاذ الدكتور

على جمعة محمد

مفتي الديار المصرية



## إهداء

إلى كل من يسر لي علوم الشريعة، وجعلها نبضاً في دمي، وشوقاً في  
فؤادي، وحباً يملأ كياني، ونوراً يغمر جناني . . .

إلى شيخي ووالدي: العارف، والعالم، والقُدوة فضيلة الشيخ: عبد السلام  
أبو الفضل .

أول من لقنني علوم الشريعة منهجاً وسلوكاً، حتى أبصرتها في شخصه،  
سمحة سهلة، حية معطاءة، تهذب النفس، وترزين العقل، وتنفع الناس، وتمكث  
في الأرض .

إليه وإلى روحه الطاهرة، أقدم هذا العمل، نوراً يسعى بين يديه، وأجرأ  
يؤتاه بيمينه، وروحه ترفل في هناء الصالحين .

وإلى أمي: قربان حب ووفاء، وحسنة في صحيفتها تنفعها يوم الدين،  
وعملاً صالحاً يجعلها في مصاف الخالدين .

وإلى زوجي: آية تقدير واعترافاً بالجميل، إلى من شاركني عبء هذا  
العمل، مذ كان فكرة، إلى أن غدا أثراً صالحاً نحتسبه سوياً عند رب العالمين .

وإلى أساتذتي بكلية الآداب الذين أولونني من ثقتهم، ما دفعني بقوة إلى  
المضي في سلك الباحثين والدارسين .

إلى هؤلاء جميعاً أقدم هذه الدراسة القرآنية، تجلّة واحتراماً، وإسهاماً في  
نقل رسالة العلم من جيل إلى جيل .

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير أعدتها الباحثة في قسم اللغة العربية ،  
بكلية الآداب - جامعة طنطا .  
وقد نوقشت هذه الرسالة في الكلية نفسها من قبل لجنة علمية برئاسة فضيلة  
الأستاذ الدكتور / **على جمعة محمد مفتى الديار المصرية** .  
وذلك في يوم الخميس ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٥ م .  
وأجيزت بفضل الله تعالى بتقدير ممتاز مع التوصية بالطبع والتداول بين  
الجامعات لأهمية الرسالة من الناحية العلمية .  
فلله الحمد والمنة .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... وبعد،،  
فإن من المتفق عليه، أن القرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول، الذي نستقى منه أحكامه التفصيلية، ومقرراته العامة.

وهذا المصدر: يظل أبداً رحب المدى، سخي المورد، مشغلة الباحثين والدارسين، وموضوع أبحاثهم ودراساتهم.

ومن مظاهر عناية هذا الكتاب الكريم بالأسرة، أن شغلت التشريعات الخاصة بها مساحة واسعة من آيه، في تفصيل وتدقيق محكمين، مع حرص كبير على أن يلف هذه التشريعات جواً من التواد والرحمة، والأمر بالتقوى، ومراعاة حدود الله، مما يشعر بضخامة شأن الأسرة في النظام الإسلامي، وأن الزواج شركة مادية وأدبية، تتطلب مؤهلات شتى.

ومما يلفت نظر الباحث حين يرجع البصر فيما صنف في دراسة أحكام الأسرة قديماً وحديثاً، أن النصوص القرآنية الخاصة بتشريع أحكامها - على كثرتها - تكاد لاترى ولا تبصر وسط كم هائل من المسائل والتفريعات، والأقوال، والافتراضات... إلى درجة قد يبدو فيها شيء من الاختلاط بين قداسة النص، وبشرية الفهم، أو الاجتهاد في فهم النص، حتى سادت حالة من التقليد والتبعية، وأصبح كف العقل عن النفاذ إلى النص، وإدراك مرماه ومقصده، مناحاً عاماً يصعب الانفلات منه.

فإذا يئسنا وجوهنا شطر ما كتب في تفسير آيات الأحكام من كتب التراث، وهي التي تعنى بإبراز النص وتفسيره، ثم تقديم الدراسة الفقهية حوله، وجدنا هذه الكتب لاتخلو من أمرين :

الأول: أنها تفسر النصوص ذات الموضوع الواحد حسب موقعها من السور، دون عناية بتتبع هذه النصوص من مظانها المختلفة، بحيث تبدو أمام القارئ والدارس في وحدة متماسكة، تيسر الإحاطة بها وبأحكامها، دون تبعثر أو شتات بين الموضوعات المختلفة .

الثاني: أن هذه الكتب لا تخلو من بعض أمارات التعصب المذهبي الذي يظهر بوضوح، حين تبرز أقوال فقهاء المذهب مع الانتصار الشديد لها، ومحاولة تأييدها بنصوص الكتاب والسنة، وما وافقها من أقوال الصحابة والتابعين ومن تبعهم، أما الأقوال المخالفة، فيكون حظها وحظ قائلها، حتى ولو كان إمام المذهب الكثير من البنس والقليل من الإنصاف (١).

وأجد أنه من الحق أن أقرر: أن علماء الأمة الأوائل، لم يدخروا وسعاً في سبيل أن يخلفوا للأمة تراثاً من الفكر الشامخ المستوعب في أعلى نمط، سواء من ناحية الأسس التي قام عليها، أو المقاصد والغايات التي استهدفها، أو الحلول التي قدمها .

ولكن هؤلاء الأوائل أنفسهم، لم يهدفوا أبداً إلى أن يتعبد بتراثهم، ولا أن تمجد أقوالهم، بل كانوا يلحون دائماً على فكرة النص، وأنه المرجع النهائي الذي يحتكم إليه عند التنازع .

ولقد أثرت عنهم في هذا أقوال عديدة، منها ما اشتهر عن الإمام الشافعي رحمه الله: (إذا صح الحديث فهو مذهبي) .

وشيء آخر مهم يجب أن يوضع في الاعتبار، وهو أن اجتهادات الأوائل في فهم النصوص بصفة عامة، لم تخل من تأثيرات البيئة والعصر، والثقافة السائدة، وربما العادات والتقاليد، حتى تركت هذه التأثيرات بصماتها على بعض

(١) انظر على سبيل المثال تحامل الفقيه المالكي: ابن العربي في كتابه أحكام القرآن على الإمام الشافعي، عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [النساء: ٣] .

الأحكام، فغدت مرتبطة بها أكثر من ارتباطها بالنصوص، مما يحتم علينا ضرورة العودة إلى النص القرآني، حتى لا نوقف عطاء القرآن للزمن، والبيئات المختلفة. من ذلك مثلاً: حديث الفقهاء عن تقدير نفقة الزوجة وكسوتها، حيث نجد تأثير البيئة واضحاً حتى في الألفاظ المستخدمة مثل: البر - الأقط - الشعير - الملحفة - الرداء - المد - الصاع ..

مع أن النص القرآني: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] عام، شامل، مستوعب، يتخطى حدود الزمان والمكان والبيئة، إلى كل عصر ومصر .

ولكن سوف تبقى اجتهادات علمائنا القدامى مفخرة من مفاخر الفكر الإنساني، الذي أفادت منه الإنسانية كلها، والركيزة الأساسية في فهم النصوص، ثم الانطلاق منها، إلى ما هو أرحب وأشمل، كما سوف تبقى إشاراتهم مفتاحاً للدراسة الكثير من القضايا الحديثة، ولكن برؤية تناسب العصر، وتطوراته السريعة المتلاحقة .

ولعل من أهم الميادين التي هي في حاجة إلى أن نعود بها إلى النص القرآني: ميدان الأسرة، وما شرع لها من أحكام، خاصة ما يتصل منها بالنكاح والفرقة، حيث كان هذا الميدان وسيظل: قضية الساعة، الحية المتجددة دائماً، والثلمة التي ينفذ منها أعداء الإسلام، للنيل من الإسلام وأهله .

من هنا كان توجهي إلى تقديم هذه الدراسة، التي تعرض لأحكام النكاح والفرقة من واقع النص القرآني، تأملاً في آفاقه ودلالاته، وما يهدف إليه من مقاصد وغايات؛ لإبراز قدرته على العطاء المتجدد، والمستوعب لكل زمن .

مع ضرورة أن يوضع في الاعتبار، أنه لم يقصد بهذه الدراسة، القفز فوق الميراث الثقافي والفكري للأمة، المتمثل في اجتهادات القدامى في فهم النصوص، ولكن على العكس من ذلك، كان الحرص على اصطحاب الاجتهادات السابقة لمفسري الأمة وفقهائها، من أهم سمات هذه الدراسة .

وقد عمدت إلى أن لا أنصر قولاً على قول، ولا مذهباً على مذهب لمجرد الهوى والتعصب، ولكن المقدم والمرجح دائماً هو الأقرب إلى معطيات النص الكريم، أيّاً كان قائله؛ إذ الهدف أولاً وآخرها هو العودة إلى النص والاحتكام إليه، مما فرض على أن أتبع المنهج التالي:

١ - تجميع الآيات القرآنية الخاصة بأحكام النكاح والفرقة من مظانها من الكتاب الكريم، ثم تقسيمها على مباحث ومطالب هذه الدراسة، بحيث يفرد لكل مبحث أو مطلب النص الخاص به، والذي تستقى منه الأحكام المراد بيانها في هذه الجزئية من البحث.

وذلك بدءاً من آيات الترغيب في النكاح - والتي تعد مدخلاً موضوعياً لهذه الدراسة ككل - ومروراً بالخطبة وأحكام عقد النكاح، ثم الحقوق المادية وغير المادية لكلا الزوجين، ثم أحكام الفرقة، وانتهاء بالعدة وما شرع لها.

فهذه الدراسة، وإن كانت تحليلية، لكن يلاحظ فيها عدم إغفال الجانب الموضوعي، نظراً لأهمية هذا الجانب في استيعاب الموضوع ككل، مما يعطى الباحث فرصة لمناقشة القضايا المختلفة، والمتصلة بموضوع بحثه بعمق وشمولية.

٢ - الحرص على تصدير النص القرآني، بأن أبدأ بكتابته أولاً في صدر كل مبحث أو مطلب، ليكون عمدة أنطلق منه إلى دراستي.

٣ - العناية بتحليل ألفاظ النص الكريم، خاصة تلك التي قد تبدو غريبة، أو التي يتوقف على تحليلها واستكناه حقيقتها، معرفة ما شرع في الآية من أحكام، وذلك بالرجوع إلى المصادر اللغوية الموثوقة، وكذا كتب التفسير التي تعنى بتحليل الألفاظ.

٤ - تفسير النص الكريم من كتب التفسير المعتمدة، تفسيراً أتحرى فيه الصحة، معتمدة على الآثار والأقوال الصحيحة، التي تتفق ومعطيات النص الكريم، غير أبهة بالأقوال الضعيفة والمكذوبة، اللهم إلا من باب تجلية الفهم الصحيح - فبضدها تتميز الأشياء - أو من باب تبصير الناس بحقيقة هذه

الأقوال، خاصة إذا كانت مما تشتهر بينهم .

٥ - الاهتمام بالإعراب والقراءات في هذه الدراسة، كان بالقدر الذى يخدم البحث، والهدف منه .

٦ - ذكر سبب النزول الوارد فى الآية، خاصة إذا كان فى ذكره مزيد إيضاح لمعنى الآية، مع تخريجه من الكتب التى أوردته حسبما تيسر .

٧ - ذكر ما تضمنته الآية من أحكام فقهية، وذلك بالرجوع إلى ما كتبه فقهاؤنا الأقدمون من مختلف المذاهب الفقهية، مع الحرص على الرجوع إلى المصادر الأصلية قدر الإمكان، للثبوت من الأقوال المنقولة عن أرباب المذاهب فى الكتب الحديثة، مع تجنب الانسياق وراء تفرجات الفقهاء وخلافاتهم، لا سيما البعيدة منها عن دلالة النص ومعطياته .

٨ - قد تحتم طبيعة البحث الإسهاب فى مناقشة وعرض القضايا التى يكون لها بعض الجوانب الاجتماعية، والتى يكثر اللغظ حولها- مثل أهمية دور الولي فى عقد النكاح - وذلك فى محاولة لإبراز مرونة النص القرآنى، واستيعابه لكل ما يعرض للناس من أفضية، مما يؤكد يسر الشريعة الإسلامية، ومسايرتها روح العصر، وخطأ الجمود أمام رأى معين، وفى المقابل: قد تفرض طبيعة البحث الإيجاز فى مسائل توسع السابقون فى عرضها ومناقشتها؛ لعدم حاجة البحث إليها، وكثيراً ما أحيل القارئ إلى المصادر التى بسطت فيها القول؛ لتيسير الرجوع إليها عند الحاجة .

٩- تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين مع الحرص على اتباع المنهج العلمى فى تخريج الأحاديث من مصادرها، ثم الحكم عليها بالصحة أو الضعف، سوى ما ورد فى البخارى ومسلم لتلقى الأمة لهما بالقبول .

١٠- الترجمة للأعلام غير المشهورين - حسب اجتهادى - وتوثيق الأقوال من مصادرها الأصلية على أن يكون ذلك فى الحواشى بغير إطناب ولا تزيد .

١١- أحياناً يكون من المناسب الاستشهاد ببعض مواد القانون لإظهار موافقته للشريعة في كثير من قضايا النكاح والفرقة، لا سيما إذا كان موافقاً لما أراه راجحاً من أقوال الأئمة .

وفي هذا كله: لم أدخر جهداً في أن أصل إلى وجه الحق في كل مسألة عرضت لها، وأن أكون ذات نظر استقلالي، لا أسيرة ماثبت ورسخ في الأذهان دون تمحيص وتقص، وذلك عن طريق محاولة النفاذ إلى جوهر النص، واستصحاب روحه، والوقوف على الحكمة والمقصد من تشريعه، مما صعب من طبيعة البحث، وتطلب بذل الكثير من الجهد، خاصة وفي هذا الموضوع تلال متراكمة من الأقوال والآراء، التي تحتاج إلى بصر وتمحيص، وفيه من وعورة الطريق والمتاهات، ما يدهش ويحير في الوقت نفسه .

وقد ذلل من هذه الصعاب: ما وجدت من عون الله وتوفيقه، والذي يتضاءل أمامهما جميع ما يبذل من جهد، وإن عظم .

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول مايجنى عليه اجتهاده

هذا. ويشتمل هذا البحث على مقدمة وباين وخاتمة .

المقدمة: ويشتمل على افتتاحية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث، وخطته .

الباب الأول: (ما ورد في القرآن بشأن النكاح) .

(وفيه تمهيد وستة فصول).

التمهيد في: تعريف النكاح وبيان حكمته وحكمه .

الفصل الأول: ما ورد في القرآن بشأن الترغيب في النكاح، وفيه مباحث:

المبحث الأول: النكاح نعمة من نعم الله على الإنسان .

المبحث الثاني: النكاح سنة كونية.

المبحث الثالث: النكاح رغبة فطرية في الإنسان .



- المبحث الرابع: النكاح سنة من سنن المرسلين .
- المبحث الخامس : النكاح مطلب من مطالب المؤمنين .
- المبحث السادس : النكاح وسيلة للغنى .
- الفصل الثانى: ما ورد فى القرآن بشأن الخطبة .
- (وفيه تمهيد وأربعة مباحث):
- التمهيد فى : طبيعة الخطبة فى الشريعة الإسلامية .
- المبحث الأول : موانع صحة الخطبة .
- المبحث الثانى : ما يباح النظر إليه عند الخطبة .
- المبحث الثالث : عرض الرجل ابنته على الرجل الصالح .
- المبحث الرابع : عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح .
- الفصل الثالث : ما ورد فى القرآن بشأن من يحرم نكاحهن : وفيه مبحثان:
- المبحث الأول : المحرمات مؤبداً .
- (وفيه تمهيد وثلاثة مطالب) :
- التمهيد فى : معنى المحرمات مؤبداً .
- المطلب الأول : المحرمات بالنسب .
- المطلب الثانى : المحرمات بالمصاهرة .
- المطلب الثالث : المحرمات بالرضاع .
- المبحث الثانى : المحرمات مؤقتاً .
- (وفيه تمهيد وستة مطالب) :
- التمهيد فى : معنى المحرمات مؤقتاً .
- المطلب الأول : الجمع بين المحارم .
- المطلب الثانى : الزواج بأكثر من أربع .

المطلب الثالث : نكاح زوجة الغير ومعتدته .

المطلب الرابع : نكاح المطلقة ثلاثاً .

المطلب الخامس : نكاح المشركة والكتائية .

المطلب السادس : نكاح الزانية .

الفصل الرابع: ما ورد في القرآن بشأن عقد النكاح :

(وفي تمهيد وثلاثة مباحث) :

التمهيد فى : معنى العقد وخصائصه .

المبحث الأول : ألفاظ عقد النكاح .

المبحث الثانى : الولى .

المبحث الثالث : الإشهاد على النكاح .

الفصل الخامس: ما ورد فى القرآن بشأن الحقوق المادية المترتبة على عقد

النكاح . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : فى الحق الأول : (الصداق) .

(ويتكون من تمهيد وسبعة مطالب) :

التمهيد فى : تعريف الصداق والحكمة من مشروعيته .

المطلب الأول : الصداق هبة خالصة للمرأة .

المطلب الثانى : قدر الصداق ونوعه .

المطلب الثالث : وجوب الصداق المسمى كله .

المطلب الرابع : وجوب نصف الصداق أو العفو عنه .

المطلب الخامس : المتعة .

المطلب السادس : الزيادة على الصداق أو الخط منه .

المطلب السابع : اشتراط الولى شيئاً من الصداق لنفسه .

المبحث الثاني : فى الحق الثانى : (النفقة).

(وفيه ثلاثة مطالب) :

المطلب الأول : حكم النفقة .

المطلب الثانى : مقدار النفقة .

المطلب الثالث : أنواع النفقة .

المبحث الثالث : الحق الثالث : (التوارث بين الزوجين) .

الفصل السادس : ما ورد فى القرآن بشأن الحقوق غير المادية بين الزوجين .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فيما يتماثل فيه الزوجان .

(وفيه مطالب) :

المطلب الأول : المعاشرة بالمعروف .

المطلب الثانى : المماثلة فى الحقوق والواجبات .

المطلب الثالث : الاستمتاع بالوطء .

المطلب الرابع : حالات يحظر فيها الاستمتاع .

المبحث الثانى : فيما يتمايز فيه الزوجان .

(وفيه مطالب) :

المطلب الأول : القوامة .

المطلب الثانى : الطاعة .

المطلب الثالث : التعدد .

الباب الثانى : ما ورد فى القرآن بشأن الفرقة بين الزوجين :

(ويتكون من تمهيد وخمسة فصول) :

التمهيد فى : معنى الفرقة، وأنواعها، والحكمة من مشروعيتها .

الفصل الأول: فى منهج القرآن فى معالجة أسباب الطلاق .  
(وفيه مباحث) :

المبحث الأول : تشكيك الزوج فى مشاعر البغض لزوجته .

المبحث الثانى : معالجة نشوز الزوجة .

المبحث الثالث : الحكمان .

المبحث الرابع : معالجة نشوز الزوج .

الفصل الثانى: منهج القرآن فى تضييق دائرة الطلاق .

(وفيه مباحث) :

المبحث الأول : كون الطلاق بيد الرجل .

المبحث الثانى : كون الطلاق مرة بعد مرة .

المبحث الثالث : الوقت الذى يسن فيه الطلاق .

المبحث الرابع : الإشهاد على الطلاق .

المبحث الخامس : الألفاظ التى يقع بها الطلاق .

الفصل الثالث : ما ورد فى القرآن بشأن أنواع الطلاق .

(وفيه ثلاثة مباحث):

المبحث الأول : الطلاق الرجعى .

المبحث الثانى : الطلاق البائن بينونة صغرى .

المبحث الثالث : الطلاق البائن بينونة كبرى .

الفصل الرابع: ما ورد فى القرآن بشأن التفريق القضائى :

(وفيه تمهيد وخمسة مباحث) :

التمهيد فى : تفريق القاضى ، ومرده .

- المبحث الأول : التفريق بالإيلاء .
  - المبحث الثانى : التفريق بالخلع .
  - المبحث الثالث : التفريق للضرر .
  - المبحث الرابع : التفريق باللعان .
  - المبحث الخامس : التفريق بإبء أحد الزوجين الإسلام .
  - الفصل الخامس : ما ورد فى القرآن بشأن العدة :
  - (وفيه مبحثان) :
  - المبحث الأول : أنواع العدة .
  - (وفيه مطالب) :
  - المطلب الأول : المعتدات بالأقراء .
  - المطلب الثانى : المعتدات بالأشهر .
  - المطلب الثالث : المعتدات بوضع الحمل .
  - المبحث الثانى : أحكام المعتدة . وفيه مطالب :
  - المطلب الأول : المعتدة من طلاق رجعى .
  - المطلب الثانى : المعتدة من طلاق بائن .
  - المطلب الثالث : المعتدة من وفاة .
  - الخاتمة فى نتائج هذه الدراسة وأهم التوصيات .
- وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب الأول

### ما ورد في القرآن بشأن النكاح

وفيه تمهيد وستة فصول :

التمهيد : تعريف النكاح وبيان حكمته وحكمه .

الفصل الأول : ما ورد في القرآن بشأن الترغيب في النكاح .

الفصل الثاني : ما ورد في القرآن بشأن الخطبة .

الفصل الثالث : ما ورد في القرآن بشأن من يحرم نكاحهن .

الفصل الرابع : ما ورد في القرآن بشأن عقد النكاح .

الفصل الخامس : ما ورد في القرآن بشأن الحقوق المادية

المرتبة على عقد النكاح .

الفصل السادس : ما ورد في القرآن بشأن الحقوق غير المادية

بين الزوجين .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## التمهيد

### فى تعريف النكاح وبيان حكمته وحكمه

#### أولاً: تعريف النكاح :

#### أ - فى اللفظة :

يطلق لفظ النكاح لغة على معنى: الضم والجمع، ويطلق أيضاً على: الوطء، كما يطلق على عقد النكاح .

يقال: نكح فلان امرأة ينكحها نكاحاً : إذا تزوجها، ونكحها ينكحها: باضعها أيضاً .

ولذا اختلف فى أى اللفظين حقيقة وأيهما مجازاً، على أقوال ثلاثة (١):

الأول: أنه حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء .

الثانى: أنه حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد .

الثالث: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك .

قال الراغب: أصل النكاح للعقد، ثم استعير للجماع، ومحال أن يكون فى الأصل للجماع ثم استعير للعقد ؛ لأن أسماء الجماع كلها كنايةات، لاستقباحهم ذكره، كاستقباح تعاطيه، ومحال أن يستعير من لا يقصد فحشاً، اسم ما يستفظعونه لما يستحسنونه (٢).

واختار الزمخشري القول بأن النكاح حقيقة فى الوطء، مجاز فى العقد قال: (النكاح: الوطء، وتسمية العقد نكاحاً ؛ لملاسته له من حيث إنه طريق إليه،

(١) راجع: لسان العرب، ابن منظور، مادة (نكح) ٤٥٣٧/٥ دار المعارف، القاهرة، دت،

والصحيح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، مادة (نكح) ٤١٣/١، دن، دت.

(٢) راجع: المفردات فى غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة (نكح) ص ٥٠٥، دار المعرفة،

بيروت، دت .

ونظيره: تسمية الخمر إثمًا؛ لأنها سبب في اقتراف الإثم (١).

أما في القرآن الكريم، فقد ورد لفظ (النكاح) بمعنى: العقد، وهو الأكثر، وبمعنى: الوطاء، وبمعنى العقد والوطء معًا.

فبمعنى العقد ورد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].  
وبمعنى الوطاء ورد قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣].

وبمعنى الوطاء والعقد معًا، ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

ويبقى السياق هو الذي يحدد المعنى المراد بما يحمله من قرائن، كما سوف يتضح في ثنايا البحث.

## ب - في الاصطلاح :

عرف الفقهاء القدامى النكاح بعدة تعريفات، ترجع كلها إلى أنه: (عقد يفيد شرعاً حلَّ استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع) (٢).  
وهذا التعريف، وإن كان قد تضمن غاية من غايات الزواج الأساسية - حلَّ الاستمتاع - لكنه لم يكشف عن المقصود الشرعي من النكاح في الإسلام، والذي هو أسمى بكثير من مجرد العلاقة الحسية بين الزوج وزوجه .

(١) راجع: الكشاف ٥٧٣/٣، مكتبة مصر، القاهرة، دت .

(٢) راجع: معنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ١٢٣/٣، مصطفى الحلبي، القاهرة، ط ١٩٥٨،

وحاشية رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين ٣/٣، مصطفى الحلبي، القاهرة ط (٣)

١٩٨٤، ونيل الأوطار الشوكاني ١١٩/٦، دار الإيمان، المنصورة، ط (١)، ١٩٩٩، والمفصل

في أحكام المرأة والبيت المسلم، عبدالكريم زيدان (أ. د) ١١/٦، مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط (٢) ١٩٩٤ .

فالنكاح سكن، ومودة، ورحمة، واطمئنان نفسى، وبقاء للنوع . . ولعل القدماء نظروا فوجدوا أن هذه كلها أمور لا تنضبط فيها حدود التعريف؛ لصلتها بالمشاعر والقلوب، ومن ثم لم ينصوا عليها صراحة فى تعريفاتهم، وإن كانوا قد نصوا عليها فى مواضع أخرى؛ مما يدل على وعيهم التام بها، وعدم غفلتهم عنها .

فصاحب المبسوط<sup>(١)</sup> يقول: (وليس المقصود بهذا العقد قضاء الشهوة، وإنما المقصود ما بيناه من أسباب المصلحة، ولكن الله تعالى علق به قضاء الشهوة؛ ليرغب فيه المطيع والعاصى، المطيع للمعاني الدينية، والعاصى لقضاء الشهوة، بمنزلة الإمارة، ففيها قضاء شهوة الجاه . . . لكن ليس هذا هو المقصود لها بها، بل المقصود إظهار الحق والعدل)<sup>(٢)</sup>.

لكننا نجد لدى بعض الفقهاء المعاصرين محاولات لتعريف النكاح بما يكشف أكثر عن طبيعته، والمقصود الشرعى منه .

من هؤلاء الشيخ أبو زهرة، حيث عرفه بقوله: (الزواج عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة، وتعاونهما، ويحدد ما لكليهما من حقوق، وما عليه من واجبات)<sup>(٣)</sup>.

(١) هو محمد بن أحمد، أبو بكر السرخسى، كان إماماً، علامة، حجة، أصولياً مجتهداً، من مصنفاته: أصول السرخسى، والمبسوط فى ثلاثين جزءاً فى الفقه والتشريع، ألفه وهو سجين الجب، ت ٤٨٣هـ.

راجع: الفوائد البهية فى تراجم الحنفية، أبو الحسنات اللكنوى، ص ١٥٨، دار المعرفة بيروت، دت، والفتح المبين فى طبقات الأصوليين، المراغى (الإمام) ١/٢٧٦، مطبعة عبد الحميد حنفى، القاهرة، دت، والأعلام، الزركلى ٥/٣١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٦) ١٩٨٤ .

(٢) راجع: المبسوط ٤/١٩٤، دار المعرفة، بيروت، دت .

(٣) راجع: الأحوال الشخصية، ص ١٧، دار الفكر العربى، القاهرة، دت .

ولاشك أن هذا التعريف يكشف عن المقصود الشرعي من عقد النكاح وحقيقته، بصورة أعم وأوضح مما عرفه به القدامى، حتى لا يكون هذا العقد كغيره من العقود، وتبقى له خصوصيته، مما يجعل كل طرف فيه ملتزماً باحترام حقوق الآخر، المادية منها والمعنوية، كما حددها الشارع، فيثمر ثمرته المرجوة شرعاً .

### ثانياً: حكمته :

شرع النكاح في الإسلام لتحقيق معان، وقيم اجتماعية، ودينية، ونفسية أهمها مايلي (١):

(١) حفظ النوع الإنساني بالاستكثار من النسل، وفي ذلك قرينة إلى الله من أربعة أوجه :

الأول: موافقة محبة الله تعالى بالسعى في تحصيل الولد لإبقاء جنس الإنسان .

الثاني: طلب محبة رسول الله ﷺ في تكثير من به مباهاته، وفي ذلك يقول

---

= ويلاحظ أن الشيخ قد استخدم لفظ (الزواج)، بدلا من (النكاح) في تعريفه، وذلك لأن مؤديهما اللغوي واحد، فكل منهما يستخدم في معنى: الضم، والجمع، والاقتران، كما أن مؤديهما الشرعي واحد أيضاً، لذا نجد الخطيب الشربيني يعرف النكاح شرعاً بقوله: (عقد يتضمن إباحة وطء، بلفظ إنكاح، أو تزويج، أو ترجمته) .  
راجع: مغنى المحتاج ١٢٣/٣ .

(١) راجع: إحياء علوم الدين، الغزالي ٦٨٨/٤، دار الشعب، القاهرة، دت، وحكمة التشريع وفلسفته، الجرجاوى، ٧-٩، دار الفكر، دت، والأحوال الشخصية، أبو زهرة (الإمام) ٢١-١٨، والفقهاء المنهجي، مصطفى الخشن (دكتور)، ومصطفى البغا (دكتور)، وعلى الشربجي (أ) ١٦-١٣/٤، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٩٨٧، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - محمد الحفناوى (أ. د)، ص ١٧-٢٠، دار الإيمان، المنصورة، ط (١) دت .

ﷺ: « تزوجوا الولود الودود، فإنى مكاتر بكم الأنبياء يوم القيامة » (١).

الثالث: طلب التبرك بالولد الصالح بعد الوفاة، لقوله ﷺ: « إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوه » (٢).

الرابع: طلب الشفاعة بموت الولد الصغير إذا مات قبله.

وقد اعتبر الغزالي (٣) الوجه الأول أدق الوجوه، وأقواها عند ذوى البصائر النافذة، وأن كل معرض عنه جان على الفطرة.

(١) الحديث: أخرجه أحمد في المسند ٣/١٥٨، ٢٤٥، المكتب الإسلامي، بيروت ط (٤) ١٩٨٣م، والبيهقي في (النكاح)، باب: (استحباب التزوج بالودود) ٧/٨١، وابن حبان في صحيحه، وصححه، كما في الإحسان - بترتيب ابن حبان - حديث رقم (٤٠٤٤) ٦/١٤٣، ١٤٤، والطبراني في المعجم الأوسط ٥/٣٤٦، دار الحديث، القاهرة ط (١) ١٩٩٦ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/٢٦١، وقال: رواه أحمد، والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في (الوصية)، باب: (ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته) حديث رقم (١٤)، ٣/١٢٥٥، دار الحديث، القاهرة، ط (١) سنة ١٩٩١م، وأبو داود في (الوصايا)، باب: (ما جاء في الصدقة عن الميت) حديث رقم (٢٨٨٠)، ٣/١١٧، دار الفكر، دت، وأحمد في المسند ٢/٣٧٢.

(٣) هو محمد بن أحمد، الإمام، حجة الإسلام، أبو حامد الغزالي، فليسوف، متصوف، له نحو مائتى مصنف، لازم إمام الحرمين: الجويني، ثم تولى نظامية بغداد، وهاجر إلى دمشق والقدس، والإسكندرية، ثم رجع إلى بلده طوس، واشتغل بنشر العلم فيها إلى أن توفى في بلده طوس، سنة خمس وخمسمائة.

له ترجمة طويلة في: طبقات الشافعية، السبكي، ٦/١٩١، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٨٦، وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبه، ١/٢٩٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧، وترجم له في الأعلام ٧/٢٢.

(٢) إقامة علاقة إنسانية روحية تسمو بالإنسان عن درك الحيوانية؛ إذ في ظل الزواج يشعر الجميع بالمسئولية، واحترام حقوق الآخر؛ مما يركب العواطف النبيلة، أو عاطفة المودة والرحمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

(٣) إذا قام النكاح على أساس سليم، وظللت المودة والرحمة، كان فيه إيناس للنفس، وراحة وطمأنينة، ومتعة نفسية من نوع خاص عبر عنها القرآن بالسكن: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

(٤) النكاح يغرس في الإنسان بعض المعاني الخلقية النبيلة منها: الإيثار على النفس وحب الغير، والشعور بالمسئولية من قبل الزوجين كل تجاه صاحبه؛ مما يبني المجتمع الصالح، والحياة الطيبة، والغايات الاجتماعية والعمرانية.

(٥) النكاح عماد الأسرة التي هي نواة المجتمع، وعنها تنشأ علاقات النسب والمصاهرة، فتحفظ الأنساب وتعمر المجتمعات وتتسع. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

(٦) في النكاح حماية للأخلاق من الهبوط والانحيار، وحماية للإنسان من التوحش، وأمراض الكبت والشذوذ والانحراف الجنسي؛ لذا قال ﷺ: «يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم، فإنه له وجاء» (١).

(١) الحديث أخرجه البخارى فى (النكاح)، باب: (من لم يستطع الباءة فليصم) رقم (٥٠٦٥)، ٥٩٠/٣، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ٢٠٠٠م، ومسلم فى (النكاح)، باب: (استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه) رقم (١)، ١٠١٨/٢، وابن ماجه فى (النكاح)، باب: (ما جاء فى فضل النكاح) حديث رقم (١٨٤٥)، ٥٩٢/١، دار الحديث، القاهرة، دت، وأحمد فى المسند ٣٧٨/١.

هذا: وقوله: «معشر»، قال أهل اللغة: المعشر: الطائفة الذين يشملهم وصف واحد، =

لهذه الحكم وغيرها كان تشريع النكاح في الإسلام، والترغيب فيه، والتحذير من الإعراض عنه مع القدرة عليه، واعتبار ذلك خروجًا عن سنة الإسلام ورسوله ﷺ.

### ثالثاً: حكمه :

هناك من الفقهاء من قال بوجوب النكاح كما تدل على ذلك ظواهر النصوص. مثل قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]. وقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. وغير ذلك من الآيات .

وهناك - وهم الأكثرون - من قال بسنيته، حيث لم يؤثر عنه ﷺ أنه أمر كل فرد قادر على الزواج بأن يتزوج، أو توعده على تركه - كما هو الحال

= فالشباب: معشر، والشيوخ: معشر.

و(الباءة): فيها أربع لغات، حكاها القاضي عياض: الفصيحة المشهورة: (الباءة)، بالمد والهاء والثانية (الباءة)، بلا مد، والثالثة (الباءة)، بالمد بلا هاء، والرابعة (الباهة)، بهاءين بلا مد. وأصلها في اللغة: الجماع، مشتقة من: (المباءة)، وهى المنزل، ثم قيل لعقد النكاح: (باءة)؛ لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً .

والمراد ب(الباءة) في الحديث: الجماع، والمعنى: من استطاع منكم الجماع، لقدرة على مؤن النكاح، فليتزوج .

وقوله: « وجاء »، هو رض الخصيتين، والمراد أن الصوم يقطع الشهوة وشر المنى، كما يفعله الوجاء .

راجع: إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل (دكتور) ٥٢٢/٤، دار الوفاء، المنصورة، ط(١) ١٩٩٨م، والنهائية، ابن الأثير، مادة (بوا)، (ووجاً) ١٦٠/١، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى الحلبي، دت، وشرح النووى على صحيح مسلم ١٧٢/٩، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط(١) ١٩٢٩ .

والسراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج، القنوجى البخارى، ١٣١/٥، مطابع قطر، دت .

فى الفرائض الأخرى-، كما أن كثيراً من النصوص القرآنية وردت بشأنه مصرحة بلفظ الحل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]. مما يدل على أن الأمر فى النصوص للندب لا للوجوب.

هذا هو الأصل، ولكن قد تعرض للناكح أحوال، تجعل النكاح فى حقه حراماً، أو مكروهاً؛ لذا نجد الفقهاء يقسمون النكاح إلى الأقسام التالية (١)، كما هو واضح من مجموع أقوالهم .

### (١) النكاح الواجب :

يكون النكاح واجباً فى حق من تتوق نفسه إليه، وهو يملك مئوته، ويخشى على نفسه الزنا إن لم ينكح، وهذا قول عامة الفقهاء .

يقول ابن قدامة: (والناس فى النكاح ثلاثة أضرب: منهم من يخاف على نفسه الوقوع فى المحذور إن ترك النكاح، فهذا يجب عليه النكاح فى قول عامة الفقهاء؛ لأنه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام وطريقه النكاح) (٢).

ويرى الظاهرية (٣) أن النكاح واجب على القادر عليه، دون تعليق هذا الوجوب على الخوف من الوقوع فى الزنا .

(١) راجع: المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضى عبد الوهاب البغدادى، ٧١٨/١ دار الفكر،

بيروت، ١٩٩٥، والحاوى الكبير، للماوردى ٣٠-٣٣/٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ط

(١) ١٩٩٤، وبدائع الصنائع، الكاسانى ٢/٢٢٩، دار الكتاب العربى، بيروت، ط(٢)

١٩٨٢، والمغنى، ابن قدامة ٩/١٣٦-١٤٠ دار الحديث، القاهرة، ط(١) ١٩٩٦،

والأحوال الشخصية لأبى زهرة ٢٤-٢٦، والمفصل ٦/١٤-٣٤، وفى أحكام الأسرة، محمد

بلتاجى (أ. د) ١٢٣-١٣٦، دار التقوى، القاهرة، ط(١) ٢٠٠١، والفقہ الإسلامى وأدلته،

وهبة الزحيلى (أ. د) ٦٥١٧/٩، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط (٧) ١٩٨٤.

(٢) راجع: المغنى ٩/١٣٦ .

(٣) راجع: المحلى، ابن حزم ٩/٤٤٠، دار الآفاق الحديثة، بيروت، دت .



## (٢) النكاح المندوب :

يكون النكاح سنة في حق من يملك القدرة عليه وعلى مؤنه، ويأمن على نفسه من الوقوع في الحرام .

فهذا يستحب له النكاح، وهو بالنسبة له أولى من تركه حتى ولو كان للتفرغ للعبادة في قول جمهور الفقهاء (١).

ويطلق كثير من الفقهاء على هذه الحال: (حال الاعتدال) يعني: اعتدال الطبيعة وعدم طغيانها في مقابل حال التوقان السابقة .

ويرى الظاهرية: أن النكاح في هذه الحالة فرض عين، ما دام يملك القدرة على النكاح والإنفاق، فمن تركه مع وجود هذين الشرطين: أثم (٢) حيث يرون أن هذه النصوص الواردة جاءت بصيغة الأمر، مثل قوله تعالى:

﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ [النور: ٣٢] ، وقوله ﷺ: « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج... » (٣)، وصيغة الأمر في أصل وضعها للطلب اللازم، كما يرون أن الشخص حتى ولو كان في حال اعتدال فهو عرضة للزنا، ومن الواجب عليه أن يحتاط لنفسه، فيحصنها بالزواج.

والحقيقة: أن هذا القول معارض بفعله ﷺ وقوله؛ حيث إنه لم يؤثر عنه ﷺ أنه أمر كل قادر على النكاح به، أو توعده على تركه، كما هو حال الفرائض، وهذا دليل سنيته .

كما أنه ﷺ قال للذين تقالوا عبادته بعد أن أخبروا عنها: « أما وإنني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء،

(١) راجع: الأحوال الشخصية، أبو زهرة ص ٢٥ .

(٢) راجع: المحلى ٩/ ٤٤٠، والأحوال الشخصية، أبو زهرة ص ٢٤ .

(٣) الحديث تقدم تخريجه ص ٢٦ .

فمن رغب عن سنتي فليس مني» (١).

### (٣) النكاح المكروه :

يكون النكاح مكروهاً في حق من يخشى على نفسه الوقوع في الضرر بزوجه إن نكح، لعجزه عن الإنفاق، أو فتور الرغبة عنده، وتكون الكراهة عند الحنفية تحريمية، أو تنزيهية بحسب قوة الخوف وضعفه (٢).

ويكرهه عند الشافعية لمن به علة، كههم، أو مرض. أو كان غير تائق له (٣).

### (٤) النكاح المحرم :

يكون النكاح حراماً في حق من لا يملك مئنته، أو كان يعلم من نفسه الظلم إن تزوج؛ لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً، فيكون حراماً لغيره (٤).

(١) الحديث رواه البخارى فى (النكاح)، باب: (الترغيب فى النكاح)، حديث رقم (٥٠٦٣) ٥٨٩/٣ .

(٢) راجع: حاشية رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين ٨/٣ .

(٣) راجع: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيتمى ٢٠٩/٣، ٢١٠، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت، والإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع، الخطيب الشربيني ٢٢٩/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٤، ومواهب الصمد فى حل ألفاظ الزيد، أحمد الفشنى، ص ١١٤، مصطفى الحلبي، القاهرة، ط (٣) ١٩٣٨ .

(٤) يعنى الفقهاء بهذا الحكم: الشخص الذى توجد فيه إحدى علتين .

الأولى: من لا شهوة له، أو ذهب عنه بكبر أو مرض، وهذا يحرم فى حقه النكاح؛ لأنه لن يستطيع تحصيل مصالح النكاح، ولا إعفاف زوجته حتى وإن كان الزواج سيحوق له بعض المنافع الشخصية كالأنس، والألف، والاستقرار. إلخ لأن هذه المنافع يقابلها مضار أكبر منها فى نفسه وزوجه، فهذا يحرم الزواج فى حقه ويكون الاشتغال بالعبادة، أو بما هو مفيد لنفسه ومجتمعه، أولى له من الزواج الذى يجره إلى الظلم.

لكن لو تزوج هذا الشخص بمن تماثله فى حمود الرغبة، أو كان كبيراً وهى مثله =

ونخلص مما سبق إلى أنه: بالنظر إلى مجموع النصوص الواردة، ومجموع أقوال الفقهاء فيها، يترجح القول بأن الحكم الأصلي العام في النكاح هو النذب، ولكن قد تعرض له من الحالات ما يجعله فرضاً، أو مكروهاً، أو محرماً لأمر شخصية، تعود على الشخص نفسه .

= فلا حرج عليهما إن تزوجا، وربما يستحب النكاح في حق هذا الشخص؛ لتحقيقه مصالح مشتركة بين الطرفين .

الثانية: حالة التوقان إلى النكاح مع عدم توافر القدرة المالية اللازمة، فهذا أيضاً يحرم الزواج في حقه، وعليه أن يعتصم بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣] .

لكنني مع هذا أوافق أستاذنا الدكتور (محمد بلتاجي) الرأي في أن الأولى عدم الحكم بحرمة النكاح في كلتا الحالتين، وأن حكم الزواج يظل على ما هو عليه، وأن الأولى أن نوجه الذي يعلم من نفسه الظلم إن تزوج، إلى أن يروض نفسه ويكبح جماحها عن ظلم العشيرة، فهذا أقرب إلى الطبيعة البشرية من أن نقول له: الزواج عليك حرام، وعليك أن لا تقع في الزنا .

وأما الذي لا يملك مئونة النكاح فإن في الصبر والصيام والاجتهاد في طلب الرزق، علاجاً قويمًا حتى يغنيه الله من فضله، خشية أن يؤدي القول بالتحريم بهؤلاء إلى الوقوع في الزنا .

راجع: في أحكام الأسرة ص ١٢٤، ١٢٥ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الفصل الأول

ما ورد في القرآن بشأن الترغيب في النكاح  
وفيه مباحث :

- المبحث الأول : النكاح نعمة من نعم الله على الإنسان .
- المبحث الثاني : النكاح سنة كونية .
- المبحث الثالث : النكاح رغبة فطرية في الإنسان .
- المبحث الرابع : النكاح سنة من سنن المرسلين .
- المبحث الخامس : النكاح مطلب من مطالب المؤمنين .
- المبحث السادس : النكاح وسيلة للغنى .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## المبحث الأول

## النكاح نعمة من نعم الله على الإنسان

في القرآن الكريم آيات عديدة تتحدث عن النكاح باعتباره نعمة من نعم الله على الإنسان، وآية على كمال قدرته وعظمته .

ولعل أقوى الآيات دلالة على هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١] .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴾ أى: من دلائل قدرته وعظمته، ومعنى ﴿ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾: من جنسكم، ونوعكم (١) .

وقيل : المراد : حواء، خلقها الله من ضلع آدم، وبه قال الطبري (٢) قال الرازي : والصحيح أن المراد: من جنسكم، (٣) كما قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨] .

وقوله: ﴿ أَزْوَاجًا ﴾، جمع زوج، وهو الذى به يصير للواحد ثان، وهو خلاف الفرد، وكل واحد من الزوجين : زوج .

فيطلق على امرأة الرجل: زوج، ورجل المرأة: زوج كذلك (٤) .

(١) راجع: مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي ١١/٢٥، دار الفكر، ط (٣) ١٩٨٥ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٢٠/١٤، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٤، وتفسير المنار، رشيد رضا ٥١٧/٩، دار الفكر، بيروت، دت، والتحرير والتنوير، ابن عاشور ٧١/٢١، الدار التونسية للنشر، تونس، دت.

(٢) راجع: جامع البيان ١٠/١٧٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٢ .

(٣) راجع: مفاتيح الغيب ٢٥/١١١ .

(٤) راجع: الصحاح مادة (زوج) ١/٣٢٠، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ٧١/٢١ .

وقوله: ﴿لَكُمْ﴾، أى: لأجل مصلحتكم ونفعكم، يمتن علينا سبحانه بهذه النعمة .

﴿لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾: لتميلوا إليهن وتألفوهن، و(السكون) هنا: مستعار للتأنس، وفرح النفس؛ لأن فى ذلك: زوال اضطراب الوحشة والكمد بالسكون، الذى هو زوال اضطراب الجسم<sup>(١)</sup>، فهذا - السكون - علة لقوله: ﴿مَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾؛ لأن الجنسين المختلفين لا يميل أحدهما إلى الآخر، ولا يسكن إليه.

وفى هذا يقول أبو حيان: (وعلى خلق الأزواج بالسكون إليها، وهو الإلف، فمتى كان من الجنس، كان بينهما تآلف، بخلاف الجنسين، فإنه يكون بينهما التنافر، وهذه الحكمة فى بعث الرسل من جنس بنى آدم.. (٢).

فـ (السكن) هنا: سكن روحى، لا جنسى أو غريزى؛ لذا قال: (لتسكنوا إليها).

قال الرازى: يقال: سكن إليه: للسكون القلبى، وسكن عنده: للسكون الجسمانى؛ لأن كلمة (عند) جاءت لظرف المكان، وذلك للأجسام، وكلمة (إلى) للغاية، وهى القلوب (٣).

وجاء الخطاب هنا، لجماعة الذكور: ﴿لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾؛ لأن خصائص الرجل هى المحتاجة إلى السكن إلى خصائص المرأة، والمرأة بدورها تحتاج إلى خصائص أخرى فى الرجل، تؤهله لدور آخر، وهو القوامة، كما سيأتى .

و(المودة): المحبة، و(الرحمة): صفة تبعث على حسن المعاملة والرفق. (٤)

(١) راجع: المصدر السابق ٧٢/٢١ .

(٢) راجع: البحر المحيط، ١٦٦/٧، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط (٢) ١٩٩٠ .

(٣) راجع: مفاتيح الغيب ١١١/٢٥ .

(٤) راجع: التحرير والتنوير ٧٢/٢١ .



فـ(المودة) يتبعها: الوفاء، والصحة الطيبة، والمشاركة الحياتية الكاملة، وتكون أولاً، ثم تفضى إلى (الرحمة)، وقد تعصف بها المشكلات الحياتية، أو فتور الرغبة والوهن، فتبقى الرحمة باعثةً على حسن المعاملة، وجميل الصحة؛ لأنها تفوق المودة.

ومما يستأنس به على هذا المعنى: أن سكن الزوجية بين الشيوخ، أوضح ظهوراً، وأوثق رابطة منه بين الأزواج في سن الشباب، على ما يعتريهما من وهن الشيخوخة، وفتور دواعي الجنس (١).

والخلاصة: أن هذه الآية تنطوي على عدة آيات من آيات الله في الزوجية، منها: (٢).

أن جعل الله للإنسان ناموس التناسل، وأن جعل تناسله بالتزاوج، ولم يجعله كتناسل النبات من نفسه، وأن جعل أزواج الإنسان من صنفه، ولم يجعلها من صنف آخر؛ لأن التأنس لا يحصل بصنف مخالف، وأن جعل في ذلك التزاوج أنساً بين الزوجين؛ ولم يجعله تزواجاً عنيقاً، وأن جعل بين كل زوجين مودة ومحبة، وأن جعل بينهما رحمة، فهما قبل التزاوج لا عاطفة بينهما فيصبحان بعد التزاوج متحابين، متراحمين كرحمة الأبوة والأمومة .

لذا ختم الآية بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ .

أى: عبر وعظات، لمن يتفكر في تلك الآيات، فتتجلى له بعض حكمها وروعها .

وبذا يكون الزواج نعمة من نعم الله على الإنسان؛ إذ في كنفه يتحقق له معنى الطمأنينة، والارتياح، والمودة، والرحمة، مع زوج خلق له من جنسه ونوعه .

(١) راجع: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، البهي الخولى، ص ٤٠، دار التراث، القاهرة، ط

(٤) ١٩٨٤م .

(٢) راجع: التحرير والتنوير ٧١/٢١ .

وفى المعنى نفسه ورد قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١] .  
 المراد بـ (النفس الواحدة) هنا: آدم عليه السلام، وقد ذكر الفخر الرازي إجماع المسلمين على هذا القول (١) .

والذى عليه الأكثرون أن المراد بقوله: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ : حواء، خلقها الله من ضلع من أضلاع آدم وهو نائم .  
 وقيل: المراد من جنسها ونوعها (٢) .

ومعنى (بث): نشر وفرق (٣)، (منهما) يعنى: من آدم وحواء .  
 - وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] .

وقوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢] .

وكلها فى سياق الشكر والامتنان؛ مما يضاعف من شعورنا بهذه النعمة العظيمة من نعم البارئ جل وعلا .

(١) راجع: مفاتيح الغيب ١٦٦/٩ .

(٢) انظر: جامع البيان ٥٦٦/٣، والمحرم الوجيز، ابن عطية ٤٨١/٣ مؤسسة دار العلوم، الدوحة، (١) ١٩٨٥، والجامع لأحكام القرآن ٦/٥، ومفاتيح الغيب ١٦٧/٩، والبحر المحيط ١٥٤/٣ .

(٣) راجع: الصحاح (بث) ٢٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٦/٥ .

## المبحث الثاني النكاح سنة كونية

الزوجية سنة من سنن الله الكونية التي قامت عليها أسس الحياة في جميع ما خلق الله من كائنات .

فالموجب والسالب نجدهما في عالم الكهرياء والذرة، تماماً كما نجد الذكر والأنثى في عالم الإنسان والحيوان والنبات، وهما شقان ضروريان، يلتئم بهما شمل كل شيء حولنا؛ ليكتمل الوجود، وإلا توقفت الحياة تماماً على وجه الأرض.

يحدثنا القرآن عن هذه السنة الكونية فيقول: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] .

فقوله: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ، فيه سعة وشمولية تنسحب على الكائنات جميعاً، الصامت منها والناطق، ما ظهرت فيه الزوجية وما خفيت.

روى عن مجاهد رحمه الله أنه قال: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ ، يعني: الذكر والأنثى، والسماء والأرض، والشمس والقمر، والليل والنهار، والنور والظلام، والسهل والجبل، والجن والإنس، والخير والشر، والبكرة والعشى، وكالأشياء مختلفة الألوان والطعوم والأصوات (١).

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ، أى: لتذكروا وتعتبروا بذلك؛ لأن ربكم الذى يستوجب العبادة، هو الذى يقدر على خلق الشيء وخلافه، وابتداع زوجين من كل شيء (٢).

(١) الأثر عن مجاهد ذكر نحوه الطبرى مختصراً مع نسبته إلى مجاهد، فى جامع البيان ٤٧٣/١١، وذكره القرطبى فى الجامع لأحكام القرآن ٥٥/١٧، وأبو حيان فى البحر المحيط ٤٢/٨ .

(٢) راجع: جامع البيان ٤٧٣/١١ .

وهذا الخالق فرد، موصوف بالكمال، مستغن بنفسه، وإلا كان ممكنًا، فيكون مخلوقًا، لا خالقًا (١)؛ لذا ناسب أن تصدر هذه القدرة بالتسييح والتنزيه في قوله سبحانه: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٣٦].

وفي معرض امتنان الله سبحانه وتعالى على الجنس البشرى بهذه السنة الكونية - الزوجية - يقف بنا القرآن على حقيقة أخرى، ونعمة عظيمة تنشأ عن علاقة الزوجية، وهي نعمة النسب والمصاهرة، وما ينشأ عنهما من تعميق أواصر القرابات وامتداد الأسر: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

والمراد بالماء هنا: نطفة الرجل لا المرأة، فهي سبب تكوين النسل البشرى، كما أثبت العلم الحديث (٢)، ومن هذا (البشر)، الإنسان يكون: (النسب

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٢٨/٢٢٧.

(٢) لقد ظلت هذه الحقيقة مجهولة وغير معروفة إلى وقت قريب، وبعد تقدم علم الوراثة ثبت على وجه اليقين، أن الجنين يتكون من حيوان منوى واحد يخترق البويضة عند المرأة، بعد أن يسبق الملايين من أمثاله، التي تسيح في الماء الدافق، وأن نوع الحيوان المنوى في ماء الرجل، هو الذى يحدد جنس الجنين ذكرًا كان أم أنثى، ولادخل لبويضة المرأة في هذا الأمر. بل قال العلماء: إن البلبل الذى يرطب الرحم عند الوقاع لا يسمى ماء إلا مجازًا، ولادخل له فى التكوين.

ومن العلوم أن القرآن قد سبق إلى تقرير هذه الحقيقة فى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى \* مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾ [النجم: ٤٥، ٤٦]. فالنطفة مشتقة من (نطف الماء) إذا: قطر، ومعنى: ﴿تُمْنَى﴾ قال القرطبي: تصب وتراق، وسميت (منى) بهذا الاسم: لما يبنى فيها من الدماء، أى: يراق. اهـ.

وفى هذا إشارة إلى أن البويضة التى هى نطفة المرأة كائنة فى الرحم، فإذا أمنت عليها نطفة الذكر أخذت فى التخلق، فالصب يقتضى مصبريًا عليه.

راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٧/١١٥، والتحرير والتنوير ٢٧/١٤٦، ١٤٧، والسنة =

والصهر)، وهما معنيان يعمان كل قربي بين آدميين.

ف(النسب): هو أن يجتمع إنسان مع آخر في أب، أو أم، و(الصهر): اسم لما بين الرجل وقرابة زوجه من علاقة، ويسمى أيضاً: مصاهرة؛ لأنه يكون من جهتين، فصهر الرجل: قرابة المرأة، وصهر المرأة: قرابة زوجها.

وقيل: قرابة الزوجة: هم الأختان، وقرابة الزوج: هم الأحماء، والأصهار يقع عاماً لذلك كله (١).

ومهما يكن من خلاف في تفسير (الصهر)، إلا أنه بلا شك، يضاعف من أواصر القربات، وامتداد الأسر، والزواج وحده هو الذي ينشئه.

ويبين لنا القرآن في آية أخرى: أن الزواج، هو سنة الله في عباده، والطريق الذي اختاره لامتداد النسل البشري منذ عهد آدم وحواء إلى يومنا هذا.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

المراد ب (النفس الواحدة) هنا: آدم عليه السلام، و(خلق منها زوجها): يعني: حواء، كما تقدم (٢).

فهذه الآية تدل على أن نظام الزواج قارن مبدأ الخليقة الأولى، وأن قاعدة الحياة البشرية - الأسرة - نشأت بداية من زوجين، ثم بث - نشر وفرق - الله منهما رجالاً كثيراً ونساء عن طريق هذه السنة نفسها - الزواج - ولذا نوه الله

= النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي ص ٢٠٤، دار الشروق، القاهرة، ط (٦) ١٩٨٩، وأطوار الخلق في تاريخ الإنسان، أحمد شوقي إبراهيم (دكتور) ص ٧٦، ٧٧، من سلسلة (بين القرآن والعلم)، مطابع روزاليوسف، القاهرة، دت.

(١) راجع: المحرر الوجيز، ابن عطية ٥٣/١١، والبحر المحيط ٥٠٧/٦، والتحرير والتنوير

٥٦، ٥٥/١٩.

(٢) راجع: ص ٣٥ من المبحث السابق.

سبحانه وتعالى هنا بهذه الرابطة (الأرحام)؛ لأنها أساس العلاقات النسبية بين الناس جميعاً، ولا تكون إلا عن طريق الزواج.

ولم يشأ الله لمجتمع من المجتمعات، أن يشذ عن هذا النظام الكونى؛ لأنه سنة الله فى الكائنات جميعاً، ومن هنا كان امتنان الله على الإنسان بهذه السنة.

أما ما يدعيه بعض الباحثين فى علم الاجتماع والأنثوجرافيا - وبدافع من الظن والتخمين - أن النظام البشرى عرف أولاً الشيوعية الجنسية التى تكون فيها النساء حقاً مشاعاً لجميع الرجال، ويكون الولد ابناً للمجتمع كله، وأن نظام الزواج لم ينشأ إلا بعد أن انتصرت الملكية الفردية على الملكية الجماعية... (١).

فهذه كلها خرافات ومزاعم، تكذبها آيات القرآن التى تقدم ذكرها، كما تكذبها النصوص والآثار التى عثر عليها فى أقدم الحضارات، والتى تثبت أن الزوجية، وجدت منذ وجد الإنسان الأول.

ولعل خطورة هذا الفكر تتضح فى الدعوة إلى نبذ قيود الزوجية، وأن تقوم العلاقة بين الذكر والأنثى على التجاذب الجنىسى، دونما خوف مما يطلق عليه: الشرف - العفة - البكارة...

ويلاحظ أن العالم كله الآن يعيش حالة من الترويج لهذا الفكر وتطبيقه فى صور كثيرة فيما يطلق عليه: الفن، فى الوقت الذى تهاجم فيه قيم الإسلام ومبادئه، بحرب لا هوادة فيها.

(١) انظر فى نقد هذه النظرية: قصة الزواج والعزوبة، على عبد الواحد وافى، ص ٦١، ٦٢، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط ١٩٥٦م، ومكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحة، محمد بلتاغى (أ. د) ص ٣٢-٣٦، دار السلام، القاهرة، ط ٢٠٠٠، والإسلام والجنس، فتحى يكن (أ) ص ١٩، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

## المبحث الثالث النكاح رغبة فطرية في الإنسان

من الأمور الفطرية التي جبل الله الناس عليها، فطرة الرغبة في الجنس الآخر، والسكن إليه، والتعاون معه على صروف الحياة، ونوائب الدهر، وما يتبع ذلك من حب التناسل والتكاثر، واستئناف الحياة في صورة البنين والحفدة، الذين هم زينة الحياة الدنيا .

وقد احترم الإسلام هذه الرغبة ولم يصادرهما، ولكن حرص على توجيهها التوجيه الأمثل الذي يكفل إشباعها في جو نفسي سليم، تظللله المودة والرحمة والسكن . . . . وهو ما يحققه نظام الزواج في الإسلام.

فالزواج في الإسلام ما هو إلا حل فطري عالج به أموراً فطرية، ليقى مجتمعه شر العقد والانحرافات، بعد تفهمه للطبيعة البشرية ومدى حاجتها إلى الجنس الآخر، وحفظ النوع بالتناسل .

يقول الله تعالى : ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الْمَأْبِ ﴾ [آل عمران: ١٤] .

معنى ﴿زَيْنٌ﴾ : حُب وحبس (الزينة) : ضد الشين، وزينه : إذا أظهر حسنه، و(الترزين) : تصيير الشيء زيناً، أى : حسناً (١) .

و﴿الشَّهَوَاتِ﴾ : جمع : (شهوة) بوزن المرة : أصلها : نزوع النفس إلى ماتريده ، وأطلقت (الشهوات) هنا على الأشياء المشتهاة ، على سبيل المبالغة في

(١) راجع : مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، مادة (زين) ص ٢٨، دار الحديث،

القاهرة، دت، والتحرير والتنوير ١٧٩/٣، وصفوة التفسير، محمد على الصابوني (أ. د.)

١٨٩/١، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط (٢) ١٩٨١ م.

الوصف (١).

واختلفوا فى من المزين لهذه الشهوات على قولين (٢):

الأول: أنه الله سبحانه وتعالى، خلق هذه الشهوات، ثم زينها على سبيل الابتلاء والامتحان للخلق، فهم يميلون إليها بجلبتهم، يؤيد هذا القول ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه: (اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا، اللهم إني أسألك أن أنفقه فى حقه) (٣).

الثانى: أن المزين هو الشيطان، وروى هذا عن الحسن البصرى (٤).

والراجع فى نظرى: أن المزين هو الله سبحانه وتعالى لما صح عن عمر رضى الله عنه؛ ولأن هذه الشهوات المذكورة لها دور أصيل فى الحياة، وتحصيلها يكبد الإنسان الكثير من العناء، ولولا تزيين الله لها، لما حرص كل إنسان على تحصيلها، مع ما يلاقه فى ذلك من عنت ومشقة.

أضف إلى ذلك: أنه ليس كل ما تشتهى النفس مرفوضاً فى الإسلام أو مستقذراً، فقد أخبر سبحانه عن الجنة بقوله: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].

وسئل ﷺ: أيأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر، قال: «أرأيتم لو

(١) راجع: المفردات فى غريب القرآن، مادة (شها) ص ٢٧٠، والتحرير والتنوير ١٧٩/٣.

(٢) راجع: جامع البيان ١٩٨/٣، والمحزر الوجيز ٤٠/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣٢، ٣١/٤، ومفاتيح الغيب ٢٠٩/٧، والبحر المحيط ٣٩٦/٢.

(٣) هذا القول عن عمر أخرجه البخارى فى (الرفاق)، باب: قول النبى ﷺ: «هذا المال خضرة حلوة» ٢٨٧/٤.

(٤) راجع: هذا الأثر عن الحسن البصرى فى المحزر الوجيز ٤٠/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣٢، ٣١/٤، ومفاتيح الغيب ٢٠٩/٧، والبحر المحيط ٣٩٦/٢، وتفسير الحسن البصرى تحقيق: محمد عبد الرحيم (دكتور)، ٢٠٣/١، دار الحديث، القاهرة، دت.



وضعها في حرام، أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال، كان له أجر» (١).

فالشهوة هنا : غدت طريقاً من طرق تحصيل الثواب والأجر، وهكذا باقى الشهوات، إذا أحسن توجيهها فى الإطار الشرعى المرسوم لها .

ثم إن الله سبحانه بدأ هذه الشهوات بـ(النساء)؛ لأنها أقواها على الإطلاق، فالميل إلى النساء مركزوز فى الطبع، وضعه الله سبحانه لحكمة بقاء النوع بداعى طلب التناسل؛ إذ المرأة هى موضعه، فجعل ميل الرجل إليها؛ حتى لا يحتاج بقاء النوع إلى تكلف تعقبه سامة (٢).

ولذا قال ﷺ: « ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء » (٣).

و(الفتنة) هنا: الابتلاء والاختبار(٤)، مما يؤكد أن الله سبحانه هو الذى خلق هذه الشهوات، وزينها على سبيل الابتلاء لخلقها.

ثم أعقب شهوة حب النساء بذكر (البنين)؛ لأن محبتهم، والرغبة فى إنجابهم، من الأمور الغريزية التى أوجدها الله فى الوالدين، فهم أعلى ما يملكونه على الإطلاق؛ إذ عليهم يكون الاعتماد حال الكبر والوهن، وبهم تكون الاستمرارية، والامتداد .

(١) الحديث أخرجه مسلم فى (الزكاة)، باب: (بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) حديث رقم ٥٣، ٦٩٧/٢، وأحمد فى مسنده ١٥٤/٥٥ .

(٢) راجع: التحرير والتنوير ١٨١/٣ .

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى (النكاح) باب: (ما يتقى من شؤم المرأة) حديث رقم (٥٠٩٦)، ٦٠١/٣، ومسلم فى (الذكر) باب: (أكثر أهل الجنة الفقراء) حديث رقم (٩٧)، ٢٠٩٧/٤، وأحمد فى مسنده ٤٢١/٥ .

(٤) راجع: الفائق فى غريب الحديث، الزمخشري مادة(فتن) ٨٧/٣، دار الفكر، ط(٣)

يقول الرازي: (١). (واعلم أن لله تعالى في إيجاد حب الزوجة والولد في قلب الإنسان حكمة بالغة، فإنه لولا هذا الحب؛ لما حصل التوالد والتناسل، ولأدى ذلك إلى انقطاع النسل، وهذه المحبة كأنها حالة غريزية، ولذلك فإنها حاصلة لجميع الحيوانات).

ثم تسرد الآية مظاهر متعددة لشهوة أخرى، هي شهوة: النهم في جمع المال وتكديسه.

﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾.

ولا شك أن للحرص على تحصيل هذه الشهوة صلة بما قبلها، فالحرص على المال إنما يكون من أجل الأبناء، وبه يكون تحصيل غالب الشهوات؛ لتأمين مستقبل طيب لهم.

- ثم تختم الآية: ﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾، للإشارة إلى أن هذه الشهوات وما يماثلها ليست هي الحياة العالية الرفيعة، فعند الله ما هو خير وأفضل، وعلى المسلم أن يكبح جماح هذه الشهوات، ويوجهها في إطارها الشرعي، ويسمو بها حتى تغدو طريقاً من طرق تحصيل الثواب والأجر (٢)، وهذا هو الفارق بين الذين اتقوا وغيرهم، كما أخبر سبحانه في

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٧/ ٢١٢.

(٢) وبذا يتضح لنا الفارق الكبير بين مفهوم الزواج في الإسلام. وما تدعو إليه الإباحية الغربية في صورة سلسلة من المؤتمرات التي تتخذ أشكالاً عالمية - مثل مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٤م، ومؤتمر بكين ١٩٩٥م - هذه المؤتمرات التي تشرع الإباحية باسم الحرية، والتحلل باسم التحرر؛ حيث تشجع النشاط الجنسي للمراهقين دون ضابط تحت دعوى الحرية الشخصية، كما تدعو إلى حق الشواذ في ممارسة شذوذهم، واعتبار الأبوة والأمومة أدواراً نمطية يمكن للمجتمع الاستغناء عنها، والترويج للأسر البديلة، مثل: زواج الجنس الواحد، والمعايشة بدون زواج، إضافة إلى الدعوة إلى تحديد النسل باسم =

الآية التالية: ﴿قُلْ أُوتِيتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥].

= تنظيمه تحت دعوى القضاء على الفقر، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتشجيع موانع الحمل، وتيسير سبل الإجهاض، إلى آخر ما طرحوه من مفاهيم يمكن تلخيصها في محاولة إلغاء نظام الزواج في الإسلام، وكذا النظام الأسري، وإشاعة الفاحشة، والحد من التناسل عند المسلمين. وهكذا يؤتى الإسلام دائماً من هذا الحصن (الزواج ونظام الأسرة).

انظر مزيداً من وجهة النظر الإسلامية حول هذه الأفكار في: وثيقة مؤتمر السكان والتنمية

رؤية شرعية- الحسيني جاد (دكتور)، كتاب الأمة عدد (٥٣)، زارة الأوقاف، قطر، (١)

١٤١٧هـ، (ورؤية إسلامية لقضية السكان والتنمية) محمد سليم العوا، (أ)، مجلة العربي،

الكويت، عدد (٤٣٤)، يناير ١٩٩٥م.

## المبحث الرابع النكاح سنة من سنن المرسلين

في الإسلام لا يوجد فاصل بين ما هو مادي أو روحي، فكلاهما يمكن أن يثمر الآخر، ويخطئ من يظن أن إحراز خطوة أو خطوات في سبيل العروج إلى الله، إنما يتأتى على رفات متطلبات الجسد، وحفظ النفس، ولذا نذ الحياة، ما دام الأمر لا يتعدى حد الاعتدال .

فأكثر خلق الله ارتقاء في مدارج الكمال - أعنى الأنبياء - لم يحظر عليهم ممارسة المتعة الحلال، وكان لهم أزواج وذرية على نحو يؤكد أن الزواج كان سنة عامة فيهم .

وحيثما أنكرت (١) قريش أن يبعث الله بشراً رسولا ، وطعنوا في نبوة محمد ﷺ متعللين بأنه يتزوج النساء رد عليهم القرآن : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨] .

يقول القرطبي: (٢) هذه الآية تدل على الترغيب في النكاح والحض عليه، وتنهى عن التبتل، وهو ترك النكاح، وهذه سنة المرسلين كما نصت عليه هذه الآية .

ومن الآيات التي تثبت هذه السنة للأنبياء :

- ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾

[البقرة: ٣٥] .

(١) راجع: المحرر الوجيز: ١٨٠/٨ ، والتحرير والتنوير ١٦٢/١٣ وروى أن الذين أنكروا ذلك على رسول الله ﷺ هم اليهود كما في أسباب النزول للواحدى ص ٢٠٧ ، دار المعرفة، بيروت، دت، وروح المعاني، الألوسى ٣٨/٨ ، دار الغد العربي، القاهرة، ط (١) ١٩٩٧ .  
وقد رجح ابن عاشور في التحرير والتنوير ١٦٢/١٣ أن القائلين هم المشركون، وعلل ذلك بأن السورة مكية، وأنه لم يكن لليهود حديث مع أهل مكة، ولا كان أحد منهم في مكة .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣٣٧/٩ .

- ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحریم: ١٠٠] .
- ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ \* فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ \* وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٦٩ - ٧١] .
- ﴿قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرَبَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] .
- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] .
- ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا﴾ [القصص: ٢٩] .
- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ \* وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٥ ، ١٦] .
- ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ \* فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٩ ، ٩٠] .
- وهكذا كان لعامة الرسل أزواج وذرية، حتى كان النكاح سنة عامة فيهم، كما قال ﷺ: «أربع من سنن المرسلين: الحياء والتعطر والسواك والنكاح» (١).
- ولم يكن النكاح وإنجاب الأبناء عائقاً لهم عن بلوغ مدارج الكمال، ونبيل الرضوان الأعلى عند الله، يؤكد ﷺ هذه الحقيقة في قوله: «أما وإنى لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكنى أصوم وأفطر، وأرقد وأنام، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» (٢).

(١) الحديث أخرجه الترمذى فى (النكاح) باب: (فى فضل التزويج والحث عليه)، وقال: حسن

غريب حديث رقم (١٠٨٠)، ٣/٣٨٢، وأحمد فى مسنده ٤٢١/٥.

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى (النكاح) باب: (الترغيب فى النكاح)، حديث رقم (١)،

## المبحث الخامس النكاح مطلب من مطالب المؤمنين

إذا كان هناك من أتباع الملل الأخرى من يظن أن الوحشة والتفرد هما سبيل الوصول إلى الله، فالمؤمن بخلاف ذلك، فالأزواج والأبناء في حسه هم قرة العين، وزينة الحياة الدنيا، وبهم يكون امتداد العمل الصالح بعد الرحيل عن هذه الحياة .

لذا يخبرنا القرآن عن الصفوة من عباده - عباد الرحمن - أن من دعائهم :

﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾

[الفرقان: ٧٤] .

و(قرة العين): السرور والفرح، مأخوذ من القرار، أو من القر، وهو البرد؛

لأن العرب تتأذى بالحر، وتستريح إلى البرد (١).

وعبر عن السرور والفرح هنا بـ(قرة العين)؛ لأن المسلم إذا وهبه الله زوجاً

وأولاداً محافظين على الطاعة، معاونين له على أمور الدين والدنيا، لم يلتفت

إلى زوج أحد ولا ولده، فتسكن عينه عن الملاحظة، ولا تمتد إلى ما ترى،

فذلك هو قرة العين وسكون النفس (٢).

ولذا لما سئل الحسن البصري عن هذه الآية، قال: (أن يرى الله العبد المسلم

من زوجته، ومن أخيه، ومن حميمه طاعة لله، لا والله ما شيء أقر لعين المسلم

من أن يرى ولدًا، أو ولد ولد، أو أخًا، أو حميمًا مطيعًا لله) (٣).

(١) راجع: الصحاح مادة (قرر) ٧٨٩/٢، والجامع لأحكام القرآن ٨٩/١٣، والبحر المحيط

٥١٦/٦ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٨٩/١٣ .

(٣) راجع هذا الأثر في تفسير الحسن البصري، ١٧٥/٢، وتفسير ابن كثير

١٣٢/٦، دار طيبة، السعودية، ط (١) ١٩٩٧م.

وقوله : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ قال ابن عباس والحسن البصرى : أى : قدوة يقتدى بنا فى الخير (١) ، فقد سألوا الله أن يبلغهم فى الطاعة المبلغ الذى يشار إليهم ويقتدى بهم ، وأن يكون هداهم متعدياً إلى غيرهم بالنفع .

- ومن بركة النسل - انتفاع الوالدين بدعاء الابن الصالح لهما ، ويكون هذا من جملة العمل الذى يؤديه الولد عن والديه ؛ ولذا يعلمنا القرآن على لسان سيدنا - نوح عليه السلام : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح: ٢٨] .

- ومن دعاء سيدنا إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم: ٤١] .

- وهذا ابن صالح يدعو لوالديه دعوة صالحة يخبرنا بها القرآن للاقتداء والتأسى . ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٥] .

واللام فى قوله : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي ﴾ لام العلة : أى أصلح فى ذريتى لأجلى ومنفعتى ، وكأنه يقول : كما ابتدأتنى بنعمتك ، وابتدأت والدى بنعمتك ومنعتهما بتوفيقى إلى برهما ، كمل إنعامك بإصلاح ذريتى فإن إصلاحهم لى (٢) .

- وهذا المعنى يؤكد قوله ﷺ : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » (٣) .

ولأهمية صلاح الأزواج والذرية ، تدعوا الملائكة للمؤمنين بأن يجمع الله بينهم وبين الصالحين من أزواجهم وذرياتهم فى جنات عدن : ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ

(١) راجع : تفسير الحسن البصرى ١٧٦/٢ وتفسير ابن كثير ١٣٢/٦ .

(٢) راجع : التحرير والتنوير ٣٤/٢٦ .

(٣) الحديث : تقدم تخريجه ص ٢٥ .

جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتُهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿غافر: ٨﴾ .

ويقضى الله سبحانه بذلك فيقول: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] . . أى: تنعمون وتكرمون وتسرون (١) .

ويقول: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١] . وما ألتناهم: يعنى: وما نقصناهم، يقال: ألتته يألته، ألتا: إذا نقصه (٢) .

يقول ابن عباس: (إن الله يرفع ذرية المؤمن وإن كانوا دونه فى العمل لتقر بهم عينه) ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ الآية إلى قوله: ﴿مَنْ شَيْءٍ﴾ (٣) . وذلك لكى يجمع الله لهم جميع أنواع المسرات، فالإنسان لا تكتمل سعادته دون التأنس بأبنائه، وبدونهم يكون النعيم غير مكتمل، وهذا محال فى جنة الخلد .

وبذا يتضح لنا أن الزواج مطلب من مطالب المؤمنين؛ لما يرجى من بركة النسل وصلاح الذرية، وامتداد العمل، والمتعة المباحة والأنس والطمأنينة، فيتضاعف سرور المؤمن فى الدنيا والآخرة .

(١) راجع: الصحاح (حبر) ٢/٦٢٠، وصفوة التفاسير ٣/١٦٤ .

(٢) راجع: الصحاح (ألت) ١/٢٤١، والجامع لأحكام القرآن ١٧/٦٩ .

(٣) الأثر عن ابن عباس ذكره الطبرى فى جامع البيان ١١/٤٨٨، والقرطبى فى الجامع لأحكام



## المبحث السادس النكاح وسيلة للغنى

للإسلام منهجه المتميز في إزالة العقبات التي تعترض السبيل على من يودون بناء حياتهم الأسرية على وجه نظيف شريف .

ولعل الفقر هو أهم هذه العقبات على الإطلاق، وله آثاره النفسية والاجتماعية التي من شأنها أن تسلب الفقير الكثير من الخلال الحسنة، فلا يرى فيه الناس ولا يرى في نفسه غير فقره وحاجته .

والإسلام في حله لهذه المشكلة لا يقتصر على الجانب المادى منها فقط، ولكنه يحاول أن يزيل العوائق النفسية، عن طريق بناء الثقة في نفس الفقير، فالفقر ليس عيباً، ولا بالشيء الذي يزدري الشخص لأجله، وليس هو بالمقياس الشرعى لقبول الخاطب أو رفضه، ولكنه عارض يرجى زواله بفضل الله الواسع الغنى .

وفي هذا يقول تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ \* وَلَيْسَتَّعْفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النور: ٣٢ ، ٣٣] .

فالخطاب في ﴿أَنْكِحُوا﴾: للأولياء وقيل: للأزواج (١).

و﴿الْأَيَامَى﴾ الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء، والواحد: أيم: بوزن فيعل، يقال: رجل أيم، وامرأة أيم، وأكثر ما يكون في النساء (٢).

(١) سيأتى تحقيق هذه النقطة عند الحديث عن الولى إن شاء الله .

(٢) راجع: الصحاح مادة (أيم)، ١٨٦٨/٥، واللسان مادة (أيم) ١٩١/١، وفتح البيان في

مقاصد القرآن ٢١٣/٩، للفتوحى البخارى، المكتبة العصرية، بيروت، ط (٢) ١٩٩٢م،

والتحرير والتنوير ٢١٥/١٨ .

وظاهر وصف العبيد والإماء بالصالحين : أن المراد اتصافهم بالصلاح الديني، أي الأتقياء، ولكن المعنى يتسع لما هو أكثر من ذلك ، إذ لا مانع أن يكون المراد - إلى جانب الصلاح الديني - صلاح الجسم وسلامته من الآفات، وصلاح العقل والصلاحية للقيام بأعباء الزوجة والولد .

ولكن يبقى أن الصلاح الديني هو أهم ما يجب أن يحرص عليه في الشخص الناكح .

وهو ما أشار إليه بعض المفسرين، ففي «فتح البيان»<sup>(١)</sup> الصلاح: هو الإيمان، وقيل: القيام بحقوق النكاح؛ حتى يقوم العبد بما يلزم للزوج، أو المراد بالصلاح: أن لا تكون صغيرة لا تحتاج إلى النكاح. اهـ .

وإذا كانت الآية قد وردت في حق العبيد والإماء، فإن اعتبار الصلاح بهذا المعنى في غيرهم يكون من باب الأولي.

وقد ذكر المفسرون في تخصيص الصالحين من العبيد والإماء بالذكر عدة معان، منها: (٢) أن الصالحين منهم هم الذين يشفق عليهم مواليتهم، وينزلونهم منزلة الأولاد في المودة، ومن ثم كانوا مظنة التوصية والاهتمام بهم، ومن ليس بصالح فحاله على العكس من ذلك، أو أن يكون الغرض: تحصيل دينهم، وحفظ صلاحهم، أو أن يكون المعنى: لا يحملكم تحقق صلاحهم على إهمال إنكاحهم، لأنكم آمنون من وقوعهم في الزنا، بل عليكم أن تزوجوهم رفقا بهم، ودفعاً للمشقة والعنت .

والراجع في نظري هو القول الأول؛ لأنه المتسق والغرض الذي لأجله سيقت الآية، وهو الحث على أن يكون الصلاح هو المرجح الأول فيمن يود تزويجه، وأنه إذا كان الناكح صالحاً، فلا ينبغي حينئذ أن ينظر إلى فقره، ولا

(١) راجع: فتح البيان في مقاصد القرآن ٩ / ٢١٥ .

(٢) راجع: مفاتيح الغيب ٢٣ / ٢١٤، ٢١٥، وفتح البيان ٩ / ٢١٥، والتحرير والتنوير

إلى غناه، فالفقر عارض يرجى زواله بفضل الله الغنى؛ لذا قال الله: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ففى الآية وعد من الله تعالى بإغناء الفقير الراغب فى الزواج، وهذا ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم من الآية :

فعن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال: (أطيعوا الله فيما أمركم من النكاح ينجز لكم ما وعدكم من الغنى) (١).

وعن ابن مسعود (التمسوا الغنى فى النكاح) (٢).

كما أيد هذا الفهم عدد كبير من المفسرين (٣).

(١) راجع: الأثر عن أبى بكر الصديق فى تفسير القرآن العظيم، ابن أبى حاتم ٢٥٨٢/٨، دار الباز، مكة، ط (١) ١٩٩٧م، وتفسير ابن كثير ٥١/٦ .

(٢) راجع، الأثر عن ابن مسعود فى جامع البيان ٣١١/٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٤/١٢، وتفسير ابن كثير ٥١/٦ .

(٣) راجع: أحكام القرآن، ابن العربى ٣/١٣٨٠، تحقيق على البجاوى، دار المعرفة، بيروت، دت، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٤/١٢، وفتح البيان ٩/٢١٤، وروائع البيان فى تفسير آيات الأحكام، محمد الصابونى (أ.د)، ١٨٢/٢ مكتبة الغزالي، دمشق، ط (٣) ١٩٨٠ .  
ولكن قد يقال: إن واقع الحال فيه ما يناقض هذا الفهم، فنحن نرى فقراء أقدموا على الزواج ولم يغنهم الله، وأغنياء افتقروا بعد الزواج فكيف يستقيم ذلك ؟

وقد أجاب الفخر الرازى فى تفسيره (٢١٥/٢٣) عن هذه الشبهة من وجوه: أحدها: أن هذا الوعد مشروط بالمشيئة، كما فى قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ [التوبة: ٢٨] ، والمطلق محمول على المقيد، وقد رجح هذا المعنى: أبو حيان فى البحر المحيط، ٤٥١/٦، والقنوجى البخارى فى فتح البيان ٩/٢١٥، والصابونى فى روائع البيان ١٨٢/٢ .

ثانيها: أن اللفظ وإن كان عامًا ، إلا أنه يكون خاصًا فى بعض المذكورين دون البعض، وهو فى الأيامى الأحرار، الذين يملكون فيستغنون بما يملكون .

ثالثها: أن يكون المراد الغنى بالعفاف، فيكون المعنى وقوع الغنى بملك البضع، والاستغناء به عن وقوع الزنا .

والراجح فى رأى هو الوجه الأول؛ لأنه هو الأكثر اتساقًا مع المعنى العام للآية .

ويشهد له قوله ﷺ: « ثلاثة حق على الله عونهم، الناكح يريد العفاف، والمكاتب يريد الأداء، والغازي في سبيل الله » (١).

ولكن قد يجد الفقير عوناً ممن يرجى منهم العون، ولا يجد من يقبله بفقره فما الحل إذن؟

تخبرنا الآية التالية: ﴿وَلَيْسَتَعْفَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

عليه إذن أن يلازم العفة عن إتيان ما حرم الله، وليبذل قصارى جهده في طلبها، فالسين والتاء في قوله: ﴿وَلَيْسَتَعْفَى﴾ للمبالغة في الطلب.

وهنا يعدهم الله بالغنى بأن يرزقهم ما يستعينون به على النكاح ومثونته. هذا، وبعد تتبع أقوال المفسرين في الآية يتضح لنا: أن الزواج وسيلة من وسائل الغنى للأسباب الآتية:

(١) أن الآية وجهت الأولياء أو الأزواج إلى ضرورة تحرى الصلاح والاستقامة؛ مما يشعر الفقير الصالح بالغنى؛ لأنه يملك المقوم الأساسى للزواج وهو الصلاح.

(٢) أن الله وعد الفقير الراغب في النكاح بالغنى - إن شاء - كخطوة هامة لحل المشكلة النفسية عند الفقير؛ مما يجعله يقدم على هذه الخطوة غير مستصغر لنفسه أو هيباب من عواقبها، فكله رجاء في أن ينجز الله له ما وعده.

(١) الحديث: أخرجه الترمذى في (فضائل الجهاد)، باب: (ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب) حديث رقم (١٦٥٥) / ٤ / ١٨٤، وابن ماجه في (العتق)، باب: (المكاتب) حديث رقم (٢٥١٨)، ٢ / ٨٤١، ٨٤٢، وأحمد في المسند ٢ / ٢٥١.

والحديث حسن، كما في صحيح الجامع الصغير ٦٨ / ٣، المكتب الإسلامى، بيروت، ط

(٣) أنه حتى ولو لم يتحقق للفقير الغنى بمعناه المادى، ففي غنى نفسه بالعفة عن إتيان ما حرم الله كل الغنى، وقد تكون هذه العفة سبيلا آخر لأن يفتح الله له من أبواب الرزق ما يكفيه مئونة النكاح: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣] .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الفصل الثاني

### ما ورد في القرآن بشأن الخطبة

وفيه تمهيد وأربعة مباحث :

- التمهيد : في طبيعة الخطبة في الشريعة الإسلامية .
- المبحث الأول : موانع صحة الخطبة .
- المبحث الثاني : ما يباح النظر إليه عند الخطبة .
- المبحث الثالث : عرض الرجل ابنته على الرجل الصالح .
- المبحث الرابع : عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## تَهْدِيد

### طبيعة الخطبة في الشريعة الإسلامية

إن أهم ما يبرم المرء في حياته من عقود على الإطلاق: (عقد النكاح)، ذلك أن موضوعه الحياة الإنسانية بين شريكين يعقدانه بنية الدوام إلى نهاية الحياة، فهو الميثاق الغليظ الذي عناه الله بقوله: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]. ومن مظاهر عناية الشريعة الإسلامية بهذا العقد، أن جعلت له مقدمات تسبقه، شرعت لها أحكام خاصة، هي ما يطلق عليها في لسان الشرع: أحكام الخطبة (١).

وقد عرف الفقهاء الخطبة بتعريفات عديدة تدور كلها حول معنى: (التماس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة) (٢).

أما الشيخ أبو زهرة، فقد عرفها بما يكشف أكثر عن طبيعتها فهي: (طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها، والتقدم إليها، أو إلى ذويها ببيان حاله، ومفاوضتهم في أمر العقد، ومطالبه ومطالبهم بشأنه) (٣).

فالخطبة إذن في نظر الشارع لا تأخذ حكم الزواج، وإنما هي مجرد طلب قد يقبل وقد يرفض؛ لذا كانت غير ملزمة شرعاً لأى من الطرفين.

كما أن الخطبة - وفقاً لتعريف الشيخ أبي زهرة - تستلزم أن يكون كلا الطرفين على علم بحال الآخر، سواء من ناحية الشكل والهيئة، أو من ناحية

(١) الأحوال الشخصية، أبو زهرة (الإمام) ص ٢٦.

(٢) راجع: مغنى المحتاج ٣/١٣٥، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني،

٢٤٨/٢ دار المعرفة، بيروت، دت، والأحوال الشخصية، محيي الدين عبد الحميد، ص ١٣

مطبعة السعادة، القاهرة، دت، وروائع البيان فى تفسير آيات الأحكام للصابوني

٣٧٠/١ والمفصل ٥٨/٦.

(٣) راجع: الأحوال الشخصية، ص ٢٦.

الأخلاق والعادات والمستوى العقلي والأسرى والثقافى والمالى . . . إلخ، حتى يكون العقد على أساس صحيح .

ومادامت الخطبة . فى نظر الشارع ليست سوى مجرد طلب للزواج، فإن بما لا اختلاف عليه بين الفقهاء، أن المرأة فى هذه الفترة تكون أجنبية تماماً بالنسبة للخاطب، فلا يحل له أن يختلى بها أو يسافر معها ونحو ذلك، ولكن له أن يجلس معها فى حضور أهلها؛ ليتكشف له منها ما يجعله على علم بحالها، فيقبل نكاحها أو يرفضه، وكذا الأمر بالنسبة لها .

فالخطبة مقدمة للزواج، وهى فترة تمهيدية جيدة له، يرجى أن يتحقق فيها التواءم والانسجام بين الخاطبين، أو شىء منه، لكن ينبغى أن يتم ذلك فى حدود ما رسم الشارع، دون إفراط أو تفريط .

وبذا يتبين لنا خطأ من يتركون الجبل على غاربه للخاطب ومخطوبته، فيختليان ويسافران بمفردهما، ثم يحدث ما لائحمد عقباه، وكذا بالنسبة لمن يضيقون الأمر تماماً، فلا يسمحون بالرؤية أو الحديث أو محاولة التعارف، وقد يكون بين الطرفين من تنافر الطباع ما يجعل الحياة بينهما مستحيلة، فيكون الطلاق هو النهاية الحتمية، بسبب هذا التضييق من الأهل .

ونظراً لأهمية الخطبة، ودورها فى استقرار الحياة الأسرية فيما بعد، نجد الشريعة الإسلامية تخصصها بالعديد من الأحكام التى عرض لها القرآن الكريم فى جوانب مختلفة، وهو ما ستعرف عليه فى المباحث التالية .

## المبحث الأول موانع صحة الخطبة

في الإسلام: المرأة المسلمة حل لكل مسلم، فيجوز له أن يتقدم لخطبتها، إلا إذا وجد ما يمنع من ذلك شرعاً .

وهذه الموانع منها ما هو مستنبط من القرآن، ومنها ما هو مستنبط من السنة:

### أما التي استنبطت من القرآن فهي :

١ - أن تكون المخطوبة من اللواتي يحرم نكاحهن، واللاتي ورد بشأنهن الآيات التالية : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا \* حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا \* وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢ - ٢٤].

وعليه، فلا تصح خطبة من تحرم على الرجل تحريمًا مؤبدًا ، كأمه وابنته، أو مؤقتًا ، كأخت زوجته التي في عصمته، وكذا المحصنة، أي: ذات الزوج؛ لأنه إذا كان يحرم على الرجل أن ينكح واحدة من هؤلاء، فمن باب أولى أن يحرم عليه أن يخاطب أيًا منهن .

وسيأتي الحديث عن هؤلاء المحرمات بالتفصيل في الفصل التالي .

٢ - أن تكون المخطوبة معتدة (١) من طلاق رجعي :

وذلك لما لزوجها من حق في إرجاعها إلى عصمته في هذه الحالة، والنص القرآني في هذا:

﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] .

فـ (البعولة) جمع البعل، وهو: الزوج، وسمى بعلا : لعلوه على المرأة وامتلاكه لأمرها (٢) .

قال ابن عاشور: وأصل البعل: السيد، وسمى كل مستعل على غيره: بعلا، فسمى العرب معبودهم الذي يتقربون به إلى الله (بعلا) قال تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصفات: ١٢٥] .

ثم أخذ هذا المعنى يضعف مع ارتقاء نظام العائلة، فأطلق العرب لفظ الزوج على كل من الرجل والمرأة اللذين بينهما عصمة نكاح؛ لأن كلا منهما يثنى الفرد (٣) .

ويلاحظ أنه لما جعل الله الرجعة هنا للرجل وحده دون المرأة، ناسب أن

(١) المعتدة: هي المرأة التي لزمها العدة - وهي مدة معينة حددها الشارع يحرم على المرأة أن تزوج خلالها - لوقوع الفرقة بينها وبين زوجها إما بوفاء، أو طلاق رجعي - وهو ما كان دون الثلاث - أو بائن بينونة صغرى، أو كبرى، وسيأتي تفصيل الكلام عن المعتدة في الباب الثاني إن شاء الله .

(٢) يقال: بعل وبعولة، كما يقال في جمع المذكر: ذكر وذكورة، وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة فلا يقاس عليها، فلا يقال: في لعب: لعبوة، وقيل: هي هاء تأنيث زائدة دخلت على فعول .

والبعولة أيضاً: مصدر البعل، وبعل الرجل يبعل بعولة، أي: صار بعلا ، والمباعدة والبعال: الجماع .

راجع: المفردات في غريب القرآن مادة (بعل) ص ٥٤، والجامع لأحكام القرآن

١٢٣/٣، والتحرير والتنوير ٣٩٣/٢ .

(٣) التحرير والتنوير ٣٩٣/٢ .

يذكر لفظ (البعل) بما فيه من معنى السيادة؛ لتعلم المرأة أنه لا حق لها في أن ترفض الرجعة، ولا أن تتمرد على زوجها إن أراد إرجاعها، وقد أكد سبحانه هذا المعنى بقوله: ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ أي: بمراجعتهن إلى عصمتهم ما دامت لم تنقض عدتهن .

ولفظ: ﴿أَحَقُّ﴾ قد يشعر بأن للمرأة حقاً في الرجعة - كما توحى بذلك صيغة (أفعل) - وقد أجاب الزمخشري عن هذا بقوله :

فإن قلت: كيف جعلوا أحق بالرجعة، كأن للنساء حقاً فيها؟ قلت: المعنى: أن الرجل إن أراد الرجعة، وأبتهها المرأة، وجب إثارة قوله على قولها، وكان هو أحق منها، لا أن لها حقاً في الرجعة (١).

وقوله: ﴿فِي ذَلِكَ﴾ الإشارة إلى مدة العدة، أي: للبعولة حق الإرجاع في مدة القروء (٢) الثلاثة لا بعد ذلك كما هو مفهوم القيد، (٣) وهي مدة كافية لأن يبلو الرجل فيها مشاعره، وينظر في أمره بعد زوال أثر المغاضبة على النفس .

وقوله: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ حث على إحسان النية، وإرادة الإصلاح، وحسن العشرة، وأن لا يكون القصد مضارة الزوجة، وتطويل عدتها بهذه الرجعة، على نحو ما كان يفعل أهل الجاهلية (٤).

(١) راجع: الكشاف ١/٢٤٦ .

(٢) القروء: جمع قرء، وهو من الألفاظ المشتركة التي تطلق على: الحيض، وعلى الطهر، ومن ثم اختلف الفقهاء في مدة العدة، هل هي ثلاثة أقراء، أم ثلاثة أطهار وسيأتي ذلك في العدة.

(٣) راجع: التحرير والتنوير ٢/٣٩٥ .

(٤) فقد كان الرجل في الجاهلية - كما يروى ابن عباس وغيره - يطلق المرأة فإذا قاربت انقضاء العدة راجعها ضراراً؛ لثلاث تذهب إلى غيره، ثم يطلقها فتعتد، فإذا شارفت على انقضاء العدة طلق؛ لتطول عليها عدتها، فنهى الله عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]. راجع هذا الأثر في: جامع البيان ٢/٤٩٤، وتفسير ابن كثير ١/٦٢٩، ومفاتيح الغيب ١٠١/٦ .

ولذلك قال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أى:  
وللمطلقات فى هذه الحالة مثل الذى عليهن من واجبات، فهن مكلفات بحبس  
النفس عن الزواج طيلة المدة المقررة لهن شرعاً - مدة العدة- ورعاية حرمة  
أزواجهن طيلة تلك المدة، وأزواجهن مكلفون بأن يحسنوا نياتهم فى الرجعة،  
وأن يتعدوا عن مضارتهن .

وبذا يثبت الله للأزواج الحق فى مراجعة زوجاتهم المعتدات من طلاق رجعى  
ما دمن فى عدتهن؛ لأنهن فى حكم الزوجات، وفى الوقت نفسه يحمى  
الزوجات من جور بعض الأزواج، وإرادتهن المضارة بأمر المراجعة، باشرطه نية  
الإصلاح ومراعاة أن الحقوق بين الأزواج وزوجاتهم متبادلة .

### الجانب الفقهي:

بناء على ما سبق توضيحه من الآية الكريمة، أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز  
خطبة المعتدة من طلاق رجعى مطلقاً (١)؛ لأن الله سبحانه سمي المطلق فى هذه  
الحالة: (بعلا)، وأثبت له الحق فى الرجعة، ما دامت زوجه فى عدتها، ومن ثم  
لا يجوز الاعتداء على حقه بخطبة مطلقة، ولكن عليه أن يرضى الله فيها، وأن  
لا يعتمد إرجاعها بنية إضرارها، وتفويت الفرصة عليها فى الزواج من غيره،  
كما أشارت الآية .

٣- أن تكون المخطوبة معتدة من وفاة: فهذه يجوز التعريض بخطبتها،  
ويحرم التصريح، مراعاة لحرمة الزوج المتوفى، ومشاعر الزوجة المكلومة على  
زوجها، وأيضاً مراعاة لمشاعر أسرته التى لم تهدأ أحزانها بعد .

والنص القرآنى فى هذا: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ

(١) راجع: الحاوى ٢٤٧/٩، والمغنى ٣٩٩/٩، والمفصل ٦٤/٦، والفقہ الإسلامى وأدلته

٦٤٩٨/٩، والأحوال الشخصية، أبو زهرة، ص ٢٩، والأحوال الشخصية، محبى الدين عبد

أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذَكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَأُتَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿البقرة: ٢٣٥﴾ .

(قوله): ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾ أى: لا إثم ولا حرج، والجناح: الإثم، وقيل: هو الأمر الشاق<sup>(١)</sup>، والمقصود بقوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾: الرجل الذى يريد تزوج المعتدة . ومعنى: ﴿عَرَضْتُمْ﴾: التعريض: ضد التصريح، وهو الإيماء والتلويح، ويكون بأن تفهم المخاطب ما تريد بضرب من الإشارة، مأخوذ من عرض الشيء وهو جانبه، كأنه يحوم حول الشيء ولا يظهره، وقيل: مأخوذ من: (عرضت الرجل) أى: أهديت إليه تحفة، فالمعرض بالكلام يوصل إلي صاحبه كلاماً يفهم معناه<sup>(٢)</sup> .

والتعريض فى الخطبة أن يتكلم الرجل بكلام يشبه خطبة المرأة دون التصريح به، كأن يقول: إنك لجميلة، أو إن فيك لبقية، أو إن النساء لمن حاجتى . وقال ابن عباس: هو أن يقول: (أريد أن أتزوج)، وفى رواية عنه: (وددت أن الله رزقنى امرأة)، وفى رواية: (وددت أنى وجدت امرأة صالحة)<sup>(٣)</sup> . وبنحو قول ابن عباس قال غير واحد من السلف والأئمة<sup>(٤)</sup> .

ومن التعريض قوله ﷺ لفاطمة<sup>(٥)</sup> بنت قيس حين طلقها زوجها آخر ثلاث

(١) المفردات فى غريب القرآن: مادة (جنح) ص ٣٣١، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٨٧ .  
 (٢) راجع: اللسان مادة (عرض) ٤/ ٢٨٩٥، والصحاح: مادة (عرض) ٣/ ١٠٨٧ والجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٨٧، وروائع البيان فى تفسير آيات الأحكام ١/ ٣٧٠ .  
 (٣) الآثار عند ابن عباس ذكرها الطبرى فى جامع البيان ٢/ ٥٣١، وابن كثير فى تفسيره ٦٣٩/١ .

(٤) راجع: جامع البيان ٢/ ٥٣٢، ٥٣٣، وتفسير ابن كثير ١/ ٦٣٩ .  
 (٥) هى فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية، كانت من المهاجرات الأول، وذات عقل وجمال، لها رواية فى الحديث، وفى بيتها أجمع أهل الشورى لما قتل عمر رضى الله عنه توفيت سنة ٥٠ هـ .

تطبيقات: « إذا حللت فأذنيني » (١).

وقوله ﷺ لأم سلمة وهي متأمة من أبي سلمة: « لقد علمت أني رسول الله وخيرته وموضعي من قومي » (٢)، وكانت تلك خطبته.

ومعنى: ﴿أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ سترتم وأضمرتم في نفوسكم من التزوج بها بعد انقضاء عدتها، والإكثان: السر والخفاء (٣).

والمعنى: لا حرج عليكم ولا إثم في التعريض بالخطبة في عدة الوفاة، وكذا ما يكون في قلوبكم وضمائرکم من رغبة لا تملكون دفعها لغلبة نفوسكم، ولذلك قال: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ أي: إما سرًّا وإما إعلانًا، فرخص في التعريض دون التصريح، فقفوا عند حد الرخصة.

﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُونَهُنَّ سِرًّا﴾، ذهب ابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، وسعيد ابن المسيب، ومالك، وجمهور أهل العلم إلى أن المعنى: لا تأخذوا ميثاقهن وعهودهن في عدتهن أن لا ينكحن غيركم في استسرار وخفية، وتكون ﴿سِرًّا﴾

= راجع: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣١٦/٨، دت، دن، والإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر ٣٨٤/٤، دار صادر، بيروت، ط (٣) ١٩٨٢، والأعلام ١٣٢/٥.

(١) الحديث رواه مسلم في كتاب (الطلاق)، باب: (المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها) حديث رقم (٣٦) ١١٤/٢، ومعنى: أذنيني: أعلميني، اللسان - أذن - ٥١/١.

(٢) الحديث أخرجه الدارقطني في كتاب (النكاح)، حديث رقم ٢٢٤/٣١٨، وذكره ابن تيمية في متقى الأخبار: ١٠٨/٦، وعزاه إلى الدارقطني، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ١٠٩/٦: هو منقطع، لأن في إسناده محمد بن علي الباقري، ولم يدرك النبي ﷺ.

(٣) يقال: كنته وأكنته بمعنى واحد، وقال ابن قتيبة: أكنت الشيء إذا سترته، وكنته إذا صنته، ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكُونٌ﴾ [الصفات: ٤٩].

راجع: المصباح المنير مادة (كنن)، ص ٥٤، وزاد المسير ٢٤٥/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٨/٣، ومفاتيح الغيب ١٤٢/٦، وروائع البيان في تفسير آيات الأحكام للصابوني ٣٧٠/١.



على هذا التأويل، نصب على الحال، أى: مستسرين، ويكون مفعول: ﴿لَأُتَوَاعِدُوهُنَّ﴾ محذوفًا، تقديره: النكاح(١).

وقيل: (السر): الزنا: أى لا تكن منكم مواعدة على الزنا فى العدة، ثم التزوج بعدها واختاره الطبرى، قال: (لأن العرب تسمى الجماع وغشيان الرجل المرأة سرًا لخفائه)(٢).

وقد طعن ابن عطية فى هذا القول معللا ذلك: بأن السر فى اللغة يطلق على الوطاء حلاله وحرامه، ومعنى الكلام وقريته ترد إلى أحد الوجهين، والآية تعطى النهى عن أن يواعد الرجل المعتدة أن يطأها بعد العدة بوجه التزويج، وأما المواعدة فى الزنا فمحرم على المسلم مع معتدة وغيرها (٣).

وقيل: (السر): الجماع والرفث، أى: لا تصفوا أنفسكم لهن بكثرة الجماع ترغيبًا لهن فى النكاح؛ فإن ذكر الجماع مع غير الزوج فحش(٤).

(١) راجع: جامع البيان ٥٣٧/٢، والمحزر الوجيز ٣٠٧/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٣، والبحر المحيط ٢٢٧/٢.

(٢) راجع: جامع البيان ٥٣٩/٢.

ومن الشواهد التى استشهد بها الطبرى وغيره على هذا قول الخطيئة:  
ويحرم سر جارتهم عليهم ويأكل جارهم أنف القصاع  
والبيت فى اللسان (أنف) ١/١٥١، وعجزه فى الكامل للمبرد ٢/٨٨٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٩٩٣، وذكره أبو حيان فى البحر المحيط ٢/٢٦٦.

والمراد بأنف القصاع: أول ما يؤكل منها، فيأكل جارهم أولا وما بقى يقدم لغيره.

(٣) المحزر الوجيز ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٤) راجع: جامع لأحكام القرآن ٣/١٩٠، ومفاتيح الغيب ٦/١٤٣.

وقد استشهدوا لهذا المعنى فى العربية بقول امرئ القيس.

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى

راجع: ديوانه ص ٢٨، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩، وخزانة الأدب للبغدادى، ١/٦٤، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، =

والظاهر أن المراد في هذه الآية حقيقة السر، أى: لا تواعدوهن بالنكاح سرّاً، وذلك دفعاً للريبة والتوهم، ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فاستثنى منه أن يساررها بالقول المعروف - وهو من أنواع التعريض غير الصريح -، وذلك أن يعدها في السر بالإحسان إليها والاهتمام بشأنها، والتكفل بمصالحها، حتى يصير ذكر هذه الأشياء الجميلة مؤكداً لذلك التعريض (١).

وإذا كان النهى هنا عن المواعدة سرّاً، فيكون النهى عنها جهرّاً من باب أولى.

وهناك من ذهب (٢) إلى أن الاستثناء هنا منقطع، وأن المراد بـ(القول المعروف): التعريض المباح فيكون التقدير: ولكن لا تواعدوهن سرّاً لكن التعريض مباح لكم .

ويلاحظ أن الآية في عرضها لهذا الحكم، تبتدئ برفع الجناح والخرج، مما يهين النفس البشرية لتلقى هذا الحكم بارتياح شديد؛ لأنه لن يتنافى مع طبيعتها، ولن يعرضها لشيء من الضيق أو الإعناء، بل يتيح لها قدرّاً من البوح يريحها من عناء الكتمان، وهو التعريض .

### الجانب الفقهي فى الآية :

استنبط الفقهاء من الآية الكريمة مجموعة من الأحكام أهمها ما يلي: (٣).

= القاهرة، ط (٣) ١٩٨٩، والسبب في تفسير القرطبي ٣/ ١٩٠، ومفاتيح الغيب ٦/ ١٤٣،  
والتحريز والتنوير ٢/ ٤٥٣ .

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٦/ ١٤٣ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٢/ ٣٠٩، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٩١، والبحر المحييط ٢/ ٢٢٧

(٣) راجع: الأم للشافعي، ٥/ ١٤٣، كتاب الشعب، دت، والحاوى ٩/ ٢٥٠، والمعونة على

مذهب عالم المدينة للقاضى البغدادي ٢/ ٧٩٢، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٩٥،

وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٢١٥، وبدائع الصنائع، ٢/ ٢٦٩، والمغنى ٩/ ٣٩٩،

والفصل ٦٦/٦ .

(١) أنه لا يجوز خطبة المعتدة من وفاة تصريحاً وأجمعوا على إباحة التعريض كما نصت الآية .

(٢) أنه لو صرح رجل لامرأة في عدتها بالخطبة، ثم تزوجها بعد ذلك - بعد انتهاء عدتها - صح نكاحه مع الإثم؛ لمخالفته نص الآية، وعند مالك يستحب له فراقها بطلقة تورعاً، ثم يستأنف خطبتها، وأوجب عليه أشهب (١) الفراق (٢).

ويعلق ابن قدامة على ذلك (٣): (وهذا غير صحيح؛ لأن هذا المحرم - أي: الخطبة المحرمة - لم يقارن العقد فلم يؤثر فيه، كما في النكاح الثاني، أو كما رآها متجردة ثم تزوجها).

(٣) أن الذريعة تقتضى تحريم التعريض، ولكن الله أباحه رخصة لعلمه سبحانه وتعالى بمشقة تحريمه على الناس، وهذا يدل على احترام الإسلام لعواطف الإنسان ومشاعره، وتفهمه لرغباته حتى في تلك الفترة الحرجة - العدة من وفاة - فالشارع لا يضيّق على مشاعر الأحياء من الرجال والنساء، وإنما يكتفى بوضع ضوابط محددة ترعى حق الميت، ولا تضيع حق الحي.

فقوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ فيه إقرار للمشاعر الكامنة بين الجوانح، وقوله: ﴿وَلَكِنْ لَّا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ فيه نهى عن السلوك المنحرف (٤).

(١) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود، أبو عمرو العامري، فقيه الديار المصرية في عصره، كان صاحب الإمام مالك. قال الشافعي: ما أخرجت مصر أفقه من أشهب لولا طيش فيه، قيل: اسمه مسكين، وأشهب لقب له، مات بمصر سنة ٢٠٤ هـ.

راجع: الأعلام ٣٣٣/١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٥٩/١، دار الفكر، دت .

(٢) راجع: المعونة: ٧٩٢/٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٢١٥/١ .

(٣) راجع: المغنى ٤٠١/٩ .

(٤) راجع: التحرير والتنوير ٤٥٦/٢، وتحرير المرأة في عصر الرسالة ٤٩/٥، عبد الحلیم أبو شقة

(١)، دار القلم، الكويت، ط (١) ١٩٩٣ .

## وأما موانع الخطبة المستنبطة من السنة فهي :

١ - أن تكون مخطوبة الغير : وذلك لقوله ﷺ : « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » (١).  
ولذا تحرم خطبتها عند جمهور الفقهاء .

هذا في حالة ما إذا كانت قد صرحت بالموافقة والإجابة ، وأبلغ الخاطب بها، (٢) وقد حكى النووي الإجماع على ذلك (٣).

ويرى ابن حزم (٤) أنه تجوز الخطبة على خطبة الغير، إذا كان الخاطب الثاني أفضل لها في دينه، وحسن صحبته، وذلك بأن كان الأول دون الثاني في الدين وجميل الصحبة .

وفي رأي أن العرف الصحيح، وشهادة الثقات، هما الفيصل في هذا

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب (النكاح) باب: (تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك). حديث رقم (٥٦)، ١٠٣٤/٢.

ومعنى (يذر): يترك، يقال: وذرته أذره وذراً : تركت، وقد أماتت العرب ماضييه ومصدره، فإذا أريد الماضي قيل: يترك، وربما استعمل الماضي على قلة، ولا يستعمل منه اسم الفاعل.

راجع: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مادة (وذر) ١٧١/٥، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت. والمصباح المنير (وذر). ص ٦٥٤ .

(٢) راجع: الحاوي ٢٥١/٩، والبيان، للعمرائي ٢٨٣/٩، والكافي، ابن قدامة ٥٢/٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٥) ١٩٨٨، وفتح الباري، ابن حجر ٢٣٨/١٩، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٧، ومواهب الجليل من أدلة خليل، الشنيطي ١٩/٣، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٦، والمفصل ٦٧/٦، وفي أحكام الأسرة ص ١٧١ .

(٣) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٧/١٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١) ١٩٢٩ .

(٤) راجع: المحلى، ٣٣/١٠، ٣٤، دار الآفاق، بيروت، دت .

الحكم؛ حتى لا يكون هناك مجال لتحكم الهوى، والتفلت من الارتباط الأول، تحت التعلل بأن الثاني هو الأفضل في الدين والخلق، وقد يكون المال، والمركز الوظيفي المرموق، هما اللذان أهلاه لأن يخطب على خطبة أخيه، مما يفتح باباً للمنافسة الوضعية، وهو ما حرم الشارع لأجله خطبة الرجل على خطبة الآخر .  
أما إذا لم تصرح بالموافقة، أو صرحت تعريضاً فلا تحرم خطبتها (١).

٢ - أن تكون المخطوبة معتدة من الطلاق الثلاث (البائن بينونة كبرى) .

فهذه تحرم خطبتها أو التصريح بها عند الجمهور، أما التعريض فهو جائز عندهم، لقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس (٢) في الحديث السابق حين طلقها زوجها أبو عمرو بن حفص (٣) ثلاثاً : « إذا حللت فأذنيني » .

(١) يستدل العلماء على هذا بحديث فاطمة بنت قيس، وفيه أن رسول الله ﷺ قال لها في عدتها من طلاق زوجها - وقد طلقها ثلاثاً - « إذا حللت فأذنيني » يعني : إذا انقضت عدتك فلا تزوجي نفسك حتى تعرفيني، فتقدم لها معاوية وأبو جهم، فلما أخبرته ﷺ بذلك قال : «أما معاوية ففعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، انكحى أسامة بن زيد»- تقدم تخريجه ص ٦٢ .

ففي هذا الحديث ما يدل على أن فاطمة لم تصرح بالموافقة على أحد الحاطبين، وأنها كانت لا تزال في طور المراجعة والمشاورة، فلا بأس أن يتقدم لها من يخطبها؛ لأنه لم تحدث خطبة بعد، خاصة وأن رسول الله ﷺ قال لها : - « إذا حللت فأذنيني » . فلم يكن لها أن تصرح بالقبول قبل أن تعلمه ﷺ، كما أنها أعلمته ﷺ كالمستشارة له، وليس في ذلك دليل على ترجيح القبول لأحدهما، أو رد الاثنين معاً، وقد أشار عليها ﷺ بالزواج من أسامة، لعلمه أن المصلحة في ذلك .

راجع : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي ٢٧١/٤، دار ابن كثير، دمشق ط (٢) ١٩٩٩، والمغني ٣٩٤/٩، والفصل ٦٨/٦، وفي أحكام الأسرة ص ١٧٤ .

(٢) فاطمة بنت قيس تقدمت ترجمتها ص ٦٧ .

(٣) هو أبو عمرو بن حفص بن المغيرة، صحابي، قيل : اسمه عبد الحميد، وقيل : أحمد، =

وهذا تعريض بخطبتها في عدتها .

أما الزوج فلا يحل له أن يخطب مطلته بتصريح أو تعريض؛ لأنها لا تحل له بعد العدة فتحرم الخطبة .

ويمنع الحنفية خطبة المعتدة من ثلاث تعريضاً أو تصريحاً ، لزوج أو لغيره ، ويعلمون ذلك بأن النكاح في هذه الحالة قائم لقيام آثاره (١) .

وأما المعتدة لفرقة هي بينونة صغرى .

كمن كان طلاقها دون الثلاث ، أو المختلعة أو البائن بفسخ لغية الزوج أو إيساره فهذه يكون لزوجها الحق في أن يصرح أو يعرض بخطبتها؛ لأن نكاحها مباح له ، وهي في عدتها كغير المعتدة .

أما غير الزوج فلا يجوز له التصريح بخطبتها اتفاقاً ، وفي جواز تعريضه رأيان عند الشافعية والحنابلة . (أحدهما): يجوز لعموم الآية ، ولأنها بائن فأشبهت المطلقة ثلاثاً . (ثانيهما): لا يجوز لأن الزوج يملك أن يستيحها فهي كالرجعية (٢) .

أما الحنفية فلا تجوز الخطبة عندهم لا تصريحاً ولا تعريضاً لمعتدة لطلاق أو لغيره ، إلا لوفاة حيث تجوز خطبتها تعريضاً (٣) .

= مات باليمن في حياة النبي ﷺ .

راجع: تقريب التهذيب ٢/٤٥٤ ، دار المعرفة، بيروت، دت .

(١) راجع: الحاوي ٩/٢٤٨ ، والمغنى ٩/٣٩٩ ، وبدائع الصنائع ٢/٢٦٩ ، والمفصل ٦/٦٥ ،

وفي أحكام الأسرة ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٢) راجع: الحاوي ٩/٢٤٨ ، والمغنى ٩/٣٩٩ .

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٢/٣٦٩ .

هذا وما ينبغى ذكره: أن المطلقة قبل الدخول يجوز لمطلقها وغيره أن يتقدم لخطبتها

تصريحاً وتعريضاً عند الجميع؛ حيث إنه لا عدة عليها بنص القرآن الكريم .

## المبحث الثالث ما يباح النظر إليه عند الخطبة

الأصل العام في الشريعة الإسلامية هو حرمة أن يتعمد الرجل النظر إلى المرأة الأجنبية ، وكذا الأمر بالنسبة لها ، إلا لسبب شرعى . قال تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ... ﴾ [النور : ٣٠ ، ٣١] .

ومن الأسباب الشرعية المبيحة للنظر للأجنبية ، أن ينظر الخاطب إلى ما يدعوه إلى نكاح مخطوبته .

ولكن ما هو نطاق الرؤية المباحة ؟

لقد ورد النص القرآني في ذلك ، في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُدِينُ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [النور : ٣١] .

فهذه الآية وإن كانت تتحدث عما يحل للمرأة أن تبديه أمام الرجال الأجانب عامة ، إلا أن حكمها ينسحب على الخاطب باعتباره أجنبياً عن مخطوبته (١) كما سبق أن ذكرت .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُدِينُ ﴾ يعنى : ولا يظهرن ، يقال : بدا الشيء يبدو بدواً وبدواً وبداء : إذا ظهر ، وأبديته : أظهرته (٢) .

والزينة : اسم يقع على محاسن الخلق التي خلقها الله تعالى ، وعلى سائر ما يتزين به الإنسان من فضل لباس أو حلى ، وهى قسمان : خلقية ومكتسبة .

(١) كما ينسحب أيضاً على المخطوبة ، فلها أن تنظر إلى ما يدعوها إلى نكاح من يتقدم لخطبتها ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] كما أن روح الشريعة ومقرراتها العامة لا تمنع المرأة هذا الحق .

(٢) راجع: المفردات فى غريب القرآن مادة (بدا) ص ٤٠ ، والصحاح مادة (بدا) ٦/٢٢٧٨ .

فالخلقية : الوجه فإنه أصل الزينة وجمال الخلقة ، والمكتسبة : هي ما تحاوله المرأة في تحسين خلقتها ، كالثياب والحلى والخضاب (١) .

وقوله : ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ استثناء لما في ستره مشقة على المرأة ، أو لما في تركه حرج عليها .

وقد اختلف المفسرون في الزينة الظاهرة على ثلاثة أقوال (٢) :

الأول : أنها الثياب ، قاله ابن مسعود .

الثاني : الكحل والخاتم ، قاله ابن عباس والمسور بن مخرمة (٣) .

الثالث : الوجه والكفان . قاله الحسن (٤) وابن جبير (٥) . . . . .

(١) راجع لسان العرب (زين) ٣/١٩٠٣ وأحكام القرآن لابن العربي ٣/١٣٦٨ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٣٢ ، ومفاتيح الغيب ٢٤ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والتحرير والتنوير ١٩ / ٢٠٦ .

(٢) راجع : جامع البيان ٩ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، والنكت والعيون للماوردي ٤ / ٩٠ ، ٩١ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣ / ١٣٦٨ .

(٣) هو المسور بكسر الميم وتخفيف الواو - بن مخرمة - بفتح الميم وسكون الخاء - ابن نوفل القرشي الزهري ، أبو عبد الرحمن ، من فضلاء الصحابة وفقهائهم ، أدرك النبي ﷺ وهو صغير ، وسمع منه ، توفي سنة ٦٤ هـ .

راجع : البداية والنهاية لابن كثير ٨ / ٢٣٢ ، وتقريب التهذيب لابن حجر ، ٢ / ٢٤٩ . والأعلام ٧ / ٢٢٥ ، والمعنى في ضبط أسماء الرجال ، طاهر الهندي ص ٢٣١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ .

(٤) هو الحسن بن يسار البصرى ، أبو سعيد ، تابعى كان إمام أهل البصرة ، وخير الأمة في زمنه ، ولد بالمدينة المنورة ، وشب في كنف على بن أبي طالب ، واشتهر بالعبادة والحكمة . توفي سنة ١١٠ هـ .

راجع البداية والنهاية ٩ / ٢٧٣ ، والأعلام ٢ / ٢٢٦ .

(٥) هو سعيد بن جبير الأسدي الكوفي ، أبو عبد الله ، تابعى ، كان حبشى الأصل ، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر ، وتوفي سنة ٩٥ هـ ، وقيل : ٩٤ هـ .



وعطاء (١) .

وذكر الطبري (٢) عن (٣) قتادة في معنى نصف الذراع ، قال قتادة : بلغني أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم والآخر أن تخرج يدها إلا إلى هاهنا » وقبض نصف الذراع (٤) .

ويظهر من الأقوال السابقة : أن الخلاف فيها مترتب على فهم المراد بـ ﴿زَيَّنَهُنَّ﴾ ، فمن حملها على الزينة الخلقية ، قال : إن المراد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ : الوجه والكفان ؛ لأنهما هما اللذان يظهرهما الإنسان في العادة الجارية ، فرخص في كشفه تيسيراً عليهم ، ومن حملها على الزينة المكتسبة قال : إن المراد : الكحل ، والخاتم ، والثياب ، ونحوهم .  
ورأى أن الزينة تعم الاثنين معاً ، الخلقية والمكتسبة كما مر في تعريفها .

### الجانب الفقهي في الآية :

بناء على الاختلاف في فهم المراد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ ،

= راجع البداية والنهاية ٩ / ١٠٤ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٣٧١ دار صادر ، بيروت ، دت .

(١) هو عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء - واسم أبي رباح : أسلم القرشي المكي ، ثقة فقيه فاضل ، زاهد ، روى عنه جماعة من التابعين كالزهري وقاتدة ، توفي بمكة المكرمة سنة ١١٥ هـ ، وقيل : سنة ١١٤ هـ .

راجع : صفة الصفوة ، ابن الجوزي ١ / ٤٠٦ ، دار الغد ، القاهرة ، ط ٢٠٠١ م .  
وتقريب التهذيب ٢ / ٢٢ .

(٢) راجع : جامع البيان ٩ / ٣٠٥ .

(٣) هو قتادة ابن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري ، مفسر حافظ ضميم ، كان أحفظ أهل البصرة وعالماً بالحديث والعربية وغيرهما ، توفي سنة ١١٧ هـ ، وقيل : ١١٨ هـ .

راجع : البداية والنهاية ٩ / ٣١٧ ، وتقريب التهذيب ٢ / ١٢٣ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٨٥ .

(٤) الحديث : ذكره الطبري في جامع البيان ٩ / ٣٠٥ عن قتادة بلاغاً .

اختلف الفقهاء وتباينت آراؤهم ، فيما يجوز للخاطب أن يراه من مخطوبته .  
فالأكثر على أن النظر المباح يكون إلى الوجه والكفين ؛ لأنهما ليسا  
بعورة: ولأنه يستدل بالوجه على الجسمال ، وبالكفين على خصوبة البدن أو  
عدمها ، وبهذا القول قال الشافعية والمالكية (١) .

وهناك من توسع عن هذا ، فأجاز النظر إلى ما يظهر من المرأة عادة عند  
الخدمة في بيتها ، وهي أعضاء ستة .

الوجه ، والرقبة ، والرأس ، واليد ، والقدم ، والساق ، وهو رأى عند  
الحنابلة (٢) .

ويستدلون على ذلك بعموم قوله ﷺ : « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم  
بينكما » (٣) .

كما يستدلون بفعل عمر (١) وجابر (٢) رضى الله عنهما .

(١) راجع الحاوى ٩ / ٣٣ ، والبيان ٩ / ١٢٢ ، وبداية المجتهد لابن رشد ٣ / ٣٨ ، دار  
المعرفة ، بيروت ، دت ، والغاية القصوى فى دراية الفتوى للقاضى البيضاوى ، تحقيق :  
على محيى الدين القره داغى . (أ . د) ٢ / ٧٢١ ، دار النصر للطباعة ، القاهرة : ،  
دت ، وروضة الطالبين ٧ / ٢٠ .

(٢) راجع المغنى : ٩ / ٣٠١ ، والمبدع فى شرح المقنع ، ابن مفلح ٧ / ٧ ، ٨ ، المكتب  
الإسلامى ، بيروت ط (١) ١٩٧٧ ، والفقہ الإسلامى وأدلته ٩ / ٦٥٠٧ .

(٣) الحديث أخرجه الترمذى فى كتاب (النكاح) باب : (ما جاء فى النظر إلى المخطوبة) حديث  
رقم (١٠٨٧) ، ٣ / ٣٨٨ ، وأخرجه ابن ماجه فى (النكاح) باب : (النظر إلى المرأة إذا  
أراد أن يتزوجها) حديث رقم (١٨٦٥) ، ١ / ٥٩٩ وفى (مصباح الزجاجة فى زوائد ابن  
ماجه) : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات - سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٠ .

هذا . ومعنى (يؤدم بينكما) ، أى : تكون بينكما المحبة والاتفاق ، وتدوم المودة .

راجع : النهاية (أدم) ١ / ٣٢ وتلخيص الحبير ٣ / ٣١١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،  
ط (١) ١٩٩٨ م .

وأما الحنفية (٣) فقد سلكوا مسلكًا وسطًا: حيث أجازوا النظر إلى الوجه والكفين ، وأجاز أبو حنيفة النظر إلى القدمين ، وعن أبي يوسف أنه يباح النظر إلى ذراعها أيضًا ، لأنه قد يبدو منها عادة .

وأرى أن رأى الشافعية والمالكية ، هو الرأي الذي يجب أن يفتى به في هذه المسألة : لاتفاقه مع آراء المفسرين (٤) : ولأن في النظر إلى الوجه والكفين ، غناء عن النظر إلى غيرهما كما ذكر الفقهاء .

(١) حيث روى أن عمر خطب إلى علي رضي الله عنهما ابنته أم كلثوم . فذكر له صغرهما فقال: أبعث بها إليك . فإن رضيت فهي امرأتك ، فأرسل بها إليه ، فكشف عن ساقها ، فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينك . والحديث ذكره عبد الرزاق في المصنف ، كتاب (النكاح) باب : (نكاح الصغيرين).

(٢) حيث قال : ( . . . فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها).

والحديث أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٣٣٤ ، وأبو داود في (النكاح) باب : (في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها) حديث رقم (٢٠٨٢) ، ٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وسكت عنه مقبول عنده . وقال محقق مسند أحمد - حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح .

راجع : مسند أحمد ١١ / ٤٨٩ ، دار الحديث . ط (١) ١٩٩٥م .

(٣) راجع : تحفة الفقهاء ٣ / ٣٣٤ ، واللباب ٤ / ١٦٢ ، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٢٧ ، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٧ / ٩٠٦٥ .

(٤) أعنى أولئك الذين حملوا المراد بقوله : ﴿زَيَّنْتَهُنَّ﴾ على الزينة الخلقية ، وهي التي اقتصر عليها حديث الفقهاء ؛ لأن الخاطب لا يهيمه كثيراً أن يرى ثياب مخطوبته وخضابها وقرطها . . . إلخ قدر ما يهيمه أن يرى ما يدعوه إلى نكاحها من محاسنها الخلقية ، إنه ينشد الجمال لا ما يتجمل به ، وإن كان هناك من الشباب - في عصرنا - من يهتم بمظاهر الجمال المكتسب ، وطريقة تزين المرأة به من ناحية مبالغتها أو اعتدالها ، وكيفية اختيارها لأزيائها وألوانها ؛ إذ في هذه مفتاح شخصيتها في رأى الكثيرين ، وأرى أنه لا بأس أن يبصر الخاطب من مخطوبته هذا النوع من الزينة إلى جانب وجهها وكفيها - كما ذكر أهل التفسير .

وهناك فى عصرنا من يرى - تمثيلاً مع الذوق العام وتقاليد البيئـة - ضرورة أن يتحدث الخاطب مع مخطوبته ، وأن يخرج بها لكى يتكشف أكثر عن شخصيتها ، ومدى ثقافتها وقدرتها على التصرف . . . إلخ بهدف تقليل فرص الشقاق بينهما فى حياتهما المستقبلية ، وضمان قيام الحياة بينهما على أساس من التعارف الوثيق .

والإسلام لا يمنع هذا كله ، ولا يحرمه ، وفى الوقت نفسه لا يترك الحبل على غاربه للخطيب وخطيبته ، لكى يلتقيا لقاءات طويلة متكررة ، ينفردان فيها بالخلوة الكاملة تحت دعوى التعارف .

لا يمنع الإسلام أن يبلو كل طرف صاحبه ، ولكن فى لقاءات جماعية أسرية جادة ومحترمة ، تظللها أوامر الله ونواهيـه ، وبالقدر الذى يعطى الفرصة المعقولة لكلا الطرفين دون إفراط أو تفريط .

مع وجوب التنبيه على أمر مهم : وهو أن فترة الخطوبة كثيراً ما يحكمها التجمل بين الطرفين مهما طالت ، وطالت اللقاءات خلالها ، وأرى أن فى التعرف العميق على بيئة الفتى والفتاة ، والاستعانة بآراء المقربين منهما ما يعين كثيراً على تجلية الأمور بين الطرفين ، والمؤمن على كل حال كيس فطن .

### وقت الروية وشرطها :

يرى الشافعية (١) ومن نهج نهجهم أن نظر الخاطب إلى مخطوبته ينبغى أن يكون قبل الخطبة ، ولا يشترط إذنها ، فله أن ينظر إليها خفية دون علمها أو ذوبها ، مراعاة لكرامتها وأسرتها ، أما المالكية (٢) فيكرونها استغفالهـا أو النظر

(١) راجع : الحاوى ٩ / ٣٥ ، وروضة الطالبين ٧ / ٢٠ ، وفتح البارى ١٩ / ٢١٨ ، والفقـه

الإسلامى وأدلته ٩ / ٦٥٠٧ ، والأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٢٧ .

(٢) راجع : الشرح الصغير ، أحمد الدردير ٢ / ٩ ، عيسى الحلبي ، القاهرة ، دت ،

ومواهب الجليل من أدلة خليل ، الشنيطى ، ٣ / ١٦ ، والفقـه الإسلامى وأدلته ٩ /

٦٥٠٨ ، وفى أحكام الأسرة ص ١٤٥ .

إليها خفية : لئلا يكون ذلك ذريعة لأهل الفساد للنظر للنساء بحجة أنهم خطاب.

وما ذهب إليه الشافعية هو الراجح ، عملاً بظاهر الأحاديث التي أباحت النظر بإطلاقه دون التقييد بالإذن.

## المبحث الثالث

## عرض الرجل ابنته على الرجل الصالح

وقد حدث هذا مع نبي الله موسى عليه السلام ، وابنتى الرجل الصالح (١) اللتين سقى لهما موسى عليه السلام ، فجاءت إحداهما تقص على أبيها ما كان من أمر خلقه وأمانته ، فتشوقت نفسه لأن ينكحه ابنته على هذا النحو الذى يقصه القرآن .

﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرْنِي ثَمَانِي حِجَجٍ ﴾

[القصص: ٢٧] .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ ﴾ : القائل : هو والد الفتاتين اللتين سقى لهما موسى عليه السلام .

وقوله : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ ﴾ : فيه عرض وإبداء رغبة فى إنكاحه ابنته ، وليس عقداً ؛ لأنه لو كان عقداً لعين المعقود عليها ، فلا خيار فى شيء

(١) لقد اختلف المفسرون فى هذا الرجل الصالح من هو؟ فقال الجمهور : هو شعيب عليه السلام ، وهما ابنتاه ، وقال الحسن : هو ابن أخى شعيب واسمه شروان ، وقيل : إن المرأتين إنما كان مرسلهما عمهما ، وعبر عنه بالأب لأنه بمثابة .

وقد رجح سيد قطب : أن هذا الرجل ليس شعيباً النبى عليه السلام ، وإنما هو شيخ من مدين ، قال : الذى يحمل على هذا الترجيح : أن هذا الرجل شيخ كبير ، وأن شعيباً شهد مهلك قومه ، ولم يبق معه إلا المؤمنون به ، فلو كان هو شعيب النبى ما سقى هؤلاء المؤمنون قبل بئى نبهم ، فليس هذا سلوك قوم مؤمنين ، يضاف إلى هذا أن القرآن لم يذكر شيئاً عن تعليمه لموسى صهره ، ولو كان شعيباً النبى لسمعنا صوت النبوة فى شيء من هذا مع موسى ، وقد عاش معه عشر سنوات . راجع : فى ظلال القرآن ، سيد قطب (١) ، ٢٦٨٧/٥ ، دار الشروق القاهرة ، ط (١٧) ١٩٩٠ ، وانظر : جامع البيان ١٠ / ٦٠ ، والمحرم الوجيز ١١ / ٢٨٩ .

من النكاح (١) .

﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَّجٍ﴾ : يعنى بشرط أن تعمل أجيراً لدى ثمانى سنوات ، وهذا شرط لنفسه من مهر ابنته ، كما سيأتى (٢) .

ف ﴿عَلَىٰ﴾ من صيغ الشرط فى العقود ، و﴿تَأْجُرَنِي﴾ مضارع : آجره ، إذا كان أجيراً له .

و(الحجج) جمع : حجة ، وهى : السنة ، مشتقة من الحج ، لأنه يقع كل سنة (٣) .

### الجانب الفقهي :

بهذه الآية الكريمة استدلل الفقهاء (٤) على استحباب أن يعرض الرجل وليته على الرجل الصالح ، اقتداء بصالح مدين مع موسى عليه السلام .

قال ابن العربى : ( . . . وهذه سنة قائمة : عرض صالح مدين ابنته على صالح نبي إسرائيل ، وعرض عمر بن الخطاب ابنته على أبى بكر وعثمان رضى الله عنهما ، وعرضت الموهوبة نفسها على النبي ﷺ ) (٥) .

كما استنبطوا منها أحكاماً أخرى منها :

جواز أن تكون المنفعة مهراً ، وأن يشترط الولي شيئاً من المهر لنفسه ، وأن للأب أن يجبر ابنته البكر البالغ على الزواج من غير استثمار ، خلافاً لأبى حنيفة ، وسيأتى تحقيق هذه المسائل فى حينها إن شاء الله .

(١) راجع : أحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٤٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢٨٣ والبحر المحيط ٧ / ١١٢ .

(٢) راجع : المطلب السابع من الفصل الخامس .

(٣) راجع : التحرير والتنوير ٢٠ / ١٠٧ .

(٤) راجع : أحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٤٦٧ ، ١٤٧٧ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢٨٢ - ٢٨٨ ، والتحرير والتنوير ٢٠ / ١٠٧ .

(٥) أحكام القرآن ٣ / ١٤٦٧ ، وسيأتى الحديث عن هذه الموهوبة فى المبحث التالى .

## المبحث الرابع عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح

قد يبدو هذا الأمر في فهم كثير من الناس - ونتيجة لتقاليد اصطنعوها - من الأمور المخجلة ، التي لا تليق بكرامة الفتاة أو أوليائها ، فهل تقف الشريعة هذا الموقف ؟

الحقيقة أن الشريعة الإسلامية لا تجد غضاضة ولا تأثماً في أن تعرض الفتاة نفسها على من ترتضى دينه وخلقه ما دام الغرض شريفاً ، والوسائل التي تبذل في سبيل تحقيقه ، يراعى فيها الحياء والأدب الجميل ، وما يجب أن تحاط به المرأة من كرامة وإعزاز .

ولا يغض من قيمة الفتاة حينئذ أن يرفض عرضها ، تماماً كما لا يغض من قيمة الفتى إن جاء الرفض منها .

فلقد حدثنا القرآن الكريم بشيء من الإجلال عن تلك المرأة التي جاءت تعرض نفسها على رسول الله ﷺ ، والتي وصفها بقوله : ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكِحَّهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب : ٥٠] .

قوله تعالى : ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ منصوب بالعطف على قوله : ﴿أَزْوَاجِكَ﴾ والعامل ﴿أَحَلَّلْنَا﴾ (١) في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمَّكَ وَبَنَاتِ عِمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ :

(١) وهناك وجه آخر : وهو أن تكون (امرأة) منصوبة بتقدير فعل ، أي : ونحل لك امرأة ... وانظر إملاء ما من به الرحمن ، أبو الحسين العكبري ٢ / ١٩٣ ، دار الحديث القاهرة دت ، وروائع البيان في تفسير آيات الأحكام ٣٠٧/٢ .



وقد اختلف أهل العلم في تلك التي وهبت نفسها للنبي ﷺ ، وهل كانت عنده ﷺ امرأة كذلك ؟ فقال بعضهم : لم يكن عند رسول الله ﷺ امرأة إلا بعقد نكاح أو ملك يمين ، وقد روى هذا عن ابن عباس .

وأما الذين قالوا : قد كان عنده من وهبن له أنفسهن ، فإن بعضهم قال : كانت هي ميمونة بنت الحارث ، وقال بعضهم : هي أم شريك ، وقال بعضهم زينب بن خزيمة (١) .

وقد نعتت هذه المرأة بقوله : ﴿مُؤْمِنَةٌ﴾ ، لأن عرضها نفسها قد ينال من حياتها (٢) عند البعض ، ففتحهم في إيمانها - فالحياء شعبة من الإيمان - فجاء التأكيد بهذا الوصف : لينفى الريبة عنها .

ومعنى ﴿وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ : جعلت نفسها هبة له دون مهر ، أى ملكته نفسها تمليكاً يشبه ملك اليمين ، ولذلك عطفت على ﴿مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ وأردفت بقوله : ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ : ليعلم أن هذا الحكم : تمليك المرأة نفسها للرجل دون مهر - خاص بالنبي ﷺ وحده ، وليس لبقية المؤمنين (٣) .

(١) راجع جامع البيان ١٠ / ٣١١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٢٠٣ .

(٢) وقد حدث هذا حينما عرضت خولة بنت حكيم نفسها على رسول الله ﷺ ، حيث قالت عائشة رضى الله عنها : (أما تستحي امرأة أن تهب نفسها لرجل) . والحديث أخرجه البخارى فى التفسير باب : قوله تعالى : ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] حديث رقم (٤٦١/٣) (٤٧٨٨ ، ومسلم فى الرضاع باب : (جواز هبتها نوبتها لضرتها) رقم (٥٠) ١٠٨٥/٢٠ ، واللفظ له . كما روى ثابت البنانى عن أنس رضى الله عنه قال : (جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فعرضت عليه نفسها فقالت : يا رسول الله : ألك حاجة بى ؟ فقالت ابنة أنس : ما أقل حياها ! واسواتناه واسواتاه ، فقال أنس : هى خير منك ، رغبت فى النبى ﷺ ، فعرضت عليه نفسها .

والحديث رواه البخارى فى كتاب (النكاح) باب : (عرض المرأة نفسها على الرجل

الصالح) ، حديث رقم (٥١٢٠) ، ٦٠٩/٣ .

(٣) ولذلك لما أراد رجل من الصحابة أن يتزوج المرأة التى وهبت نفسها للنبي ﷺ لعدم قدرته =

فالخلوص : معنى به عدم المشاركة ، أى : مشاركة بقية الأمة فى هذا الحكم<sup>(١)</sup> ، وأكد ذلك قوله : ﴿لَكَ﴾ ، أما مجرد أن تعرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة فى صلاحه ، فهذا خارج دائرة الخصوصية ، بل استحب الفقهاء ، لها ذلك - كما سيأتى .

وفى قوله : ﴿إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ : إظهار فى مقام الإضمار ؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقال : (إن وهبت نفسها لك). والغرض ما فى لفظ : ﴿النَّبِيِّ﴾ من تزكية فعل المرأة التى تهب نفسها ، بأنها رغبة لكرامة النبوة<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكِحَّهَا﴾ : جىء بهذا الشرط ؛ لدفع توهم أن يكون قبوله هبتها نفسها له واجباً عليه ، ، كما كان عليه أهل الجاهلية<sup>(٣)</sup> .

### الجانب الفقهي:

- بهذه الآية استدل الحنفية على جواز أن يعقد النكاح بلفظ الهبة، بينما يرى الجمهور عدم انعقاده بهذا اللفظ ، كما سيأتى عند الحديث عن ألفاظ النكاح .

- كما استدل بعض الفقهاء بقوله تعالى : ﴿مُؤْمِنَةً﴾ على أن الكافرة لا تحل

= على الصداق - كما فى حديث سهل بن سعد - لم يزوجها إياه النبى ﷺ إلا بعد أن جعل لها صداقاً ، وهو ما معه من القرآن . «ملكتهما بما معك من القرآن» .

والحديث : أخرجه البخارى فى (النكاح) باب : (النظر إلى المرأة قبل التزويج) حديث رقم (٥١٢٦) / ٣ / ٦١١ . ومسلم فى (النكاح) باب : (الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد) ، حديث رقم (٧٦) ، ٢ / ١٠٤٠ .

(١) راجع التحرير والتنوير ٢٢ / ٦٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٢ / ٦٩ .

(٣) فقد كان من عادة العرب فى الجاهلية : أنه إذا وهبت المرأة نفسها لرجل ، تعين عليه نكاحها ، ولم يجز له ردها ، فأبطل الله هذا الالتزام بتخيير النبى ﷺ فى قبول هبة المرأة ، أو ردها ، وعلى هذا لا يكون الرجل مجبراً على نكاح من تعرضت نفسها عليه ، بل له الاختيار ، ولا ينكحها إلا إذا وجد رغبة فيها ، ولكن عليه أن لا يصرح لها بالرد - محافظة على شعورها - بل يكفى السكوت ، إلا إذا لم يفهم فيصرح .

راجع : المصدر السابق ، وفتح البارى ١٩ / ٢١٠ .

له ﷺ . قال ابن العربي : (والصحيح عندي تحريمها عليه ، وبهذا يتميز علينا... فجوز لنا نكاح الحرائر الكتابيات ، وقصر هو ﷺ لجلالته على المؤمنات (١) .

- كما استحب الفقهاء اقتداء بالواهبه نفسها لرسول الله ﷺ أن تعرض المرأة نفسها على الرجل الصالح (٢) ، فقد بوب البخارى باب: رحمه عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح (٣) ، فقد كان رحمه الله فقهه في تراجمه (٤) .

لكن يلاحظ أن هذه المرأة عرضت نفسها على رسول الله ﷺ ، وأين الناس من أخلاقه ، وهو صفوة الله من خلقه ؟ وهل تجد من تعرض نفسها في عصرنا من يقدر لها صنعها ؟ أم أن هذا سيكون مدعاة للنيل منها ومعايرتها ؟ لعل الأكرم للفتاة - إن وجد الصالح حقاً . أن تعرض من قبل وليها ، أو أحد من أقاربها وبصورة غير مباشرة .

والآن ، وبعد التقدم العلمى الملحوظ ، أصبحت هناك أبواب خاصة فى الجرائد والمجلات ، ومواقع على شبكة المعلومات ، تتولى هذا الأمر ، وأرى أنه لا بأس من ذلك شريطة أن يحاط الأمر بالسرية التامة ، وأن يراعى من ينظم هذه الأمور حرمة الفتيات وذويهن ، كما يجب على الفتيات أن لا يلجأن إلى هذا التصرف ، إلا إذا أعيتهن السبل الأخرى المعهودة ، والدائرة فى نطاق الشريعة ، كالتزاور الأسرى ، والعلاقات الاجتماعية القائمة على الاحترام ، والاختلاط المشروع .

(١) راجع : أحكام القرآن ٣ / ١٥٥٩ .

(٢) راجع : شرح النووى على مسلم ٩ / ٢١٢ .

(٣) وذلك فى كتاب النكاح ٣ / ٦٠٩ .

(٤) وآية ذلك هنا : أنه رحمه الله لما علم الخصوصية فى قصة الواهبه نفسها، استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه ، وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ، فجعله عنواناً للباب ، وانظر : فتح البارى ١٩ / ٢٠٩ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### الفصل الثالث

ما ورد في القرآن بشأن من يحرم نكاحهن

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المحرمات مؤبداً .

المبحث الثاني : المحرمات مؤقتاً .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الأول

المحرمات مؤبداً

ويتكون من: زهيد وثلاثة مطالب :

- التمهيد : فى معنى المحرمات مؤبداً .
- المطلب الأول : المحرمات بالنسب .
- المطلب الثانى : المحرمات بالمصاهرة .
- المطلب الثالث : المحرمات بالرضاع .

## تمهيد

يقصد بالمحرمات حرمة مؤبدة: النساء اللاتي لا يحل للرجل نكاحهن في أى وقت أبداً ، لسبب دائم فيهن لا يمكن زواله، مثل: حرمة نكاح الأم على ابنها، فإن سبب هذا التحريم هو الأمومة، وهو وصف لاصق بالأم، ومن ثم تبقى الأم محرمة على ابنها تحريمًا قاطعًا على وجه التأييد (١).

وتنحصر أسباب هذا التحريم في: المحرمات بالنسب - والمصاهرة - والرضاع .

وقد ثبتت حرمة هذه الأصناف كلها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا \* حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٢، ٢٣] .

وفى المطالب التالية تفصيل القول فى هؤلاء المحرمات :

(١) راجع: المفضل ٦/ ٢٠٠، والفقہ الإسلامی وأدلته ٩/ ٦٦٢٥، والموسوعة الفقهية الميسرة

(الزواج)، ص ٩٠ .



## المطلب الأول الحرّمات بالنسب

وقد نص على تحريمهن قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ .

والمراد من تحريم المذكورات في الآية: تحريم نكاحهن؛ لأن الحرمة والإباحة إذا أضيفتا إلى الأعيان، فإن المراد يكون تحريم الفعل المطلوب منها في العرف، فالأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم، وإنما يتعلق الحل، والحرمة بأفعال المكلفين (١).

و(الأمهات): جمع: أمهة، أو أمة، والعرب أماتوا: أمهة، وأمة، وأبقوا جمعه، كما أبقوا: أم، وأماتوا جمعه (٢).

و(الأم) لغة: الأصل، (٣) قال تعالى : ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧] ، أى: أصله. ويراد بالأم شرعاً: كل أنثى لها عليك ولادة، فيدخل فيها: أمك، وأمهااتها، وجداتها، وأم الأب، وجداته، وإن علون .

ويراد بـ (البت): كل من ولدتها فهي بتك حقيقة، أو ولدت من ولدها، ذكراً كان أم أنثى، كبت البنت، وبنت الابن .

و(الأخت): هي كل امرأة شاركتك في أصلك، أهلك أو أمك .

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٣٧١/١، ومجمع البيان لعلوم القرآن، السعيد الطبرسي (الإمام) ٦٠/٣، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٠، وتفسير أبي السعود، أبو السعود العمادى (الإمام) ١٦٠/٢، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط(٤) ١٩٩٤، (٢) راجع: التحرير والتنوير ٢٩٤/٤ .

(٣) راجع: الصحاح (أمم)، ١٨٦٤/٥ واللسان (أمم) ١٣٥/١ .

و(العمة): هي كل امرأة شاركت أبك ما علا في أصلية، أو في أحدهما، وقد تكون العمة من جهة الأم، كأخت أبي الأم .

و(الخالة): هي: كل امرأة شاركت أمك ما علا في أصلية، أو في أحدهما، وقد تكون الخالة من جهة الأب: كأخت أم الأب .

و(بنت الأخ وبنت الأخت): هي كل امرأة لأخيك أو لأختك عليها ولادة(١).

وهؤلاء هن المحرمات بالنسب على التأييد بنص الآية.

### الجانب الفقهي:

بناءً على الآية، أجمع الفقهاء على حرمة الأصناف التالية (٢):

الأول: أصول الشخص من النساء وإن علون، وهي: الأم، وأم الأم، وأم الأب، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، فتحرم الأم الحقيقية مهما علت، وكذا الجدة، لأن (الأم) لغة: الأصل، كما تقدم .

الصنف الثاني: فروع الشخص من النساء وإن نزلن، فيحرم على الشخص بنته، وبنت ابنه، وإن نزلت، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ .

الصنف الثالث: فروع الأبوين، وهن الأخوات مطلقاً، سواء أكن شقيقات، أم لأب، أم لأم، وبناات الإخوة، وبناات الأخوات، وفروعهن

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/٣٧١-٣٧٣، والجامع لأحكام القرآن ٥/١١٤، وفقه السنة ٢/٦٢، ٦٣ .

(٢) راجع: المعونة على مذهب عالم المدينة ٢/٨١٢، وبداية المجتهد ٢/٦٧، والمعنى ٩/٣٢٦، وإخلاص النواي ٣/٥٥، والأحوال الشخصية، محمد زكريا البرديسي (أ.د) ص ٨٧، ٨٨، دار النهضة القاهرة، ط (١) ١٩٧٥، والفقہ الإسلامي وأدلته ٩/٦٦٢٥، والموسوعة الفقهية الميسرة- الزواج- ٩٠، ٩١ والأسرة في التشريع الإسلامي، محمد الدسوقي (أ.د)، ٩٤، ٩٥، دار الثقافة، الدوحة، ط (١) ١٩٩٥ .

مهما تكن الدرجة، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ .

الصنف الرابع: الطبقة الأولى من فروع الأجداد والجدات، وهن العمات والخالات، سواء أكن عمات وخالات للشخص نفسه، أم لأبيه، أم لأمه، أم لأحد أجداده وجداته، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ .

أما الطبقة الثانية من هذه الفروع فلا تحرم، كبنات العم أو العمة وبنات الخال أو الخالة، لدخولهن في مضمون: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَّا وَّرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] .  
 وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِيَّاتِ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِيَّاتِ هَاجِرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] .

## المطلب الثاني

## المحرمات بالمصاهرة

وقد حرم الله هذه الأصناف في آيتين كريمتين هما :

١ - الآية الأولى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] .

٢ - الآية الثانية: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] .

ففي الآية الأولى: ينهى الله سبحانه وتعالى - مع التفظيع والتقييح - أن ينكح الأبناء ما نكح آباؤهم من النساء، بصيغة النهي (لا) الدالة على المستقبل، مع الفعل المضارع ﴿تَنْكِحُوا﴾، الدال على زمن الحال؛ لإفادة تحريم الإبقاء على ما كان من هذا النكاح في الجاهلية، وكذا بالنسبة للمستقبل على المؤمنين أجمعين<sup>(١)</sup>، فقد كان أهل الجاهلية يتناكحون هذا النكاح.

قال ابن عباس: (كان أهل الجاهلية يحرمون ما يحرم الإسلام إلا امرأة الأب والجمع بين الأختين)<sup>(٢)</sup> .

وقد اختلف المفسرون في تأويل قوله: ﴿مَا نَكَحَ﴾ على قولين<sup>(٣)</sup> .

الأول: أن المراد به النساء، أي: لا تنكحوا النساء اللواتي نكح آباؤكم، فـ(ما) على هذا الوجه واقعة على من يعقل، فتكون بمعنى (الذي) و(من) .

(١) راجع: التحرير والتنوير ٢٩٤/٤ .

(٢) الأثر ذكره الطبري ٣/٦٦٠، وابن عطية ٣/٥٥٠، وابن الجوزي في زاد المسير ٢/١٠٣ .

(٣) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/٣٦٩، والجامع لأحكام القرآن ٥/١٠٩، والمحرر

الوجيز ٣/٥٥٠، والبحر المحيط ٣/٢٠٨ .

الثانى: أن المراد به العقد، أى: لا تنكحوا نكاح آبائكم الفاسد، المخالف لدين الله، فالله قد أحكم وجه النكاح، وفصل شروطه، فتكون (ما) مصدرية على هذا الوجه .

والوجه الأول أصح، لما روى عن البراء بن عازب، عن عمه الحارث بن عمرو: أن رسول الله ﷺ: بعثه إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده، وأمره أن يقتله ويأخذ ماله (١) . وبدليل فهم الصحابة رضوان الله عليهم للآية على هذا النحو، ومن ثم حكموا ببطلان نكاح الأبناء حلائل الآباء (٢) .

ويشهد لهذا الوجه أيضاً ، ما روى فى سبب نزول هذه الآية: (أن العرب كان منهم قبائل اعتادت أن يخلف الرجل على امرأة أبيه، فنهوا عن ذلك) (٣) . وقوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، يعنى: تقدم ومضى، وقد تأول المفسرون هذه الآية بوجوه كثيرة منها(٤) .

أن الاستثناء فى هذه الآية منقطع، والمعنى: لكن ما قد سلف فهو معفو عنه . وقال ابن زيد(٥): معنى الآية: النهى أن يوطأ الرجل امرأة وطأها أبوه إلا ما

(١) الحديث: أخرجه أبو داود فى (الحدود)، باب: (فى الرجل يزنى بحرمة) حديث رقم (٤٤٥٧) ٤/١٥٧، وابن ماجه فى (الحدود)، باب: (من تزوج امرأة أبيه من بعده) حديث رقم (٢٦٠٧) ٢/٨٩، وإسناده صحيح، كما فى مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه . راجع: سنن ابن ماجه ٢/٨٦٩ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/١٠٩، والبحر المحيط ٣/٢٠٨ .

(٣) راجع: المحرر الوجيز ٣/٥٥٠، والجامع لأحكام القرآن ٥/١٠٩، والتحرير والتنوير ٤/٢٩٢ .

(٤) راجع: المحرر الوجيز ٣/٥٥٠، والبحر المحيط ٣/٢٠٨ .

(٥) ابن زيد: اسمه: محمد بن زيد بن المهاجر، التيمى، المدنى، ثقة من الطبقة الخامسة، روى عن سعيد بن المسيب، ومحمد بن المنكدر، وغيرهما، وروى عنه: الزهري ومالك . راجع: تقريب التهذيب ٥/١٦٢، وتهذيب التهذيب ٥/١١٣ .

قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بالمرأة، فإنه يجوز للابن تزوجها، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً، ويكون المراد بـ ﴿مَا نَكَحَ﴾: ما وطئ، فيشمل الموطوءة بزناً أو غيره، والتقدير: ما وطئ آباؤكم إلا التي تقدم وطؤها بزنا منهم فانكحوهن.

أما من قال بأن (ما) في قوله: ﴿مَا نَكَحَ﴾ مصدرية، فقال: المعنى: إلا ما تقدم منكم من تلك العقود الفاسدة، فمباح لكم الإقامة عليه في الإسلام، إذا كان مما يجوزه الشرع.

والظاهر: أن المراد بيان العفو عما سلف من هذه الأثمة في الجاهلية، مما يتعذر تداركه؛ لما حدث من ثبوت أنساب وتوارث... أما في الإسلام، وبعد نزول هذه الآية، فيحرم الإبقاء على هذا النكاح، أو فعله في المستقبل.

وعلى هذا يترجح القول بأن الاستثناء في الآية منقطع؛ لأنه ليس لإباحة المحظور، وإنما خبر عن عفو مضي، والمعنى: لكن ما قد سلف فهو معفو عنه، ومعلوم أن الماضي لا يستثنى من المستقبل، فالنهي مستقبل، و﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ماضى (١).

وقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾، أى: نكاح الآباء كان ولا يزال في الفطرة السليمة التي أيدتها الشريعة، أمراً فاحشاً شديد القبح، وممقوتاً مقتاً شديداً؛ ولذا تعقب النهي بالذم البالغ المتتابع؛ للدلالة على أنه بلغ الغاية من القبح، فكأنه المقت نفسه - وهو البغض الشديد- (٢) لما يصاحبه من احتقار واشمئزاز.

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/٣٦٩، وإعراب القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت

(أ. د) ٤/٦٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت.

(٢) يقال: مقت مقانة فهو مقيت، ومقته فهو مقيت وممقوت، والمقت: البغض الشديد.

راجع: المفردات في غريب القرآن (مقت) ص ٤٧٠، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٥٢.

وكان العرب يسمون هذا النكاح في الجاهلية: (نكاح المقت)، والولد منه: مقيتاً، أى: محقراً (١).

﴿وَسَاءَ سَبِيلاً﴾، أى: بشس طريقاً طريق ذلك النكاح الذى اعتاده أهل الجاهلية.

- وفى الآية الثانية: ينهى الله سبحانه وتعالى عن أن ينكح الرجل أم زوجته: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ كما ينهى عن نكاح بنت الزوجة المدخول بها ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾.

ف(الريبة): هى بنت الزوجة، سواء أكان ذلك من نسب أم من رضاع . وسميت بذلك؛ لأن زوج الأم يربها فى حجره، ثم اتسع فى هذا المعنى، فسميت بذلك وإن لم يربها، فهى مربوبة، فعيلة بمعنى مفعولة (٢).

وقوله: ﴿اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، جمع: حجر أو حجر - بالفتح والكسر - والمراد فى تربيتكم، يقال: فلان فى حجر فلان، إذا كان فى تربيته . والسبب فى هذه الاستعارة: أن كل من ربي طفلاً : أجلسه فى حجره، فصار الحجر عبارة عن التربية (٣).

ولا تحرم الريبة على من عقد على الأم، إلا إذا حدث دخول بها، كما نصت الآية: ﴿مِن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ .

كما ينهى سبحانه عن نكاح زوجة الابن: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ .

(١) راجع: تفسير المنار ٤/٤٦٥ .

(٢) راجع: المفردات فى غريب القرآن (رب) ص ١٨٥، والجامع لأحكام القرآن ٥/١١٨، وصفوة التفسير ١/٢٦٨ .

(٣) راجع: مفاتيح الغيب ١٠/٣٤، والفريد فى إعراب القرآن المجيد، حسين الهمذاني ١/٧١٤، دار الثقافة، الدوحة، ط (١) ١٩٩١ .

ف ﴿حَلَائِلٌ﴾، جمع: حليلة، وهى الزوجة؛ سميت بذلك، لأنها تحل مع الزوج حيث حل، فهى فعيلة بمعنى: فاعلة، وذهب الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة: الحلال، فهى حليلة بمعنى: محللة، وقيل: لأن كل واحد منهما يحل إزار صاحبه، وقيل: لأن كل واحد منها يحل على صاحبه (١).

وقوله: ﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾، قيد خرج به زوجة الابن بالتبني؛ (٢) لأنه ليس ابناً حقيقة، أو ليس ابناً من الصلب، وقد كان العرب يعاملون الابن من التبني معاملة الابن من الصلب، فنسخ الله ذلك بقوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥] (٣).

### الجانب الفقهي :

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ هذه الآية استدلت بها أبو حنيفة (٤) على أنه يحرم على الرجل أن يتزوج بمزنية أبيه، لأن النكاح عنده حقيقة فى الوطاء، مجاز فى العقد، وعليه فيكون المراد من الآية: (ولاتنكحوا ما وطئن آباؤكم)، فيدخل فيه المنكوحه والمزنية .

أما الشافعية، فلا يرون ذلك، إذ لا يحرم على الرجل عندهم أن يتزوج

(١) راجع: المفردات: (حلل) ص ١٢٨، ومعانى القرآن للنحاس ٥٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٢٠/٥ .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٣٧٩/١ .

(٣) الأحزاب (٥)، وقد نزلت هذه الآية تنسخ ما كان فى ابتداء الإسلام من جواز ادعاء الأبناء الأجانب، بعد أن أمر الله برد نسبهم إلى آباؤهم، وكان زيد بن حارثة يسمى زيد بن محمد ﷺ، فأبطل الله ذلك، وتزوج ﷺ امرأته (زينب بنت جحش رضى الله عنها) بعد أن طلقها زيد، كتطبيق عملى لإبطال التبني .

راجع: جامع البيان ٢٥٧/١٠، وتفسير ابن كثير ٣٧٧/٦، وفى ظلال القرآن ٢٨٨٣/٥ .

(٤) راجع: حاشية ابن عابدين ٥/٣، واللباب فى شرح الكتاب، عبد الغنى الدمشقى، ٦/٣ المكتبة العلمية، بيروت ط ١٩٨٠ .



بمزية أبيه؛ لأن النكاح عندهم حقيقة في العقد، مجاز في الوطاء، وعليه فيكون المحرم هو منكوحة الأب، لا مزنيته (١).

والراجع هو ما ذهب إليه الحنفية، حيث إن نكاح الرجل بمزية أبيه من الأمور التي تأبأها الفطرة السليمة، وتستكفها الطبيعة السوية، فكيف يبيحها الشارع الحكيم؟

ولا مانع حينئذ أن يحمل اللفظ هنا: ﴿مَا نَكَحَ﴾ على معنيه معاً: الوطاء، والعقد، على قول من قال: إن اللفظ المشترك يجوز استعماله في مفهوميه معاً. كما أجمع الفقهاء - استدلالاً بهذه الآية، على أنه يحرم على الرجل أن يتزوج زوجة أبيه، أو جده مهما علا، وسواء أكان الجد من جهة الأب، أم الأم. وهذا الصنف هو أحد أصناف المحرمات بالمصاهرة، ويطلق عليه الفقهاء اسم: زوجات الأصول.

أما أصول هذه الزوجة، أو فروعها، فلا تحرم على الفرع، فللابن أن يتزوج أم زوجة أبيه، أو بنتها (٢).

أما الأصناف الثلاثة الباقية من المحرمات بالمصاهرة، فقد جمعتهم الآية الثانية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾، وهن:

### ١ - أصول الزوجة :

فمن تزوج امرأة، حرمت عليه كل أم لها من نسب أو رضاع، وهي أمها، وأم أمها، وأم أبيها، وجدها لأب، أو لأم، وإن علت، وذلك بمجرد العقد على الابنة، وهذا هو قول جمهور العلماء، منهم: ابن مسعود، وابن عمر، وابن

(١) راجع: مغنى المحتاج ٣/١٢٣، وتحفة المحتاج ٣/٢٠٧.

(٢) راجع: روضة الطالبين الإمام النووي ٧/١١٢ المكتب الإسلامي، دت، والأحوال الشخصية،

محمد زكريا البرديسي، ص ٩٠، والأسرة في التشريع الإسلامي، محمد الدسوقي،

ص ١٠١، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ١٠٤.

عباس، وجابر، والمالكية، والشافعية، والحنفية، والحنابلة، (١) وقد استدلوا على هذا بعموم قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾، حيث لم تفد الآية تقييد الحرمة بالدخول على البنت المعقود عليها .

وحكى عن على رضى الله عنه: أن أم الزوجة لا تحرم إلا بالدخول على الابنة، وروى هذا أيضاً عن بعض الصحابة والتابعين (٢)، ولكن العموم الوارد في الآية يرجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .

كما تؤيد اللغة ذلك، لأن قوله: ﴿مَنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَرَبَائِبِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون ﴿اللَّاتِي﴾ من نعتها جميعاً، لأن الخبرين مختلفان في العامل (٣)، وعلى هذا فلا يجوز أن يكون شرط الدخول راجعاً إلى الأمهات والربائب عند من يرى ذلك .

ويشهد لرأى الجمهور أيضاً، قوله ﷺ: « إذا نكح الرجل المرأة، فلا يحل له أن يتزوج أمها، دخل بالبنت، أو لم يدخل، وإذا تزوج الأم، فلم يدخل بها، ثم

(١) راجع: تحفة الفقهاء ١/١٢٢، والمغنى ٩/٣٢٩، وكفاية الأختار شرح حل غاية الاختصار، تقى الدين دمشقى (الإمام) ٢/١٠٤، إدارة إحياء التراث الإسلامى، قطر، ط ١٩٨٥، والفواكه الدوانى على رسالة أبى زيد القيروانى ٣/٩٧٨، أحمد السفراوى المالكى (الشيخ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ٢٠٠٤ .

(٢) راجع: تحفة الفقهاء ١/١٢٢، والمغنى ٩/٣٢٩، وفى أحكام الأسرة ٢٦٠، والمفصل ٢٠٩/٦ .

(٣) حيث إن العامل فى (نساءكم) الأولى: الإضافة، والعامل فى الثانية: حرف الجر وعليه، فلا يجوز أن يكون (اللاتى) من نعتها جميعاً؛ لأنه لا يجوز عند النحويين أن تقول: مررت بنساءك، وهربت من نساء زيد الظريفات، على أن تكون (الظريفات) نعتاً لنساءك ونساء زيد .

راجع: معانى القرآن للزجاج ٢/٣٤، والجوامع لأحكام القرآن ٥/١١٣، والبحر المحيط ٣/٢١٢ .

طلقها، فإن شاء تزوج البنت» (١).

## ٢ - فروع الزوجة المدخول بها :

فيحرم على الزوج أن يتزوج بنت زوجته التي دخل بها، سواء أكانت من نسب أم رضاع - كما تقدم .

والمراد به (الدخول) في قوله تعالى: ﴿اللاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾: الوطء في قول جمهور الفقهاء، وعليه فلو حصلت خلوة، ولم يحدث وطء لم تحرم البنت، وكذا إذا ماتت الزوجة قبل الدخول بها؛ لأن الآية نصت على الدخول، والموت لا يقوم مقامه عند الجمهور (٢).

ولكن هل يشترط كون الربيبة في حجر زوج الأم لتحرم عليه، كما هو ظاهر الآية ؟

اختلف العلماء على قولين (٣):

(١) الحديث أخرجه الترمذى في (النكاح)، باب: (ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها) حديث رقم (١١٧)، وقال: هذا حديث لا يصح من قبل إسناده ٤١٦/٣ . وقال الشيخ أحمد شاكر: لم يخرج من أصحاب الكتب الستة أحد سوى الترمذى، وذكره الألبانى في ضعيف الجامع الصغير ٢/٢٦٨، المكتب الإسلامى، بيروت، ط (٢) ١٩٧٩ . والحديث مع ضعفه لا مانع من أن يستدل به؛ حيث تعضده الآية: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ .

(٢) هناك من يرى تحريم البنت بموت الزوجة قبل الدخول، بحجة أن الموت أقيم مقام الدخول فى تكميل العدة والمهر، وهو قول زيد بن ثابت، ورواية عن أحمد رحمه الله، ولكن القول الأول هو الراجح؛ لأن الآية قيدت تحريم البنت بالدخول، فلا يترك صريح الآية لقياس أو غيره .

راجع: المغنى ٩/٣٣٠، وبدائع الصنائع ٢/٢٥٨، وكفاية الأخيار ٢/١٠٥، والأحوال

الشخصية لأبى زهرة، ص ٧٠، والمفصل ٦/٢١٥ .

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/١١٨، والمغنى ٩/٣٣٠، والمفصل ٦/٢١٤، والفقہ

الإسلامى وأدلته ٩/٦٦٢٩، وفى أحكام الأسرة، ص ٢٦١، والموسوعة الفقهية الميسرة -

الزواج - ص ١٠٠ .

الأول: تحرم الربيبة على زوج الأم بمجرد الدخول على الأم، ولا يشترط كونها في حجر زوج أمها، لأن القيد المذكور في الآية: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ مستمد من الشأن الغالب من أحوال الرئائب، ولا تأثير له في الحكم الشرعي .

وما دام الأمر كذلك، فلا يصح الاحتجاج بمفهوم هذا القيد؛ حيث إن مفهومه أن البنت إذا لم تكن في حجر زوج الأم فلا تحرم عليه، وهذا هو قول جمهور الفقهاء .

الثاني: لا تحرم الربيبة على زوج أمها إلا إذا دخل بأمرها، وكانت هذه البنت في حجره، وهذا هو قول الظاهرية عملاً بظاهر الآية .

يقول ابن حزم<sup>(١)</sup> رحمه الله : (وأما من تزوج امرأة ولها ابنة، أو ملكها ولها ابنة، فإن كانت الابنة في حجره، ودخل بالأم مع ذلك، وطئ، أو لم يطأ، لكن خلا بها بالتلذذ لم تحل له ابنتها أبداً ، فإن دخل بالأم، ولم تكن الابنة في حجره، أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأم، فزواج الابنة له حلال)<sup>(٢)</sup> .

وهناك من توسع في معنى الدخول، فجعل كل ما هو من قبيل الاستمتاع من نظر ولمس بشهوة، أو لمس بشهوة فقط يعد دخولا؛ لما فيه من معنى المتعة التي جعلت الدخول حراماً، وعلى هذا القول فمن مس امرأة بشهوة حرمت

---

(١) هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفقيه القرطبي الظاهري، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، ولد بقرطبة، كانت له رئاسة الوزارة فزهد فيها، وانصرف إلى العلم والتأليف، أشهر مصنفاته: المحلى، والفصل في الملل والنحل، توفي سنة ٤٥٦هـ .

راجع: معجم الأدياء لياقوت الحموي ٣/٥٤٦-٥٥٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٩٩١، ودول الإسلام ١/٢٦٨، والأعلام ٤/٢٥٤ .

(٢) راجع: المحلى ٩/٥٢٧ .

عليه أمها وابتتها، وحرمت على الابن والأب، وبهذا القول قال أبو حنيفة ومالك والثوري (١) والأوزاعي (٢) والليث (٣)، وهو أحد قولي الشافعي، واشترط أبو حنيفة في النظر الذي يعتبر كالدخول، وكاللمس بشهوة أن يكون للفرج (٤).

والحقيقة أن في هذا التوسع، صرفاً للفظ عن معناه الحقيقي - وهو الدخول المعروف - وليس من داع هنا لأن نصرفه عن حقيقته .  
كما أن تقديم قوله تعالى: ﴿مَنْ نَسَاكُمْ﴾، يوجب تخصيص الوطاء بالحلال (٥).

هذا بالإضافة إلى أن ذلك التقييد من ابن حزم يردده قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أمير المؤمنين في الحديث، وسيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، له كتاب: الجامع الكبير، والجامع الصغير في الحديث، ولد بالكوفة سنة ٩٧هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١هـ .

راجع: تاريخ بغداد ٩/١٥١، وصفة الصفوة ١/٧٧، ودول الإسلام ١/١٠٩، والأعلام ٣/١٠٤ .

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي، انعقد الإجماع على جلالته، وقدره، ت ١٥٧هـ. الأعلام ٣/٣٢٠ .

(٣) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، إمام أهل مصر في عصره في الحديث والفقهاء. قال الشافعي في حقه: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. ولد سنة ٩٤هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٧٥هـ .

راجع: صفوة الصفوة ٢/٤١٣، والأعلام ٥/٢٤٨ .

(٤) راجع: تحفة الفقهاء ١/١٢٣، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٣٧٨، والجامع لأحكام القرآن ٥/١١٩، والمجموع شرح المهذب للنووي ١٦/٢٢١، دار الفكر، بيروت، دت. والفواكه الدوانى ٣/٩٧٨، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ٧٢، ٧٣ .

(٥) راجع: غرائب القرآن ورجائب الفرقان للنيسابوري ٣/٥٥١، تحقيق حمزة النشري وآخرين، دن، دت .

تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴿١﴾ ، فقد دل على رفع الحرج في تزوج الربيبة إذا لم يحصل دخول بأمها، ولو كان وجودها في حجر الزوج شرطاً أيضاً ، لذكر أيضاً ، باعتباره شرطاً لرفع التحريم، كما اشترط عدم الدخول (١).

### العلة في اختلاف الحكم بين الأم والبنت :

يعلل بعض الفقهاء لتحريم أم الزوجة بمجرد العقد عليها، وعدم تحريم ابنتها إلا بالدخول، أن الأم لا تصيبها نفرة أو غضاضة أو غيره من ابنتها، إذا طلقها زوجها قبل أن يدخل بها، ثم تزوج ابنتها، كما هو الجاري في طبائع الأمهات . أما البنت فغيرتها على الرجل أشد، ولا يمكن أن تغفر لأمها انصراف الزوج إليها؛ مما يؤدي إلى القطيعة المحرمة، ومن ثم قطع الشارع الطريق أمام ذلك، بتحريم الأم بمجرد العقد على البنت (٢).

### ٣ - زوجات الفروع :

فيحرم على الرجل أن يتزوج زوجة ابنه، وابن ابنه ، وابن بنته، وإن نزل، سواء أدخل بها الابن أم لم يدخل؛ لعموم النص، وإطلاقه .  
فبعد قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ يأتي قوله : ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ .

(١) راجع: أحكام القرآن للجصاص ٧١/٣، والمفصل ٢١٥/٦ .

(٢) راجع: الأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٧١، والمفصل ٢١٢/٦، وفي أحكام الأسرة

## المطلب الثالث

### المحرمات بالرضاع

بالإضافة إلى النص القرآني: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ

الرِّضَاعَةِ﴾ يأتي قوله ﷺ: « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (١)، فتصبح من القواعد المقررة شرعاً: أن كل امرأة حرمت على الرجل بسبب النسب، فإنها تحرم عليه بسبب الرضاع .

ويلاحظ أن الآية لم تذكر من المحرمات بالرضاع سوى الأمهات والأخوات، والأم تمثل الأصول، والأخت تمثل الفروع، وبذا تحرم على الشخص جميع أصوله وفروعه من الرضاع بنص الآية .

ثم زاد الحديث الأمر توضيحاً وتفصيلاً .

وقد تقدم تفصيل الكلام عن المحرمات بالنسب، وما قيل هناك يقال

هاهنا (٢) .

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب (الرضاع) باب: (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة)

حديث رقم (٢) ١٠٦٨/٢ وأخرجه الترمذي في كتاب (الرضاع) باب: (ما جاء يحرم من

الرضاع ما يحرم من النسب) حديث رقم (١١٤٦) ٤٤٣/٣ .

(٢) عرف العلماء الرضاع بأنه: حصول لبن المرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه .

وقولهم: أو ما حصل منه: قيد جيء به لبيان أنه لا يشترط بقاء اسم اللبن، فلو جعل جيباً،

أو عجن به دقيق وأطعم الطفل من ذلك، ثبت التحريم لحصول التغذي .

هذا: ولم تتفق كلمة العلماء على رأى واحد بالنسبة لمقدار اللبن الذى يحصل به التحريم .

فذهب الشافعى وأحمد فى ظاهر مذهبه إلى أنه لا يثبت التحريم بأقل من خمس رضعات،

وهو قول ابن حزم .

وفى رواية ثانية عن أحمد: أنه يثبت التحريم بثلاث رضعات فأكثر، كما روى عن على وابن

عباس وابن عمر: أن التحريم يثبت بقليل الرضاع وكثيره، وهو مذهب مالك وأبى حنيفة =

## حكمة تحريم المحرمات مؤبداً :

لما كان المقصد الأساسي من الزواج هو المحافظة على النسل البشري وضمان سلامته، كان اعتناء الإسلام بنظام الزواج، ووضعه على أحسن مثال وأرقى طريقة للمحافظة على هذا النسل، باعتباره مقصداً هاماً من مقاصد التشريع الإسلامي، ثم كانت الأحكام التي شرعت له مظهراً من مظاهر توكير الشريعة، وتقديسها لآصرة الرحم والقرابة .

ومن ثم نجد الشريعة تقرر معنى المحرمية بالنسب، وهو تحريم الأصول والفروع في النكاح؛ حتى تكون القرابة التامة مرموقة بعين ملؤها عظمة ووقار، وحب بجلال، لا يخالطه شيء من اللهو والشهوة (١).

ثم نجد حكمة تحريم ما حرم تزويجه مختلفة بحسب اختلاف أنواع المحرمات.

## أما المحرمات بالنسب فمن حكمة تحريمهن :

- أن الله سبحانه وتعالى جعل صلة القرابة أقوى الصلات التي تربط بين البشر على الإطلاق؛ الأمر الذي كان لا بد معه من صون هذه العلاقة وتنزيهاها عن تدخل الغريزة الجسدية، استبقاء لصلوات الاحترام والشفقة والرحمة؛ لأنه لو

---

= رحمهم الله ، فحيث وجدت الرضاة وجد التحريم، وهذا القول هو الموافق لإطلاق القرآن الكريم.

راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/٣٧٤، والكافي في فقه الإمام أحمد ٣/٣٤٢، وزاد المعاد في هدى خير العباد، ابن قيم الجوزية، ٥/٤٧٠-٤٧٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٥) ١٩٨٧، ومغنى المحتاج ٣/٤١٤، ٤١٥، والإفناع ٢/٣٦٧، واللباب في شرح الكتاب، عبد الغنى الدمشقي ٣/٣١، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ٤٠٢-٤٠٦.

(١) راجع: مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، رحمته الله ٤٤٣، دار النفائس، الأردن، ط (٢)



أبيح الزواج من المحارم لتطلعت النفوس إليهن، ولا شك أن في هذا إفساداً للعلائق الكريمة، والعواطف النبيلة التي تربط بين البشر، والتي منبعها الفطرة السوية .

وفي هذا يقول الكاساني (١): (. . .) ولأن النكاح لا يخلو عن مباسطات تجرى بن الزوجين عادة، وبسببها تجرى الحشونة بينهما، وذلك يفضى إلى قطع الرحم، فكان النكاح سبباً لقطع الرحم مفضياً إليه، وقطع الرحم حرام، والمفضى إلى الحرام حرام، وهذا المعنى يعم الفرق السبع؛ لأن قرابتهن محرمة القطع واجبة الوصل، ويختص الأمهات بمعنى آخر، وهو أن احترام الأم وتعظيمها واجب، ولهذا أمر الولد بمصاحبة الوالدين بالمعروف، وخفض الجناح لهما، والقول الكريم، ونهى عن التأفيف لهما، فلو جاز النكاح، والمرأة تكون تحت أمر الزوج وطاعته، وخدمته مستحقة عليها للزمها ذلك، وأنه ينفي الاحترام فيؤدى إلى التناقض (٢).

- أن الله سبحانه وتعالى جعل في الإنسان فطرة نقية تحجزه عن التفكير في محارمه فضلاً عن حب الاستمتاع بهن، ولولا ما عهد في الإنسان من الشذوذ، والجناية على الفطرة والعبث بها، لكان للمرء أن يتعجب من تحريم الأمهات والبنات؛ لأن هذا من قبيل المستحيلات في نظر الإنسان العاقل، سليم الفطرة والتفكير (٣).

(١) هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين، ملك العلماء، الكاساني الحنفي، صاحب- بدائع الصنائع- الذي شرح فيه: تحفة الفقهاء لشيخه السمرقندي، توفي بحلب سنة ٥٨٧هـ. راجع: الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات الهندي، ص ٥٣، دار المعرفة، بيروت، دت، وتاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا، ص ٨٤، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١/٣٧١، دار الفكر، ١٩٨٢ .

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٥٧ .

(٣) راجع: روائع البيان ١/٤٦٢ .

- أن التجارب العلمية أثبتت أن الزواج بالقرابات القريبة يؤدي إلى ضعف النسل والمرضى على عكس الزواج بالأبعاد، وهذا ما لاحظته الأقدمون، كما أثر عن عمر رضى الله عنه أنه قال لآل السائب وقد رأهم يتزاجون فيما بينهم: (قد أضويتم<sup>(١)</sup> فانكحوا النوابع)<sup>(٢)</sup>، وروى عن الشافعى قال: أيما أهل بيت لم تخرج نساؤهم إلى غيرهم كان فى أولادهم حمق<sup>(٣)</sup>.

### أما المحرمات بالمصاهرة :

فلأن الله سبحانه وتعالى هو الذى أنشأ هذه الصلة، وامتن على الإنسان بها حيث قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان ٥٤]. كما جعل لها حظًا كبيرًا من القداسة والاحترام.

فبمجرد أن تنشأ هذه العلاقة تنشأ معها حقوق وواجبات كثيرة، ويفترض فيها ما يفترض فى القرابة الرحمية، من وجوب التقدير والاحترام، والشفقة والمودة.

فأم الزوجة بمنزلة الأم فى الاحترام، وابنتها التى فى حجره كابنته من الصلب، وزوجة ابنه بمنزلة ابنته .

فإذا أبيع الزواج من هؤلاء لأقيمت بينهم الحجب، ولأوجس كل واحد من الزوجين خيفة من الآخر، وبذا تفسد هذه العلاقة التى أنشأها الله لتكون سببًا لتوسيع دائرة القرابة والتعارف والتداخل بين الناس، لا سبيلًا إلى التقاطع والشحناء .

(١) الضوى: دقة العظم وقلة الجسم خلقة، وقيل: الضوى: الهزال والضعف، وكانت العرب تزعم أن ولد الرجل من قرابته يجيء ضاويًا نحيفًا، ولذا قال شاعرهم :

فتى لم تلده بنت عم قريبية فيضوى وقد يضىو رديد القرائب

راجع: الصحاح (ضوا) ٦/ ٢٤١٠ واللسان (ضوا): ٣/ ٢٦٢٢ وغريب الحديث، أبو إسحاق الحري ٢/ ٣٧٩ دار المدنى - جدة ط(١) ١٩٨٥ م.

(٢)، (٣) الأثران ذكرهما ابن حجر فى - تلخيص الحبير ٣/ ٣٠٩ - دار الكتب العلمية ط(١)

## وأما المحرمات بالرضاع :

فلأن من رضع من امرأة - في زمن الرضاع - دخل لبنها في تكوين جسده وعظامه، فصارت في هذا كأمه التي ولدته؛ لأن اللبن جزء من مكونات جسدها مثله مثل الدم تمامًا، بل هو ناتج عنه .

كما أنه في حالة الرضاع تضم المرضعة الطفل إلى صدرها، وتغدق عليه الكثير من عواطف الأمومة الصادقة، كأمه النسبية تمامًا .

ولاشك أن في احتضانها له، واختلاط أنفاسها بأنفاسه، وتسمع الرضيع دقات قلبها، أثره الكبير في تكوين عاطفته، كأثره في تكوين جسده.

بل فطن سلفنا الصالح إلى ما هو أبعد من ذلك، حين أدركوا أثر الرضاع على خلق الرضيع ودينه، كما روى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما: (اللبن يشتبه فلا تستق من يهودية ولا نصرانية ولا زانية...) (١) وكره الإمام أحمد الارتضاع بلبن الفجور والمشركات، وعلل ذلك بأن لبن الفاجرة ربما يفضى إلى شبه المرضعة في الفجور، ويجعلها أمًا لولده يتعير بها الولد، ويتضرر طبعًا وتعيرًا، والارتضاع من المشركة يجعلها أمًا لها حرمة الأم مع شركها، وربما مال إليها في محبة دينها، ويكره الارتضاع بلبن الحمقاء كيلا يشبهها الولد في الحمق، فإنه يقال: إن الرضاع يغير الطباع (٢).

يؤكد هذا ما روى عن زياد السهمي (٣) قال: (نهى رسول الله ﷺ أن تسترضع الحمقى) (٤) .

(١) راجع: المغنى ١١/١٩٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) زياد السهمي مجهول، أرسل حديثًا، يقال: هو مولى عمرو ابن العاص من الثالثة .

راجع: تهذيب التهذيب ٢/٢٢٨، وتقريب التهذيب ١/٢٧٠ .

(٤) ذكره ابن حجر في - بلوغ المرام - وقال: أخرجه أبو داود. وهو مرسل وليست لزياد صحة

- سبل السلام شرح بلوغ المرام ٣/١١٦٠ - دار الجيل - لبنان ١٩٨٠ .

ويأتى العلم الحديث ليكشف عن الإعجاز العلمى فى الحديث الشريف كما يكشف عن السر العلمى فى التحريم بالرضاع<sup>(١)</sup>، حيث اكتشف العلماء أن نوع الطعام فى مراحل الطفولة الأولى يغير من الصفات الوراثية، ويغير من الطباع والسلوك أيضاً، فإذا تناول الأطفال طعاماً واحداً، ونمت أجسامهم، انتقلت إليهم الصفات الوراثية نفسها، فيتشابهون حتى فى الطباع والسلوك؛ لأن الرضاعة من لبن الأم تنقل إلى الرضيع الهرمونات التى تشكل جسمه ونموه، مما يجعل الطفلين كأنهما أشقاء، وقد يتسبب الزواج بينهما فى نسل مشوه، ولم يكن العلماء يدركون قبل العصر الحالى هذا الإعجاز الكبير.

(١) راجع: القرآن والطب الحديث، أحمد شوقى الفنجرى، (دكتور) ص ١١٦، الهيئة المصرية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثاني

المحرمات مؤقتاً

ويتكون من: زهيد وستة مطالب :

- التمهيد : فى معنى المحرمات مؤقتاً .
- المطلب الأول : الجمع بين المحارم .
- المطلب الثانى : الزواج بأكثر من أربع .
- المطلب الثالث : نكاح زوجة غيره ومعتدته .
- المطلب الرابع : نكاح المطلقة ثلاثاً .
- المطلب الخامس : نكاح المشتركة والكتايبية .
- المطلب السادس : نكاح الزانية .

## تهييد

يقصد بالمحرمات حرمة مؤقتة: النساء اللواتي يحرم نكاحهن لوصف معين فيهن، أو لسبب معين يمنع نكاحهن، فإذا زال هذا السبب زالت الحرمة (١). وأسباب هذا التحريم المؤقت كثيرة متنوعة، يأتي بسطها في المطالب التالية :

---

(١) راجع: الفصل ٦/٦٧٩، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٦٤١ .

## المطلب الأول الجمع بين المحارم

الجمع بين المحارم حالة من حالات التحريم المؤقت؛ لأن سبب التحريم فيهن أمر يقبل الزوال، فيزول التحريم بزواله (١).

ويشمل هذا الجمع المحرم ما يلي :

### ١ - الجمع بين الأختين :

ودليله من القرآن : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٣٣] .

قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ في موضع رفع على العطف على قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ لأن التقدير: حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم . . . والجمع بين الأختين (٢).

وقوله : ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾: يترجح القول فيها بأن الاستثناء منقطع كما سبق في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ .

ويحتمل معنى زائداً ذكره القرطبي (٣)، وهو جواز ما سلف، وأنه إذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحاً، وإذا جرى في الإسلام خير بين الأختين .

(١) راجع: الأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٨٤، والأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية لذكريا البرديسي ص ٩٨، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٦٤١، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ١٠٦ .

(٢) راجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٥، دار الحديث، القاهرة ط (١) ١٩٩٤، والجامع لأحكام القرآن ٥/١٢٢، ومفاتيح الغيب ١٠/٣٧، والبحر المحيط ٣/٢١٣ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥/١٢٥ .

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ يناسب أن يكون معنى ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ : تقرير ما عقده من ذلك في عهد الجاهلية، فالمغفرة لتجاوز عن الاستمرار عليه، والرحمة لبيان سبب ذلك التجاوز(١).

### الجانب الفقهي :

أفادت الآية حرمة أن يجمع الرجل بين الأختين في وقت واحد، سواء أكانتا من نسب أم رضاع .

وهذا ما عليه جمهور الصحابة، وعلماء التابعين، ومن تبعهم، كما أنه هو المتبادر من الآية .

فإن جمع بينهما في وقت واحد لم يصح نكاح أى منهما، لأن الجمع حصل بهما، أما إن تزوج إحديهما بعد الأخرى، فإن نكاح الثانية يعتبر باطلاً ، أما الأولى فنكاحها صحيح لأن الجمع حصل بزواج الثانية .

ويحرم عند الحنفية، والحنابلة أن يتزوج أخت من طلقها ما دامت في عدتها، وفصل الشافعية، والمالكية، فإن كانت في العدة من طلاق رجعي حرم الجمع بينهما، إذ النكاح قائم، أما إن كانت من طلاق بائن، فإنه يجوز لانقطاع أسباب النكاح .

أما المطلقة قبل الدخول، فيجوز الزواج بأختها عند الجميع، لأنه لا عدة عليها، كما اتفق الجميع على جواز نكاح من يحرم الجمع بينها وبين الزوجة بعد الفرقة بسبب وفاة إحديهما (٢).

(١) راجع: التحرير والتنوير ٣٠١/٤ .

(٢) راجع: موسوعة القواعد الفقهية المقارنة المسماة - التجريد - لأبي الحسين السقذوري

٤٤٣١/٩ ت: محمد سراج (دكتور)، وعلى جمعة (أ. د) دار السلام، القاهرة ط (١)

٢٠٠٤م، وتحفة الفقهاء ١/١٢٥، ١٢٦، والبيان ٩/٢٤٣، والمغنى ٩/٢٨٤، والمجموع

١٦/٢٢٣، وزاد المعاد ٥/١٢٦ والغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة =



أما الجمع بين الأختين بملك اليمين، فلا يجوز عند عامة الصحابة، مثل: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر رضى الله عنهم؛ وهو قول فقهاء المذاهب الأربعة (١).

وروى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال: (أحلتها آية، وحرمتها أخرى). ويعنى بالآية التي أحلتها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]، [والمعارج: ٢٩]، [٣٠].

فالعوم هنا معارض بالعموم في الآية المحرمة: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

لكن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح، لأن سائر ما ذكر في الآية من المحرمات عام في النكاح وملك اليمين، ولعموم قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله، واليوم الآخر، فلا يجمع ماءه في رحم أختين» (٢).

ولا ريب أن جمع الماء كما يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين، والإيمان يمنع منه؛ لأن الأصل في الأبضاع: التحريم (٣).

## ٢ - الجمع بين المرأة وعمتها أو بين المرأة وخالتها :

وقد أفادت الآية بمعناها حرمة هذا الجمع؛ وذلك لأنه إذا كان الجمع بين الأختين حراماً خشية إيحاش قلوبهما بالعداوة والبغضاء، فيفضى ذلك إلى

= لسراج لدين الغزنوي ٧٧٣، مكتبة الإمام أبي حنيفة، بيروت ط (٢) ١٩٨٨م، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٨٦، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٦٦٤-٦٦٦٦.

(١) راجع: المعونة ٢/٨٠٨، وبدائع الصنائع ٢/٢٦٤، والبيان ٩/٢٤٧، وزاد المعاد ٥/١٢٦.

(٢) الحديث ذكره الزيلعي في نصب الراية، كتاب (النكاح) ٣/١٦٨، وقال: حديث غريب، دار الحديث، القاهرة، دت.

(٣) راجع: زاد المعاد ٥/١٢٦، ١٢٧.

القطيعة - كما يقول العلماء (١) فالأولى أن يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، لأن كليهما بمنزلة الأم .

أما دليل التحريم من السنة فقولہ ﷺ : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » (٢) وهناك إجماع على هذا التحريم .

قال النووي تعليقاً على الحديث (٣): (هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها سواء كانت عمّة، وخالة حقيقية، وهي أخت الأب، وأخت الأم، أو مجازية وهي أخت أبي الأب، وأب الجد وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن علت، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما) .

ولا فرق في تحريم الجمع بينهما من نسب، أو رضاع .

وضابط التحريم في هذه المسألة القاعدة الفقهية: (لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت إحداهما ذكراً لم يجز له أن يتزوج الأخرى) .

لأنه وفقاً لهذه القاعدة، لو فرض وكانت البنت، أو عمتها ذكراً، لحرم عليه أن يتزوج الأخرى، فإذا فرضت البنت ذكراً، حرمت العمّة، وكذا الحال بالنسبة للخالة، وإذا كانت العمّة أو الخالة ذكراً، حرمت عليه ابنة أخيه، أو ابنة أخته، فأما الجمع بين المرأة وبنت عمها، أو عمتها، وكذا بنت خالتها، أو خالتها، فيجوز، لأن إحديهما، لو كانت ذكراً، لجاز له أن يتزوج بنت عمه، أو بنت عمته، أو بنت خاله، أو بنت خالته (٤) .

(١) راجع: البناية في شرح الهداية ٥٨/٤، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٨٥.

(٢) الحديث أخرجه البخارى في كتاب (النكاح) باب: (لا تنكح المرأة على عمتها) حديث رقم (٥١٠٩) ٦٠٧/٣، ومسلم في (النكاح) باب: (تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح). حديث رقم (٣٣)، ١٠٢٨/٢ .

(٣) راجع: شرح النووي على مسلم ١٩٠/٩ .

(٤) راجع: الحاوى ٢٠٤/٩، والمعونة ٨٠٧/٢، والبناية في شرح الهداية ٥٨/٤، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ٨٤، والفقہ الإسلامى وأدلته ٦٦٦٢/٩، والمفصل ٢٧٩/٦ .

## المطلب الثاني الزواج بأكثر من أربع

لا يجيز الإسلام للرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد، مخافة الجور عليهن إن زاد عددهن عن أربع (١).

والنص القرآني في هذا : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [النساء: ٣] (٢).

ويوضح مدلول الآية : حديث ابن عمر قال : ( أسلم غيلان الثقفي (٣) وتحتة عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره رسول الله ﷺ أن يختار منهن أربعاً ) (٤).

(١) راجع: حكمة التشريع وفلسفته ٢٦/٢ .

(٢) سيأتي تفسير هذه الآية عند الحديث عن التعدد في الفصل السادس إن شاء الله.

(٣) هو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن ثقيف الثقفي، سكن الطائف، وكان أحد وجوه ثقيف، وأسلم بعد فتح الطائف، وقد روى عنه ابن عباس شيئاً من شعره، وكان غيلان ممن وفد على كسرى وأعجب بحكمته، توفي سنة ٢٣ هـ .

راجع: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود شاكر، ٢٦٩/١، مطبعة المدني، القاهرة، دن، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٤٣/١٢، مؤسسة عز الدين، القاهرة، دن، والإصابة: ١٨٩/٣، والأعلام: ١٢٤/٥ .

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في (النكاح) باب: (ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة) حديث رقم (١١٢٨) ٤٢٦/٣، وأخرجه ابن ماجه في (النكاح) باب: (الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) حديث (١٩٥٢) ٦٢٨/١، وأحمد في المسند ١٣/٢ .

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: إسناده صحيح .

راجع: المسند بشرح الشيخ أحمد شاكر ٣٢٧/٤ ط: دار الحديث .

وبناء على ذلك اتفق الفقهاء (١) على أنه إذا كان لدى الزوج أربع زوجات ثم عقد على الخامسة كان العقد باطلا ولاغياً .  
قال ابن قدامة: (ليس للحر أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات، أجمع أهل العلم على هذا) (٢).

ولو عقد على خمس مرة واحدة في عقد واحد، بطل عقد الجميع .  
ويجوز له أن يتزوج خامسة بموت إحدى زوجاته أو طلاقها طلاقاً بائناً ؛ لأن البائن يرفع النكاح، وذلك عند الشافعية والمالكية، وبه قال من الصحابة: زيد بن ثابت، ومن التابعين: سعيد بن المسيب والزهرى، أما الحنفية والحنابلة، فلا يجوز عندهم حتى تنتهي العدة، لبقاء أثر النكاح، وبه قال من الصحابة: على وابن عباس .

فإن كان الطلاق رجعيًّا ، فلا يجوز له أن يعقد على الخامسة، إلا بعد انتهاء عدتها عند الجميع، لبقاء النكاح، والحل بين الزوجين (٣).

(١) راجع: تحفة الفقهاء ١/١٢٦، والغاية القصوى في دراية الفتوى ٢/٧٣٥، والمجموع ١٦/٢٤٤، ومواهب الجليل من أدلة خليل ٣/٦١، والمفصل ٦/٢٩٤.

(٢) المغنى ٩/٢٧٧، وانظر: المبدع في شرح المقنع ٧/٦٧ المكتب الإسلامى، بيروت، ١٩٧٧م.

(٣) راجع: الحاوى ٩/١٦٩، ١٧٠، وتحفة الفقهاء ١/١٢٦، والمغنى ٩/٢٨٤، وقوانين

الأحكام الشرعية، ابن جزى المالكي، ٢٠٨، عالم الفكر، القاهرة، ط (١) ١٩٨٥م،

والمفصل ٦/٢٩٥، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ١١٤، والوسيط في أحكام

الأسرة، زكى زيدان (دكتور) ص ١٥٣، ط ٢٠٠١م.

## المطلب الثالث

### نكاح زوجة غيره ومعتدته

#### أولاً : نكاح زوجة الغير :

وقد حرمها قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] معطوفاً على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾، أصل الإحصان في اللغة: (المنع)، ومنه: الحصن؛ لأنه يمتنع فيه، والزوج يمنع زوجه من أن تزوج غيره، فهي محصنة. وكل امرأة عفيفة: محصنة، ومحصنة؛ لأنها عفت فحفظت نفسها، وامتنعت من الفجور (١).

والمرأة تكون محصنة: بالإسلام، والعفاف، والحرية، والتزويج.

قال ابن عطية: (وحيثما وقعت اللفظة في القرآن فلا تجدها تخرج عن هذه المعانى، لكنها قد تقوى فيها بعض هذه المعانى دون بعض بحسب موضع، وموضع) (٢) يعنى: أن السياق هو الذى يرجح معنى على غيره.

(١) راجع: الصحاح (حصن) ٢١٠١/٥، واللسان (حصن) ٩٠٢/٢.

(٢) راجع: المحرر الوجيز (٣/٤).

وقد ورد الإحصان في القرآن بمعنى: (العفة) في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وبمعنى الحرية في قوله: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، وفسر الشعبي الإحصان في هذه الآية بمعنى: الإسلام، وقرأها بفتح الهمزة، وروى عن عبد الله بن مسعود، قال: الإحصان: الإسلام.

راجع: معانى القرآن للنحاس ٦٥/٢، ومفاتيح الغيب ٤٠/١٠، وقطف الأزهار في

كشف الأسرار، السيوطي، تحقيق: أحمد الحمادي ٦٩٦/٢، وزارة الأوقاف، قطر، (١)

وقد اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على أقوال (١):

أحدها: أن المحصنات في الآية هن ذوات الأزواج، وقوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، يعنى: بالسبى من أرض الحرب فإن تلك حلال لمن تقع فى سهمه، وإن كانت ذات زوج، وهو قول على، وابن عباس، وأبى سعيد الخدرى، والزهرى، وابن زيد وغيرهم .

الثانى: أن ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ هن ذوات الأزواج، حرام على غير أزواجهن إلا أن تكون مملوكة، إذا اشتراها مشتر، بطل نكاحها، وحلت لمشتريها، ويكون بيعها طلاقها، وهو قول ابن مسعود، وأبى بن كعب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وابن عباس فى رواية عكرمة عنه، وسعيد ابن المسيب وغيرهم .

الثالث: أن ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾: العفائف، ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يعنى: بعقد النكاح، أو ملك اليمين، وهذا قول عمر وعطاء، وسعيد بن جبير .

قال ابن عطية: وبهذا التأويل يرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا (٢) .

الرابع: أنهن جميع النساء على الإطلاق، وهو قول طاوس وغيره .  
ولاشك أن سياق الآية يرجح أن يكون المراد بـ ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ ذوات الأزواج؛ لأن الآية وردت كلها فيمن يحرم التزوج بهن، وذوات الأزواج هن اللواتى يحرم التزوج بهن، وليس العفائف، أو جميع النساء على الإطلاق .  
يؤيد هذا شيثان:

الأول: أنه يطلق على كل امرأة متزوجة: محصنة بالفتح لا غير كما يقول أهل اللغة (٣) .

(١) راجع: جامع البيان ٣/٤ - ٧، والنكت والعيون ١/٤٦٩، ٤٧٠، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٨٢/١، والمحرم الوجيز ٣/٤-٥ .

(٢) راجع: المحرم الوجيز ٣/٤ .

(٣) راجع: الصحاح (حصن) ٥/٢١٠، والمفردات فى غريب القرآن (حصن) ص ١٢١ .

الثاني: أنه لم يقرأ هنا ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ إلا بالفتح عند جميع القراء، وقرئ في غير هذا الموضع بالفتح والكسر (١).

وإذا كان الشارع قد حرم على المسلم أن يخطب على خطبة أخيه حتى يذر - كما مر - فمن باب أولى أن يحرم عليه أن ينكح زوجته؛ لما في ذلك من اعتداء صارخ على حقه، بالإضافة إلى حفظ النسل من الاختلاط، وهو مقصد هام من مقاصد الشريعة الغراء .

### ثانياً : نكاح المعتدة :

وهذه حرم نكاحها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥] .

يقال: عزم على الشيء: إذا عقد ضميره على فعله، وذكر العزم هنا للمبالغة في النهي عن مباشرة النكاح في العدة؛ لأن العزم على الشيء يتقدمه، فإذا نهى عنه كان النهي عن الفعل أولى، (٢) مثل النهي عن الاقتراب في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] .

وقوله: ﴿عُقْدَةٌ﴾ منصوب على نزع الخافض: أي: على عقدة النكاح (٣).

(١) راجع: القراءات السبع، أبو جعفر الأنصاري ٦٢٩/٢، دمشق ط (١) ١٤٠٣، وقطف الأزهار ٦٩٦/٢، والميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي، ٢٦٦/٤، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط (٣) ١٩٧٤ .

(٢) راجع: مفاتيح الغيب ١٤٤/٦، والتحرير والتنوير ٤٥٥/٢، وروائع البيان في تفسير آيات الأحكام للصابوني ٣٧٥/١ .

(٣) وهناك وجهان آخران: وهما:

الأول: أن تكون عقدة منصوبة على المفعولية لتضمين (تعزموا) معنى: تنووا أو تباشروا... ونحو ذلك، وهي أفعال تتعدى بنفسها .

الثاني: أن تكون منصوبة على المصدر، ويكون معنى: (تعزموا) تعقدوا، أي: ولا تعقدوا

عقدة النكاح... راجع: البحر المحيط ٢٢٩/٢، والفريد ٤٧٨/١ .

وأصل العقد فى اللغة: الشد والإحكام والإبرام، والنكاح يسمى عقداً ، لأنه يعقد بإحكام كما يعقد الحبل (١).

وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ أى: نهايته كناية عن انقضاء العدة، والمراد بالكتاب هنا: الفرض الذى فرضه الله على المعتدة من المكث فى العدة، وسمى كتاباً : إذ فرضه وحده كتاب الله (٢) كما قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] .

وحسن أن يعبر عن معنى (فرض) بلفظ: (كتب) لأن ما يكتب يقع فى النفوس أنه أثبت وأكد (٣).

والآية صريحة فى تحريم نكاح المرأة فى عدتها؛ لأنها نهت عن العزم على عقد النكاح فى تلك المدة، فىكون تحريم النكاح من باب الأولى .  
ثم تختتم الآية بقوله سبحانه: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾: للتنبيه على أنه سبحانه وتعالى يعلم السر وأخفى ليحذر الإنسان من فعل ما حظره عليه، وهذا جرياً على أسلوب القرآن وسنته فى أن يقرن الأحكام الفقهية بالأمور العقائدية والموعظة، والربط بين التشريع وخشية الله المطلع على السرائر، كضمان لتنفيذ ما شرع، خاصة فى مجال العلاقة بين الرجل والمرأة التى يداخلها الكثير من المشاعر والرغبات المستترة، فعلى المؤمن أن يتقى منها ما حظره عليه، فإذا ما غلبته نفسه ففى التوبة وحلم الله الذى لا يعجل بالعقوبة مخرج له كبير .

(١) راجع: اللسان (عقد) ٣٠٣١/٤، والمفردات فى غريب القرآن (عقد) ص ٣٤١، ومفاتيح

الغيب ١٤٤/٦ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/١٩١، وتفسير آيات الأحكام للصابوني، ١/٣٧١ .

(٣) مفاتيح الغيب ١٤٥/٦ .



## الجانب الفقهي من الآية :

من الآية الكريمة استنبط الفقهاء (١) الأحكام التالية :

(١) تحريم نكاح المرأة في عدتها مطلقاً ، سواء أكانت في عدة وفاة ، أم طلاق بائن ؛ أم غير بائن رعاية لحق صاحب العدة ؛ وحفظاً لمائة من الاختلاط بغيره .

(٢) أنه لو عقد رجل على امرأة في أثناء عدتها بطل العقد باتفاق الفقهاء ، وهذا ما أفتى به الصحابة رضوان الله عليهم .

واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها ودخل بها ، فقال مالك : يفرق بينهما ولا تحل له أبداً ؛ لأنه استعجل شيئاً قبل وقته فحرمه ، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد وأحمد : يفرق بينهما ، وإذا انقضت العدة فلا بأس في تزويجه إياها مرة ثانية (٢) ؛ لأن العدة إنما شرعت حفظاً للنسب والماء ، والنسب لاحق هنا ، فأشبهه ما لو خالها ، ثم نكحها في عدتها .

وسبب اختلافهم اختلاف أقوال الصحابة رضوان الله عليهم ، فالفريق الأول أخذ بما روى أن طليحة الأسدية ، (٣) كانت تحت رشيد (٤) الثقفي فطلقها .

(١) راجع : المعونة ٢/٧٩٣ ، وبدائع الصنائع ٢/٢٦٩ ، والمفصل ٦/٢٩٦ ، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ١١٢ .

(٢) راجع : المعونة ٢/٧٩٣ ، وبداية المجتهد ٣/٨٤ ، والمجموع ١٦/٢٤١ ، والمبدع ٨/١٣٦ ، ومواهب الجليل ٣/٢٠٨ ، وفقه السنة ٢/٢٢ ، ٢٣ ، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٦٧٩ .

(٣) هي طليحة بنت عبد الله . قال ابن عبد البر : هي التي كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها ، ونكحت في عدتها ، وذكر الليث عن ابن شهاب أنها ابنة عبد الله . اهـ . وقال ابن حجر : وهذه لها إدراك .

الاستيعاب بهامش الإصابة ٤/٣٥٥ ، والإصابة ٤/٣٥٥ .

(٤) رشيد - ويقال له : رويشد بالتصغير - بن علاج الثقفي . له قصة مع عمر رضي الله عنه في شربه الخمر ، وقد أحرق عمر بيته الذي كانت حانوتاً يبيع فيه الخمر . الإصابة ١/٥١٦ ، ٥٢٢ .

فنكحت في عدتها، فضربها عمر بن الخطاب، وضرب زوجها بالمخفقة (١) ضربات وفرق بينهما، ثم قال عمر بن الخطاب: (أيما امرأة نكحت في عدتها، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول، ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب، وإن كان دخل بها، فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول، ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبداً) (٢).

واحتج الفريق الثاني بقول على رضى الله عنه: إذا انقضت عدتها، فهو خاطب من الخطاب .

(٣) أنه يجوز لصاحب العدة أن يعقد على معتدته في عدتها - ما دام طلاقها دون الثلاث - في قول جمهور الفقهاء، وشذ بعض المتأخرين فقال: لا

---

(١) المخفقة - بكسر الميم، وسكون الخاء، وفتح الفاء والقاف : الشيء الذى يضرب به نحو سير، أو درة .

لسان العرب (خفق) ١٢١٥/٢ .

(٢) الحديث أخرجه مالك فى كتاب (النكاح) باب (جامع ما لا يجوز من النكاح)، حديث (٢٧) ص ٤٢٣ وذكر الجصاص فى أحكام القرآن: ١٣٣/٢ أن الرجل الثانى كان قد تزوجها، ففرق بينهما عمر رضى الله عنه وجعل الصداق فى بيت المال، وقال: لا ينكحها أبداً، وفشا ذلك فى الناس، فبلغ على رضى الله عنه فقال: رحم الله أمير المؤمنين، ما بال الصداق وبيت المال؟ إنهما جهلا فينبغى للإمام أن يردهما إلى السنة. فقيل له: فما تقول أنت؟ قال: لها الصداق بما استحل من فرجها، ويفرق بينهما، ولا حد عليهما وتكمل عدتها من الأول، ثم تكمل العدة من الآخر، ثم يكون خاطباً .

فلما بلغ ذلك عمر قال: يا أيها الناس: ردوا الجهالات إلى السنة، فارجع إلى قول على، واتفقا على قول واحد .

وانظر: المبدع ١٣٦/٨، ومواهب الجليل ٢٠٨/٣، وفى أحكام الأسرة ص ١٩١، ٢٩٢، والفقہ الإسلامى وأدلته ٦٦٧٩/٩ .

يحل له نكاحها ولا خطبتها لأنها معتدة (١).

ويرد ابن قدامة على هذا بقوله: (إن العدة لحفظ نسبه وصيانة مائه، ولا

يصان ماؤه عن مائه إذا كان من نكاح صحيح) (٢).

---

(١) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٦٩، والمغنى ١١/٧٠، والمفصل ٦/٢٩٧، والموسوعة الفقهية

الميسرة - الزواج - ص ١١٣ .

(٢) المغنى ١١/٧٠ .

## المطلب الرابع نكاح المطلقة ثلاثاً

الطلاق الذي يجوز بعده استئناف الحياة: مرتان فقط، فإذا طلق الزوج زوجته الثالثة، فإنها تنفصل عنه انفصالا كاملا، يمتنع معه عودتها إليه إلا بشروط، نص عليها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

قوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾، يعني: الطلقة الثالثة، وذلك لأن الله سبحانه ذكر الطلاق أولاً فيين أنه مرتان ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِيمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. ثم أعقبه بقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ﴾ الآية.

وقد اختلف المفسرون في المراد بالنكاح في قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ على قولين<sup>(١)</sup>:

الأول: المراد: الوطء، فلا تحل للزوج الأول بعد أن يطلقها ثلاثاً، حتى يطأها الزوج الثاني، وهو قول الجمهور.

الثاني: أن المراد: العقد، وعليه فتحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول بمجرد العقد على الثاني، وهو قول سعيد بن المسيب، كما روى عن سعيد بن جبيرة. وهو قول خارج عن إجماع العلماء.

قال النحاس<sup>(٢)</sup>: (وأهل العلم على أن النكاح هاهنا: الجماع، لأنه سبحانه قال: ﴿زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، فقد تقدمت الزوجية، فصار النكاح: الجماع).

(١) راجع: معاني القرآن للنحاس ٢٠٦/١، والمحرم الوجيز ٢٨٥/٢، والجامع لأحكام القرآن

١٤٩/٣ والكشاف ٢٤٩/١، وتفسير ابن كثير ٦٢١/١، ٦٢٢.

(٢) راجع: معاني القرآن ٢٠٦/١.

وقال الطبري: (فإن قال: فإن ذكر الجماع غير موجود في كتاب الله تعالى ذكره، فما الدلالة على أن معناه ما قلت؟ قلت: الدلالة: إجماع الأمة جميعاً على أن ذلك معناه...) (١).

أما ابن كثير، فقد شكك في صحة ورود هذا القول عن ابن المسيب، حيث قال: (واشتهر بين كثير من الفقهاء عن سعيد بن المسيب رحمه الله أنه يقول: بحصول المقصود من تحليلها للأول بمجرد العقد على الثاني، وفي صحته عنه نظر) (٢).

وعلل القرطبي قول ابن المسيب هذا وابن جبير، بأنه ربما لم يبلغهما ما جاء في حديث رسول الله ﷺ، (٣) الذي أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: (جاءت امرأة رفاة القرظي إلى رسول الله ﷺ، فقالت: كنت عند رفاة فطلقتني، فبت طلاقي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هدبة الثوب، فقال لها: « تريدن أن ترجعي إلى رفاة؟ لا، حتى تذوقي عسيلته، وذوق عسيلتك » (٤).

(١) راجع: جامع البيان ٤٨٩/٢.

(٢) راجع: تفسير القرآن العظيم ٦٢٢/١.

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٥٠/٣.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في (الطلاق) باب: (من أجاز طلاق الثلاث) حديث رقم (٥٢٦٠) ٦٦٦/٣.

هذا والمراد بـ (هدبة الثوب): بضم الهاء وسكون الدال، هو طرف الثوب الذي لم ينسج، مأخوذ من هذب العين، وهو شعر الجفن، وأرادت أن عضوه يشبه الهدبة في الاسترخاء وعدم الانتشار، واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلاً لارتجاع الزوج الأول للمرأة، إلا إذا كان حال وطئه منتشرًا، وهو قول أكثر العلماء.

(والعسيلة)، قيل: هي تصغير العسل، لأن العسل يؤنث، وقال الأزهرى: يذكر ويؤنث، قال: والصواب: أن معنى العسيلة: حلاوة الجماع، وأنت تشبها بقطعة العسل.

راجع: النهاية (هدب) ٢٤٩/٥، و(عسل) ٢٣٧/٣، والمصباح المنير (هدب)

ص ٦٣٥، وفتح الباري ١٤٧/٢٠، ١٤٨، والمجموع ٢٨١/١٧، ٢٨٢.

وذوق العسيلة: كناية عن المجامعة عند جمهور الفقهاء، ومن ثم كان هذا الشرط مجتمعا عليه عند العلماء (١).

### الجانب الفقهي :

بالإضافة إلى شرط النكاح بآخر، لكي تحل المطلقة ثلاثا لزوجها الأول، اشترط الفقهاء في هذا النكاح الثاني ما يلي (٢):

١ - أن يكون صحيحا ، أى: مستوفيا لشروط صحة عقد النكاح ، فإن كان عقد الثاني فاسداً، وحصل فيه دخول حقيقي، فإنه لا يحلها لزوجها الأول، لأن الآية صريحة في اشتراط الزواج الصحيح .  
والحجة لهذا الشرط قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾، والعقد الفاسد لا يسمى نكاحاً، والرجل فيه لا يسمى زوجاً .

٢ - أن يحصل في النكاح الثاني دخول حقيقي بعد العقد الصحيح، وهذا الشرط مستفاد من الآية الكريمة، إذ المراد بقوله: ﴿تَنْكِحَ﴾: هنا الوطء، لا العقد، كما يدل السياق، حيث تقدمت الزوجية، فدل على أن النكاح هنا: الجماع، كما أنه مستفاد من حديث عائشة الذي رواه البخاري، كما تقدم (٣).

(١) راجع: فتح الباري ١٤٨/٢٠، والمجموع ٢٨١/١٧، وشرح النووي على مسلم ٣/١٠، والفقهاء الإسلامى على المذاهب الأربعة، حمزة النشرتى، ٦٠٦/٥ .

(٢) راجع: المغنى ٣٨٢/١٠، ٣٨٣، وبدائع الصنائع ١٨٧/٣ وإخلاص الناوى ٦٢/٣، ٦٣، والأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٣١٦، ٣١٧، والمفصل ٨٩/٨-٩١، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٧٠٠/٩، ٧٠٠/٢ .

(٣) وفى تفسير الفخر الرازى ١١٢/٦: (واختلف العلماء فى أن شرط الوطء بالسنة، أو بالكتاب، قال أبو مسلم الأصفهانى: الأمران معلومان بالكتاب، وهذا هو المختار... قال ابن جنى: سألت أبا علي عن قولهم: نكح المرأة، فقال: فرقت العرب بالاستعمال، فإذا قالوا: نكح فلان فلانة: أرادوا أنه عقد عليها، وإذا قالوا: نكح امرأته، أو زوجته: أرادوا به المجامعة .

وقد فرع الفقهاء على هذا: أنه إذا وطئها الزوج الثاني فيما دون الفرج، أو في الدبر لم يحلها لزوجها الأول، لأن النبي ﷺ علق الحل - في الحديث - على (ذوق العسيلة)، ولا يكون ذلك إلا بالجماع (١).

٣ - أن يكون الوطاء حلالاً، فإن وطئها في حيض، أو في نفاس، أو في إحرام من أحدهما، أو منهما، أو أحدهما صائم فرضاً لم تحل؛ لأنه وطاء حرام لحق الله تعالى، فلا يحصل به إحلال.

وهذا الشرط اشترطه الحنابلة والمالكية (٢) دون غيرهم.

لكن، ما الحكم إن تزوجها الثاني بقصد إحلالها للأول؟

أكثر العلماء على أنه إن صرح بمقصوده ذلك في العقد فإنه يبطل (٣)؛ لأن فيه لوئاً من التواطؤ على الزواج بقصد الإحلال، ولهذا لا تحل المرأة به لزوجها الأول، عملاً بمبدأ سد الذرائع إلى الحرام.

فقد وردت الأحاديث الصحيحة بلعن المحلل والمحلل له، منها قوله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل والمحلل له» (٤).

(١) راجع: المغنى ١٠/٣٨٣، والفقہ الإسلامی وأدلته ٩/٦٦٤٣.

(٢) راجع: المغنى ١٠/٣٨٤، والشرح الصغير ٢/٦٦، والوسيط في أحكام الأسرة، ص ١٥٦، والمفصل ٨/٩١، والفقہ الإسلامی وأدلته ٩/٦٦٤٤.

(٣) راجع: المجموع ١٧/٢٨٢، والفقہ الإسلامی وأدلته ٩/٧٠٠٤، وفي أحكام الأسرة ص ٥١٩، والموسوعة الفقهية المسيرة، - الطلاق - ص ٩٤.

(٤) الحديث: أخرجه ابن ماجه في (النكاح) باب: (المحلل والمحلل له) حديث (١٩٣٦) ١/٦٢٣، وأخرجه الحاكم في (الطلاق) ٢/١٩٩، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال عنه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/٣٥٩: حديث حسن.

هذا: والتيس: الذكر من المعز، والجمع: أتياس، وأتيس. لسان العرب (تيس) ١/٤٦٠.

كما روى أن رجلاً جاء إلى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجها أخ له من غير مؤامرة منه ليحلها لأخيه، هل تحمل للأول؟ فقال: لا، إلا نكاح رغبة؟ كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ (١).

على أن أبا حنيفة يرى أن العقد صحيح إذا تم على الوجه المشروع، حتى ولو كان التحليل مصرحاً به؛ لأن الشرط في هذه الحالة يكون فاسداً، أما العقد فيقع صحيحاً، ولكنه مكروه تحريمياً. وخالفه أبو يوسف، حيث ذهب إلى فساد العقد، لأنه يكون في معنى الزواج المؤقت (٢).

هذا إذا كان التحليل مصرحاً به في العقد، أما إن نواه فقط، دون شرط في العقد، فإنه يحلها لزوجها الأول عند الشافعية والحنفية والظاهرية، (٣) قالوا: لأن مجرد النية في المعاملات غير معتبرة، فوقع الزواج صحيحاً.

والأولى في نظري أن يحكم بفساد نكاح التحليل، سواء أكان مشروطاً أم منوياً فقط، ولا تحمل المرأة بهذا النكاح لزوجها الأول؛ لأنه لا يعبر عن رغبة في نكاح المرأة لذاتها، وإنما قصد به المصلحة، وهذا يتنافى مع الغرض الذي لأجله شرع النكاح في الإسلام، كما أنه لا يقصد به الوديعة، فهو أشبه بنكاح المتعة المؤقت، هذا بالإضافة إلى أنه يفوت المقصود من نكاح المرأة بآخر، حتى تحمل للأول.

(١) أخرجه الحاكم في (الطلاق) ١٩٩/٢، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وذكره ابن كثير في تفسيره ٤١٣/١.

(٢) راجع: بدائع الصنائع ١٨٧/٣، وشرح فتح القدير ١٧٧/٣، واللباب ٥٨/٣، والفقهاء الإسلامي وأدلته ٧٠٠٤/٩.

(٣) راجع: الحاوي ٣٣١/١٠، والمحلى ١٨٠/١٠، وبدائع الصنائع ١٨٧/٣، وشرح فتح القدير ١٧٧/٣، والفقهاء الإسلامي وأدلته ٧٠٠٥/٩.



إذ المقصود: أن تذوق عشرة الآخر، فتدرك إن كانت هي المخطئة أم لا؟  
ويدرك الزوج الأول بعد أن يراها في عصمة غيره - يعاشرها معاشره الأزواج -  
إن كان قد فارقتها عن رغبة أصيلة، أم أن المشاعر الكامنة قد أفلحت معاشره  
الآخر لها في أن تخرجها من طور الكمون إلى الظهور، وربما الإثارة؟ فيقرر  
العودة إلى عشه السابق، ولكن على نحو آخر جديد، فالمسألة ليست هوى  
يطاع، وشهوة تستجاب، وإنما هي حدود الله تقام، ومن ثم ختمت الآية بقوله:  
﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

## المطلب الخامس نكاح المشركة والكتابية

### أولاً: نكاح المشركة :

لا يبيح الإسلام الزواج من المشركات - ما دمن على شركهن - في أية صورة من صورته، بل يقف إزاءه موقفاً حاسماً ويحرمه تحريماً قاطعاً.

والنص القرآني في هذا :

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾  
[البقرة: ٢٢١].

ويلاحظ أن الآية تبتدئ الحكم باستخدام صيغة النهي (لا) مع الفعل المضارع؛ (تنكحوا) لإفادة تجدد واستمرار الحكم بتحريم المشركات تحريماً قاطعاً ما دمن على شركهن، ثم تفاضل بين نكاح المشركة ونكاح المؤمنة في قوله تعالى ﴿خَيْرٌ﴾: من ناحية المنافع الحاصلة من نكاحهما، فتؤكد أن نكاح المؤمنة حتى ولو كانت أمة خير من نكاح المشركة على إطلاقها، فنكاح المشركة مشتمل على منافع الدنيا، ونكاح المؤمنة مشتمل على منافع الآخرة، والنفعان وإن كانا يشتركان في كون كل منهما نفعاً، إلا أن نفع الدين له المزية العظمى، كما أنه عند التوافق في الدين تكمل المحبة، فتكمل منافع الدنيا من الصحة والطاعة، وحفظ الأموال والأولاد، وعند الاختلاف في الدين، لا تحصل المحبة، فلا يحصل شيء من منافع الدنيا من تلك المرأة (١).

والمقصود من هذه المفاضلة: بيان حكمة التحريم استثناساً للمسلمين، وتنفيراً

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٦/٦٤، ٦٥، والتحرير والتنوير ٢/٣٦٢ .

من الشرك وأهله، مهما أوتوا من حظوظ .

والشئء نفسه ينصرف إلى نكاح المسلمة غير المسلم .

ثم تزيد الآية الأمر بيانا: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ

بِإِذْنِهِ﴾ وفيما يلي مزيد إيضاح:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ المراد بـ(النكاح) هنا: العقد؛ لأن الآية

سيقت لبيان حكم التزوج بالمشركات، كما سوف يتضح .

والخطاب هنا للذكور من المسلمين ينهاهم عن العقد على المشركات، وهن

اللواتي لا كتاب لهن من الوثنيات اللاتئى يدن بتعدد الآلهة، كما يدل على ذلك

سياق الآية، وسبب نزولها، واضطراد تخصيص القرآن لصيغة الشرك وما اشتق

منها فى وصف من يدينون بتعدد الآلهة دون أهل الكتاب .

أما سياق الآية: فإن الله سبحانه وتعالى لما ذكر حكم مخالطة اليتامى فى

قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ﴾

[البقرة: ٢٢٠] ، والنكاح من أعظم أنواع المخالطة، ناسب الاستطراد إلى بيان

حكم المنكوحات من يتامى المشركين اللاتئى لا يزلن على شركهن، وربما تتطلع

نفوس أقربائهن من المسلمين إلى نكاحهن (١).

وأما سبب النزول، فقد روى أن هذه الآية نزلت فى مرثد بن أبى مرثد (٢)،

(١) راجع: كطف الأزهار فى كشف الأسرار ١/٤٥٧، والتحرير والتنوير ٢/٣٥٩ .

(٢) مرثد بن أبى مرثد - بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة بعدها دال مهملة - صحابى

جليل، كان حليفا لحمزة رضى الله عنه، شهد بدرًا، وقتل يوم الرجيع فى حياة رسول الله

ﷺ .

راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/٦٠٢، تحقيق: حمزة النشترى وآخرين ، دن،

والاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبى ٣/٤٢٩، دار صادر، بيروت،

ط (١) ١٣٢٨ هـ، والإصابة ٣/٣٩٨، وتقريب التهذيب ٢/٢٣٦، والأعلام

وكان رسول الله ﷺ قد بعثه حليفاً لبني هاشم إلى مكة المكرمة ليخرج ناساً من المسلمين بها أسراء، فلما قدمها سمعت به امرأة يقال لها: عناق، وكانت خليفة له في الجاهلية، فلما أسلم أعرض عنها، فأته فقالت: ويحك مرثد ألا تخلو؟ فقال: إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية فقالت: فتزوجني، قال: حتى أستأذن رسول الله ﷺ فاستأذنه فنهاه عن التزوج بها؛ لأنها مشركة، فنزلت هذه الآية بسببه (١).

ويؤكد الملاحظ الاستقرائي لآيات القرآن: أن وصف الشرك مضطرد في وصف من يدينون بتعدد الآلهة دون أهل الكتاب :

﴿ مَا يَدُؤُا الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِيْنَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٥] .

﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَالَّذِيْنَ هَادُوا وَالصَّابِئِيْنَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِيْنَ أَشْرَكُوا ﴾ [الحج: ١٧] .

﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِيْنَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِيْنَ أَشْرَكُوا ﴾ [المائدة: ٨٢] .  
 ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِيْنَ مُنْفَكِيْنَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ ، ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِيْنَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِيْنَ فِيهَا ﴾ [البينة: ١ - ٦] .

فظاهر لفظ الشرك لا يتناول أهل الكتاب، ولذا فصل بين القسمين، وعطف أحدهما على الآخر؛ لأن العطف يقتضى المغايرة .

وقوله: ﴿ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾: غاية للنهي، فإذا أسلمن زال النهى فحل نكاحهن .

---

(١) الحديث: رواه أبو داود في كتاب (النكاح) باب: (في قوله تعالى: ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ [النور: ٣] حديث (٢٠٥١) ٢/٢٢٠، والترمذي في كتاب (التفسير) باب: (ومن سورة النور) وقال: حسن غريب، حديث (٣١٧٧) ٥/٣٢٨، ورواه النسائي في كتاب: (النكاح) باب: (تزوج الزانية) ٦/٦٦ .

والإشارة في قوله: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ إلى المشركات والمشركين (١)، ولفظ: ﴿النَّارِ﴾: مجاز مرسل أطلق على أسباب الدخول إلى النار، لأن ما هم عليه يجر إليها .

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ عبر بـ ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو﴾ بدلا من المؤمنون يدعون - الذى هو حق المقابلة - تشريفاً للمؤمنين، ومبالغة في أن الكفار فى جانب غير جانب الله ، ولا ملاقة بين عقيدة التوحيد وعقيدة الشرك المحض . ولما كانت رابطة الزوجية من أقوى الروابط التى تدعو إلى المودة والإلف وإرضاء كل طرف صاحبه، نهى عن وقوعها مع من يدعون إلى النار خشية أن تؤثر تلك الدعوة فى النفس، (٢) فالقلوب تتوحد عندما يتوحد ما تتعقد عليه . ومن هنا كان إجماع العلماء على حرمة نكاح المشركة وإنكاح المشرك بهذا النص القرآنى الكريم .

ومثلهما الملاحدة الذين ينكرون وجود الله، ولا يعترفون بالأديان السماوية كالبهائية والقاديانية والبوذية والوجودية، أما من لهم شبهة كتاب كالمجوس والصابئين، فقد اختلف العلماء فى حل النكاح منهم، فمنهم من أباح ومنهم من منع (٣).

## ثانياً: نكاح الكتابية :

الكتابية: هى التى تدين بدين سماوى، ولها كتاب منزل، ونبى مرسل من

(١) راجع: المحرر الوجيز ٢/٢٤٩، والبحر المحيط ٢/١٦٥، وروح المعانى، للآلوسى، ٢/٢٢١، دار الغد العربى، القاهرة، ط (١) ١٩٩٧ .

(٢) راجع: قطف الأزهار فى كشف الأسرار ١/٤٥٩، والتحرير والتنوير ٢/٣٦٣، وفتاوى معاصرة، يوسف القرضاوى (أ.د) ١/٤٠٣، دار آفاق الغد، القاهرة، ط (٢) ١٩٨١ .

(٣) راجع: فتاوى معاصرة ١/٤٠٣ - ٤٠٥، والفقہ الإسلامى وأدلته ٩/٦٦٥١، والموسوعة الفقهيّة المبصرة - الزواج - ص ١٢٨، ٤٥٩، وقرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامى من دورته الأولى عام ١٣٩٨هـ حتى الثامنة عام ١٤٠٥هـ ص ٦٩، ٧٠ .

قبل الله سبحانه وتعالى (١).

وقد أثبت الله سبحانه وتعالى حل النكاح منها في نص واضح الدلالة، وذلك في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

تقدم ذكر معنى (المحصنات) في لغة العرب، والقرآن الكريم، (٢) ويراد بهن هنا: العفيفات، وقد نسب ابن كثير هذا القول إلى الجمهور، قال: (وهو الأشبه، لثلا يجتمع فيها أن تكون ذمية، وهى مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية) (٣).

ومع هذا: اختلف العلماء (٤) إزاء حل نكاحها على قولين (٥):  
الأول: وهو ما عليه جمع من الصحابة والتابعين، وجمهور فقهاء أهل

(١) هذا عند الحنفية ومن وافقهم، أما الشافعية والحنابلة، فأهل الكتاب عندهم: هم اليهود والنصارى فقط؛ لإطلاق القرآن هذا المصطلح عليهم دون غيرهم .  
راجع: الفتاوى الهندية، الشيخ نظام، وجماعة من علماء الهند ٢٨١/١، دار المعرفة، بيروت، ط (٣) ١٩٧٣م، والمفصل ٣٠٧/٦ .

(٢) راجع ص ١٢١ .

(٣) راجع: تفسير ابن كثير ٤٢/٣ .

(٤) أما نكاح المسلمة للكتابي فالإجماع منعقد على تحريمه، لأن الله تعالى لم يجعل لغير المسلم سبيلا عليها، والنكاح من سبل قوامة الرجل على المرأة - كما سيأتى - ومن ثم لا يتعد نكاح المسلمة بغير المسلم .

راجع: المغنى ١٧٨/٩، والأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ١٠٢، وفى أحكام الأسرة ص ٢٨٩، وزواج المسلمة بغير المسلم وحكمة تحريمه، محمود بابلى (دكتور) ص ٧١، سلسلة (دعوة الحق) عدد (١٦٢) صادرة عن رابطة العالم الإسلامى، جمادى الآخر ١٤١٦هـ .

(٥) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٧١/٣، والتحرير والتنوير ٣٦٠/٢، وروائع البيان فى تفسير آيات الأحكام ٢٨٧/١، وفى أحكام الأسرة ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

الأمصار، أنه يحل النكاح منها للآية.

الثاني: أنه لا يجوز النكاح منها باعتبارها داخلة في عداد المشركات اللاتي حرم الله نكاحهن في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾.

ويؤيدون قولهم بما روى أن عبد الله بن عمر رضى الله عنه، كان إذا سئل عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية قال: (حرم الله المشركات على المؤمنين، ولا أعرف شيئاً من الإشراك أعظم من أن تقول: ربها عيسى) (١).

وبما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: (كل من على غير الإسلام حرام) (٢).

وبهذا أخذ بعض الزيدية (٣) والإمامية (٤).

لكن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لوضوح قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ في الدلالة على الزواج من الكتابيات .

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ . فإما أن يقال بأن كلمة المشركات لا تتناول أهل الكتاب أصلاً في لغة القرآن (٥) ولذا غاير بينهما

(١) الحديث أخرجه البخارى في كتاب (الطلاق) باب: قول الله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ حديث رقم (٥٢٨٥) ٦٧٦/٣ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٢/٢٤٦، والجامع لأحكام القرآن ٣/٧٢ .

(٣) راجع: السيل الجرار ٢/٢٤٩، وفي أحكام الأسرة ص ٢٨٨ .

(٤) راجع: المبسوط في فقه الإمامية، لأبي جعفر الطوسى، ٢/١٥٦، ٢٠٩، طهران، ط (٢) ١٣٨٨ هـ .

(٥) هناك من احتج على هذا بأن الله تعالى وصف أهل الكتاب بالشرك في قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]. حيث وصفت هذه الآية أهل الكتاب بالشرك وصفاً صريحاً يدخلهم في عداد المشركين فتجرى عليهم أحكامهم.

«ويرد على هذا بأن رسول الله ﷺ سئل عن معنى هذه الآية فقال: (أما إنهم لم يكونوا =

بالعطف كما سبق أن ذكرت .

= يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه .  
والحديث: أخرجه الترمذى فى كتاب (تفسير القرآن) باب: (ومن سورة التوبة)، وقال:  
هذا حديث غريب، رقم (٣٠٩٥)، ٢٧٨/٥ وذكره الطبرى فى جامع البيان ٣٥٤/٦، وابن  
أبى حاتم فى تفسير القرآن العظيم ١٧٨٤/٦ .

فالحديث هنا ينفى عن أهل الكتاب عبادتهم لغير الله بالمعنى المعروف للعبادة، ويبين أن  
المراد من الآية معنى آخر يتعلق بالتشريع، وتلقى منهج الحياة عن غير الله .  
وبذا يأخذ حكم الزواج من نسائهم وجهة أخرى غير تلك التى للمشركين؛ لأنهم فى النهاية  
- أهل كتاب - لهم وضعهم الخاص فى المجتمع المسلم - وإن كانوا لا يقيمون كتابهم  
وانحرفوا عنه بشكل أو بآخر .

أضف إلى هذا أن اليهود والنصارى - كما هو ثابت تاريخياً - ليسوا فى كل عصورهم  
يتخذون أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، لا سيما فى عصرنا الذى ضعف فيه السلطان  
الروحى للكنيسة إلى حد كبير .

كما أن المتأمل يجد حكم القرآن عليهم بقوله: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى  
الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ» [التوبة : ٣٠]. لا يشمله جميعاً ، وإنما يتحدث عن طائفة منهم انحرفت  
عن العقيدة الحق عقيدة وسلوكاً، وتشبهت بمن قبلها من الأمم المنحرفة؛ ولذا قال:  
«يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ» قال الرازى فى تفسيره ٣٥/١٦: (...). فالقائلون بهذا  
المذهب بعض اليهود، إلا أن الله نسب ذلك القول إلى اليهود، بناء على عادة العرب فى  
إيقاع اسم الجماعة على الواحد (...).

وقد نقل صاحب المنار فى تفسيره ٣٢٦/١٠ - اتفاق المفسرين على أن إسناد القرآن هذا  
القول إليهم، يراد به بعضهم لا كلهم، قال: (وهو مبنى على القاعدة التى تحكى عنهم أقوالاً  
وأفعالاً مسندة إليهم فى جملتهم، وهى مما صدر عن بعضهم). القائلون إذن بأن عزيزاً ابن  
الله طائفة من اليهود، وليس كلهم، بل إن أكثرهم يرى: أن عزيزاً كاتب فى توراة موسى،  
ليس إلا .

ففى دائرة المعارف اليهودية (عزراً ناشر الشريعة بعد أن كانت نسيب وهو الذى أعادها)، وفى  
قاموس الكتاب المقدس: (عزراً كاهن يهودى شهير سكن مدينة بابل). كما وجد فى كل =



وإما أن يقال: إن آية البقرة ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ عامة خصصتها آية المائدة (١).

كما أن قول ابن عمر ومثله ابن عباس رضى الله عنهما هو اجتهاد محض منهما أدى إليه الورع لاسيما عند عبد الله بن عمر الذى اشتهر عنه بأنه كان رجلا وقافاً، خاصة وقد سمع آية تحلل وأخرى تحرم (٢).

### تعقيب :

كان من الطبيعى أن ينتهى بى البحث فى هذه النقطة إلى ترجيح القول بحل نكاح الكتائبية، لوضوح النص الشرعى فى هذا، ولإجماع علماء الأمة على القول بإباحة نكاحها، حتى عد النحاس قول من قال بغير ذلك: (خارج قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة) (٣).

لكن المتأمل فى نظرة الإسلام إلى الزواج، والمقاصد التى شرع من أجلها،

---

= العصور من النصارى من يعتقد بأن المسيح إنسان محض، ومن أشهر من قال بذلك: الأديب الروسى تولستوى، والامبراطور الألمانى غليوم الثانى وغيرهما كثيرون .  
لكن يظل هؤلاء جميعاً - حتى الموحدين منهم - ليسوا بمسلمين ولا مؤمنين لإنكارهم نبوة سيدنا محمد ﷺ، وإن كانوا أهل كتاب لهم أحكامهم التى تغاير أحكام المشركين الذين لا كتاب لهم .

راجع المزيد حول هذه النقطة فى تفسير المنار ١٠/٣٢٢-٣٥٠، وفى ظلال القرآن ١٠/١٦٣٤-١٦٤٨، والأديان فى القرآن، محمود بن الشريف (دكتور) ص١٨٧، دار عكاظ، جدة، ط (٣) ١٩٧٩ .

(١) راجع: زاد المسير ١/٢٢٢، ٢٢٣، وتفسير ابن كثير ٣/٤٢، والجامع لأحكام القرآن ٣/٧١،

وفتاوى معاصرة ١/٤٠٧، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص١٣٢ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن: ٣/٧١، ٧٢، وفى أحكام الأسرة ص٢٨٨ .

(٣) راجع: الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم له ص٧٠، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل (أ).

(د)، عالم الفكر، القاهرة، ط (١) ١٩٨٦ .

يجد أن هناك مجموعة من العقبات والمحاذير يجب أن توضع في اعتبار كل شاب قبل الإقدام على هذه الخطوة .

فالإسلام في الحقيقة لم يبح النكاح من كل كتابية هكذا على إطلاقها، ولكنه اشترط شرطين يتعذر توفرهما عند الكتابية الغربية على وجه الخصوص .  
وهذان الشرطان هما: كون التي يراد الزواج منها كتابية، وكونها محصنة .

أما الشرط الأول: فينبغي الاستيثاق منه جيداً، خاصة مع موجات الإلحاد والمذاهب المادية المنحرفة التي تسود العالم الآن، والتي بات معها أهل الكتاب هناك أقرب ما يكونون إلى الشيوعيين والملاحدة، والنحل المرفوضة، الأمر الذي له خطره على البيت المسلم؛ ونحن الذين نعاني من ضعف سلطان الرجل - في عصرنا - وسيطرته على دفة الأمور في بيته، وكذا ضعف سلطان العائلة المسلمة والمجتمع المسلم؛ مما يجعل من أمر الارتباط بالكتابية قبلة موقوتة في جسد الأسرة المسلمة، حيث ستكون حتماً في دور المتأثر لا المؤثر، والقابل لا الفاعل .

وشيء آخر يتصل بهذه النقطة، وهو ضرورة الاستيثاق من كون هذه الكتابية لا تدين بمشاعر عداوية تجاه الإسلام وأهله، وهو الأمر الذي قلما ينجو منه كتابي في العالم الغربي الآن، مع تصاعد موجات العداوة السافر ضد الإسلام والمسلمين .

وما هذه المصطلحات التي تلاحقنا: الخطر الأخضر.. صراع الحضارات.. محاربة الإرهاب.. مواجهة التطرف.. إلا شيئاً يسيراً مما يغل عليها قلب هؤلاء الصليبيين الجدد .

فعقيدة الغربي اليوم - تجاه الإسلام وأهله - غدت لا تؤخذ من كتابه، وإنما من أصحاب الأقلام الحاقدة على الإسلام، والتي ترصد لها الجوائز الضخمة كلما أوغلت في الفحش والتهجم .

وبفضل هذه الأقلام أصبحنا لا نجد فرقاً بين المسيحي والصليبي، واليهودي والصهيوني، فالمكونات العقلية والنفسية للكل واحدة، وهذا منزلق خطير ينبغي

أن نضعه في اعتبارنا .

فالزواج من مثل هؤلاء يمثل جمرة من الخطر أن يحتويها بيت مسلم . وهو ما تفتن له سيدنا عمر رضى الله عنه حينما بلغه أن حذيفة بن اليمان تزوج من إحدى اليهوديات، فكتب إليه: (إنه قد بلغنى أنك قد تزوجت امرأة من أهل الكتاب، فإذا وصلك كتابي هذا فطلقها فإنها جمرة)<sup>(١)</sup>.

وأما الشرط الثانى: العفة - فهذا شرط اشترطه الله تعالى، فلا ينبغي التهاون به عند نكاح الكتابية خاصة إذا كانت أجنبية. ففي هذه المجتمعات لا يوجد وزن للشرف والعفة والطهارة، بعد أن أصبح العهر هو القانون السائد، وتجارة الجسد هى التجارة الربحية؛ وهذا يمثل محظوراً كبيراً خشيه قديماً عمر رضى الله عنه فكان مما قاله لحذيفة فى رواية أخرى وقد سأله حذيفة، أحلال هى أم حرام؟ قال: (بل حلال، ولكنى أخاف أن تعاطوا المومسات منهن)<sup>(٢)</sup>.

فقد خشى عمر رضى الله عنه أن يتساهل بعض الناس فى شرط - العفاف - الذى قيد به القرآن حل الزواج من الكتابيات، فيؤدى ذلك إلى أن ينكحوا الفاجرات والمومسات منهن، وكلتاهما مفسدة ينبغي أن تمنع قبل وقوعها، ولا شك فى أن لولى الأمر أن يمنع من بعض المباحات، إذا رأى أن الإقدام عليها يؤدى بالمجتمع إلى مفسد كبيرة، لكن يظل الحكم الشرعى على حاله من حيث حل نكاح الكتابيات<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه عبد الرزاق فى، كتاب (أهل الكتاب)، باب: (نكاح نساء أهل الكتاب) حديث رقم

. ٧٨/٦ (١٠٠٥٧)

(٢) الحديث أخرجه البيهقى فى كتاب (النكاح) باب: (ما جاء فى تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب... ) ١٧٢/٧، وذكره الطبرى فى جامع البيان ٢/ ٣٩٠.

(٣) راجع: منهج عمر بن الخطاب فى التشريع، محمد بلتاجى (أ.د) ص ٢٦١، دار السلام،

القاهرة، ط (١) ٢٠٠٢، وفى أحكام الأسرة ص ٢٨٩، وفتاوى معاصرة ١/ ٤١٢ .

ومن المفاسد الأخرى التى لا تقل خطورة عن سابقتها - إذا أصبح الزواج بغير المسلمات مألوفًا ومنتشرًا - حرمان الكثيرات من الفتيات المسلمات من الزواج فى مقابل أن يحصن شبابنا غير المسلمات .

ومع ارتفاع أرقام العنوسة عند فتياتنا، وما يشكله هذا من مشكلة لأسرنا ومجتمعاتنا، يصبح من الجرائم الاجتماعية والحلقية أن يقدم شبابنا على مثل هذه الزيجات، وهو ما نبه عليه سيدنا عمر أيضًا فى قوله لحذيفة: (أعزم عليك أن لا تضع كتابى هذا حتى تخلقى سبيلها، فإنى أخاف أن يقتدى بك المسلمون فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين)<sup>(١)</sup>.

وفى الخاتمة أرى أنه من التمس للفائدة أن أخص ما كتبه الأستاذ مصطفى صادق الرافعى فى مقال له بعنوان (الأجنبية)<sup>(٢)</sup> يحذر من نكاحها: لا تتزوجوا يا إخوانى بأجنبية، إن أجنبية يتزوج بها مسلم هى مسدس جرائم فيه ست قذائف:

الأولى: بوار امرأة مسلمة، وضياعها بضياع حقها فى الزواج، وتلك جريمة وطنية .

الثانية: إقحام الأخلاق الأجنبية عن طبائعنا وفضائلنا وهذه جريمة أخلاقية .

والثالثة: دس العروق الزائفة فى دماننا وفسادنا، وهذه جريمة اجتماعية .

والرابعة: التمكين للأجنى فى بيت من بيوتنا يملكه ويحكمه ويصرفه كيف يشاء، وهذه جريمة سياسية .

والخامسة: تحكيم الهوى فى الدين، وإلقاء السم الدينى فى نبع الذرية المقبلة، وهذه جريمة دينية .

(١) كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى عن كتاب منهج عمر بن الخطاب فى التشريع ص ٢٦٢ .

(٢) راجع: تحفة العروس، محمود مهدى الاسلامبولى ، ص ٥٠، نقلا عن مقال للرافعى .

والسادسة: بعد ذلك أن هذا المسكين يؤثر أسفله على أعلاه . . ولا يبالي في ذلك خمس جرائم فظيعة، وهذه السادسة جريمة إنسانية .

وننتهى من هذا كله إلى القول بأن زواج المسلم بالكتابية حلال في أصله الشرعى، ولكنه يجب أن يمنع فى عصرنا لما يجره على أبنائنا وأوطاننا من ألوان شتى من الفساد، ولا يباح إلا لضرورة قاهرة، وكما هو معلوم فإن الضرورة تقدر بقدرها .

وهذا ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم، فعن أبى الزبير (١) أنه سمع جابر بن عبد الله رضى الله عنه يسأل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال: تزوجناهن زمن الفتح بالكوفة مع سعد بن أبى وقاص، ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيراً، فلما رجعنا طلقناهن (٢).

(١) أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح أوله، وسكون ثانية وضم ثالثه - الأسدى المكى روى عن عائشة، وجابر، وابن عمر وغيرهم، كان من التابعين، وثقه بعض العلماء، وضعفه بعضهم مات سنة ١٢٦هـ وقيل: سنة ١٢٨هـ.

راجع: تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووى ٢/٢٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، وتهذيب التهذيب، الحافظ ابن حجر ٥/٢٨١، دار إحياء التراث العربى، بيروت ط(٢) ١٩٩٣م.

(٢) الأثر رواه البيهقى فى السنن الكبرى، كتاب: (النكاح) باب: (ما جاء فى تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب) ٧/١٧٢ .

## المطلب السادس نكاح الزانية

العفاف شرط يجب توافره في الزوجين معاً قبل زواجهما، أما غير العفيفة، وغير العفيف، فقد حرم الله نكاحهما، ما دام على إثمهما. والنص القرآني في هذا:

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

قوله تعالى: ﴿لَا يَنْكِحُ﴾: المراد بالنكاح هنا: (العقد)، بمعنى: أن الزاني لا يتزوج إلا زانية مثله أو مشركة، وكذا الزانية لا يتزوجها إلا زان، أو مشرك. وروى هذا عن ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وقتادة، ومجاهد، وسعيد بن المسيب وغيرهم.

وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بالنكاح هنا: الوطء، ومعنى الآية: الزاني لا يزني إلا بزانية، أو مشركة، وكذا الزانية لا يزني بها إلا زان، أو مشرك. وروى هذا عن سعيد بن جبير، وعكرمة، ورواية أخرى عن ابن عباس. وروى عن سعيد بن المسيب: أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. فأحل الله نكاح كل مسلمة، وكل مسلم، لأنهن من أيامى المسلمين (١).

لأن (الأيام) لغة: من لا زوج له ذكراً كان، أم أنثى (٢).

(١) راجع هذه الأقوال في: جامع البيان ٩/ ٢٦٠-٢٦٤، والنكت والعيون ٧٣/٤، وأحكام

القرآن لابن العربي ٣/ ١٣٢٩، والمحرم الوجيز ١٠/ ٤٢٨، ٤٢٩.

(٢) راجع: الصحاح (أيام) ٥/ ١٨٦٨.

قال ابن القيم: (١) ولا يخفى أن دعوى النسخ بقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ من أضعف ما يقال.

ورجح الطبرى (٢) أن يكون المراد بالنكاح فى الآية: الوطاء، قال: (..). وذلك لقيام الحجة على أن الزانية من المسلمات، حرام على كل مشرك، وأن الزانى من المسلمين، حرام عليه كل مشركة من عبدة الأوثان، فمعلوم إذا كان ذلك كذلك، أنه لم يعن بالآية: أن الزانى من المؤمنين لا يعقد عقد نكاح على عفيفة من المسلمات، ولا ينكح إلا بزانية، أو مشركة، وإذا كان ذلك كذلك، فبين أن معنى الآية: الزانى لا يزنى إلا بزانية لا تستحل الزنا، أو بمشركة تستحله).

وقوله: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ يقول: وحرم الزنا على المؤمنين بالله ورسوله، وذلك هو النكاح الذى قال جل ثناؤه: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ .  
وعلى هذا يكون المراد من قوله: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً﴾ الإخبار، وليس النهى، أو التشريع .

وهو ما ذهب إليه أبو حيان فى تفسيره (٣)، قال: (الظاهر أنه خبر، قصد به تشنيع الزنا وأمره، ومعنى: ﴿لَا يَنْكِحُ﴾: لا يبطأ).

ولكن ما ورد فى سبب نزول الآية، يؤكد أن المراد من الآية: النهى وليس الإخبار .

فأكثر المفسرين على أن هذه الآية نزلت فى قوم من فقراء المسلمين، هموا أن يتزوجوا ببغايا، كن بالمدينة يزنين، إذ كان من عاداتهن، الإنفاق على من يتزوج

(١) راجع: زاد المعاد ٥/ ١١٤ .

(٢) راجع: جامع البيان ٩/ ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) راجع: البحر المحيط ٦/ ٤٢٥ .

بهن، فأنزل الله تحريم ذلك (١).

كما يؤكد الواقع: أن المراد من الآية: النهي، إذ الزانى قد ينكح العفيفة، والزانية قد ينكحها المسلم العفيف، كما أن المشرك قد ينكح العفيفة، فالقول بأن المراد الإخبار إذن، مشكل.

فتمخض عن هذا كله: أن الآية وإن كان ظاهرها الإخبار إلا أنه ليس هو مقصودها، إذ المقصود هو النهي وجيء به على صيغة الخبر، ليكون أبلغ وأكد فى التفسير من هذا السلوك الذى لا يلائم حال المؤمن، ولذا عبر بصيغة اسم الفاعل: (الزانى - الزانية) الذى يفيد التلبس بالحدث، لإفادة كون هؤلاء الذين تخبر عنهم الآية كأنهم مقيمون على هذه الفاحشة، معتادون عليها، ومن كان هذا حاله فلا يليق به إلا أن ينكح زانية مثله لا تقيم وزناً للشرف والعفة، أو مشرقة تستبيح الجرائم كلها؛ لأنه غير داخل فى عداد المؤمنين، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة.

وترديد الأسلوب من جانب الزانى مرة، والزانية مرة أخرى لتأكيد هذا التوجيه، كما أكده بأسلوب الحصر، حتى كأنه لا يصح تزوج زان ولا زانية إلا بمثله، ولا يرضاه غيرهما؛ لما فيه من الحساسية وجرح الكرامة (٢).

ويؤكد أن الخبر مراد به هنا النهي: قراءة من قرأ: ﴿لَا يَنْكِحُ﴾ بالجزم (٣) على النهي.

(١) راجع: أسباب النزول للواحدى ص ٢٣٦، والنكت والعيون ٣/١٠٩، وأحكام القرآن لابن العربى ٣/١٣٢٩، والمحزر الوجيز ١٠/٢٤٧، والجامع لأحكام القرآن ١٢/١٧٤، وزاد المسير ٥/٣٤٢.

(٢) راجع: نفحات القرآن الكريم، عبد اللطيف السبكي، ص ٣٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢م.

(٣) هى قراءة عمرو بن عبيد كما فى البحر المحيط ٦/٤٣١، وغرائب القرآن للنيسابورى ٨/٢٣٨، تحقيق حمزة النشترى وآخرين، دن، دت، وروح المعانى للألوسى ١٢/٣٥٧، وهى قراءة شاذة.



كما يؤكد سبب نزول الآية كما مر .

وقرن الله الزنا بالمشرك، ونظم الزانيات في سلك المشركات؛ للإشارة إلى عظيم خطر الزنا، وكبير ضرره، وأثره المدمر على بنيان الأسرة، والمجتمع بأسره، فالذين يرتكبون هذه الفعلة لا يرتكبونها وهم مؤمنون، بل خارج دائرة الإيمان، والنفس المؤمنة لا يمكنها أن تتألف مع نفس خارج هذه الدائرة لفسادها، وشذوذ عاطفتها، تمامًا كما لا يمكنها أن تتألف مع نفس مقيمة على الشرك لا تعتقد اعتقادها، ولا تؤمن إيمانها (١).

وقوله: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الإشارة هنا إلى المعنى الذي تضمنته الجملتان من قبل، وهو نكاح الزانية، أى: وحرّم نكاح الزانية على المؤمنين أو أن يكون المعنى: (وحرّم الزنا على المؤمنين) على قول من قال: إن المراد من النكاح فى قوله: ﴿لَا يَنْكِحُ﴾: الوطاء (٢).

والآية هنا تكمل مقصود الخبر: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾، وتؤكد أن مقصوده: النهى .

وبذلك تقطع الوشائج التي تربط هذا الصنف المدنس بالخطيئة عن جماعة المؤمنين .

### الجانب الفقهي:

بناء على فهم المراد من قوله تعالى: ﴿لَا يَنْكِحُ﴾ - وهل يراد به مجرد الخبر للذم والتوبيخ، أو النهى الذى هو للتحريم - اختلف الفقهاء على قولين (٣):

(١) راجع: فقه السنة ٢/ ٨٥ .

(٢) راجع: النكح والعيون ٤/ ٧٤ وزاد المسير ٥/ ٣٤٢، والتحرير والتنوير ١٨/ ١٥٧، وروائع البيان ٢/ ١٠ .

(٣) راجع: بداية المجتهد ٣/ ٧٧، والمجموع ١٦/ ٢٢١، والفقه الإسلامى وأدلته ٩/ ٦٦٤٨ .

- الأول: أن المقصود هو الدم والتويخ، وبناء عليه فلا يحرم نكاح الزانية حتى ولو لم تتب، وهذا ما عليه جمهور الفقهاء،<sup>(١)</sup> ولهم على ذلك عدة أدلة، منها:
- جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتى لا ترد يد لا مس، قال: «غربها»، قال: أخاف أن تتبعها نفسى، قال: «فاستمتع بها»<sup>(٢)</sup>.
- سأل رجل ابن عباس رضى الله عنه عن نكاح الزانية فقال: (لا بأس أوله سفاح وآخره نكاح)<sup>(٣)</sup>.
- سأل رجل عكرمة رضى الله عنه عن نكاح الزانية فقال: يجوز أريت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز؟<sup>(٤)</sup>.
- أن عمر بن الخطاب ضرب رجلا وامرأة فى الزنا، وحرص على أن يجمع بينهما فأبى الرجل<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع: المغنى ٣٨٧/٩، والمنهل العذب المورود ١٧٦/٣ .

(٢) الحديث رواه أبو داود فى كتاب (النكاح) باب: (النهي عن تزويج من يلد من النساء) رقم (٢٠٤٩) ٢/٢٢٠، والنسائي فى (النكاح) باب: (تزويج الزانية) وضعفه وقال: ليس بثابت. ورواه ابن الجوزى فى الموضوعات، كتاب (النكاح) باب: (ثبوت الرجل مع المرأة الفاجرة) ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل قوله: (هذا الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ، ليس له أصل) ٢/٢٧٢ .

قال السندى: (ورد بأنه حسن صحيح، ورجال سنده رجال الصحيحين فلا يلتفت إلى قول من حكم عليه بالوضع). راجع: حاشية السندى على شرح السيوطى لسنن النسائي ٦٨/٦، دار القلم، بيروت، دت .

(٣) الأثر ذكره ابن أبى شيبة فى كتاب (النكاح) باب: (فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها) حديث (٢) ٣/٣٦٠ .

(٤) الأثر عن عكرمة ذكره ابن أبى شيبة فى النكاح باب: (فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها) رقم (١١) ٣/٣٦١، وذكره سعيد بن منصور فى سننه، كتاب (النكاح) باب (الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها) بلفظ قريب، حديث رقم (٨٩٤) ١/٢٢٥ .

(٥) الأثر ذكره ابن أبى شيبة فى النكاح باب: (فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها) حديث (١) ٣/٣٦٠، وسعيد بن منصور فى (النكاح) حديث (٨٨٥) ١/٢٢٤ .

الثانى: أن الآية وإن كان ظاهرها الخبر، لكن المراد هو النهى، وعلى هذا يحرم نكاح الزانية حتى تتوب، فإن تاب حل نكاحها .  
وبهذا قال الإمام أحمد بن حنبل،<sup>(١)</sup>، وابن حزم الظاهري،<sup>(٢)</sup> ورجحه ابن تيمية<sup>(٣)</sup>.

قال: والعلماء قد تنازعوا فى جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قولين مشهورين، لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز .  
ويستوى التحريم قبل التوبة لكل من الرجل والمرأة، فيما لو أراد أن يتزوج كل منهما بالذى زنى معه أو بغيره<sup>(٤)</sup>.

ويشترط الحنابلة شرطاً آخر لا بد من تحقيقه حتى يحل نكاح الزانية، وهو انقضاء عدتها، وهذا الشرط ليس محل اتفاق عند الفقهاء :

جاء فى المغنى<sup>(٥)</sup>: (وإذا زنت المرأة لم يحل لمن يعلم ذلك نكاحها إلا بشرطين: أحدهما: انقضاء عدتها، فإن حملت من الزنا ففضاء عدتها بوضعه، ولا يحل نكاحها قبل وضعه، وبهذا قال مالك، وأبو يوسف وهو إحدى الروايتين عن أبى حنيفة، وفى الأخرى قال: يحل نكاحها ويصح<sup>(٦)</sup>، وهو مذهب

(١) راجع: المغنى ٣٨٧/٩، والكافى ٥٣/٣، ومنار السبيل ١٦٨/٢ .

(٢) راجع: المحلى ٤٧٤/٩ .

(٣) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية، ١٤٥/٣٢، الرئاسة العامة لشئون الحرمين، السعودية،

دت .

(٤) راجع: فى أحكام الأسرة ص ٢٩٦ .

(٥) ٣٨٥/٩ .

(٦) الحقيقة أن أبا حنيفة وإن كان قد أجاز نكاح الزانية الحامل فى إحدى روايته، إلا أنه يمنع

وطأها حتى تضع، لما روى أن رسول الله ﷺ قال: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا

يسق ماءه زرع غيره » رواه أبو داود فى (النكاح) باب: (فى وطأ السبايا) حديث (٢١٥٨)

٢٤٨/٢ والترمذى فى (النكاح) باب: (فى الرجل يشتري الجارية وهى حامل) وقال: حديث

حسن ، حديث رقم (١١٣١) ٤٢٨/٣ .

الشافعي، لأنه وطء لا يلحق به نسب، فلم يحرم النكاح كما لو لم تحمل).  
والحقيقة أن ما قاله الإمام أحمد بن حنبل، ومن نهج نهجه هو الرأي الذي  
يجب أن يفتى به في هذه المسألة، وإن خالف رأى الجمهور؛ حيث إنه من  
المعلوم أن المحافظة على النسل البشرى من أهم المقاصد الشرعية، التي جاءت  
الشرعية للحفاظ عليها .

وفي القول بحل النكاح من الزانية - حتى ولو لم تتب - ما يتنافى تماماً مع  
الحفاظ على هذا المقصد .

وكيف نبیح الزواج من امرأة لا يؤمن معها أن تلوث فراش زوجها فتلحق به  
ما ليس منه ؟

ألا يعد هذا تشجيعاً للبغيء والباغيا، ما دمن سيقبلن في المجتمع كزوجات  
وريات أسر ؟

كما أن اشتراط الإمام أحمد التوبة، هو الذي يتمشى مع روح الشريعة،  
ف(التائب من الذنب كمن لا ذنب له)(١).

واشتراطه العدة فيه احترام لماء الزوج، وصيانة نسبه الصحيح عن الاختلاط  
بماء الزنا .

---

= فالإمام أبو حنيفة وإن كان يعد ماء الزنا هدراً لا قيمة له - كالشافعي رحمه الله - لعدم ثبوت  
النسب به، إلا أنه خالف الشافعي فأجاز العقد فقط على الحامل من الزنا دون وطئها .  
أما أبو يوسف فقد خالف إمامه؛ حيث رأى أنه ما دام لم يجز الوطء فلا فائدة من إباحة  
العقد، إذ لافائدة من النكاح حيثئذ ، ووافق ابن حزم أبا حنيفة في هذه المسألة .  
راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٦٩، والمحلى ١٠/٢٧، والفقہ الإسلامي وأدلته ٩/٦٦٤٩،  
٦٦٥٠، والمفصل ٦/٣١٥، ٣١٦ .

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب (الزهد) باب: (ذكر التوبة) حديث (٢٢٥٠)  
٢/١٤٢٠، والبيهقي في سننه، كتاب (الشهادات) باب: (شهادة القاذف) ١٠/١٥٤، وهو  
حديث حسن كما في - صحيح الجامع الصغير ٣/٥٧ .

أضف إلى ذلك أن الأدلة التي ساقها الجمهور لا تقوى على الحجاج في هذه النقطة .

- أما حديث: إن امرأتى لا ترد يد لامس - فقد ضعفه الكثيرون - كما مر، وتأوله بعضهم على أن المراد: أنها سخية، أو على أنها سجيتها، لا أن المراد أن هذا وقع منها، فإن رسول الله ﷺ لا يمكنه أن يأذن في مصاحبة من هذه صفتها، لأنه يكون ديوناً حينئذ (١).

كما أن هذا الحديث على خلاف القرآن الكريم، الذي جعل العفة شرطاً في النكاح حتى من الكتابيات كما تقدم، وعلى خلاف السنة، فقد مر بنا كيف أن رسول الله ﷺ لم يأذن لمرثد أن ينكح عناقاً وكانت بغياً وقال له: لا تنكحها وقرأ عليه الآية .

- وأما قول عمر رضى الله عنه فيحتمل أنه كان قد استتابهما، وعليه فلا يحتاج به .

- وأما قول ابن عباس وعكرمة رضى الله عنهما فليس فيهما تعرض لمحل النزاع - وهو اشتراط التوبة ليصح النكاح - وما دام الدليل قد خلا من ذكر محل النزاع فلا يعتد به (٢).

هذا . وقد اتفق عامة أهل العلم على أنه إن زنى أحد الزوجين لم يفسخ نكاحهما بنفسه، سواء أكان قبل الدخول أم بعده، ولكن استحب الإمام أحمد للرجل أن يفارق امرأته إذا زنت، مخافة أن تفسد فراشه أو تلحق به ما ليس منه، وإن أمسكها فلا يطؤها إلا بعد أن يستبرئها بثلاث حيضات محافظة على النسل (٣).

(١) راجع تفسير ابن كثير ١٣/٦، ونيل الأوطار ١٦٩/٦.

(٢) راجع: المغنى ٣٨٩/٩، والمفصل ٣١٣/٦، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ١١٨ .

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٧٥، ١٧٦، والمغنى ٣٩٠/٩، ٣٩١، والفقهاء الإسلامى

وأدلته ٩/٦٦٥١، والمفصل ٣١٨/٦، ٣١٩ .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن البخاري  
أسكنم الله الفردوس

### الفصل الرابع

ما ورد في القرآن بشأن عقد النكاح

وفيه تمهيد وثلاثة صباحت :

- التمهيد : في معنى العقد وخصائصه .
- المبحث الأول : ألفاظ عقد النكاح .
- المبحث الثاني : الولي .
- المبحث الثالث : الإشهاد على النكاح .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## التمهيد في معنى العقد وخصائصه

### أولاً: معنى العقد :

تتضمن مادة (عقد) في اللغة معنى: التوكيد، والتوثيق، والتغليظ، والعهد، والميثاق .

والعقد: العهد، والجمع: عقود، يقال لأوكد العهود، عقد: وعهدت إلى فلان في كذا وكذا، أى: ألزمته ذلك، فإذا قلت: عاقدته، أو عقدت عليه، فتأويله أنك ألزمته ذلك باستيثاق .

وعقدة كل شيء: إبرامه، وانعقد النكاح بين الزوجين، والبيع بين المتبايعين: أبرم وأوثق (١).

أما في القرآن الكريم، فقد وردت هذه المادة، وما اشتق منها موافقة للمعنى اللغوى .

فقد وردت بمعنى: العهد المؤكد الموثق، وذلك فى نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] أى: العهود المؤكدة الموثقة، التى ألزمتوها . ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] ، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَفْسِهِمْ﴾ [النساء: ٣٣] .

وقد اختص عقد النكاح بأنه يتضمن هذه المعانى كلها، حيث عبر عنه سبحانه بقوله: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١] .

فكلمة (الميثاق) وحدها دون وصفها بـ(الغلظ) تدل على عظمة هذا العهد،

(١) راجع: اللسان (عقد) ٣/٤، ومعانى القرآن للزجاج ٢/١٣٩ .

وخطورة العلاقة التي تربط بين الطرفين اعتماداً عليه .

فالميثاق: هو العهد المؤكد المبرم الموثق، ووصفه بـ(الغلظ) يزيد من هذه المعاني كلها، فهو أقوى الموثيق وأشدّها إحكاماً (١).

ولذا صور الله امتزاج الزوجين بهذه العلاقة، وهذا الميثاق الغليظ بقوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، ولا يوجد أبلغ من هذا الوصف للدلالة على عظمة هذه الرابطة - ميثاق النكاح - فلا يستهين بحرمته قلب مؤمن .

### ثانياً: خصائصه :

من مظاهر عناية الشريعة الإسلامية بعقد النكاح، أن خصته بمجموعة من الخصائص، من شأنها أن تحقق مقاصده، وتحصل مصالحه، أهمها مايلي (٢):

- أن مناط عقد الزواج هو النفس الإنسانية، بخلاف باقى العقود فإنها إما تتعلق بذوات الأشياء، وإما تتعلق بمنافعها كالبيع والإجارة، وغيرهما من العقود التي لا يخرج موضوعها غالباً عن قضايا التعامل المالى .

كما يختلف عقد النكاح عن باقى عقود التعامل المالى، فى الثمرة المرجوة من وراء عقده؛ إذ يثمر بقاء النوع الإنسانى بالطريق المشروع على الوجه الأفضل، بخلاف تلك العقود، التي يقتصر دورها على تيسير وسائل العيش وتبادل المنافع .

(١) راجع: تفسير المنار ٤/ ٤٦٠، والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، يوسف العالم

(دكتور)ص٤١١، دار الأمان، المغرب، ط(٢) ١٩٩٣ .

(٢) راجع: زاد المعاد ٥/ ٧٠١، ومقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ص٤٣٧-٤٤٠،

والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية ص٤١٠، وتحرير المرأة فى عصر الرسالة ٥/ ٧١،

والأسرة فى التشريع الإسلامى، محمد الدسوقي (د.أ) ص٤٦-٥٠ .

- أنه لا بد لعقد النكاح من الإشهار؛ لأن الإسرار بالنكاح يقربه من الزنا، ويجعله محل ارتياب من الناس، ويعرض النسل إلى اشتباه أمره، وينقص من معنى حصانة المرأة، ولا يقطع الطمع فيها، ولذا جعل القرآن النكاح إحصائاً، وسمى الأزواج: محصنين، والزوجات محصنات، بصيغة اسم المفعول، فقال: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [المائدة: ٥] ، وقال: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥] . وقال: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ﴾ [النساء: ٢٥] أى: الزوجات - بالبناء للمفعول - يعنى: أحصنهن الأزواج .

- أنه يشترط فى عقد النكاح التنجيز والتأييد، فيبطل إذا جاءت صيغته معلقة على شرط، (١) أو على أمر يحدث مستقبلاً، كما يبطل إذا جاءت هذه الصيغة دالة على التأقيت بمدة محددة، حتى لا يشبه عقد النكاح عقود الإجازات، ومن هنا كان تحريم النكاح إلى أجل .

- أن هذا العقد شعاره المهر الذى يبذل للزوجة هدية محضة خالصة، وليس

(١) الصيغة المعلقة على شرط: كأن يقول ولى المرأة للزوج: إن فزت فى المسابقة زوجتك ابنتى، فيقبل الرجل، والصيغة المعلقة على أمر يحدث مستقبلاً كأن يقول: إذا جاء شهر رمضان فقد زوجتك ابنتى، فيقبل .

فالعقد غير صحيح فى الحالتين، لأن الصيغة معلقة، وغير منجزة. ولا شك أن تعليق الصيغة يوحى بعدم الجدية فى إنشاء العقد، فتجعله أقرب إلى أن يكون نوعاً من اللعب، أو العبث بما سماه الله: ﴿فَيْثَاقًا غَلِيظًا﴾ ، ومن هنا يصبح العقد غير صحيح .

هذا والصيغة هى: الإيجاب، والقبول. الإيجاب: هو اللفظ الصادر من قبل الولى، أو ممن يقوم مقامه، كقوله: زوجتك ابنتى فلانة . والقبول: هو اللفظ الدال على الرضا بالزواج، الصادر من الزوج، مثل قوله: تزوجت، أو نكحت، أو قبلت نكاحها. ولا يشترط تقديم الإيجاب على القبول. والإيجاب والقبول هما ركنا النكاح عند الحنفية، ويضاف إليهما عند الجمهور: الزوج والزوجة والولى، فهذه أركان النكاح عندهم .

راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٢٩، والفقہ الإسلامى وأدلته: ٦٥٢٢، ٦٥٢١/٩ .

عوضاً عن شيء كما يجرى على السنة الفقهاء، وسيأتي مزيد بيان حول هذه النقطة وغيرها في الفصل التالي إن شاء الله .

- أن هذا العقد لا هزل فيه، سواء عند ابتداء إقراره، أو عند إلغائه وانتهائه، كما دل عليه قوله ﷺ: « ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد، النكاح والطلاق والرجعة » (١).

- أنه كما شرع الإشهار عند ابتداء هذا العقد، شرع في آخره وانتهائه العدة والإحداد، لتكون حرماً له، وهذا من تعظيم هذا العقد وشرفه، ولتحقق المضادة بينه وبين السفاح.

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود، باب: (فى الطلاق على الهزل) حديث (٢١٩٤) ٢٥٩/٢، والترمذى فى الطلاق باب: (ما جاء فى الجد والهزل فى الطلاق)، وقال: حديث حسن غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم، حديث رقم (١١٨٤) ٤٨١/٣ .

كما أخرجه ابن ماجه فى (الطلاق) باب: (من طلق أو نكح أو راجع لاجباً) حديث (٢٠٣٩) ٦٥٨/١، وقال الألبانى فى صحيح الجامع الصغير: ٦٢/٣: (حديث حسن) .

## المبحث الأول ألفاظ عقد النكاح

لما كان لعقد الزواج في الإسلام تلك المنزلة السامية التي عبر عنها سبحانه بقوله: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]؛ كان من الضروري أن يكون هناك تدقيق كبير في اختيار الصيغة التي يتم بها إنشاء هذا العقد؛ حتى لا تكون هناك فرصة للعابثين والمستهترين بحرمات الله .

وقد ورد في القرآن الكريم من ألفاظ صيغ النكاح، ثلاثة ألفاظ منها اثنان اتفق الفقهاء على انعقاد النكاح بهما، وواحد اختلف الفقهاء حوله .  
أما اللذان اتفق الفقهاء عليهما فهما: لفظ النكاح، ولفظ الزواج.

### ١ - لفظ النكاح :

وهذه الصيغة وردت في القرآن للدلالة على عقد الزواج في آيات عديدة، منها قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] (١)، وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] (٢).

وقوله: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٢٢] .

فالآية الأولى: تنهى الرجل أن يعقد على منكوحة أبيه، لأن ذلك كان ولا يزال في الفطرة السليمة - التي أيدتها الشريعة - أمراً فاحشاً وممقوتاً أشد المقتم

والآية الثانية: تنهى عن العقد على المشركات - وهن اللواتي لا كتاب لهن

من الوثنيات اللاتئي يدن بتعدد الآلهة - ما دمن على شركهن .

(١) قد سبق تفسيرها عند ذكر المحرمات مؤيداً ص ٩٦ .

(٢) قد سبق تفسيرها عند ذكر المحرمات مؤقتاً ١٣٥ .

والآية الثالثة: تبيح للرجل أن يعقد على أربع من النساء، وسيأتى تحليل هذه الآية عند الحديث عن التعدد إن شاء الله .

## ٢ - لفظ الزواج:

وقد ورد للدلالة على عقد الزواج فى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧] .

فالآية تبيح للرجل أن يعقد على زوجة ابنه من التبنى، بعد أن أبطل الإسلام هذه العلاقة بقوله تعالى: ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥] (١)، فلا يترتب عليها ما يترتب على علاقة النسب من تحريم .

والمخاطب فى قوله تعالى: ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ هو رسول الله ﷺ ، والهاء هنا تعود على السيدة زينب بنت جحش رضى الله عنها أم المؤمنين (٢)، وكان قد

---

(١) قد نزلت هذه الآية تبطل حكم التبنى، الذى عرفه المجتمع الجاهلى، وفعله رسول الله ﷺ جرياً على عادة العرب فى ذلك، إذ تبنى ﷺ زيد بن حارثة رضى الله عنه، وكان قد قدم مكة ضمن سبى، فاشترته السيدة خديجة رضى الله عنها، ولما أعجب ﷺ بذكائه ونبوغه، وهبته له رضى الله عنها، فبقى يخدمه ﷺ ويرعى شؤنه، ورسول الله ﷺ يحسن معاملته، حتى إن زيدا أتر أن يبقى فى خدمته ﷺ على أن يرجع مع أبيه حرراً، بعد أن قدم ليفتديه بالمال، فلما صنع ذلك، خرج رسول الله ﷺ إلى الناس، فقال: « اشهدوا أن زيدا ابنى أرته ويرثنى » فلم يزل يدعى فى الجاهلية زيد بن محمد حتى نزلت الآية .

وانظر: أسباب النزول للواحدى ص ٢٦٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/١١٧، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام للصابونى ٢/٢٦٩، ٢٧٠ .

(٢) وقد كانت رضى الله عنها تتيمه بتزويج الهه إياها رسول الله ﷺ ، وتقول لزوجاته: (زوجكن أهاليكن وزوجنى انله تعالى)، وبذا أبطل الهه بالفعل حكم التبنى بعد أن أبطله بالقول: ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ .

والحديث عن السيدة زينب أخرجه البخارى فى كتاب (التوحيد) باب: (٢٢) (وكان عرشه على الماء). حديث (٧٤٢٠) ٤/٦١٨ .

وانظر: تفسير ابن كثير: ٦/٤٢٦، والتحرير والتنوير: ٢٢/٣٩ .

تزوجها زيد بن حارثة رضى الله عنه، الذى كان قد تبناه رسول الله ﷺ .  
ومعنى : ﴿وَوَطَّرًا﴾ : الوطر: كل حاجة كان لصاحبها فيها همة، فإذا بلغها البالغ، قيل: قد قضى وطره، يعنى: بلغ مراده منها، وهو هنا : كناية عن قضاء الشهوة (١).

فالآية صريحة فى إباحة العقد على زوجة الابن من التبنى.  
- وأما اللفظ الذى ورد فى القرآن، واختلف الفقهاء حول جواز انعقاد النكاح به، فهو لفظ: الهبة.

وقد ورد هذا اللفظ فى قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] (٢).

فالآية نصت على جواز انعقاد النكاح بلفظ الهبة، ولكنها نصت أيضاً على أن إحلال المرأة عن طريق الهبة إنما كان خاصاً به ﷺ بدليل قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ مما أثار خلافاً بين الفقهاء سيأتى ذكره .

### الجانب الفقهي :

لا خلاف بين الفقهاء على أن عقد النكاح يتعقد باللفظ الصريح، وهو لفظ (النكاح أو الزواج) لورود القرآن بهما، ولا يتعقد بغيرهما عند الشافعية والحنابلة (٣).

(١) راجع: اللسان (وطر) ٥/٤٨٦٦، ومعانى القرآن للزجاج ٤/٢٢٩، ومعانى القرآن للنحاس ٥/٣٥٣، مؤجحات القرآن لابن العربي ٣/١٥٤٤ .

(٢) الآية تقدم الحديث عنها فى المبحث الرابع من الفصل الثانى ص ٧٩ .

(٣) راجع: المغنى ٩/٢٦٦، ٩/٢٦٧، والبيان ٩/٢٣٣، ومعنى المحتاج ٣/١٤٠، وثمار السبيل ٢/١٤٦ .

هذا، ويشترط الفقهاء أن يعبر بهذين اللفظين عن الماضى مثل: (أنكحتك، أو زوجتك) فيقول الثانى: (قبلت نكاحها أو رواجها)، كما يتعقد بلفظين يعبر أحدهما عن الماضى والآخر عن المستقبل مثل: (زوجنى ابنتك عاتشة) فيقول الأب: (زوجتك إياها) عند الأئمة =

كما اتفق الفقهاء أيضاً على أن ألفاظ (الإباحة، الإحلال، الإعارة، الرهن) لا ينعقد بها النكاح، لأنها من ألفاظ الكنايات التي تحتل النكاح وغيره، والنكاح لا ينعقد بألفاظ الكنايات .

ومثل هذه الألفاظ، لفظ (الإجارة) لا ينعقد به النكاح عند جمهور الفقهاء،<sup>(١)</sup> لأن معنى الإجارة يتنافى مع عقد النكاح، الذي هو مبني على التأييد بخلاف الإجارة، وحتى لا يلتبس الأمر بعقد المتعة الباطل .

- أما النكاح بلفظ الهبة، فقد أجازته الحنفية، ومنعه جمهور الفقهاء، وقد احتج الأحناف بما يلي (٢):

- قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُمِناً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

فالآية فيها نص على إباحة عقد النكاح بلفظ الهبة، بدليل قوله: ﴿يَسْتَكْحِهَا﴾ حيث سمي العقد بلفظ الهبة نكاحاً، وما كان مشروعاً في حق النبي ﷺ، فإنه يكون مشروعاً في حق أمته، وهذا هو الأصل حتى يقوم الدليل على خصوصه بالنبي ﷺ .

- أن الخصوصية التي وردت في الآية للنبي ﷺ في قوله: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾

---

= الثلاثة، وخالف أحمد إذ لا يصح أن يتقدم عنده القبول على الإيجاب، كما يشترط الفقهاء شروطاً أخرى في الإيجاب والقبول، وفرعوا بناء على ذلك عشرات الصور والمسائل محلها كتب الفروع، إذ لا يتسق ذكرها مع طبيعة البحث. راجع: تحفة الفقهاء ١/١١٨، والبيان ٢٣٣/٩ - ٢٣٧، والمغنى ٩/٢٦٨، ٢٦٩، ومغنى المحتاج ٣/١٣٩-١٤١ .

(١) راجع: تحفة الفقهاء ١/١١٩، والبيان ٩/٢٣٣، والمغنى ٩/٢٦٦، وتفسير آيات الأحكام للصابوني ٢/٣٠٨ .

(٢) راجع: موسوعة القواعد الفقهية المقارنة المسماة - التجريد - ٩/٤٤٠٥، وبدائع الصنائع ٢/٢٣٠، وأحكام القرآن للجصاص ٥/٢٣٧-٢٣٩، والبحر المحيط ٧/٢٤٢، والمفصل ٦/٨٣، وتفسير آيات الأحكام للصابوني ٢/٣٠٩-٣١١ .



كانت في جواز استباحة البضع بغير أجر، بدليل قوله تعالى في آخر الآية: ﴿لَكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾، والحرَج إنما يكون في إلزام المهر، لاشتغاله ﷺ بأعباء الرسالة، فأزالت الخصوصية عنه هذا الحرَج .

- كما احتجوا بقوله ﷺ: « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن » (١).

حيث عقد ﷺ النكاح بلفظ التملك، والهبة من ألفاظ التملك، فوجب أن يجوز بها عقد النكاح (٢).

### حجة الجمهور :

- أن لله خص رسوله ﷺ بجواز النكاح بلفظ الهبة، بدليل قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الدُّنْيَا الْمُؤْمِنِينَ﴾، والخصوصية هنا كانت له ﷺ لفظاً ومعنى: أى النكاح بلفظ الهبة، وبدون مهر، ولا دليل على الخصوصية في المعنى دون اللفظ.

- أن قوله ﷺ: « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن » جاء في بعض رواياته: « اذهب فقد زوجتكها » (٣)، كما أنه ليس كل ما يدل على

(١) الحديث تقدم تخريجه ص ٨٦ .

(٢) فكل ما كان من ألفاظ التملك ينعقد به النكاح عند الحنفية مثل: (البيع - الصدقة - الهبة - التملك) .

(٣) لقد اختلفت الروايات في ألفاظ هذا الحديث، فروى بالتملك، وبالزويج، وبالإمكان - (أمكانها)، والقصة واحدة . والظاهر أن ما روى عن النبي ﷺ لفظ واحد، ومن ثم فالمرجع في هذا إلى الترجيح، وقد نقل عن الدارقطني: أن الصواب رواية من روى - قد زوجتكها - وأنهم أكثر وأحفظ، وأطال ابن حجر الكلام على هذه الألفاظ الثلاثة، ثم قال: (فرواية الزويج والإنكاح أرجح)، وقال البغوي: الذي يظهر أنه كان بلفظ الزويج على وفق قول الصحابي: (يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها)، إذ هو الغالب في لفظ العقود، إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين .

راجع: أحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٤٨/٣ دن، دت، وفتح الباري ٢٥٨/١٩، والتعليق المعنى على الدارقطني ٢٤٨/٤ بهامش سنن الدارقطني، وسبل السلام ٩٨٦/٣ .

التمليك ينعقد به النكاح، فلفظ: الإجارة، يدل على التملك، ومع ذلك لا ينعقد به النكاح باتفاق .

والحقيقة أن قول الجمهور هو القول الجدير بالاعتبار في هذه النقطة فلفظ التزويج أو الإنكاح، هما أدل الألفاظ على إرادة عقد النكاح من غيرهما من الألفاظ، ولا يوجد مسوغ للعدول عنهما إلى غيرهما، خاصة وقد اتفق الجميع على انعقاد النكاح بهما .

كما أن ظروف عصرنا الحاضر تفرض على الناس أن يلتزموا الدقة والتحديد عند إنشاء أى عقد من العقود، فكيف بعقد النكاح ؟

ثم إن القول بإباحة النكاح بلفظ الهبة، جعل كثيراً من الفتيان والفتيات يطبقونه بشكل منحرف، حيث تقول الفتاة للفتى: وهبتك نفسى دون ولى أو شهود، أو مهر مسمى، فيقول لها الشاب: قبلت، ثم يتعاشران معاشرة الأزواج، وإن هى إلا فترة حتى يتبرم الفتى، ويستصغر من سلمت له نفسها بهذه السهولة، ثم يتركها تواجه المجتمع المتنكر لصنيعها، فتتمنى لو كانت نسياً منسياً.

ولكى يحمى الإسلام المرأة من هذا المصير، كان التدقيق فى الصيغة، كما كان تشريع الولى والشهود، كما سيتضح بعد .

## المبحث الثاني

### (١) الولي

في القرآن الكريم توجد بعض النصوص التي يفيد ظاهرها وجوب الولي في عقد النكاح .

وقد أخذ بعض العلماء بهذا الظاهر، بينما لم يأخذ به البعض الآخر .  
وهذه النصوص هي :

### النص الأول:

﴿وَلَا تُكْرَهُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢٢] (٢) .

(١) الولي: ضد العدو، وتطلق مادة (ولي) في اللغة على عدة معان، منها: النصرة، والإعانة، والقرابة، والإمارة، وقيام الشخص بأمر غيره .

راجع: المفردات في غريب القرآن (ولي) ٥٣٣، واللسان (ولي) ٤٩٢٠ / ٥ .

أما الولاية في الشرع فهي: قدرة الشخص على إنشاء التصرف الصحيح النافذ من غير توقف على إجازة أحد، سواء لنفسه أم لغيره .

ويشترط في الولي: الحرية، والعقل، والبلوغ، والإسلام إذا كان المولى عليه مسلماً؛ لأنه لا ولاية لمسلم على غير المسلم .

ولا تشترط العدالة - إذ الفسق لا يسلب أهلية التزويج - إلا إذا بلغ حد التهتك، فيسلب حق الشخص في الولاية .

وهناك خلاف بين الفقهاء في مسألة ترتيب الأولياء، وهل تقدم جهة البنوة أم الأبوة، وما حكم اجتماع الأولياء في درجة واحدة؟ ومحل هذا وغيره كتب الفروع لبعده عن طبيعة البحث .

وانظر: فقه السنة ١١١ / ٢، والمفصل ٣٣٩ / ٦، والأسرة في التشريع الإسلامي، محمد الدسوقي، (دكتور) ص ٨٠ .

(٢) وقد تقدم تفسيرها عند الحديث عن نكاح المشركة في المطلب الخامس من الفصل الثالث ص ١٣٤ .

فالفعل: (تنكحوا) - بضم التاء - ماضيه رباعى (أنكح) بمعنى: زوج غيره، وعليه فيكون الخطاب في الآية للأولياء (١).

قال القرطبي: (٢) في الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي .

### النص الثاني :

قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة\* ٢٣٢] .

العضل في اللغة: المنع والحبس، من قولهم: عضلت الدجاجة فهي معضل: إذا احتبس بيضها ولم يخرج (٣).

والخطاب في الآية للأولياء؛ أي: فلا تمنعوهن أن يرجعن إلى أزواجهن بنكاح جديد، تبتغون بذلك مضارتهن (٤).

ويؤكد سبب النزول أن الخطاب هنا للأولياء.

فقد روى البخاري (٥) أن أخت (٦) .....

(١) راجع: قطف الأزهار في كشف الأسرار للسيوطي: ٤٥٧/١، تحقيق محمد الصابوني: (أ).

(د) على معاني القرآن للنحاس ١/ ١٨٠ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٧٥ ..

(٣) راجع: الصحاح (عضل) ٥/ ١٧٦٧، ومعاني القرآن للزجاج، ١/ ٣١١، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٢١٣ .

(٤) راجع: جامع البيان ٢/ ٤٩٨ .

(٥) وذلك في كتاب (النكاح) باب: (من قال: لا نكاح إلا بولي) حديث رقم (٥١٣٠) ٦١٣/٣ .

(٦) أخت معقل: اسمها: جمل - بضم أوله وسكون الميم - وقيل: جميل - بصيغة التصغير - بنت يسار المزنية، وأخرج الطبري من طريق ابن جريج أن اسمها: جميلة، وقيل: ليلي، وقيل: فاطمة .

راجع: الإصابة ٤/ ٢٦٠، ونيل الأوطار ٦/ ١٢٥، وعاون الباري لحل أدلة صحيح البخاري، للفتوحى البخاري، تحقيق: عبد الله الأنصاري، ٥/ ٥٦٣، ٥٦٤، مطابع قطر الوطنية، قطر، ط ١٩٨٤م.

معقل بن يسار<sup>(١)</sup> طلقها زوجها، فتركها حتى انقضت عدتها، فخطبها، فأبى معقل، فنزلت الآية .

### النص الثالث:

﴿فَأَنْكِحُوا هُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] .

أى: بولاية أربابهن المالكين<sup>(٢)</sup> .

والآية وإن كانت تتحدث عن الإمام والعبيد، إذ لا يصح النكاح من أى منهما دون إذن الولي - السيد - فمن باب أولى أن تنكح الحرة بإذن وليها وولايتها؛ لما فى ذلك من صون كرامتها، وحفظ حياتها .

### النص الرابع :

﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامِيَّ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] (٣) .

ذهب بعض المفسرين إلى أن الخطاب فى قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامِيَّ﴾ عام لجميع الأمة، أى: زوجوا أيها المؤمنون من لا زوج له من الرجال الأحرار، والنساء الحرائر .

وقال بعضهم، إن الخطاب للأولياء والسادة، أى: لأولياء الأحرار، كالأباء وغيرهم ممن يتولون شؤون غيرهم، ولسادات العبيد والإماء الذين يملكونهم ملك اليمين .

وقال آخرون: إن الخطاب للأزواج لأنهم هم المأمورون بالنكاح<sup>(٤)</sup> .

(١) معقل بن يسار المزنى، صحابى ممن بايع تحت الشجرة، وكنيته: أبو على، مات فى آخر خلافة معاوية .

راجع: سير أعلام النبلاء ٥٧٦/٢، وتقريب التهذيب ٢/٢٦٥ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ١٦/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٤٦/٥ .

(٣) تقدم تفسيرها فى المبحث السادس من الفصل الأول ص ٥٣ .

(٤) راجع: جامع البيان ٣١١/٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٢/١٢، والبحر المحيط ٤٥١/٦،

وروائع البيان فى تفسير آيات الأحكام ١٨٤/٢ .

والصحيح: أن الخطاب هنا للأولياء، قال القرطبي<sup>(١)</sup>: (. . . إذ لو أراد الأزواج لقال: (وانكحوا) بغير همز، وكانت الألف للوصل، وفي هذا دليل على أن المرأة ليس لها أن تنكح نفسها بغير ولي).  
فقلوه: ﴿أَنْكِحُوا﴾ أمر من الفعل (أنكح) الرباعي بمعنى: زوج غيره، كما مر.

### النص الخاص:

﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ﴾ [القصص: ٢٧].

فالقائل هو والد الفتاتين اللتين استسقى لهما موسى عليه السلام، يعرض عليه أن ينكحه إحدى ابنتيه - كما تقدم . . (٢).  
وقد أخذ العلماء من هذه الآية: أن النكاح إلى الولي؛ لأن صالح مدين توله، قال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: وبه قال فقهاء الأمصار.

### الجانب الفقهي:

ذهب جمهور العلماء - بناء على ظواهر النصوص السابقة - إلى أن النكاح لا يصح إلا بولي، وأن المرأة لا تملك مباشرة تزويج نفسها، ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في عقد نكاحها، فإن فعلت لم يصح النكاح منها .  
وإلى هذا القول ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، كما روى هذا عن عمر، وعلى، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة رضی الله عنهم، كما ذهب إليه جمع من التابعين<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٤٢ .

(٢) وذلك في المبحث الثالث من الفصل الثاني ص ٨٢ .

(٣) راجع: أحكام القرآن ٣/١٤٧٦ .

(٤) راجع: بداية المجتهد ٣/٤٤، والبيان ٩/١٥٢، والمغنى ٩/١٤٠، والمنهل العذب المورود ٣/٢٤٧، والفقہ الإسلامی وأدلته ٩/٦٦٩٩، وفي أحكام الأسرة ص ٢٢٧ .

ويؤيدون فهمهم لنصوص القرآن الكريم، بما ورد في السنة من أحاديث تشترط الولي في النكاح، منها قوله ﷺ: « لا نكاح إلا بولي » (١).

فالنفي في الحديث يتجه إلى الصحة، التي هي أقرب إلى الحقيقة من نفي الكمال، وعليه فيكون الزواج بغير ولي باطلاً (٢).

وقوله ﷺ: « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها، فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » (٣).

وبذا يؤكد هذا الحديث أن النفي في الحديث السابق « لا نكاح إلا بولي » يتجه إلى نفي الصحة لا نفي الكمال .

ويرى أبو حنيفة وزفر، وأبو يوسف في أحد قوليه: أنه لا يشترط الولي في عقد النكاح، وأن المرأة البالغة العاقلة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها، بكرة كانت أم ثيباً، ولها أن تزوج غيرها وتوكل في النكاح، وليس لأحد عليها ولاية بطريق الحتم، وإنما بطريق الندب والاستحباب.

(١) أخرجه أبو داود في (النكاح) باب: (في الولي) حديث (٢٠٨٥) ٢/٢٢٩، والترمذي في (النكاح) باب: (ما جاء: لا نكاح إلا بولي) حديث (١١٠١) ٣/٣٩٨، وابن ماجه في (النكاح) باب: (لانكاح إلا بولي) حديث (١٨٨١) ٢/٦٠٥، وأخرجه أحمد في المسند ٤/٣٩٤، وهو حديث صحيح كما ذكر الألباني في صحيح الجامع الصغير ٦/٢٠٢.

(٢) راجع: المنهل العذب المورود ٣/٢٤٧، وفقه السنة ٢/١١٢ .

(٣) أخرجه أبو داود في (النكاح) باب: (في الولي) حديث (٢٠٨٣) ٢/٢٢٩، وأخرجه الترمذي في (النكاح) باب: (ما جاء: لان كاح إلا بولي) وقال: حديث حسن، حديث رقم (١١٠٢)، ٣/٣٩٨، وأحمد في المسند ٤/٣٩٤، ٤١٣، والدارمي في (النكاح)، باب: (النهي عن النكاح بغير ولي) ٢/١٣٧ .

وذكره الألباني في - صحيح الجامع الصغير ٢/٣٩٣ .

وقد استدلووا على ذلك بما يأتي (١):

١ - قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

حيث أسند النكاح إليها فيقتضى تصور النكاح منها .

٢ - وقوله: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

### والاستدلال به من وجهين :

أحدهما: أنه أضاف النكاح إليهن، فيدل على جوازه بعبارتهم، من غير شرط الولي .

والثاني: أنه نهى الأولياء عن المنع عن نكاحهن أنفسهن من أزواجهن، إذا تراضى الزوجان، والنهي يقتضى تصوير المنهى عنه .

ويرد الشافعي: على هذا الاستدلال بقوله: هذه الآية أبين آية في كتاب الله تدل على أن النكاح لا يجوز بغير ولي؛ لأنه نهى الولي عن المنع، وإنما يتحقق المنع منه إذا كان ممنوع في يده. (٢).

٣ - قوله ﷺ: «الأيم أحق بنفسها من وليها» (٣) فقد شارك ﷺ بين المرأة

(١) راجع: التجريد ٤٢٣٧/٩، وتحفة الفقهاء، ١٥٢/١ وبدائع الصنائع ٢/٢٤٧-٢٤٩، والمنهل العذب المورود ٣/٢٤٨، ٢٤٩ - والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ١٢٨، والأحوال الشخصية فقهاً وقضاء ص ٩٨ والفقهاء الإسلامى وأدلته ٦٦٩٩/٩ .

(٢) راجع: أحكام القرآن للشافعي ص ١٧٤، تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق، ط دار الكتب العلمية ١٩٧٥، والأم ١١/٥ .

(٣) الحديث أخرجه مسلم في (النكاح) باب: (استئذان الثيب في النكاح بالنطق) حديث رقم (٦٦) ١٠٣٧/٢، وأبو داود في (النكاح) باب: (في الثيب) حديث (٢٠٩٨) ٢/٢٣٢، والترمذي في (النكاح) باب: (في استثمار البكر والثيب) وقال: حديث حسن صحيح حديث (١١٠٨) ٣/٤٠٧، وأخرجه ابن ماجه في (النكاح) باب: (استثمار البكر والثيب) حديث (١١٨٧٠) ١/٦٠١، ومالك في (النكاح)، باب: (استئذان البكر) والثيب في أنفسهما حديث

(٤) ص ٤١٥ .



وبين الولي في الولاية، ورجحها بقوله: «أحق»، وقد صح العقد منه، فوجب أن يصح منها .

وأجاب الجمهور بأن المراد: رضاها، فإنها شريكته في الحق، بمعنى: أنها لا تجبر، وهي أيضاً أحق بتعيين الزوج، فلا ينافي أن الذي يتولى إنكاحها إنما هو الولي، جمعاً بين الأدلة .

كما أن إسناد النكاح إلى المرأة في الآيات - التي استدلت بها الأحناف - لأنها محلها، لا أنها تتولاه بنفسها (١) ، ولأن المرأة إنما منعت من الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها، فلا يؤمن خداعها، ووقوعه منها على وجه المفسدة، بخلاف ما لو تولاه وليها، فإنه يؤمن من ذلك عادة .

٤ - أن المرأة تستقل بعقد البيع وغيره من العقود، فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها، إذ لا فرق بين عقد وعقد .

= هذا. والأيم لغة: من لا زوج لها بكرة كانت أم ثيباً، ثم اختلف العلماء في المراد بها هنا، فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة، المراد بها: الثيب، واستدلوا بأنه جاء مفسراً في رواية أخرى بالثيب، وذلك في قوله ﷺ: «الثيب أحق بنفسها من وليها»، وبأنها جعلت مقابلة للبكر في الحديث، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب .

وقال الكوفيون: الأيم هنا كمعناها في اللغة، ومن ثم فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح .

كما اختلفوا أيضاً في قوله ﷺ: «أحق بنفسها من وليها» هل هي أحق بالإذن فقط، أم بالإذن والعقد على نفسها، فعند الجمهور، بالإذن فقط، وعند الكوفيين ومن وافقهم: بهما جميعاً .

لكن الأحاديث التي تشترط الولي تجعل الاحتمال الأول (أنها أحق بالإذن فقط) هو المتعين .

هذا، والحديث: «الثيب أحق بنفسها من وليها» أخرجه مسلم في (النكاح) باب: (استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت) حديث (٦٧) ٢/١٠٣٧ .

وانظر: اللسان (أيم) ١/١٩١، وشرح النووي على مسلم ٩/٢٠٣، ٢٠٤ وأحسن الكلام في الفتاوى والأحكام ١/٤٥٨ .

(١) راجع: المنهل العذب المورود ٣/٢٤٥، ٢٤٩ .

ويرد على هذا الاستدلال بأن هناك فارقاً كبيراً بين عقد الزواج وما سواه من العقود؛ إذ به تستحل الفروج ويتناسل البشر تناسلاً شرعياً، ولا يعقل أن يسوى بينه وبين سائر ما تمارسه المرأة من العقود، وإلا نكون قد أنزلنا جسدها منزلة أية سلعة من السلع، كما أن الزواج ليس رباطاً بين فردين، ولكن بين أسرتين فكيف تستقل به المرأة دون وليها؟

وأما بالنسبة للآيات التي ورد فيها الخطاب للأولياء بالإنكاح، والتي استدلت بها الجمهور، فيرى الحنفية أن هذه الآيات لا تدل على وجوب الولي في عقد النكاح، ولكنها جاءت على وفاق العرف والعادة بين الناس، فإن النساء لا يتولين النكاح بأنفسهن عادة؛ لما فيه من الخروج إلى محافل الرجال، وفيه نسبتهن إلى الجرة، فخرج الخطاب بالأمر بالإنكاح على مخرج العرف والعادة، على سبيل الندب والاستحباب.

قالوا: وأما أحاديث اشتراط الولاية في الزواج، فتحمل على ناقصة الأهلية، كأن تكون صغيرة أو مجنونة (١).

ويبدو لي بعد استعراض أدلة كل من الفريقين: أن لكل من المرأة والولي حقاً في النكاح، لأن آيات القرآن كما أسندت النكاح إلى الولي، أسندته أيضاً إلى المرأة، وشارك ﷺ بين حق المرأة وحق الولي في قوله: « الأيم أحق بنفسها من وليها »، فلكل منهما حق جمعاً بين الأدلة.

ولكن ما هو حق كل منهما؟

لا بد هنا من أن نفرق بين أمرين، هما:

مباشرة عقد النكاح، والاستئذان فيه.

(١) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٤٨، وحاشية ابن عابدين ٣/٥٩، وعون الباري لحل أدلة صحيح

البخاري، أبو الطيب الفتوحى ٥/٥٦٥، مطابع قطر الوطنية ط (١) ١٩٨٢م، وفقه السنة،

- أما مباشرة العقد، فالذى يترجح فى نظرى هو القول بوجوب أن يباشر الولى عقد نكاح موليته، وأنه لا يجوز لها أن تباشر عقد نكاحها بنفسها، وهو قول جمهور الفقهاء - كما تقدم - وذلك من باب الإعزاز للمرأة، والوقاية لها من مخاطر كثيرة، كما سيأتى .

- وأما الاستئذان فيه: فالذى تؤيده النصوص أنه لا بد من إذن المرأة واستئثارها فى عقد نكاحها، وأنه لا يجوز - مهما يكن - إجبار المرأة على النكاح بمن تكره بكرًا كانت أم ثيبًا، (١). بمعنى أن يباشر وليها العقد عليها دون إذنها .

(١) هذا هو رأى جمهور الحنفية فى استئذان المرأة، وإن كانوا قد بنوه على قولهم: بعدم وجوب الولى فى عقد النكاح، وهو ما لا أوافقهم عليه .

أما الجمهور: فأوجبوا استئذان الثيب الكاملة الأهلية، أما البكر البالغة الرشيدة، فيرى مالك لإجبارها من قبل الولى - الأب أو وصيه - ويرى الشافعى وأحمد أن استئذانها مأمور به، فإن كان الولى الأب أو الجد عند الشافعى، أو الأب أو وصيه عند أحمد، كان الاستئذان مندوبًا إليه، فالبكر تلحق عندهم بالصغيرة التى يتفق الجميع أن للأب عليها ولاية إجبار .

ولا شك أن تطور الحياة الاجتماعية فى عصرنا، يتطلب منا إعادة النظر فيما يختص بولاية الإيجابار، والتى تتبع الأقوال فيها من اجتهاد فقهى محض، ولا يوجد نص يحدد على من تسرى هذه الولاية، بل إن النصوص الواردة فى هذه المسألة تقف ضد هذه الولاية ولا تؤيدها. وقد نسب الشيخ أبو زهرة إلى عثمان البتى وابن شبرمة وأبى بكر الأصم: القول بأنه لا ولاية على الصغير مطلقاً، حيث قصر هؤلاء ولاية الإيجابار على المجانين والمعاته فقط، فالأولى إذن أن نقول بأنه لا ولاية إجبار مطلقاً على البكر العاقلة الرشيدة، إذ كيف نعترف بعقلها ورشدها، ثم نجبرها على الزواج بمن تكره ؟

ويعجبني فى هذا ما قاله ابن القيم، وقد انتصر للقول بعدم الإيجابار :

(... وأما موافقته لقواعد شرعه، فإن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها فى أقل شىء من مالها إلا برضاها، ولا يجبرها على إخراج اليسير منه دون رضاها، فكيف يجوز أن يرقها، ويخرج بضعها منها إلى من يريد هو، وهى من أكره الناس فيه؟) .

وانظر: تحفة الفقهاء ١/ ١٥٢، وروضة الطالين ٧/ ٥٣-٥٥، وزاد المعاد ٥/ ٩٧، =

فقد روى ابن عباس: ( أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ، فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي ﷺ )<sup>(١)</sup> يعنى: أعطاهما الحق في رد نكاحها الذي أجبرت عليه ولم يجعله نافذاً .

وعن خنساء بنت خدام<sup>(٢)</sup> الأنصارية: أن أباهما زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحه<sup>(٣)</sup>.

لا فرق إذن بين البكر والثيب من ناحية وجوب استئذانهما في نكاحهما، وإنما يكمن الفرق بينهما في شيء آخر، وهو طريقة تعبير كل منهما عن رأيها فيمن تنكح.

= وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزى، ١٩٧، ١٩٨، عالم الفكر، القاهرة، ط(١) ١٩٨٥، وشرح فتح القدير، للكمال بن الهمام ٣٩٥/٢، دار صادر، بيروت، دت، ومعنى المحتاج ٣/١٤٩-١٥٠، ومنار السبيل ٢/١٤٧، ١٤٨، المكتب الإسلامي، بيروت، ط(٦) ١٩٨٤، والأحوال الشخصية لأبي زهرة، ص ١٠٩ .

(١) الحديث أخرجه أبو داود في (النكاح) باب: (في البكر يزوجهما أبوها ولا يستأمرها) حديث (٢٠٩٦) ٢/٢٣٢، وأخرجه ابن ماجه في (النكاح) باب: (من زوج ابنته وهي كارهة) حديث (١٨٧٥) ١/٦٠٣، وأحمد في المسند ٣/٢٣٥، وأخرجه الدارقطني في النكاح حديث (٥٦) ٣/٢٣٥، وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح باب: (ما جاء في إنكاح الأباء الأبكار).

قال ابن حجر: رجاله ثقات، وأعل بالإرسال - تلخيص الحبير ٣/٣٤٩-، وجاء في التعليق المغنى على الدارقطني ٣/٢٣٦... (وأما الطعن في الحديث فلا معنى له، فإن طرقة تقوى بعضها بعضاً) اهـ .

(٢) هي خنساء بنت خدام بن خالد الأنصارية - بالمعجمتين - وفي الفتح وغيره: بالبدال المهملة المخففة - صحابية ، من بنى عمرو بن عوف، أخرج لها البخارى حديثاً واحداً .  
راجع: الإصابة ٤/٢٨٦، والاستيعاب ٤/٢٩٥، وفتح البارى ١٩/٢٣٤، وعون البارى لحل أدلة صحيح البخارى ٥/٥٦٧ .

(٣) أخرجه البخارى في (النكاح) باب: (إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود). حديث (٥١٣٩) ٣/٦١٦ .

## وقد جاءت النصوص تبين هذا الفارق :

منها قوله ﷺ : « ولا تنكح البكر حتى تستأذن » قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: « أن تسكت » (١).

وقوله: « لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن »، قالوا يارسول الله: وكيف إذنها؟ « قال: أن تسكت » (٢).

فالملاحظ أنه ﷺ قال في البكر: (تستأذن) والاستئذان يكون بالنطق أو السكوت، وقال في الثيب: (تستأمر) والأمر لا بد فيه من لفظ، وهذا على اعتبار غلبة الحياء في البكر عن الثيب .

فالولي إذن مأمور من جهة الثيب، ومستأذن من جهة البكر، وهذا ما دل عليه كلامه ﷺ (٣).

وفي ضوء هذا كله يمكن القول بأنه لا بد في عقد النكاح من اجتماع إرادتين: إرادة المرأة البالغة الرشيدة، وإرادة الولي القيم على أمرها، الولي يباشر العقد، والمرأة تأذن له بذلك برضاها .

وبذا يجمع بين نصوص القرآن التي أسندت النكاح إلى الولي، والتي أسندت النكاح إلى المرأة، وكذا نصوص السنة التي جاءت مبينة لآيات القرآن .

هل في تشريع الولي إلغاء لشخصية المرأة؟

مع حدوث الكثير من التجاوزات من قبل الأولياء خاصة في المجتمعات الريفية، ومع صدور بعض الكتابات المتأثرة بثقافات أخرى، (١) كاد يغلب

(١، ٢) أخرجه البخارى فى (النكاح) باب: (لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) حديث (٥١٣٦) ٣/٦١٥، وأخرجه مسلم فى (النكاح) باب: (استئذان الثيب فى النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت) حديث (٦٤) ٢/١٠٣٦.

(٣) راجع: عون البارى ٥/٥٦٥، ٥٦٦، ومكانة المرأة ص ٣٣٤، وفتاوى معاصرة ٢/٣٤٠.

(٤) من ذلك مثلا: ما تروج له الكاتبة المعروفة - نوال السعداوى - فى جميع كتاباتها، خاصة كتاب (المرأة والجنس)، (والوجه العارى للمرأة العربية) - من أن الحب هو الرباط المقدس =

على ظن الكثيرات أن تشريع الولي، ما هو إلا نوع من مصادرة حرية المرأة في اختيار شريك حياتها، وهو اعتقاد بعيد كل البعد عن روح الشريعة الإسلامية، التي تنبذ التقليد والتبعية، ولا يعجبها الشخص المقاد في شيء .

وبخصوص الولي نجد أن الشريعة الإسلامية قد أسندت الولاية إلى من يفترض فيه الرشد والشفقة على الفتاة (١) ، والقيام على أمرها، والخبرة بأمور الحياة، ونحو ذلك لكي يحمي الفتاة من عدة أمور (٢):

الأول: أن تظهر أمام الناس والشهود بمظهر التائفة إلى النكاح، المطالبة به على نحو صريح، لا سيما وأن عقد الزواج في مؤداه الحقيقي هو عقد يفيد حل المعاشرة بين الزوجين، ولا شك في أن تولى المرأة عقداً بهذا المفهوم، فيه غض كبير من قيمة حياتها الفطري، فكان تشريع الولي بهدف المحافظة على حياتها من ناحية، ولصيانتها من التبذل من ناحية أخرى .

الثاني: أن تنجرف وراء مشاعر عابرة، نتيجة الاغترار بمظهر حسن، أو

---

= الذى يجب أن يربط بين الزوجين، وأن يجمعهما معاً بإرادتهما، وليس تصريح الولي، أو المآذون أو غير ذلك، ولا ريب على الفتاة عندئذ أن تسلم جسدها لمن تهوى، ما دام الحب قد أذن بذلك، ثم تسوق الكاتبة الكثير من القصص المتعلقة لكي تعمق هذه الأفكار السوداء في قلب كل فتاة، فتدفعها إلى ثورة عمياء من التمرد على جميع القيم والتعاليم السماوية . وانظر على سبيل المثال ص ١٢٧ وما بعدها من (المرأة والجنس) للكاتبة، مطابع المستقبل، الفيحالة والإسكندرية، دت .

(١) فالولي إما، أب، أو جد، أو ابن، أو أخ، أو عم، أو من في درجتهم ممن يفترض فيهم كمال الشفقة على المرأة، على اختلاف بين الفقهاء في ترتيبهم .

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٤٨، والمنهل العذب المورود ٣/٢٤٩، ومقاصد الشريعة لابن عاشور ص ٤٣٥، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ١٢٩، ومكانة المرأة ص ٣٣٠-٣٣٢، والولاية والشهادة في النكاح، حسين أحمد سمرة (دكتور) بحث محكم في مجلة: البحوث الفقهية المعاصرة من ص ٤٦، إلى ص ١٠١، الرياض، عدد (٥٠) سنة (١٣) محرم - صفر - ربيع الأول ١٤٢٢ .

كلمات حب معسولة، أو ثراء أو جاه... دون محاولة للوقوف على حال الشخص المتقدم، فمهمة الولي هنا أن يحميها من هذا الاندفاع، وأن يقوم هو بدور الفاحص المدقق المستوثق من حال النكاح، وأنه كفاء لموليته .

الثالث : حماية الأسرة من مغبة سوء الاختيار، الذي لا تدفع ثمنه البنت وحدها، ولكن تتحمل أسرتها منه النصيب الأكبر، سواء في صورة ضرر أدبي، أو مادي، قد يتجرعون ويلاته سنين عدداً .

وما أصدق قول الشافعي : (إن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح: كيلا تضع المرأة نفسها من غير كفاء) (١).

ونخلص من هذا كله: إلى أنه لا بد لعقد الزواج من اجتماع إرادتين: إرادة المرأة البالغة الرشيدة، وإرادة الولي القيم على أمرها، وفي هذا مزيد إعزاز للمرأة، واحتياط لمصلحتها.

وهذا هو القول المتفق مع النصوص، والذي تلتقى عنده الآراء الفقهية وإن بدا فيها شيء من الاختلاف، خاصة إذا علمنا أن الحنفية - الذين يعطون للمرأة الحق في مباشرة عقدها - يندبون ويستحسنون أن يتولى العقد ولي المرأة، وهو ما أسموه بولاية النذب والاستحباب، كما نراهم يحتاطون لدور الولي، فيشترطون الكفاءة، ومهر المثل، فإذا عقدت المرأة لنفسها من غير كفاء أو دون مهر المثل، كان لوليها الحق في فسخ النكاح، أو حق الاعتراض على اختلاف الروايات (٢).

لكن ما الحكم إذا تعسف الولي فممنع تزويج موليته من الكفاء ؟

حينئذ تنتقل الولاية للسلطان، أي القاضي الآن، لقوله ﷺ: « فإن اشتجروا

(١) راجع: الأم ١٣/٥ .

(٢) راجع: التجرید ٤٣٩٨/٩، و تحفة الفقهاء ١٥٢/١، والأحوال الشخصية لأبي زعرة

فالسُّلطان ولي من لا ولي له « (١) ولأنه بالعضل خرج عن أن يكون ولياً، فيصبح ظالماً، ورفع الظلم موكول للقاضي (٢).

---

(١) الحديث تقدم تخريجه ص ١٧١ .

(٢) راجع: المغنى ٩ / ١٦٠، والإقناع ٢ / ٢٤٨، والفقہ الإسلامی وأدلته ٩ / ٦٧٢٣، وفقه

السنة ١٢١/٢ .



## المبحث الثالث الإشهاد على النكاح

لا يوجد نص في القرآن الكريم بشأن الإشهاد على عقد النكاح، لكننا نجد نصين في الإشهاد على أمرين آخرين :

الأول : عقود التعامل المالي بصفة عامة، حيث قال تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

الثاني : حالات الطلاق والرجعة، لقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٣].

ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة الأمر الوارد في الآيتين، وهل هو للوجوب أم للندب، ولكن الشاهد هنا: أن الشارع في الآية الأولى، شرع الإشهاد على البيوع، حفظاً للحقوق، وصيانة للأموال من الضياع، ومن ثم كان تشريع الإشهاد على عقد النكاح - الذي هو عقد على الأبضاع لا على الأموال - من باب الأولى .

والشئ نفسه يقال بالنسبة للطلاق والرجعة، فإذا كان الإشهاد، قد شرع فيهما، فمن باب أولى أن يشرع في الزواج، الذي عن طريقه يتم إنشاء هذا العقد الذي يحتاج نقضه، أو العودة إلى ميثاقه إلى إشهاد .

ويؤكد هذا الفهم، أن السنة المطهرة جاءت تنص على مشروعية الإشهاد على عقد الزواج: « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » (١).

(١) الحديث أخرجه السيهقي في (النكاح) باب (لا نكاح إلا بولي) موقوفاً على ابن عباس ١٢٤/٧، وأخرجه الدارقطني في (النكاح)، أحاديث أرقام: ١١، ٢١، ٢٢، ٢٢١/٣، ٢٢٥، وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير - ٢٠٣/٦ : إنه صحيح .

« لا نكاح إلا بولي وشهود ومهر » (١).

وهذا النفي يتجه إلى نفي الصحة (٢) الذي هو أقرب المجازين إلى الحقيقة .  
ومن ثم ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزواج لا ينعقد إلا بشهادة شاهدين ،  
فإذا وقع عقد الزواج بغيرهما ، وقع باطلا لا تترتب عليه آثاره .  
قال الترمذى : (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ،  
ومن بعدهم من التابعين وغيرهم) (٣) .

وقال النووى : (فلا ينعقد إلا بحضور رجلين) (٤) .

فالإشهاد على النكاح واجب عند إنشاء العقد عند جمهور الفقهاء .  
أما المالكية فيرون أن الواجب عند إنشاء العقد هو الإشهار (٥) ، أما الإشهاد

(١) أخرجه الدارقطنى فى (النكاح) موقوفاً على أبى سعيد ، حديث رقم (٩)  
٢٢٠ / ٣ . وذكره الزيلعى فى (النكاح) بلفظ : (قال عليه السلام : « لا نكاح إلا بشهود » ،  
وقال : غريب بهذا اللفظ ، راجع : نصب الراية ١٦٧ / ٣ .

(٢) راجع : فقه السنة ٤٩ / ٢ .

(٣) راجع : سنن الترمذى ٤٠٣ / ٣ .

(٤) راجع : روضة الطالبين ٤٥ / ٧ .

(٥) هذا الشرط لا خلاف عليه بين الفقهاء ، ولكنهم اختلفوا فى هذا الإشهار كيف يتحقق؟ فىرى  
جمهور الفقهاء أن الإشهار يتحقق بشاهدين ، فالإشهاد عندهم يتضمن الإشهار ، وكل إشهاد  
إشهار ، ولا عكس ، وعليه فلو شهد شاهدان على عقد النكاح ، ثم تواميا على كتمانها ،  
صح النكاح عند الشافعية والحنفية ومن وافقهما .

أما مالك ، فىرى : أن الإشهار لا يحصل بمجرد الإشهاد ، ولو أشهر النكاح - بمعنى أعلن  
وأذيع على الناس - دون إشهاد وقع صحيحاً .

فالشهادة شرط لصحة انعقاد النكاح فى مذهب أبى حنيفة والشافعى ومن وافقهما . بينما  
يرى مالك أن الشرط فى ذلك هو الإشهار دون الشهادة ، فيصح عقد النكاح عنده بحضور  
من لا تقبل شهادتهم - كالصبيان والمجانين - إذا أعلن العقد ، وفى الوقت ذاته ، يظل عقد  
النكاح عنده إذا لم يعلن عنه حتى ولو أشهد عليه ، إذا حدث تواطؤ على كتمانها ، لأنه يكون  
نكاح سر حينئذ .

فهو مستحب فقط عند العقد، لكنه شرط في جواز الدخول بالمرأة. هذا. وقد وضع الفقهاء شروطاً ينبغي توافرها فيمن يشهد على عقد النكاح، بعضها مختلف فيه كالذكورة والحرية والعدالة، وبعضها متفق عليه كالعقل والبلوغ (١).

= و يعاقب الزوجان إذا تواطأ على الكتم، ويعاقب الشهود إذا تعمدوا .  
وليس معنى هذا - كما قد يفهم البعض - أن المالكية لا يشترطون الإشهاد على النكاح، فالإشهاد عندهم شرط في جواز الدخول بالمرأة لا في صحة العقد، فهو شرط تمام - كما يقول ابن رشد - وليس شرط صحة يؤمر به عند العقد، وهذا هو محل الخلاف بينهم وبين غيرهم .

ويبدو لي، أن الذي يترجح في هذه النقطة، هو رأي الإمام مالك رحمه الله، فلا بد من الشاهدين، إما عند العقد، وإما عند الدخول، ولا بد أيضاً من إشهار عقد الزواج، وإعلانه على الملأ، بحيث يبارك الناس جميعاً هذا الزواج، ويتقبلوا هذه العلاقة الجديدة بارتياح، فيكون للزوجين ولما يأتي منهما من نسل حصانتها كجزء لا يتجزأ من المجتمع .

أما إذا حدث تواطؤ على كتمان هذا النكاح، كان ذلك - بلا شك - مناقضاً لمفهوم الإشهار، الذي أمر به ﷺ في قوله: « أعلنوا النكاح » أخرجه أحمد في المسند ٥/٤، والطبراني في المعجم الأوسط ٣٦٤/٥، وهو حديث حسن كما في صحيح الجامع الصغير ١/٣٠٣ .

وانظر: المدونة ١٩٢/٢، ١٩٣، وبداية المجتهد ٥٣/٣، والمقدمات الممهدة ٤٧٩/١، ٤٨٠، والبيان ٩/٢٢٢، وبدائع الصنائع ٢/٢٥٣، والمغنى ٩/٢٧٥، ومسالك الدلالة في شرح متن الرسالة، لأحمد بن محمد بن الصديق، ص ١٨١، دار الفكر، بيروت، دت، وفي أحكام الأسرة ص ٢٤٧، والأحوال الشخصية فقهاً وقضاء ص ٤٤، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج ص ١٨٢ .

(١) يراجع تفصيل أقوال الفقهاء في هذه الشروط في المصادر التالية: بدائع الصنائع ٢/٢٥٣، ٢٥٤، والمغنى ٩/١٤٥-١٤٨، وروضة الطالبين ٧/٤٥، والبنية في شرح الهداية ٤/٢٥-٢٩، والمبدع ٧/٤٧، ٤٨، ومغنى المحتاج ٣/١٤٤-١٤٦، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٥٦٢-٦٥٦٦ .

والحقيقة أن تشريع الإشهاد على عقد الزواج، يعد من محاسن الشريعة الإسلامية، إذ فيه محافظة على حقوق الزوجة، وما يأتي منها من نسل خشية أن ينكره أبوه فيضيع نسبه، كما أن الإشهاد يدرؤ التهمة عن الزوجين، وبه يتميز الحلال عن الحرام، فشأن الحلال الإظهار، وشأن الحرام التستر (١).

ومما سبق يتبين لنا أن عقد النكاح لكي يقع صحيحاً، لا بد أن تتوافر فيه جملة من الأركان، بحيث تجعل منه الميثاق الغليظ الذي يبرمه المرء في حياته.

فبدءاً من الصيغة - الإيجاب والقبول - نجد الشارع الحكيم يدقق في اختيارها، فلا تجوز إلا بأحد لفظين، الإنكاح، أو التزويج؛ لأنهما أدل صيغتين على عقد النكاح، ثم كان تشريع الولي، والشاهدين، وقد وقفنا علي بعض ما لتشريعهما من حكم كثيرة .

ثم تأتي أهمية إعلان الزواج وإشهاره حتى يباعد بينه وبين السفاح، وزيادة في الاحتياط لحقوق الزوجات والأبناء .

وبذا نستطيع أن نحكم ببطلان الأئكة التالية :

- النكاح بلفظ الهبة للخلاف الوارد في هذا اللفظ، وقد تقدم بسط الكلام فيه وفي خلاف المذاهب حوله .

- الأئكة التي تفتقد شرط الإعلان - أيًا كان مسمائها - والتي يتناكحها الشباب حالياً .

وأرى أنه ينبغي أن يشدد كثيراً في هذا الشرط، وأن يتمسك برأى الإمام مالك في هذا الشأن، نظراً لما يترتب على اقتصار الإعلان على الشاهدين من مفاسد كثيرة .

(١) راجع: المبدع ٤٧/٧، وفقه السنة ٤٩/٢، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ١٨١، والتدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي، فضل إلهي (دكتور) ص ١٦٤، إدارة ترجمان الإسلام، باكستان، ط (٢) ١٩٨٥، والفقه الإسلامي وأدلته ٦٥٦١/٩ .

- النكاح بدون ولي حتى ولو أشهد عليه، لافتقاده ركناً أجمع عليه فقهاء المذاهب الثلاثة، واستحسنه الحنفية وندبوا إليه .

- كما ينبغي أن نرفض ما يطلق عليه الناس حديثاً: الزواج العرفي بكافة صورته (١) وأشكاله، حتى وإن كان مستوفياً لجميع الشروط والأركان الشرعية، وذلك لما له من مفاسد وأضرار تترتب عليها آثار محرمة منها (٢):

- أن فيه مخالفة لأمر ولي الأمر الذي أوجب الله طاعته فيما ليس بمعصية، وكل تشريع يصدره ولي الأمر، عن طريق أهل الذكر، إذا لم يخالف نصاً شرعياً، وكان محققاً لمصلحة عامة، فإن الالتزام به يصبح جزءاً من الدين، ويعد

(١) الزواج العرفي: اصطلاح حديث يطلق على عقد الزواج غير الموثق بوثيقة رسمية، وهو نوعان :

نوع يكون مستوفياً لأركان عقد الزواج وشروطه، ونوع لا يكون مستوفياً لذلك .  
أما النوع الأول: فإنه إذا تم يكون صحيحاً شرعاً، وتترتب عليه كل آثاره من حل التمتع، وثبوت الحقوق لكل من الزوجين، وللذرية الناجمة منه، وكذا التوارث عند الوفاة، وقد كان هذا هو النظام السائد قبل أن توجد الأنظمة الحديثة، التي توجب توثيق هذه العقود.

أما النوع الثاني من الزواج العرفي، فله صورتان :  
الأولى: صورة يكتمل فيها بتراضى الطرفين على الزواج، دون أن يعلم أحد بذلك من شهود أو غيرهم، وهو الزواج السرى .

الثانية: صورة يكون العقد فيها لمدة معينة كشهر أو سنة، وهاتان الصورتان باطلتان باتفاق الفقهاء .

(٢) راجع: بيان للناس من الأزهر الشريف، ٢/٢٦٩، مطبعة الأزهر، القاهرة، دت، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، فتوى: جاد الحق على جاد الحق (الإمام الأكبر الراحل) ٨/٢٩٤٧، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط١٩٨٢، وأحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام، والموسوعة الذهبية، فاطمة محجوب (دكتورة) ٢٥/٤٩-٥٢، دار الغد العربى، القاهرة، دت، والزواج العرفي بين الشريعة والقانون، حسن شلقامى (مستشار) ص١١٢-١١٥- دار الهدى، القاهرة، دت، والأسرة فى التشريع الإسلامى، محمد الدسوقي (أ.د) ص٦٩.

التفريط فيه والخروج عليه خروجاً على الدين أيضاً .

- أن عدم توثيق الزواج يعرض حقوق الزوجات للضياع، كالميراث الذى لا تسمع الدعوى به دون وثيقة، وقد لجأ المشرع الوضعى إلى تشريع توثيق عقد الزواج<sup>(١)</sup> بعد أن كثرت دعاوى إنكار الزوجية، أو ادعائها دون بينة، وضياع الكثير من الحقوق، ومن ثم يجب احترام هذا التشريع، حماية للحقوق الزوجية من العبث بها عند من لا يردعهم رادع من دين أو خلق .

- أن المرأة التى لها معاش ستحتفظ بمعاشها، لأنها فى الرسميات غير متزوجة، لكنها بالفعل متزوجة، وهنا تكون قد استولت على ما ليس من حقها عند الله؛ لأن نفقتها أصبحت واجبة على زوجها، فلا يصح الجمع بين المعاش، الذى هو نفقة حكومية، وبين النفقة المفروضة على زوجها، وهذا أكل للأموال بالباطل، وهو منهى عنه .

- أن عدم توثيق عقد الزواج يعرض العلاقة المترتبة عليه للانهايار فى أى وقت؛ لعلم الزوج بعدم ترتب أية التزامات عليه، من نفقة، ومؤخر صداق وخلافه، فى الوقت الذى تضار فيه الزوجة من كونها أصبحت ثيباً بعد أن كانت بكرًا، وقد تفشل فى إثبات نسب ولدها من هذا الذى تزوجته عرفياً، فتعرضه للتشرد، والشعور بالازدراء والرفض من المجتمع، وقد يدفعه ذلك إلى السلوك الإجرامى تجاه هذا المجتمع الرافض له ولأومه .

لهذا وغيره كان الزواج العرفى الذى لم يوثق ممنوعاً شرعاً، مع صحة التعاقد وحل التمتع به - فى حالة استيفائه للأركان والشروط الشرعية - فقد يكون الشيء صحيحاً، ومع ذلك يكون حراماً، كالذى يصلى فى ثوب مسروق .

(١) فقد نصت المادة ٢/١٧ من قانون تنظيم بعض أوضاع إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة (٢٠٠٠) على أنه: لا تقبل عند الإنكار الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج - فى الوقائع اللاحقة على أول أغسطس ١٩٣١ - ما لم يكن الزواج ثابتاً بوثيقة رسمية .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### الفصل الخامس

ما ورد في القرآن بشأن الحقوق المادية  
المترتبة على عقد النكاح

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الحق الأول : (الصداق).

المبحث الثاني : في الحق الثاني : (النفقة).

المبحث الثالث : في الحق الثالث : (التوارث بين الزوجين).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المطلب الأول

في الحق الأول (الصداق)

ويتكون من: تمهيد وسبعة مطالب :

التمهيد: في تعريف الصداق والحكمة من مشروعيته.

المطلب الأول: الصداق هبة خالصة للمرأة .

المطلب الثاني: قدر الصداق، ونوعه .

المطلب الثالث: وجوب الصداق المسمى كله .

المطلب الرابع: وجوب نصف الصداق، أو العفو عنه .

المطلب الخامس: المتعة .

المطلب السادس: الزيادة على الصداق، أو الحط منه .

المطلب السابع: اشتراط الولي شيئاً من الصداق لنفسه .

## التمهيد

### في تعريف الصداق، والحكمة من مشروعيتها

#### أولاً : تعريف الصداق :

أ - في اللغة: الصداق لغة: المهر، وكذلك: الصداق، والصدقة، مشتقة من الصديق (١).

قال ابن عاشور: (٢) (لأنه عطية يسبقها الوعد بها، فيصدقه (المعطي، كما أنه أمانة على صدق رغبة باذله في النكاح).

وقد ورد هذا اللفظ (الصداق) في القرآن الكريم للدلالة على المهر، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

و(النحلة): اسم من أسماء المهر، ومعناها: العطية على سبيل التبرع، - كما سيأتي .

ومن أسماء المهر التي ورد بها القرآن الكريم أيضاً :

- (أجر) و(فريضة)، وذلك في قول الله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤].

و(الفريضة): الفرض والواجب .

قال ابن العربي: قوله: ﴿فَرِيضَةً﴾ يحتمل أن يكون صفة للإتيان: ليخلص الأمر للوجوب، ويحتمل أن يكون صفة للأجر، فيقتضى التقدير: أعطوها صداقها كاملاً، ولا تأخذوا منه شيئاً (٣).

(١) راجع: الصحاح (صديق)، والفريد ١/ ٦٩١، وبهجة الأريب ص ١٤٦ .

(٢) راجع: التحرير والتنوير ٤/ ٢٣٠ .

(٣) راجع: أحكام القرآن ١/ ٣٩٠ .

ب - في الاصطلاح : عرف الفقهاء القدامى المهر بتعريفات عديدة، تدور معظمها حول معنى : المنفعة - البذل - العوض .

### من ذلك مثلاً :

المهر : ( هو ما تستحقه المرأة بدلا من النكاح ) (١) .

أو هو : (العوض المسمى في النكاح) (٢) .

أو : (العوض المستحق في عقد النكاح) (٣) .

فمعنى : العوض ، والبذل ، والمقابل ، واضح في هذه التعريفات ، مع أن الله سبحانه سمي المهر : نحلة ، أى : عطية ، كما مر .

هذا مما حدا ببعض الفقهاء المعاصرين إلى أن يتعدوا تماماً عن تلك المعانى :

(عوض - بدل . . .) فى تعريفهم للمهر .

ففى المفضل (٤) : المهر : هو المال الذى يجب فى عقد النكاح على الزوج

لزوجه ، إما بالتسمية أو بالعقد .

وفى الفقه الإسلامى وأدلته (٥) :

- هو المال الذى تستحقه الزوجة على زوجها بالعقد عليها أو بالدخول بها

حقيقة .

وفى الأسرة فى التشريع الإسلامى (٦) :

- هو ما يدفعه الرجل للمرأة عند الاقتران بها مما يباح شرعاً من المال معجلاً

أو مؤجلاً .

---

(١) راجع : البيان للعمراتى ٣٦٥/٩ .

(٢) راجع : المدعى فى شرح المقنع ١٣٠/٧ .

(٣) راجع : الحاوى ٣٩٣/٩ .

(٤) راجع : ٤٩/٧ .

(٥) راجع : ٦٧٥٨/٩ .

(٦) راجع : ص ١٣٧ .

ولاشك في أن هذه التعريفات التي خلت من معنى: (البذل - العوض . . .) هي الأكثر اتساقاً مع ما وصف به القرآن المهر من كونه صداقاً ، ونحلة . هذا وللمهر أسماء عدة ذكرها الفقهاء هي (١):

الصداق، والنحلة، والأجر، والفريضة، والمهر، والعلاقة (٢)، والعقر، (٣) والحباء (٤).

ويلاحظ أن هذه الأسماء في مجموعها تدل على قصد الإسلام من فرض المهر.

### ثانياً : الحكمة من مشروعيته :

شرح المهر في الإسلام ليكون بمثابة هدية يقدمها الرجل بين يدي حياة، جعل الله المودة والرحمة والسكن فيها آية من آيات قدرته وحكمته .

والهدية من شأنها أن تبذر بذوراً من المودة والرحمة والحب، ومن الزوج لها تعبيرها الخاص، فهي عنوان البذل، وتقديم الغالى والنفيس لإسعاد رفيقة الدرب، وشريكة العمر .

المهر إذن: صورة من صور تكريم المرأة، وإعلاء قيمتها في الإسلام، (٥) فهي

(١) راجع: البيان ٣٦٥/٩، والمغنى ٥٢٦/٩، والمطلع على أبواب المقنع، أبو عبد الله الحنبلي (الإمام) ص ٣٢٦، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٩٦٥ .

(٢) العلاقة؛ جمعها العلائق، وهي المهور، وعلاقة المهر: ما يتعلق به على المتزوج . راجع: اللسان (علق) والنهاية (علق). ٢٨٩/٣ .

(٣) العقر: بالضم- ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة، وأصله: أن واطئ البكر يعقرها إذا افترضها، فسمى ما تعطاه للعقر عقراً، ثم صار عاماً لها وللثيب .

راجع: الصحاح (عقر) ٧٥٥/٢ والنهاية (عقر) ٢٧٣/٣ .

(٤) الحباء: العطاء، وحباه يحبوه: أى: أعطاه . راجع: الصحاح (حبا) ٢٣٠٨/٦ .

(٥) ففى كثير من الشرائع الأخرى يفرض على المرأة أن تدفع هي المهر للرجل، فترى في الهند عادة تسمى (الدوطة) وهي مبلغ من المال تدفعه العروس مقابل الزواج منها، فلا يتزوج =

الملكة المتوجة التي يهدى إليها، ويبدل من أجلها .

ولا يقتصر دور المهر في الإسلام على هذه المعاني الحاملة فقط، ولكن له أيضاً مجموعة من الحكم الفاعلة في الحياة، بحيث تضمن للمرأة حياة ملؤها الطمأنينة والاستقرار .

فالمهر هو أول شعور بالمسئولية المالية يواجهه الرجل، كعنوان لمسئولته المالية الكاملة عن أسرته المستقبلية، فإذا وفى به فهو لغيره أوفى، وإذا ضيع فهو لما سواه أضيع، وعلى المرأة أن تختار لنفسها حينئذ .

كما أن في المهر نوعاً من تقديم المساعدة المالية للزوجة، التي يحتاج انتقالها إلى بيت الزوجية إلى كثير من المال؛ لشراء ما يلزمها من حاجياتها الخاصة (١).

هذا بالإضافة إلى أن المهر ركيزة ذات فعالية كبرى في ترسيخ عقدة الزواج، وتحصين الحياة الزوجية ضد ما يتهددها من أخطار، فهو بمثابة تأمين يوثق عرى الزواج، ويجعل المرأة أقرب إلى الطمأنينة، بأن هذا الرجل لن يلهو بها بضعة

---

= الشاب إلا الفتاة التي يقدم أهلها له مبلغاً من المال يرغبه وبغيره؛ مما يسبب كساداً لبنات الطبقات الفقيرة، وفي كثير من الأحيان تضطر الفتاة إلى الكد والكدح، وربما التفريط في العرض والشرف من أجل جمع هذا المبلغ، وقد انتقلت هذه العادة (الدوطة) إلى بعض الطوائف المسيحية أيضاً .

وفي الشريعة اليهودية، يفرض الرجل للمرأة مهراً لكنها لا تملكه بالفعل إلا إذا مات الزوج أو طلق؛ لأن الشريعة اليهودية لا تبيح للمرأة أن تتصرف في مالها وهي متزوجة، جدير بالذكر: أن المرأة في أوروبا لاتزال تتبع هذه العادة، فتدفع هي للرجل من أجل أن يتزوجها ولا يوجد عندهم ما يسمى بالمهر .

راجع: مؤتمرات المرأة بين الجهالة والعدالة، محمد ماضى أبو العزائم، ص ١٤٦، سلسلة كتب التصوف الإسلامى رقم (٣٨)، دن، دت، وقرارات المجمع الفقهي في دورته لعام ١٣٩٨ - ١٤٠٥هـ، ص ١٣٥، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ١/٢٤٩ .

(١) راجع: الأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ١٧٠، وفي أحكام الأسرة ٣٥٩ .

أسابيع، ثم يقذف بها بعيداً عن طريقه، ويمضى باحثاً عن ملهأة أخرى (١).  
هذا. وللفقهاء كلام طويل في مسائل المهر وقضاياها، بعضها لون من الفقه الافتراضي، لذا أعرضت صفيحاً عن أضمنها بحثي، والذي سوف يقتصر على قضايا المهر من واقع نصوص القرآن الكريم.  
وهي موضوع المطالب التالية .

---

(١) راجع: المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، محمد البوطي (أ.د) ص ١٤٣، دار الفكر المعاصر، بيروت ط (١) ١٩٩٦، والأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية فقهاً وقضاء، ص ١٥٨ .

## المطلب الأول الصداق هبة خاصة للمرأة

من تكريم الإسلام للمرأة: أن اعترف بأحقيتها في الاستقلال بذمتها المالية استقلالاً تاماً، فمن حقها أن تمتلك المال، وأن تتصرف فيه أنى شاءت، دون وصاية من أحد، ما دامت عاقلة رشيدة .

وقد كان أهل الجاهلية لا يعترفون للمرأة بشيء من هذه الاستقلالية، إذ يرون النساء في مجمل أحوالهن سفيهات، لا يحسن القيام على شيء من هذه الأموال، ومن ثم نراهم يطبقون على عدم توريث الفتاة، أما مهرها فيصير إلى أوليائها، لا حق لها في شيء منه .

ولم يقرهم الإسلام على شيء من هذا الجور، فافترض للمرأة نصيبها من الميراث، أما مهرها فقد جعله ملكاً خالصاً لها، كما نص على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] .

ف (الصدقات) جمع: صدقة - بضم الدال - وهى مهر المرأة، مشتقة من الصدق، كما تقدم (١) .

وقد أضاف (الصدقات) إليهن، والإضافة فيها إضافة ملك، ليدل على أن المهر ملك للمرأة، لا يجوز لغيرها أن يملكه، (٢) كما لا يجوز أن ينتقص شيء من قدره .

و(النحلة): اسم مصدر لـ (نحل)، وهى العطية بلا عوض على سبيل التبرع، والمصدر (النحل) بضم فسكون، وهو العطاء .

(١) راجع: التمهيد لهذا الفصل .

(٢) راجع: التدابير الواقية من الزنا ص ١١٣ .

وسميت الصدقات: (نحلة): إبعاداً لها عن أنواع الأعواض، وتقريباً بها إلى معنى الهدية (١).

كما أن التعبير عن إيتاء المهور بـ(النحلة) مع كونها واجبة على الأزواج؛ لإفادة معنى الإيتاء عن كمال رضا، وطيب خاطر، كما ينحل الرجل ولده شيئاً من ماله، فأمر الله بإعطاء النساء مهورهن من غير مطالبة منهن ولا مخاصمة. وقيل: معنى (نحلة): فريضة واجبة وهو قول ابن عباس، وابن زيد، وقتادة، (٢) يقال: فلان ينتحل كذا: أى: يتدين به، والمعنى: أتوهن مهورهن فإنها نحلة: أى شريعة ودين ومذهب، وما هو دين ومذهب فهو فريضة مقدسة لها مكانتها فى النفوس (٣).

وعلى هذا يكون وصف الله للمهر بأنه (نحلة) لينبه الناس إلى أن إعطاء المهر ينبغى أن يكون هبة خالصة، لا شيئاً على سبيل المعاوضة، وإلى أن هذا الإعطاء ينبغى أن يصل فى درجة الوجوب واللزوم إلى ما وصل إليه الدين فى نفوس الناس، إذ (النحلة)، تفيد معنى الهبة الخالصة، كما تفيد معنى الدين (٤). ولعل هذا القول يتسق مع ما أورده أهل البيان من معنى لطيف، مأخوذ من نوعية الحروف التى تتألف منها كلمة (الصدقات)، قالوا: إن هذه الحروف (ص-د-ق) تنطوى على الشدة والحزم، ويليق استعمالها فى مجال العزم

(١) راجع: الصحاح (نحل)، والبحر المحيط ١٦٦/٣، وقطف الأزهار فى كشف الأسرار ٦٨٥/٢، ومحاسن التأويل للقاسمى ١١٢٢/٥، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط (١) ١٩٧٥، والتحرير والتنوير ٢٣٠/٤.

(٢) راجع: جامع البيان ٥٨٣/٣، ومفاتيح الغيب ١٨٦/٩، والبحر المحيط ١٦٦/٣.

(٣) راجع: معانى القرآن للزجاج ١٢/٢، ومعانى القرآن للنحاس، ١٧/٢، والأسرة - التكوين

الحقوق والواجبات، أحمد حمد (دكتور) ٢٣١ دن، ط (٢) ١٩٨٦.

(٤) المصدر السابق الأخير ص ٢٣١.



والقوة، وفي ذلك دلالة على أن مهر المرأة قد شددت الشريعة على دفعه بحزم من غير لين<sup>(١)</sup>.

واختلف في من المخاطب في قوله (وأتوا): فهناك من قال: الأزواج، لأن الخطاب قبله لهم<sup>(٢)</sup>، وهو قول ابن عباس وعلقمة وقتادة، وابن زيد<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الخطاب للأولياء، وذلك لأن عادة بعض العرب أن يأخذ الولي صداق المرأة دونها، ولذا كانوا يقولون لمن ولدت له بنت: (هنيئًا لك النافجة) ومعناه: إنك تأخذ مهرها إبلًا فتضمها إلى إبلك فتفجع مالك، أي: تعظمه<sup>(٤)</sup>.

ويشهد سبب نزول الآية لهذا المعنى:

يروى الطبري وابن كثير: (كان الرجل إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها، فنهاهم الله عن ذلك، ونزلت الآية)<sup>(٥)</sup>.

وقيل: الخطاب للمتشاغرين<sup>(٦)</sup> الذين كانوا يتزوجون امرأة بأخرى .

(١) راجع: التفسير الشامل للقرآن الكريم، أمير عبد العزيز (دكتور) ٢/ ٦٦٠ دار السلام، القاهرة، ط (١) ٢٠٠٠ .

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ [النساء: ٣] .

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٨، ومفاتيح الغيب ٩/ ١٨٦، والبحر المحيط ٣/ ١٦٦، ومحاسن التأويل ٣/ ٢٧ .

(٤) فكل ما زاد وتعاضم: فقد انتفج، ونفجت الشيء فانفج: أي: رفعته وعظمته. راجع: اللسان (نفج) ٥/ ٤٤٩٢، ومفاتيح الغيب ٩/ ١٨٦، ومحاسن التأويل ٣/ ٢٧ .

(٥) راجع: جامع البيان ٣/ ٥٨٣، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ٢١٣ .

(٦) أي: الذين يتناكحون نكاح الشغار، وهو نكاح كان معروفًا في الجاهلية، يقول الرجل للرجل: شاغرنى، أي: زوجنى ابنتك وأزوجك ابنتى، ولا يكون بينهما مهر، فبضع كل واحدة مقابل بضع الأخرى، وسمى بذلك (شغار) لارتفاع المهر بينهما، من (شغر الكلب): إذا رفع إحدى رجله ليبول.

راجع: النهاية: (شغر) ٢/ ٤٨٣، وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٩٠، وزاد المعاد ٥/ ١٠٧ .

ولا مانع من أن يعم الخطاب هؤلاء جميعاً ، أو يكون الخطاب لعموم الأمة، فالزوج يأخذ منه: أنه مأمور بأداء المهر، وأنه لاهوادة فيه، والولي يأخذ منه: أن لا يزوج وليته بغير مهر لمنفعة له، وأن لا يأكل من المهر شيئاً إذا قبضه من الزوج إلا برضاها، وولاية الأمر يأخذون منه: أن يضربوا على أيدي ظلمة الحقوق أربابها (١).

### الجانب الفقهي :

أقام كثير من الفقهاء علاقة وثيقة بين شرعية المهر والاستمتاع بالمرأة، إذ جعلوا المهر عوضاً عن الاستمتاع، كما يشهد بذلك تعريف الكثيرين منهم للمهر.

ثم إنهم يحتجون بقول الله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]. حيث سمي الله سبحانه المهر: أجراً ، وجعله نظير الاستمتاع، فهو إذن عوض عنه، أو ثمن له .

ويمكن الرد عليهم بالآتي:

١ - أن الله سبحانه، كما سمي المهر: أجراً : سماه: نحلة، وهي العطية بلا عوض، -كما مر .

٢ - أن الاستمتاع في الزواج، ليس قاصراً على الزوج وحده، ولكنه حق للزوجين معاً ، فإذا جعل المهر للمرأة بعد ذلك، كان بالنسبة لها: عطاء بلا عوض .

يقول ابن رشد: ( . . . ) وقال الله فيه : إنه نحلة، والنحلة ما لم يعتض عليه، فهي نحلة من الله تعالى: فرضها للزوجات على أزواجهن لا عن عوض الاستمتاع بها، لأنها تستمتع به كما يستمتع بها، ويلحقها في ذلك مثل الذي يلحقه، لأن المباذعة فيما بينها وبين زوجها واحدة، ولهذا المعنى لم يفتر عقد

(١) راجع: تفسير المنار ٣٧٦/٤، والتحرير والتنوير ٢٢٩/٤ .

النكاح إلى تسمية صداق، ولو كان الصداق ثمنًا للبضع حقيقة، لما صح النكاح دون تسمية الصداق، كالبيع الذي لا ينعقد إلا بتسمية الثمن<sup>(١)</sup>.

٣ - كما يؤكد أن المهر ليس عوضاً عن الاستمتاع، أو ثمنًا له: أن المهر لا يسقط بموت الزوج قبل الدخول وتسميته في العقد، وأن نصف المهر يجب بتطليق الزوج قبل الدخول، وإن لم يتحقق شيء من منفعة البضع حينئذ<sup>(٢)</sup>.

٤ - أن الحكمة من تشريع المهر، بل الحكمة التي شرع الزواج لأجلها، تقف ضد معنى، العوض، والأجر، والثمن، وما إلى ذلك، فالزواج ليس بيعًا وشراء، وليس صلة جسدية نفعية، ولكنه مودة ورحمة وسكن كما شرعه الله .

ويحسن هنا أن أنقل قول صاحب المنار في محاولة منه للتوفيق بين تسمية المهر (أجرًا) وتسميته (نحلة)، أو هدية لتأكيد المحبة، قال: (إن تسمية المهر هنا أجرًا، أي: ثوابًا وجزاءً، لا ينافي ملاحظة ما في الزوجية من معنى سكون كل من الزوجين إلى الآخر، وارتباطه به برابطة المودة، والرحمة، كما لا ينافي ما بينه سبحانه من حقوق كل من الزوجين على الآخر بالمساواة، ولكنه لما جعل للرجل على المرأة مع هذه المساواة في الحقوق درجة، هي درجة القوامة ورياسة المنزل... وجعله هو فاعل الاستمتاع، أي الانتفاع، وهي القابلة له، والمواتية فيه: فرض لها سبحانه في مقابلة هذا الامتياز الذي جعله للرجل، جزاءً وأجرًا تطيب به نفسها... وهو واضح من معنى الآية، مطابق للفظها، جامع بينها وبين سائر الآيات)<sup>(٣)</sup>.

والسؤال الآن: إذا كنا قد انتهينا إلى أن المهر نحلة، أو هدية للزوجة فما مدى أحقيتها في الانتفاع بمهرها، وهل تلزم بتجهيز بيت الزوجية به، أو شيء منه؟

والجواب: إذا قبضت المرأة مهرها: صار ضمن ذمتها المالية المستقلة، ولها

(١) راجع: المقدمات المهدات ١/٤٦٨ .

(٢) راجع: في أحكام الأسرة ص ٣٦٠ .

(٣) راجع: تفسير المنار ٥/١١ .

الحق في الانتفاع به انتفاعاً كاملاً ، دون إذن من ولي ، أو زوج ، وهذه نقطة لاخلاف عليها .

أما فيما يتصل بتأسيس بيت الزوجية من مهرها :

فقد ذهب جمهور الفقهاء ، ومعهم ابن حزم الظاهري ، إلى أن الزوجة لا تجبر ولا تلزم بتجهيز نفسها من مهرها ، ولا من مال غيرها ، ولها أن تفعل ذلك على وجه التبرع ، والاختيار المحض ، على أن تبقى هذه الأشياء مملوكة لها .

أما المالكية فيرون : أنه يجب على الزوجة أن تجهز نفسها من مهرها الذي قبضته ، بجهاز مثلها لمثل زوجها ، حسب المعتاد والعرف ، حتى ولو كان العرف يقضى بشراء خادم ، أو دار ، فإن ذلك يلزمها ، ولكن بشرط أن لا يزيد ما تنفقه على الجهاز عن ما قبضته من مهر .

وقد رد ابن حزم على المالكية رداً عنيفاً ، وأبطل هذا القول كله في مذهب مالك ، ووصفه بالتناقض ، وأنه غير مستند على برهان من قرآن ، أو سنة ، أو رواية سقيمة ، أو قياس . . . ثم يبرهن على صحة مذهبه بقوله تعالى : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] ، قال : (فافترض الله عز وجل على الرجال ، أن يعطوا النساء صدقاتهن ، ولم يبح للرجال منها شيئاً إلا بطيب أنفس النساء ، فأى بيان بعد هذا نرغب ؟) (١) .

ولنا أن نقارن بين التكييف الشرعي للمهر ، وسلوك بعض الأزواج في عصرنا ، الذين يدفعون للزوجة صداقاً مشروطاً ، بأن تؤسس به بيت الزوجية بجهاز صفته كذا وكذا ، وقد يصل ثمنه إلى أضعاف أضعاف ما قبضته من مهر ، مما يرهقها ووليها وربما يحجم الأولياء في بعض البيئات الفقيرة عن تزويج بناتهم ، ويعضلونهن خشية ما يلزمون به من تكاليف باهظة .

(١) انظر : مزيداً من تحقيق القول في هذه المسألة في : المحلى ٥٠٧/٩ - ٥٠٩ ، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير ١٠٤/٢ ، ومكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة ص ٩١ ، ٩٢ ، والمفصل ١٤٥-١٤٧ ، ومواهب الجليل من أدلة خليل ٣/ ١١٠ .

## المطلب الثاني قدر الصداق ونوعه

### أولاً : قدر الصداق :

لم يرد في الشريعة ما يدل على تحديد حد أعلى للمهر، فالتناس يتفاوتون في حظوظ الحياة من غنى وفقر، وضيق وسعة، وللتقاليد سطوتها التي لا تخفى، ومن ثم كان تيسير الشريعة، وكانت مرونتها في إرجاع أمر تقدير المهر إلى ما تراضى عليه الزوجان، وعلى الزوج أن يؤدي ما التزمه بالغاً ما بلغ.

والنص القرآني في ذلك ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠].

فالخطاب في قوله: ﴿وَأَتَيْتُمْ﴾ للأزواج، والمراد منه: وآتى كل واحد منكم إحداهن - أي: إحدى الأزواج - قنطاراً .

ولم يقل: (وَأَتَيْتُمُوهُنَّ قِنطَارًا) لئلا يتوهم أن الجميع المخاطبين، أتوا الأزواج قنطاراً، أو المراد: آتى كل واحد زوجه قنطاراً فدل لفظ: ﴿إِحْدَاهُنَّ﴾ على أن الضمير في ﴿وَأَتَيْتُمْ﴾: المراد منه: كل واحد واحد (١).

و(القنطار): العقدة الكبيرة من المال، مأخوذ من عقد الشيء وإحكامه، فكان القنطار عقدة مال، (٢) واختلف الناس في تحرير حده، كم هو؟

فروي عن معاذ بن جبل أنه قال: (القنطار ألف ومائتا أوقية) (٣) وبهذا

(١) راجع: البحر المحيط ٢٠٦/٣ .

(٢) راجع: معانى القرآن للنحاس ٣٦٧/١، والمحزر الوجيز ٤١/٣، وتفسير المنار ٢٤٤/٣ .

(٣) أخرجه البيهقي في كتاب (النكاح) باب: (لا وقت في الصداق كثر أو قل) أي: لا تقدير، ٢٣٣/٧ والطبري في جامع البيان ١٩٩/٣، وابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم ٦٠٨/٢ .

القول قال جماعة من الصحابة والعلماء (١).

وقال ابن عباس: (القنطار ألف ومائتا مثقال) (٢)، وروي عنه أيضاً: (القنطار من الفضة اثنا عشر ألف درهم، ومن الذهب ألف دينار) (٣)، وقال مجاهد: (القنطار: سبعون ألف دينار) (٤)، كما روى عن أنس بن مالك عن النبي عليه السلام، قال: (القنطار ألف دينار) (٥).

كما روى غير ذلك في حد القنطار عن الصحابة والتابعين (٦) وأهل اللغة، (٧) وكان القنطار يطلق على جميع ما ورد باختلاف العرف، والمراد من سوقه في الآية: المبالغة في مقدار المال المعطى صداقاً، أى: مالا كثيراً كثيرة غير متعارفة.

وهذه المبالغة تدل على أن إيتاء القنطار مباح شرعاً؛ لأن الله لا يمثّل بما لا يرضى شرعه (٨).

(١) راجع: جامع البيان ٣/١٩٩، والمحرم الوجيز ٣/٤١.

(٢) الأثر عن ابن عباس ذكرى الطبري في جامع البيان ٣/١٩٩، والبغوي في معالم التنزيل ١٥/٢، وابن عطية في المحرم الوجيز ٣/٤١.

(٣) الأثر ذكره البغوي: ١٥/٢، وابن عطية ٣/٤١، وابن الجوزي في زاد المسير ١/٣٠٧.

(٤) الأثر ذكره الطبري ٣/٢٠١، وابن عطية ٣/٤٢، وابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم ٦٠٩/٢، والبغوي ١٥/٢، وابن الجوزي: ١/٣٠٧.

(٥) الأثر ذكره ابن أبي حاتم في التفسير ٢/٦٠٨، وابن عطية في المحرم الوجيز ٣/٤٣، وابن كثير في التفسير ٣/٢٠.

(٦) راجع: جامع البيان ٣/١٩٩ - ٢٠١، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٢/٦٠٨، ٦٠٩ ومعاليم التنزيل ١٥/٢، والمحرم الوجيز ٣/٤٠-٤٣.

(٧) انظر: اللسان: (قنطر) ٥/٣٧٥٢، ٣٣٥٣.

(٨) يؤيد هذا ما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٨٨ عن العرب، قال: تقول العرب: القنطار قدر من المال لا يحد.

وانظر: التحرير والتنوير ٤/٢٨٩.

قال القرطبي: (١) في الآية دليل على جواز المغالاة في المهور؛ لأن الله تعالى لا يمثل إلا بمباح .

وقال ابن كثير: (٢) في هذه الآية دليل على جواز الإصداق بالمال الجزيل . وهناك من قال (٣) إن الآية لا تعطى جواز المغالاة في المهور، حيث رأوا أن التمثيل بالقنطار إنما جاء على جهة المبالغة، كأن الله قال: وآتيتم هذا القدر العظيم الذي لا يؤتية أحد، كقوله ﷺ: « من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة لبيضها بنى الله له بيتاً في الجنة » (٤) .

ومعلوم أنه لا يكون مسجد كمفحص قطاة .

وقد رجح الرازي (٥) هذا القول في تفسيره قال :

( . . . ) وعندى أن الآية لا دلالة فيها على جواز المغالاة ؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ لا يدل على جواز إيتاء القنطار، كما أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] . لا يدل على حصول الآلهة .

والحاصل أنه لا يلزم من جعل الشيء شرطاً لشيء آخر، كون ذلك الشرط في نفسه جائز الوقوع .

---

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٠٥/٥ .

(٢) راجع: تفسير القرآن العظيم ٢٤٣/٢ .

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٠٦/٥ .

(٤) الحديث أخرجه أحمد في مسنده: ٢٤١/١، وابن ماجه في كتاب (المساجد والجماعات)

باب: (من بنى لله مسجداً) وهو حديث صحيح كما في (صحيح الجامع الصغير ٢٦٥/٥) .

ومعنى (مفحص قطاة): الفحص: البحث والكشف، ومفحص القطاة: موضعها الذي تبيض

فيه، كأنها تفحص عنه التراب: أى: تكشفه . راجع: النهاية (فحص) ٤١٥/٣ واللسان

(فحص) ٣٣٥٦/٤ .

(٥) راجع: مفاتيح الغيب ١٤/١٠ .

وقول الرازي مع وجاهته إلا أنه يمكن الرد عليه بما يلي :

- أن العلماء أجمعوا استناداً إلى هذه الآية - على أنه لا حد لأكثر الصداق (١).

- ما روي أن امرأة من قريش عرضت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه - وكان قد خطب الناس فنهاهن عن المغالاة في صداق النساء - فقالت : يا أمير المؤمنين: أكتاب الله أحق أن يتبع أم قولك ؟ قال: بل كتاب الله تعالى، فما ذلك؟

قالت: نهيت الناس آنفاً أن يغالوا في صداق النساء، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ فقال عمر رضى الله عنه: كل أحد أفقه من عمر - مرتين أو ثلاثاً - ثم رجع إلى المنبر، فقال للناس: إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، ألا فليفعل كل رجل في ماله ما بدا له (٢).

- ما روي أن عمر رضى الله عنه تزوج أم كلثوم بنت على بن أبي طالب،

(١) راجع: الحاوى ٣٩٦/٩، والجامع لأحكام القرآن ١٠٧/٥، ونيل الأوطار ١٩٨/٦.

(٢) الحديث: أخرجه البيهقي في (النكاح) باب: (لا وقت في الصداق)، وقال: منقطع ٢٣٣/٧، كما أخرجه أبو داود في (النكاح) باب: (الصداق) حديث (٢١٠٦)، والترمذي في (النكاح) باب: ٢٣، حديث (١١١٤) حديث (١٨٨٧) ٦٠٧/١ وقال: حسن صحيح ٤١٤/٣، والحاكم في المستدرک، كتاب (النكاح) ١٧٥/٢، دار المعرفة، بيروت، دت، وكلهم بدون ذكر المرأة سوى البيهقي .

قال ابن حجر في الفتح: ٢٤٥/١٩ (وأصل قول عمر - لا تغالوا في صدقات النساء - عند أصحاب السنن، وصححه ابن حبان والحاكم، لكن ليس فيه قصة المرأة) .

هذا. مما جعل البعض يطعن في رد المرأة على سيدنا عمر، ويبنى على ذلك الحكم بعدم جواز الإصداق بالمال الجزيل - انظر على سبيل المثال: مجموعة رسائل: عبد الله بن زيد آل محمود، ٣٥٥-٣٤٧/٢، المكتب الإسلامي، بيروت، دت - ولكن الإجماع الذي في المسألة، يقطع كل قول .



وأصدقها أربعين ألف درهم (١).

وهذا يؤكد رجوعه رضى الله عنه عن قوله، وأنه اطمأن تماماً إلى أنه لا حد لأكثر الصداق .

وكذلك فعل عدد من الصحابة رضوان الله عليهم (٢).

### الجانب الفقهي :

كما لم تنص الآية على حد أعلى للصداق - فليكن كما ارتضى الزوجان بالغاً ما بلغ - لم تنص أيضاً على حد أدنى له .

وقد مر أن الفقهاء أجمعوا - استناداً إلى هذه الآية - على أنه لا حد لأكثر الصداق، ومع ذلك نراهم يختلفون في أقله (٣)، وإن كان قد ورد في

---

(١) الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في (النكاح) باب: (ما قالوا في مهر النساء) حديث (١) ٣١٩/٣.

وأخرجه البيهقي في النكاح باب - لا وقت في الصداق كثر أو قل - ٢٣٣/٧.

(٢) ففي المصدر السابق: (أن الحسن بن على تزوج امرأة، فأرسل إليها مائة جارية، ومع كل جارية ألف درهم) حديث رقم (١١) ٣٢٠/٣.

وأخرج البيهقي في (النكاح) باب، (لا وقت في الصداق) أن أنس رضى الله عنه تزوج امرأة وأصدقها عشرين ألفاً، ٢٣٣/٧ .

(٣) فالحنفية يرون أن أقل المهر عشرة دراهم، عملاً بحديث (لا مهر أقل من عشرة دراهم) وقياساً على نصاب السرقة عندهم، ويحملون الأحاديث التي يفيد ظاهرها كون المهر أقل من ذلك: على أنه المعجل، إذ يندب تقديم شيء من المهر قبل الدخول، إدخالاً للمسرة على الزوجة وتأنقاً لقلبها، وكان هذا هو المعهود في عهده ﷺ .

كما أنهم يضعفون جميع الروايات الواردة، والتي تخالف ما ذهبوا إليه سوى حديث « قد ملكتها بما معك من القرآن » حيث إنه من رواية البخارى.

أما المالكية فيرون: أن أقل المهر ربع دينار، أو ثلاثة دراهم من الفضة الخالصة، أو ما يساويهما، فهذا هو نصاب السرقة عندهم .

ويرى الشافعية والحنابلة أنه لا حد لأقل المهر، كما أنه لا حد لأكثره، عملاً بظاهر

الأحاديث الواردة في هذا الشأن .

السنة ما يؤيد أنه لا حد لأقله أيضاً، من ذلك مثلاً: قوله ﷺ: «لمتمس النكاح «التمس ولو خائماً من حديد»، ولما لم يجد شيئاً قال له ﷺ: «هل معك من القرآن شيء» ولما أخبره بما معه قال ﷺ: «قد ملكتكها بما معك من القرآن» (١).

- وقوله: «لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يده طعاماً، كانت له حلالاً» (٢).

= وانظر مزيداً من تفصيل القول في هذه المسألة في: المحلى ٤٩٤/٩-٥٠١، والبيان ٣٦٩/٩، والمغنى ٥٢٨/٩، وشرح فتح القدير ٤٣٦/٢، والسراج الوهاج ٢٣٢/٥، ٢٣٣، والمنهمل العذب المورود ٢٨٦/٣، ٢٨٧، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٦٧٦٤/٩.

هذا. وحديث: «لا مهر أقل من عشرة دراهم» - الذى استدل به الأحناف - رواه الدارقطنى فى (النكاح) باب: (المهر) من عدة طرق ٢٤٥/٣، والبيهقى فى (النكاح) باب: (ما يجوز أن يكون مهراً) ٧/٢٤٠.

وقال ابن حجر فى الفتح ٢٥٣/١٩ عن روايات هذا الحديث: لا يثبت منها شيء. كما ضعف ابن حزم فى المحلى ٤٩٥/٩، ٤٩٦ جميع طرق هذا الحديث أيضاً.

وقال الشوكانى فى نيل الأوطار: ١٩٦/٦: (وعلى فرض أنها يقوى بعضها بعضاً، فهى لا تبلغ بذلك إلى حد الاعتبار، لا سيما وقد عارضها ما فى الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة، مثل حديث الخاتم... فلاح من هذا التقرير أن كل ما له قيمة صح أن يكون مهراً).

(١) الحديث تقدم تخريجه ص ٨١.

(٢) الحديث أخرجه أحمد فى المسند ٣/٣٥٥، وأبو داود فى (النكاح) باب: (قلة المهر) حديث (٢١١٠) ٢/٢٣٦، والدارقطنى فى (النكاح) باب: (المهر) ٣/٢٤٣.

هذا. وقد ذكر فى بعض روايات أبى داود: أن فى إسناده موسى بن مسلم بن رومان، والصواب أن اسمه: صالح بن مسلم بن رومان، وقد سكت بعضهم عنه، وقبله ابن حبان. راجع: معالم السنن ٣/٤٨، وهامش المسند ١١/٥٥٢، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٥، وتقريب التهذيب ١/٣٦٣ حديث (٥١٥٣) ٣/٦٢٢.

- وروى البخارى ومسلم (١) : أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة (٢) فقال: « ما هذا؟ » قال: يا رسول الله : إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب (٣)، قال: « بارك الله لك أولم ولو بشاة » .  
وبذا تؤيد هذه النصوص وغيرها: أنه لا حد لأقل الصداق، كما أنه لا حد لأكثره .

قال القاضى عياض: (٤) (هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين والبصريين والكوفيين ، والشاميين وغيرهم، أنه يجوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير، كالسوط والنعل وخاتم الحديد ونحوه)(٥).  
وقال النووى: ( . . . وهذه المذاهب - أى تلك التى وضعت حداً أدنى للمهر - سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة ) (٦).

ولكن هل تؤيد الشريعة المغالاة فى المهور؟

---

(١) البخارى فى (النكاح) باب: (الصفرة للمتزوج)، ومسلم فى (النكاح) باب: (الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد) (٧٩) ٢/٤٢٠ .

(٢) المعنى: أنه تعلق به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس.

راجع: شرح النووى على مسلم ٢١٦/٩ .

(٣) النواة: اسم لقدر معروف عندهم، قال بعضهم: هى ربع دينار، وقال الإمام أحمد ابن حنبل: هى ثلاثة دراهم، وقيل: المراد: نواة التمر، أى: وزنها من ذهب، وفسرها أكثر العلماء بخمسة دراهم من ذهب .

راجع: معالم السنن ٤٧/٣، وشرح النووى على مسلم ٢١٦/٩ .

(٤) هو: عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل، عالم المغرب، وأحد مشايخ المالكية، وإمام أهل الحديث فى وقته، ولى القضاء وله مصنفات كثيرة، منها: شرح صحيح مسلم، والشفاء بتعريف حقوق المصطفى . توفى بمراكش مسموماً سنة ٥٤٤هـ .

راجع: البداية والنهاية ٢٢٥/١٢، والأعلام ٩٩/٥ .

(٥) راجع: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٥٧٩/٤، ٥٨٠ .

(٦) راجع: شرحه على مسلم ٢١٣/٩ .

إن القول بجواز الإصداق بالمال الجزيل لا يعنى أن الشريعة تؤيد المغالاة فى المهور، فالإسلام يحرص أكثر ما يحرص على تيسير الزواج، وإتاحة فرصه أمام الراغبين فيه، وقد شرع المهر أولاً وآخرًا كرامة للمرأة، وليس تسعيرًا لها، أو متاجرة ببضعها، بل أخبر أنه كلما كان المهر قليلًا، كان ذلك آية على يمن المرأة، وبركة الزواج منها .

فقد روى أن رسول الله ﷺ : « خير الصداق أيسره » (١)، وقال: «أعظم النساء بركة، أيسرهن صداقاً» (٢).

كل ما هنالك أن الشريعة حين لم تضع حدًّا أعلى ولا أدنى للمهر، إنما قصدت إلى أن تجعل يسر الصداق أمرًا اعتباريًا، يختلف باختلاف ما قسم للمرء من رزق، فقد يكون مبلغ ما سهلا على شخص، وشاقًا على آخر، باعتبار ما لكل منهما من طاقة .

بدليل أنه حينما تزوج ﷺ أم حبيبة وهى بأرض الحبشة، أراد النجاشى أن يقدم مكرمة، فذفع المهر لها عن النبى ﷺ : أربعة آلاف درهم، أو مائتى دينار، ولم ير النبى عليه السلام أن ذلك كثير، لأنه بالنسبة للملوك يسير، ولكنه عليه السلام حينما جاءه شاب فقير يقول له: إنى تزوجت على مائة وستين درهمًا، استكثرها وقال له: « كأنكم تنتحون الفضة من عرض هذا الجبل » (٣).

(١) أخرجه أبو داود فى (النكاح) باب: (فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات) حديث

(٢١١٧/٢/٢٣٨)، وأخرجه الحاكم فى (النكاح) ١٨٢/٢، وقال: حديث صحيح على شرط

الشيخين ولم يخرجاه، وذكره الألبانى فى صحيح الجامع الصغير ١٢٢/٣.

(٢) الحديث أخرجه الحاكم فى (النكاح) ١٧٨/٢، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم،

ولم يخرجاه .

(٣) الحديث: أخرجه مسلم فى (النكاح) باب: (ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد

تزوجها). حديث (٧٥) ١٠٤٠/٢ .

ويؤكد ، أن الطاقة اعتبارية: (١) تزويجه ﷺ رجلا من الصحابة على ما معه من القرآن ، كما تقدم .

وقد نص علماؤنا القدامى على هذا المعنى ، ففي حاشية الصاوى (٢): (يكره التغالى فى الصداق ، وتختلف أحوال الناس فيه ، فرب امرأة يكون الصداق بالنسبة لها قليلاً ، وإن كان فى نفسه كثيراً ، وبالعكس ، وكذا الرجال ، فالمغالة منظور فيها لحال الزوجين) .

معنى هذا: أن المهر فى الإسلام لم يعد شيئاً مشتركاً ، أو تسعيرة ثمن ، (٣)

(١) راجع: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، البهى الخولى (١) ص ٥٨ .

(٢) راجع: حاشية الصاوى على الشرح الصغير ٩٥/٢ .

(٣) ولكن التقاليد فى ديارنا تأبى إلا أن تجعله كذلك ، كنوع من الإصرار على الارتداد إلى الجاهلية بعاداتها وتقاليدها ، مما أدى إلى عزوف الكثير من الشباب عن الزواج ، وارتفاع معدلات العنوسة فى مجتمعات المسلمين ، لتصل إلى أعلى معدلاتها فى الوقت الراهن ، ففي مصر وحدها أكثر من تسعة ملايين شاب وشابة تعدوا سن الخامسة والثلاثين عاماً ، كما تقول البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للإحصاء . كما أن ارتفاع نفقات الزواج من شبكة ، وهدايا ، ومجوهرات ، وولائم - لدى بعض الأسر - تزيد من حجم المشكلة ، والضحايا هن الفتيات اللواتى يتأكلن شبابهن يوماً بعد يوم ، وهن لا يزلن فى بيوت آبائهن ، والجريمة جريمة التعاطف ، والتكاليف الشاقة ، والإصرار على أن يحكمنا الوضع الاجتماعى المظهرى ، لا ديننا وشرع ربنا .

كما أن الجريمة جرمية فكر تربي على قيم جاهلية ، نراه أوضح ما يكون حين يصر والد الفتاة على أن يعقد رباطاً وثيقاً بين مهر الفتاة وقدرها عنده ، ويصر على أن يدفع لها ما تساويه من ثمن فى نظره ، معتقداً بذلك أنه يرفع من قدرها فى عين خاطبها ، وما درى أنه يفرس بذوراً من الحقد والكراهية فى نفس هذا الخاطب ، وربما فى نفس ابنته ، حين ينصرف عنها خاطبها ، ويتركها تتأكل فى بيته .

إن الأمر يحتاج إلى توعية من جميع الأجهزة المعنية ، كما يحتاج إلى ثورة جماعية على التقاليد التى يعرف الجميع خطأها ، ولكنهم يصرون على ممارستها والاحتكام إليها .  
وحبذا لو حذونا حذو بعض الدول التى أنشأت صناديق للزواج لإعانة غير القادرين ، وهى =

بحيث تسرى على الغنى والفقير، والمهمش والجليل، كما لم يعد صورة من صور استغلال الفتاة أو ناكحها، وإنما غداً أمراً ميسراً يساراً اعتبارياً، يترك إلى ظروف الخاطب وحاله، ما دام يرتضى دينه وخلقه .

ولا مانع من أن نفهم التيسير الشديد الذي وردت به بعض الأحاديث - كالزواج على نعلين (١) - على أنه ليس كل الصداق، ولكنه معجل يتبعه مؤجل في ذمة الزوج حين يتيسر حاله، كنوع من تشجيع غير القادرين على الزواج . ولعل هذا هو المفهوم الصحيح للتيسير، الذي نستطيع في ضوءه أن نفهم كيف أن الشريعة أجازت الإصداق بالمال الجزيل، وفي الوقت ذاته كرهت المغالة وندبت إلى التيسير .

### ثانياً: نوعه :

لم تحدد الشريعة الإسلامية نوعاً معيناً من المال، بحيث لا يجوز المهر إلا منه، فكل ما كان مالا، جاز أن يكون صداقاً .

والنص القرآني في ذلك : ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ مَّا رَوَّاءَ ذَلِكَ مَّا أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٥٢٣] .

= خير ماتستثمر فيها أموال الزكاة، شريطة أن يراعى نزاهة القائمين عليها، والحرص على تحقيق العدالة بين المتقدمين، وأن يستوثق من أن هذه الأموال، لن تنفق على المباحة الكاذبة . وانظر مزيداً من تفصيل الكلام حول هذه المشكلة وحلها في :

المفصل ٧/٧٧، ٧٨، والتدابير الواقية من الزنا ص ١١٠-١٢٠، ومجموعة رسائل الشيخ عبد الله آل محمود ٢/٣٦١، ٣٦٣، وتأخر الزواج والطلاق في بعض المجتمعات العربية، عبد الحميد الأنصاري (أ. د) بحث في: مجلة الشريعة والقانون، القاهرة، جامعة الأزهر، عدد (٢٠)، ٣٥١-٣٦٨، والأسرة، أحمد حمد (دكتور) ص ٢٤٤-٢٥٠ وحلول واقعية لمشكلة تأخر الزواج، إبراهيم أنور، مقال بجريدة الأهرام، القاهرة ١٤/١٢/٢٠٠٢ .

(١) في الحديث: أن رجلاً من بنى فزارة تزوج على نعلين فأجاز النبي ﷺ نكاحه . أخرجه الترمذي في (النكاح) باب : (ما جاء في مهور النساء ) وقال: حسن صحيح (١١١٣) ٣/٤١١، وأخرجه ابن ماجه في النكاح باب - صداق النساء - حديث (١٨٨٨) ١/٦٠٨ .

فقوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ﴾ معطوف على ما قبله، وهو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ ، وقرأ الجمهور: (١) ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ﴾ بالبناء للفاعل، عطفًا على الفعل المضمر الذي نصب: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١]، أى: كتب الله عليكم ذلك كتاباً، وأحل لكم ما وراء ذلكم (٢).

ومعنى: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾: ما سوى ذلكم من ذوات المحارم من أقربائكم (٣). وهو تعبير مجازى، لأن الوراثة هي الجهة التي تكون خلف ظهر ما يضاف إليه، والكلام تمثيل لحال المخاطبين، بحال السائر يترك ما وراءه ويتجاوز (٤).

﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾: فى موضع رفع (٥) على أنه بدل من ﴿مَا﴾، ويجوز أن يكون فى موضع نصب .

(١) راجع: العنوان فى القراءات السبع، أبو طاهر الأندلسى، ص ٨٤ دار عصمى للنشر، القاهرة، دت، وتقريب النشر، ابن الجزرى، ص ١٠٥، دار الحديث، ط (٢) ١٩٩٢، ومفاتيح الغيب ٤٣/١٠، والتحرير والتنوير ٧/٥.

(٢) راجع: الكشاف ٤٣٥/١، مكتبة مصر، القاهرة، دت، ومفاتيح الغيب ٤٣/١٠، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١٧٥/١، دار الحديث، القاهرة، دت .

(٣) راجع: مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٢٣/١، وقطف الأزهار فى كشف الأسرار ٦٩٧/٢ . ومعلوم أن السنة خصصت هذا العموم الوارد فى الآية، وذلك بقوله ﷺ: « لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها » تقدم تخريجه ص ١١٨ -، وقوله: « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وقد تقدم تخريجه ص ١٠٧ .

(٤) راجع: التحرير والتنوير ٨/٥ .

(٥) وذلك على تقدير: (وأحل لكم ما وراء ذلكم وأحل لكم أن تبغوا)، ومن قرأ بالفتح كان محل ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ نصب على البدل من ما ، ويجوز أن يكون محل القراءتين نصب على المفعول لأجله، كأن قيل: بين لكم ما يحل مما يحرم إرادة أن يكون ابتغاءكم . . . . راجع: الفريد فى إعراب القرآن المجيد، ٧١٨/١، والجامع لأحكام القرآن ١٣٣/٥، ومفاتيح الغيب ٤٧/١٠، وإعراب القرآن الكريم ، محمود ياقوت (أ.د) ٧٥/٤ .

وقوله: ﴿بِأَمْوَالِكُمْ﴾ قيد لبيان أنه لا يجوز إخلاء النكاح من المهر، فإذا وقع بغيره: لاتقع الإباحة، فهو فارق ما بين السفاح والنكاح<sup>(١)</sup>.

﴿مُحْصِنِينَ﴾ حال من فاعل ﴿تَبَتُّغُوا﴾ أى: محصنين أنفسكم من الزنا،<sup>(٢)</sup> والمراد: متزوجين على الوجه المعروف، و﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾: حال ثانية مؤكدة<sup>(٣)</sup>.

والمسافح: الزانى، مأخوذ من سفح الماء، أى: صبه وسيلانه دون حبس، وذلك؛ لأن الزانى صب ماءه باطلا دون قيد، ومن غير أن يلحقه حكم مائه فى ثبوت النسب، ووجوب العدة، وسائر أحكام النكاح، فكأنه لم يكن ممن فعله هذا غير صب الماء، فرجع معنى السفاح إلى التبادل، وإطلاق العنان<sup>(٤)</sup>.

### الجانب الفقهي فى الآية :

بناء على فهم المراد من قوله تعالى: ﴿بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وهل يراد به ما يتمول فقط، أم كل ما ينتفع به الإنسان؟ سواء أكان مالا، أم منفعة مما تصلح لأن تكون أجراً - وقع خلاف بين الفقهاء .

فذهب أكثرهم إلى أن كل ما جاز أن يكون ثمناً فى البيع، أو أجره فى الإجارة من العين والدين، والحال والمؤجل، والقليل، والكثير، ومنافع الحر والعبد، جاز أن يكون صداقاً،<sup>(٥)</sup> وعلى هذا يجوز أن يكون الصداق عملاً يقوم به الزوج حرّاً كان أو عبداً، فيه منفعة لزوجته، كأن يخدمها مدة معينة أو يبنى

(١) راجع: التحرير والتنوير ٢٣١/٤، ومقاصد الشريعة، ابن عاشور، ٤٣٦ .

(٢) تقدم معنى الإحصان فى اللغة والقرآن ص ١٢١ .

(٣) راجع: الفريد ٧١٩/١، وقطف الأزهار ٦٩٧/٢، والتحرير والتنوير ٨/٥ .

(٤) راجع: اللسان (سفح) ٢٠٢٣/٣، ومعانى القرآن للنحاس ٥٨/٢، وأحكام القرآن للخصاص ٩٤/٣، والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٧١٩/١، والجامع لأحكام القرآن ١٣٣/٥، والتحرير والتنوير ٨/٥ .

(٥) راجع: المغنى ٥٣٢/٩، وعمدة السالك وعدة الناسك، ابن النقيب المصرى ص ١٥٧، مطبعة الاستقامة، القاهرة، دت، والمفصل ٥٤/٧ .



دارها، أو يعلمها صناعة أو علماً من العلوم، وبهذا قال الشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>، أما مالك فالمشهور عنه القول بالكراهة،<sup>(٢)</sup> وفصل أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> تفصيلاً خاصاً في هذه النقطة يتعد كثيراً عن روح النص الكريم .

واختلفوا في تعليمها القرآن فأجازته الشافعية، والأظهر عند المالكية الجواز، وعن أحمد روايتان، وأفتى متأخرو الحنفية بالجواز، بسبب تغير الحال، فلا يتفرغ المعلم من غير أجر<sup>(٤)</sup>.

وأجاز ابن حزم أن يكون الصداق كل ما سبق، قال : (وجائز أن يكون صداقاً، كل ماله نصف قل أو كثر، ولو أنه حبة بر أو حبة شعير، أو غير ذلك، وكذلك كل عمل حلال موصوف، كتعليم شيء من القرآن أو من العلم، أو البناء، أو الخياطة، أو غير ذلك إذا تراضيا بذلك)<sup>(٥)</sup>.

والراجح: هو القول بجواز أن يكون الصداق منفعة على إطلاقها، ذلك أن قول الله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾: لا يدل على أن ما سوى المال لا يعد صداقاً، فالمال ليست قيمته في ذاته، ولكن فيما يجلبه من منافع، والصداق شرع في الأصل حقاً للمرأة تنتفع به، وعلى هذا: فكل ما رأته في حقها نفعاً، وارتضت

(١) راجع: الحاوي ٩/٤١٠، والبيان ٩/٣٧٤، والمغنى ٩/٥٣٤، والواضح في فقه الإمام أحمد، على أبو الخير، (دكتور) ص ٤٠٧، بيروت - دمشق - ط (٢) ١٩٩٦، والمفصل ٧/٥٥، وفي أحكام الأسرة ٣٦٢ .

(٢) راجع: المعونة ٢/٧٥١، وبداية المجتهد ٣/٥٦ .

(٣) راجع: هذا التفصيل في: تحفة الفقهاء ١/١٣٧، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٨٩-٩٢ والبنابة ٤/٢١٥-٢١٧، واللباب ٣/١٨، ١٩، والفقه الإسلامي وأدلته ٩/٦٧٦٨ .

(٤) راجع: الحاوي ٩/٤٠٣، والمغنى ٩/٥٣٥، والكافي ٣/٩١، وحاشية ابن عابدين ٣/١١٤، ومواهب الجليل ٣/١٠٤، والمفصل ٧/٥٥، والفقه الإسلامي وأدلته ٩/٦٧٦٨ .

(٥) راجع: المحلى ٩/٤٩٤ .

به، جاز أن يكون صداقاً. (١).

يؤيد هذا ما حكاه القرآن عن صالح مدين مع موسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجًا﴾ [القصص: ٢٧] ، فهذه منفعة شخص جعلت صداقاً وفيها خدمة للزوجة - إذ خدمة وليها خدمة لها - ولا يجيز الأحناف مثل هذه المنفعة، ومعلوم أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ .

كما أن قوله ﷺ: « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن » (٢) يقطع كل قول يخالفه، ولا داعي لتأويل الحديث، أو صرفه عن حقيقته، خصوصاً إذا جمعنا بينه وبين قوله ﷺ: « إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا: كتاب الله » (٣).

(١) راجع: زاد المعاد ١٧٨/٥ .

(٢) الحديث تقدم تخريجه ص ٨٦ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في (الإجارة) باب: (ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة

الكتاب) ١٩٤/٢ ، كما أخرجه في (الطب) باب: (الشروط في الرقية بقطع من الغنم)

حديث (٥٧٣٧) ٦٦/٤ .

## المطلب الثالث وجوب الصداق المسمى كله

إذا عقد الزوج على زوجته: وجب المهر بهذا العقد، ولكن هذا الوجوب لا يتأكد ولا يلزم، إلا إذا حدث ما يؤكد، ومن مؤكدات المهر التي ذكرها القرآن: الدخول بالزوجة (١).

فإذا دخل الزوج بزوجه، دخولا من شأنه أن يفضي إلى التنازل، فقد وجب المهر كاملاً، والنص القرآني في هذا: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١].

ففي الآية: ينهى الله الأزواج، عن أن ينقصوا من مهر النساء شيئاً، إذا تم الدخول، وحدث الإفضاء.

### والمفسرين فس معنى الإفضاء قولان (٢):

أحدهما: أنه كناية عن الجماع، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، والسدي، وغيرهم.

(١) هناك مؤكدان آخران للمهر أحدهما متفق عليه، وهو موت أحد الزوجين سواء أتم الدخول بينهما أم لا؛ لأن المهر يتقرر بالعقد، والموت ليس مسقطاً للعقد. ووجوب المهر في هذه الحالة مجمع عليه.

أما المختلف فيه فهو الخلوة الصحيحة، وسيأتي الحديث عنها في الجانب الفقهي من هذا البحث.

راجع: بداية المجتهد ٥٨/٣، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ١٨٨، وفي أحكام الأسرة ص ٣٦٤، والمفصل ٩٠/٧، والوسيط في أحكام الأسرة ص ٢٤١، والأحوال الشخصية فقهاً، وقضاء، ص ١٧٩.

(٢) راجع: النكت والعيون ٤٦٧/١، والجامع لأحكام القرآن ١٠٨/٥، ومفاتيح الغيب ١٦/١٠، والبحر المحيط ٢٠٧/٣، وزاد المسير ١٠٢/٢، ١٠٣، وروح المعاني: ٧٢٧/٣.

الثانى: أنه يراد به الخلوة، وإن لم يجمع، واختاره الفراء (١).

والقول الأول أولى، لأن الآية من باب الكناية، كما قال ابن عباس: (ولكن الله كريم يكتى) (٢).

ويؤيده: تعدية الإفضاء بـ ﴿إِلَى﴾ الدالة على انتهاء الغاية، وهى الاتصال، لا مجرد الخلوة، ولذا قال: ﴿بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾، فكأن كل واحد من الزوجين كان منفصلاً عن الآخر، ثم وصل إليه بهذا الإفضاء، واتحد به، فصار بمنزلة الجزء المتمم للآخر وجوده (٣).

كما أن التعجب فى قوله: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ﴾: إنما يتم إذا كان هذا الإفضاء سبباً قوياً فى حصول الألفة، ولا يتأتى ذلك بدون التلاحم الجسدى المعروف، بل يتجاوزه إلى نوع من التلاحم الوجدانى والعاطفى، الذى تصنعه العشرة، وتقاسم الحياة على السراء والضراء، فيقبح أشد القبح - والحال هكذا - أن يطمع فى شىء مما آتاه زوجه .

كما تؤيد اللغة أن يكون المراد بالإفضاء: الدخول؛ لما فيه من معنى: الوصول والاختلاط، الذى لا يتأتى إلا بالدخول .

ففى اللسان ( . . . ) وأفضى فلان إلى فلان: وصل إليه، وأصله: أنه صار فى فرجته وفضائه وحيزه، وأفضى الرجل: دخل على أهله، وأفضى إلى المرأة: غشيها، والإفضاء فى الحقيقة: الانتهاء (٤).

ثم يأتى قوله سبحانه بعد ذلك: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ ليضيف مانعاً آخر من موانع استرداد المهر، يضم إلى سابقه .

(١) راجع: معانى القرآن له: ٢٥٩/١ .

(٢) الأثر عن ابن عباس ذكره الطبرى فى جامع البيان: ٦٥٦/٣، وابن عطية فى المحرر الوجيز: ٤٥٩/٣ .

(٣) راجع: تفسير المنار ٤/٤٦٠ .

(٤) راجع: مادة (فضا) ٤/٣٤٣٠، وانظر: معانى القرآن للنحاس ٤٨/٢، ٤٩ .

وللمفسرين في تفسير (الميثاق الغليظ) وجوه: (١).

الأول: قاله قتادة، والحسن، وابن سيرين، هو قوله: فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بإحسان) ، ومعلوم أنه إذا أُلجأها إلى بذل المهر، فما سرحها بإحسان.

الثاني: قاله جابر وعكرمة: هو قوله ﷺ: « اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله » (٢).

الثالث: قاله مجاهد وابن زيد: أنه عقد النكاح الذي استحل به الفروج.

ولا مانع من أن تكون هذه المعاني كلها مرادة، إذ (الميثاق) هو: العهد المؤكد تأكيداً شديداً، وهذه المعاني كلها مؤكدة في عقد النكاح، وقد وصف الميثاق هنا بالغلظ: لقوته وعظمته، وإسناد الأخذ إلى النساء: ﴿وَأَخْذُنَّ﴾ مع أن الآخذ في الحقيقة هو الله؛ ليفيد معنى أن العهد أخذ لأجلهن، ويسببهن (٣).

وهذا كله لتفسيح وتشنيع حال من يأخذ شيئاً مما آتاه زوجته .

### الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء - استدلالاً بالآية الكريمة - على أحقية المرأة في امتلاك مهرها كاملاً بعد الدخول عليها، ولكنهم اختلفوا في الخلوة الصحيحة (٤) على قولين: الأول: أنه لا يترتب على الخلوة الصحيحة وجوب المهر، وبه قال الشافعية

(١) راجع: جامع البيان ٣/ ٦٥٧، ٦٥٨، ومعاني القرآن للنحاس ٤٩/٢، والنكت والعيون:

٤٦٧/١، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٠٨، ١٠٩، ومفاتيح الغيب: ١٧/١٠.

(٢) أخرجه مسلم في (الحج) باب: (حجة النبي ﷺ) حديث (١٤٧) ٨٨٦/٢.

(٣) راجع: الكشف ١/ ٤٣٠، وحاشية الجمل ١/ ٣٦٩، وقطف الأزهار ٢/ ٦٩٥.

(٤) يراد بالخلوة الصحيحة عند الحنفية: (أن يجتمع الزوجان بعد العقد في مكان يأمان فيه من اطلاع الناس عليهما-كبيت مغلق-ولم يكن بأحدهما مانع)، وهذه الموانع مثل: أن يكون أحد الزوجين مريضاً، أو وجد شخص ثالث معهما، أو كانت المرأة حائضاً، أو كان أحدهما محرماً، بينما لا تعد هذه كلها مانعاً لتقرير المهر عند الحنابلة - في المشهور عندهم - إذ يشترطون فقط: تمييز الزوج، وبلوغ الزوجة، وتمكينها الزوج من نفسها . =

فى الجديد والمالكية (١) - فى الراجح عندهم - حيث فسر أصحاب هذا القول الإفضاء بالدخول كما تقدم .

الثانى: أن الخلوة الصحيحة يترتب عليها وجوب المهر كاملاً، روى ذلك عن الخلفاء الراشدين، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وبه قال على بن الحسين وعطاء، والزهرى، وأبو حنيفة، وأصحابه والحنابلة والزيدية، حيث فسر هؤلاء الإفضاء بالخلوة (٢).

- كما استدلووا بقوله ﷺ: « من كشف خمار امرأته ونظر إليها، وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل » (٣).

= ويلاحظ: أن خلاف العلماء إنما هو فى الخلوة التى لم يحدث فيها مسيس، أما إذا حدث مسيس، واعترف به الزوجان، فإن المهر يجب كاملاً عند جميع العلماء .

راجع: اللباب ١٦/٣، ١٧، والمغنى ٦٠٧/٩، والمفصل: ٩٥/٧، ٩٦، ومنار السبيل ١٩٧/٢ .

(١) راجع: المعونة ٧٦٤/٢ والبيان ٤٠١/٩، وروضة الطالبين ٢٦٣/٧، والذخيرة ٣٧٥/٤، والغاية القصوى للبيضاوى ٧٥٣/٢، وقوانين الأحوال الشخصية لابن جزى، ص ٢٠١، عالم الفكر، القاهرة، ط (١) ١٩٨٥ .

(٢) راجع: تحفة الفقهاء ١٤٠/١، وبدائع الصنائع ٢٩١/٢ والمغنى ٦٠٢/٩، والسيل الجرار ٢٧٩/٢، ومنار السبيل ١٩٧/٢، والواضح فى فقه الإمام أحمد ص ٤١٠، والمفصل ١٠٢/٧ .

هذا: وقد جعل الإمام أحمد من مؤكدات المهر، ما يعد مقدمات للدخول، فالنظر بشهوة أو التقبيل، أو اللمس بشهوة، كل ذلك يؤكد المهر كالدخول، كما يؤكد أيضاً عنده: الطلاق قبل الدخول من مريض مرض الموت، لوجوب العدة عليها فى هذه الحالة. راجع: منار السبيل ١٩٦/٢ .

(٣) أخرجه الدارقطنى فى كتاب (النكاح) باب: (المهر) حديث (٢٣٢)، وفى إسناد عبد الله ابن لهيعة وهو صدوق خلط بعد احتراق كتبه كما فى - تقريب التهذيب ٤٤٤/١ - لكن ذكر ابن حجر أن أبا داود أخرجه فى المراسيل من طريق ابن ثوبان، ورجاله ثقات - تلخيص الحبير ١٩٣/٣ .

ما ورد في القرآن بشأن الحقوق المادية المترتبة على عقد النكاح ————— ٢٢١

وبما روى من إجماع الصحابة وقضائهم بأنه إذا أرخيت الستور وأغلق الباب فقد وجب الصداق (١).

ويرد أصحاب القول الأول على الحديث بأنه رَوَاهُ كنى عن الجماع بكشف الخمار (٢).

أما ادعاء الإجماع فى هذه المسألة فيناقضه مخالفة بعض الصحابة له، كما أنه يبعد أن يكون فى المسألة إجماع ثم يخالفه الشافعى ومالك، ومعلوم أنه تحرم مخالفة الإجماع .

والراجع فى نظرى: هو ما ذهب إليه الشافعية والمالكية، لاتفاقه مع ماسبق ترجيحه فى معنى: الإفضاء، الذى هو: الدخول .

هذا. ويرتب الحنفية على الخلوة الصحيحة ما يرتبونه على الدخول من أحكام؛ كثبوت النسب، ووجوب العدة، والنفقة خلالها، وحرمة التزوج بامرأة محرم لها، أو بأربع سواها، أو التزوج بخامسة ما دامت فى عدتها، ولا يرتب عليها الشافعية شيئاً من هذه الأحكام (٣).

---

(١) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٩٢، والمغنى ٩/٦٠٣، والواضح ص ٤١٠، والمفصل ٧/٩٥ .

(٢) راجع: الموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ٣٢٧ .

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٢/٢٩٣، والحاوى ٩/٥٤٠، والأحوال الشخصية لأبى زهرة

ص ١٩١، والفقه الإسلامى وأدلته ٩/٦٨٣٨، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص

٣٢٨، والأحوال الشخصية فقهاً وقضاء، ص ١٧٧ .

## المطلب الرابع

### وجوب نصف الصداق أو العفو عنه

لإيقاع الطلاق وحشة كبيرة خاصة بالنسبة للفتاة التي لم تنهأ بالزواج بعد، وانفصام هذه العقدة - النكاح - قبل ابتدائها يكون مدعاة - في كثير من الأحيان - للنيل من سمعتها فلا تنهأ بالزواج أبداً .

من هنا أوجبت الشريعة أن تعان بشيء من المال - نصف الصداق ، كتعويض مادي عما يلحقها حتماً من ضرر .

والنص القرآني في هذا : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ ، المسيس هاهنا كناية عن الوطء ، وقد حكى ابن العربي الإجماع على ذلك (١) .

﴿ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ : جملة في محل نصب حال ، أى : طلقتموهن فارضين فريضة ، والفريضة : الصداق ، كما قال ابن عباس ، (٢) وفرض الصداق : تسميته (٣) ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ : أى : فالواجب نصف ما فرضتم ، أو : فعليكم نصف ما فرضتم (٤) .

﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ يعنى : المرأة إذا طلقت وكانت بالغة عاقلة راشدة ، فإنه يجوز لها أن تدع النصف الذى فرض لها فتسقط حقها فيه ، وهذا عفو منها

(١) راجع : أحكام القرآن ١/ ٢١٨ .

(٢) راجع : جامع البيان ٢/ ٥٤٤ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٢/ ٢٣١ ، والفريد ١/ ٤٧٩ .

(٤) راجع : البحر المحيط ٢/ ٢٣٤ ، الفريد ١/ ٤٨٠ .



لا محالة؛ لأن نصف المهر حق وجب لها على مطلقها بما أوحشها .

﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فيها قولان (١):

الأول: أنه الزوج، وهو قول علي، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، وابن سيرين، ومجاهد، وغيرهم .

الثاني: أنه الولي، وهو قول ابن عباس- فى رواية أخرى عنه ، وعلقمة، والحسن، وغيرهم .

وقد رجح الطبرى أن يكون المراد: الزوج؛ قال (٢): ( . . . ) وذلك لإجماع الجميع على أن ولي جارية بكر أو ثيب، صبية صغيرة كانت، أو مدركة كبيرة، لو أبرأ زوجها من مهرها قبل طلاقه إياها، أو وهبه له، أو عفا له عنه، أن إبراءه ذلك وعفوه له عنه باطل، وأن صداقها عليه ثابت . . . ) .

ثم يخاطب الله الطرفين معاً: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ .

فعفو بعضكم لبعض هو الأقرب للتقوى، (٣) وعلى كل منكم أن يحرص على أن لا ينسى مودة وفضل أهل بيت الآخر، ثم تختم الآية بالتذكير والتحذير جرياً على السنة الإلهية بعد تقرير الأحكام؛ لتحريك النفوس المؤمنة وبعثها على الامتثال .

---

(١) راجع: جامع البيان ٥٥٧/٢ - ٥٦٣، وستن الدارقطنى ٢٧٨/٣-٢٨١ ومعالم التنزيل للبيغوى ٢٨٦/١، ٢٨٧، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠٥/٣، ومفاتيح الغيب ١٥٣/٦-١٥٥، والبحر المحيط ٢٣٦/٢، والتحرير والتنوير ٤٦٣/٢، ٤٦٤ .

(٢) راجع: جامع البيان ٥٦٤/٢ .

(٣) أى: تقوى الله المطلوبة فى كل شىء، وذهب الإمام محمد عبده فى تفسيره: (٤٣٣/٢) إلى أن التقوى فى هذا المقام: هى اتقاء الريبة، وما يترتب على الطلاق من التباغض، ولا يخفى ما فى السماح بالمال من التأثير فى تغيير الحال .

## الجانب الفقهي من الآية :

أجمع الفقهاء - بناء على هذه الآية - على أنه يجب نصف المهر لكل مطلقة قبل الدخول، وكانت هناك تسمية للمهر وقت العقد، كما اتفقوا على جواز أن يعفو من بيده عقدة النكاح عن حقه في الصداق، ولكنهم اختلفوا فيما له الحق عن هذا العفو، بناء على اختلاف المفسرين في قول الله: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ .

فيرى الحنفية أن المراد: الزوج؛ لأن الصداق في الحقيقة ملكها وحقها، ولا يجوز للولى أن يهب منه شيئاً لا لزوج ولا لغيره، ووافقهم الشافعي في الجديد، وعن أحمد روايتان، وظاهر مذهبه أن المراد: الزوج .

بينما يرى مالك أن الذى بيده عقدة النكاح: هو الأب في ابنته البكر<sup>(١)</sup> .

أما ابن حزم<sup>(٢)</sup> فيقطع بأن المراد هنا: الزوج، قال: (ولا يحل لأب البكر صغيرة أو كبيرة، أو الثيب، ولا لغيره من سائر القرابة، أو غيرهم، حكم فى شىء من صداق الابنة أو القرية، ولا لأحد ممن ذكرنا أن يهبه ولا شيئاً منه، ولا للزوج طلق أو أمسك ولا لغيره، فإن فعلوا شيئاً من ذلك فهو مفسوخ باطل مردود أبداً، ولها أن تهب صداقها، أو بعضه لمن شاءت، ولا اعتراض لأب ولا لزوج فى ذلك، هذا إذا كانت بالغة عاقلة... ) .

والأولى أن يرجح هنا رأى من قال: إن المراد بالآية: الزوج، لإجماع أهل العلم على أنه لا يجوز للولى أن يهب شيئاً من مال موليته، لا لزوج ولا لغيره، والمهر مالها<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/٢٢٢، وبداية المجتهد: ٣/٦٠، والكافي ٣/١٠٣،

والمغنى ٩/٦١١، وبدائع الصنائع ٢/٢٩٠، وروضة الطالبين ٧/٣١٦ .

(٢) راجع: المحلى ٩/٥١١ .

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٠٥، وبدائع الصنائع ٢/٢٩٠، والبحر المحيط ٢/٢٣٦ .

كما أن عقدة النكاح تخرج بالعقد من يد الولى إلى الزوج، يؤيد هذا قوله ﷺ: « ولي عقدة النكاح هو الزوج » (١).

هذا بالإضافة إلى أنه على هذا القول، يكون الندب إلى العفو من الجهتين، فإما أن تعفو هي عن نصفها، فلا تأخذ منه شيئاً، وإما أن يعفو هو، فيؤدى جميع المهر، فيكون هذا كالتمهيد (٢) لقوله: ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ .

كما استنبط الفقهاء أحكاماً أخرى من الآية، منها :

- أن المهر يجب كاملاً بالدخول وليس بالخلوة، وهو ما ذهب إليه جمهور الشافعية والمالكية - كما تقدم- (٣) فالله سبحانه لم يفرق بين أن يخلو بها أو لا يخلو بها، ولكنه ذكر الميسر الذى هو الجماع كما ذكر المفسرون .

- قياساً على ما أثبتته الآية من وجوب نصف المهر بالطلاق قبل الدخول، أثبت الفقهاء انتصاف المهر بكل فرقة قبل الدخول - أو قبل الخلوة عند الحنفية - إذا كانت من قبل الزوج كردته ولعانه (٤) زوجته، أو فعله بأصولها أو فروعها. . . .

أما إذا كان السبب من جهتها، كأن ارتدت مثلاً، وفسخ النكاح: سقط جميع المهر (٥).

---

(١) رواه الدارقطنى فى (النكاح) حديث (١٢٨) ٢٧٩/٣، وقد جاء فى التعليق المعنى على الدارقطنى -٢٧٩/٣-: فى إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٣٢٤/٢ .

(٣) انظر: المطلب السابق .

(٤) سيأتى معنى اللعان إن شاء الله فى الباب الثانى: (الفرقة) .

(٥) راجع: البيان ٤٠٤/٩، ٤٠٥، وبداية المجتهد ٥٩/٣، والشرح الكبير مع المعنى ٦٠٨/٩،

٦٠٩، والمفصل ١٠٤/٧، والفقہ الإسلامى وأدلته ٦٨٠٤/٩-٦٨٠٦، والواضح ص ٤١٠ .

## المطلب الخامس

### المتعة

تقدم أن المطلقة قبل الدخول لها نصف صداقها إن كان قد سمي لها وقت العقد، تطبيقاً لحاظرها، وتعويضاً عما لحقها من ألم بسبب الفراق .

ولكن ما الحكم إذا طلقت قبل أن يسمى لها صداقها؟ وهل يجوز الطلاق قبل التسمية والميسر؟

يقول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] .

قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾: هذا ابتداء إخبار برفع الجناح عن المطلق قبل البناء والميسر، فرض مهرأ أو لم يفرض؛ لأنه ﷺ لما نهى عن التزوج لمعنى الذوق وقضاء الشهوة (١)، وأمر بالتزوج لطلب العصمة، والتماس ثواب الله، وقصد دوام الصحبة وقع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزاء من هذا المكروه، فنزلت الآية، رافعة للجناح في ذلك؛ إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن (٢).

وعلى هذا يكون قوله: ﴿لَا جُنَاحَ﴾ يعني: لا إثم ولا حرج .

(١) وذلك في مثل قوله ﷺ: « تزوج، ولا تطلق، فإن الله يبغض الذواقين والذواقات » ذكره ابن حجر في-المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية- ٦٧/٢، لكن في إسناده: بشر بن نمير القشيري بصرى متروك متهم، مات بعد الأربعين ومائة .

راجع: المغنى في الضعفاء للذهبي ١/١٦٩، وتقريب التهذيب ١/١٠٢ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٢/٣١٦، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٩٥، والبحر المحیط ٢/٢٣١، والتحرير والتنوير ٢/٤٥٧ .

وقال قوم: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ معناه: لا طلب بجميع المهر، بل عليكم نصف المفروض لمن فرض لها، والمتعة لمن لم يفرض لها .  
وقال آخرون: معناه: لا جناح في أن ترسلوا الطلاق في وقت حيض، بخلاف المدخول بها (١).

وفسر الزمخشري (٢): (الجناح) بالتبعية، أى: لا تبعة عليكم من إيجاب المهر، ثم قال: والدليل على أن الجناح تبعة المهر قوله: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ (٣) فقوله: فنصف ما فرضتم إثبات للجناح المنفى ثمة .  
والمعنى الأول أولى، لأنه المعنى المتعارف في اللغة (٤)، وبه قال الطبرى (٥).  
﴿إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ يراد بهن الزوجات، ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾: كناية عن الوطاء كما تقدم .

وقرى: (ما لم تماسوهن) (٦): على إسناد الفعل إلى البعولة والأزواج معاً، لأن كل واحد منهما يمس صاحبه وقت الجماع .  
و(ما) مصدرية ظرفية، والزمان معها محذوف، تقديره: فى زمن ترك مسهن، وقيل: شرطية أى: إن لم تماسوهن (٧).  
﴿أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾، الفريضة: الصداق كما تقدم (٨).

(١) راجع: المحرر الوجيز ٣١٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩٥/٣ .

(٢) راجع: الكشف ٢٥٧/١ .

(٣) آية رقم (٢٣٧) من سورة البقرة وقد تقدم تفسيرها فى المطلب السابق .

(٤) فى الصحاح (جناح) ٣٦٠/١: الجناح - بالضم - الإثم .

(٥) راجع: جامع البيان ٥٤٢/٢ .

(٦) هذه القراءة سبعة كما فى تقريب النشر ص ٩٧، وانظر جامع البيان ٥٤٣/٢، والجامع

لأحكام القرآن ١٩٨/٣، وإملاء ما من به الرحمن ٩٩/١، والفريد ٤٧٨/١ .

(٧) راجع: الفريد ٤٧٨/١، وإملاء ما من به الرحمن ٩٩/١ .

(٨) انظر: ص ٢٢٠ .

و﴿أَوْ﴾ هنا عاطفة على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ المنفى، أى: ما لم تمسوهن ولم تفرضوا، لأن ﴿أَوْ﴾ إذا وقعت فى سياق النفى، فإنها تفيد مفاد واو العطف، فتدل على انتفاء المعطوف والمعطوف عليه معاً، (١) كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَثِمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسا: ٢٤] أى: وكفوراً.

قال القرطبي: (ويعتضد هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لها، فقال :

﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، فلو كان الأول لبيان طلاق المفروض لها قبل المسيس، لما كرره (٢).  
وجعل الزمخشري (٣) ﴿أَوْ﴾ بمعنى: (إلا)، أو (حتى).

ويكون المعنى على هذا: (إلا أن تفرضوا لهن)، أو (حتى تفرضوا لهن)، أى فحينئذ يجب عليكم شىء.

قال: وذلك أن المطلقة غير الدخول بها إن سمى لها مهر، فلها نصف المسمى، وإن لم يسم لها فليس لها نصف مهر المثل، ولكن: المتعة. ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ يعنى: أعطوهن ما يتمتعن به من أموالكم، والمتاع: اسم لكل ما ينتفع به انتفاعاً غير باق، من مال وكساء وغير ذلك، (٤) وهى هنا: ما يعطيه الزوج لمطلقاته زيادة على الصداق؛ لتطيب نفس المطلقة.

وقد حمل الأمر هنا على الوجوب جمع من الصحابة والتابعين، منهم: على وابن عمر والحسن وقتادة وغيرهم، وحمله آخرون على الندب متمسكين بقوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾، وقوله سبحانه بعد ذلك:

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٩٨، والبحر المحيط ٣/ ٢٣١، والتحرير والتنوير ٤٥٨/٢.

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٩٨.

(٣) راجع: الكشاف ١/ ٢٥٧.

(٤) راجع: مفاتيح الغيب ٦/ ١٥٠، وزاد المسير ١/ ٢٤٦.

﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ، [البقرة: ٢٤١] قالوا: ولو كانت المتعة واجبة، لفرضها على الخلق أجمعين (١) . و ﴿الْمُوسِعِ﴾ : الغنى الذى يكون فى سعة من غناه، يقال: أوسع الرجل: إذا كثر ماله، وصار ذا غنى (٢) .

﴿قَدْرُهُ﴾ أى: قدر إمكانه وطاقته، فحذف المضاف، و﴿الْمُقْتِرِ﴾ : المقل القليل المال، من أقر الرجل: إذا قل ماله (٣) .

﴿مَتَاعًا﴾ : نصب على المصدر، أى: متعهن متاعاً، ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، أى: بما يتعارف به الناس بينهم، ويليق بهم بحسب اختلاف أصنافهم، وأحوال معاشهم وشرفهم، فلا حمل فيه ولا تكلف على أحد الجانبين (٤) .

﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ أى: يحق ذلك عليهم حقاً، يقال: حق الشيء يحق - بالكسر - وجب، وحققت عليه وأحققت، أى: أوجبت؛ (٥) وهذا دليل على وجوب المتعة، ويراد بـ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ هنا: المؤمنين؛ لأنهم جميعاً مأمورون بأن يكونوا محسنين. وإنما حسن ذكر الإحسان هنا؛ لأن المفروض غير محدود، والشارع يحب بسط الكف فيه، فذكر بالإحسان لأجل ذلك (٦)، فكان المعنى: إن كنتم مؤمنين بالله محسنين فى طاعته، فعليكم أن تجعلوا هذا المتاع لائقاً، مؤدياً إلى الغرض منه .

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/١٩٨، ١٩٩، والبحر المحيط ٢/٢٣٢، وفتح القدير للشوكانى ١/٣٧٥، دار الحديث، القاهرة، ط(١) ١٩٩٣، والتحرير والتنوير ٢/٤٦١، ٤٦٢ .

(٢) راجع: المفردات فى غريب القرآن: (وسع) ٥٢٣، وتفسير المنار ٢/٤٢٩ .

(٣) وأصل ذلك من القطار، والقطر، وهو الدخان الساطع من الشواء والعود، ونحوهما، فكان المقتّر، والمقتّر يتناول من الشيء قطاره .

راجع: المفردات (قتر) ٣٧١ والمحزر الوجيز ٢/٣٢٠، وتفسير المنار ٢/٤٣٠ .

(٤) راجع: المصدرين السابقين .

(٥) راجع: الصحاح: (حقق) ٤/١٤٦١، والجامع لأحكام القرآن ٣/٢٠٢، وروح المعانى ٢/٥٢٦ .

(٦) راجع: تفسير المنار ٢/٤٣١ .

فالتمتع الحسن، وبسط الكف بالجود، له أثره في أن تزول الغضاضة من نفس المطلقة؛ فلا يبقى إلا التواد الذي صنعه التعارف الحسن، وفي هذا تكمن الحكمة من تشريع المتعة .

### الجانب الفقهي:

بناء على اختلاف المفسرين في قول الله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ . وهل الأمر فيه للوجوب أم للندب، اختلف الفقهاء :

فذهب الجمهور- الحنفية والشافعية والحنابلة - إلى أن الأمر هنا للوجوب وعليه، فالمتعة واجبة لكل مطلقة قبل البناء والفرض (١).

وذهب مالك إلى أنها مستحبة فقط في حقها ولا تجب، محتجاً بأن الله سبحانه قيد التمتع بالإحسان والتقوى، والواجب لا يختلف فيه المحسن والمتقى (٢).

وقد رد عليه بأن الأمر في حقيقته يفيد الوجوب، ولا يوجد في الآية ما يصرفه إلى الندب، ويؤكد أنه للوجوب قوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾، فليس في ألفاظ الإيجاب كلمة أوكد منه، وكذلك قوله: ﴿عَلَى﴾، وهي كلمة إلزام وإثبات .

كما يؤكد أن الأمر للوجوب، إضافة الإمتاع إليهن بلام التمليك في قوله - بعد ذلك: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]. وهذا أظهر في الوجوب من الندب، ويؤكد أنه أيضاً أن كل مسلم مطالب بأن يكون من المحسنين والمتقين، (٣) وبذا يترجح قول الجمهور لقوة حججهم .

(١) راجع: الحاوي ٥٤٧/٩، وتحفة الفقهاء ١٤١/١، والمغنى ٥٨٤/٩، وكفاية الأخيار ١٢٣/٢ .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٢١٧/١، والجامع لأحكام القرآن ١٩٩/٣، والمفصل ١٣٠/٧ .

(٣) راجع: بدائع الصنائع: ٣٠٢/٢، ٣٠٣، والجامع لأحكام القرآن ١٩٩/٣ .



- وكما اختلف الفقهاء في حكم المتعة، اختلفوا في قدرها، ونقلت عنهم في ذلك أقوال كثيرة، (١) والأولى أن يرد الأمر إلى ما رده الله إليه: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾.

بالإضافة إلى المتعة وأحكامها استنبط الفقهاء من الآية حكيمين آخرين (٢):  
الأول: جواز الطلاق قبل البناء والفرص، ولا يوجد مخالف في هذا لنص الآية .

الثاني: صحة نكاح التفويض - وهو كل نكاح خلا من ذكر المهر - لأنه لو لم يكن صحيحاً، لما كان الطلاق مشروعاً، ومن هنا اعتبر الفقهاء المهر - مع وجوبه - أثراً من آثار العقد، وليس ركناً ولا شرطاً .

### تتمة :

#### هل تشرع المتعة لكل مطلقة ؟

استدل كثير من الفقهاء بالعموم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ على وجوب المتعة لكل مطلقة، وروى هذا عن علي بن أبي طالب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، والزهرى، وقتادة وهو مذهب الظاهرية (٣).

(١) راجع: تفاصيل هذه الأقوال فى: البيان ٤٧٦/٩، ٤٧٧، وبدائع الصنائع ٣٠٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٠٠/٣، والمغنى ٥٨٩/٩، ٥٩٠، وشرح فتح القدير ٤٤١/٢، واللباب ١٥/٣ .

(٢) راجع: المعونة ٧٦٣/٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٢١٨/١، ومنار السبيل ١٩٩/٢، والروضة الندية شرح الدرر البهية للفتوحى البخارى ٥٨/٢، دت، دن، والأحوال الشخصية محمد شحاته الحسينى (دكتور) ص ٦١، دن، ط ١٩٨١ .

(٣) راجع: المحلى ٢٤٥/١٠، والمغنى ٥٨٥/٩، وزاد المسير ٢٤٧/١، وفتح القدير للشوكانى ٣٧٥/١، والمفصل ١٣٥/٧ .

قال ابن حزم (١) رحمه الله: (. . . برهان ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَمِّينِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فعم عز وجل: كل مطلقة، ولم يخص، وأوجبه حقًا لها على كل متق يخاف الله تعالى (. . . .).

وقال: (كل مسلم هو على أديم الأرض فهو بقوله: - لا إله إلا الله محمد رسول الله- من جملة المتقين بقوله ذلك، ومن جملة المحسنين . . .).

وقد أوجب الشافعية (٢) المتعة لكل مطلقة لعموم قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَمِّينِ﴾ إلا التي سمي لها مهر وطلقت قبل الدخول فلها نصف ما فرض لها لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ كما تقدم (٣).

ويرى الحنفية (٤) أن المتعة لا تجب إلا لمطلقة واحدة وهي التي طلقها زوجها قبل الدخول، ولم يسم لها مهر .

وتستحب المتعة لكل مطلقة لم تستحق بالطلاق جميع المهر، ولا نصفه إلا أن تكون الفرقة من قبل المرأة، ففي هذه الحالة لا تستحب المتعة سواء أكان مدخولا بها أم لا لأنها جانية، فكيف يستحب الإحسان في حقها ؟

واستحب الحنابلة (٥) - كالحنفية - المتعة لكل مطلقة إلا التي لم يدخل بها، ولم يفرض لها مهر فهذه تجب لها المتعة لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، وقال مالك وأصحابه: المتعة

(١) راجع: المحلى ٢٤٦/١٠ .

(٢) راجع: روضة الطالبين ٣٢١/٧، ومعنى المحتاج ٢٤١/٣، والإقناع ٢٧١/٢ .

(٣) انظر: المطلب الرابع من هذا الفصل .

(٤) راجع: تحفة الفقهاء ١٤١/١، واللباب ١٧/٣ .

(٥) راجع: المغنى ٥٨٦/٩، والكافي ١٠٧/٣، ومنار السبيل ٢٠٠/٢ .

ما ورد في القرآن بشأن الحقوق المادية المترتبة على عقد النكاح ————— ٢٣٣

مندوب إليها في كل مطلقة، وإن دخل بها إلا في التي لم يدخل بها، وقد فرض لها فحسبها ما فرض لها (١).  
والراجح هو قول الشافعية لاتساقه مع مجموع النصوص الواردة في هذا الشأن .

هذا. وقد قضى قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بالمتعة لكل زوجة مدخول بها في زواج صحيح، إذا طلقها زوجها دون رضاها، ولا سبب من قبلها، على أن تقدر بنفقة سنتين على الأقل، فوق نفقة عدتها، مع مراعاة حال المطلق يسراً وعسراً، وظروف الطلاق، ومدة الزوجية .

---

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٢١٧/١، وبداية المجتهد ١٣٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٩٩/٣ .

## المطلب السادس

## الزيادة على الصداق أو الحط منه

إذا وجب المهر وعلم، فلا بأس أن يتم التراضي بعد ذلك بين الزوجين في تركه كله، أو بعضه، أو الزيادة عليه .

والنص القرآني في ذلك : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ [النساء: ٢٤] .

﴿وَلَا جُنَاحَ﴾: يعنى: لا إثم ولا حرج وقد تقدم .

﴿فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ﴾: فيما زدتم لهن، أو أسقطن لكم عن طيب نفس، فالآية عامة في الزيادة والنقصان والإبراء والتأخير، لأن عموم اللفظ يقتضى جواز الجميع، (١) وفائدة ذكر ﴿تَرَاضَيْتُمْ﴾ هنا : حتى لا يكون فى تشريع هذا الحكم سبيل إلى المضارة والضغط على أحد الطرفين تحت دعوى الإباحة .

وهناك من حملوا الآية على بيان المتعة (٢) فقالوا: المراد من نفى الجناح

(١) راجع: أحكام القرآن للجصاص: ١٠٦/٣، والتحرير والتنوير: ٩/٥ .

(٢) وذلك لقول الله سبحانه فى صدر هذه الآية: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ حيث حمل هؤلاء قوله تعالى: ﴿اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ على متعة النساء، بينما حملها الجمهور على مطلق النكاح، لأنها سبقت فى بيان ما يحل ويحرم من النساء .

هذا. ونكاح المتعة هو: (عقد استمتاع إلى أجل معلوم بشيء معلوم، وتكون صيغته من مادة: (متع) ولا يشترط فيه الشهود). وهو أحد الأُنكحة التى كان يتناكحها أهل الجاهلية، وقد أباحه رسول الله ﷺ فى بادئ الأمر، على وجه الرخصة، ثم نهى عنه ﷺ على وجه التحريم المؤبد، وهذا ما عليه جمهور أهل السنة والجماعة .

أما الجعفرية - إحدى فرق الشيعة - فيقولون بإباحة المتعة مستدلين بعبدة أدلة منها:

- قراءة ابن مسعود: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) .

- ما رواه مسلم فى صحيحه من أحاديث تصرح بأن رسول الله ﷺ أباح المتعة، وأن =

أنه إذا انقضى أجل المتعة لم يكن للرجل على المرأة سبيل البتة، فإن قال

= الصحابة فعلوها في زمنه ﷺ، وبعضهم فعلها في زمن أبي بكر وعمر، حتى نهى عنها عمر رضى الله عنه، مما يدل على أن النهى كان منه ولم يكن من رسول الله ﷺ .

- ما اشتهر عن ابن عباس رضى الله عنهما من إباحته المتعة .

- الروايات الكثيرة التي رويت عن آل البيت تبيح المتعة .

وقد رد عليهم الجمهور بما يدحض هذه الحجج :

- أما قراءة ابن مسعود، فهي من القراءات الشاذة، التي قرئت على سبيل التفسير، ولم يقل أحد بتواترها .

- وأما بالنسبة للأحاديث الواردة في مسلم، فمجموعها يدل على أن النبي ﷺ كان قد رخص بالمتعة لأصحابه في بعض الغزوات، ثم نهاهم عنها، ثم رخص بها مرة أو مرتين، ثم نهاهم عنها نهياً مؤبداً، وأن الرخصة كانت تيسيراً عليهم لكثرة أسفارهم في الغزوات، وبعدهم عن نسائهم .

ويرى أهل السنة: أن الرخصة في المتعة مرة أو مرتين: يقرب من التدرج في منعها منعاً باتاً، كما وقع التدرج في تحريم الربا والخمر .

وكما ثبتت المتعة بأحاديث صحيحة رواها مسلم، فقد ثبت النهى عنها بأحاديث رواها مسلم أيضاً .

- وأما ما كان من نهى عمر رضى الله عنه، فكان من باب التأكيد لنهيه ﷺ، ولم يكن من قبيل إنشاء الأحكام الشرعية .

وأما ما اشتهر من إباحة ابن عباس رضى الله عنه لنكاح المتعة، فقد روى عنه أنه رجع عن رأيه بعد أن خطأه على رضى الله عنه، وروى عنه أنه كان يقول بها، ولكن للضرورة كالميتة للمضطر .

وبالنسبة لما يدعونه مما روى عن آل البيت، فيناقضه تحريم على رضى الله عنه - رأس أئمة آل البيت - للمتعة، وكذا زيد وجعفر الصادق رضوان الله عليهم أجمعين .

ويكفى قبل كل هذا وبعده - للقول بحرمة المتعة - منافاتها لظاهر القرآن، خاصة قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَافِظُونَ \* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]، [المعارج: ٢٩، ٣٠] .

ولو كانت المتعة حلالاً لما وجه الله غير القادر إلى نكاح الإماء، مع ما سيكون عليه أبناؤه من رق وعبودية تبعاً لأهمهم .

لها: زيدني في الأيام وأزيدك في الأجرة، كانت المرأة بالخيار، إن شاءت فعلت، وإن شاءت لم تفعل، فهذا هو المراد من قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ [النساء: ٢٤] أى: من بعد المقدار المذكور أولاً من الأجر والأجل (١).

ولا شك في فساد هذا القول، لإجماع أهل السنة والجماعة على بطلان نكاح المتعة .

ثم تختم الآية بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ليربط سبحانه بين تشريع هذا الحكم ومصدره، ويكشف عما وراءه من حكمة بصيرة (٢).

### الجانب الفقهي فى الآية :

أجمع الفقهاء استناداً إلى الآية الكريمة على جواز الزيادة على المهر والخط

= كذلك منافاتها لمقاصد النكاح، وما شرع لأجله، خاصة ما يتصل بالنسل والمحافظة عليه، وتحقيق المودة والرحمة والسكن بين الزوجين .

وعلى الذين ينادون، بحل مشكلات الشباب عن طريق إباحة المتعة، أن يعلموا أنهم بذلك يضحون بالفتيات والنساء المسلمات، ويسهلون لهن الوقوع فى هوة سحيقة من المهانة والضياع، كما يضحون بالنسل، ويكفى ما عليه أطفال المسلمين من تشرد، وما مشكلة أطفال الشوارع فى ديارنا بخافية على أحد .

راجع مزيداً من تفصيل الأقوال فى نكاح المتعة فى: أحكام القرآن للجصاص ١٠٦-٩٤/٣، وشرح النووى على مسلم ١٧٩/٩-١٩٠، وعاون البارى ٥٥٩/٥-٥٦١، وتفسير المنار ١٣/٥-١٨، ومقاصد الشريعة لابن عاشور، ص ٤٣٩، ومجموعة رسائل عبد الله بن زيد آل محمود، ص ٢٤٣-٢٧٥، والمفصل ١٦٣/٦-١٨٨، ورخص ابن عباس ومفرداته، إسماعيل سالم، (أ.د) ص ٢١٣-٢٣٤، دار النصر، جامعة القاهرة، ط (١) ١٩٩٣، والتأثير الساقية من الزنا، ص ١٧٢-١٧٦، ونكاح المتعة وأسئلة أخرى، عبد الله الصباغ (دكتور) ص ٧-٥٠، مكتبة النور، القاهرة، دن .

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٥٦/١٠، ومحاسن التأويل ٨١/٣ .

(٢) راجع: فى ظلال القرآن ٦٢٦/٥ .

منه، ولكنهم اختلفوا في تفصيلات خاصة بهذين الحكمين .

- فبالنسبة للزيادة على المهر نراهم يختلفون في حكم إلحاق هذه الزيادة بالمهر، والشروط المشترطة لذلك، وهل تأخذ هذه الزيادة حكم أصل المهر فتجب بالموت والدخول وتنتصف بالفرقة قبل الدخول؟ هناك خلاف طويل بين الفقهاء في هذا كله (١).

وأرجح هنا ما ذهب إليه الحنابلة، حيث يرون أن هذه الزيادة تضم إلى المهر وتأخذ حكمه من حيث وجوبه وانتصافه، لاتساقه مع ظاهر الآية .

- وبالنسبة للحط من المهر، فقد اتفق الفقهاء على أنه يصح للزوجة الرشيدة العاقلة أن تحط عن زوجها بعض مهرها أو كله، ولكنهم اختلفوا فيما إذا تنازلت له عن بعض مهرها، أو كله ثم طلقها قبل الدخول، هل يرجع عليها بشيء من المهر أم لا؟

في المسألة قولان (٢)، وأرى أن الراجح أن لا يرجع عليها بشيء، ما دامت قد تنازلت برضاها، ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤] .

أما عن خلاف الفقهاء حول من له الحق في الحط من المهر، الزوج أم وليها، فقد تقدم تفصيل القول في هذه المسألة عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ وما قيل هناك يقال هاهنا (٣).

(١) لم أعرض هنا لهذا الخلاف لبعده عن طبيعة البحث، وانظر تفاصيله في: المعونة ٧٦٢/٢، والمغنى ٦٣٥/٩ - ٦٣٧، والذخيرة ٣٦٥/٤، وشرح فتح القدير ٤٥٤/٢ - ٤٥٦، والمفصل ٨٢/٧، ٨٣ .

(٢) راجع: البيان ٤٣٤/٩، وقوانين الأحوال الشخصية، ص ٢٠٢، وحاشية ابن عابدين: ١١٣/٣، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٦، ومنار السبيل ١٩٥/٢، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٦٧٩٦/٩ .

(٣) راجع: المطلب الرابع من هذا الفصل .

## المطلب السابع

## اشتراط الولي شيئاً من الصداق لنفسه

هناك خلاف بين العلماء في صحة هذا الشرط، وإن كان قد ورد في القرآن ما يدل على صحته، وذلك في قول الله تعالى على لسان العبد الصالح مع موسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجًا﴾ [القصص: ٢٧].

حيث اشترط والد الابنة على نكاحها (موسى عليه السلام) أن يعمل لديه أجيراً عشر سنوات مقابل أن ينكحه ابنته .

وقد احتج الحنابلة (١) بهذه الآية على صحة هذا الشرط، كما احتجوا بقوله ﷺ: « إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ وَكَسَبَ أَوْلَادَكُمْ » (٢).

وعليه، فإذا اشترط الوالد لنفسه شيئاً من مهر ابنته، كان له ذلك، بشرط أن لا يجحف بمالها، فإن كان مجحفاً بمالها لم يصح الشرط، وكان الجميع لها، (٣) فإن شرط غير الأب، كان الكل لها ولا شيء له .

أما مالك، فقد فصل : حيث يرى أن الشرط إذا كان عند النكاح فهو للابنة، وإن كان بعد النكاح فهو للولي، حيث جعل هبة له لم يقع العقد عليها،

(١) المغنى ٥٥٧/٩، والكافي ١١٠/٣، ومنار السبيل ١٩١/٢، ١٩٢ .

(٢) الحديث أخرجه الترمذى فى (الأحكام)، باب: (ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده) حديث رقم (١٣٥٨)، وقال: حسن صحيح ٦٣٠/٣، وأخرجه ابن ماجه فى (التجارات)، باب : (ما للرجل من مال ولده) - حديث رقم (٢٢٩٠) ٧٦٨/٢، وأحمد فى المسند ١٧٩/٢، ١٦٢/٦، والحديث صحيح كما فى صحيح الجامع الصغير ٤٩/٢ .

(٣) هذا الشرط قاله ابن قدامة، وقال القاضى أبو يعلى: ولو شرط جميع المهر لنفسه صح، مستدلاً بصنيع الرجل الصالح مع موسى عليه السلام كما ذكرت الآية، وانظر: المغنى



فلا يتهم بأن يكون الذى اشترطه لنفسه نقصاناً من صداق مثلها، بخلاف ما إذا كان الشرط عند العقد (١).

ومذهب الشافعى: أنه إذا اشترط الولى شيئاً من المهر لنفسه، فسد الصداق، ووجب مهر المثل، لأنه جعل بعض ماالتزمه فى مقابلة البضع لغير الزوجة (٢).

والراجع هو قول الحنابلة لانفاقه مع الآية، خاصة وأن منهم من نص على شرط: عدم الإجحاف بالابنة، وهو شرط مهم يجب أن يوضع فى الاعتبار عند ترجيح رأى الحنابلة؛ حتى لا يكون فى القول بإباحة أن يشترط الأب شيئاً من المهر لنفسه إجحاف بالابنة، لا سيما فى بعض البيئات التى يكون فيها مهر البنت وسيلة من وسائل الشراء للأب، والمزايدة على الابنة، دون تفحص ونظر لحال المتقدم من حيث الدين والخلق، أو من حيث الصلاح للابنة بشكل عام.

---

(١) راجع: المعونة: ٧٦٢/٢، وبداية المجتهد ٦٤/٣.

(٢) البيان ٣٨٧/٩، وإخلاص الناوى، ١٣٢/٣، ومغنى المحتاج ٢٢٦/٣، والفقہ المنهجي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثاني

في الحق الثاني (النفقة)

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : حكم النفقة .
- المطلب الثاني : مقدار النفقة .
- المطلب الثالث : أنواع النفقة .

## المطلب الأول حكم النفقة

يقصد بالنفقة توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام، ومسكن، ودواء، وإن كانت موسرة (١).

وهي من حقوق المرأة الواجبة على زوجها بنص القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

وقوله: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] (٢).

(١) راجع: فقه السنة ١٤٧/٢، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ٣٣٨، والوسيط في أحكام الأسرة ص ٢٥٩.

(٢) يلاحظ أن هذه الآيات الثلاث لم تبين سبب وجوب النفقة على الزوج، مما حدا بالفقهاء إلى الاجتهاد في بيانه.

ومجمل رأى الجمهور - المالكية والشافعية والحنابلة - أن سبب وجوب النفقة هو تسليم الزوجة نفسها إلى زوجها، وتمكينه من الاستمتاع بها، وبذا تسقط عندهم نفقة الناشئة، والصغيرة التي لا توطأ، والمحبوسة ولو ظلما لفوات حق الزوج في الاستمتاع.

ويرى الحنفية أن سبب وجوب النفقة هو احتباس الزوجة نفسها لحق زوجها والقاعدة عندهم: (كل محبوس لحق غيره تلزمه نفقته)، وعليه فلو أقامت الزوجة في بيت الزوجية، ولم تمكن زوجها منها، فإن نفقتها تجب، وكل ما يحول دون الاحتباس يسقط النفقة، كأن كانت تعمل في عمل لا يحقق لها الاحتباس لحق الزوج.

وفى كل ما سبق فروع لامحل لذكرها هاهنا، أما ابن حزم فيرى أن سبب وجوب النفقة هو عقد النكاح، فلا تسقط النفقة عنده بعد العقد حتى وإن نشرت الزوجة.

ولا شك أن في هذا القول، فتحاً لباب التفلت من المسؤوليات الزوجية من قبل الزوجة، وبذا يترجح قول الجمهور.

وانظر تفصيل أقوال الفقهاء في هذه المسألة في: الفواكه الدواني ٩٨٩/٣ والمحلّى ٨٨/١٠، =

كما أوجبتها السنة في قوله ﷺ وقد سئل : ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال :  
« أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا  
تهجر إلا في البيت » (١).

وأجمعت الأمة على وجوبها (٢).

والحقيقة: أن وجوب نفقة الزوجة على زوجها، هو جزء من منظومة  
متكاملة، وضعها الإسلام تكريماً للمرأة، وصيانة لها من التبذل في سبيل جلب  
قوتها، سواء أكانت أمًا، أم بنتًا، أم زوجة، حتى وإن كانت ذات كسب ومال .  
بل إن الشريعة الإسلامية لتذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حين تلزم الزوج  
بالنفقة حتى في حال انفصاله عن زوجته ما دامت في عدتها، كما تلزمه بنفقات  
أبنائها منه بعد ذلك، ولا تكلف المرأة أى عبء اقتصادى في هذا الشأن .

ولكن هل يسرى هذا الحكم على المرأة العاملة في عصرنا، أم تلزم هي  
بالإنفاق على نفسها؟

الحقيقة أنه بالنظر إلى ما ذكره الفقهاء، من أن النفقة تجب للزوجة على  
زوجها حتى ولو كانت موسرة، يتضح أن الأمر لا علاقة له بغنى الزوجة أو  
فقرها، أو بما إذا كان مالها عن طريق كسبها، أو ميراثها مثلاً.

= وبدائع الصنائع ٤/١٩-٢١، والمبدع ٨/٢٠٠-٢٠٥ وشرح ابن قاسم الغزى على متن أبى  
شجاع ص١٧٦، دار الخير، بيروت، ط(١) ١٩٩٥، وحاشية عميرة علي شرح الجلال على  
منهاج الطالبين ٤/٧٧-٧٩، ومواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد، أحمد الفشنى،  
ص١٢٩، الحلبي، القاهرة، ط(٣) دت، وحاشية ابن عابدين ٣/٥٧٢-٥٧٨ مصطفى  
الحلبي، القاهرة ط(٣) ١٩٨٤، ومواهب الجليل ٣/٢٣٢، والمفصل ٧/١٦٨ .

(١) الحديث رواه أبو داود في (النكاح) باب: (حق المرأة على زوجها) (٢١٤٢) ٢/٢٤٤، وابن  
ماجه في (النكاح) باب: (حق المرأة على الزوج) حديث (١٨٥٠) ١/٥٩٣، وأحمد في  
المسند ٤/٤٤٧، والحاكم في النكاح ٢/١٨٨، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

(٢) راجع: المنهل العذب المورود ٤/٤٠ .

ولكن الأمر يتعلق بأمرين آخرين :

**الأول :** إذن الزوج وتصريحه، فإذا خرجت الزوجة إلى عملها دون إذن زوجها وتصريحه، فإن نفقتها تسقط حينئذ؛ لأنها تعد ناشزاً، والناشز لا نفقة لها.

يقول ابن قدامة<sup>(١)</sup> : (فمتى امتنعت من فراشه، أو خرجت من منزله بغير إذنه، أو امتنعت من الانتقال معه إلى مسكن مثلها، أو من السفر معه، فلا نفقة لها ولا سكن، في قول عامة أهل العلم).

أما إذا منعها من الخروج لعملها تعنتاً، كأن يكون قد عقد عليها وهي تعمل، ورضى بذلك، أو شرطت عليه أن تعمل ووافق على شرطها، وهي ملتزمة بأداء ما عليها من واجبات كزوجة وربة بيت، فلها أن تخرج إلى عملها حينئذ دون إذنه ولا تعد ناشزاً، ولا تسقط نفقتها، لقوله ﷺ: « المسلمون عند شروطهم »<sup>(٢)</sup>.

**الثاني :** مسألة الاحتباس لحق الزوج، الذي هو سبب وجوب النفقة عند الخفية، كما مر .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأنه إذا كان خروج المرأة لعملها، لا يحقق هذا الاحتباس، كأن يكون عملها يتطلب منها أن تسافر سافراً بعيداً تتغيب فيه، أو كان يتطلب التغيب الطويل عن المنزل، بحيث لا يحقق الاحتباس - فإن نفقتها تسقط لتفويت حق الزوج في الاحتباس، حتى ولو كان عملها في البلدة نفسها.

قال صاحب الدر المختار<sup>(٣)</sup>: (ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار، أو

(١) راجع: المغنى ١١/٢٨١ .

(٢) الحديث أخرجه البخارى في كتاب الإجارة باب - أجر السمرة - ١٩٤/٢، وأبو داود فى (الأقضية) باب : فى (الصلح) - حديث (٣٥٩٤) ٣/٣٠٤ .

(٣) راجع: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣/٦٠٦ .

عكسه، فلا نفقة لنقص التسليم).

أما إذا كان خروجها بإذن الزوج وتصريحه، ولا يفوت حقه في الاحتباس، فإن نفقتها تجب على زوجها، حتى ولو كان راتبها يفوق راتبه مرات عديدة .

ولها أن تساهم في نفقات بيتها على سبيل التبرع المحض منها، ولا تلزم بذلك، ولكن يبقى أن مساهمتها بالنفقة على بيتها، خاصة مع إعسار الزوج، هي نوع من جميل الصحبة، وحسن المعاشرة، التي تفرضها طبيعة الحياة بين الزوجين، كما أنه نوع من التعويض عما يلحق الزوج والأبناء من ضرر مادي ونفسي، من جراء خروجها المتكرر .

أما إن كان خروجها إلى العمل يزيد من النفقات الخاصة بها على زوجها، والتي تزيد عن نفقات مثلتها ممن لا يعملن، كاحتياجها إلى دار حضائنه لرعاية الأبناء، ونفقات انتقال، وكسوة زائدة، ونحو ذلك .

فالذي يبدو لي: أن الزوجة هي التي تلزم بهذه النفقات الإضافية ولا تجب على زوجها.

إذ من الظلم أن يلزم بها الزوج، في الوقت الذي قد يتضرر فيه كثيراً من خروجها لعملها، ثم تحتفظ هي براتبها كاملاً، تحت دعوى: أن الزوج هو المكلف بالإنفاق .

## المطلب الثاني مقدار النفقة

لم يحدد القرآن الكريم للنفقة مقداراً معيناً، بحيث يلزم به الزوج ولا يتجاوزه، ولكنه أرجع الأمر إلى حال الزوج من يسار أو إعسار.

والنص القرآني في هذا .

﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧] .

قوله: ﴿لِيُنْفِقَ﴾ أمر للأزواج بالنفقة على الزوجات والأبناء .

﴿ذُو سَعَةٍ﴾ : السعة : هي : الجدة والطاقة، وأوسع الرجل : كثر ماله، وأصل

السعة : وسعة، ثم حذفت الواو، ونقصت (١).

وقوله: ﴿قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ : كناية عن التضيق، يقال : قدر عليه رزقه، إذا

ضيق عليه (٢).

وفي الآية يأمر الله أهل السعة واليسار بالتوسعة على الزوجات والأبناء على

قدر سعته، أما من ضيق عليه في رزقه، فعليه أن ينفق على قدره (٣).

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ يعني : ما أعطاها من الرزق، فلا يكلف

الفقير ما ليس في وسعه، ولكن على قدر طاقته (٤).

(١) راجع : اللسان (وسع) ٥/٤٨٣٥ .

(٢) راجع : المفردات في غريب القرآن (قدر) ٣٩٦، وجامع البيان ١٢/١٤٠، والتحرير والتنوير

. ٣٣١/٢٨ .

(٣) راجع : معاني القرآن للفراء ٣/١٦٣، وفتح البيان للفتنوي ١٤/١٩١، وزاد المسير ٨/٤٤،

وروح المعاني ١٧/٦٢٣ .

(٤) راجع : مفاتيح الغيب ٢٩/٣٦، وفتح البيان ١٤/١٩٢ .

وهذا تعليل لقوله: ﴿وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾، فعلى المنفق عليه أن لا يطلب من المنفق أكثر من مقدرته (١).

وقوله: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾، بشارة من الله للتوسعة على من ضيق عليه في رزقه، فاتقى الله في إنفاقه، بأن يبدل عسره يسراً، وضيقه سعة .

### الجانب الفقهي:

فيما يتصل بالآية، هناك اتفاق بين الفقهاء في أنه إذا كان الزوجان موسرين، فإنه يجب على الزوج لزوجته نفقة الموسرين، وإذا كانا معسرين وجبت نفقة المعسرين (٢).

ولكنهم اختلفوا فيمن يعتبر حاله، إذا اختلف حال الزوجين يساراً وإعساراً - بأن كان الزوج موسراً، والزوجة معسرة أو العكس - على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أن النفقة تقدر بحال الزوج فقط، حيث فرقت الآية بين نفقة الموسر والمعسر، وأوجبت على كل منهما نفقة بقدر حاله، وبهذا قال الشافعية والظاهرية، وهو ظاهر الرواية عند الحنفية (٣).

وقد استثنى الشافعية المسكن فقالوا: إن الواجب فيه أن يكون لائقاً بالزوجة، فالمعتبر فيه حالها لا حال الزوج، بحجة أن الزوجة (لا تملك الانتقال منه فروعياً فيه جانبها، بخلاف النفقة والكسوة، حيث روعي فيهما حال الزوج؛ لأنها تملك إبدالهما) (٤).

(١) راجع: التحرير والتنوير ٣٣١/٢٨ .

(٢) راجع: البحر الرائق شرح كتر الدقائق، لابن نجيم، ٤/ ١٩٠، دار المعرفة، بيروت، ط(٢) دت، واللباب ٩٢/٣، وحاشية ابن عابدين ٥٧٤/٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٩/٢ .

(٣) راجع: المحلى ٩٢/١٠، وتحفة الفقهاء ١٥٩/١، والبيان ٢٠٣/١١ وروضة الطالبين ٤٠/٩، واللباب ٩٢/٣، وحاشية ابن عابدين ٦٠٣/٣، والفقهاء المنهجية ١٨٢/٤، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٥٥٢/٤، ٥٥٣ .

(٤) راجع: معنى المحتاج ٤٣٢/٣، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٥٥٣/٤، والمفصل ٢٠٠/٧ .



القول الثاني: لبعض الحنفية، وهو أن المعتبر حال الزوجة (١)، لحديث هند - زوجة أبي سفيان، وكانت قد اشتكت لرسول الله ﷺ، ضمن زوجها عليها بالنفقة - « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » (٢) حيث أسند الكفاية إليها دون اعتبار لحال الزوج .

القول الثالث: أن النفقة تقدر بحال الزوجين معاً، وهو القول المفتى به في مذهب الحنفية، وبه قال الحنابلة والمالكية مع شيء من التفصيل (٣).

ويبدو لي أن القول الثالث هو الراجح، إذ لا يعقل في أمر كالنفقة أن يراعى حال أحد الزوجين دون الآخر، كما أن في ترجيح هذا القول إعمالاً للدليلين، الآية وحديث هند، وهذا أولى من العمل بأحدهما، وترك الآخر .

إذا علم هذا. يكون لا معنى للوقوف أمام تحديد الشافعية لنفقة الموسر والمعسر، كما لا ينبغى الوقوف عند مقادير الحبوب، واللحوم، وأنواع الأدم وغير ذلك مما تحدث عنه الفقهاء، إذ أرجعت الآية الأمر إلى مراعاة حال الزوج من يسار وإعسار، وأرجع حديث هند الأمر إلى كفاية الزوجة، وكلاهما أمران غير محددتين، كما لم يحفظ عن أحد من الصحابة قط تقدير النفقة (٤)، وبذا تكون جميع أنواع النفقة غير محددة شرعاً، وإنما تتغير بتغير الزمان، والمكان،

(١) راجع: حاشية ابن عابدين ٦٠٣/٣ .

(٢) الحديث: أخرجه البخارى فى (اليوع)، باب: (من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم) حديث (٢٢١١) ١٦٨/٢، ومسلم فى (الأفضية)، باب: (قضية هند) حديث (٧) ١٣٣٨/٣، وأحمد فى المسند ٣٩/٦، ٥٠، ٢٠٦ .

(٣) راجع: الكافى ٣/٣٦٢، والهداية بشرح البناية ٤/٨٥٦ واللباب ٣/٩٢ وحاشية ابن عابدين ٣/٦٠٣، وحاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير ٢/٥٠٩، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دت، ومنار السبيل ٢/٢٩٨، والواضح ٤٦٢، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٤/٥٥٢، ٥٥٣، والمفصل ٧/٢٠٠-٢٠١ .

(٤) راجع: زاد المعاد ٥/٤٩٣ .

والبيئة، والقدرة - مما يدخل تحت مفهوم العرف- وأعنى بذلك: العرف الذي يتمشى مع مقررات الإسلام وأهدافه، ولا يناقضها (١).

وكذا الحال بالنسبة للكسوة، لا داعى للوقوف أمام تفصيلات الفقهاء فى تقديرها، خاصة وأنهم اتفقوا على أن تقدير النفقة فيها غير محدد، وأنه يرجع إلى كفاية الزوجة (٢).

أما مسكن الزوجية؛ فالواجب على الزوج أن يهينى لزوجته مسكناً خاصاً بها، لائتفا بحالها، من حيث المرافق والأثاث والفرش... إلخ بين جيران صالحين، بحيث تأمن فيه على نفسها؛ لأن هذا من حق الزوجة على زوجها، ومن متطلبات العشرة بالمعروف المأمور بها، مع مراعاة حال الزوج من يسار وإعسار (٣)، لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

ولكن ما الحكم إذا لم يقم الزوج بأداء ما عليه من النفقة؟  
للزوجة حينئذ أن تأخذ من ماله قدر كفايتها وولدها بالمعروف، كما دل عليه حديث هند المتقدم.

(١) راجع: فى أحكام الأسرة ص ٣٨٩.

(٢) راجع: البيان ٢٠٨/١١، وبداية المجتهد ٩٣/٣، والمغنى ٢٠٨/١١، والغاية القصوى

٨٦٩/٢، ومغنى المحتاج ٤٢٩/٣ وحاشية ابن عابدين ٦٠٩/٣.

(٣) هذا مجمل ما ورد عن الفقهاء فى شروط مسكن الزوجية، وانظر تفاصيل أقوالهم فى:

اللباب ٩٥/٣، وحاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٥١٣/٢، وحاشية ابن عابدين

٥٩٩/٣ - ٦٠٢، والأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٢٤٣، والمفصل ٢٠٢/٧ - ٢٠٥،

والوسيط فى أحكام الأسرة ٢٧٠، ٢٧١.

## المطلب الثالث

### أنواع النفقة

لقد ورد في القرآن الكريم ما يبين أنواع النفقة في آيتين كريمتين، هما:

الآية الأولى:

﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

﴿الْمَوْلُودِ لَهُ﴾: هو والد الطفل، وعبر عنه بهذا الاسم، للإشارة إلى أهمية الولد بالنسبة له، فبه يمتد نسله، ويكون الاعتماد عليه حال الكبر والوهن، فهو إذن الأجدر بإعاشته، ورعاية شؤون أمه، التي هي حاضنته.

فهذا التعبير ﴿الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ كأنه مقابل لـ ﴿الْوَالِدَاتُ﴾ المذكورة قبلاً في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، فكما وصى الله الأم برعاية جانب الطفل بإرضاعه، وصى الأب برعاية جانب الأم، فأمر برزقها وكسوتها، حتى تكون قادرة على رعاية مصلحة الطفل، الذي هو ابنه (١).

و(الرزق): اسم لما ينتفع به الإنسان في حاجاته، من طعام، ولباس، ومتاع، ومنزل، ويطلق كثيراً على الطعام.

و(الكسوة)، يعنى بها: ما يكفيها من كساء الحر والبرد.

وقوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، أى: المتعارف عليه في معتاد تصرفات الناس، بما يجب لمثلها على مثله، دون إفراط، أو تفريط، بحيث تكون لاتقة بحال المرأة في قومها، وبين مثيلاتها، ولا تكون مجحفة بالرجل (٢).

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٦/١٢٩.

(٢) راجع: جامع البيان ٢/٥٠٨، وتفسير المنار ٢/٤١٢، والتحرير والتنوير

### الآية الثانية :

﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ مِّنْ وَجْدِكُمْ ﴾ [الطلاق: ٦] .

قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾: الضمير هنا عائد على النساء المطلقات (١)، في قول الله في افتتاح السورة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ حيث أوجب جمهور أهل العلم السكنى لهن جميعاً، على خلاف في المبتوتة كما سيأتي .

و(من) في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ﴾: للتبويض (٢) ، أى: فى بعض ما سكنتم، أى: بعض مكان سكناكم، قال قتادة: (إن لم يكن لكم غير بيت واحد، فأسكنوها فى بعض جوانبه) (٣) .

﴿مِّنْ وَجْدِكُمْ﴾: أى: مما تطيقون، فالآية بيان لقوله: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ﴾: وتفسير له، أى: مكاناً من مسكنكم على قدر وسعكم وطاقتكم (٤)، ف(الوجد): الوسع والطاقه، يقال: وجدت فى المال أجد وجداً، و جدة، والوجد: الغنى والمقدرة، يقال: افتقر فلان بعد وجد، أى: بعد غنى (٥) .

والآية، وإن كانت توجب السكنى للمطلقة، فلتى فى صلب النكاح أولى .

(١) راجع: التحرير والتنوير ٣٢٥/٢٨ .

(٢) راجع: الكشاف ٤/٤١٦، ومفاتيح الغيب ٣٠/٣٧، والتسهيل ٤/١٢٨، والبحر المحيط ٢٨٤/٨ .

(٣) الأثر عن قتادة ذكره الزمخشري فى الكشاف ٤/٤١٦، وابن كثير فى التفسير ٨/١٥٢، والشوكانى فى فتح القدير ٥/٣٤٩، والقنوجى فى فتح البيان ١٤/١٩٠ .

(٤) راجع: الكشاف ٤/٤١٦، ومفاتيح الغيب ٣٠/٣٧، والتحرير والتنوير ٣٢٧/٢٨ .

(٥) راجع: اللسان (وجد) ٥/٤٧٧، ومعانى القرآن للزجاج ٥/١٨٦، والجامع لأحكام القرآن ١٨/٦٢، وبهجة الأريب فى بيان ما فى كتاب الله من الغريب ٥٠٥، وزاد المسير ٨/١٤ .

## الجانب الفقهي :

نص الفقهاء - استناداً إلى الآيتين الكریمتین - على أن نفقة الزوجة تشمل :  
نفقة الطعام والكسوة والسكن .

وفى هذا يقول ابن قدامة: (إن المرأة إذا سلمت نفسها إلى الزوج على الوجه الواجب عليها، فلها عليه جميع حاجتها من مأكول ومشروب وملبوس ومسكن)<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا اتفق الفقهاء جميعهم، ولكنهم اختلفوا فيما يختص بتوابع النفقة.

ومن هذه التوابع: خادم الزوجة ونفقته، وأدوات الطيب والتنظيف والزينة، والأدوية وأجرة الطبيب الذى يعالجها، حيث اختلف الفقهاء فيما بينهم فيما يختص بهذه التوابع، ولكن فى قول الله: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾: حسم لكل خلاف .

فالرزق وإن كان أكثر ما يطلق على الطعام، إلا أنه يعم كل ما يتنفع به الإنسان - كما سبق تفسيره - ولذا يشمل كل ما ذكره الفقهاء من توابع النفقة.

فكل ما تحتاج إليه الزوجة هو من الرزق، سواء أكان ما تحتاجه من ضرورات الحياة، أم من الكماليات التى صارت بالاستمرار عليها مألوفة، بحيث يحصل التعذر بمفارقتها، أو التضجر<sup>(٢)</sup>.

ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأزمات والأحوال، ومردده إلى المعروف، كما ذكرت الآية .

يؤكد هذا الفهم: قوله ﷺ لهند زوجة أبى سفيان : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف »<sup>(٣)</sup> بما تحمله صيغة (ما) من دلالة على العموم، لتشمل كل

(١) راجع: المغنى ١١/٢٠١ .

(٢) راجع: الروضة الندية ٢/١١٥، وفقه السنة ٢/١٥٢، وفتاوى معاصرة ١/٥٤٤.

(٣) الحديث تقدم تخريجه ص ٢٤٥ .

ما تحتاجه الزوجة، ولا تختص بمجرد الطعام والشراب مع التقييد بالمعروف .  
ويذا يتضح لنا: أنه لا معنى لاختلاف الفقهاء في أجره الطيب، والأدوية،  
وأدوات الزينة، وخدام الزوجة، وهل هذه من النفقة الواجبة أم لا ؟  
لأن هذه كلها أمور لازمة لحفظ البدن وإصلاح الهيئة، فأشبهت نفقة  
الطعام .

كما أنها من لوازم العشرة بالمعروف التي أمر بها الله في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ  
بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] ، وليس من المعروف أن يترك الزوج زوجته بلا علاج،  
أو مواد لإصلاح نفسها، أو خادم يخدمها، لا سيما إذا كانت من ذوات الأقدار،  
والزوج قادر على إخدمها، أو كانت مريضة مثلاً .

كما أن ما حاوله بعض الفقهاء من خلق علاقة بين الزوج ومستأجر  
الدار<sup>(١)</sup>، فكما أنه لا يلزم مستأجر الدار، عمارتها أو حفظ أصولها، فكذا لا  
يلزم الزوج علاج زوجته، أو نفقات إصلاحها نفسها .

أقول: لا يمكن أن تصح هذه العلاقة، فالميثاق الغليظ الذي أخذه الله على  
الزوجة يسمو فوق علاقة الإجارة، ولا يمكن أن نفهم العلاقة الزوجية في إطار  
العلاقة بين المالك والمستأجر، فالزوجة ليست بناء من طوب، أو حتى من ذهب،  
وإنما هي شريكة عمر ورفيقة درب، وليس من مظاهر المودة والرحمة والسكن أن  
نعقد علاقة بين الزوجة والبناء، مهما علا قدره .

هذا . وقد أيد قانون الأحوال الشخصية المصري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ مادة  
٤/٢ أن النفقة تشمل الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما  
يقضى به العرف .

ويذا تدخل توابع النفقة التي جرى العرف بها في أنواع النفقة الواجبة شرعاً  
وقانوناً .

(١) راجع: المفصل ٧/ ١٨٥ .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثالث  
في الحق الثالث  
(التوارث بين الزوجين)

## المبحث الثالث في الحق الثالث (التوارث بين الزوجين)

الإرث أحد أهم الحقوق المشتركة بين الزوجين، فيرث الزوج زوجته بعد وفاتها، كما ترث الزوجة زوجها (١)، والنص القرآني في هذا: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢].

الخطاب في قوله: ﴿لَكُمْ﴾ للأزواج، والولد في الآية بنو الصلب وبنو بنينهم وإن سفلوا، ذكراً وإناثاً، واحداً فما زاد بإجماع العلماء (٢).  
والضمير في قوله: ﴿ولهن﴾: يعود على الزوجات وإن تعددن.

والمعنى: لكم أيها الأزواج نصف ما تركت الزوجات بعد وفاتهن من مال وميراث إن وجد الولد، والرابع إن عدم، ذلك لكم ميراثاً عنهن، مما يبقى من تركتهن وأموالهن، من بعد قضاء ديونهن التي يمتن وهي عليهن، ومن بعد إنفاذ وصاياهن الجائزة، إن كن أوصين بها.

ولزوجاتكم وإن تعددن، ثمن ما تركتم من أموالكم إن وجد الولد، والرابع إن عدم، من بعد قضاء ما عليكم من دين، وإنفاذ ما أوصيتم (٣).

### الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء - استناداً على هذه الآية - على أن للزوج نصف تركة زوجته

(١) راجع: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤٣/٣، وإرشاد الرائض إلى علم الفرائض، أمين محمود خطاب السبكي ص ٦، مطبعة الاستقامة، القاهرة ط (١) ١٩٤٩م، والموارث في الشريعة الإسلامية، محمد على الصابوني ص ٢٦، دار الحديث، القاهرة، دت .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٥١٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ٨٠/٥، وتفسير ابن كثير ٢٢٩/٢.

(٣) راجع: جامع البيان ٦٢٤/٣، ٦٢٥.



مع عدم الولد، أو ولد الولد، والربع مع وجوده، كما أجمعوا على أن الرجل إذا كانت له زوجات متعدّدات، أنهن يشتركن في الربع أو الثمن من غير زيادة، وذلك حتى لا يضار باقي الورثة (١).

ويلاحظ: أن نصيب الزوجة من تركة زوجها على النصف من نصيبه من تركتها، وهذا عدل كبير من المشرع سبحانه وتعالى، وليس شرعاً للرجل على حساب المرأة، كما يروج البعض .

وقد مر بنا - بعد أن عرضت لما ورد في القرآن بشأن الحقوق المادية بين الزوجين - أن الزوج هو الملزم دائماً بالتبعات المادية تجاه زوجته، سواء في صورة مهر، أم متعة، أم نفقة، أم تجهيز لأثاث البيت وفرشه، ولا تلزم الزوجة بشيء من هذا؛ مهما بلغ ثراؤها .

من العدل إذن أن يزيد من ميراث الزوج إلى الضعف، لاختلاف التكاليف المادية بينه وبين زوجته، كما أنه هو الذي سيلزم بالإنفاق على أبناء الزوجة وبناتها منه، فكان ما زاد في نصيبه، إنما رصد ليكون في مقابل هذه التبعات المادية الضخمة، التي أعفت الشريعة منها الزوجة (٢).

(١) راجع: المغنى ٣٧٩/٨، وروضة الطالبين ٨/٦، والمبدع في شرح المقنع ١١٧/٦، ومسالك الدلالة في شرح متن الرسالة ص ٣٣٣، والأحوال الشخصية في الموارث، محمد شحاته الحسيني (دكتور) ص ٤٠، المدني، القاهرة، ط (٤) ١٩٧٩.

(٢) راجع تفاصيل ما يثار ضد الإسلام من شبهات في قضية التمايز بين الزوجين في الميراث، أو بين الرجل والمرأة بصفة عامة، والردود على هذه الشبهات في: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة: ٢٠٤، ٢٠٦، والمرأة في الإسلام، على عبد الواحد وافي (أ.د) ص ٥٢، وشبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام، محمد عمارة، (أ.د) ٦٩/٢-٧١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠١، وحول اتفاقية القضاء على أشكال التمييز بين الرجل والمرأة، جاد الحق على جاد الحق (الإمام الأكبر سابقاً) ص ٨١-٨٣، (هدية مجلة الأزهر)، القاهرة، عدد يوليو ١٩٩٥، ورؤية إسلامية لقضية السكان والتنمية، محمد سليم العوا (دكتور) ص ١٠٠، ١٠١، مجلة العربي، الكويت، عدد (٤٣٤) يناير ١٩٩٥.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنم الله الفردوس

الفصل السادس

ما ورد في القرآن بشأن الحقوق غير المادية  
بين الزوجين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فيما يتماثل فيه الزوجان .

المبحث الثاني : فيما يتمايز فيه الزوجان .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الأول

فيما يتماثل فيه الزوجان

وفيه مطالب :

- المطلب الأول : المعاشرة بالمعروف .
- المطلب الثاني : المماثلة في الحقوق والواجبات .
- المطلب الثالث : الاستمتاع بالوطء .
- المطلب الرابع : حالات يحظر فيها الاستمتاع .

## المطلب الأول المعاشرة بالمعروف

هذا الحق من أهم وأكد الحقوق المشتركة بين الزوجين ، وقد أمر الله به الزوج ، كما أمر به الزوجة في أكثر من آية :

١ - قال تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ١٩] .

الخطاب في قوله : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ﴾ لجماعة الأزواج . والعشرة : اسم من المعاشرة والتعاشر ، وهي المخالطة ، يقال : عاشرته معاشرة :خالطته ، والعشير : القريب ، والجمع : عشراء ، وعشير المرأة : زوجها ؛ لأنه يعاشرها وتعاشره (١) .

وقد فسر بعض المفسرين المعاشرة بالمعروف بالنصفة في البيت والتفقة والإجمال في القول (٢) .

ولكن المعنى أعم بكثير من أن يقصر على هذه الأمور الثلاث .

فكل ما أثبتته القرآن والسنة من حقوق المرأة ، هو من المعاشرة بالمعروف .

يقول الطبري : (يعنى جل ثناؤه بقوله : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ : وخالقوا أيها الرجال نساءكم وصاحبوهن ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ يعنى : بما أمرتكم به من المصاحبة ، وذلك : إمساكنهن بأداء حقوقهن التى فرض الله جل ثناؤه لهن عليكم إليهن ، أو تسريح منكم لهن بإحسان ) (٣) .

(١) راجع : اللسان (عشر) / ٤ / ٢٩٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ١٠٢ .

(٢) راجع : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٠ ، ومعانى القرآن للنحاس ، ٤٧ / ٢ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٤٧ ، والكشاف ١ / ٤٢٩ .

(٣) راجع : جامع البيان ٣ / ٦٥٤ .

ويقول ابن كثير : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أى : طيبوا أقوالكم لهن ، وحسنوا أفعالكم وهياتكم بحسب قدرتكم ، كما تحب ذلك منها ، فافعل أنت بها مثله ( ١ ) .

وجعل محمد عبده : المدار في المعروف على ما تعرفه المرأة ولا تستنكره ، وما يليق به وبها بحسب طبقتها في الناس ، وتألفه طباعها ، ولا يستنكر شرعاً ولا عرفاً ولا مروءة ( ٢ ) .

قال : (وأدخل فيه بعضهم وجوب الخادمة لها ، إن كانت ممن لا يخدمن أنفسهن ، وكان الزوج قادراً على أجره الخادمة ) .

وهكذا يتسع معنى (المعاشرة بالمعروف) ليشمل كل ما يكون سبباً في سعادة وهناء الزوجين ، أو كل ما يحقق المودة والرحمة والسكن بينهما .

قوله : ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ : لعيب في الخلقة أو الخلق - من غير ارتكاب فاحشة أو نشوز - أو لتقصيرهن في العمل الواجب عليهن في خدمة البيت والقيام بشئونه ، ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ أى : فلا تعجلوا بمضارتهن أو فراقهن ، وأمسكوهن بالمعروف ، فعسى أن يكون في صحبتهن الخير الكثير ( ٣ ) .

وهذا هو معنى قوله ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضى منها آخر » ( ٤ ) .

(١) راجع : تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) راجع : تفسير المنار ٤ / ٤٥٦ .

(٣) راجع : الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ١٠٣ ، ومفاتيح الغيب : ١٠ / ١٣ ، وتفسير المنار ٤ / ٤٥٧ .

(٤) الحديث صحيح وقد أخرجه مسلم في كتاب (الرضاع) باب : (الوصية بالنساء) حديث (٦١) ٢ / ١٠٩٨ ، وأحمد في المسند ٢ / ٣٢٩ .

هذا : ومعنى (لا يفرك) لا يغيض . لسان العرب (فرك) ٤ / ٣٤٠٣ .

وقد فسر بعضهم (الخير الكثير) بالولد ، يأتي من هذه الزوجة ، فتنقلب الكراهية رغبة ومودة .

وفسره بعضهم : بأن إحسان الزوج لزوجته ومعاشرتها بالمعروف ، مع كراهته لها ، ابتغاء ثواب الله ، يكون سبباً في الثواب الجزيل في العقبى ، والثناء الجميل في الدنيا (١) .

وهذا تحفيز للزوج بأن يلزم المعروف دائماً في تعامله مع زوجته .

وعلق سبحانه الكراهة بلفظ شيء فقال : ﴿ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ ولم يقل : تكرهوا امرأة ؛ ليلفتنا إلى قاعدة هامة: وهي أن في الصبر على المكروه واحتماله خيراً كثيراً ، جهله الإنسان أم عرفه ، وهذا يصدق على جميع أمور الإنسان لا على النساء وحدهن (٢) ، كما لا يخفى ما في الآية من حث على أعمال النظر، ومحاولة سبر حقائق الأشياء ، وعدم الوقوف عند ظواهرها .

### الجانب الفقهي:

استدل العلماء بهذه الآية على وجوب أن يعاشر الزوج زوجته بالمعروف ، إذ الأصل في الأمر أنه للوجوب ، إلا إذا قام دليل على صرفه عن هذا الوجوب ، ولا يوجد في الآية .

بل إن الأدلة متضافرة على وجوب المعاشرة بالمعروف (٣) ، من ذلك قوله ﷺ : « استوصوا بالنساء خيراً » (٤) ، وقوله : « خياركم خياركم

(١) راجع المحرر الوجيز : ٣ / ٥٤٥ ، ومفاتيح الغيب : ١٠ / ١٣ ، وتفسير المنار : ٤ / ٤٥٧ ، والتحرير والتنوير : ٤ / ٢٨٨ .

(٢) راجع : أحكام القرآن للجصاص : ٣ / ٤٧ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٥٤٥ ، وقطف الأزهار : ٢ / ٦٩٤ ، وتفسير المنار ٤ / ٤٥٨ .

(٣) راجع : المفصل ٧ / ٢٢٦ .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في (النكاح) باب : (الوصاة بالنساء) حديث (٥١٨٦) ٢ / ٦٣١ وابن ماجه في (النكاح) باب : (حق المرأة على الزوج) . حديث (١٨٥١) ١ / ٥٩٤ .



لنساءهم خلقًا» (١) .

والآية وإن كانت تتحدث عن حق الزوجات في المعاشرة بالمعروف ، فإن هذا لا يعنى عدم ثبوت هذا الحق للزوج ، بل إن ما ورد في الشريعة يدل على أنه أكد في حقه ، ويكفى في هذا قوله ﷺ .

« لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » (٢) .

هذا . ومن صور المعاشرة بالمعروف التي جاءت بها السنة :

- أن يحفظ كل من الزوجين سر الآخر ، لقوله ﷺ : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضى إلى المرأة ونفضى إليه ، ثم ينشر سرها » (٣) .

- ألا يفاجأ الزوج الغائب زوجته بالحضور في غير ميعاده عمدًا ، لثلا يوحى بمعنى عدم الثقة والتخون ، وفي ذلك يقول ﷺ : « إذا قدم أحدكم ليلا فلا يأتين أهله طروقًا حتى تستعد المغيبة ، وتمشط الشعثة » (٤) .

---

(١) أخرجه الترمذى فى (الرضاع) باب : (ما جاء فى حق المرأة على زوجها). وقال: حسن صحيح. حديث (١١٦٢) ٣ / ٤٥٧ . وقال الألبانى عنه : إنه صحيح - صحيح الجامع الصغير ١ / ٣٩٢ .

(٢) أخرجه أبو داود فى (النكاح) باب : (فى حق الزوج على المرأة) - حديث (٢١٤٠) ٢ / ٢٤٤ وابن ماجه فى النكاح باب - حق الزوج على المرأة - حديث (١٨٥٣) ١ / ٥٩٥ وأحمد فى المسند ٥ / ٢٢٧ .

وهو حديث حسن كما فى صحيح الجامع الصغير ٥ / ٦٩ .

(٣) الحديث أخرجه مسلم فى كتاب (النكاح) باب : (تحريم إفشاء سر المرأة) حديث (١٢٣) ٢ / ١٠٦٠ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب (الإمارة) باب - كراهة الطروق وهو الدخول ليلا لمن ورد من سفر - حديث (١٨٠) ٣ / ١٥٢٧ .

هذا : والطروق - بضم الطاء : الإتيان بالليل . وكل آت بالليل طارق وقيل : أصل الطروق من الطرق ، وهو الدق ، وسمى الآتى بالليل طارقًا لحاجته إلى دق الباب . =

- أن يجتهد الزوج في الترفيه عن زوجته بما يدخل عليها السرور ، كما روت عائشة : (كنت أَلعب بالبنات عند النبي ﷺ ، وكان لى صواحب يلعبن معى ، وكان رسول الله ﷺ إذا دخل يتقمعن ، فيسربهن إلى فيلعبن معى) (١) .

- أن تتودد الزوجة إلى زوجها بما يذهب ملله ووحشته ، وفى هذا يقول ﷺ : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثركم الأمم » (٢) .

- أن لا يؤذى الزوج زوجته بقول أو فعل ، لقوله ﷺ : « ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا فى البيت » (٣) .

- احتمال أذى الزوجة بما لا يمس الشرف والعرض ، لما روى أن أزواج النبي ﷺ : كن يراجعنه القول ، وتهجره الواحدة منهن اليوم حتى الليل (٤) .

- أن تحفظ الزوجة زوجها إذا غاب عنها فى نفسها وماله ، لقوله ﷺ فى خطبة الوداع : « ألا إن لكم على نساءكم حقًا ، ولنساءكم عليكم حقًا ، فأما حقكم على نساءكم ، فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن فى بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن فى كسوتهن ،

= لسان العرب (طرق) ٣ / ٢٦٦٣ . والمغية : التى غاب زوجها - النهاية (غيب) ٣ / ٣٩٩ - والشعثة : التى اغبر ، وتلبد ، وتوسخ شعرها - المصباح المنير (شعث) ص ٣١٤ .  
(١) أخرجه البخارى فى كتاب (الأدب) : باب : (الانبساط إلى الناس) حديث (٦١٣٠) / ٤ / ١٨٣ ومسلم فى (الفضائل) باب : (فى فضل عائشة رضى الله عنها ) حديث (٨١) / ٣ / ١٨٩ .

هذا . والبنات : التماثيل التى تلعب بها الصبايا النهاية (بنت) ١ / ١٥٨ - ويتقمعن - بمثناة وتشديد الميم المفتوحة - يتغيبن منه ويدخلن من وراء ستر - ويسربهن - بسين مهملة ثم موحدة - أى : يرسلهن إلى .

النهاية (قمع) ٤ / ١٠٩ ، و(سرب) ٢ / ٣٥٦ ، وفتح البارى ٢٢ / ٣٢٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٥ .

(٣) تقدم تخريجه فى ص ٢٤٠ .

(٤) أخرجه البخارى فى (النكاح) باب : (موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) .

وطعامهن « (١) .

- أن تعرف الزوجة فضل زوجها ولا تجحد فضله ، فإن ذلك مما يؤدي إلى النار . قال رسول الله ﷺ : « رأيت النار فلم أر كاليوم منظرًا قط ، ورأيت أكثر أهلها النساء » ، قالوا : بم يا رسول الله ؟ قال : « بكفرهن » . قيل : أيكفرن بالله؟ قال : « بكفر العشير ، وبكفر الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئًا قالت : ما رأيت منك خيرًا قط » (٢) .

- أن يعدل الزوج بين زوجاته إذا كان لديه أكثر من واحدة ، لقوله ﷺ : « من كان له امرأتان فمال إلى إحديهما ، جاء يوم القيامة وشقه مائل » (٣) .

- أن يقوم الزوج بواجباته المادية تجاه زوجته ، من نفقة ومهر ، ومسكن شرعى ، وقد تقدم الكلام فى ذلك بالتفصيل .

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب (الرضاع) باب : (ما جاء فى حق المرأة على زوجها) حديث (٥١٩١) / ٣ / ٦٤٠ ، وقال : حديث حسن صحيح حديث (١١٦٣) / ٣ / ٤٥٨ .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب النكاح باب : (حق المرأة على الزوج) حديث (١٨٥١) / ١ / ٥٩٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب (الكسوف) باب : (صلاة الكسوف جماعة) حديث (١٠٥٢) / ١ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ . وأخرجه مسلم فى كتاب (الكسوف) باب : (ما عرض على النبى ﷺ فى صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار) حديث (١٧) / ٢ / ٦٢٦ وأخرجه أحمد فى المسند / ١ / ٢٩٨ .

هذا : وقوله : «بكفر العشير» فيه جواز إطلاق الكفر على كفران الحقوق ، وإن لم يكن ذلك الشخص كافرًا بالله تعالى .  
والعشير : المعاشر ، كالزوج وغيره .

النهاية (عشر) / ٣ / ٢٤٠ ، وشرح النووى لصحيح مسلم / ٦ / ٢١٣ .

(٣) أخرجه أبو داود فى (النكاح) باب : (فى القسم بين النساء) حديث (٢١٣٣) / ٢ / ٢٤٢ وأحمد فى المسند / ٢ / ٣٤٧ .

وهو حديث صحيح كما فى صحيح الجامع الصغير / ٥ / ٣٥٠ .

بهذه الأمثلة وغيرها ، يتضح لنا أن (المعاشرة بالمعروف) : قول جامع ،  
يندرج تحته كل ما شرع الله من حقوق وواجبات بين الزوجين ، وما سبق كان  
أمثلة ولا يعد حصراً .

## المطلب الثاني المماثلة في الحقوق والواجبات

في شركة الحياة الزوجية ، يتبادل الزوجان الحقوق والواجبات وفق قاعدة قرآنية موجزة جامعة ، نص عليها قوله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] .

أى : للزوجات من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما للرجال عليهن ، فهما متساويان في جميع الحقوق إلا أمراً واحداً ، عبر عنه سبحانه بقوله : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ﴾ وهي درجة الرئاسة والقيام على مصالح الأسرة المفسرة (١) بقوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] . وأصل التركيب : ولهن على الرجال مثل الذى للرجال عليهن ، فحذف من الأول لدلالة الآخر ، وبالعكس .

قال أبو حيان : وهذا من بدیع الكلام : إذا حذف شيئاً من الأول أثبت نظيره في الآخر ، وأثبت شيئاً في الأول ، حذف نظيره في الآخر (٢) .

ولا يراد بالمماثلة في قوله : ﴿مِثْلُ﴾ المماثلة في جنس الفعل في كل الحقوق والأحوال ؛ إذ مقتضى الفطرة والطبيعة ، هو التمايز بين كثير من أحوال الرجال والنساء .

فالمماثلة تكون في الواجبات المطلوبة ، وإن اختلفت في جنسها ، كالإنفاق على الزوجة ، ورعاية شؤون البيت الخارجية ، مقابل أن ترعى هي شؤونه الداخلية ، وأن تحتضن الأبناء .

وأحياناً تكون المماثلة في جنس الفعل (٣) ، كإعانة أحدهما الآخر :

(١) راجع : تفسير المنار ٢ / ٣٨٠ .

(٢) راجع : البحر المحيط ٢ / ١٨٩ .

(٣) راجع : التحرير والتنوير ٢ / ٣٩٩ .

«كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» (١) ، والعشرة بالمعروف ، والمماثلة في التشاور في فطام الولد عن الرضاع : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣] . ومرد هذا كله إلى نفي الإضرار . وإلى حفظ مقاصد الشريعة ، وإلى هذا أشار بقوله سبحانه : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فالباء هنا : للملابسة ، أى لهن حق متلبساً بالمعروف ، غير المنكر ، من مقتضى الفطرة والآداب والمصالح ، ونفي الإضرار ومتابعة الشرع (٢) .

وقد ردت الآية هذه الحقوق إلى قاعدة المثلية ، لتظل فوق التحديد ، فما من عمل تعمله المرأة للرجل ، إلا وللرجل عمل يقابله لها ، إن لم يكن مثله في شخصه ، فهو مثله في جنسه ، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل (٣) ، فينبغى أن يراعى هذا الجانب ، ولذا قال عبد الله بن عباس : إني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي (٤) لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ولا شك أن الزينة التي يتزين بها الرجل غير تلك التي تتزين بها المرأة ، ولكن الهدف والمؤدى واحد ، وهو إدخال السرور على كل منهما ، لذا كانت من المعاشرة بالمعروف ، كما فهمها حبر الأمة .

ويلاحظ : أن القرآن في عرضه للحكم بدأ بتقرير ما للنساء من حقوق على الرجال ، ليلفت النظر إلى أهمية أن تراعى حقوق النساء ، وهن اللواتي حرمن

(١) أخرجه البخارى فى (النكاح) باب : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [التحریم: ٦] حديث

(٥١٨٨) / ٣ / ٦٣١ ومسلم فى الإمامة باب - فضيلة الإمام العادل - حديث (٢٠) / ٣ /

١٤٥٩) وأحمد فى المسند ٢ / ١٢١ .

(٢) راجع : التحرير والتنوير ٢ / ٣٩٩ .

(٣) راجع : تفسير المنار ٢ / ٣٧٥ .

(٤) الأثر عن ابن عباس ذكره الطبرى فى جامع البيان ٢ / ٤٦٧ ، وابن أبى حاتم فى تفسيره

٢ / ٤١٧ والنحاس فى معانى القرآن ١ / ١٩٨ ، وابن الجوزى فى زاد المسير ١ / ٢٣٣ .

طويلاً من أبسط حقوقهن ، على عكس الرجال الذين حفظت لهم حقوقهم منذ أقدم العصور .

وبذا أعلى الإسلام من قيمة المرأة ، حينما قرر مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات على هذا النحو ، وهو أمر لم تعرفه البشرية من قبل (١) .

## الجانب الفقهي:

بناء على ما سبق في تفسير الآية يمكن تقرير الآتى :

- أن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، أصل مقرر في

(١) ذلك أن مجتمعات ما قبل الإسلام - على اختلافها - لم تعرف قط هذه المائلة ، بل لم يخل مجتمع منها من صور تعسفية بالغة السوء ضد المرأة بوجه عام ، سواء عند العرب أم عند غيرهم من الصين والهند واليونان والرومان واليهود والنصارى . . . ولنا أن نتصور مدى ما عانته المرأة من اضطهاد ، حينما نعلم أنه حتى بعد بعثة النبي ﷺ بخمسة عشر عاماً : اجتمع رجال الكنيسة لبيحثوا : هل المرأة إنسان ؟ وهل تصح منها العبادة ؟ وهل هى من جملة البشر؟

ولا تزال المرأة فى أوروبا تعاني هذه النظرة المتدنية لها ، وإن اتخذت صوراً وأشكالاً أخرى ، حيث يتذلل جسدها ونفسها ، تحت ستار من المدنية والتحرر ، ولا تزال تعاني الحرمان من كثير من حقوقها ، خاصة المالية منها .

جدير بالذكر : أن الإسلام لم يقرر المساواة بين الرجل والمرأة فى جانب الحقوق والواجبات فقط ، ولكن فى كل ما يمس القيمة الإنسانية ، كما قرر أهليتها الدينية ، والعلمية ، والاجتماعية والاقتصادية والمالية .

وانظر مزيداً من تحرير القول فى هذه القضية فى الدراسات الآتية :

الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة ، الهى الخولى : ٩ - ٣٠ ، وقضية المرأة - رؤية تأصيلية - سعاد الناصر ، ص ٤٣ - ٤٧ ، كتاب الأمة ، قطر ، عدد (٩٧) نوفمبر ٢٠٠٣ ، ومؤتمرات المرأة بين الجهالة والعدالة : ١٢٢ - ١٤٨ ، والمرأة المسلمة ماذا يراد منها ؟ سهيلة زين العابدين ، ٢٣٥ - ٢٤٦ - مجلة دراسات إسلامية ، علمية محكمة - مركز البحوث والدراسات ، السعودية ، عدد (٦) ١٤٢٣ هـ .

- القرآن ، تميز به عن سائر الشرائع والنحل الأخرى .
- أن الحقوق والواجبات بين الزوجين قائمة على قاعدة المثلية لتظل فوق التحديد ، ومحل أنظار المجتهدين ، وهذا من يسر الشريعة ومرونتها .
- أن كل ما يدخل السرور على أحد الزوجين ، يكون من الحقوق الواجبة ، وصورة من صور المعاشرة بالمعروف ، التي أمر الله بها .
- أن كرامة المرأة المسلمة في تمسكها بدينها ، وما شرع لها من حقوق ، وأن بعض صور الانحراف في التعامل مع المرأة ، مرده إلى الجهل بالإسلام ، وعلينا أن نصحح معاملة الرجال للنساء مستلهمين توجيهات شريعتنا الغراء ، بدلا من استيراد الحلول المنحرفة باسم التمدن والتحرر .
- أن التمايز بين الجنسين في بعض الأمور ، شيء تقتضيه الفطرة والطبيعة ، ولكل دوره وفق هذا التمايز ، بحيث تتكامل الأدوار ولا تتفاضل ، وأن المطالبة بالمساواة التامة في كل شيء هو انحراف عن المسار الطبيعي الفطري ، ودعوة إلى التحلل وإن اتخذت لها أسماء وأشكالا أخرى .



## المطلب الثالث الاستمتاع بالوطء

### حق الزوجين في الاستمتاع:

لا ينظر الإسلام إلى ممارسة المتعة بين الزوجين ، على أنها عمل حقير ينبغي أن يترفع عنه المسلم ، طلباً للفردوس الأعلى . . . ولكنها حق لكل زوج على زوجته ، وواجب له أيضاً .

وفي الوقت نفسه هي صدقة مقبولة ، حتى وإن قصد بها المتعة المحضة ، فضلا عن ابتغاء الولد .

بل . إن ممارسة هذه المتعة في الحلال ، من أهم ما تتسم به الجماعة المؤمنة ، وتمتدح به كما تمتدح بالصلاة والزكاة .

والنص القرآني في هذا : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ \* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون : ٥ ، ٦] .

فالمؤمنون يتميزون بحفظهم لفروجهم في كافة الأحوال إلا من زوجاتهم اللاتي أحل الله لهم ، وكذا إمائهم المملوكات (١) .

ف ﴿عَلَىٰ﴾ في قوله : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ بمعنى : (من) وبذا قال الفراء (٢) واختار أبو حيان (٣) أن يضمّن ﴿حَافِظُونَ﴾ معنى : ممسكون أو قاصرون ، وكلاهما يتعدى بـ ﴿عَلَىٰ﴾ ، كقول الله : ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب : ٣٧] .

ومعنى : ﴿غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ : غير مؤاخذين شرعاً ، واللوم : الإنكار على

(١) راجع : جامع البيان ٩ / ١٩٩ ، وصفوة النفاسير ٢ / ٣٠٣ .

(٢) راجع : معاني القرآن : ٢ / ٢٣١ .

(٣) راجع : البحر المحيط : ٦ / ٣٩٦ .

الغير ما صدر منه من فعل أو قول لا يليق عند اللائم (١) ، ولا شك أن نفى اللوم عمن لا يحفظ فرجه عن زوجه يدل على حل زوجه له ، وما أحل للزوج ، أحل أيضاً للزوجة ، بدليل قوله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ .

وبديهى أن نعلم : أن ليس المراد بحفظ الفرج : ستره عن الآخرين فقط ، ولكن حفظه عن الاستمتاع غير المشروع ، إذ هو عضو الاستمتاع ومحلّه .

### الجانب الفقهي :

- فيما يتصل بالآية - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والحنابلة - إلى أن الاستمتاع بالوطء ومقدماته من لمس ونظر إلى جميع بدن المرأة حق ثابت للزوجين معاً (٢) ، لا يجوز لأحدهما أن يمنع الآخر منه إلا بعذر شرعى .  
وخالف الشافعية ، حيث رأوا أن الخطاب فى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ \* **إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ** \* خاص بالرجال ، ولا تدخل فيه النساء ، وعليه فلا حق لهن فى الوطاء ولا مقدماته إلا بإذن الزوج (٣) ، لكنه يستحب عندهم للزوج أن لا يعطل حق زوجته عن الوطاء ؛ لأن ذلك ليس من العشرة بالمعروف .

والحقيقة أن التفريق بين الزوج والزوجة ، أو بين الرجل والمرأة فى حق فطرى طبيعى كهذا ، تقف ضده النصوص ، ولا يؤيده العقل .

(١) راجع : التحرير والتنوير ١٨ / ١٥ .

(٢) راجع : بدائع الصنائع : ٢ / ٣٣٥ ، والمغنى ٩ / ٧١٥ ، ٧١٦ ، والمفصل : ٧ / ٢٤٠ ، والحقوق غير المالية الناشئة عن عقد الزواج ، زينب حسن ص ١٨ - رسالة ماجستير - جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ هـ .

(٣) راجع : أحكام القرآن للكميا الهراسى ٤ / ٢٨٥ ، والبيان ٩ / ٥٠٣ ، والمجموع ١٦ / ٤١٥ ، والمغنى ٩ / ٧١٥ والفقہ الواضح ٢ / ٦٨ .

فقوله ﷺ: « إن لربك عليك حقًا ولنفسك عليك حقًا ، ولأهلك عليك حقًا فأعط كل ذي حق حقه » (١).

هذا الحديث يثبت أحقية المرأة في الجماع ، وأنه لا يجوز لزوجها أن يفوت عليها هذا الحق ، حتى ولو كان للعبادة .

- وقول عائشة رضی الله عنها : ( . . كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ونحن جنبان ) (٢) يدل على جواز تمتع الزوجة بالنظر إلى عورة زوجها ، ومواضع الإثارة من جسده .

وقوله ﷺ لجابر رضی الله عنه : « هلا بكرًا تلاعبها وتلاعبك » (٣) .

يدل على أحقية المرأة في التمتع بمداعبة زوجها ، وأن على الزوجين أن يتعاونوا معًا على إنجاح العملية الجنسية ، لتصبح لونها من المتعة لا مجرد قضاء وطر .

أما العقل فيرفض أن يحتكر الزوج وحده هذا الحق .

---

(١) الحديث أخرجه البخارى فى (الصوم) باب : (الوصول إلى السحر) ، حديث (١٩٦٨) / ٢ / ٨٢ ، والترمذى فى (الزهد) باب : (٦٣) . حديث (٢٤١٣) / ٤ / ٦٠٨ .

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى (الغسل) باب : (غسل الرجل مع امرأته) حديث (٢٥٠) / ١ / ١٣٩ ، كما أخرجه فى (الحيض) باب : (مباشرة الحائض) حديث (٢٩٩) / ١ / ١٥٧ ، وأخرجه مسلم فى (الحيض) باب : (القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة . . .) حديث (٤٦) ، ١ / ٢٥٧ ، وأبو داود فى (الطهارة) باب : (الوضوء بفضله وضوء المرأة) حديث (٧٧) / ١ / ٢٠ ، والترمذى فى (الطهارة) باب : (ما جاء فى وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد) حديث (٦٢) / ١ / ٩١ ، وأحمد فى المسند : ٦٤ / ٦ .

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى (النكاح) باب : (تزويج الثيات) ، حديث رقم (٥٠٧٩) / ٣ / ٥٩٥ ، ومسلم فى (الرضاع) ، باب : (استحباب نكاح البكر) حديث (٥٦) / ٢ / ١٠٨٧ ، وأبو داود فى (النكاح) باب : (فى تزويج الأبكار) ، حديث (٢٠٤٨) / ٢ / ٢٢٠ ، والدارمى فى (النكاح) باب : (فى تزويج الأبكار) / ٢ / ١٤٦ .

فإلحاح الغريزة ، والتأثر بما يثيرها من مثيرات ، أمر أودعه الله المرأة تماماً كما أودعه الرجل ، ولا يعقل أن تعاقب المرأة بما يعاقب به الرجل إن سلكت طريقاً غير مشروع في التنفيس عن غريزتها ، وفي الوقت نفسه نقول لها : إنه لا حق لك في التنفيس الحلال .

هذا وغيره يؤكد صحة ما ذهب إليه الجمهور ، ويبقى قبل كل هذا وبعده قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة ٢٨٨] . أصلاً عاماً يحتكم إليه في كل ما للزوجين من حقوق وما عليهما من واجبات .

## المطلب الرابع حالات يحظر فيها الاستمتاع

لقد حظرت الشريعة الإسلامية على الزوجين أن يمارسا المتعة في حالات بعينها، وذلك لحكم جليلة، كما يتضح في الأحوال الآتية :

### أ - حال الصوم :

والنص القرآني في هذا : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾

[البقرة: ١٨٧] .

يروى في سبب نزول هذه الآية: أن المسلمين كانوا في شهر رمضان إذا صلوا العشاء، حرم عليهم النساء، والطعام إلى مثلها من القابلة، ثم إن ناساً من المسلمين أصابوا الطعام والنساء في رمضان بعد العشاء، منهم: عمر بن الخطاب، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله هذه الآية (١).

و ﴿الرَّفَثُ﴾ هنا، قال ابن عباس: كناية عن الجماع، لأن الله كريم يكنى (٢).

وقال الزجاج: الرفث: كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من امرأته .

وأصل الرفث: قول الفحش، يقال: رفث وأرفث: إذا تكلم بالقبيح (٣).

قال الراغب: الرفث: كلام متضمن لما يستقبح ذكره من ذكر الجماع ودواعيه، وجعل - يعني في الآية - كناية عن الجماع: تنبيهاً إلى جواز دعائهن

(١) راجع: أسباب النزول للواحدى، ص ٣٣، وجامع البيان ١٧١/٢، والكشاف ٢٠٩/١، والبحر المحيط ٤٨/٢ .

(٢) راجع: جامع البيان ١٦٨/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣١٥/٢، وزاد المسير ١٧٤/١، وروائع البيان للصابوني ١٩٠/١ .

(٣) راجع: الصنحاح (رفث) ٢٨٣/١، واللسان (رفث) ١٦٨٧/٢ .

إلى ذلك، ومكالمتهن فيه (١).

وإنما عدى ﴿الرَّفَثُ﴾ بيالي، وأصله أن يتعدى بالباء: لتضمنه معنى الإفشاء إليهن، وهو الجماع (٢)، كما في قوله تعالى: ﴿أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١].

ويراد بقوله: ﴿لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ ليلة اليوم الذي يصبح فيه الرجل صائمًا، جريًا على استعمال العرب في إضافة الليلة، لليوم الموالي لها (٣).  
وبذا حصر الشارع حل مباشرة النساء، من وقت الإفطار إلى طلوع الفجر، فدل على أنه لا يصح خارج هذا الوقت بالنسبة للصائم.

### الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء. استناداً إلى الآية الكريمة - على أنه يحرم على الزوج أن يجامع زوجه حال صومه في نهار رمضان، فإن فعل فسد صومه، وتلزمه الكفارة العظمى .

- أما دواعي الجماع من لمس، وتقبيل وخلافه، فقد اتفق الفقهاء على حرمة أن يستمتع الصائم بشيء منها، إن كان ذا شهوة مفرطة، بحيث يغلب على ظنه أنه إن فعل شيئاً منها فإنه ينزل، أما إن غلب على ظنه عدم الإنزال مع علمه بتحريك شهوته إن استمتع، فإنه يكره في حقه .

لما روى أن عائشة رضی الله عنها قالت: (كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم وكان أملككم لإربه) (٤).

(١) راجع: المفردات (رفث) ص ١٩٩ .

(٢) راجع: من جاز القرآن لأبي عبيدة ١/٦٧، والجامع لأحكام القرآن ٢/٣١٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٤٢٣، وقطف الأزهار ١/٣٩٩ .

(٣) راجع: قطف الأزهار ١/٣٩٩، والتحرير والتنوير ٢/١٨٢ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (الصوم) باب: (المباشرة للصائم) حديث (١٩٢٧) ٢/٦٥ =

- كما أجمع الفقهاء على أن من قبل زوجته، أو لمسها، ولم ينزل، فإن صومه صحيح، لما روى أن عمر رضى الله عنه قال :

هششت (١) يوماً، فقبلت وأنا صائم، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو تضمضت وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، قال: فمه؟!» (٢).

أما إن قبل زوجته أو لمسها فأمنى، فقد اتفق الفقهاء على أن صومه يفسد، وإن قبل فأمنى فسد صومه عند مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يفسد صومه، لأن إنزال المذي لا يوجب الغسل، ومن ثم لا يوجب الفطر، ولا توجد فيه صورة الجماع ولا معناه فلا يفطر به (٣).

والذى أراه: أنه يجب على الزوج، خاصة إذا كان شاباً- لا يملك إربه - أن

= وأخرجه مسلم في (الصيام)، باب: (بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته) حديث (٦٦) ٧٧٧/٢، وأخرجه الترمذى في (الصوم) باب: (ما جاء في مباشرة الصائم) حديث (٧٢٩) ٩٨/٣ .

هذا. والأرب - بفتح الهمزة والراء: الحاجة، تعنى أنه ﷺ كان غالباً لهواه، ويروى - بكسر الهمزة وسكون الراء - وله تأويلان: ١ - الحاجة. ٢ - العضو. راجع: النهاية (أرب). ٣٦/١ .

(١) هششت: أى: فرحت واشتهيت، وهش للشىء: يهش: إذا سر به - عن اللسان (هشش). ٤٦٦٨/٥ .

(٢) أخرجه أبو داود في (الصوم) باب: (القبلة للصائم) حديث (٢٣٨٥) ٣١١/٢، وأحمد في المسند ٢١/١، والدارمى في (الصوم) باب: (الرخصة في القبلة للصائم) ١٣/٢ .  
والحديث صحيح الإسناد كما ذكر أحمد شاكر في هامش مسند أحمد، حديث رقم (١٣٨) ٢٢٥/١ .

(٣) راجع: المغنى ٤/١٨٢ - ١٨٤، والكافى ١/٣٦١، والمبدع ٣/٢٤، ومغنى المحتاج ١/٤٣١، واللباب ١/١٦٥، ومواهب الجليل ٢/٦، ومسالك الدلالة فى شرح متن الرسالة ص ١١٥، وفقه السنة ١/٥٢٧ .

يتورع عن كل ما يثيره من زوجته ما دام صائماً، خروجاً من الخلاف، ولأن هناك من فسر (الرفث) بأنه: جميع حاجات الرجال إلى النساء، كما تقدم .

### (ب) حال الاعتكاف :

والنص القرآني في هذا: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

ففي الآية نهى عن مباشرة النساء حال الاعتكاف في المسجد، وفي هذه المباشرة قولان (١):

أحدهما: أنها المجامعة، وهو قول الأكثرين، لما في الجماع من تلاصق البشريتين، فكنى بالمباشرة عن الجماع .

يقال: باشر الرجل امرأته مباشرة وبشاراً: إذا دخل معها في ثوب واحد فوليت بشرته بشرتها .

الثاني: أنها مادون الجماع من اللمس والقبلة .

و﴿عَاكِفُونَ﴾ من عكف على الشيء يعكف ويعكف عكفاً وعكوفاً : لزمه، ويقال لمن لازم المسجد وأقام على العبادة فيه: عاكف ومعتكف (٢) .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم، إذا اعتكفوا في المساجد، ودعت ضرورة أحدهم إلى جماع امرأته، خرج ففضى ما في نفسه، ثم اغتسل، وأتى المسجد فنهوا عن ذلك (٣) .

﴿فِي الْمَسَاجِدِ﴾ قيد لبيان أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، على خلاف بين العلماء في عموم المساجد وخصوصها محلته كتب الفروع .

(١) راجع: المفردات: (بشر) ص ٤٨، وزاد المسير ١/١٧٤، ١٧٥، وقطف الأزهار: ١/٤٠٢ .

(٢) راجع: اللسان: (عكف) ٤/٣٠٥٨ .

(٣) راجع: جامع البيان: ٢/١٨٦، وتفسير ابن كثير: ١/٥١٩، والبحر المحييط: ١/٥٣،

وزاد المسير: ١/١٧٥، ومحاسن التأويل: ٢/٨٧ .



## الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء على أن المعتكف إذا جامع زوجته عامداً، فإنه يأثم، ويفسد اعتكافه، للنهي الوارد في الآية، ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ﴾ والأصل في النهي التحريم، ولأن الوطء إذا حرم في العبادة أفسدها، كالحج والصوم (١).

- كما اتفق الفقهاء على جواز أن يباشر المعتكف زوجته فيما دون الفرج بغير شهوة، وذلك كمس بدننها لعارض، أو تقبيلها عند قدومها من سفر من غير قصد لذة، فهذا غير ممنوع، ولا مؤثر في الاعتكاف، لما روى عن عائشة رضي الله عنها، (أنها كانت ترجل (٢) شعر رسول الله ﷺ وهو معتكف) (٣).

أما إن باشر بشهوة عامداً، فقد ارتكب محرماً، لمخالفته النهي الوارد في الآية، فإذا أنزل فسد اعتكافه عند أبي حنيفة ومالك وأحمد، وهو أظهر الأقوال عند الشافعية: وإن لم يصحبها إنزال لم يفسد اعتكافه .  
وللشافعية قول بعدم بطلان الاعتكاف مطلقاً (٤).

هذا، وقد أرجع ابن رشد سبب الخلاف بين الفقهاء في فساد اعتكاف من باشر دون الفرج إلى مسألة أصولية هي: هل الاسم المتردد بين الحقيقة والمجاز له عموم وخصوص؟ وهو أحد أنواع الاسم المشترك، فمن ذهب إلى أن له عموماً قال: إن المباشرة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾

(١) راجع: الحاوي ٣/٤٩٩، وبداية المجتهد ٢/٩٨، والمغنى ٤/٣٠٥، والدين الخالص ٥٣٦/٨ .

(٢) ترجيل الشعر: تسريحه وتنظيفه. النهاية (رجل) ٢/٢٠٣ .

(٣) الحديث أخرجه مسلم في (الحيض) باب: (جواز غسل الخائض رأس زوجها) حديث (٦) ٢٤٤/١، وابن ماجه في (الصيام) باب (ما جاء في المعتكف يغسل رأسه ويرجله) حديث (١٧٧٨) ١/٥٦٥، ومالك في (الاعتكاف) باب: (ذكر الاعتكاف) حديث (١) ص ٢٥٧، وأحمد في المسند ٦/١٠٤ .

(٤) راجع: المغنى ٤/٣٠٨، والذخيرة ٢/٥٤٤، ومغنى المحتاج ١/٤٥٢ .

تطلق على الجماع، وعلى ما دونه، ومن لم ير له عمومًا - وهو الأشهر والأكثر - قال: يدل إما على الجماع، وإما على ما دونه، فإذا قلنا: يدل على الجماع بإجماع، بطل أن يدل على غير الجماع؛ لأن الاسم الواحد لا يدل على الحقيقة، والمجاز معًا، ومن أجرى الإنزال بمنزلة الوقاع فلأنه في معناه، ومن خالف، فلأنه لا يطلق عليه الاسم حقيقة (١).

### ج - فس الحج :

والنص القرآني في هذا: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(الرفث) هنا، كناية عن الجماع، في قول ابن عباس وابن جبير، والسدي، وقتادة، والحسن، ومجاهد، ومالك وغيرهم. أي: لا جماع في الحج.

وفسر آخرون الرفث في الآية على أصله، (قول الفحش)، فيحرم على الحاج أن يذكر شيئًا منه ما دام محرماً .

وروى عن عبد الله بن عمر وطاووس، وعطاء، وغيرهم: (الرفث): الإفحاش إلى المرأة بالكلام.

وعن ابن عباس قال: (الرفث): غشيان النساء، والقبل، والغمز؛ وأن يعرض لها بالفحش من الكلام (٢).

ورجح الطبري (٣) أن يكون المراد جميع ما ذكر، إذ لم يأت خبر يخص هذه المعاني دون غيرها .

(١) بداية المجتهد ٩٨/٢ .

(٢) راجع: جامع البيان ٢/٢٧٣-٢٧٨، والنكت والعيون ١/٢٥٩، والمحرم الوجيز ٢/١٦٧، ١٦٨، والجامع لأحكام القرآن ٢/٣٩٩، وزاد المسير ١/١٩٢ .

(٣) راجع: جامع البيان ٢/٢٧٨ .

## الجانب الفقهي :

في حكم استمتاع المحرم بزوجه، قال الفقهاء :  
الاستمتاع بالزوجة: إما أن يكون بالجماع، أو بمقدماته  
فإن كان بالجماع، فالحكم ما يلي :

- لو جامع المحرم قبل الوقوف بعرفة، فسد حجه إجماعاً، وإن لم ينزل،  
لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، و(الرفث) : الجماع،  
وبمجرد الإحرام، يكون المحرم قد دخل في أعمال الحج، فلا يحل له جماع  
زوجه إلا بعد الخروج من أعمال الحج كلها بالتحلل منها (١).

- وكذا إن جامع بعد الوقوف بعرفة، وقبل التحلل الأول فإن حجه يفسد  
عند الجمهور، ويرى أبو حنيفة أن حجه لا يفسد، لأنه قد أدى ركن الحج الأكبر  
وفي الحديث: « الحج عرفة » (٢) ، وعليه فمن أدرك الوقوف بعرفة، فقد أدرك  
الحج، فيأمن بذلك من فساد حجه، والله يقول: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي  
الْحَجِّ﴾ ويعرفة يكون الحاج قد أدرك الحج .

ويرد الجمهور: أنه لا يلزم من قوله ﷺ : « الحج عرفة » أن أعمال الحج

(١) هناك نوعان من التحلل: التحلل الأصغر والتحلل الأكبر .

ويحصل التحلل الأصغر بفعل اثنين من هذه الثلاثة: رمى جمرة العقبة يوم العيد، والطواف،  
والحلق أو التقصير، ويحل للمحرم به كل شيء إلا النساء، فإن فعل الثالث، تحلل التحلل  
الأكبر، وحلت له زوجته .

راجع: الإقناع للخطيب الشربيني ٢٤٩/١، وفقه الحج والعمرة، محمد إبراهيم الحفناوي  
(أ. د) ص ١٨٢، دار الوفاء، المنصورة ط (١) د ت .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في (المناسك) باب : (من لم يدرك عرفة) حديث (١٩٤٩)  
١٩٦/٢، والترمذي في (التفسير) باب : (ومن سورة البقرة) حديث رقم ٢٩٧٥ - وقال:  
حسن صحيح ٢١٤/٥ وأحمد في المسند ٢٦٤/١٤، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده  
صحيح .

كلها تتم به، دون باقى الأركان الأخرى، وإنما المقصود من الحديث: أن عرفة ركن متأكد فى الحج، إن لم يكن أهم ركن فيه، كما أنه لا فرق بين الجماع قبل الوقوف بعرفة أو بعده، لأنه صادف إحرماً تاماً، فصاحبه لا يزال فى الحج .

- أما إن جامع بعد التحلل الأول، فإن حجه لا يفسد عند أكثر أهل العلم، لأدائه معظم أركان الحج .

وإن كان الاستمتاع بمقدمات الجماع، فالحكم ما يلى :

- تحرم مقدمات الجماع، كالقبلة واللمس بشهوة ونحوهما، قبل التحلل الأصغر، حيث ورد فى تفسير (الرفث): غشيان النساء والقبل والغمز، بل والإفحاش إلى المرأة بالكلام، كما تقدم .

- وأما بعد التحلل الأصغر، وقبل الأكبر، ففى تحريم هذه الأشياء على الحاج خلاف بين العلماء .

- ومتى ثبتت الحرمة، فباشر الحاج امرأته، لم يفسد حجه عند الأئمة الأربعة والجمهور إن لم ينزل، وكذا إن أنزل عند الحنفية والشافعية. وقال مالك: إن أنزل يفسد نسكه، وهو رواية عن أحمد.

- أما إن كان التمتع بمقدمات الجماع دون شهوة، فلا تحرم (١).

والذى أراه: أنه يجب على الحاج - خاصة إذا كان شاباً - أن يتورع عن كل ما يثيره من زوجه ما دام محرماً، إذ من غير المناسب أن يبيع لنفسه ممارسة هذه المتع، وهو الذى يؤدى عبادة قوامها التجرد عن جميع متع الحياة، وترويض النفس على الوقوف عند حدود الله سبحانه وتعالى .

(١) راجع فى كل ما سبق: المعونة ١/٥٩٣، والمغنى ٤/٥٣١-٥٣٨، والكافى ١/٤٠٢، والمجموع ٧/٢٩٠، والمبدع فى شرح المقنع ٣/١٦٤، ١٦٧، والإقناع ١/٢٤٠، واللباب ١/٢٠٦، والدين الخالص ٩/٢٥٨، وفقه السنة ١/٦٠٩، وفقه الإسلامى وأدلته ٣/٢٣٠٤، ٢٣٠٨ والحقوق غير المالية الناشئة عن عقد الزواج ٦١-٦٣ .

كما أن فساد الحج بالجماع يوقع صاحبه في عنت كبير (١) ولا شك أن الابتعاد عن دواعيه، أدعى إلى عدم وقوعه في هذا العنت .

### الحكمة من التحريم :

تقدم أن الله سبحانه وتعالى حرم إتيان النساء حال هذه العبادات الثلاث - الصوم والاعتكاف والحج - حيث إن المتأمل يجد أن هذه العبادات الثلاث تشترك في كونها وسيلة لتهديب النفس، وتدريبها على التعالي على شهواتها ورغباتها، للارتقاء بها من العكوف على مطالب الجسد، إلى عليا مراتب الإيمان الحق بالله .

فكان من غير المناسب أن يشغل الإنسان بممارسة أقوى المتع وأشدّها التصاقاً بمطالب الجسد المادية، وسط ما ينبغي أن يكون عليه من صفاء النفس، واستجابة لمطالب الروح، وتوجه كامل إلى الله سبحانه وتعالى، عسى أن تثمر هذه العبادات ثمرتها التي شرعت لأجلها .

### د - فس الحيض :

والنص القرآني في هذا : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] .

يروى في سبب نزول هذه الآية: أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم: لم يؤاكلوها، ولم يجامعوها في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ فقال ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » (٢)، يعني: الجماع .

(١) إذ يجب عليه في هذا الحالة ذبح بدنة، وقضاء الحج من قابل، سواء أكان الحج حجة الإسلام أم نذراً، أم نفلًا، كما أن عليه أن يمضي في حجه الفاسد فيتمه كما يتم به الحج الصحيح .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في (الحيض) باب: (جواز غسل الحائض رأس زوجها)، حديث=

و(المحيض): مفعول من الحيض، يصلح من حيث اللغة للمصدر والزمان والمكان .

وأصل الكلمة: من السيلان والانفجار، يقال: حاض السيل وفاض، وحاضت الشجرة، أى: سالت رطوبتها، ومنه الحوض، لأن الماء يحيض إليه، أى: يسيل (١).

ويجوز - من حيث اللغة - أن يكون (المحيض) هنا: اسماً للمكان، على تقدير: فاعتزلوا النساء فى موضع الحيض، أى: فاعتزلوا موضع الحيض من النساء، ويرجحه قوله ﷺ: « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » (٢)، وما روى عن عائشة رضى الله عنها، وقد سئلت: عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض؟ قالت: كل شيء إلا فرجها (٣).

ويجوز أن يكون اسماً للزمان على تقدير: فاعتزلوا النساء فى زمن الحيض، وعليه فيكون الواجب هو اعتزال جميع بدن المرأة حال حيضها.

كما يجوز أن يكون مصدرأً، يقال: حاضت المرأة حيضاً ومحاضاً، ومحيضاً، فهى حائض، أو يكون اسماً للحيض نفسه، ورجحه الكثيرون، لقول الله: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، وهذا وصف للحيض نفسه، أما الذين رجحوا أن يكون المراد من المحيض (موضع الحيض): فحملوا المراد من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، على تقدير (ذو أذى) (٤).

= (١٦) ٢٤٦/١، وأبو داود فى (النكاح)، باب: (فى إتيان الحائض ومباشرتها) حديث (٢١٦٥) ٢/٢٥٠ .

(١) راجع: اللسان (حيض) ١٠٧١/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨٥/٣، ومفاتيح الغيب ٦٧/٦، وفتح البيان ٤٤٧/١ .

(٢) الحديث تقدم تخريجه ص ٢٧٩ .

(٣) راجع: جامع البيان ٣٩٥/٢، وتفسير ابن كثير ٥٨٦/١ .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٠/٢، ومفاتيح الغيب ٦٨/٦، والبحر المحيظ ١٦٧/٢، والفريد ٤٦٠/١، وروائع البيان ٢٩٦/١ .

وقد اختلف المفسرون في الذي يجب على الرجل اعتزاله من الحائض - بناء على اختلافهم في فهم المراد من (المحيض) - فهناك من قال: محل الجماع فقط وهو قول عائشة، وميمونة، وحفصة، وجمهور المفسرين، وقال آخرون: ما بين السرة والركبة، وقيل: جميع بدن المرأة (١).

والراجع هو القول الأول، كما تقدم.

﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾: أى: لا تقربوا جماعهن، وهو تأكيد لقوله: ﴿فَاعْتَزِلُوا﴾، وبيان أن المراد من الاعتزال: عدم القربان، وليس التباعد عن الأزواج بالأبدان، كما كان عند اليهود (٢).

﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾: قرأ الجمهور بالتخفيف، وقرأ حمزة والكسائي: بتشديد الطاء، والهاء وفتحهما (٣).

قال الرازي: (فمن خفف فهو زوال الدم، لأن ﴿يَطْهُرْنَ﴾: من طهرت المرأة من حيضها، وذلك: إذا انقطع الحيض، فالمعنى: لا تقربوهن حتى يزول عنهن الدم، ومن قرأ: (يَطْهُرْنَ): بالتشديد، فهو على معنى يتطهرن، فأدغم (٤).

فصيغة: (تطهر): تدل على طهارة مكتسبة، وهى الغسل، ويتعين على هذه القراءة: أن يكون مراداً منه مع معناه لازمه أيضاً، وهو النقاء من الدم، ليقع الغسل موقعه، وبذا يكون مآل القراءتين واحداً (٥).

(١) راجع: جامع البيان: ٣٩٤/٢، ٣٩٧، والنكت والعيون: ٢٨٣/١، وأحكام القرآن لابن العربي: ١٦٢/١، وزوائد البيان: ٢٩٨/١.

(٢) راجع: روح المعاني: ٤٥٨/٢، والتحرير والتنوير: ٣٦٦/٢.

(٣) القراءة: سبعة متواترة، كما فى - تقريب النشر ص ٩٦.

وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩١/٣، ومفاتيح الغيب: ٧٢/٦، والبحر المحيط: ١٦٨/٢، والفريد: ٤٦١/١، وروائع البيان: ٢٩٥/١.

(٤) راجع: مفاتيح الغيب: ٧٢/٦.

(٥) راجع: التحرير والتنوير: ٣٦٧/٢.

## الجانب الفقهي :

هناك حكمان أساسيان - يتصلان بالآية - ناقشهما الفقهاء، هما :

الحكم الأول : حكم الاستمتاع بالحائض حال حيضها .

وقد اتفق الفقهاء جميعاً على حرمة أن يجامع الزوج زوجته ما دامت حائضاً، كما اتفقوا على حل الاستمتاع بالحائض فيما فوق السرة وتحت الركبة، بالقبلة أو المعانقة أو اللمس أو غير ذلك .

ولكنهم اختلفوا فيما بين السرة والركبة في غير الفرج، فذهب الحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية، وأبو يوسف في إحدى روايته، وبعض علماء المالكية والشافعية، إلى أنه لا يحرم على الرجل من امرأته الحائض سوى الوطء في الفرج، فله أن يستمتع بها بتقبيل ومباشرة ولمس وغيره - فيما عدا الفرج - ولو بغير إزار، حيث فسروا ﴿الْمَحِيضِ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ بأنه موضع الدم فقط .

وذهب أبو حنيفة، وأبو يوسف في إحدى روايته، وجمهور المالكية، والظاهر عند الشافعية، إلى أنه يحرم على الرجل الاستمتاع بزوجته الحائض فيما بين السرة والركبة، من غير إزار عليها،<sup>(١)</sup> لقول عائشة : (كانت إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله أن تأتزر في فور حيضتها ثم يباشرها، وأيكم يملك إربه) (٢) .

(١) راجع: المعونة ١/١٨٤، والحاوي ١/٣٨٤، والوسيط في المذهب للغزالي ت على القره داغي (١.د) ١/٤٥٦، وزارة الأوقاف، قطر، ط ١٩٩٣م، والمغنى ١/٤٦٠، والذخيرة ١/٣٧٦، وشرح فتح القدير ١/١١٥ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في (الحيض) باب: (مباشرة الحائض) حديث (٣٠٢) ١/١٥٧، ومسلم في (الحيض) باب: (مباشرة الحائض فوق الإزار) حديث (١) ١/٢٤٢، وأبو داود في (الطهارة) باب: (في الرجل يصيب منها مادون الجماع) حديث (٢٦٨) ١/٧٠ . هذا؛ وقولها: (تأتزر) معناه: تشد إزاراً تستر سرتها وما تحتها إلى الركبة فما تحتها . =



والمراد بالمباشرة: الاستمتاع بما دون الجماع، كما هو ظاهر من الحديث .  
ويبدو لي أن القول الأول هو الراجح، لما سبق ترجيحه من أن المراد  
(بالمحيض): موضع الدم، ولقوله ﷺ: « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » .  
أما فعله ﷺ مع زوجاته رضى الله عنهن فيحمل على الاستحباب، أو أنه  
ﷺ فعله تقذراً، وعلى من يخشى على نفسه الوقوع في المحذور، أن يتورع،  
ويصنع ما كان يصنعه ﷺ مع زوجاته رضى الله عنهن .

الحكم الثاني: حكم جماع الزوجة بعد انقطاع الدم وقبل الغسل .

وهذا الحكم اختلف فيه الفقهاء بناء على اختلافهم في الجمع بين القراءتين  
﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتخفيف، و﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتشديد، في قول الله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ  
يَطْهَرْنَ﴾ .

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وجماعة من التابعين  
وفقهاء الأمصار، إلى أنه لا يحل للزوج جماع زوجته إلا إذا توافر شرطان: (١) .

الأول: انقطاع الدم .

الثاني: الاغتسال .

حيث حملوا قراءة التخفيف على انقطاع الدم، والتشديد على الاغتسال،  
وذلك جمعاً بين القراءتين .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز للزوج أن يجامع زوجته قبل الغسل، إذا  
انقطع الدم لأكثر مدة الحيض - عشرة أيام - حيث حمل قراءة التخفيف على

= وقولها: (فور حيضتها) - بفتح الفاء، وإسكان الراء - معناه: معظمها، ووقت كثرتها .

راجع: شرح النووي لصحيح مسلم ٢٠٣/٣ .

(١) الفواكه الدواني ٤٢٨/١، وكتاب التحقيق، النووي (الإمام) ص ١٩ .

راجع: دار الجليل، بيروت ط (١) ١٩٩٢م، وروضة الطالبين ١٣٥/١، والكافي ٧٣/١،

والسبل الجراز ١٤٧/١ .

الانقطاع لأكثر مدة الحيض، والتشديد على ما إذا انقطع الدم قبل أكثر مدة الحيض، وعليه فيحرم جماع الزوجة قبل الاغتسال، وبهذا جمع بين القراءتين<sup>(١)</sup>.

ويبدو لى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح؛ لأنه هو الذى ينسجم مع قول الله بعد ذلك: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، حيث علق سبحانه الإتيان على التطهر - الغسل - بكلمة (إذا) وهى للشرط، والمعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط، فوجب ألا يجوز الإتيان عند عدم التطهر .

كما أن فى مسلك الجمهور الأخذ بالاحتياط؛ لأن تأويل الحنفية ببيح الوطء قبل الغسل إذا انقطع الدم لأكثر مدة الحيض، والجمهور يحظرون ذلك ويمنعونه، وعند تعارض باعث الحظر و باعث الإباحة يكون اختيار الحظر أولى<sup>(٢)</sup>.

وبذا أفادت الآية حرمة: أن يجامع الزوج زوجته ما دامت حائضاً حتى تطهر.

### الحكمة من تحريم جماع الحائض :

لقد أثبت العلم الحديث بعض جوانب الحكمة الإلهية من هذا التحريم، حيث أثبت أن هناك أضراراً مادية ونفسية فادحة، تصيب الزوجين معاً، إذا حدث اتصال فى الحيض، منها<sup>(٣)</sup>:

(١) راجع: اللباب فى شرح الكتاب ٤٤/١، وشرح فتح القدير ١١٨/١ والجامع لأحكام القرآن ٩٢/٣، والتعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، عبد اللطيف البرزنجي (دكتور) ٢٧٢/١، دار الكتب العلمية بيروت ط١ سنة ١٩٩٣ م .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/١٧٠، والجامع لأحكام القرآن ٩٢/٣، ٩٣، ومفاتيح الغيب ٧٣/٥ .

(٣) راجع: الطب النبوى والعلم الحديث، محمود النسيى (دكتور)، ١١٥/٢ - ١١٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٤) ١٩٩٦، والحيض والنفاس والحمل بين الفقه والطب، عمر سليمان=

(١) أن وجود الدم في المهبل والرحم يساعد على نمو الميكروبات وتكاثرها، وفي الوقت نفسه، فإن إفراز المهبل للحامض القلوي الذي يقتل الميكروبات يقل كثيراً، وعليه فإن إدخال القضيب إلى الفرج أو المهبل يكون إدخالاً للميكروبات، في الوقت الذي لا تستطيع فيه أجهزة الدفاع أن تقاوم .

(٢) حدوث التهابات شديدة قد تمتد إلى قناتي الرحم فتسدها، أو تؤثر على شعيراتها الداخلية التي لها دور كبير في دفع البويضة من المبيض إلى الرحم، وذلك يؤدي إلى العقم أو الحمل خارج الرحم، وهو أخطر أنواع الحمل على الإطلاق .

(٣) امتداد الالتهابات إلى قناة مجرى البول فالثلاثة فالحالبين فالكلى، مما ينتج عنه أمراض خطيرة ومزمنة .

(٤) ازدياد الميكروبات في دم الحيض وخاصة ميكروب السيلان .

(٥) تصاب كثير من النساء بآلام حادة وأوجاع في الظهر وأسفل البطن، وكذا يصبن بحالات من الكآبة والضيق، واضطراب في الحالة العقلية والفكرية، وتكون الأجهزة التناسلية بالكامل في حالة شبه مرضية فيصحب هذا كله عزوف عن الجماع، وتأذى من حدوثه .

(٦) انتقال الميكروبات من رحم المرأة إلى قضيب الرجل، ثم إلى باقي الجهاز البولي التناسلي له، فالحالبين، فالكلى، وقد تنتقل إلى الحويصلات المنوية، فالجبل المنوى، فالخصيتين، مما قد يسبب عقماً، فوق ما يعانیه من آلام مبرحة .

(٧) قد يصيب الرجل كثيراً من النفور والاشمئزاز، إن تكرر جماعه لزوجته

---

= الأشقر (د.أ) ١٧٨/١ - ١٨٣، ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، والحيض وأحكامه - دراسة مقارنة بين الشريعة والطب - سهر إسماعيل (دكتورة)، ٢٥٦ - ٢٥٩، حولية كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر - فرع طنطا، عدد (١٢)، ٢٠٠٠م.

في هذه الفترة، نتيجة رائحة الطمث المقززة .

هذا وغيره ما عبر عنه القرآن الكريم في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾.

### (هـ) فى الدبر :

والنص القرآنى فى هذا : ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

فقوله سبحانه: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ﴾ : يعنى: موضع حرثكم، وموضع الحرث من المرأة هو فرجها، فأفادت الآية: أن الاستمتاع بالمرأة لا يكون إلا فى الفرج، لأنه محل الحرث (١).

قال ابن الأبارى: لما نص الله على ذكر الحرث، والحرث به يكون النبات، والولد مشبه بالنبات، لم يجز أن يقع الوطء فى محل لا يكون منه ولد (٢).

وفى الآية: شبه الله سبحانه وتعالى: الجماع بالزرع، والنطفة بالبذر، والرحم بالأرض، والولد بالنبات، وبالولد بقاء نوع الإنسان، كما أن بالزرع بقاء الحياة (٣).

﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ تمثيل، أى: جامعوهن من أى جهة أردتم، كما تأتون أراضيكم التى تريدون أن تحرثوها، من أى جهة شئتم ما دام المأتى واحداً، وهو موضع الحرث، وهذا من التعريضات اللطيفة والكنائيات المستحسنة، التى زخر بها الأسلوب القرآنى (٤).

(١) راجع: المحرر الوجيز: ٢/٢٥٥، والجامع لأحكام القرآن: ٣/٩٦، وفتح البيان ٤٤٩/١.

(٢) راجع: زاد المسير: ١/٢٢٧.

(٣) راجع: المفردات فى غريب القرآن: (حرث) ص ١١٢، وقطف الأزهار: ١/٤٦٠.

(٤) راجع: الكشف: ١/٢٤١، وقطف الأزهار: ١/٤٦١، والفريد: ١/٤٦٠، ومحاسن التأويل: ٢/١٦١.

و(أنى) تأتي على عدة معان : فتأتى بمعنى : (كيف)، وتأتى بمعنى : (متى)، كما تأتي بمعنى : (من أين) ويرى ابن عطية أنها تعطي معنى أعم من هذه المعاني كلها، قال: (وأنى إنما تجيء سؤالاً أو إخباراً عن أمر له جهات، فهي أعم في اللغة من كيف، ومن أين، ومن متى، هذا هو الاستعمال العربي) (١).

وعلى هذا: يكون المراد تعميم الجهات - فيأتى الرجل امرأته من القدام، والخلف، والفوق، والتحت، مدبرة، ومقبلة، ومستلقية، أو باركة، من أى جهة شاء، لا تعميم مواضع الإتيان، بل هو مكان واحد، وهو الفرج .

### الجانب الفقهي:

أجمع الفقهاء على حرمة إتيان المرأة في غير موضع الحرت، وأن من فعل هذا عزره الإمام بعقوبة رادعة .

قال ابن تيمية: (ومن وطئ امرأة في دبرها، وجب أن يعاقبها على ذلك عقوبة تزجرهما، فإن علم أنهما لا ينزجران فإنه يجب التفريق بينهما) (٢).

وذهب بعض من فسر (أنى) بـ(أين): إلى أن الوطء في الدبر جائز، ونسب ذلك إلى عبد الله بن عمر ومالك .

وقد روى عن ابن عمر تكفيره من فعل ذلك وإنكاره، وروى عن مالك إنكار ذلك، وسئل فقيلاً: يزعمون أنك تبيح إتيان النساء في أدبارهن، فقال: معاذ الله: ألم تسمعوا قول الله عز وجل: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ وأنى يكون الحرت إلا في موضع البذر (٣).

(١) المحرر الوجيز ٢/٢٥٦، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٦ .

(٢) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٢/٢٦٨ .

(٣) راجع: المحرر الوجيز: ٢/٢٥٦، والجامع لأحكام القرآن: ٣/٩٦-٩٨، والبحر المحيط :

١٧١/٢ وتلخيص الحبير: ٣/١٧٩-١٨٣، وقد عرض فيه ابن حجر للأثار الواردة عن ابن

عمر في هذه المسألة، وما نقل عن الإمامين، مالك والشافعي، وكذا كثير من الأحاديث

الواردة عن رسول الله ﷺ، وحقق الأسانيد تحقيقاً وافياً، فأفاد وأجاد .

ولعل تضارب هذه النقول كان نتيجة خطأ من الناقلين، أو أن ابن عمر ومالكاً، تراجعاً عن قولهما الأول، عندما تبين الحق في غيره.

ويؤكد سبب نزول الآية، وبعض الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ القول بالتحريم .

- فيروى في سبب نزول هذه الآية: أن المهاجرين لما قدموا المدينة: ذكروا إتيان النساء فيما بينهم والأنصار واليهود، من بين أيديهن ومن خلفهن، إذا كان المأتى واحداً في الفرج، فعابت اليهود ذلك إلا من بين أيديهن خاصة، وقالوا: إنا لنجد في كتاب الله التوراة: أن كل إتيان يؤتى النساء غير مستلقيات، دنس عند الله، ومنه يكون الحول والخبل، فذكر المسلمون ذلك لرسول الله ﷺ، وقالوا: إنا كنا في الجاهلية، وبعدما أسلمنا نأتى النساء كيف شئنا، وإن اليهود عابت علينا ذلك، وعرفت لنا كذا وكذا، فأكذب الله اليهود، ونزل عليه ﷺ يرخص لهم: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾، يقول: الفرج مزرعة للولد، ﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾، يقول: كيف شئتم، من بين يديها، ومن خلفها في الفرج (١).

وروى ابن عباس قال: جاء عمر بن الخطاب إلى رسول الله ﷺ يقول: هلكت، فقال: « ما أهلكك » قال: حولت رحلي البارحة، فلم يرد عليه ﷺ، فأوحى الله إليه هذه الآية، فقال ﷺ: « أقبل وأدبر واتق الحيضة والدبر » (٢).

- أما الأحاديث الواردة فمنها قوله ﷺ:

(١) راجع: أسباب النزول للواحدى: ص ٥٤ .

(٢) أخرجه الترمذى فى (ال تفسير) باب : (ومن سورة البقرة) حديث رقم (٢٩٨٠) ٢/٥ ٢١٦، وقال: حديث حسن غريب .

وانظر: أسباب النزول ٥٣، والجامع لأحكام القرآن ٣/٩٥، والبحر المحيط

- « ملعون من أتى امرأة في دبرها » (١).  
- « من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد » (٢).  
- « أيها الناس: إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن » (٣).

وروى مسلم عن النبي ﷺ في تفسير الآية: « إن شاء مجيبة، وإن شاء غير مجيبة، غير أن ذلك في صمام واحد » (٤).  
وهكذا تتضافر الأدلة لتؤكد حرمة إتيان المرأة في دبرها، وفساد القول بالإباحة .

### حكمة التحريم :

إضافة إلى ما في إتيان النساء في أدبارهن، من منافاة للفطرة، ومجافاة للشرع، وانحراف عن قوانين الطبيعة ونواميسها... يأتي العلم الحديث ليؤكد عظمة التشريع الإسلامي، حين كشف عن آية من آيات الله وراء هذا التحريم.

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند: ٢/٢٤٤، وأبو داود في (النكاح) باب: (في جامع النكاح) حديث (٢١٦٢) ٢/٢٤٩، وهو صحيح كما في صحيح الجامع الصغير: ٥/٢١١ .  
(٢) أخرجه الترمذي في (أبواب الطهارة)، باب: (ما جاء في كراهية إتيان الخائض)، وقال: لان عرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تيمية حديث (١٣٥) ١/٢٤٣، وذكره الألباني بلفظ قريب، وحكم عليه بالصحة، كما في صحيح الجامع الصغير: ٥/٢٢٤.  
(٣) أخرجه أحمد في المسند: ١/٨٦، وهو حديث صحيح كما ذكره محقق المسند ١٦/١١٧، ط. دار الحديث .

(٤) الحديث أخرجه مسلم في (النكاح) باب: (جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر) حديث (١١٩) ٢/١٠٥٩ .  
هذا: وقوله: « مجيبة » أى منكبة على وجهها تشبيهاً بهيئة السجود .  
- النهاية (جبا) ١/٢٣٨ .

فقد ثبت علمياً أن الاتصال الجنسي في غير محل الحرث أحد أهم العوامل الأساسية وراء الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز): طاعون العصر الحديث، حيث تشير التقارير أن ٩٦٪ من ضحاياه كانوا من أهل الشذوذ (١).

---

(١) انظر: مزيداً من التفاصيل حول العلاقة بين هذا المرض، والاتصال الجنس في غير محل الحرث في :

أبحاث اجتهادية في الفقه الطبى: عمر سليمان الأشقر (أ.د) ص٢٤٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١) ٢٠٠١، ومرض الإيدز - طاعون العصر - عبد الفتاح عطا الله، (دكتور)، ص٣٦، ٣٧، دار الوفاء، المنصورة، ج(٢) ١٩٩٠، والأحكام الشرعية المتعلقة بمرض الإيدز، عمر سليمان الأشقر، ١/٧٧-٨٠، ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة .



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثاني

فيما يتمايز فيه الزوجان

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : القواممة .
- المطلب الثاني : الطاعة .
- المطلب الثالث : التعبد .

## المطلب الأول القوامة

من أهم الحقوق التي تميز بها الزوج على زوجته: حق القوامة: وهي درجة من الرئاسة الغير استبدادية، بمقتضاها يكون الرجل صاحب الكلمة الأخيرة، والقرار النافذ في مؤسسة الأسرة، وقد علل القرآن شرعيتها بقوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٢٤].

ف (القوام): اسم لمن يكون مبالغاً في القيام بالأمر، يقال: هذا قيم المرأة وقوامها للذي يقوم بأمرها ويهتم بحفظها، (١) كما يقوم الوالى على الرعية بالحفظ والتدبير والتأديب إن اقتضى الأمر (٢).

وقد أوضحت الآية أن قوامة الرجل على المرأة منوطة بسببين:  
الأول: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ .

وقد فهم كثير من المفسرين هذه الآية على أنها إخبار عن فضل الرجال على النساء، وراحوا يعددون وجوهاً في حيازة الرجال هذا الفضل، منها: العقل، والحزم، والعزم، والقوة، وأن منهم الأنبياء، وفيهم الإمامة الصغرى والكبرى، والجهاد، والأذان، والشهادة في الحدود، والقصاص، والزيادة في الميراث، والولاية في النكاح، وإليهم الانتساب وغير ذلك (٣).

(١) راجع: مفاتيح الغيب ٩٠/١٠، والبحر المحيط ٢٣٩/٢، وروائع البيان ٤٦٣/١ .

(٢) راجع: محاسن التأويل ١٠١/٣ .

(٣) راجع: الكشاف: ٤٤٢/١، ومفاتيح الغيب ٩١/١، والبحر المحيط ٢٣٩/٣، ومحاسن التأويل ١٠١/٣ .

إلا أن قول الله: ﴿بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾: يشير إلى معنى آخر، وهو أن كل جنس من الجنسين مفضل على الآخر في ناحية، ومفضولاً في ناحية أخرى. ولو كان المراد تفضيل جنس الرجال على النساء لكانت الآية: (بما فضل الله الرجال على النساء) .

ولكن ما هذه الأمور التي فضل بها كل جنس صاحبه ؟ إن الأمر يرجع إلى ما فطر الله عليه الجنسين من أمور طبيعية، وصفات جبلية، كى يصلح معاً إلى نوع من التكامل، لا تستقيم الحياة بدونه . فالرجل في عامة أحواله يفضل المرأة في قوة البدن ، ورباطة الجأش، والخبرة، والدربة بأمور الحياة، مما يجعله أكثر صواباً في الرأي، وصحة في التقدير، ومجاوبة للمشاق، فناسب إذن أن تكون له القوامة، وهى ثمرة طبيعية لما تجمع لديه من هذه الصفات، التى تؤهله لأعلى الوظائف القيادية، بما فيها الإمامة العظمى، والتى دونها بكثير: إمامة البيت وراثته .

وفى المقابل: تفضل المرأة الرجل فى خصال لا تقل شرفاً عن تلك التى يفضلها به، أعنى: قوة العاطفة، ورقة الطبع، ولطافة الحس... فناسب إذن أن تكون هى الأم الحاضنة، والزوجة السكن .

وهذه الصفات التى حباها الله المرأة: يحتاجها الرجل نفسه، فإذا حرمها وليدًا من أمه، ورجلا من زوجه، حرم استواء النفس، واستقامة السلوك . وبالمثل: إذا حرمت المرأة قوامة الرجل: حرمت النصره والمدافعة، والرأى الصائب، حين تغلب العاطفة العقل .

الرجل والمرأة إذن متساويان فى الفضيلة، ولكنهما مختلفان فيما أسند إليهما من وظائف؛ نظراً لما بينهما من تفاوت فى الطبيعة، والصفات المميزة لكل منهما .

ولئن كان العزم، والحزم، والقوة... من الفضائل المتفق عليها، فإن قوة العاطفة، ولطافة الحس، ورقة الشعور، لا تقل عنها فضلاً .

وأيضاً: لئن كانت القوامة وظيفة شرفية، فإن وظيفة الأمومة هي أشرف الوظائف على الإطلاق .

فى إطار هذا كله يمكننا أن نفهم قوله تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ .

السبب الثانى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ .

فقد ألزمت الشريعة الإسلامية الرجل بجميع التبعات المادية، من مهر ونفقة للزوجة والأولاد، ولم توجب شيئاً من ذلك على الزوجة، كى تتفرغ لما أسند إليها من مهام الزوجية والأمومة، كما أن الرجل بطبيعته يملك من مقومات الكسب، والسعى فى الأرض ما لا تملكه المرأة، فكان من العدل أن يكلف هو بالإنفاق، وأن يكون هذا الإنفاق مسوغاً لقوامته عليها .

يقول على عبد الواحد وافى :

(... وعلى هذا المبدأ قامت الديمقراطيات الحديثة، والدساتير المعاصرة، فأساس هذه الدساتير، وتلك الديمقراطيات: أنه لما كان المواطنون فى أمة ما هم الذين يدفعون الضرائب، ويقومون بالإنفاق على مرافق الدولة، فإن من الواجب إذن أن يكون لهم الحق فى القيام على أمورها، ومراقبة جميع سلطاتها، ووضع ما يصلح لها من تشريع) (١).

وبذا يكون الإسلام قد ساير الفطرة، وواقع الحياة، حين منح الرجل هذا الحق: (القوامة) .

### شبهة وردها :

هناك شبهة يلوكها بعض الناس بين الحين والآخر، مفادها: أن القوامة الآن غدت قضية تاريخية، لا تناسب وضع المرأة فى عصرنا .

فالمرأة فى وضعها الحالى قد تفوق آلاف الرجال عقلاً وحزماً، بعد أن

(١) المرأة فى الإسلام - ص ٥٤ .

تعلمت وعملت، واقتحمت أعلى الميادين، ونالت أرفع المناصب، كما أنها - في كثير من الأحيان - هي التي تتولى الإنفاق على نفسها، وكفاية نفسها مادياً، وربما امتد هذا إلى أسرتها، فلا معنى للقوامة إذن، خاصة وأنها تطبق في كثير من ديار المسلمين بصورة قهرية استبدادية تسلطية، لا يمكن أن تقبلها المرأة الآن، كما لا يقبلها العقل، لاسيما إذا كانت المرأة في وضع أعلى من الرجل.

### وللاجابة عن هذه الشبهة أقول :

نعم. أوافق أصحاب هذه الحجة القول: إن المرأة غدت في وضع يختلف كثيراً عن ذي قبل، ولكن الذي ينبغي أن نعلمه: أن احتياج المرأة لقوامة الرجل عليها، أمر لاعلاقة له بحال المرأة من رفعة أو ضعة؛ لأنه مسألة فطرية داخل كل أنثى تستشعر رقتها وضعف تكوينها الأنثوي، وهو أمر تعترف به المرأة ولا تستحي منه، بل تعلن بكل صراحة، أنا في حاجة إلى رجل يحميني.

كما أن ممارسة دور القوام - بالنسبة للمرأة - هو نوع من العناء لا يوافق طبيعتها، بدليل: أن المرأة التي سعت كثيراً في سبيل الحصول على فرصة عمل تكافئ بها الرجل، وتستغنى بها عنه، هي نفسها التي تشكو الآن من الجهد المتضاعف عليها، بين إدارة البيت، ورعاية الأبناء، ومتطلبات العمل، وأيضاً: مسئولية الإنفاق على الأسرة، والنتيجة: هذا الخلل الواضح في كل شيء (١).

(١) في تقرير صحفى نشرته مجلة: نصف الدنيا، تحت عنوان، (رب الأسرة المصرية امرأة)، يقول التقرير: ٧٤٪ من الزوجات ينفقن على أزواجهن، وهذه ظاهرة تجعلنا ندق ناقوس الخطر، وننادى بضرورة عودة الزوج الضال إلى أسرته، بل ومطالبته بدوره في الأسرة قبل الانفجار في القيم، وتدمير قطاع كبير من المجتمع. ويضيف التقرير: إن ٢٥٪ من الأسر تقودها النساء الآن، مما جعل الزوجة في وضع خطير لا يمكن أن تتخلى عنه، وإنما تكافح في سبيل القيام به. القضية جد خطيرة، وفي ازدياد مستمر.

المهتمون أكدوا: أن سفر الزوج، وقضايا الطلاق، وعدم قدرة الزوج على تحمل المسئولية، وهروبه واعتماده على مرتب زوجته، وتقاعسه عن أداء دوره الطبيعي: أدى إلى تفاقم =

فالمرأة بطبيعتها تبحث عن الرجل القوام، وتسعد بقوامته، ولكنها في الوقت نفسه لا يمكنها أن تقبل أن يكون هذا القوام في وضع أقل منها خلقاً، أو علماً وثقافة، كأن تكون عالمة، وهو جاهل مثلاً، أو تكون امرأة عادية، ولكنها حسنة التفكير والتقدير، وهذا الذي يفترض أن يكون قواماً عليها سفيه، فهل يجبرها الإسلام على قبول هذه القوامة؟. بالطبع لا، ولكن كيف؟

معلوم أن صلة المرأة بالرجل القوام عليها، إما أن تكون بسبب الزواج، أو النسب .

فإن كانت الأولى: فإن المرأة في الإسلام تتزوج برضاها ورضا أهلها، ولا يجبرها أحد على الزواج بمن لا ترضاه زوجاً، فإن كان زوجها على صورة لا تقنعها، فهي التي رضيت به، وهي التي قيدت نفسها بوجوب الطاعة له، والإذعان لقوامته عليها .

ومع مسئوليتها الكاملة، وتحملها مغبة سوء الاختيار، فإن الشريعة الإسلامية فيها من السبل التشريعية، ما يهيئ لها سبيل الخلاص من ريقه القوامة غير الصالحة - إن رغبت - عن طريق طلب التفريق لعدم الكفاءة، أو التفريق للضرر .

وأما إن كانت صلتها بمن لا ترضى قوامته عن طريق النسب، كان كان أباً، أو أخاً، أو ابناً... هنا تقرر الشريعة الإسلامية أيضاً: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإذا حاول أحد هؤلاء أن يجبرها على سلوك يخالف شرع الله، كأن يأمرها بانحراف، أو جهالة، أو قطع رحم، أو حاول السطو على مالها، أو تزويجها دون موافقتها، أو منع عنها حقاً مشروعاً لها، فليس ذلك كله

---

= القضية، مما ترتب عليه انحراف الأبناء وبعض النساء بدافع الحصول على المادة، بل نتج عنه أيضاً: أبناء غير أسوياء يعانون من الصراعات النفسية، والسخط على المجتمع بالعنف والعدوان والسرقة .

له، إنما تسقط قوامته عندئذ ؛ لأن الله سبحانه حين أعطى هذا الحق للرجل، قيده بقيدين: التمايز الفطري الطبيعي، الذي يؤهله للقيادة المسئولة والرئاسة الواعية، وتحمل التبعات المادية، فإذا عدم هذان الشرطان أو أحدهما سقطت القوامة (١).

بقيت نقطة تثار كثيراً، وهي التي تتصل بسوء تطبيق القوامة في بلاد المسلمين والتي خلقت نوعاً من التمرد على القوامة بخيرها وشرها، والحقيقة أن الإسلام غير مسئول عن ذلك السلوك. فالقوامة في الإسلام: نوع من الرئاسة لتجمع هو الأسرة، شأنها في ذلك شأن أى تجمع بشرى، لا بد له من قائد ورئيس .

وأرانا نتفق جميعاً على أن رئاسة أمة مؤسسة من المؤسسات، لا تعنى أن يمارس رئيسها القهر والاستبداد ضد من يرأسهم، فكذا الحال بالنسبة لمؤسسة الأسرة .

وإذا كانت هيمنة الرجل على زوجته، لا تمتد إلى حرية الدين: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولا إلى حرية الرأى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، ولا إلى حرية التصرف فى أموالها الشخصية: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤] ، ولا إلى المساواة بينها وبينه فى الحقوق ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، فماذا يخيف المتطيرين من قول الله ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٣٤] (٢).

وأى ذنب جناه الإسلام حين قرر قوامة الرجل، اعترافاً بواقع الحياة وتوجيهه الفطرة ؟

وأخيراً. علينا أن نتذكر أن النساء فى عصر النبوة، تمنا أن يكون لهن حظ

(١) راجع: مكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحة، ١٠٣، ١٠٤ .

(٢) راجع: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، ص ٧٨ .

عما ذهب به الرجال؛ فقد روى أن أم سلمة رضی الله عنها قالت:  
يا رسول الله: تغزو الرجال ولا نغزو، ولا نقاتل فنستشهد، وإنما لنا نصف  
الميراث فأنزل الله: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] (١).

---

(١) والأثر عن أم سلمة ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره ٩٣٥/٣، والماوردي في النكت والعيون  
٤٧٧/١، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/٥، وابن كثير في تفسيره ٢٤٩/٢،  
وابن الجوزي في زاد المسير ١١٦/٢.



## المطلب الثاني الطاعة

هذا الحق أساسه ماللزوج من حق القوامة على المرأة، إذ لا معنى لحق القوامة بدون حق الطاعة (١).

لذا نجد القرآن الكريم يقرر هذا الحق، إثر تقريره حق القوامة، بل يجمع بينهما في آية واحدة، وذلك في قوله تعالى :

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾.

ومعنى: ﴿قَانِتَاتٌ﴾ هنا: قال ابن عطية: يعنى: مطيعات لأزواجهن، أو مطيعات لله فى أزواجهن (٢).

فالقنوت: الطاعة (٣)، ولكنها الطاعة التى تأتى عن إرادة وتوجه، لا عن قسر وإرغام، ولذا قال: ﴿قَانِتَاتٌ﴾، ولم يقل: مطيعات، لأن مدلول تلك اللفظة، هو الذى يليق بالسكن والمودة، والستر والصيانة، بين شطرى النفس الواحدة (٤).

وقد أفادت الآية: أن المرأة لا تكون صالحة إلا إذا كانت مطيعة لزوجها، لأن الله قال: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ﴾، وحرف الألف واللام فى الجمع يفيد الاستغراق، وهذا يقتضى أن كل امرأة صالحة لا بد أن تكون قانتة (٥).

(١) راجع: الفصل ٧ / ٢٨٠ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٤ / ٤٢ .

(٣) راجع: الصحاح (قنت) ١ / ٢٦١، واللسان (قنت) ٥ / ٣٧٤٨ .

(٤) راجع: فى ظلال القرآن ٥ / ٦٥٢ .

(٥) راجع: مفاتيح الغيب ١٠ / ٩١ .

ومعنى «حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ»: قال الطبري: (١) يعنى: حافظات لأنفسهن عند غيبة أزواجهن عنهن، فى فروعهن وأموالهن، وللواجب عليهن من حق الله فى ذلك وغيره .

ثم روى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « خير النساء امرأة إذا نظرت إليها سرتك، وإذا أمرتها أطاعتك، وإذا غبت عنها حفظتك فى نفسها ومالك » ، قال: ثم قرأ رسول الله ﷺ: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» (٢). قال الطبري: وهذا الخبر عن رسول الله ﷺ يدل على صحة ما قلنا فى تأويل ذلك (٣).

أما ابن عطية فيرى: أن (الغيبة) فى الآية، هو: كل ما غاب عن علم الزوج، بما استتر عنه، وذلك يعم حال غيبة الزوج، وحال حضوره (٤) . وهذا ملحظ دقيق وإن كان مفهومًا من الآية ؛ لأنه إذا كانت الزوجة مأمورة بأن تحفظ غيبة زوجها، فمن باب أولى يكون من الواجب عليها أن تحفظ حضوره، فلا تفعل ما يؤذيه، ثم تجتهد فى أن تستره عنه، فيكون غيبًا بالنسبة له . و(ما) فى قوله: «بِمَا حَفِظَ اللَّهُ»: مصدرية، أى: بحفظ الله لهن (٥) . قوله تعالى: «بِمَا حَفِظَ اللَّهُ»: يعنى بحفظ الله .

(١) راجع: جامع البيان ٦٢/٤ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الطبري فى جامع البيان ٦٢/٤ وابن أبى حاتم فى تفسيره ٩٤/٣ ، وابن كثير فى تفسيره ٢٥٧/٢ وجاء بلفظ: « أى النساء خير؟ قال: الذى تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه فيما يكره فى نفسها وماله ». فى مسند أحمد ٢٥١/٢ ، وسنن النسائي كتاب (النكاح) باب: (أى النساء خير) ٦٨/٦ وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير ١٢٦/٣ .

(٣) راجع: جامع البيان ٦٢/٤ .

(٤) راجع: المحرر الوجيز ٤٢/٤ .

(٥) راجع: إعراب القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت (أ.د) ٩٩/٤ .

قال ابن العربي: وهو ما يخلقه الله للعبد من القدرة على الطاعة، فإنه إذا شاء أن يحفظ عبده، لم يخلق له إلا قدرة على الطاعة، فإن توالى كانت له عصمة، ولا تكون إلا للأنبياء (١).

وهناك من جوز أن تكون (ما) بمعنى الذي، والعائد عليها محذوف، والتقدير: بالذي حفظه الله لهن من مهر أزواجهن والنفقة عليهن .

وعلى هذا الوجه، يكون المراد: على الزوجات أن يحفظن حقوق الأزواج، في مقابلة ما حفظ الله حقوقهن على أزواجهن .

أو أن يكون التقدير ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ أى: بالذي حفظ حق الله ودين الله، وهو: التعفف، والشفقة على الرجال، والنصيحة لهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه (٢).

ويلاحظ: أن الآية جاءت على صيغة الخبر، ولكن مقصودها هو الأمر بطاعة الأزواج، وذلك لكي يكون الأمر بالطاعة أشد تأكيداً، وأعظم أثراً في النفس.

فهذه الطاعة، وهذا الحفظ بما حفظ الله، وصف ملازم للصالحات بمقتضى صلاحهن، فعلى المسلمة أن تحرص على طاعة زوجها .

### الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء - استدلالاً بالآية الكريمة - على أن للزوج على زوجته حق الطاعة .

وهذا الحق ليس حقاً استبدادياً مطلقاً - كما يفهم بعض الأزواج - ولكنه مقيد بالمعروف، لقوله تعالى عن المؤمنات اللواتي بايعن رسول الله ﷺ: ﴿وَلَا

(١) راجع: أحكام القرآن ١/٤١٧ .

(٢) راجع: معاني القرآن للزجاج ٢/٤٧، ومفاتيح الغيب ١٠/٩٢، والبحر المحيط ٣/٢٤٠،

والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٧٢٩، وقطف الأزهار ٢/٧٠٢ .

يَعَصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴿[المتحنة: ١٢]﴾ ، حيث قيد سبحانه وتعالى طاعة الرسول ﷺ بأن تكون في المعروف، مع أنه ﷺ لا يأمر إلا بالمعروف، ليفهم المسلم أن هذا هو الأصل في طاعة الغير (١).

أو كما يقول القرطبي :

(إنما شرط الله تعالى المعروف في بيعة النبي ﷺ حتى يكون تنبيهاً، على أن غيره أولى بذلك وألزم له) (٢).

هذا. وقد فصلت السنة المشرفة القول في الأمور التي يجب على الزوجة أن تطيع فيها زوجها، وأوردت صوراً عديدة لهذه الطاعة، منها:

- أن تطيعه إذا دعاها إلى فراشه ولا تمنع نفسها منه إلا لعذر شرعي، (٣)  
لقوله ﷺ: « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح» (٤).

والدعوة إلى الفراش هنا: كناية عن الجماع أو مقدماته، وقوله: «حتى تصبح»: خص الليل بالذكر؛ لأنه مظنة وقوع هذا الأمر غالباً، وليس معناه أنه يباح للزوجة أن تمتنع عن زوجها نهاراً (٥).

ويؤكد وجوب طاعة الزوجة زوجها في هذا الأمر، بل ومبادرتها إلى إجابته

(١) راجع: الفصل ٧/ ٢٨١ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٧٢/١٨ .

(٣) وذلك كالمرض الشديد، أما إذا كانت حائضاً أو نفساء، فقد تقدم أقوال الفقهاء في جواز الاستمتاع بها وحدود هذا الاستمتاع، في المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل .

(٤) الحديث: أخرجه البخاري في (النكاح) باب: (إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها).  
حديث (٥١٩٣) ٣/ ٦٤٣ .

(٥) السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج ٥/ ٢٦٤، والمنهل العذب المورود

فيه ليلاً أو نهاراً قوله ﷺ: « إذا دعا الرجل زوجته لحاجته فلتأته ولو على التنور » (١).

- أن لاتصوم تطوعاً وهو حاضر إلا بإذنه، لقوله ﷺ: « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » (٢).

فقوله ﷺ: « لا يحل » يدل على التحريم، وعلّة هذا التحريم؛ أن للزوج حق الاستمتاع بزوجه في كل وقت، وحقه واجب على الفور؛ فلا يجوز لها أن تفوته عليه، بانشغالها بالنوافل، وعلى هذا: فإذا أراد الاستمتاع بها، جاز ويفسد صيامها .

كما يجوز للزوج أن يمنع زوجته من سائر نوافل العبادات الأخرى، كصلاة التطوع، وحج التطوع، ويجب عليها أن تطيعه في ذلك؛ لأنه حق واجب، والقيام بالواجب مقدم على القيام بالنوافل .

- أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه، لقوله ﷺ: « إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها » (٣) وهذا الحديث صريح في ضرورة أن تستأذن الزوجة زوجها في خروجها ولو إلى المسجد، ويقاس عليه سائر حالات خروجها من بيتها (٤).

---

(١) الحديث: أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٣، والترمذي في كتاب (الرضاع) باب: (ما جاء في حق الزوج على المرأة) وقال: هذا حديث حسن غريب. حديث (١١٦٠) ٣/٤٥٦ . هذا: والتنور: هو الذي يخبز فيه (النهاية - تر - ١/١٩٩) .

(٢) الحديث: أخرجه البخاري في (النكاح) باب: (لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه) حديث (٥١٩٥) ٣/٦٤٣ .

(٣) الحديث رواه البخاري في (النكاح) باب (استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره) حديث (٥٢٣٨) ٣/٦٥٦، ومسلم في (الصلاة) باب (خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة) حديث (١٣٤) ١/٣٢٦، وأحمد في المسند ٢/٧، ٩ .

(٤) راجع: المفصل ٧/٢٩٠ .

ولهذا ترجم البخارى لهذا الحديث بقوله: (باب استئذان المرأة زوجها فى الخروج إلى المسجد وغيره) .

- ألا تأذن فى بيته لمن يكره، لقوله ﷺ فى حجة الوداع : « ألا إن لكم على نسائكم حقاً، ولنسائكم عليكم حقاً فحقوقكم عليهن أن لا يوطئن فروشكم من تكرهونه، ولا يأذن فى بيوتكم من تكرهونه... » (١) .

وبالنسبة لهاتين الصورتين الأخيرتين من صور الطاعة، نجد كثيراً من التجاوزات، وصوراً بالغة من التعسف، تمارس فى تطبيقهما، من قبل بعض الأزواج، فيمنع أحدهم زوجه من زيارة والدتها المريضة مثلاً، بحجة أن له الحق فى منعها من الخروج، ويمنع آخر والدى الزوجة ومحارمها من الدخول إلى منزله، تحت دعوى: أن من حقه عليها أن لا تأذن فى بيته لمن يكره .

وقد ناقش الفقهاء كثيراً من مثل هذه الصور، ما بين مضيق وموسع، لكن يمكننا أن نقول بإيجاز: إن كل ما يجب على الزوجة أداءه من مصالحها الدينية والدنيوية، ولا يؤثر خروجها لقضائها على مصالح بيتها، يجب عليها أن تستأذن زوجها فيه، ولكن لا يجوز له أن يمنعها من الخروج لأجله، وكذا كل من لا يضر دخولهم إلى بيت الزوجة بمصلحة البيت من أهل وأقارب، لا يجوز للزوج أن يمنعهم من الدخول .

- أن تحافظ على أسرار بيتها وما يدور بينها وبين زوجها فى الفراش، فعن أسماء بنت يزيد : أنها كانت عند رسول الله ﷺ ، والرجال والنساء قعود، فقال : لعل رجلاً يقول ما يفعله بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع

(١) الحديث: أخرجه الترمذى فى كتاب (الرضاع) باب (ما جاء فى حق المرأة على زوجها) وقال:

حديث حسن صحيح، حديث (١١٦٣) ٤٥٨/٣ .

وأخرجه ابن ماجه فى (النكاح) باب : (حق المرأة على الزوج حديث (١٨٥١)

زوجها؟ فأرم<sup>(١)</sup> القوم، فقلت: إى والله يا رسول الله إنهن يفعلن، وإنهم يفعلون. قال: فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل الشيطان لقى شيطانة فى طريق، فغشيها والناس ينظرون<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أرم القوم: سكتوا، ولم يجيبوا. اللسان (رمم) ١٧٣٨/٢.

(٢) إسناده حسن، وقد أخرجه أحمد فى المسند ٥٩٤/١٨ ت: حمزة الزين، ط١ دار الحديث

القاهرة سنة ١٩٩٥ م.

## المطلب الثالث التعدد

من أهم الحقوق التي ميز الله بها الزوج عن زوجته، حق التعدد .  
وقد ورد في القرآن الكريم ما ينص على حق الرجل في أن يتزوج من النساء  
مثنى وثلاث ورباع، وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ  
فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [النساء: ٣] .  
قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾، قال أبو عبيدة: معناه: أيقنتم (١) .

وتعقبه ابن عطية فقال: (وما قاله غير صحيح، ولا يكون الخوف بمعنى  
اليقين بوجه، وإنما هو من أفعال التوقع، إلا أنه قد يميل الظن فيه إلى إحدى  
الجهتين، وأما أن يصل إلى حد اليقين فلا) (٢) .

وقال ابن العربي: (والصحيح عندي أنه على بابه من الظن لا من اليقين،  
التقدير: من غلب على ظنه التقصير في القسط في اليتيمة فليعدل عنها) (٣) .  
والإقساط: العدل، يقال: أقسط الرجل يقسط: إذا عدل، وقسط يقسط: إذا  
جار (٤) .

ففي القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢] ، وفيه: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ  
فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥] .

(١) راجع: مجاز القرآن ١/ ١١٤ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٣/ ٤٨٩ .

(٣) راجع: أحكام القرآن ١/ ٣١٠ .

(٤) راجع: اللسان (قسط) ٤/ ٣٦٢٦، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ١٠، والجامع لأحكام القرآن

٥/ ١٧، والفريد ١/ ٦٨٧ .



وعبر بـ (ما) التي تستعمل غالباً في غير العاقل، في قوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ لأنه نحى بها منحى الصفة بلا تعيين ذات، فكأنه قال: فانكحوا الطيب الحلال منهن (١).

﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ محله النصب على البدل من ﴿مَا﴾، أو على الحال منها (٢).

وقد اتفق علماء اللغة على أن هذه الكلمات من ألفاظ العدد، وتدل كل واحدة منها على المذكور من نوعها، فمثنى تدل على: اثنين اثنين، وثلاث: تدل على ثلاثة ثلاثة، ورباع تدل على: أربعة أربعة (٣).

قال الزمخشري: (فإن قلت: فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال، وهو ألف درهم، درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى) (٤). وهناك من زعم أن معنى قوله: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾: تسعة، لأن الواو

(١) راجع: الفريد ١/٦٨٨، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٦٦، والتحرير والتنوير ٤/٢٢٤.

هذا. والأصل في (ما) أن تأتي لغير العاقل، وقد تأتي فيمن يعقل في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون المراد صفات من يعقل كما في الآية ..

الثاني: أن يختلط العاقل مع غير العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا

فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١].

الثالث: أن يكون الأمر مبهماً على المتكلم، كقولك: وقد رأيت شبحاً من بعيد: انظر ما

ظهر لي .

راجع: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محيي الدين عبد الحميد، ١/١٤٧، دن،

دت.

(٢) راجع: الكشاف ١/٤٠٩، ومفاتيح الغيب ٩/١٨٢، والفريد ١/٦٨٨.

(٣) راجع: روائع البيان في تفسير آيات الأحكام ١/٤٢٦.

(٤) راجع: الكشاف ١/٤٠٩، ٤١٠.

تقتضى الجمع، أى: اثنين وثلاثاً وأربعاً، وذلك تسع .

قال النحاس: (ولا يصح فى اللغة، لأن معنى ﴿مثنى﴾ عند أهل العربية: اثنين اثنين، وليس معناه اثنين فقط) .

وأيضاً: فإن من كلام العرب الاختصار، ولا يجوز أن يكون معناه: تسعاً، لأنه لو كان معناه تسعاً، لم يكن اختصاراً أن يقال: انكحوا اثنين، وثلاثاً، وأربعاً، لأن تسعاً أخصر من هذا، وأيضاً: فلو كان على هذا القول: لما حل لأحد أن يتزوج إلا تسعاً، أو واحدة، فقد تبين بطلان هذا (١) .

قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾، أى: إن خشيتم من تعداد النساء أن لا تعدلوا بينهن، فيما يدخل تحت قدرتكم - كالقسم فى المبيت، ﴿فَوَاحِدَةً﴾، يعنى: فالزموا واحدة: أو: اكتفوا بزوجة واحدة، ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يريد: الإماء؛ لأنهن أقل تبعة وأخف مثونة من الحرائر، فانتفى بذلك أن يكون للإماء حق فى الوطاء أو القسم، وإن كان لهن حق فى حسن الملكة، والرفق بالرفيق (٢) .

﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ الإشارة هنا: إلى الحكم المذكور، وهو اختيار الواحدة أو التسرى، ومعنى ﴿أَدْنَىٰ﴾: أقرب، من الدنو، وهو قرب مجازى، أى: أحق وأعون (٣) على (أن لا تعولوا): أى تميلوا عن الحق وتجوروا، قاله ابن عباس ومجاهد وغيرهما (٤)، يقال: عال الرجل يعول، إذا جار ومال، ومنه قولهم: عال السهم عن الهدف: إذا مال عنه (٥) .

(١) راجع: معانى القرآن ١٤/٢ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٢٥/٥ .

(٣) راجع: التحرير والتنوير ٢٢٨/٤ .

(٤) راجع: جامع البيان ٥٨١/٣، ومعانى القرآن للنحاس ١٥/٢، والمحزر الوجيز ٤٩٣/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٥/٥ .

(٥) راجع: اللسان (عول) ٣١٧٤/٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٥/٥، وقطف الأزهار ٦٨٤/٢ .

ما ورد في القرآن بشأن الحقوق غير المادية المترتبة على عقد النكاح ————— ٣١٣

ونقل عن الشافعي أنه قال: ﴿ذَلِكَ أَدَّتِي أَلَّا تَعُولُوا﴾، معناه: ذلك أدنى أن لا تكثر عيالكم (١).

ويؤيده - من حيث المعنى - قراءة طلحة بن مصرف: (أن لا تعيلوا) (٢)، بضم التاء وكسر العين - من أعال الرجل يعيل إعالة: إذا كثرت عياله .

وفي صحة هذا التفسير من ناحية اللغة خلاف بين اللغويين، حيث يجيزه البعض، ويمنعه آخرون، وحجتهم: أن المشهور لغة أن يقال: أعال يعيل: إذا كثرت عياله، وعال يعول: إذا جار (٣).

كما طعن فيها بعض المفسرين، منهم: أبو بكر بن العربي حيث نقل عن علماء المالكية فيها سبعة معان هي (٤):

الأول: الميل، الثاني: عال: زاد، الثالث: الميل في الحكم إلى الجور، الرابع: افتقر، الخامس: أثقل، السادس: قام بمثونة العيال، السابع: غلب، ومنه: عيل صبره، أى: غلب .

قال: (هذه معانيه ليس لها ثامن) .

كما نقل الطعن في هذا التفسير أبو بكر الرازي الجصاص، (٥) وقد رد عليه الفخر الرازي بمنطق قوى وحجج دامغة مقنعة (٦).

والحقيقة أنه لا يوجد مبرر للطعن في المعنى الذي أورده الشافعي؛ إذ هو

---

(١) راجع: أحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٥٠، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٣١٤، والمحرر

الوجيز ٣/ ٤٩٣، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٦، والبحر المحيط ٣/ ١٦٥ .

(٢) انظر هذه القراءة في: الكشاف ١/ ٤١١، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٧، ومفاتيح الغيب

١٨٤/ ٩، والبحر المحيط ٣/ ١٦٥، والفريد ١/ ٦٩٠، وهي قراءة غير متواترة .

(٣) راجع: مفاتيح الغيب ٩/ ١٨٣، واللسان (عول) ٤/ ٣١٧٧، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٧ .

(٤) راجع: أحكام القرآن ١/ ٣١٥ .

(٥) راجع: أحكام القرآن ١/ ٣٥٠ .

(٦) راجع: مفاتيح الغيب ٩/ ١٨٤، ١٨٥ .

لا يتناقض مع المعنى الذي أورده الجمهور، ولكنه من قبيل الإشارة إلى الشيء بذكر لوازمه .

لأن معناه: ذلك أدنى أن لا تكثر عيالكم، فيكون هذا مدعاة للميل والجور، لأن كثرة العيال تستلزم ذلك، فكأن الشافعي - كما يقول الفخر الرازي (١) - جعل كثرة العيال كناية عن الميل والجور، لما أن كثرة العيال لا تنفك عن الميل والجور، فجعل هذا تفسيراً لا على سبيل المطابقة، ولكن على سبيل الكناية والاستلزام .

وبذا يكون الشافعي قد أضاف فهماً دقيقاً للمعنى الذي أورده الجمهور يدل على علو كعبه في علوم العربية، وإحاطته بوجوه أساليب كلام العرب، فقد كان رحمه الله حجة في اللغة، حتى قيل عنه: هو أفصح من نطق بالضاد (٢).

أما عن سبب الربط بين الشرط وجوابه في الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ﴾، فقد ذكر فيه عدة وجوه تستند إلى روايات ذكرها الطبري وغيره من المفسرين، (٣) ملخصها ما يلي :

(أ) أن معنى الآية: وإن خفتم يا معشر أولياء اليتامى، أن لا تقسطوا في صداقهن، فتعدلوا فيه، وتبلغوا بصداقهن صدقات أمثالهن، فلا تنكحوهن، ولكن انكحو غيرهن من الغرائب اللواتي أحلهن الله لكم .

لما ورد عن عروة بن الزبير، أنه سأل خالته عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها في هذه الآية فقالت: ( يا بن أختي، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها، يشركها

(١) السابق ١٨٥/٩ .

(٢) نقل هذا القول: أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن: ٣١٤/١ عن الجويني، ثم أعقبه بكلام فيه كثير من التعصب للمذهب المالكي وإمامه كعادته .

(٣) راجع: هذه الروايات فى: جامع البيان ٥٧٣/٣ - ٥٧٧، والمحرم الوجيز ٤٨٩/٣، ٤٩٠، ومفاتيح الغيب ١٧٧/٩، ١٧٨، والبحر المحييط ١٦١/٣، وتفسير المنار ٣٤٤/٤ - ٣٤٦ .

في ماله، ويعجبه مالها وجمالها، ويريد أن يتزوجها من غير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره - يعنى: مهر المثل - فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن، ويبلغوا بهن أعلى سنتهن في الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن (١).

(ب) وقال آخرون: إن الآية جاءت للنهي عن نكاح ما فوق الأربع حذراً على أموال اليتامى أن يتلفها أولياؤهم، لما روى عن عكرمة وابن عباس في هذه الآية: أن الرجل من قريش يكون عنده النسوة، ويكون عنده اليتامى، فيذهب ماله، فيميل على مال الأيتام، فينفقه، أو يتزوج به، فنزلت هذه الآية .

(ج) وقال آخرون: معنى الآية: وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى اللاتي أنتم ولاتهن، فلا تنكحوهن، وانكحوا أنتم ما حل لكم سواهن؛ لما روى عن عائشة: (نزلت هذه الآية في اليتيمة تكون عند الرجل هو وليها، وليس لها ولي غيره، وليس أحد ينازعه فيها، ولا ينكحها لما لها، فيضر بها، ويسىء صحبتها).

(د) وقال آخرون: بل معنى الآية: فكما خفتم في اليتامى، فكذلك فتخوفوا في النساء أن تزنوا بهن، ولكن انكحوا ما طاب لكم من النساء، لما روى عن مجاهد في تفسير الآية :

(إن تخرجتم في ولاية اليتامى، وأكل أموالهم إيماناً وتصديقاً، فكذلك فتخرجوا من الزنا، وانكحوا نكاحاً طيباً مثني وثلاث ورباع...).

(هـ) وقال آخرون: إن القوم لما كانوا يتأثمون في أموال اليتامى أن لا يعدلوا فيها، ولا يتأثمون في النساء أن لا يعدلوا فيهن، فقيل لهم: كما خفتم أن

(١) أخرجه البخارى في كتاب التفسير باب : ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ حديث (٤٥٧٤) ٣/٣٤٨، ومسلم في (التفسير) حديث رقم (٦) ٤/٢٣١٣.

هذا وقوله : (يقسط في صداقهن) أى: يعدل، وقوله: (أعلى سنتهن) أى: أعلى عاداتهن في مهورهن، ومهور أمثالهن .

راجع: شرح النووى لصحيح مسلم ١٨/١٥٤ .

لا تعدلوا في اليتامى، فكذلك فخافوا في النساء أن لا تعدلوا فيهن، ولا تنكحوا منهن إلا من واحدة إلى الأربع، ولا تزيدوا على ذلك، وإن خفتن أن لا تعدلوا أيضاً في الزيادة عن الواحدة، فلا تنكحوا إلا ما لا تخافون أن تجوروا فيهن من واحدة، أو ما ملكت أيمانكم .

وقد أورد الطبرى عدة روايات عن سعيد بن جبير، والسدى، وقتادة، وغيرهم تؤيد هذا المعنى، ورجحه على سائر المعانى الواردة .

ويعلل الطبرى (١) اختياره هذا الوجه بقوله: (وإنما قلنا: إن ذلك أولى بتأويل الآية: لأن الله جل ثناؤه افتتح الآية التي قبلها بالنهى عن أكل أموال اليتامى بغير حقها، وخلطها بغيرها من الأموال، فقال تعالى ذكره: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]. ثم أعلمهم أنهم إن اتقوا الله في ذلك فخرجوا فيه، فالواجب عليهم من اتقاء الله، والتخرج في أمر النساء مثل الذى عليهم فى التخرج من أمر اليتامى . . .).

قال: (ففى الكلام إذا كان المعنى ما ذكرنا، متروك استغنى بدلالة ما ظهر من الكلام عن ذكره، وذلك أن معنى الكلام: وإن خفتن أن لا تقسطوا فى أموال اليتامى فتعدلوا فيها، فكذلك فخافوا أن لا تقسطوا فى حقوق النساء التى أوجبها عليكم، فلا تتزوجوا منهن إلا ما أمتن مع الجور، مثنى وثلاث ورباع، وإن خفتن أيضاً فى ذلك فواحدة، وإن خفتن فى الواحدة، فما ملكت أيمانكم) .

وبذا يكون الطبرى قد علل اختياره هذا الوجه، بأنه هو المتسق مع الآية التى قبلها، بيد أنى أجد فى هذا الوجه ما هو أبعد وأعمق من تعليل الطبرى، فالطبرى وإن كان قد أحسن الاختيار إلا أنه لم يحسن التعليل لاختياره، لا سيما وأن جميع الأوجه التى أوردها يبدو فيها أيضاً، شىء من الاتساق بين الآية، والتى قبلها .

(١) راجع: جامع البيان ٣/ ٥٧٧ .

إذا علم هذا أقول: إن أهم ما يميز هذا الوجه الذي اختاره الطبرى، في الربط بين الشرط وجوابه، شيان :

الأول: أنه هو الوجه الأكثر اتساقاً مع موضوع السورة ككل، فالسورة: سورة النساء، موضوعها الأساسى: هو رفع الظلم عنهن، اليتامى منهن وغير اليتامى، والتحذير من أكل حقوقهن بالباطل، المادية منها: كالميراث، والمهر، والمعنوية: كوراثتهن كرهاً وظلمهن عند التعدد، فوجب التخويف من ظلمهن كما يخاف من ظلم اليتامى ؛ لأن كليهما مفسدة للمجتمع، مجلبة لسخط الله وعقابه .

فالعدل فى النساء - كما يقول رشيد رضا - من أهم المسائل الاجتماعية، ويناسب أن يكون فى أوائل السورة، التى سميت سورة النساء (١).

الثانى: أن نص الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ كما يقول علماء الأصول: ظاهر فى إباحة الزواج ممن حل من النساء ؛ لأن هذا المعنى يفهم من لفظ: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ من غير حاجة إلى قرينة خارجية، ولكنه غير مقصود أصالة من الآية، إذ المقصود الأصلى: بيان عدد من يحل من الزوجات، وهو الأربع إذا أمن الوقوع فى الظلم (٢).

ولا شك أن الوجه الذى اختاره الطبرى هو أكثر الوجوه اتساقاً مع ما قاله علماء الأصول، إذ جاء فيه الحديث عن التعدد، مع رسم الطريق الشرعى لإباحته وحظره بالأصالة لا بالتبعية، على عكس الوجوه الأخرى .

أما بالنسبة لما ورد عن عائشة رضى الله عنها فى تفسيرها للآية، فليس هناك

(١) راجع: تفسير المنار ٤/٣٤٧ .

(٢) راجع: النص الشرعى من حيث وضوح دلالاته وخفائها، محمد إبراهيم الحفناوى، (أ.د.)،

ما يمنع من أن يكون هذا الوجه مراداً، بل ليس هناك ما يمنع من أن تكون جميع الأوجه الواردة مرادة، وعلى هذا تكون الآية قد أبطلت كل تلك الضلالات والمظالم التي كان عليها أهل الجاهلية، في أمر اليتامى، وأمر النساء من التزوج باليتامى بدون مهر المثل، والتزوج بهن طمعاً في أموالهن يأكلها الرجل بغير حق، ومن عضلهن ليقى الولي متمتعاً بمالهن، لا ينارعه فيه الزوج، ومن ظلم النساء بتزوج الكثيرات منهن، مع عدم العدل بينهن .

ويكون هذا من قبيل رأى الشافعية، الذين يجوزون استعمال اللفظ المشترك في كل ما يحتمله الكلام من معانيه (١).

### الجانب الفقهي فى الآية :

فيما يتصل بالآية، هناك عدة مسائل ناقشها الفقهاء، يمكن تقريرها فيما

يلى :

### المسألة الأولى: العدد الذى يباح جمعه من الزوجات :

ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن أقصى العدد المباح فى الجمع بين النساء هو أربع زوجات، وقد ثبت هذا بنص الآية، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع من يعتد بقولهم من الأمة .

- أما ما يتصل بنص الآية: فهو أن صيغة مثنى وثلاث ورباع، معناها اللغوى هنا: اثنتين أو ثلاث أو أربع زوجات، كما تقدم .

- وأما ما يتصل بالسنة: فقوله ﷺ: لغيلان (٢) بن أمية الثقفى، وقد أسلم

(١) راجع: تفسير المنار ٤/٣٤٧، ٣٤٨ .

(٢) هو غيلان بن معتب الثقفى، كان أحد وجوه ثقيف فى الجاهلية، قيل: إنه أحد من نزل فيه: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] -، سكن الطائف وأسلم بعد فتحها، وكان شاعراً محسناً وحكيماً من حكماء العرب الذين وفدوا على كسرى وأعجب بحكمتهم، توفى فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه .

راجع: الإصابة ٣/١٨٩، والاستيعاب بهامش الإصابة ٣/١٨٩ .



وتحتة عشر نسوة : « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » (١).

- وأما ما يتصل بإجماع من يعتد بإجماعهم في الأمة، فهو أنه لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين، أنه جمع في عصمته أكثر من أربع، وقد تتابع إجماع جمهور المسلمين على هذا جيلاً بعد جيل (٢).

وهناك من شد فقال بجواز أن يجمع الرجل في عصمته من النساء تسعاً، على أساس أن الواو في قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا ﴾ للجمع، وقد تقدم بيان فساد هذا القول من ناحية اللغة، فلا معنى لإعادته .

وقد نسب القرطبي هذا القول للرافضة، وبعض أهل الظاهر، ثم قال: وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منه، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة، تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصيغ يفيد التكرار، والواو للجمع، فجعل مثنى بمعنى: اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع، قال: وهذا كله جهل باللسان والسنة، ومخالف لإجماع الأمة (٣).

(١) الحديث أخرجه الترمذى في (النكاح) باب: (في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة) حديث (١١٢٨) ٤٢٦/٣، وابن ماجه في (النكاح) باب: (الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) حديث (١٩٥٣) ٦٢٨/١، ومالك في (الطلاق)، باب: (جامع الطلاق) حديث (٧٦) ص ٤٥٨، قال الإمام أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه . اهـ . أى ليس صحيحاً من حيث السند حيث إن طرقه كلها معلولة كما ذكر ابن عبد البر، لكن الإجماع منعقد على حرمة الجمع بين أكثر من أربع .

ويؤيد هذا قوله ﷺ: لقيس بن الحارث، وقد أسلم وعنده ثمان نسوة: « اختر منهن أربعاً » وهو حديث صحيح رواه أبو داود في (الطلاق) باب : (من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع) حديث (٢٢٤١) ٢٧٢/٢، وانظر: تلخيص الحبير ٣/٣٦٧، والتعليق المغنى على الدارقطنى ٣/١٧١، ١٧٢، وصحيح الجامع الصغير ١/١٢٢ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٢، وفقه السنة ٢/٩٧، وروائع البيان ١/٤٢٧، ومكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة ١٧١ .

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٢ .

### المسألة الثانية: شرط التعدد :

مع تأييد رأى الشافعى فى تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ الْأَتَعُولُوا﴾ يعنى: تكثر عيالكم، يبدو لنا أن إباحة التعدد مقيدة بشرطين :

الأول: العدالة بين الزوجات :

الثانى: القدرة على رعاية الزوجات وأولادهن .

الشرط الأول: العدالة بين الزوجات :

لقد تضافرت أقوال المفسرين على اعتبار هذا الشرط، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، على النحو الذى تقدم توضيحه. ولكن ما طبيعة هذا العدل المشترط ؟

يلزم للرد عن هذا التساؤل أن نوفق بين العدل فى هذه الآية، والعدل المنفى فى قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] .

وقد حاول العلماء التوفيق بين الآيتين بتقسيم العدل من حيث إمكان تحققه إلى قسمين (١).

الأول: عدل فى الأمور المادية، مثل: النفقة، والبيات، والرعاية، والمعاملة الظاهرة، وهذا هو العدل المشترط فى آية الإباحة ؛ لأنه فى مقدور كل إنسان، واستطاعته، ومن ثم فهو مطالب به .

الثانى: عدل فى المحبة الباطنة والميل القلبى، وهذا هو العدل المنفى فى الآية الثانية، لأنه لا يمكن أن يكون فى مقدور أى إنسان، أو استطاعته.

ومن هنا يقول الطبرى فى تفسير الآية :

(١) راجع: الأحوال الشخصية لأبى زهرة، ص ٩٠، ومكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحة، ص ١٧٥، والمفصل ٢٦٣/٧، والأسرة فى التشريع الإسلامى، محمد الدسوقى (أ. د) ص ١٢٣، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ص ٢٣١، ٢٣٢.

(لن تطيقوا أيها الرجال أن تسوا بين نساءكم وأزواجكم في حبهن بقلوبكم، حتى تعدلوا بينهن في ذلك، فلا يكون في قلوبكم لبعضهن من المحبة، إلا مثل ما لصواحبها، لأن ذلك مما لا تملكونه، وليس إليكم ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ يقول: ولو حرصتم في تسويتكم بينهن في ذلك) (١).

ولو كان هذا النوع من العدل مستطاعاً، لحققه الكامل من البشر - رسول الله ﷺ - بين زوجاته، فقد ثبت عنه أنه قال:

«اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» (٢) يعني: لا تؤاخذني في الميل القلبي إلى إحداهن دون غيرها، فإن القلوب بيدك، تقلبها كيف تشاء.

ولذا نجد الله سبحانه وتعالى، يعقب على نفي إمكان تحقيق هذا النوع من العدل بقوله: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، أي: لا يفرط أحدكم فيميل إلى من يهواها قلبه من زوجاته كل الميل في المحبة والحظ من القلب، فيجور على حقوق الأخرى، بحيث تكون كالمعلقة، لا هي ذات زوج ولا هي مطلقة (٣).

فالله سبحانه لم ينه عن الميل هنا؛ لأنه خارج عن طاقة البشر، وإنما نهى عن كل الميل.

(١) راجع: جامع البيان ٤/٣١٢.

(٢) الحديث: أخرجه أبو داود في (النكاح) باب: (في القسم بين النساء) حديث (٢١٣٤) ٢/٢٤٢، والترمذي في (النكاح) باب: (ما جاء في التسوية بين الضرائر) حديث (١١٤٠) ورجح إرسناله، ٣/٤٣٧ وابن ماجه في (النكاح) باب: (القسم بين النساء) (١٩٧١) ١/٦٣٣، والحاكم في (النكاح) باب: (في التشديد في العدل بين النساء)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه ٢/١٨٧.

(٣) راجع: جامع البيان ٤/٣١٣، والجامع لأحكام القرآن ٥/٤٠٦، والتحرير والتنوير ٥/٢١٨، ومحاسن التأويل ٣/٣٣٧.

وتأتى السنة المطهرة فتتوعد وتحذر من يفعل ذلك: « من كانت عنده امرأتان يميل لإحديهما على الأخرى، جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطاً أو مائلاً» (١).

قال الشوكاني:

فيه دليل على تحريم الميل إلى إحدى الزوجين دون الأخرى، إذا كان ذلك فى أمر يملكه الزوج، كالقسمة - أى: القسم فى المبيت، والطعام والكسوة... (٢).

وبذا تتلاقى الآيتان، لأن العدل فى الآية التى اشترطته، غيره فى تلك التى نفته (٣).

أما فيما يتصل بالعدل فى القسم ونفقة الطعام والكسوة: فقد اتفق الفقهاء على أنه يجب على الزوج أن يسوى بين زوجاته فى القسم فى المبيت:

(١) الحديث تقدم تخريجه ص ٢٦١ .

(٢) راجع: نيل الأوطار ٦/٢٥٢ .

(٣) هناك من اتخذ من هذا التعارض الظاهرى بين الآيتين ذريعة للقول بتحريم التعدد بنص القرآن الكريم، حيث يقولون: إن الله الذى أباح التعدد فى الآية الأولى، اشترط العدل، ثم ذكر فى الآية الثانية: أن هذا العدل غير مستطاع، فتكون النتيجة بحسب مقدماتهم: أن التعدد حرام، ومعنى ذلك بعبارة أخرى: أن الله سبحانه أراد أن يحرم التعدد، ولكنه بدلاً من أن يذكر العبارة الصريحة فى التحريم، ذكر أنه مباح، إذا استطاع الرجل العدل، ثم بين أن هذا العدل غير مستطاع فى الطبيعة البشرية، وهذا يقتضى تحريم التعدد.

وواضح أن هذا عبث ينتزه عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام الحق سبحانه وتعالى .

وقد تقدم أن ليس هناك تعارض بين الآيتين، لأن العدل فى الآية التى أباحتها، غيره فى تلك التى اشترطته .

وانظر مزيداً من تحرير القول فى هذه القضية فى: المرأة فى الإسلام، على عبد الواحد وافى، ١٣٩ - ١٤٨، ومكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحة، ٢١٣ - ٢١٥، والمرأة بين الفقه والقانون، ٩٩ - ١٠٢ .

قال ابن قدامة : ( لا نعلم بين أهل العلم فى وجوب التسوية بين الزوجات فى القسم خلافاً ) (١) .

والمسلمة والكتابية فى القسم سواء ، قال ابن المنذر : ( أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء ) (٢) ، وذلك لأن القسم من حقوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفقة والسكنى .

كما يشمل القسم الزوج المريض بين زوجاته ، وكذا : المجبوب (٣) والعنين (٤) ، وبذا قال الحنابلة والثورى والشافعى وأصحاب الرأى وغيرهم ؛ لأن القسم بين الزوجات ، لا يراد للوطء فقط ، بل للأنس .

كما يشمل القسم : الزوجة المريضة ، والحائض ، والنفساء ، والصغيرة الممكن وطؤها والكبيرة . . . فكلهن فى القسم سواء ، وبذا قال الحنابلة ومالك والشافعى (٥) .

قال ابن قدامة : ( ولا نعلم عن غيرهم خلافاً ) (٦) .

ولا خلاف بين أهل العلم فى أن القسم بين الزوجات ، إنما ينصرف إلى

---

(١) راجع : المغنى ٧١٠ / ٩ .

(٢) راجع : الإجماع لابن المنذر ص ٧٨ .

(٣) المجبوب : هو مقطوع العضو الذكرى .

النهاية (جيب) ٢٣٣ / ١ ، والمصباح المنير (جيب) ٨٩ / ١ ، والإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ٨٣ / ٢ .

(٤) العنين : هو الذى لا يقدر على إتيان النساء ، أو لا يشتهى النساء ، والمرأة العنينة هى التى لا تشتهى الرجال .

المصباح المنير (عن) ٤٣٣ / ٢ ، والإقناع ٨٣ / ٢ .

(٥) راجع : قوانين الأحكام الشرعية ص ٢١٢ ، وإخلاص النواى ١٦٦ / ٣ ، والروض المربع ص ٤٦٧ .

(٦) راجع : المغنى ٧١٢ / ٩ .

المبيت في الليل مع الزوجة التي يكون في نوبتها، والنهار يدخل في القسم تبعاً لليل (١).

هذا. وقد فصل الفقهاء القول في كيفية القسم، ومدته، وحكم هبة الزوجة حقها في القسم، ومتى يسقط حقها فيه، وهذا وغيره محله كتب الفروع (٢) لبعده عن طبيعة البحث .

- أما بالنسبة لنفقة الطعام والكسوة، وكذا السكنى، فالواجب على الزوج أن يقوم بواجبه تجاه كل زوجة من زوجاته، بحيث تتحقق كفايتها بما يليق بحالها وحاله، ولا تجب عليه التسوية في هذا لأنها تشق (٣).

الشرط الثاني: من شروط التعدد-القدرة على رعاية الزوجات وأولادهن: (٤)

(١) راجع: المغنى ٧١٩/٩، ٧٢٠، والمفصل ٧/٢٦٦، ٢٦٧، والموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج - ، ٢٤٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال: المعونة: ٨١٧/٢-٨١٩، والمغنى ٧١٠-٧١٢/٩، والمحزر في الفقه ٤٢/٢، وروضة الطالبين ٣٤٥-٣٥٣، وإخلاص النوى ١٦٨/٣-١٧٦، وشرح فتح القدير ٥١٧/٢-٥٢٠، وتمخفة المحتاج ٢٥١/٣-٢٥٨، والسيل الجرار ٣٠٣/٢، والواضح في فقه الإمام أحمد ٤٢٣، ٤٣٤ .

(٣) راجع: المغنى ٧١٩/٩، والمفصل ٧/٢٧٠ .

(٤) الحقيقة أن أكثر الفقهاء والمفسرين على أن للتعدد شرطاً واحداً فقط هو: العدل، أما الذين أيدوا الشافعى في تفسيره، فقد رأوا أن للتعدد شرطاً آخر هو: القدرة على الإنفاق - انظر على سبيل المثال: الأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٩١، والمرأة بين الفقه والقانون ص ١١٤ - وفي رأى أن تفسير الشافعى - ما دنا قد رأينا فيه ما يضيف شرطاً ثانياً للتعدد - يقدم معنى يتجاوز أمر الإنفاق إلى آخر أرحب، فقد يعدل الرجل بين زوجاته، ويوسع عليهن وعلى أولادهن في النفقة، ولكنه يضيع حظ أولاده من الرعاية، وزوجاته من القوامه، فيكون بهذا جائراً ظالماً « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » .

وهذا الشرط يستفاد من تذييل الآية بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ أي: تكثر عيالكم، كما قال الشافعي رحمه الله .

وذلك بأن يتحقق الزوج من قدرته على القيام بحقوق الزوجات وأبنائهن، المادية: من نفقة وكسوة، ومسكن صالح وخلافه، والمعنوية: من حسن الرعاية والتوجيه للأبناء، والقوامة للزوجات .

إذا علم هذا: تبين أن إباحة التعدد، كما هي مقيدة بشرط العدل، مقيدة أيضاً بأن لا يكون في التعدد مظنة الإكثار من العيال، من غير أن يكون لدى هذا المعدد من الأسباب المادية، كالمال الكافي، والمعنوية كالرجولة، واكتمال الشخصية، والقدرة على حسن الرعاية ونحو ذلك، ما يجعله أهلاً للتعدد، وإلا وجب الاقتصار على زوجة واحدة، إيثاراً للسلامة، وحثراً من الظلم والجور، كما أوضحت الآية .

ولكن ما حكم من يقدم على الزواج بأخرى مع عدم توافر هذين الشرطين؟  
الجواب: يصح زواجه مع الإثم، لأن هذين الشرطين، ليسا من شروط صحة الزواج، وفساد العقود وصحتها يرتبطان بأمور واقعة لا بأمور متوقعة، وهذان الشرطان قد يقعان، وقد لا يقعان، ومن ثم لا يجوز الحكم بفساد عقد الزواج، عند عدم توافرهما (١).

---

= أخرجـه أبو داود في (الزكاة) باب : (في صلة الرحم )- (١٦٩٢) ٢/١٣٦ ،  
وأحمد في المسند ٢/١٦٠ ، وهو حديث حسن كما في- صحيح الجامع الصغير  
٤/١٦٤ .

ولا شك أنه مع موجات الإلحاد والمخدرات والفحش والعري... التي تسود علمنا، ينبغي أن يكون اهتمام الآباء بتوفير الرعاية الأبوية الراشدة المسئولة، أكبر بكثير من اهتمامهم بتوفير الرعاية المالية، التي لا تختلف على أهميتها أيضاً . . من هنا آثرت أن يكون الشرط الثاني أعم من: القدرة على الإنفاق .

(١) راجع: الأحوال الشخصية لأبي زهرة، ص ٩١، والموسوعة الفقهية الميسرة-الزواج-ص ٢٣٤ .

### المسألة الثالثة: تقييد تعدد الزوجات قضائياً :

كانت بداية طرح هذه الفكرة على يد المدرسة الإصلاحية الحديثة، الشيخ محمد عبده، وتلميذه رشيد رضا .

أما الشيخ محمد عبده، فقد ألمح إلى هذه الفكرة فقط في بعض دروسه ومجالسه، ولم يذكرها على نحو صريح .

فتراه حين يتكلم عن العدل الذي يجب في التعدد، وما جره عدم تحقيق هذا الشرط على المجتمع من ويلات ومفاسد، يقدم اقتراحه في علاج هذه المشكلة، والذي صار مشروعاً إصلاحياً فيما بعد، فيقول :

(أما والأمر على ما نرى ونسمع، فلا سبيل إلى تربية الأمة مع فشو تعدد الزوجات فيها، فيجب على العلماء النظر في هذه المسألة - خصوصاً الحنفية منهم، الذين بيدهم الأمر، وعلى مذهبهم الحكم - فهم لا ينكرون أن الدين أنزل لمصلحة الناس وخيرهم، وأن من أصوله منع الضرر والضرار، فإذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله، فلا شك في وجوب تغير الحكم، وتطبيقه على الحال الحاضرة، يعنى على قاعدة: درء المفسد مقدم على جلب المصالح) (١).

وهكذا ينتهى الشيخ إلى ضرورة تغيير الحكم، وتطبيقه على الحال الحاضرة، بما يدرأ مفسد التعدد، ولكن يلاحظ أن الشيخ لم يفصح عن وسيلة تغيير الحكم، أهى تقييد التعدد؟ أم ماذا ؟

أما تلميذه رشيد رضا، فكان أكثر صراحة، وربما جرأة في اقتراحه الوسيلة العملية لعلاج مفسد التعدد، حين قال :

(أما منع تعدد الزوجات إذا فشا ضرره وكثرت مفسده، وثبت عند أولى الأمر أن الجمهور لا يعدلون فيه فى بعض البلاد لعدم الحاجة إليه، بله الضرورة،

(١) راجع: تفسير المنار ٤/٣٤٩، ٣٥٠ .



فقد يمكن أن يكون له وجه في الشريعة الإسلامية السمحة، إذا كان هناك حكومة إسلامية، فإن للإمام أن يمنع المباح الذي يترتب عليه مفسدة، ما دامت المفسدة قائمة به، والمصلحة بخلافه... (١).

فكأن رشيد رضا يضيف هذا الشرط - الضرورة - إلى شرط العدل، حتى يكون التعدد مباحاً في رأيه، ليس هذا فقط، بل إنه يريد باقتراحه هذا أن يتحول المحرم ديانة - وهو التعدد مع عدم الضرورة والعدل - حسب قوله - إلى محرم قضاء بحكم الحاكم عملاً بالمصلحة، ودرءاً للمفسدة التي نشأت عن التعدد (٢).

---

(١) راجع: تفسير المنار ٤/٣٦٣، وحقوق النساء في الإسلام محمد رشيد رضا ١/٩٩ هدية مجلة الأزهر - ولعل هذا نفسه هو ما ألح إليه قبلاً الشيخ محمد عبده في قوله: (فمن تأمل الآيتين علم أن إباحة تعدد الزوجات أمر مضيق فيه أشد التضيق، كأنه ضرورة من الضرورات، التي يتاح لمحتاجها بشرط الثقة بإقامة العدل، والأمن من الجور... المنار ٤/٣٤٩).

والحقيقة أن تعليق التعدد على شرط الضرورة مخالف لنص الآية التي اشترطت العدل، ولم تشترط الضرورة، كما أنه لم يؤثر عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من صحابته وتابعيه أنه اشترط الضرورة لإباحة التعدد، ولم ينقل عن رسول الله ﷺ أنه سأل متعددي الزوجات عن ضرورتهم في التعدد.

أضف إلى ذلك أنه - حسب التفسير الصحيح للآية - قد توجد الضرورة ولا يباح التعدد، كأن تكون الزوجة عاقراً مثلاً، فهذه ضرورة، ولكن الزوج الذي يرغب في الزواج من أخرى لغرض التناسل، يعلم يقيناً من نفسه، أو يغلب على ظنه أنه لن يعدل، وأنه لا يمكنه أن يعول امرأتين، هنا يحرم التعدد في حقه مع وجود الضرورة، لأنه سيدفعه حتماً إلى الجور، وقد لا توجد ضرورة وبياح التعدد، وذلك حين يتحقق الزوج من نفسه القدرة على العدل ورعاية الزوجات وأبنائهن، كائناً ما كانت ظروفه الخاصة، ما دام لا يخشى الجور.

وانظر مزيداً من تحقيق القول في هذه المسألة في:

المرأة في الإسلام ص ١٥٥، ومكانة المرأة ٢١٦، ٢١٧.

(٢) راجع: الأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٩٤.

وربما يكون هذا نفسه هو ما عناه الشيخ محمد عبده قبل، حين توجه إلى علماء الحنفية، الذين بيدهم الأمر للنظر في المسألة.

ولم يقف أمر هذا الاقتراح عند هذين المصلحين، ولكن امتد أثره حتى كان هو الموجه لفكر قطاعات كبيرة من دعاة الإصلاح الاجتماعى إلى يومنا هذا، بل إنه خرج فى بعض البلاد العربية والإسلامية إلى مجال التشريع القانونى، كما فى سوريا وباكستان وتونس<sup>(١)</sup>.

ولن أخوض هنا فيما خاض فيه بعض الفقهاء المحدثين، الذين ناقشوا مدى جواز تقييد تعدد الزوجات قضائياً من الناحية الفقهية، لأنه لا يوجد فى الكتاب والسنة، ما يمنع ولى الأمر من أن يسلك هذا المسلك إذا دعت المصلحة العامة إلى ذلك، بل إن فى تشريعات عمر رضى الله عنه، ما يصلح لأن يكون مستنداً قوياً، لوجهة النظر المؤيدة<sup>(٢)</sup>.

ومع هذا، لا أرانى متحمسة لتبنى فكرة تقييد التعدد قضائياً فى عصرنا؛ لأنه لا توجد لدينا الآن مشكلات حقيقية ناشئة عن التعدد، فالإحصاءات تدل على أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة فى البلاد العربية والإسلامية، لا تكاد تبلغ الواحد بالألف<sup>(٣)</sup>، بعد ازدياد نسبة التعليم، والوعى بين الناس، وكذلك نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها بلاد المسلمين بصفة عامة .

والأولى أن نصرف جهدنا إلى تربية الوازع الدينى، وتوعية الناس وتثقيفهم الثقافة الإسلامية الصحيحة، بحيث يتعرفون على مزايا التعدد - كما شرعه الله

(١) راجع: المرأة بين الفقه والقانون ص ١٠٩، ١٢٠ .

(٢) راجع: بعض هذه التشريعات فى الباب الثانى من كتاب: منهج عمر فى التشريع، لأستاذنا الدكتور محمد بلتاجى رحمه الله .

(٣) راجع: المرأة بين الفقه والقانون ص ١١١ .

- ومثاله نتيجة سوء تطبيق البعض، وما يمكن أن ينتج عن هذا من مضار، وقد أحسن مجمع البحوث الإسلامية في قراره الذي اتخذته في مؤتمره الثاني في القاهرة في سنة (١٣٨٥هـ) الموافق لسنة (١٩٦٥) بشأن تعدد الزوجات، ومدى مشروعية اشتراط إذن القاضي لإباحته، فقد جاء في قراره :

بشأن تعدد الزوجات، يقرر المؤتمر أنه مباح بصريح القرآن الكريم وبالقيود الواردة فيه، وأن ممارسة هذا الحق، متروكة إلى تقدير الزوج، ولا تحتاج إلى إذن القاضي(١).

### رد شبهة :

#### هل في تشريع التعدد ظلم للمرأة؟

الهجوم على الإسلام من زاوية إباحته التعدد، كدليل على ظلمه للمرأة وامتهانه لكرامتها، كان ولا يزال من أهم وأقوى الشبهات التي تثار حول هذا الدين في الداخل والخارج، حتى عد التعدد المسئول الأول عن مشكلات المرأة، وتشرد الأبناء، وانحراف الأحداث في ديار المسلمين .

والحقيقة أن الإسلام بإباحته التعدد، لم يخترع للبشر نظاماً جديداً لم يعرفوه، ولكنه وضع ضوابط وقيوداً لنظام عرفته الكثير من الشرائع كاليهودية والمسيحية، والمجتمعات كالمجتمع العربي قبل الإسلام، والمجتمع الفارسي .

يقول غوستاف لوبون :

(إن مبدأ تعدد الزوجات ليس خاصاً بالإسلام، فقد عرفه اليهود والفرس

---

(١) راجع: تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية، عبد الناصر العطار (دكتور) ، ص ٣٣٩ ، الكتاب السابع والأربعون من سلسلة البحوث الإسلامية لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٧٢ م .

والعرب وغيرهم من أمم الشرق قبل ظهور محمد ﷺ (١) .

هذا أولاً، أما بالنسبة لموضوع التعدد في الشريعة الإسلامية، وظلم المرأة. فيلزم لكى نجيب عن هذه الشبهة أن نتعرف على الحكمة من مشروعية التعدد، حتى يتبين لنا إن كان في تشريعه ظلم أم لا ؟

وبداية أقول: إن الأصل في الشريعة الإسلامية - كما يقرر العلماء - أن يحبس كل من الزوجين نفسه لرعاية الآخر وإسعاده، ولكن الشريعة تضع في اعتبارها احتمال وجود ظروف وأسباب تجعل الزوج عاجزاً عن الاكتفاء بزوجة واحدة، هنا يجد الزوج نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن يصبر ويبقى حيساً على زوجته الواحدة، على الرغم من السبب الذى يحمله من أمره عتاً، وإما أن ينزلق إلى ارتكاب الفاحشة والزنا، وليعدد من الخليلات ما شاء (٢) .

أما الغربيون وأذئابهم، فيفضلون الخيار الثانى، دون ضبط أو قيد، وأما الشريعة الإسلامية - التى يعتبر الحفاظ على النسل مقصداً من أهم مقاصدها- فقضت بتعدد الخليلات، لا الخليلات، وبضوابط وقيود مثقلة، بحيث تجعل فى إياحة التعدد حلاً لكثير من المشكلات، وتحققاً لجملة من المصالح، لا تتأتى إلا عن طريق التعدد .

وقد قسم العلماء هذه المصالح إلى قسمين: (٣) مصالح اجتماعية،

(١) راجع: حضارة العرب، غوستاف لوبون ص٤٨٣، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط(٣)

١٩٧٨ .

(٢) راجع: المرأة بين طغيان النظام الغربى ولطائف التشريع الربانى ص١٢٢ .

(٣) راجع: الموسوعة الذهبية، فاطمة محجوب (أ. د) ٥٥٥/٩، ٥٥٦، والمرأة فى الإسلام،

على عبد الواحد وافي ص١٢٦-١٣٤، والمرأة بين الفقه والقانون، ص ٨٠-٨٦، والإسلام

وقضايا المرأة المعاصرة، ٩٠-٩٣، ومكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحة، ١٨٣-١٩٢،

وتعدد الزوجات، أحمد طه ريان (أ. د) ص١٣-١٥، دار الاعتصام، القاهرة، دت، ونظام

الأسرة فى اليهودية والنصرانية والإسلام، صابر طه (دكتور) ١٢٠-١٢٢، نهضة مصر،

القاهرة، دت، والجانب العلمى فى القرآن، صلاح خطاب (دكتور) ص٩٢-٩٥ الناشر

العربى القاهرة ١٩٧٠ .

ومصالح شخصية:

## أما المصالح الاجتماعية، فمنها :

- أن التعدد يمكنه أن يحل مشكلة من أعقد المشكلات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، ألا وهي مشكلة زيادة الإناث على الذكور، طبقاً للقوانين التي تخضع لها الفصيلة الإنسانية بوجه عام،<sup>(١)</sup> لأنه إذا اكتفى كل رجل بزوجة واحدة، فماذا تصنع الباقيات ؟

- أن معدل هذه الزيادة في عدد النساء على الرجال، يزداد كثيراً في أعقاب الكوارث العامة والحروب الطاحنة، مما يجعل من التعدد الوسيلة الوحيدة لتلافي الخسارة البالغة لنقص الرجال، وما ينشأ عن هذا من خلل في كيان المجتمع<sup>(٢)</sup>.

(١) يقول على عبد الواحد وافي - في كتابه: المرأة في الإسلام، ص ١٢٧ من المقرر في بحوث الديموجرافيا، أو علم إحصاء السكان: أن ذكور الأدميين بحسب طبيعتهم أكثر تعرضاً للوفاة من الإناث في أثناء الولادة، وفي الطفولة الأولى، كما تدل على ذلك الإحصاءات الخاصة بوفيات الأطفال في جميع الشعوب الإنسانية، وأنه يترتب على ذلك، أن عدد من يبقى على الحياة إلى نهاية الطفولة الأولى من الذكور، يقل في كثير من الشعوب، عن عدد من يبقى على قيد الحياة إلى نهاية هذه المرحلة من الإناث، وأن هذه الظاهرة متحققة، حتى في الشعوب التي يزيد فيها عدد المواليد من الذكور، على عدد المواليد من الإناث . . . وذلك نتيجة لما ذكرناه من أن ذكور الأدميين بحسب طبيعتهم، أكثر تعرضاً للوفاة من الإناث، في أثناء الولادة، وفي الطفولة الأولى . . .

(٢) ولذا كان التعدد هو الوسيلة الوحيدة التي قامت بعمليات التعويض عما خاضه المسلمون في الصدر الأول من حروب متواصلة في الداخل والخارج ولولاه لأكلتهم الحرب، وفي العصر الحديث، حين طحنت الحروب شباب ألمانيا الهتلرية، اتجه تفكير هتلر - نظراً للنقص المروع الذي تخلخل به كيان أمته - إلى سن قانون يبيح تعدد الزوجات، وقد جاء في جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٦٠م أنه قد (اكتشفت وثيقة بخط يد مارتن بومان نائب هتلر ، كان قد كتبها في ١٩٤٤م، يقول فيها: إن هتلر كان يفكر جدياً في أن يسمح للرجل الألماني الزواج من اثنتين شرعاً، لضمان مستقبل قوة الشعب الألماني . عن: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة ص ٩٣ .

- إن الرجل لا يكون قادراً على الزواج، إلا إذا كان قادراً على نفقات المعيشة لزوجته وأسرته بالمستوى اللائق به، وهذا يؤدي بدوره إلى أن تقل نسبة القادرين على الزواج من الذكور كثيراً عن نسبة الصالحات له من الإناث، فإذا لم يشرع التعدد، كيف يمكن أن تحل هذه المشكلة؟

### وأما المصالح الشخصية فمنها :

- أن تكون الزوجة عقيماً لا تلد، والزوج يرغب في الإنجاب، فإما أن يقضى عليه بالحرمان من هذا الحق الطبيعي، أو يطلق زوجه ليتزوج بأخرى، أو يوفق بين رغبته ورغبتها، ولن يكون هذا بغير التعدد .

- أن تصاب الزوجة بمرض مزمن، أو معد، أو منفر، بحيث لا يمكن للزوج أن يعاشرها معاشرة الأزواج، فضلاً عن أن تقوم هي بالحقوق الزوجية الواجبة عليها، فما هو الحل إذن؟

هل في أن يكبت الزوج هذه الرغبة الطبيعية بداخله مما يوقعه في عسر وعنت شديدين؟ أم في أن يطلق هذه الزوجة، وليس في ذلك شيء من الوفاء ولا من المروءة؟ أم في أن يبقيا في عصمته، لها حقوقها كزوجة، وواجب الرعاية بحكم مرضها الذي ابتليت به؟ أعتقد أن الإجابة جد واضحة .

- أن يكون الزوج كثير الأسفار والتنقل، والزوجة تأبى الانتقال معه، أو لا تسمح ظروفها، وظروف أولادها، الرحيل مع زوجها كلما رحل، والزوج لا يمكنه الاستغناء عن زوجة، تؤنس وحدته في غربته، وتحقق رغبته كرجل، فهل الحل في الخلية أم التعدد؟

والشيء نفسه يقال عن الزوجين المتفاوتين في القوة الجنسية، كأن يكون الزوج قوى الرغبة، والزوجة قليلتها، لظروف صحية أو مزاجية، تحول دون تحقيق المطالب الغريزية الملحة للزوج، فهل نطالب الزوج بأن يكبح جماح غريزته على ما فيه من عنت؟ أم نطالب الزوجة بتحقيق مطالب الزوج، حتى وإن أدى بها هذا إلى المعاناة النفسية والجسدية، أم الحل في الزنا والعشيقه؟

لا شك أن التعدد على ما فيه من مرارة وواقع مؤلم على نفوس الزوجات هو الخيار الوحيد أمام من يرغبون في حياة نظيفة طاهرة (١).

ونخلص من هذا إلى أننا حين ننظر إلى قضية تعدد الزوجات نظرة متفحصة شاملة لأبعادها، والحكمة من تشريعها، يتضح لنا جلياً، أن التعدد على الصورة التي شرعها الإسلام، يحقق مصالح المرأة قبل الرجل، وبطريقة تصون كرامتها، وكرامة أولادها، والمجتمع من أن يسود فيه اللقطاء، والأبناء غير الشرعيين، والعانسات، والزوجات المعيلات، ونحو ذلك.

ومن المغالطة أن يعد التعدد هو وحده المسئول عن بعض الأوضاع الظالمة

---

(١) هناك شبهة يثيرها بعض الرافضين لوجهة النظر الإسلامية في مسألة تعدد الزوجات، مفادها: أنه قد تبطل المرأة بمثل ما يبطل به الرجل الذي شرع التعدد حلاً لمشكلته، فلم لا يباح تعدد الأزواج؟

والجواب: أن الإسلام كما قدم للرجل الحل الذي يناسبه، بحيث لا يضر بمصلحة الأسرة والمجتمع، فعل الشيء نفسه بالنسبة للمرأة.

إذ أباح لها حق طلب التفريق من القاضى للضرر الواقع عليها، فيطلقها القاضى طليقة بائنة، إذا ثبت الضرر.

أما فيما يختص بأمر تضررها من الحياة في كنف رجل يعدد الزوجات، فبالإضافة إلى الحل السابق - طلب التفريق من القاضى - فإن الإسلام جعل من حق المرأة أو وليها، أن تشترط في عقد نكاحها أن لا يعدد زوجها عليها، وهذا الشرط يعتبر صحيحاً نافذاً، يلزم الزوج الوفاء به، وإلا كان لها الحق في طلب فسخ النكاح. وإلى هذا ذهب الإمام أحمد، ويروى عن عمر، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو، وشريح وعمر بن عبد العزيز وغيرهم.

هذا ما قدمه الإسلام للمرأة من حل في مثل هذه الظروف، ولم يبح لها التعدد، لما فيه من ضرر يقينى، بعمود النسب ومصلحة الأسرة، والمجتمع ككل.

للمرأة، فضلا عن مشكلات تشرد الأبناء وانحراف الأحداث.  
 فالواقع يثبت: أن ضرر الطلاق ومسئوليته عن مثل هذه المشكلات، يفوق  
 أضعافاً مضاعفة، ما قد ينشأ عن التعدد من مشكلات، بل لا يمكن أن تقارن  
 مضار التعدد بمضار الطلاق .  
 هذا عن الطلاق، فما بالنسبة بالخيار الآخر أعنى البغاء والعلاقات غير  
 المشروعة- الذى تنتهجه المجتمعات الأخرى، كبديل عن حل التعدد (١).

---

(١) يكفى أن أشير فى هذا إلى أنه وفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن تفضى وباء العلاقات  
 غير المشروعة فى أوروبا، تشير هذه التقارير إلى أن نسبة الزواج هبطت فى الدول  
 الغربية، إلى نصف ما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً، وأن عدد الأطفال غير الشرعيين،  
 غدا أكثر من الثلث وعدد الأطفال الذين يعيشون مع أحد الأبوين فقط، أو فى الملاجئ  
 أكثر من الثلث أيضاً، وأن ظاهرة أطفال الشوارع غدت منتشرة جداً فى بلد مثل ألمانيا،  
 هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة الجرائم ونوعياتها بين الأطفال والناشئة، كما ارتفعت تجارة  
 الرقيق الأبيض بصورة مفرجة، حتى إن الوكالة الدولية للهجرة كشفت فى تقريرها لعام  
 ٢٠٠٢م: أن هناك حالياً ٥٠٠ ألف عاهرة من أوروبا الشرقية، ينتشرون فى بلدان أوروبا  
 الغربية .

وانظر مزيداً مما جاء فى هذا التقرير فى: (تقرير عالمى يكشف معاناة المرأة فى  
 أوروبا)، على محمد العجلة (د)- منار الإسلام - مجلة - الإمارات العربية المتحدة،  
 عدد (٣٤٤)، سنة (٢٩)، شعبان ١٤٢٤هـ، ص ٨ ، ٩ .



رَفْعٌ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب الثاني

ما ورد في القرآن بشأن الفرقة بين الزوجين

ويتكون من: تمهيد وخمسة فصول :

التمهيد في : معنى الفرقة وأنواعها والحكمة من مشروعيتها.

الفصل الأول : في منهج القرآن في معالجة أسباب الطلاق.

الفصل الثاني : في منهج القرآن في تضيق دائرة الطلاق.

الفصل الثالث : ما ورد في القرآن بشأن أنواع الطلاق.

الفصل الرابع : ما ورد في القرآن بشأن التفريق القضائي.

الفصل الخامس : ما ورد في القرآن بشأن العدة .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## تمهيد

### في معنى الفرقة وأنواعها والحكمة من مشروعيتها

#### ١ - معنى الفرقة :

الفرقة في اللغة - بضم الفاء : اسم من الفراق، يقال: فرقت بين الأمرين، إذا فصلت بينهما، وميزت أحدهما عن الآخر .

ويقال: فرقت بين القومين، إذا أحدثت بينهما فرقة، ومنه: فرقت بين الحق والباطل، والفرقة - بكسر الفاء - الطائفة من الناس (١).

أما اصطلاحاً فتعني: انحلال رابطة الزواج، وانقطاع ما بين الزوجين من علاقة زوجية (٢).

#### ٢ - أنواع الفرقة : تنقسم الفرقة إلى نوعين:

فرقة طلاق، وفرقة فسخ .

أما الطلاق شرعاً ، فهو: (رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص) (٣). مأخوذ من قول العرب. أطلقت الناقة فطلقت: إذا كانت مشدودة فأزلت الشد عنها وخليتها، فالمرأة كانت متصلة الأسباب بالرجل، فلما طلقها قطع الأسباب (٤).

- وأما الفسخ فهو: نقض العقد المبرم بين الزوجين، والتفريق بينهما من غير

طلاق، بسبب خلل وقع فيه وقت عقده، أو سبب طارئ عليه يمنع بقاءه (٥).

(١) راجع: القاموس المحيط (فرق) ٣/٢٧٦، واللسان (فرق) ٤/٣٣٩٨ .

(٢) راجع: الفرقة بين الزوجين، على حسب الله (أ)، ص٣، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٨٦٣ .

(٣) راجع: شرح فتح القدير ٣/٢١، ومعنى المحتاج ٣/٢٧٩، والإقناع ٢/٢٨٧ .

(٤) راجع: اللسان (طلق) ٣/٢٦٩٣، وزاد المسير ١/٢٣١ .

(٥) راجع: الفرقة بين الزوجين ص١٨، والفقهاء الواضح من الكتاب والسنة ٢/١٥٥، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ص٢٨٣ .

مثال الخلل الذى يقع فى العقد وقت عقده: خيار البلوغ لأحد الزوجين، أو خيار أولياء المرأة، التى تزوجت من غير كفاء، أو بأقل من مهر المثل عند الحنفية، فإن الفسخ فى هذه الأحوال يقترن بأمر إنشاء العقد .

ومثال الخلل الذى يطرأ على العقد: ردة أحد الزوجين، أو الاتصال الجنىسى بين الزوج، وأم زوجته، أو بنتها، أو بين الزوجة، وأبى زوجها، مما يحرم بالمصاهرة، لأن هذه كلها أسباب طارئة، لم تكن وقت الإنشاء (١).  
ويفترق الفسخ عن الطلاق فيما يلى (٢):

(١) أن حق الزوج فى الطلاق ثبت بنصوص قطعية الثبوت والدلالة، وهى من المحكم الذى لا يحتمل تأويلاً، ولم يتناوله نسخ فوجب العمل به كما هو .  
فمتى صدر الطلاق من الزوج، على الوجه المشروع، وقع بإجماع المسلمين، ولا مجال مطلقاً للقول: إنه لا يقع إلا أمام القاضى، أما حق القاضى فى التفريق بين الزوجين، فقد ثبت بأدلة عامة، ترجع إلى ما على القاضى من واجب دفع الضرر عن الناس .

(٢) أن الفرقة التى هى طلاق ينقص بها عدد الطلقات التى يملكها الزوج، بخلاف الفرقة التى هى فسخ، فإن الزوجية لو عادت بعدها، تعود بما كان يملكه الزوج قبلها من الطلقات .

(٣) أن الفرقة التى هى طلاق إذا وقعت قبل الدخول، كان للزوجة نصف المهر، إن كان المهر مسمى، فإن لم يكن مهر مسمى وجبت لها المتعة، كما سبق بيانه .

أما الفسخ، إذا وقع قبل الدخول فلا يجب للمرأة معه شيء، لأنه يعتبر

(١) راجع: الأحوال الشخصية لأبى زهرة، ص ٢٧٧، ٢٧٨، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٦٨٦٤/٩، ٦٨٦٥ .

(٢) راجع: الفرقة بين الزوجين، ص ١٨٣، ١٨٤، والأحوال الشخصية للشيخ محى الدين عبد الحميد، ص ٢٤٢، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق -، ص ٢٨٥، ٢٨٦ .



- ٣ - الإيلاء (عند الختفية) .  
 ٤ - التفريق لعيب فى الزوج .  
 ٥ - التفريق لعدم إنفاقه .  
 ٦ - التفريق لغيبيته .  
 ٧ - التفريق لسوء عشرته .

والذى يعد فسخاً عندهم، يشمل كل فرقة يراد بها نقض العقد بسبب خلل قديم يمنع ابتداءه، أو طارئ يمنع بقاءه، وذلك هو :

- ١ - الفرقة لتبين فساد العقد .  
 ٢ - الفرقة لظوء حرمة المصاهرة .  
 ٣ - الفرقة بردة أحد الزوجين .  
 ٤ - الفرقة باللعان .  
 ٥ - التفريق للغبن فى المهر .  
 ٦ - التفريق لعدم الكفاءة .  
 ٧ - التفريق بخيار البلوغ أو الإفاقة .  
 ٨ - التفريق لإبء أحد الزوجين الإسلام .

وسأشير فى أثناء هذه الدراسة إلى شىء من الخلاف الفقهى فى هذه المسألة حسب ما تقتضيه طبيعة هذه الدراسة، والمباحث التى تناولها .

ومن الفرق السابقة ما لا يحتاج إلى قضاء، لابتنائها على أسباب جلية، وتشمل :

ثلاثاً من الفرق التى تعد طلاقاً، وهى الطلاق والخلع والإيلاء، وأربعاً من الفرق التى تعد فسخاً، وهى الفرقة بتبين فساد العقد، أو بطوء حرمة المصاهرة، أو بردة أحد الزوجين، أو باللعان (١).

(١) هذا التقسيم صحيح على وجه العموم فى إجمال أقوال جمهور الفقهاء، حيث إن منهم من خالف فى شىء مما تضمنه هذا التقسيم، كنص بعضهم على أن التفريق باللعان مثلاً لا يكون إلا بحكم القاضى، ومنهم من قال بالتفريق بمجرد الفراغ من اللعان، وكذا الحال بالنسبة للخلع والإيلاء، هناك من قال : إن التفريق فيهما لا يجوز إلا عند القاضى، وهناك من لم يشترط ذلك، وسيأتى تفصيل الكلام فى هذا فى حينه إن شاء الله .

وهناك من الفرق ما يحتاج إلى قضاء القاضى ؛ لأن الأسباب فيها خفية، يتسع فيها مجال التقدير، فتحتاج إلى نظر صائب وقول حاسم، وتشمل ما لم يذكر في القسم الأول، وهو :

أربع من الفرق التى تعد طلاقاً، هى: التفريق لعيب الزوج، أو لعدم إنفاقه، أو لغيبته، أو لسوء عشرته .

وأربع من الفرق التى تعد فسحاً، هى: التفريق لإبء أحد الزوجين الإسلام، أو بخيار البلوغ، أو الإفاقة، أو لعدم الكفاءة، أو للغبن فى المهر .

ثم يعلق الشيخ على حسب الله على تلك الأقسام - التى تعطى فكرة عامة عن تقسيم فرق النكاح كما هى عند جمهور الفقهاء - فىرى أهمية أن تضيق دائرة الطلاق، وأن يكون - كما شرعه الله - فى يد الزوج، فلا يطلق القاضى بالنيابة عنه، ولكن له أن يفسخ النكاح دفعاً للضرر، إذا امتنع الزوج عن الطلاق، أو تعذر تكليفه إياه .

وعلى هذا يمكن القول بأن الفرقة بين الزوجين تكون بأحد أمور ثلاثة :

١ - الطلاق من الزوج، وقد ثبت له هذا الحق بنصوص قطعية الثبوت والدلالة.

٢ - التفريق من القاضى، وقد ثبت له هذا الحق بنصوص عامة ترجع إلى قاعدة منع الضرر .

٣ - أن يوجد عند العقد ما ينافى قيام الزوجية شرعاً، أو يطرأ بعده ما ينافى بقاءها، وحينئذ يفسخ النكاح من غير طلاق من الزوج، ولا فسخ من القاضى .

### ٣ - الحكمة من مشروعيتها :

فى الإسلام: الأصل فى عقد الزواج أن يكون دائماً، وأن تستمر الزوجية قائمة بين الزوجين، حتى يفرق الموت بينهما .

غير أن الإسلام وهو يحتم أن يكون عقد الزواج مؤبداً ، لا يغمض عينيه عن طبائع الناس، وتجارب الأمم، وما يمكن أن يقوم بين الزوجين من خلاف، منشؤه اختلاف الأمزجة والأخلاق، أو اختلاف المصالح في بقاء الزواج أو انحلاله، أو ما أشبه ذلك من دواعي الخلاف بين الزوجين (١).

من هنا شرعت الفرقة بين الزوجين، استثناء من هذا الأصل - الزواج - ومع مشروعيتها كانت أبغض الحلال إلى الله « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق» (٢)، حتى لا يغشاها أحد، إلا لضرورة تضطره إليها .

فالإنجاه الإسلامي إذن واضح ومعقول، وفي الوقت نفسه: مسير للفتنة، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا: أن الدين الإسلامي، لم يكن هو الدين الوحيد الذي شرع الفرقة بين الزوجين، فقد وجد هذا النظام بين كثير من الملل والشرائع الأخرى، ولكنه فقط جاء بمنهج وسط بين الشرائع التي أباحتها على الإطلاق - كالشريعة اليهودية، التي جاء فيها: (إذا أخذ رجل امرأة وتزوجها، فإن لم تجد نعمة في عينيه، لأنه وجد فيها شيئاً معيباً، كتب لها كتاب طلاق، ودفعه إلى يدها، وأخرجها من بيته) (٣) - وبين الشرائع التي حظرتها ومنعتها كالشريعة المسيحية التي اتفقت كافة الطوائف فيها على أن الزواج سر مقدس، ورابطة أبدية لا يفرقها إنسان (٤).

(١) راجع: المرأة بين الفقه والقانون، ١٢٣.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب (الطلاق) باب: (في كراهية الطلاق) حديث (٢١٧٨) ٢/٢٥٤، وأخرجه ابن ماجه في (الطلاق) باب (١) - حدثنا سويد بن سعيد - حديث (٢٠١٨) ١/ ٦٥٠ والحاكم في الطلاق ٢/١٩٦، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وصححه الذهبي على شرط مسلم كما في - التلخيص - للذهبي بهامش المستدرک ٢/١٩٦، وأخرجه البيهقي في كتاب الخلع والطلاق، باب: (ما جاء في كراهية الطلاق) ٧/٣٢٢ .

(٣) راجع: سفر الثنية، الإصحاح الرابع والعشرون، فقرة (١).

(٤) مع أن حظر الطلاق مبدأ عام في كافة الطوائف المسيحية، إلا أن ثمة اختلافاً بينها فيما يختص بحالة الخيانة الزوجية .



جاء الإسلام إذن بالمنهج الوسط، المسابير للفرقة، حين تضطر ظروف الحياة الزوجين إلى الافتراق، كضرورة للاستقرار العائلي لكل منهما .  
والعلماء حين يتحدثون عن الحالات المبيحة للفرقة بين الزوجين، نراهم يصدرن عن اجتهاد محض منهم، نابع من فهم روح الشريعة الإسلامية، وما يمكن أن تقبله، أو ترفضه في هذا الصدد .

= فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريمًا باتًا، ولاتعد الخيانة الزوجية في نظره مبررًا للطلاق، لما جاء في إنجيل متى - إصحاح ١٣ فقرة ٦ (لا يصح أن يفرق إنسان ما جمعه الله).

أما المذهب الآخران: الأرثوذكسي والبروتستانتى، فيبيحان الطلاق في حالات محدودة، من أهمها: الخيانة الزوجية، ثم يحرمان على كلا الزوجين أن يتزوجا مرة ثانية أبدًا، لما ورد في إنجيل متى (إصحاح ٥ فقرة ٣٢) على لسان المسيح: (من طلق امرأته إلا بسبب الزنا يجعلها تزنى).

جدير بالذكر أن الغربيين فى العصر الحديث، اتجهوا إلى أن يشرعوا من القوانين المدنية، ما يبيح لهم حل عقدة الزواج، فى حالات تعذر المعيشة بين الزوجين، بعد أن شق على طبيعتهم البشرية، أن يسيروا على تعاليم الإنجيل فى تحريمه الطلاق .

حتى فى إيطاليا نفسها - معقل الكاثوليكية والبابوية- صدر قانون فى ديسمبر ١٩٧٠م يبيح الطلاق، ثم أجرت الحكومة الإيطالية استفتاء حول القانون، كانت النتيجة نجاح المشروع بأغلبية كبيرة، وكذا أقرت حكومة إسبانيا فى تموز ١٩٧٨م تشريع الطلاق، ثم اكتسبت تأييدًا شعبيًا له فى استفتاء شعبى فى كانون ١٩٧٩م، هذا مما يؤكد صحة موقف الإسلام فى تشريع الطلاق، وأنه دين الحق الملائم للفرقة التى فطر الله الناس عليها .

راجع: المرأة فى الإسلام، على عبد الواحد وافى، ٩٩، ١٠٦، والتدابير الواقية من الزنا، ص ٢٠٦، ونظام الأسرة فى اليهودية والنصرانية والإسلام، صابر أحمد طه (دكتور)، ص ١٣٢، ١٤٢، نهضة مصر، القاهرة، ط ٢٠٠٠م، ومؤتمرات المرأة بين الجهالة والعدالة

## ومن الحالات: التي ذكرها العلماء (١):

١ - حالات استحكام مشاعر العداة والنفرة بين الزوجين، بحيث يكون تحقق المصلحة في الفرقة، لا في استمرار العلاقة الزوجية، وفي هذا يقول ابن قدامة: (ربما فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة، وضراً مجرداً؛ بإلزام الزوج النفقة، والسكنى، وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة من غير فائدة، فاقضى ذلك شرع ما يزيل النكاح، لتزول المفسدة الحاصلة منه) (٢).

٢ - حالات عقم الزوج أو الزوجة، ورغبة أى منهما في إنجاب الذرية، فتصبح الفرقة في هذه الحالة حلاً مقبولاً لتحقيق المصلحة، لا سيما مع حالات رفض الزوجة الحياة في كنف رجل معدد، أو رفضها الحياة مع رجل عاقر لا يولد له.

٣ - إصابة أحد الزوجين بمرض من الأمراض العضال، التي تمنع الطرف الآخر من حق ممارسة الحياة، والاستمتاع بقرينه، بصورة شرعية طبيعية، فيكون حق اللجوء إلى الفرقة، هو الحل الوحيد؛ للتنفيس عن الفطرة والغريزة، بدلا من اللجوء إلى السلوك المرفوض.

٤ - أن يقترن أحد الزوجين بغير كفاء، فيكون ذلك داعية إلى الرغبة في غيره، فإما أن يفترقا، أو يتطلع كل منهما في الحرام إلى من يراه كفتاً له، جديراً بالزواج منه.

---

(١) راجع: المرأة في الإسلام، على عبد الواحد وافي، ص ٧٨، والمرأة وحقوقها في الإسلام، محمد الصادق عفيفي (أ) ص ١٨٦، سلسلة دعوة الحق، رقم (١٧)، الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة - ط (١) ١٤٠٢هـ، والموسوعة الفقهية الميسرة (الطلاق)، ص ١٢، والمفصل ٧/ ٣٤٧، ٣٤٨، والفقه الإسلامي وأدلته ٩/ ٦٨٧٤، ٦٨٧٥.

(٢) راجع: المغنى ١٠/ ٨٢.

هنا تكون الفرقة حلاً وعلاجاً، إن عز على أحد الزوجين أن يصبر على ما يراه في الآخر من نقائص، مع وعد بحسن الثواب من الله لمن يتقى ويصبر.

وبذا يتضح لنا بعض جوانب الحكمة من مشروعية الفرقة بين الزوجين في الإسلام، مما يجعلنا في قناعة بأن في تشريع الفرقة مسaire للفرقة، ورفعاً للضيق والخرج عن الناس، وتحقيقاً للمصلحة العامة والخاصة.

ومع هذا نجد الإسلام يحيط هذه المشروعية، ببعض الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من نسبة وقوع الطلاق في المجتمع، إن هي طبقت على النحو الذي رسمه الشارع لها.

وهو ما سنتعرف عليه في الفصل التالي.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري  
أسكنه الله الفردوس

### الفصل الأول

## في منهج القرآن في معالجة أسباب الطلاق

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : تشكيك الزوج في مشاعر البغض لزوجته .
- المبحث الثاني : معالجة نشوز الزوجة .
- المبحث الثالث : الحكمــــــــــــــــان .
- المبحث الرابع : معالجة نشوز الزوج .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## المبحث الأول

### تشكيك الزوج في مشاعر البغض لزوجته

ينظر الإسلام إلى العلاقة الزوجية على أنها أكبر من أن تنفصم عراها، لأجل مشاعر قد تكون عارضة، أو غير صادقة .

فطبيعة الاحتكاك اليومي بين الزوجين، ربما يجعل شيئاً من الملل يتسرب إلى قلب أحدهما، فيظن الخطب عسيراً، ولكن مع شيء من الأناة والصبر، ومقاومة هذه المشاعر العابرة، كثيراً ما يتغير الموقف .

من هنا يناشد القرآن الزوج ، الذي يملك قرار استمرار الحياة الزوجية أو إنهائها، ضرورة أن يغالب شعوره، وأن يمسك عليه زوجه، فلعل الخير الكثير فيما يكرهه لا فيما يحبه .

والنص القرآني في هذا :

﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] .

قوله: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾، أى: كرهتم عشرتهن بالمعروف، وصحبتهن،

وآثرتهن فراقهن (١) .

﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾، نائبة مناب جواب الشرط، وهى علة له، فعلم

الجواب منها، والتقدير: فثبتوا ولا تعجلوا بالطلاق، لأن قوله: ﴿وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ

خَيْرًا كَثِيرًا﴾ يفيد إمكان أن تكون المرأة المكروهة سبب خيرات، فيقتضى أن لا

يعجل بالفراق (٢) .

فالآية تطالب الأزواج بالتريث، وعدم الاستجابة لمشاعر البغض، التى قد

(١) راجع: مفاتيح الغيب ١٢/١٠ .

(٢) راجع: البحر المحيط ٢٠٥/٣، وتفسير ابن كثير ٢٤٣/٢، وتفسير المنار

لا تعكس حقيقة .

ومن هذا المعنى ما ورد في صحيح مسلم: « لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضياً منها آخر » (١) .

وعلق الكراهة بلفظ شيء، فقال: «تَكَرَّهُوا شَيْئاً» ولم يقل: (تكرهوهن)، لإفادة العموم، وهذه من فصاحة القرآن وبلاغته، فكل ما يكرهه الإنسان مما يجمل الصبر عليه، فعليه بالصبر، فإن عاقبته إلى خير، ومتى جاء ذلك الخير، ظهرت قيمة ذلك الشيء المكروه، كما أن في الصبر على المكروه واحتماله فوائد أخرى، غير ما يمكن أن يكون في المكروه نفسه من الخير .

فالصابر المتحمل، يفيد من كل مكروه بصبره ورويته، سواء ترتب عليه في ذاته خير، أما لا (٢) .

واختلف في عود الضمير في قوله: «فِيهِ» على قولين (٣):

الأول: المعنى: أنكم إن كرهتم صحبتهن فأمسكوهن بالمعروف، فعسى أن يكون في صحبتهن الخير الكثير .

ومن قال بهذا القول فسر الخير الكثير إما بولد يحصل، فتقلب الكراهية محبة، - وروى هذا عن ابن عباس - وإما بالثواب الجزيل الذي ينتظره نظراً لإمساكه لها مع كره صحبتها، والرغبة في مفارقتها، أملاً في ثواب الله في العقبى .

(١) أخرجه مسلم في (الرضاع) باب الوصية بالنساء حديث (٦١) ١٠٩١/٢ وأحمد في المسند/

٣٢٩ .

هذا: والفرك: البغض، يقال: فركه يفركه: إذا أبغضه-الصحاح (فرك) ٤/١٦٠٣ .

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٣/٥٤٥، وقطف الأزهار ٢/٦٩٤، وتفسير المنار ٤/٤٥٨ .

(٣) راجع: مفاتيح الغيب ١٠/١٣، والبحر المحيط ٣/٢٠٥، وغرائب القرآن للنيسابوري

٣/٥٣٢، وفتح البيان ٣/٦٢ .



الثانى: أن يكون المعنى: إن كرهتموهن ورجبتم فى مفارقتهن، فربما جعل الله فى تلك المفارقة لهن خيراً كثيراً، وذلك بأن تتخلص المرأة من هذا الزوج وتجد زوجاً خيراً منه، كما قال الله: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠]، وروى هذا عن الحسن ومقاتل .

وهو قول بعيد عن سياق الآية، وما يدل عليه ما قبلها وما بعدها، فالآية تحث على إمساك الزوجة بالمعروف، وعدم مضارتها بالطلاق وإن كرهها، فكيف ترغب فى مفارقتها ؟

وهكذا تفتح الآية أمام كل زوج وزوجة - لم يقدر الله أن يبني بيتهما على الحب - باباً من الأمل واسعاً، وخيراً كثيراً ينتظرهما إن اتقيا الله، وأحسن كل منهما إلى صاحبه .

### الجانب الفقهي :

بهذه الآية استدلل الفقهاء على استحباب إمساك الزوجة بالمعروف، وإن كان على خلاف هوى النفس، وعلى أن الطلاق مكروه (١)، كما قال ﷺ : .....

(١) راجع: أحكام القرآن للجصاص ٤٧/٣، وأحكام القرآن للكيال الهراسى ٣٨٢/٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٦٤/١ .

هذا. وقد اختلف الفقهاء فى الطلاق، هل الأصل فيه الحظر أم الإباحة ؟

والأكثر على أن الأصل فيه الحظر، إلا لحاجة، وهو الراجح فى نظرى لهذه الآية، ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق : ١] ، حيث علق الطلاق بإذا الشرطية، مما يدل على أن الأصل فيه هو الحظر .

أما عن حكم الطلاق، فقد اتفق الفقهاء على أن الطلاق تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة وهى: الوجوب - الندب - الإباحة - الكراهة - الحرمة .

« إن أبغض الحلال عند الله الطلاق » (١).

= فيكون واجباً ، كما في طلاق الحكيمين في الشقاق إذا تعذر عليهما التوفيق .  
ويكون مندوباً إليه ، كما إذا فرطت الزوجة في حق الله عليها ، أو كانت غير عفيفة ، وكذا  
يندب للزوج إذا طلبت منه زوجته أن يطلقها لما بينهما من شقاق ، وكذا إذا قصر في حقها .  
ويكون مباحاً: عند الحاجة إليه ، لدفع سوء خلق المرأة ، أو سوء عشرتها ، أو بغضها لها .  
ويكون مكروهاً: إذا لم يكن ثمة داع إليه ، وقيل: هو حرام في هذه الحالة لما فيه من  
إضرار بالزوجة .

ويكون حراماً: وهو الطلاق في الحيض ، أو في طهر جامع فيه زوجته .  
راجع: المغنى ١٠/٨٣ ، وروضه الطالبين ٣/٨ ، ومواهب الجليل ٣/١٤٠ والمفصل  
٧/٣٥٠ - ٣٥٥ ، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٦٨٧٩ ، ٦٨٨٠ ، ومكانة المرأة في القرآن  
والسنة الصحيحة ص ١٣٨ .

(١) الحديث تقدم تخريجه ص ٣٣٨ .

## المبحث الثاني

## معالجة نشوز الزوجة

مشكلة نشوز الزوجات: أحد أهم وأخطر المشكلات، التي تعد سبباً أساسياً من أسباب وقوع الطلاق في المجتمع .

وقد أولى القرآن الكريم هذه المشكلة عناية خاصة، حين أرشد إلى الأسلوب الأمثل لعلاجها، حسب درجتها وتطورها، مع مراعاة حال الزوجات وبيئتهن، وما درجن عليه، فما يصلح لتأديب زوجة قد لا يصلح لغيرها، والنص القرآني في هذا :

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤] .

قوله: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾: تقدم أن الخوف يأتي بمعنى العلم، وبمعنى الظن، وأن السياق هو الذي يحدد المعنى المراد (٢).

وفي هذه الآية: هناك من رجح أن الخوف هنا بمعنى: اليقين، وذلك لأن الأوامر التالية في الآية، إنما يوجبها وقوع النشوز لا توقعه، وهناك من رجح أنه بمعنى الظن، وهناك من اختار أن يكون الخوف هنا على بابه من ضد الأمن، فالمعنى: يحذرون ويتوقعون ؛ لأن الوعظ وما بعده، إنما هو في دوام ما ظهر من مبادئ ما يتخوف .

ولا مانع من أن تكون جميع معطيات هذه اللفظة مرادة في هذا الموضع .

فعند ظن النشوز، يكون الوعظ هو الأسلوب الأمثل في سبيل العلاج .

(١) راجع: ص ٢٩٥ .

(٢) راجع: المحرز الوجيز ٤/٤٤، والبحر المحيط ٣/٢٤١ .

وعند حذره وتوقعه، يكون الهجر فى المضجع، وعند تيقنه وحدوثه، يكون الضرب.

و(النشوز): العصيان، مأخوذ من النشز، وهو ما ارتفع من الأرض، يقال: نشز الرجل: ينشز وينشز: إذا كان قاعداً فنهض قائماً.

ونشوز المرأة: تعاليها على زوجها، وترفعها عليه، وعصيانها له، وإساءتها عشرته (١).

و﴿الْمَضَاجِعِ﴾: جمع: مضجع، وهو المكان الذى يضطجع فيه الإنسان، وأصل الاضطجاع: الاستلقاء، يقال: ضجع ضجوعاً واضطجع: استلقى للنوم (٢).

وفى الآية يوجه الله سبحانه الأزواج إلى سبل التعامل مع الزوجات اللواتي يخشى منهم النشوز، بأن يبادروا بمعالجته بإحدى السبل الآتية:

(١) الوعظ: وذلك كأن يقول الزوج لزوجته: (اتقى الله وارجمي)، أو يذكرها بالله وبعظم حقه عليها، أو يقول لها: (قد رأيت منك كذا وكذا فانته) (٣).  
يقول القرطبي (٤):

﴿فَعِظُوهُنَّ﴾: أى بكتاب الله، أى: ذكروهن ما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة وجميل العشرة للزوج، والاعتراف بالدرجة التى له عليها، ويقول: إن النبى ﷺ قال: « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن

(١) راجع: المفردات فى غريب القرآن (نشز) ص ٤٩٣، ومعانى القرآن للنحاس ٧٨/٢، وبصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين الفيروز آبادى، ٥٦/٥ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢) راجع: اللسان (ضجع) ٢٥٥٤/٣، والبحر المحيط ٢٤١/٣.

(٣) راجع: جامع البيان ٦٥/٤، ومفاتيح الغيب ٩٣/١، وفتح البيان ١٠٧/٣.

(٤) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/٥، ١٧٧.

تسجد لزوجها» (١)، وقال: «والذي نفس محمد بيده لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها، ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه» (٢).

وقال: «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح» (٣). وعلى هذا: فكل ما يؤدى إلى معنى الموعظة الحسنة الرقيقة المؤثرة، مباح للزوج أن يقوله ما دام سيؤدى إلى تحقيق مراد الشارع في هذه الناحية . ولا شك أن هذا الأسلوب (الوعظ) يجدى كثيراً لا سيما مع الخلاف البسيط الذى لا تخلو منه حياة زوجية، ومع صنف معين من الزوجات، وهن اللواتى إذا ذكرن الله تذكرن، وإذا ردعن ارتدعن .

(٢) الهجر في الفراش: وقد اختلف المفسرون في صفته، بناء على اختلافهم في فهم المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ﴾ .

(١) الحديث أخرجه الترمذى في (الرضاع)، باب: (ما جاء في حق الزوج على المرأة) حديث (١١٥٩) ٤٥٦/٣، وأخرجه ابن ماجه في (النكاح)، باب: (حق الزوج على المرأة) حديث (١٨٥٢) ٥٩٥/١ .

وهو حديث صحيح كما فى - صحيح الجامع الصغير ٥٦/٥ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى: (النكاح) باب: (حق الزوج على المرأة) حديث (١٨٥٣) ٥٩٥/١ وأحمد فى المسند ٣٨١/٤ وهو صحيح الإسناد كما فى هامش مسند أحمد ٤٦٤/١٤ ط: دار الحديث .

هذا. والقتب للجمل، كالإكاف لغيره، ومعناه: الحث لهن على مطاوعة أزواجهن، وأنه لا يسعهن الامتناع فى هذه الحالة، فكيف فى غيرها؟

راجع: النهاية فى غريب الحديث (قتب) ١١/٤، ولسان العرب (قتب) ٤/٣٥٢٤ .

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى (النكاح)، باب: (إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها) حديث (٥١٩٤) ٦٤٣/٣، ومسلم فى (النكاح)، باب: (تحريم امتناعها من فراش زوجها) حديث (١٢٠) ١٠٥٩/٢ . وأحمد فى المسند ٥١٩/٢ .

فقال ابن عباس وسعيد بن جبير، معناه: جنبوا جماعهن<sup>(١)</sup>، واختار هذا القول القرطبي،<sup>(٢)</sup> وقال: ( هذا قول حسن، فإن الزوج إذا أعرض عن فراشها، فإن كانت محبة للزوج، فذلك يشق عليها فترجع للصالح، وإن كانت مبغضة، فيظهر النشوز منها، فيتبين أن النشوز من قبلها) .

وعلى هذا القول يقدر حذف، أى: واهجروهن برفض المضاجع، أو بترك المضاجع.

وقالت فرقة: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾، أى: يقول لها هجراً من القول، أى: إغلاظاً، ولا يدع جماعها،<sup>(٣)</sup> ومن هؤلاء ابن عباس وعكرمة<sup>(٤)</sup>.

وقد تعقب هذا القول ابن عطية، حيث قال: (وهذا القول لا يصح تصريفه إلا على من حكى: هجر وأهجر بمعنى واحد)<sup>(٥)</sup>.

وروى عن ابن عباس والحسن وغيرهما: (الهجران: ألا يجامعها ويضاجعها

(١) راجع: جامع البيان ٤/٦٦، ٦٧، والنكت والعيون ١/٤٨٢، والبحر المحيط ٣/٢٤١، وروح المعاني ٤/٤٩ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/١٧٧ .

(٣) راجع: جامع البيان ٤/٦٧، ٦٨، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٣/٩٤٣، والنكت والعيون ١/٤٨٢، وزاد المسير ٢/١٢١، وروح المعاني ٤/٤٩ .

(٤) هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس، تابعى من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، روى عنه زهاء ثلاثمائة رجل، توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ، وقيل: يوم وفاته: مات أعلم الناس وأشعر الناس.

راجع: تقريب التهذيب ٢/٣٠، والأعلام ٤/٢٤٤ .

(٥) راجع: المحرر الوجيز: ٤/٤٦ .

على فراشها، ويوليها ظهره، وفي رواية: ولا يكلمها مع ذلك ولا يحدثها (١). ولا شك أن هذه الوسيلة لها أثرها في تهذيب الناشز من ناحية أن فيها نوعاً من الاستغناء عنها، والاستعلاء على أنوثتها، فيكون هذا حافزاً لها لأن ترجع إلى رشدتها .

وأما الطبرى: فقد رجح أن يكون قوله: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ﴾ موجهاً معناه إلى معنى: الربط بالهजार - يعنى: الحبل - وقدح فى سائر الأقوال الواردة (٢). وقد تعقب الطبرى جمع من المفسرين، منهم: ابن عطية (٣)، والقرطبي، (٤) وابن العربي (٥) الذى وصف قول الطبرى بأنه: (هفوة من عالم بالقرآن والسنة)، وكذا تعقبه أبو حيان (٦)، ووصفه الزمخشري (٧) بأنه تفسير الثقلاء .

أما رشيد رضا (٨) فاختار أن يكون المعنى المراد هو الذى يتبادر إلى الفهم من قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ فهذا الهجر لا يتحقق بهجر المضجع، ولا الحجر التى يكون فيها الاضطجاع، وإنما يتحقق بهجر فى الفراش نفسه، وأن تعمد هجر الفراش أو الحجر، زيادة فى العقوبة لم يأذن بها الله سبحانه وتعالى، وربما يكون سبباً لزيادة الجفوة .

(١) راجع: جامع البيان ٤/٦٨، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩٤ وزاد المسير ٢/١٢١ .

(٢) راجع: جامع البيان ٤/٦٩ .

(٣) راجع: المحرر الوجيز ٤/٤٦ .

(٤) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/١٧٧ .

(٥) راجع: أحكام القرآن ١/٤١٨ .

(٦) راجع: البحر المحيط ٣/٢٤٣ .

(٧) راجع: الكشاف ١/٤٤٣ .

(٨) راجع: تفسير المنار ٥/٧٣ .

وهذا هو عين ما فسر به حبر الأمة، عبد الله بن عباس قول الله: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ﴾ في إحدى الروايات عنه، كما تقدم .

وهو تفسير حسن، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا: أن هجر البيت، أو الحجر، فوق أنه زيادة في العقوبة التي لم يأذن الله بها - كما يقول الأستاذ الإمام - فإن فيه نوعاً من الإيلام النفسى، قد لا يؤذى الزوجة، قدر ما يؤذى الأبناء، الذين يجب الحفاظ على مشاعرهم الغضة، مما قد يصيبها من مثل هذه السلوكيات .

كما أنه قد يكون الزوجان مقيمين مع أسرة الزوج، أو الزوجة، وفي هجر حجرة الزوجة، نوع من الكشف عما بين الزوجين من أمور، راعى الشارع أن تكون مستورة بينهما؛ لما يجب أن يكتنف العلاقة الزوجية من خفاء وخصوصية .

هذا بالإضافة إلى أن الهجر في المضجع نفسه، قد يكون سبباً في تحريك المشاعر الرقيقة الكامنة، كل تجاه الآخر، فيحدث التراجع السريع، ويعود الزوجان إلى سابق عهدهما من المودة والرحمة، وبذا يتحقق مراد الشارع الذى لأجله كان تشريع هذه العقوبة .

(٣) الضرب : وهو الوسيلة الثالثة التى شرعها الله سبحانه وتعالى لتأديب النواشز بعد فشل الوسيلتين السابقتين، ولا تكون إلا مع صنف معين من النساء، وهن اللواتى يؤذين أزواجهن أذى بالغاً، يمكن أن يوصف بالفحش، مثل السماح بدخول رجال البيت، وجلوسهم فيه، بينما يكره الزوج دخولهم وجلوسهم (١).

وقد بينت السنة المطهرة، متى يحق للرجل أن يستخدم هذه العقوبة، وذلك فى قوله ﷺ، وقد خطب الناس يوم عرفة: «... فائقوا الله فى النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا

(١) راجع: تحرير المرأة فى عصر الرسالة ٥/٢٤٣ .



يوطن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح» (١).  
والضرب الذى أباحته الآية، وضيق نطاقه الحديث الشريف، ليس بذلك  
الضرب المؤلم المهين، الذى قد يصل إلى درجة التعذيب، كما يحدث من بعض  
الأزواج .

فقد اتفق المفسرون (٢) على أن الضرب المعنى هنا: هو الضرب غير المبرح -  
كما ورد فى الحديث - وفسره ابن عباس بالسواك ونحوه (٣).

وهناك من المفسرين من كره الضرب على الإطلاق، فقد روى عن  
عطاء (٤) أنه قال: (لا يضربها وإن أمرها ونهاها فلم تطعه ولكن يغضب عليها).

وقد استحسّن القاضى ابن العربى قول عطاء هذا حيث قال:

(هذا من فقه عطاء، فإنه من فهمه بالشرعية ووقوفه على مظان الاجتهاد  
علم أن الأمر بالضرب هاهنا أمر إباحة، ووقف على الكراهية من طريق أخرى  
فى قول النبى ﷺ فى حديث عبد الله بن زمعة « لا يجلد أحدكم امرأته جلد

---

(١) الحديث أخرجه مسلم فى (الحج)، باب: (حجة النبى ﷺ) حديث (١٤٧)  
٨٨٦/٢.

ومعنى: غير مبرح: أى: غير شاق. راجع: اللسان (برح) ٢٤٦/١ .

(٢) راجع: جامع البيان ٧٠/٤، ٧١، والمحرر الوجيز ٤٦/٤، والجامع لأحكام القرآن  
١٧٨/٥، وروح المعاني ٥٠/٤.

(٣) راجع: جامع البيان ٧١/٤، وتفسير القرآن العظيم لابن أبى حاتم ٩٤٤/٣، والمحرر  
الوجيز ٤٦/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٧٩/٥، والبحر المحيط ٢٤٢/٣، وفتح  
القدير ٦٩٢/١.

(٤) هو عطاء بن أسلم بن صفوان بن أبى رباح، تابعى من أجلاء الفقهاء، نشأ بمكة فكان مفتى  
أهلها ومحدثهم، وتوفى سنة ١١٤هـ. راجع: البداية والنهاية، ٣٤٣/٩،  
والأعلام ٢٣٥/٥.

العبد، ثم يجامعها في آخر اليوم» (١).

وروى ابن نافع (٢) عن مالك عن يحيى (٣) بن سعيد: أن رسول الله ﷺ استؤذن في ضرب النساء، فقال: «اضربوا ولن يضرب خياركم» (٤).

فأباح وندب إلى الترك، وإن في الهجر لغاية الأدب، والذي عندي أن الرجال والنساء لا يستوون في ذلك، فإن العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الإشارة، ومن النساء بل من الرجال من لا يقيمه إلا الأدب، فإذا علم ذلك فله أن يؤدب، وإن ترك فهو أفضل (٥).

أما ابن عاشور (٦) فله تفسيره المتميز في هذه القضية حيث يرى أن الأخبار والآثار الواردة المبيحة للزوج أن يضرب زوجته، وما روى أن بعض الصحابة قد فعلوا ذلك في غير ظهور الفاحشة، فمحمل الإباحة فيها، على أنه قد روعى فيها عرف الطبقات من الناس، أو بعض القبائل، فأهل البدو - مثلاً - لا يعدون ضرب المرأة اعتداءً.

(١) الحديث أخرجه البخارى في (النكاح) باب: (ما يكره من ضرب النساء) حديث (٥٢٠٤) ٦٤٦/٣، وأخرجه مسلم في كتاب: (الجنة ونعيمها) باب: (النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء) حديث (٤٩) ٢١٩١/٤.

(٢) هو عبد الله بن نافع، بن أبي نافع الصائغ المخزومي، أبو محمد المدني، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين مات سنة ٢٠٦هـ، راجع: تقريب التهذيب ٤٥٦/١.

(٣) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى، أبو سعيد، قاضى من أكابر علماء الحديث من أهل المدينة، ولى القضاء بالمدينة في زمن بنى أمية، من تلامذته مالك بن أنس، توفى بالمدينة سنة ١٤٣هـ. راجع: تاريخ بغداد ١٠١/١٤، والأعلام ١٤٧/٦.

(٤) الحديث: أخرجه الحاكم في كتاب النكاح ١٩١/٢، وقال: إسناده صحيح.

(٥) راجع: أحكام القرآن ١/٤٢٠، ٤٢١.

(٦) راجع: التحرير والتنوير، ٤٤-٤١/٥.

كما يرى أن الضرب يؤذن فيه في حالة ظهور الفساد؛ لأن المرأة تكون معتدية حينئذ .

ويذهب ابن عاشور إلى ما هو أبعد من ذلك حين يقول بوجود تعيين حد للضرب في الفقه الإسلامي، مخافة الجور من قبل الأزواج، إذ قل من يعاقب على قدر الذنب.

ومن هنا يكون لولاة الأمور الحق إذا علموا أن الأزواج لا يحسنون وضع هذه العقوبات الشرعية مواضعها، أن يضربوا على أيديهم استعمال هذه العقوبة، ويعلنوا أن من ضرب امرأته عوقب، كيلا يتفاقم أمر الإضرار بين الأزواج .

ولا شك أن الذي قاله ابن عاشور، يدل على فقه كبير بالواقع، لا سيما مع التجاوز الكبير الذي نراه من بعض الأزواج، والذي وصل إلى حد إحداث العاهات المستديمة بزوجاتهم، بل كثيراً ما أفضى اعتياد بعض الأزواج ضرب زوجاتهم، إلى القتل ولأتفه الأسباب، والحوادث في هذا أكثر من أن تحصى .

أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْطَيْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ فمعناه أنه إذا فاءت المرأة إلى رشدها، وأطاعت زوجها، فإنه لا يحق له أن يؤذيها بقول أو فعل. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾ إشارة إلى الأزواج بخفض الجناح، ولين الجانب، أي: إن كنتم تقدرون عليهن فتذكروا قدرة الله عليكم، فإنها فوق كل قدرة (١)، وذلك حتى يكون الرجل في تعامله مع أهله رفيع المستوى، يتسم سلوكه بالرفق والفضل مهما أوتى من قوة ورباطة جأش .

### الجانب الفقهي من الآية :

اتفق الفقهاء استناداً إلى الآية الكريمة على أنه يجوز للزوج أن يؤدب زوجته، إذا بدا منها تقصير في حقه، أو لمس منها عبوساً، أو إعراضاً بعد لطف

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٧٩/٥، وفتح البيان ١٠٨/٣ .

وطلاقة وجه (١).

وذلك بأن يبدأ بوعظها وعظاً رقيقاً مؤثراً، فإن فاءت وإلا هجرها في المضجع، فإن أصرت على الشوز ضربها .

- ولكنهم اختلفوا في فهم المراد من قوله تعالى : ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ على نحو اختلاف المفسرين الذي سبق أن أوردته .

- والذي يفهم من قولهم عن كيفية تأديب الناشز أنهم يوجبون الترتيب بين الخصال التأديبية، فلا يلجؤ للهجر قبل الوعظ، ولا للضرب قبل الهجر (٢).

وهناك من قال إن هذا الترتيب مراعى عند خوف الشوز، أما عند تحققه فلا بأس بالجمع بين الكل (٣).

- كما أن هناك من الفقهاء من نص على أن الهجر لا يكون بأكثر من ثلاث (٤) وذلك لقوله ﷺ: « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » (٥).

وأغلب الفقهاء على أن الزوج لا يضرب إلا مع تكرار الشوز والإصرار

(١) بدائع الصنائع ٢/٣٣٤، والمغنى ٩/٧٤٢، وروضة الطالبين ٧/٣٦٨، والإقناع ٢/٢٨١، ومغنى المحتاج ٣/٢٥٩، والشرح الصغير ٢/١٤٣، ومواهب الجليل ٢/١٢٨، والحقوق غير المالية الناشئة عن عقد الزواج، ص ٢٧٥، والمفصل ٧/٣١٠ .

(٢) راجع: المصادر السابقة .

(٣) راجع: الموسوعة الفقهية الميسرة، - الزواج - ص ٢٧٢ .

(٤) راجع: المغنى ٩/٧٤٣، والإقناع ٢/٢٨١، ومغنى المحتاج ٣/٢٥٩، وشرح الجلال على المنهاج ٣/٣٠٦ .

(٥) الحديث: أخرجه البخارى في (الأدب)، باب: (ما ينهى عن التحاسد والتدابير) حديث (٦٠٦٥) ٤/١٦٥، ومسلم في (البر)، باب: (تحريم التحاسد والتباغض والتدابير) حديث

(٢٣) ٤/١٩٨٣ .

عليه لكن الذي اختاره النووي: (١) هو جواز الضرب وإن لم يتكرر النشوز لظاهر الآية .

- أما عن كيفية الضرب فقد اتفق الفقهاء (٢) - كما اتفق المفسرون - على أن الضرب يكون غير مبرح لنص الحديث (٣) .

- وهناك من نص على أنه لا يجوز على الوجه والمهالك (٤)، وأنه لا يضربها

إلا إذا غلب على ظنه أنه سيؤدى إلى فائدة، وسيزجرها عن عنادها وإلا فلا يضرب (٥) ، وإن أفضى الضرب إلى تلف وجب الغرم؛ لأنه إتلاف لا إصلاح حينئذ وأن الأولى هو العفو (٦) للخبر الوارد عن النبي ﷺ في النهى عن ضرب النساء، وهذا ما أخذ به الشافعى (٧) .

= وهذا الحديث ورد فيما ينبغى أن يكون عليه الهجر بين المسلم وأخيه المسلم بصفة عامة، أما بين الزوجين، فينبغى أن تقصر مدة الهجر عن ذلك، منعاً لحدوث الجفوة بينهما، لا سيما إذا آتس الزوج من زوجته تراجعاً، وعودة إلى طاعته .

(١) راجع: روضة الطالبين ٧/٣٦٩ .

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٢/٣٣٤، والمغنى ٩/٧٤٤، ومغنى المحتاج ٣/٢٦٠، ومواهب الجليل ٣/١٢٩، وشرح الجلال على المنهاج ٣/٣٠٦ .

(٣) الحديث تقدم ص ٣٥٥ .

(٤) راجع: الحاوى ٩/٥٩٨، والمغنى ٩/٧٤٤، والكافى ٣/١٣٧، وروضة الطالبين ٧/٣٦٨، ومغنى المحتاج ٣/٢٦٠، والإقناع ٢/٢٨٢، وإخلاص الناوى ٣/١٧٨ .

(٥) راجع: مغنى المحتاج ٣/٢٦٠، وحاشية الصاوى على الشرح الصغير ٢/١٤٤، ومواهب الجليل ٣/١٢٩ .

(٦) راجع: روضة الطالبين ٧/٣٦٨، وإخلاص الناوى ٣/١٧٨، وشرح الجلال على المنهاج ٣/٣٠٦ .

(٧) راجع: الأم ٥/١٠١، دن، دت .

- ومن أحكام الناشز التي قالها الفقهاء، أنه يسقط بالنشوز حق الزوجة في القسم والنفقة والسكن، وذلك إذا كان النشوز من نوع الخروج من المسكن دون إذن الزوج، ومنع الزوج من الاستمتاع بها بدون عذر، والامتناع عن مساكنته .  
أما إذا كان نشوزها من نوع إيذائها زوجها بلسانها، أو شتمها له، فإنها تأثم وتستحق التأديب، لكن لا يسقط حقها في الأمور السابقة (١).

- وخالف ابن حزم حيث ذهب إلى أن حق الزوجة في النفقة، لا يسقط حتى ولو كانت ناشراً (٢).

### شبهة وردها :

يلغظ كثير ممن يطلقون على أنفسهم: أنصار المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، فيحتجون على قوله تعالى: ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ زاعمين: أن عقوبة ضرب الزوجات، شرعت كي تناسب البيئات البدوية المتخلفة، وما كان عليه وضع المرأة العربية وقت نزول هذه الآية، كما أنها تعد آية على عنصرية الإسلام ضد المرأة، خاصة مع إسراف بعض الرجال في استخدامها إلى درجة العنف، وربما التعذيب .

والحقيقة: أنه لا يوجد في الإسلام تشريع لبيئة بدوية، وأخرى حضرية، فالشريعة الإسلامية تتسم بالخلود، والصلاحية لكل زمان ومكان.

أضف إلى ذلك: أن المرأة في الإسلام: لم تكن كما يشاع عنها، بدوية جاهلة، ولكن ارتقت بالإسلام إلى أعلى درجات العلم والمدنية، وقد استفاضت الأخبار شاهدة على ذلك (٣).

(١) راجع: الروضة ٣٦٩/٧، ٣٧٠، والإقناع ٢/٢٨٢، ٢٨٣، ومغنى المحتاج ٢٦٠/٣، والأحوال الشخصية لأبي زهرة، ٢٣٧، ٢٣٨ .

(٢) راجع: المحلى: ٨٨/١٠ .

(٣) من أراد أن يقف على بعض ما وصلت إليه المرأة المسلمة في تلك الفترة من علم وتقدم فليقرأ على سبيل المثال (عالمية الإسلام)، شوقي ضيف (أ. د) من ٦٩-٧١ (ط) دار المعارف، القاهرة، دت .

أما عن مسألة عنصرية الإسلام ضد المرأة، لأنه شرع هذه العقوبة، فيرد عليه: بأن عقوبة ضرب الزوجات: سلوك بشرى مرذول، عرفته المجتمعات البشرية منذ القدم، ويشبه الآن أن يكون ظاهرة عالمية، يعاني منها المجتمع البشري بأسره،<sup>(١)</sup> لا فرق في هذا بين دولة متقدمة، وأخرى متخلفة.

فالإسلام لم يخترع للبشر هذه العقوبة، ولكنه فقط جاء بتشريع يهذب منها، ويضيق من نطاقها، حتى تغدو وسيلة إصلاحية تهييبيية، لصنف معين من

(١) فقد أظهر استطلاع نشرت نتائجه في بريطانيا، أن جرائم العنف ضد النساء في تزايد مستمر، ويفيد تقرير بريطاني: أن الزوج يضرب زوجته دون سبب مبرر، ويشكل هذا نسبة ٧٧٪ من عمليات الضرب، وحسب تقرير الوكالة الأمريكية المركزية للفحص والتحقيق F.P.I فإن هناك وجة يضربها زوجها كل ١٨ ثانية في أمريكا .

أما في فرنسا، فهناك مليون امرأة تتعرض للضرب كل سنة، وفي روسيا يتم ضرب ٣٦ ألف روسية من قبل أزواجهن يوميًا .

في كندا مائة وخمسون ألف كندى يضربون زوجاتهم، ونشرت مجلة التايم الأمريكية: أن حوالي أربعة آلاف زوجة من حوالي ستة ملايين زوجة مضروبة، تنتهى حياتهن نتيجة ذلك الضرب.

وأشار خبر نشره مكتب التحقيقات الفيدرالية، جاء فيه أن أربعة في المائة من حوادث قتل السيدات، ارتكبتها أزواجهن، وأشار أيضًا إلى أن ٢٥٪ من محاولات الانتحار، التي تقدم عليها الزوجات، يسبقها تاريخ من ضرب الأزواج لهن. فإذا يمنا وجهنا شطر الدول العربية، وجدنا نسبة الزوجات المضروبات، أقل كثيرًا في بلد مثل مصر، فقد أوضح المسح الديمجرافى لسنة ١٩٩٥: الذى أجرى على ١٤ ألف و ٧٧٩ امرأة، أن نسبة تتراوح بين ٤٢ و ٤٦٪ من النساء المتزوجات، تعرضن للضرب من أزواجهن، ٤٥٪ منهن تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة فى العام السابق للمسح، ١٧٪ تعرضن للضرب ثلاث مرات على الأقل فى العام نفسه .

راجع: من أجل تحرير حقيقى للمرأة، محمد العويد، ٤١-٢٤، دار ابن حزم، بيروت ط(٣)، ١٩٩٤، وجريدة الأهرام، القاهرة، عدد (٢٩١٤) السنة (١٢٨) الجمعة ٤ يونيو

النساء، إن اقتضى الحال ذلك، وبضوابط وقيود مثقلة، بحيث تجعل هذه العقوبة أقرب إلى الحظر منها إلى الإباحة، وذلك لما يأتي:

(١) أن هذه العقوبة لا تشرع إلا بعد فشل وسيلتين سابقتين عليها (الوعظ، والهجر في المضجع)، وهما كفيلتان بإصلاح كل امرأة على قدر من تقوى الله وخشيته، وفي الوقت نفسه على قدر من احترام ذاتها، واحترام زوجها، فلا تلجؤه إلى أن يسلك معها مسلكاً لا يناسبها .

(٢) أنها لا تجوز إلا مع صنف معين من النساء ، وهن المقابلات للصالحات القانتات الحافظات للغيب، أو اللواتي تفاحش إثمهن ولا يرتدعن .

فالآية وإن كانت مطلقة إلا أن نصوص السنة قد بينت أن هذه الوسيلة تستخدم في حالة أن تواطئ الزوجة فراش زوجها أحداً يكرهه - كما مر .

(٣) أن الضرب المباح - كما أوضح المفسرون والفقهاء - هو الضرب غير المبرح الذي لا يؤذي، والذي يتجنب فيه المواضيع المفضية إلى إهانة أو هلاك، ولا بأس بتدخل القاضى فى حال إسراف الأزواج فى تأديب زوجاتهم، فيشرعون لهم العقوبات التي تردعهم، كيلا يتفاهم الأمر كما أوضح ابن عاشور.

(٤) أن الشارع وإن كان قد أباح الضرب للنواشز، لكنه أوضح أن الأولى والأنسب للرجولة الكاملة تجنبه مطلقاً، مهما تفاحش إثم المرأة، لما ورد عنه ﷺ: « ولن يضرب خياركم » (١) وتروى السيدة عائشة (ما ضرب رسول الله ﷺ شيئاً قط بيده ولا امرأة، ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله) (٢) ولا أدل على تقبيح الضرب من قوله ﷺ: « لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم » (٣).

(١) تقدم تخريجه فى ص ٣٥٦.

(٢) أخرجه مسلم فى: (الفضائل) باب: (مباعدته ﷺ للأنثام) حديث (٧٩) ٤/١٨١٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٥٦.



فالحديث أبلغ ما يمكن أن يقال في تشنيع ضرب النساء، كما يقول رشيد رضا (١).

(٥) أنه إذا فاءت المرأة إلى رشدها بعد استعمال الوسيلة الأولى: (الوعظ)، فلا يجوز الانتقال إلى التي تليها: (الهجر) إذ الترتيب واجب، كما قال المفسرون والفقهاء، وأنه إذا أطاعت المرأة زوجها، فلا سبيل له عليها على الإطلاق، وإلا عرض نفسه إلى عقوبة الله، ومن هنا حسن أن تختتم الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾.

وبذا يتضح أن عقوبة: ضرب الزوجات في الإسلام: عقوبة إصلاحية، تهاديبية؛ غير مرغوب فيها على كل حال، ولا يفعلها الأخيار من الرجال.

فأين عنصرية الإسلام ضد المرأة إذن؟

## المبحث الثالث الحكمان

يحدث في بعض حالات النشوز، أن يستفحل الخلاف بين الزوجين، وتشتد ضراوته، على نحو يخاف معه أن يتحول إلى شقاق، يقود حتماً إلى الطلاق، فيصبح من غير المعقول أن يترك أحد الزوجين يعالج الموقف بما يشاء، فهناك إجراء آخر نص عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].  
قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾، اختلف المفسرون في معنى (الخوف) هنا على النحو الذي تقدم، ورجح أبو عبيدة أن يكون بمعنى: أيقنتم (١).

قال الزجاج:

(وهذا خطأ، لأننا لو علمنا الشقاق على الحقيقة لم يحتج إلى الحكمين).  
وهذا الذي قاله هو الموافق للسياق، فالخوف هنا على ظاهره، لأن محاولة الإصلاح حين يقع الشقاق فعلاً قلما تثمر، وليس من منهج الإسلام أن يترك الخلافات تتصاعد حتى تصل إلى حد العداة ثم يتدخل بالحل (٢).  
و(الشقاق): العداوة، وأصله: أن كل واحد من الزوجين يأخذ شقاً غير شق صاحبه، أي: ناحية غير ناحيته (٣).

و(الحكم) بالتحريك: من له الحق والفصل بين المتخاصمين، والمراد: رجلا

(١) راجع: مجاز القرآن ١/١٢٦.

(٢) راجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/٢.

(٣) راجع: معاني القرآن للزجاج ٤٨/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٨١/٢، وفتح البيان

١١٠/٢، والتحرير والتنوير ٩٥/٥.

صالحًا للحكومة والإصلاح، من أهل العدالة وحسن النظر، والبصر بالفقه (١).  
واختلف في من المخاطب بالآية: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا...» ، فقال  
جمهور العلماء: إنه الإمام، أو من يلي من قبله، وذلك لأن تنفيذ الأحكام  
الشرعية إليه (٢).

وقال آخرون: الخطاب لكل واحد من صالحى الأمة .

قال الإمام محمد عبده: وكلا القولين وجيه، فالأول: يكلف الحكام  
ملاحظة أحوال العامة، والاجتهاد فى إصلاح أحوالهم، والثانى: يكلف كل  
المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض، ويعينه على ما تحسن به حاله (٣).  
وقيل: للأولياء، لأنهم هم الذين يلون أمر الناس فى العقود.  
وقيل: للزوجين (٤).

وهذا القول بعيد؛ لأنه لو كان خطابًا للأزواج، لقال: وإن (خافا شقاق  
بينهما فليبعثا...)، أو لقال: (وإن خفتم شقاق بينكم فابعثوا...) (٥).  
وإنما أمر الله بأن يكون الحكمان من الأهل؛ لأن الأقارب أعرف بيوطن  
الأحوال، وأطلب للصالح، وإليهم تسكن نفوس الزوجين، ويبرز إليهم ما فى  
ضمائرهم من الحب والبغض، وإرادة الصحبة والفرقة، وما يزويانه عن  
الأجانب، ولا يجبان أن يطلعا عليه (٦).

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٨١/٥، وتفسير المنار ٧٧/٥، ومحاسن التأويل ١٠٥/٣.

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٨٠/٥، ١٨١.

(٣) راجع: تفسير المنار ٧٩/٥.

(٤) راجع: النكت والعيون ٤٨٤/١، وأحكام القرآن لابن العربي ٤٢٣/١، والبحر المحيط  
٢٤٣/٣، وزاد المسير ١٢٢/٢.

(٥) راجع: البحر المحيط ٢٤٣/٣.

(٦) راجع: الكشاف ٤٤٣/١، والبحر المحيط ٢٤٣/٣، والفريد ٧٣٠/١، وרגائب الفرقان

للنيسابورى ٥٨٩/٣، ومحاسن التأويل ١٠٥/٣.

قوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾، اختلف في عود الضمير فيهما، فهناك من قال: إن الضمير في ﴿يُرِيدَا﴾ عائداً على الحكيمين، وفي ﴿بَيْنَهُمَا﴾ عائداً على الزوجين، أى: إن قصد الحكمان إصلاح ذات البين وصحت نيتهما، ونصحا لوجه الله، وفق الله بين الزوجين، وألقى في نفوسهما المودة.

وقيل: الضميران معاً عائدان على الحكيمين، أى: إن قصداً إصلاح ذات البين، وفق الله بينهما، فيجتمعان على كلمة واحدة، ويتساعدان على طلب الوفاق، حتى يحصل الغرض.

وقيل: الضميران عائدان على الزوجين، أى: إن يرد الزوجان إصلاحاً بينهما، وزوال الشقاق، يزل الله ذلك، ويوفق بينهما.

وقيل: الضمير في ﴿يُرِيدَا﴾ عائداً على (الزوجين)، وفي ﴿بَيْنَهُمَا﴾ عائداً على الحكيمين، أى: إن يرد الزوجان إصلاحاً، يوفق الله بين الحكيمين (١).

والقول الأول أولى، إذ فيه تحفيز الحكيمين إلى أن لا يدخرا وسعاً في سبيل الإصلاح، بدءاً من إصلاح النية، حتى يبارك في وساطتهما، ويتقبل مسعيهما، فيوفق بين الزوجين، فكأنه وعد من الله لهما بالتوفيق في مهمتهما إذا صحت نيتهما.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ وعيد للحكيمين وللزوجين إذا انطوت نية أى منهم على خبث، كما أن التذكير بهاتين الصفتين - العلم والخبرة - ربما يومئ إلى ضرورة أن يتحلى بهما الحكمان في سعيهما إلى الصلح، فكثيراً ما تتخذ الظواهر.

(١) راجع: الكشف ١/٤٤٤، والبحر المحيط ٣/٢٤٤، وروح المعاني ٤/٥٤، ٥٥. وفتح البيان

## الجانب الفقهي :

فيما يتصل بالآية، ناقش الفقهاء الأحكام التالية :

١ - الحكم الأول: هل للحكمين أن يفرقا بين الزوجين دون إذنهما ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

الأول: أنه ليس للحكمين أن يفرقا إلا برضى الزوجين، لأنهما وكيلان

عنهما، فلا بد من رضا الزوجين فيما يحكما به .

وبذا قال أبو حنيفة وأحمد، في أحد قوليه، وهو الأظهر عند

الشافعية، وبه قال عطاء والحسن وأبو ثور (١).

الثاني: للحكمين أن يلزما الزوجين بما يريان فيه المصلحة دون إذنهما، فإذا

رأيا التطليق طلقا، وإذا رأيا أن المصلحة في أن تفتدى المرأة نفسها بشيء، فلهما

ذلك، لأنهما حاکمان - في نظر أصحاب هذا الرأي - موليان من قبل الإمام،

فقولهما نافذ من غير توكيل .

وبذا قال مالك، وروى عن علي وعثمان وابن عباس (٢).

وقد احتج أصحاب القول الأول، بأن الله سبحانه قال: ﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ

وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾، أي: رجلا من قبله، ورجلا من قبلها، أي: وكيلين عنهما،

كما أنه سبحانه لم يصف إليهما إلا الإصلاح: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾

وهذا يقتضى أن ما وراء الإصلاح غير مفوض إليهما، ولأن البضع حقه، والمال

(١) راجع: أحكام القرآن للجصاص ١/١٥٢، والحاوي ٩/٦٠٢، والبيان ٩/٥٣٣، والكافي

١٣٩/٣، والمغنى ٩/٧٤٨، وروضة الطالبين ٧/٣٧١، وتحفة المحتاج على شرح المنهاج لابن

حجر الهيتمي، ٣/٣٨٩ .

(٢) راجع: المدونة الكبرى ٢/٣٦٨، ٣٧٢، والمعونة ٢/٨٧٦، وأحكام القرآن لابن العربي

١/٤٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٥/١٨٢، ومواهب الجليل ٣/١٣١ .

حقها، وهما رشيدان، فلا يجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما (١).  
 أما أصحاب القول الثاني: فقد احتجوا بأن الله سبحانه سمي كلا من  
 الرجلين: ﴿حَكَمًا﴾، والحكم هو الحاكم، ومن شأن الحاكم أن يحكم بغير رضا  
 المحكوم، كما أن الحكم غير الوكيل، فلكل منهما اسم في الشريعة ومعنى، ولا  
 ينبغي أن يركب معنى أحدهما على الآخر.  
 أضف إلى ذلك: أن الضمير في قوله سبحانه: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ عائد  
 على الحكيمين، فدل على أن الإرادة لهما دون الزوجين (٢).

ويبدو لي أن القول الثاني هو الراجح لموافقته لظاهر النص القرآني.  
 ولما روى أن زوجين تخاصما إلى على رضى الله عنه، ومع كل واحد منهما  
 جماعة من الناس، فأمرهم على رضى الله عنه: أن يبعثوا حكماً من أهله  
 وحكماً من أهلها، ثم قال للحكيمين: تدریان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتما أن  
 تجمعا تجمعا، وإن رأيتما أن تفرقا تفرقا، فقالت المرأة: رضيت بكتاب الله بما  
 على أولى، وقال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال على رضى الله عنه: كذبت لا  
 والله حتى تقر بمثل الذى أقرت به (٣).

فلو كانا وكيلين لم يقل لهما على رضى الله عنه هذا القول: (أتدریان ما

(١) راجع: أحكام القرآن للجصاص ١٥١/٣، والحاوى ٦٠٢/٩ والمغنى ٧٤٨/٩، والكافى  
 ١٣٩/٣، وتتمة الإبانة فى علوم الديانة، للمتولى النيسابورى - رسالة ماجستير - دراسة  
 وتحقيق: مصطفى حامد عيسى، ص ١٩٨، ١٩٩، العام الجامعى ٢٠٠٣، والحقوق غير المالية  
 الناشئة عن عقد الزواج، ص ٣٠١.

(٢) راجع: المعونة ٨٧٦/٢، والحاوى ٦٠٢/٩، وأحكام القرآن لابن العربى ٤٢٤/١، والجامع  
 لأحكام القرآن ١٨٢/٥، وروائع البيان ٤٧٢/٢. والحقوق غير المالية الناشئة عن عقد  
 الزواج، ص ٣٠٣.

(٣) الأثر أخرجه الشافعى فى المسند - كتاب الخلع والنشوز ص ٢٦٢، وأخرجه ابن حجر فى -  
 تلخيص الحبير - كتاب - القسم والنشوز - ٢٠٤/٣.

عليكما)، إنما كان يقول: (أتدريان بما وكلتما؟)، وكذا قوله: (إن رأيتما أن تفرقا تفرقا، وإن رأيتما أن تجمعا تجمعا)، فهذا يدل على أن الأمر إليهما وأن حكمهما نافذ، فهما حكمان .

ويرد أصحاب القول الأول على هذا الاستدلال، بأن علياً رضى الله عنه قال للزوج: (لا والله حتى تقر بمثل الذى أقرت به)، وهذا يدل على أن الحكمين: لا يفرقان إلا برضا الزوج، فهما وكيلان (١).

ويمكن الرد على هذا بقول على رضى الله عنه نفسه: (إن رأيتما أن تجمعا تجمعا، وإن رأيتما أن تفرقا تفرقا) فهو قول فى غاية الوضوح فى أن الحكمين يملكان الجمع والتفريق، وليسا وكيلين .

٢ - الحكم الثانى: ما الحكم فيما لو بعث الحاكم حكمين من غير أهل الزوجين ؟

جمهور الفقهاء على أنه يجوز أن يكون الحكمان من غير أهل الزوجين، ولكن يستحب فقط أن يكونا من أهلها، إذ الأهلون أعرف بسواطن الأمور، وأشفق على الزوجين من غيرهما، وكذا أحرص على مصلحتهما .

أما إذا لم يوجد أحد من أهل الزوجين، أو وجد من لا يصلح لأن يكون حكماً، جاز أن يكون من غيرهما .

وتعليل ذلك: أن الحكمين؛ إما أن يكونا وكيلين، أو حاكمين، وكل منهما يصلح أن يكون أجنبياً، ومن ثم حمل الأمر فى الآية بأن يكون الحكمان من أهل الزوجين على التنب والإرشاد (٢).

ولا شك أن فى هذا توسعة على الناس، فقد يحدث الشقاق بين الزوجين

(١) راجع: تنمة الإبانة، ١٩٨ - ٢٠٢ .

(٢) راجع: المدونة الكبرى ٣٦٨/٢، والمعونة ٨٧٦/٢، والحاوى ٦٠٤/٩، و٦٠٥ وتنمة الإبانة ص ٢٠٤، والكافى ١٣٩/٣، والمغنى ٧٥٣/٩، والبيان ٥٣٤/٩ .

وهما في غربة بعيداً عن الأهل، وقد يكونان بين أهليهما، ولكن لا يوجد بينهما من يصلح لهذه المهمة، وقد يكون الخير في أن تكتم الخلافات عن الأهلين، ليتولى مهمة الإصلاح الأكثر حكمة وخبرة وعدالة من أصدقاء الزوجين، أو من جيرانهما، أو من المسلمين بصفة عامة .

٣ - الحكم الثالث : هل يحتاج الحاكم في بعث الحكّمين إلى رضا الزوجين؟

ذهب المالكية إلى أنه لا يشترط رضا الزوجين في بعث الحكّمين، لأن المخاطب في قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ غير الزوجين، وإذا كان المخاطب غيرهما فكيف يشترط رضاهما؟

وخالفهم الحنابلة، حيث يشترط عندهم رضا الزوجين، قالوا: لأنه حق لهما، فلم يجز لغيرهما التصرف فيه إلا بالوكالة .

وعند الشافعية قولان (١).

والراجح - في نظري - هو ما ذهب إليه المالكية، لما سبق ترجيحه من أن

المخاطب في الآية غير الزوجين .

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٤٢٢/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٤/٥، وتتممة

الإبانة، ص ٢٠٣، وروضة الطالبين ٣٧١/٧، والمبدع في شرح المنع ٢١٦/٧ .



## المبحث الرابع معالجة نشوز الزوج

كما عالج المنهج القرآني حالة خوف النشوز من الزوجة، وحدد الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على كيان الأسرة في هذا الصدد، يعالج الآن حالة النشوز والإعراض حين يخشى وقوعها من الزوج، في نص دقيق محكم:

﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا \* وَلَن تُسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ .

قوله: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ﴾: رفع بإضمار فعل يفسره ما بعده (١).

و(الخوف) و(النشوز): تقدم تفسيرهما (٢).

و(الإعراض): أن يقلل محادثتها ومؤانستها، لطعن في سن أو دمامة، أو شين في خلق أو خلق، أو ملال، أو طموح عين إلى أخرى، أو غير ذلك، وهو أخف من النشوز (٣).

ولا شك أن (النشوز) و(الإعراض)، يدلان على النفرة والكرامية، وعلى الزوجة أن تبادر بهذا العلاج القرآني ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ .

وقرئ: (يصلحها) (٤): - بتشديد الصاد - وأصله، يتصلحها، يعنى: فلا إثم

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٤٠٢/٥، والفريد ٨٠١/١ .

(٢) راجع: المبحث الثاني من هذا الفصل ص ٣٤٩، ٣٥٠ .

(٣) راجع: البحر المحيط ٣/٣٦٣ .

(٤) هذه القراءة متواترة كما في: تقريب النشر ص ١٠٦، والبدور الزاهرة في القراءات العشر

المتواترة ص ٨٢، عبد الفتاح القاضى، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط (١) ١٤٠٤ هـ .

ولا حرج عليها ولا عليه في الصلح الذي يتفقدان عليه بينهما، كأن تسمح له ببعض حقها عليه في النفقة والمبيت، أو بحقها كله فيهما، أو في أحدهما، لتبقى في عصمته مكرمة، أو تسمح له ببعض المهر وامتعة الطلاق، أو بكل ذلك ليطلقها (١).

ففي سبب نزول هذه الآية، يروى البخاري عن عائشة قالت: (الرجل تكون عنده المرأة المسنة ليس بمستكثر منها، يريد أن يفارقها، فتقول: أجعلكم من شأني في حل، فتزلت هذه الآية في ذلك) (٢).

وروى أيضا أن السيدة سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة زوج النبي ﷺ تبتغي بذلك رضا رسول الله ﷺ (٣).

وروى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت عائشة: يا ابن أختي: كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا، وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً، فيدنو من كل امرأة من غير ميسيس، حتى يبلغ إلى من هو يومها، فيبيت عندها، ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت - أى: خافت - أن يفارقها رسول الله ﷺ، يا رسول الله: يومى هذا لعائشة، فقبل رسول الله ﷺ، قالت عائشة: ففي ذلك أنزل: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا...﴾ (٤).

(١) راجع: تفسير المنار ٤٤٦/٥ .

(٢) صحيح البخاري كتاب (التفسير) باب قوله: (ويستفتونك في النساء) حديث (٤٦٠١) ٣٦١/٣ .

وقولها - ليس بمستكثر منها - أى في المحبة، والمعاشرة، والملازمة - فتح الباري ١٣٤/١٧ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (الهبية) باب: (هبة المرأة لغير زوجها) حديث (٢٥٩٣) ٢/٣٢٥ - وأخرجه مسلم في (الرضاع) باب: (جواز هبتها نوبتها لضررتها) حديث (٤٧) ١٠٨٥/٢ .

(٤) أخرجه أبو داود في (النكاح) باب: (في القسم بين النساء) حديث (٢١٣٥) ٢/٢٤٢ - وأخرجه الحاكم في (النكاح) ١٨٦/٢، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

كما يجوز أن يصالح الزوج زوجته على أن يعطيها شيئاً من ماله مقابل أن تتنازل عن بعض حقها في القسم .

فقد روى عن مقاتل بن حيان (١) قال: (هو الرجل تكون تحته المرأة الكبيرة، فيتزوج عليها الشابة، فيقول لهذه الكبيرة: أعطيك من مالى على أن أقسم لهذه الشابة أكثر مما أقسم لك من الليل والنهار، فترضى الأخرى بما اصطلحا عليه، وإن أبت أن لا ترضى فعليه أن يعدل بينهما في القسم ) (٢).

قوله: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾، أى: خير من الفرقة، أو من النشوز والإعراض وسوء العشرة (٣).

وذلك، لأن رابطة الزوجية من أقوى الروابط، وميثاقها هو الميثاق الغليظ الذى لا يجوز نقضه، إلا بعد أن يبذل الزوجان كل ما يمكن بذله فى سبيل الإصلاح، وتحرى العدل والمعروف .

وقيل: إن كلمة: ﴿خَيْرٌ﴾ ليست للتفضيل، وإنما هى لبيان خيرية الصلح فى نفسه (٤).

﴿وَأَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ ، فى هذه الحكمة يبين الله لنا السبب الذى قد يحول بين الزوجين وبين الصلح، الذى فيه الخير، وحسم مادة الخلاف والشقاق، لأجل أن نتقيه، وهو ﴿الشُّحَّ﴾ (٥).

(١) هو: مقاتل بن حيان - بفتح الحاء - النبطى - بفتح النون والباء - أبو بسطام البلخى الخزاز صدوق فاضل له تفسير، خرج له الجماعة إلا البخارى، مات قبيل الخمسين ومائة بأرض الهند.

طبقات المفسرين للداوودى ٣٢٩/٢، وتقريب التهذيب ٢٧٢/٢ .

(٢) الأثر عن مقاتل ذكره القرطبى فى تفسيره ٤٠٤/٥ .

(٣) راجع: الكشاف ٤٩٦/١، ومحاسن التأويل ٣٦٤/٣، وفتح البيان ٢٥٥/٣ .

(٤) راجع: تفسير المنار ٤٤٧/٥ .

(٥) راجع: المصدر السابق .

و﴿الشُّحُّ﴾: البخل مع الحرص، يقال: شح يشح شحاً: فهو شحيح، وهم: أشحة (١).

ومعنى: إحضاره الأنفس: أنه جعل حاضراً للنفس لا يغيب عنها، ولا تنفك عنه، يعنى: أنها مطبوعة عليه، فإذا حان وقت البذل لأجل الصلح، منعها الشح من ذلك، ونهاها عنه، فكل حريص على حقه، المرأة على حقها في القسم والمبيت والنفقة، وحسن العشرة، والرجل لا تكاد تسمح نفسه أن يقسم لها، وأن يمسكها بإحسان إذا رغب عنها (٢).

وهذا كله من ضعف النفس الذى يجب أن يقاوم بالبذل والتسامح لأجل المحافظة على ما بينهما من دواعى العشرة، وحقوق الرابطة الزوجية، والتي يقبح معها - وقد أفضى بعضهم إلى بعض - أن يبخل أحدهما على الآخر بما يملك أن يبذله، بل هناك ما هو أجدر بالنفس المؤمنة: ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ففيها ندب إلى الإحسان فى العشرة، وتحمل أخلاق الزوجة، والصبر على ما يكره من حالها، (٣) فالإحسان والتقوى هما المحركان لكل خير فى النفس المؤمنة، حتى ليدفعانها إلى بذل ما هو فوق الوسع والطاقة فى سبيل كل ما هو خير، وليس الواجب عليها فقط.

ولذا قال بعض المفسرين: إن المراد من سوق هذه الآية، هو حث الرجال على الحرص على نساءهم، وعدم النشوز والإعراض عنهم، وإن كرهوهن لكبرهن أو دمامتهن (٤).

وختم الآية بصفة (الخبير)، وهو علم ما يطلق إدراكه ويدق، ليكون كل

(١) راجع: المفردات فى غريب القرآن (شح) ص ٢٥٦، والفريد ١/١ ٨٠١.

(٢) راجع: الكشاف ١/١ ٤٩٦، والفريد ١/١ ٨٠١، وفتح البيان ٣/٢٥٥، وتفسير المنار ٥/٤٤٧، ومحاسن التأويل ٣/٣٦٥.

(٣) راجع: المحرر الوجيز ٤/٢٤٩، والبحر المحيط ٣/٣٦٤.

(٤) راجع: تفسير المنار ٥/٤٤٨.

واحد من الزوجين رقيباً على نفسه، فقد يكون بينهما من خفايا الأمور، ما لا يطلع عليه إلا الله، ولا يظهر عليه أحد من بنى آدم (١).

### الجانب الفقهي:

بهذه الآية استدل الفقهاء على مشروعية أن تتنازل الزوجة لزوجها عن شيء من حقوقها عليه في القسم أو النفقة، تطيباً لقلبه إن خافت منه نشوراً أو إعراضاً، وكذا إن كانت هي الشاكية من الزوج، يستحب له أن يعطيها ما يطيب قلبها، (٢) لا سيما إن كانت هناك أخرى، يريد أن يقسم لها أكثر مما يقسم لهذه.

قال القرطبي: (قال علماؤنا: وفي هذا أن أنواع الصلح كلها مباحة في هذه النازلة، بأن يعطى الزوج على أن تصبر هي، أو تعطى هي على أن يؤثر الزوج، أو على أن يؤثر ويتمسك بالعصمة، أو يقع الصلح على الصبر والأثرة من غير عطاء، فهذا كله مباح) (٣).

(١) راجع: قطف الأزهار ٢/ ٧٥٨.

(٢) راجع: تمة الإبانة في علوم الديانة، للمتولى النيسابوري، ص ١٩٥ - تحقيق: مصطفى حامد عيسى، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون - طنطا - جامعة الأزهر، العام الجامعي ٢٠٠٣م.

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٠٤.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الفصل الثاني

### منهج القرآن في توضيح دائرة الطلاق

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : كون الطلاق بيد الرجل .
- المبحث الثاني : كون الطلاق مرة بعد مرة .
- المبحث الثالث : الوقت الذي يسن فيه الطلاق .
- المبحث الرابع : الإشهاد على الطلاق .
- المبحث الخامس : الألفاظ التي يقع بها الطلاق .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## المبحث الأول كون الطلاق بيد الرجل

حين لا تجدى وسائل معالجة أسباب الطلاق - الآنف ذكرها - في علاج ما بين الزوجين من خلاف ونفرة، يشرع الطلاق.

ومع مشروعيته، نجد الشريعة الإسلامية، تحرص على تقليل فرص وقوعه، بتشريع بعض الإجراءات، التي من شأنها أن تعطى الزوج الفرصة تلو الفرصة؛ حتى يحصل لديه يقين بتباين الطباع بينه وبين زوجته، واستحكام البغضاء المانعة من إقامة حدود الله بينهما، وأن تفكيره في فراق زوجته، إنما يصدر عن رغبة أصيلة، ونفرة مستحكمة، وليس عن تأثير بعض العوامل العرضية الطارئة، التي لاتلبث أن تزول .

كما أن الشريعة حرصت قبل ذلك، على أن يكون الطلاق بيد الرجل، زيادة في الاحتياط لإيقاعه، كما توافرت على ذلك النصوص في القرآن الكريم، وهذه هي (١):

١ - ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦ ، ٢٢٧] .

٢ - ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٣ - ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ

(١) سيأتى تفسير كل آية من هذه الآيات في موضعها من البحث.

عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴿ [البقرة: ٢٢٩] .

٤ - ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] .

٥ - ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا ﴾ [البقرة: ٢٣١] .

٦ - ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] .

٧ - ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٦] .

٨ - ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] .

٩ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب: ٤٩] .

١٠ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق: ١] .

١١ - ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] .

وبذا تثبت هذه الآيات، أن الطلاق يقع بإرادة منفردة من الزوج وحده، وعلى هذا انعقد الإجماع العملي للمسلمين في كل العصور .

### الحكمة في أن جعلت الشريعة الطلاق بيد الرجل :

يذكر العلماء في هذه وجوهاً، أهمها (١) :

(١) راجع: حكمة التشريع وفلسفته، للجرجاوي ٧٥/٢، والمرأة بين الفقه والقانون ص ١٢٩، =

- أن الرجل في عامة أحواله أكثر تحكيمياً للعقل، وسيطرة على انفعالاته النفسية من المرأة، مما يجعله أكثر قدرة على اتخاذ القرار المناسب، بعيداً عن تأثير الانفعال العرَضِي، وأكثر تقديراً للنتائج في ساعات الغضب والثورة .

وشواهد الحياة في كل يوم تؤكد هذه الحقيقة، كما تؤكد أن ثقافة المرأة وحظها الكبير من العلم، لا يغيران هذه الفطرة الأصلية، التي يضاف إليها ما يعترى المرأة في حالات الحيض، والحمل، والولادة، والرضاع، وانقطاع الطمث، من عدم توازن هرموني، يصيبها بشيء من الانحراف المزاجي، يجعلها أقرب ما تكون إلى الاستجابة لدوافع الشعور الوقتي .

- أن الرجل هو القوام على الأسرة، المكلف بواجب الإنفاق والرعاية، كما أنه هو الذي يمهر المرأة، ويتحمل القسط الأكبر من نفقات تأييد بيت الزوجية، فمن المناسب إذن أن يكون له هذا الحق، في مقابل هذه الأعباء التي كلف بها .

- أن الشريعة الإسلامية رتبت على الطلاق من الناحيتين المالية والاجتماعية نتائج خطيرة، وألقت بسببه على كاهل الزوج أعباء ثقيلة، كمؤخر الصداق، والنفقة ما دامت في العدة، ونفقة الصغار وحضانتهم مما يحمل الزوج على أن يكون أكثر ضبطاً للنفس، وتدبيراً للأمر قبل الإقدام على الطلاق، عند مواطن النزاع واحتدام المشاعر .

هذا . وما ينبغي ذكره: أن الشريعة الإسلامية حين جعلت الطلاق بيد الرجل حقاً ينفرد به، لم تكن تعمد إلى خلق نوع من التمييز ضد المرأة - كما يروج البعض - بدليل أن المرأة في شريعتنا، تملك أيضاً من أسباب التفريق، ما يقبها إمساك الزوج لها على الضرر، حتى وإن كان هذا الضرر، يتمثل في بغضها لزوجها، ودون سبب ظاهر، كما في الخلع، أما إن كان السبب ظاهراً، فإن لها

= والمرأة في الإسلام ، على عبد الواحد وافي، ص ٨٣، ٨٤، ومكانة المرأة في القرآن والسنة الصحيحة ص ١١٥، والزواج والطلاق في الإسلام، زكي الدين شعبان (الأستاذ) ص ٨٦، ٨٧، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ .

الحق في اللجوء إلى القضاء لطلب التفريق، اتقاء للضرر والضرار، كما أن لها الحق في أن تشترط لنفسها حق الطلاق عند عقد الزواج، فإذا وافق الزوج على هذا الشرط، انعقد الزواج، وصار لها الحق في تطليق نفسها بإرادتها، كما أن للزوج حق تطليقها بإرادته (١).

---

(١) راجع: مكانة المرأة ص ١١٦، والمفصل ٣٤٩/٧، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق-

## المبحث الثاني كون الطلاق مرة بعد مرة

هذا الإجراء من الإجراءات المهمة التي اتخذتها الشريعة الإسلامية في سبيل تضييق فرص وقوع الطلاق... تقع الطلقة الأولى، فإما أن يمسك الزوج زوجته بالمعروف، أو يفارقها بإحسان، فإن طلقها للمرة الثانية، كان عليه أيضاً: إما أن يراجعها، وإما أن يفارقها بإحسان، فإذا طلقها للمرة الثالثة، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

والنص القرآني في هذا :

﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] .

قوله تعالى: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾، فيه قولان (١):

الأول: بيان عدد الطلاق الذي يحق فيه للزوج أن يراجع زوجته دون تجديد مهر وولي، وهو قول عروة وقتادة .

والتقدير: عدد الطلاق الذي يملك فيه الزوج أن يراجع زوجته: مرتان .  
وعلى هذا تكون هذه الآية متعلقة بما قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَيُعَوِّطُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾، فقد بين سبحانه وتعالى في هذه الآية: أن حق الرجعة ثابت للزوج، ولكنه لم يبين إن كان ذلك الحق ثابتاً دائماً، أو إلى غاية معينة .

(١) راجع: جامع البيان ٢/٤٦٩، ٤٧١، وأحكام القرآن لابن العربي ١/١٨٩، والمححر الوجيز ٢٧٦/٢، ٢٧٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٢٩، والبحر المحيط ٢/١٩٣، وزاد المسير

فجاء قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ مبيّنًا لهذا المَجْمَل، (١) وتكون (أل) هنا للعهد .

وهذا التفسير هو قول من جوز الجمع بين الثلاث في لفظ واحد، وهو مذهب أبيّ وجماعة من الصحابة، والشافعي رحمه الله (٢).

الثاني: تعريف سنة الطلاق .

والمعنى: أن التطلق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق، دون الجمع والإرسال دفعة واحدة، ثم بعد ذا، إما أن يسكها محسنًا عشرتها، وإما أن يتركها دون أن يبخسها شيئًا من حقها .

وحجة هذا القول: أن لفظ: ﴿الطَّلَاقُ﴾ يفيد الاستغراق، لأن الألف واللام إذا لم يكونا للمعهود، أفادا الاستغراق فصار تقدير الآية: كل الطلاق مرتان، ومرة ثالثة (٣).

فآلية على هذا ليست متعلقة بما قبلها، وإنما هي ابتداء كلام .

يؤيد هذا القول: أن الله سبحانه، قال: ﴿مَرَّتَانِ﴾، ولم يقل: (طلقتان)، إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون الطلاق مرة بعد مرة ؛ لأن المرات لا تكون إلا بعد تفرق الاجتماع (٤) .

---

(١) راجع: مفاتيح الغيب ١٠٣/٦، ١٠٤، والبحر المحيط ١٩٥/٢، وغرائب القرآن للنيسابوري ٤٦٣/٢، ٤٦٤ .

(٢) راجع: المصادر السابقة .

وسياتى ذكر شيء من الخلاف الفقهي في هذه المسألة عند الحديث عن الطلاق البائن بينونة كبرى في الفصل التالي .

(٣) راجع: مفاتيح الغيب ١٠٣/٦ .

(٤) راجع: البحر المحيط ١٩٥/٢، وقطف الأزهار ٤٧٠/١، وفتح البيان ٢٠/٢ .

قال الزمخشري:

(ولم يرد بالمرتين هنا التثنية، ولكن التكرير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، أى: كرة بعد كرة، لا كرتين اثنتين) (١).

وهذا التفسير هو قول من قال: إن الجمع بين الطلقات الثلاث في لفظ واحد حرام .

وهو قول ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وغيرهم .

قال ابن عطية: والآية تتضمن هذين المعنيين (٢).

قوله: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾، مبتدأ، والخبر محذوف، أى: فعليكم إمساك بمعروف (٣).

ويجوز أن يكون ﴿فَإِمْسَاكٌ﴾ مبتدأ، والخبر: أمثل، أو أحسن (٤).

و(الإمساك): ضد الإطلاق، وحقيقته: قبض اليد على الشيء مخافة أن يتفلت، أو يسقط .

وهو هنا استعارة لدوام المعاشرة (٥) وضده (التسريح)، ويعنى: إرسال الشيء، ومنه: تسريح الشعر، ليخلص البعض من البعض، وسرح الماشية: أرسلها، والسارحة: هى الماشية التى تسرح بالغداة إلى مراعيها (٦).

(١) راجع: الكشف ١/٢٤٧.

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٢/٢٧٧ .

(٣) راجع: معانى القرآن للنحاس ١/٢٠٠، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٣٠، وإملاء ما من به الرحمن ١/٩٦، والفريد ١/٤٦٧ .

(٤) راجع: المحرر الوجيز ٢/٢٧٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٣٠ .

(٥) راجع: التحرير والتنوير ٢/٤٠٧ .

(٦) راجع: المفردات فى غريب القرآن (سرح) ص ٢٢٩، والجامع لأحكام القرآن

٣/١٣١، ومفاتيح الغيب ٦/١٠٥ .

وقدم الإمساك على التسريح، إيماء إلى أنه الأهم، و(المعروف) هنا: هو ما عرفه الناس في معاملاتهم من الحقوق التي قررها الإسلام، أو قررتها العادات التي لا تنافي أحكام الإسلام. وهو يناسب الإمساك؛ لأنه يشتمل على أحكام العصمة كلها، من إحسان معاشرة، وغير ذلك، فهو أعم من الإحسان.

وأما التسريح، فهو فراق، ومعروفه منحصر في الإحسان إلى المفارقة بالقول الحسن، والبذل بالمتعة (١)، كما قال تعالى: ﴿فَمَتَّعُوهُمْ وَسَوَّغُوهُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وفى الآية: ﴿فَأِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وجهان (٢):

أحدهما: تركها حتى تتم العدة من الطلقة الثانية، وتكون أملك لنفسها، وهو قول السدي والضحاك.

الثاني: أن يطلقها ثالثة فيسرحها، وهو قول مجاهد وعطاء وغيرهما.

يقوى هذا الوجه ما روى عن أبي رزين (٣) الأسدي، أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أرأيت قول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ فأين الثالثة؟ فقال رسول الله ﷺ: «﴿فَأِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾» (٤).

(١) راجع: التحرير والتنوير ٤٠٧/٢.

(٢) راجع: النكت والعيون ٢٩٤/١، والمحزر الوجيز ٢٧٧/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣١/٣، ومعالم التنزيل للبغوي ٢٧٠/١، وزاد المسير ٢٣٥/١، وغرائب القرآن ٤٦٥/٢.

(٣) أبو رزين بن مسعود بن مالك الأسدي الكوفى، ذكره ابن شاهين في الصحابة، وقال بعض العلماء: لا صحبة له ولا إدراك. توفي بعد سنة ستين، وقيل: بعد سنة ثمانين، وقيل: سنة خمس وتسعين. الإصابة ٧٥/٤، وتقريب التهذيب ٤١٥/١.

(٤) أخرجه الدارقطني في كتاب الطلاق حديث رقم (٢) ٤/٤، وأخرجه البيهقي في كتاب (الخلع) باب: (ما جاء في موضع الطلقة الثالثة من كتاب الله عز وجل) ٧ / ٣٤٠ وذكره ابن أبي حاتم في التفسير ٤١٩/١، وابن كثير في تفسيره ٤٠٠/١، والسيوطي في الدر =



ويقويه أيضاً أن التسريح من ألفاظ الطلاق ، وأن فعل تفعيلاً يعطى : أنه أحدث فعلاً مكرراً على الطلقة الثانية ، وليس في الترك ، إحداث فعل يعبر عنه : بالتفعيل (١) .

وعلى هذا يكون قوله في الآية التالية: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ بمعنى : فإن اختار الأمر الثاني ، وهو التسريح فطلقها ، بانت منه ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (٢) .

وبذا تكون الآية قد رفعت ظلماً كبيراً عن المرأة في أمرين :

الأول: تطليقها دون عدد ، وارتجاعها قبيل أن تحل من طلاقها ، بقصد مضاررتها .

وقد كان هذا شائعاً عند أهل الجاهلية ، كما كان في أول الإسلام ، حيث روى أن رجلاً على عهد النبي ﷺ ، قال لامرأته لا آويك ، ولا أدعك تحلين ، قالت : وكيف ، قال : أطلقك ، فإذا دنا مضى عدتك ، راجعتك ، فشكت المرأة ذلك للنبي ﷺ ، فأنزل الله هذه الآية (٣) .

= المتثور ٢/٦٢٣ دار هجر بالقاهرة ط١ : سنة ٢٠٠٣ م .

قال ابن حجر في - تلخيص الحبير ٣/٢٠٧ : رواه الدارقطني من طريق حماد ابن سلمة عن قتادة عن أنس ، وصححه ابن القطان ، وقال البيهقي : ليس بشيء ، ورواه الدارقطني أيضاً ، والبيهقي من حديث عبد الواحد بن زياد عن إسماعيل بن سميع عن أنس وقالوا جميعاً : الصواب عن إسماعيل عن أبي زرير عن النبي ﷺ مرسل . قال البيهقي : كذا رواه جماعة من الثقات . قلت : وهو في المراسيل لأبي داود كذلك . قال : عبد الحق : المرسل أصح ، وقال ابن القطان : المسند أيضاً صحيح .

(١) راجع : المحرر الوجيز ٢/٢٧٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٣١ ، والبحر المحيط ٢/١٩٤ .

(٢) راجع : تفسير المنار ٢/٣٨٧ .

(٣) راجع : أسباب النزول للنيسابوري ص ٥٥ ، وجامع البيان ٢/٤٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن

٣/١٢٩ ، وتفسير ابن كثير ١/٦١١ ، ومفاتيح الغيب ٦/١٠٣ .

الثاني: تطليقها ثلاث طلاقات دفعة واحدة، دون منحها أو زوجها فرصة، لأن يبلو كل واحد منهما نفسه، أو يختبر مشاعره، وهل مشاعر العدا والنفرة التي أوصلتهما إلى الطلاق حقيقة، أم عابرة؟

وهل بإمكان كل واحد منهما أن يواصل الحياة بمفرده، أم لا يمكنه ذلك؟

وكيف يستقيم أمر الأبناء مع أحدهما دون الآخر؟

إن هذه الأسئلة وأمثالها، في فترة تباعد - هي العدة - من شأنها أن تحمل الزوجين على أن يعيدا النظر في أمرهما، وأن يعزما على أن يستأنفا الحياة معاً على نحو آخر.

من هنا كان تشريع الطلاق على مرتين .

## المبحث الثالث الوقت الذي يسن فيه الطلاق

من الأمور التي أجمع عليها العلماء: أن لإيقاع الطلاق وقتاً يسن فيه، ووقتاً يحظر فيه، كسبيل من السبل التي اتخذتها الشريعة من أجل تضييق فرص وقوع الطلاق، كما نص على ذلك قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١].

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ نداء له ﷺ على سبيل التعظيم والتكريم.

﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾: خطاب له ﷺ والمؤمنون معه، وقد وجه الخطاب له ﷺ؛ لأنه المبلغ للناس، وإمام أمته وقودتهم، فكانه ﷺ في حكم كلهم، وساداً مسد جميعهم (١).

والمراد: إذا أردتم تطليق النساء، على تنزيل المشارف للفعل منزلة الشارع فيه (٢).

والمراد بـ (النساء) هنا: المدخول بهن فقط؛ لأن غير المدخول بهن لا عدة عليهن.

وتعليق الطلاق بـ (إذا) الشرطية، مشعر بأن الطلاق خلاف الأصل، وأن الأصل فيه الحظر، كما تقدم.

واللام في قوله: ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾، بمعنى: الوقت، أي: للوقت الذي يمكنهن الشروع في العدة، وهو الطهر الذي لم تجامع فيه (٣).

(١) راجع: معانى القرآن للزجاج ١٨٣/٥، والكشاف ٤١١/٤، والبحر المحيط

٢٨١/٨، والتحرير والتنوير ٢٨٨/٢٨، وروائع البيان ٥٩٤/٢.

(٢) راجع: الكشاف ٤١١/٤، وروح المعاني ١٧/٦٠٥، وفتح البيان ١٤/١٧٨.

(٣) راجع: غرائب القرآن ٢٣/١١، والفتوحات الإلهية ٤/٣٥٥.

قال ابن عباس في هذه الآية: أن لا يطلقها وهي حائض، ولا في طهر قد جامعها فيه (١).

وقيل: إن اللام بمعنى (في) (٢)، كما قال الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾، أى: فى أول الحشر.

فقوله: ﴿لَعَدَّتْهُنَّ﴾ : أى: فى الزمان الذى يصلح لعدتهن.

وعدة المرأة: أيام قروئها (٣)، وأيام إحدادها على زوجها، وأصل ذلك كله من العد، لأنها تعد أيام أقرائها، أو أيام حمل الجنين، أو أربعة أشهر وعشر ليال (٤).

ويراد بقوله: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾: حفظها، أى: احفظوا الوقت الذى وقع فيه الطلاق (٥).

و(الإحصاء): معرفة العد وضبطه، مشتق من الحصى، وهى: صغار الحجارة؛ لأنهم كانوا إذا كثرت أعداد شىء، جعلوا لكل معدود حصة، ثم عدوا ذلك الحصى (٦).

والمعنى: الأمر بضبط أيام العدة، والإتيان على جميعها وعدم التساهل فيها؛

(١) الأثر عن ابن عباس ذكره ابن كثير فى تفسيره ١٤٣/٨.

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٤٨، ومفاتيح الغيب ٣٠/٣٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٣، وفتح البيان ١٤/١٧٨.

(٣) القرء: من الألفاظ المشتركة التى دار حولها خلاف طويل بين المفسرين على اعتبار أنه يمكن أن يطلق ويراد به الطهر، كما يمكن أن يراد به الحيض، وسيأتى تفصيل الكلام عن هذا الخلاف عند الحديث عن العدة.

(٤) راجع: اللسان (عدد) ٤/٢٨٣٤، وروائع البيان ٢/٥٨٨.

(٥) راجع: أحكام القرآن لابن العربى ٤/١٨٢٦، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٤٩.

(٦) راجع: التحرير والتنوير ٢٨/٢٩٧، وروائع البيان ٢/٥٨٨.

لأن التساهل فيها ذريعة إلى أحد أمرين: إما التزوج قبل انتهائها، ويكون هذا مدعاة لاختلاط النسب، وإما تطويل المدة على المعتدة (١).

واختلف في من المخاطب بضمير ﴿أَحْصُوا﴾ على ثلاثة أقوال (٢):

أحدها: أن المخاطب الأزواج .

الثاني: أنهن الزوجات .

الثالث: أنهم المسلمون .

قال ابن العربي: (والصحيح أن المخاطب بهذا اللفظ الأزواج ؛ لأن الضمائر كلها : ﴿طَلَّقْتُمْ﴾ و ﴿أَحْصُوا﴾ و ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ﴾ على نظام واحد، يرجع إلى الأزواج، ولكن الزوجات داخلة فيه بالإلحاق بالزوج ؛ لأن الزوج يحصى ليراجع، وينفق أو يقطع، وليسكن أو يخرج، ويلحق نسبه أو يقطع، وهذه كلها أمور مشتركة بينه وبين المرأة، وتنفرد المرأة دونه بغير ذلك، وكذلك الحاكم يفتقر إلى الإحصاء للعدة للفتوى عليها، وفصل الخصومة عند المنازعة فيها، وهذه فوائد الإحصاء المأمور به (٣).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾: تحذير من التساهل في أحكام الطلاق والعدة، حتى لا تضار المرأة في طلاقها أو عدتها، كما كان يفعل أهل الجاهلية .

وهكذا تتبع الآية الأمر بطلاق النساء لعدتهن، الأمر بالتقوى، والتذكير بربوبيته سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّكُمْ﴾ للتنبيه على أنه سبحانه حقيق بأن يتقى غضبه، لاسيما في أمور الطلاق، التي قلما تراعى حدود الله فيها .

(١) راجع: التحرير والتنوير ٢٨/٢٩٨ .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٨٢٦، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٤٩، وفتح

البيان ١٤/١٧٩، والفتوحات الإلهية ٤/٣٥٦ .

(٣) راجع: أحكام القرآن ٤/١٨٢٦، ١٨٢٧ .

أما عن سبب نزول هذه الآية، فقد ورد قولان (١):

الأول: أنها نزلت حينما طلق رسول الله ﷺ حفصة، وقيل له: راجعها، فإنها صوامة قوامة، وهي إحدى زوجاتك في الجنة (٢).

الثاني: أنها نزلت في عبد الله بن عمر، وذلك أنه طلق امرأته حائضاً، فأمره النبي ﷺ أن يراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر (٣)، قاله السدي (٤).

(١) راجع: أسباب النزول للواحدى، ص ٣٢٣، وجامع البيان ١٢/١٢٤، وتفسير ابن كثير

١٤٢/٨، وزاد المسير ٣٨/٨، ٣٩، وفتح البيان ١٤/١٧٨، وروائع البيان ٢/٥٩٣.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤/١٥، وحسام الدين الهندي في - كنز العمال في سنن

الأقوال والأفعال - حديث رقم (٣٤٣٨٠) ١٢/١٣٨، وذكره صاحب مجمع الزوائد عن

قيس بن زيد ٩/٢٤٥، وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

وورد الحديث بلفظ: (طلق حفصة، ثم راجعها) في سنن أبي داود كتاب (الطلاق)،

باب: (في المراجعة) حديث (٢٢٨٣) ٢/٢٨٥، وسنن ابن ماجه في (الطلاق) باب:

(حدثنا سويد بن سعيد) حديث (٢٠١٦) ١/٦٥٠.

(٣) عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، في عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر

ابن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال له رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها، ثم

ليتركها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس»،

فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء.

أخرجه البخاري في كتاب (التفسير) - حديث رقم (٤٩٠٨) سورة الطلاق ٣/٥١٩

وأخرجه مسلم في كتاب (الطلاق) باب: (تحريم طلاق الحائض بغير رضاها) حديث (١)

١٠٩٣/٢. وأخرجه أبو داود في (الطلاق) باب: (في طلاق السنة) - حديث (٢١٧٩)

٢/٢٥٥.

(٤) السدي: بضم السين وتشديد الدال - نسبة إلى السدة، وهي الباب - هو إسماعيل بن عبد

الرحمن بن أبي كريمة الهاشمي السدي الكبير، أبو محمد الكوفي الأعور، صاحب التفسير،

أصله حجازي، روى عن ابن عباس، وأنس، وغيرهما. صدوق بهم، ورمى بالتشيع،

أخرج له الجماعة إلا البخاري. مات سنة ١٢٧هـ، وقال الزركلي: إنه مات سنة ١٢٨هـ.

راجع: اللباب في تهذيب الأنساب ٢/١١٠، وطبقات المفسرين ١/١١٠ وميزان الاعتدال

١/٢٣٦، والأعلام ١/٣١٧.

## الجانب الفقهي :

بناء على هذه الآية، أجمع الفقهاء على أن الطلاق المشروع، ويسمى الطلاق السني؛ هو أن يطلق الزوج زوجته في طهر لم يمسه فيها .

أما إن طلقها وهي حائض، أو في طهر مسها فيه، فهو حرام، ويسمى هذا الطلاق؛ بالطلاق البدعي، تمييزاً له عن الطلاق السني (١).

وقد حكم الفقهاء بحرمة؛ لنص الآية، ولحديث ابن عمر المتقدم، ولانعقاد الإجماع على ذلك .

قال النووي (٢): (أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض (٣) بغير رضاها، فلو طلق أثم).

ويلحق بالحائض: النفساء، كذا قال الشافعية، والمالكية، وابن حزم (٤).

ومع إجماع العلماء على حرمة هذا النوع من الطلاق، إلا أنهم اختلفوا في وقوعه : هل يقع مع الإثم؟ أو لا يقع أصلاً؟ على قولين (٥):

الأول: أنه يقع مع الإثم، وهو قول جمهور الفقهاء، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة (٦).

(١) راجع: الحاوي ١٠/١١٤، والهداية للمرغيناني ١/٢٥٧، مكتبة زهران، القاهرة، دت،

والمغنى ١٠/٨٥، والغاية القصوى في دراية الفتوى، القاضي البيضاوي ٢/٧٩٠، واللباب

٣/٣٨، ومواهب الجليل ٣/١٤٠ .

(٢) راجع: شرحه لمسلم ١٠/٦٠ .

(٣) الحائض: هي التي ليست حاملاً (اللسان - حول-) ٢/١٠٥٧ .

(٤) راجع: المعونة ٢/٨٣٣، ومغنى المحتاج ٣/٣٠٨، والمحلى ١٠/١٧٦ .

(٥) راجع: تمة الإبانة - رسالة ماجستير - ص ٤٦٨، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٢٨٧،

وفي أحكام الأسرة ٤٣٦، ٤٣٧، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ص ١٠٥ .

(٦) راجع: الحاوي ١٠/١١٥، والمعونة ٢/٨٣٣، والكافي ٣/١٦١، واللباب ٣/٣٩، ومسالك

الدلالة ص ١٩٦، والمفصل ٧/٤٢١ .

يقول ابن قدامة: (فإن طلق للبدعة، وهو أن يطلقها حائض\*، أو في طهر مسها فيه، أثم وقع طلاقه في قول عامة أهل العلم) (١).

ويستدل أصحاب هذا القول بما رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر: (فراجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقتها) (٢).

وفي رواية للبخاري: (حسبت على بتطليقه) (٣).

كما يستدلون بقوله ﷺ: « مرة فليراجعها »، حيث يرون أن المراجعة لا تكون إلا بعد طلاق (٤).

الثاني: أن الطلاق البدعي لا يقع، وروى هذا القول عن سعيد بن المسيب وبعض التابعين وأهل الظاهر، كما ذهب إليه ابن تيمية، وابن القيم (٥).

عمدة أصحاب هذا القول، ما ورد في إحدى روايات ابن عمر التي رواها عنه أبو الزبير (٦) (فردها رسول الله ﷺ ولم يرها شيئاً) (٧)، أي أن رسول الله ﷺ لم يوقعها تطليقه.

(١) راجع: المغنى ١٠/٨٨.

(٢) صحيح مسلم كتاب (الطلاق) باب: (تحريم طلاق الحائض بغير رضاها) حديث (٤) ١٠٩٥/٢.

(٣) صحيح البخاري كتاب (الطلاق) باب: (إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق) حديث (٥٢٥٣) ٣/٦٦٢.

(٤) راجع: نيل الأوطار ٦/٢٦٢.

(٥) راجع: المحلى ١٠/١٦١، والفتاوى الكبرى ٣٣/١٤ وما بعدها، وزاد المعاد ٥/٢٢٢ وما بعدها.

(٦) أبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، عالم بالحديث من أهل مكة المكرمة، اختلف المحدثون في توثيقه، مات سنة ١٢٦هـ - تقريب التهذيب ٢/٢٠٧، والأعلام ٧/٩٧.

(٧) الحديث رواه أبو داود في كتاب (الطلاق) باب: (في طلاق السنة) حديث (٢١٨٥) ثم ذكر أبو داود من روى الحديث عن ابن عمر وقال: والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير، ٢/٢٥٦.



وقد أجب عن هذا الحديث من قبل الجمهور: بأن هذه الرواية مخالفة للروايات الكثيرة الصحيحة، الواردة في الحديث (١).

قال الخطابي: (قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا، وقد يحتمل أن يكون معناه: ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة، أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار، وإن كان لازماً مع الكراهة) (٢).

كما يذهب أصحاب هذا القول إلى أن قوله ﷺ: « مره فليراجعها » أن المراد منه: الرجعة اللغوية لا الشرعية، وهي الرد إلى حالها الأول، لا أنها تحسب عليه تطليقة (٣).

قال النووي: (هذا غلط من وجهين :

أحدهما: أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية، يقدم على الحقيقة اللغوية .

الثاني: أن ابن عمر صرح في رواية لمسلم: بأنه حسبها عليه طليقة) (٤).

ومما يشهد لقول الجمهور ما رواه الدارقطني عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال له عندما طلق زوجته: « هي واحدة » (٥)، أي تطليقة واحدة.

قال ابن حجر: (وهذا نص في موضع الخلاف فيجب الرجوع إليه) (٦).

(١) راجع: المهمل العذب المورود ٩٩/٤، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ص ١٠٨ .

(٢) راجع: معالم السنن للخطابي بهامش مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٩٦/٣ .

(٣) راجع: تنمة الإبانة ص ٤٧٠، وزاد المعاد ٥/٢٢٨، ونيل الأوطار ٦/٢٦٢ .

(٤) راجع: شرحه لمسلم: ٦٠/١٠ .

(٥) سنن الدارقطني كتاب (الطلاق) حديث رقم -٢٧- ١٠/٤ .

(٦) راجع: فتح الباري ١٢/٢٠ .

ولا شك أن هذه الرواية ترد على الذين يزعمون: أنه ليس في قول عبد الله بن عمر: (حسبت على طليقة)، ما يدل على أن النبي ﷺ هو الذي حسبها، كما يرد عليها أنه قد ورد من عدة طرق أخرى: أن الحاسب لها هو النبي ﷺ، كما ذكر صاحب سبل السلام

هذا. وقد استعرض الأستاذ: أحمد شاكر<sup>(١)</sup>، جميع الروايات والآثار الواردة في حديث ابن عمر، ووصفها بالكثرة، والخلاف الشديد الذي كاد أن يصل إلى حد الاضطراب، ثم انتهى من موازنته بين الروايات والآثار، إلى أن المطلق في الحيض عمله غير صحيح، ولا أثر له؛ لأنه مخالف لأمر الله.

كما رجح عدم وقوع الطلاق في الحيض، أو في الطهر بعد المس: الشيخ على حسب الله<sup>(٢)</sup> بعد أن استعرض أدلة الفريقين، ورأى أن الحكم بعدم الوقوع، هو الموافق لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ والملائم لحكمة التشريع.

والحقيقة أنه مع كثرة الروايات الواردة في حديث ابن عمر، واضطرابها أحياناً، مما يجعلها تصلح؛ لأن تكون مستنداً قوياً لكلا الفريقين، يصعب ترجيح أى من الرأيين، وإن كان ظاهر الآية: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وتحقيق جانب المصلحة - بلا شك - يدعمان رأى أصحاب القول الثانى، بل قد تكون الفتيا على هذا الرأى ضرورة فى بعض الحالات، كأن تكون هذه الطلقة هى الثالثة بالنسبة للمستفتى، ويرى من حاله العزم الأكيد على عدم العودة، وأن هذه الفتوى ستكون بمثابة الإنقاذ لأسرته من أن يتهدم بنيانها.

مع ضرورة أن نعنى جيداً، اتفاق الجميع على حرمة وقوع هذا الطلاق، وهذا وحده يكفى لأن يكون زاجراً قوياً لكل من يوقع الطلاق فى الحيض.

### الحكمة من تحريم الطلاق فى الحيض :

فوق ما لتحريم الطلاق فى الحيض من أثر فى تضييق دائرة وقوعه، يذكر الفقهاء أن من حكمة هذا التحريم: أن يستوثق الزوج من حقيقة شعوره بالرغبة فى مفارقة زوجته، وهل يصدر عن رغبة أصيلة، أم بدافع من تأثير بعض العوامل العرضية الطارئة ؟

(١) راجع: نظام الطلاق فى الإسلام، أحمد شاكر (أ)، ص ٣٠، وما قبلها، مطبعة

النهضة، القاهرة، ط ١٣٥٤هـ.

(٢) راجع: الفرقة بين الزوجين ص ٣٨، ٤٢.

والطلاق في الحيض، أو في الطهر الذي مس فيه الرجل امرأته، قد لا يعبر عن رغبة صحيحة في الطلاق .

لأن الحيض ظرف طارئ، قد يؤدي إلى نفور الزوج من زوجته، وقد تحمل حالة الزوجة العصبية، وانحراف مزاجها في تلك الفترة، على أن تستفز الزوج على نحو ما، فيجتمع هذا مع النفور المؤقت عنده من الحيض، فيسارع إلى الطلاق، مع عدم وجود دوافع أصيلة تلجؤه إليه .

كما أن في إيقاع الطلاق في هذه الحالة إضراراً بالمرأة من ناحية تطويل العدة عليها؛ لأن الحيض لا يحسب عليها، فلا تكون مستقبلة للعدة .

وكذا الحال بالنسبة للطهر الذي جومت فيه، فقد يكون الزوج متأثراً بشعور مؤقت من فتور الرغبة، فيسارع إلى الطلاق، وربما يتبين له بعد ذا، أن زوجه حامل مثلاً، فيجره هذا إلى الندم .

هذا فضلاً عما في الطلاق في هذه الحالة من إضرار بالمرأة، وهل تعتد بوضع الحمل، أو بالأقراء. (١) كما سيأتي .

---

(١) راجع: الفرقة بين الزوجين ص ٢٨، ٢٩، وفي أحكام الأسرة ص ٤٣٥، ٤٣٦، والأسرة في التشريع الإسلامى ص ٢٥٤، ٢٥٥، والفقهاء الواضح ١٠٨/٢، ١٠٩، وتأخر الزواج والطلاق في بعض المجتمعات العربية، عبد الحميد الأنصارى (أ. د)، ص ٣٧٣- حولية كلية الشريعة والقانون - طنطا، العدد العشرون - ١٩٩٩ .

## المبحث الرابع الإشهاد على الطلاق

إن حضور شاهدين حالة إيقاع الطلاق، لن يخلو من موعظة يسديانها إلى الزوجين، قد تكون لها أثرها في أن يتراجع الزوج عن قراره بمفارقة زوجته. ومن هنا عدّ الإشهاد على الطلاق سبيلا من سبل تضيق دائرة إيقاعه. والنص القرآني في هذا :

﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ [الطلاق: ٢] .

معنى : ﴿بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾: قاربن انقضاء عدتهن<sup>(١)</sup>، للإجماع على أنه لا رجعة بعد العدة<sup>(٢)</sup>.

وبلوغ الأجل، أصله: انتهاء المدة المقدرة له، كما يؤذن به معنى: (البلوغ)، وهو الانتهاء إلى المطلوب .

وقد استعمل في هذه الآية في المقاربة، وليس الانتهاء، مبالغة في عدم التسامح فيه، وهو استعمال مجازي، لمشابهة مقاربة الشيء، بالحصول فيه، والتبلس به<sup>(٣)</sup>.

﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أى: فراجعوهن إلى عصمتكم بمعروف، وعبر عن الرجعة بالإمساك؛ للإيماء إلى أن المطلقة الرجعية، لها حكم الزوجة

(١) راجع: النكت والعيون ٦/٣٠، والكشاف ٤/٤١٣، والبحر المحيط ١/٢٨٢، وزاد

المسير ٨/٤٠، وروح المعاني ١٧/٦١٤ .

(٢) راجع: شرح فتح القدير ٣/١٦٠ .

(٣) راجع: التحرير والتنوير ٢٨/٣٠٧ .

فيما عدا الاستمتاع ، فكأنه لما راجعها قد أمسكها أن لا تفارقه ، فكأنه لم يفارقها(١).

﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ، (أو): للتخيير، والباء في ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾: للملابسة، أى: ملابسة كل من الإمساك والفراق للمعروف.

و(المعروف): ضد المنكر، وهو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله، والتقرب إليه، والإحسان إلى الناس، وكل ما ندب إليه الشرع. ونهى عنه من المحسنات والمقبحات (٢).

ويتحقق (المعروف) في الإمساك، بأن يحسن لقاءها، ويعتذر لها عما فرط، ويعود إلى حسن معاشرتها.

ويتحقق في المفارقة، بأن يؤدي لها حقها من المهر، والتمتع، والحقوق الواجبة، والوفاء بالشرط، وأن يكف لسانه عن غيبتها (٣).

وقدم (الإمساك) على (المفارقة)، للإيحاء بأنه أرضى لله، وأوفق بمقاصد الشريعة، ففهم أن المراجعة مندوب إليها ؛ لأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق(٤).

﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ، أى: على الطلاق والرجعة، والأمر هنا حملة البعض على الوجوب، كما روى أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها، ولم يشهد على طلاقها، ولا على رجعتها فقال: (طلقت لغير سنة، وراجعت لغير سنة، أشهد على طلاقها، وعلى رجعتها ولا تعد) (٥).

(١) السابق ٣٠٨/٢٨ .

(٢) راجع: روائع البيان ٥٨٩/٢ .

(٣) راجع: التحرير والتنوير ٣٠٨/٢٨ ، وروائع البيان ٥٨٩/٢ .

(٤) راجع: التحرير والتنوير ٣٠٨/٢٨ .

(٥) الحديث رواه أبو داود في كتاب (الطلاق) باب : ( الرجل يراجع ولا يشهد ) حديث

(٢١٨٦) ٢/٢٥٧ وابن ماجه في (الطلاق) باب : ( الرجعة ) حديث (٢٠٢٥) ١/٦٥٢ .

وروى عن عطاء: (لا يجوز في نكاح، ولا طلاق، ولا رجاء، إلا شاهدا عدل، كما قال الله عز وجل، إلا أن يكون من عذر) (١).

وهناك من المفسرين من قال: إن الأمر للندب (٢).

﴿ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾، أى: رجلين بينا العدالة، و(العدل): المرضي قوله وحكمه (٣).

والآية تعد مستنداً قوياً للذين لا يبيحون شهادة النساء على أمور الطلاق والرجعة (٤).

﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾، أى: لوجه الله خالصاً، لا لمراعاة مشهود له، ولا مشهود عليه، فالغاية هي إقامة الحق (٥).

### الجانب الفقهي :

بناء على اختلاف المفسرين في مقتضى الأمر بالإشهاد، هل هو للوجوب، أو للندب، اختلف الفقهاء على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الأمر هنا للندب، وليس شرطاً لصحة الطلاق أو الرجعة، وهو

(١) راجع: تفسير ابن كثير ١٤٥/٨ .

(٢) راجع: حاشية الجمل ٣٥٧/٤، وفتح البيان ١٨٣/٤، والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزى ١٢٦/٣، دار الفكر، بيروت، دت، ومحاسن التأويل ١٥٦/٩ .

(٣) راجع: روائع البيان ٥٨٩/٢ .

(٤) الذين لا يبيحون شهادة النساء في النكاح، والطلاق، والرجعة هم أكثر العلماء وهو مذهب مالك والشافعي .

(بداية المجتهد ٣١١/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٩١/٣، ١٥٤/١٨ والإقناع للخطيب الشريبي ٦٤٢/٢، وشرح ابن قاسم الغزى ص ٢٤٤) .

(٥) راجع: البحر المحيط ٢٨٢/٨، وحاشية الصاوي على الجلالين ٢١٥/٤، والتحرير والتنوير ٣١٠/٢٨ .

قول جمهور الفقهاء، (١) وذلك لما يلي :

١- أنه لم يرد عن النبي ﷺ ، أو صحابته، أنهم كانوا لا يوقعون طلاقاً، أو رجعة إلا بعد الإشهاد، مما يؤكد أن الأمر في الآية ليس للوجوب، ولكن للندب.

٢ - أن الطلاق من حقوق الرجل، وكذا الرجعة، فلا يحتاج إلى بينة كي يثبت أيًا منهما .

الثاني: أن الأمر في الآية للوجوب، ولكن هذا الوجوب يختص بالطلاق فقط، ويندب في الرجعة، وهو قول الشيعة الإمامية (٢).

وقد عللوا قولهم هذا، بأن الآية بل السورة، مسوقة لبيان أحكام الطلاق، ولهذا سميت باسمه، وقد ذكرت الرجعة استطراداً، فالأمر بالإشهاد بعدها، رجوع إلى ما سبق له الكلام، وهو الطلاق فإذا لم يشهد عليه كان غير مشروع، فيكون باطلاً .

كما يرون أن القول بوجوب الإشهاد على الطلاق، يضيق من دائرة وقوعه، وهو أليق به ؛ لأنه أبغض الحلال إلى الله، بخلاف الرجعة التي هي استدامة للزواج المرغوب فيه شرعاً .

وهكذا يفرق أصحاب هذا القول بين مقتضى الأمر في الآية، فيحملونه مرة على الوجوب، ومرة على الندب، وهو قول غير مقبول عقلاً .

---

(١) راجع: المغنى ٣٩٤/١٠ ونيل الأوطار ٢٥٣/٦، وعون المعبود شرح سنن أبي داود ٢٩٨/٤، والفرقة بين الزوجين ص١٠٦، ١٠٧، وفي أحكام الأسرة ص٤٦٦، والفقهاء الواضح ١١٤/٢، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ص٥٨، ٥٩ والأسرة في التشريع الإسلامي، محمد الدسوقي (أ. د) ص٢٩٩ .

(٢) راجع: مجمع البيان لعلوم القرآن، السعيد الطبرسي (الإمام) ٤٤/١٠، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٧م، وشرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق الحلي، ٢١/٣، ٣٠، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٣، والفرقة بين الزوجين ص١٠٥ .

الثالث: أن الأمر في الآية للوجوب، فيجب الإشهاد على الطلاق، والرجعة معاً، وهو قول ابن حزم، وقد احتج لرأيه بقوله :

(... قرن الله عز وجل بين المراجعة والطلاق والإشهاد، فلا يجوز إفراد بعض ذلك عن بعض، وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل، أو راجع ولم يشهد ذوى عدل، متعدياً لحدود الله تعالى... (١)).

والحقيقة أن ما علل به الجمهور لقولهم بأن الأمر في الآية للندب، وليس للوجوب، وإن كان له وجاهته، لكنه لا يدل دلالة قاطعة على أن الإشهاد على الطلاق، لم يكن معمولاً به من قبل النبي ﷺ، أو صحابته.

فعدم سؤال النبي ﷺ، أو أحد من صحابته المطلق أو المراجع، هل أشهد أم لا؟ لا ينفي أن كان هناك إشهاد.

فربما كان هذا السلوك شائعاً إلى درجة لا يحتاج معها إلى سؤال.

أضف إلى ذلك، أنه قد ورد عن بعض الصحابة، ما يشهد لمن قالوا بوجوب الإشهاد، - كما تقدم.

كما أن تغليب جانب المصلحة في عصرنا يجعل من القول بوجوب الإشهاد على الطلاق والرجعة، قولاً له وجاهته أيضاً.

فإشهاد الشهود - كما يقول العلماء - يرفع احتمال إنكار أى من الطرفين حقوق الآخر، ويمنع الخصومات والادعاءات (٢)، كما أنه في الطلاق خاصة يكون سبيلاً من سبل تضييق دائرته، ولا تخفى المصلحة في هذا.

وقد رأينا كيف أن ظروف العصر، وتغير طبائع الناس وأخلاقهم، قد ألزمت الناس بأمور لم يعرفوها من قبل، مثل: توثيق عقد النكاح مثلاً، وهو أمر لم ينص عليه قرآن ولا سنة، فما بالناس بالذي ورد فيه نص؟

(١) راجع: المحلى ١٠/٢٥١.

(٢) راجع: الكشاف ٤/٤١٤، والتسهيل ٣/١٢٦، والتحرير والتنوير ٢٨/٣٠٩، ونظام الطلاق



ومع هذا يبقى القلب غير مطمئن للفتيا بعدم وقوع الطلاق - إذا أوقعه الزوج صحيحًا صريحًا - ما دام لم يشهد عليه، والمسألة تحتاج إلى بحث جماعي، من أهل الفتيا والنظر .

## المبحث الخامس الألفاظ التي يقع بها الطلاق

إمعاناً في تقييد الطلاق وتضييق دائرة وقوعه، حرصت الشريعة الإسلامية على أن يكون لصريحه ألفاظ، بحيث إذا أطلقت وقع الطلاق .

وهذه الألفاظ هي التي صرح بها القرآن الكريم للتعبير عن حل عقدة النكاح، وهي :

### ١ - لفظ الطلاق :

وقد ورد في آيات عديدة، منها :

- ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] .

- ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] .

- ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾

[البقرة: ٢٣٦] .

- ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾

[البقرة: ٢٣٧] .

- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق: ١] .

### ٢- لفظ الفراق :

وقد ورد هذا اللفظ في قول الله تعالى :

- ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق: ٢] .

والفراق: الطلاق، -كما تقدم .

### ٣ - لفظ السراح :

وقد ورد هذا اللفظ في قول الله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ

بِإِحْسَانٍ ﴿ [البقرة: ٢٢٩] ، وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] . وقوله: ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

والسراح: الطلاق، وقد تقدم .

### الجانب الفقهي :

بناء على هذه الآيات، ذهب الشافعي وبعض الحنابلة (١) إلى أن هذه الألفاظ الثلاثة (الطلاق - السراح - الفراق) هي ألفاظ الطلاق الصريحة، التي يقع بها الطلاق بمجرد أن يتلفظ بها الزوج، سواء نوى بها الطلاق، أم لم ينو، لورودها في القرآن الكريم للدلالة على حل عقدة النكاح، وكذا ما يتصرف منها.

بينما يرى الحنفية، والمالكية وأحمد في الصحيح عنه، (٢) أن لفظ (الطلاق) فقط وما تصرف منه، هو الذي يقع به الطلاق بمجرد التلفظ به من قبل الزوج، أما (السراح) و(الفراق)، فهما مترددان بين أن يدللا بعرف الشرع، على المعنى الذي يدل عليه الطلاق، أو هما باقيان على دلالتهما اللغوية، فإذا استعملوا في معنى الطلاق، كانا مجازيين .

أما الألفاظ التي لا تدل على الطلاق دلالة صريحة، والتي يطلق عليها الفقهاء: ألفاظ الكنايات، فهذه لا يمكن حصرها في عدد معين، وقد ذكر الفقهاء

(١) راجع: الحاوى ١٠/١٥٠، والمغنى ١٠/١٢٣، والبيان ١٠/٨٨، والمبدع ٧/٢٦٩، وكفاية

الأخيار، لتقى الدين الدمشقي (الإمام) ٢/١٥٦، مطابع قطر الوطنية، دولة قطر، ط ١٩٨٥ .

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٣/١٠٦، والهداية ١/٢٦٠، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٢٣٠،

والمبدع ٧/٢٦٨، واللباب ٣/٤٠، وحاشية الصاوى علي الشرح الصغير ٢/١٨٠، ومواهب

الجليل ٣/١٥٣ .

منها ألفاظاً عديدة، نحو: أنت بائن، بريئة، خلعت سبيلك، أمرك بيدك، أنت حرة، لا سبيل لى عليك. . إلخ .

هذه الألفاظ وأمثالها لا يقع بها الطلاق إلا بنية عند المالكية والشافعية، (١) أو بدلالة الحال أو النية، كما يرى الحنفية والحنابلة (٢).

فإن دل الحال على إرادة الطلاق، وذلك مثل أن يقول الزوج لزوجته، بعد سؤالها الطلاق: أنت بائن، وقع الطلاق. أما إذا لم يدل الحال على شيء، فإنه يرجع إلى نية الزوج (٣).

وقد أخذ القانون المصري رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٩) برأى الشافعية والمالكية، حيث قضى بأن كنايات الطلاق، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية، دون دلالة الحال .

ويرى الشيعة الإمامية أن الطلاق لا يقع بألفاظ الكناية، (٤) وكذا ابن حزم، كما يرى أن الطلاق لا يقع إلا بلفظ واحد من الألفاظ الثلاثة - الطلاق - الفراق - السراح - إذا نوى به الزوج الطلاق .

فإن قال في شيء من ذلك: لم أنو الطلاق، صدق في الفتيا، ولم يصدق

(١) راجع: الحاوى ١٠/ ١٥٠، والبيان ١٠/ ٩٣، والإقناع ٢/ ٢٩٠، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٢٣٠، ومواهب الجليل ٣/ ١٥٤ .

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٣/ ١٠٦، والمغنى ١٠/ ١٤٩، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٢٩٦، واللباب ٣/ ٤١ .

(٣) يفهم من هذا: أن أصحاب هذا القول لا يشترطون في وقوع الطلاق بألفاظ الكناية: النية دائماً، بل يكفي في بعض الأحوال بدلالة الحال، وفي بعضها تشترط النية، ولهم في ذلك - خاصة الحنفية - تفصيل وتقسيم لألفاظ الكنايات، محلله كتب الفروع لبعده عن طبيعة البحث .

(٤) راجع: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الخراساني (الإمام)، ١٥/ ٢٩٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، وشرائع الإسلام ٣/ ١٧ .

في القضاء في الطلاق، وما تصرف منه .

أما ما عدا ذلك من ألفاظ الطلاق، فلا يقع بها طلاق عنده مطلقاً، حتى ولو نوى بها الزوج الطلاق .

ثم يطيل ابن حزم في الاحتجاج لصحة ما ذهب إليه (١) .

هذا وكما قسم الفقهاء ألفاظ الطلاق إلى ألفاظ صريحة، وألفاظ كناية، قسموا صيغته إلى (٢) :

- صيغة منجزة: وهي التي يقصد الزوج بها إيقاع الطلاق في الحال .

كأن يقول لزوجته: أنت طالق .

وهذه اتفق الفقهاء على وقوع الطلاق بها متى نطق بها الزوج .

- صيغة معلقة: وهي التي يكون وقوع الطلاق بها معلقاً على شيء، كأن

يقول الزوج لزوجته: إن خرجت من البيت فأنت طالق .

وهذه يرى جمهور العلماء وقوع الطلاق بها عند حصول المعلق عليه، (٣)

ويرى ابن حزم عدم وقوعه (٤)، وكذا الشيعة الجعفرية (٥) .

ويفرق ابن تيمية بين التعليق القسمي كالمثال السابق، فلا يقع به الطلاق

عنده، ما دام لم يقصد الزوج الطلاق، وعليه كفارة يمين . والتعليق الشرطي:

(١) راجع: المحلى ١٨٥/١٠ وما بعدها .

(٢) راجع: الفرقة بين الزوجين ص ٤٨، وفقه السنة ٣٩٩/٢ .

(٣) راجع: المعونة ٨٤٣/٢، والبيان ١٣٥/١٠، ومواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد،

ص ١٢٢، والواضح ص ٤٣٨، والبراهين الساطعة في رد البدع الشائعة، سلامة العزامي

(الشيخ) ص ١٠٠، مطبعة السعادة، القاهرة، دت، والإشفاق على أحكام الطلاق، محمد

زاهد الكوثري (الشيخ) ص ٥٤، مطبعة مجلة الإسلام، القاهرة دت .

(٤) راجع: المحلى ٢٠٥/١٠ .

(٥) راجع: شرائع الإسلام، المحقق الحلبي، ١٧/٣ .

كأن يقول الزوج لزوجته: إن أبرأتني من مؤخر الصداق فأنت طالق، فهذه الصيغة يقع بها الطلاق عنده، عند حصول المعلق عليه (١).

- صيغة مضافة إلى زمن: ما أضيف حصوله إلى وقت في المستقبل.

كأن يقول الزوج لزوجته: أنت طالق غداً.

وهذه يرى جمهور الفقهاء وقوع الطلاق بها عند حلول الوقت الذي أضيفت إليه (٢)، ويرى مالك وقوعه في الحال؛ لأن بقاء الزواج مع الإضافة إلى المستقبل يجعل التمتع بالمرأة في هذه الفترة، كالتمتع بها في الزواج المؤقت (٣)، ولا يقع بها طلاق عند ابن حزم، لا في الحال، لأن المطلق لم يرد ذلك، ولا عند وجود الزمن المضاف إليه؛ للجهل بالمستقبل فقد يأتي الوقت المضاف إليه بعد موت الزوج، أو الزوجة، أو موتهما (٤).

وقد أخذ القانون المصري رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٩) برأى ابن تيمية في هذا حيث نص على أنه لا يقع الطلاق غير المنجز، إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه.

ونخلص مما سبق إلى أنه لو طبق المنهج الإسلامي في معالجة أسباب الطلاق وتضييق دائرته، لغدا الطلاق في مجتمعاتنا أمراً نادر الحدوث. فتشريع الطلاق مشوب بكثير من الاحتياط والحذر، والحكم بوقوعه أو عدم وقوعه، أمر يحتاج إلى مفت بصير بأحوال الناس والأسرة، وطبائع العمران.

(١) مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٩/٣٣.

(٢) راجع: الحاروي ١٩٢/١٠، والبيان ١٨٦/١٠، والمغنى ١٩٨/١٠، وحاشية ابن عابدين ٢٦٤/٣، والفرقة بين الزوجين ص ٤٩، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٦٩٦٧/٩.

(٣) راجع: المعونة ٨٤٤/٢.

(٤) راجع: المحلى ٢١٣/١٠.

ذلك أن الطلاق يتجاوز الرجل الذي أوقعه، إلى امرأته، وأولادهما وأسرتهما، فلا بد من وضع ضوابط له، حتى لا يكون صدوره بإرادة منفردة باباً إلى الطيش والتظالم<sup>(١)</sup>.

وقد رأينا كيف أن الفقهاء قلما يجمعون على مسألة تختص بإيقاع الطلاق، وهم في ذلك ما بين مضيق وموسع .

ومع هذا: فإن الواضح والمشاهد - من حيث التطبيق العملي - في مجتمعات المسلمين، هو الجنوح إلى الحكم بوقوع الطلاق غالباً، وتبني الآراء المتشددة في هذا الصدد، مما جر على مجتمعاتنا الكثير من المآسى والنكبات، وغدا تشريع الطلاق ثلثة ينفذ منها أعداء الإسلام للنيل من شريعتنا الغراء، وهي التي جعلت الطلاق حلاً لا نكبة، وعلاجاً لا مشكلة .

فالطلاق البدعي واقع بجميع صورته، وكذا الطلاق المعلق، وإن كان على توافه، أو على أمور تخرج عن مقدور الزوجة .

كأن يقول لها الزوج مثلاً: إن ذهبت إلى أمك فأنت طالق، وكل كلمة تشم منها رائحة الطلاق، فهي طلاق، تحت دعوى أنها من الكنايات .  
أما الإشهاد على الطلاق، فغير موضوع في الاعتبار مطلقاً .  
وكان هناك طائفة تتربص بالأسر، وتهوى خرابها، وتشريد أطفالها .

وإذا كان الإمام ابن حزم في القرن الخامس الهجري، ومن بعده ابن تيمية في القرن الثامن الهجري، قد ارتفعا فوق التمدب، والتعصب المذهبي، حرصاً على أعمال النصوص وتحقيقاً للمصلحة، فإننا في هذا العصر في حاجة ماسة إلى تبني هذا المنهج .

---

(١) راجع: نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم، محمد الغزالي (الشيخ) ص ٤٦٥، دار الشروق، القاهرة، ط (٢) ١٩٩٦م.

إذ الحكم الذي لا يلتفت إلى مقصده، وغايته وعلته، يظل جسمًا بلا روح، وهيكلًا خاليًا من جوهره وكنهه وحقيقته (١).

كما أننا في حاجة ماسة إلى أن نجعل وجهة نظر هذين الإمامين محل نظرنا واعتبارنا، مع ضرورة أن يوضع في الاعتبار، أن تبني آراءهما لا يعنى بالضرورة أن تهدم آراء غيرهما من الفقهاء .

فالأمر يحتاج إلى حذق وبصيرة، والذي يفتى به الزوج المستهتر الذي لا يقيم وزنًا للدين أو أسرة، وربما يكون وجوده إلى جوار أولاده نكبة عليهم، غير الذي يفتى به رب الأسرة المسئول القويم، الذي لا يخطر على باله أن يمزق أسرته، ولكن قد يغلبه لسانه فيتفوه بما فيه عنته .

فإذا حكمنا بوقوع طلاق الأول من غير تريث وأناة، فينبغي أن نتردد ألف مرة ومرة، قبل أن نفعل الشيء نفسه مع الثاني .

وحبذا لو تعلم الناس ثقافة اللجوء إلى أهل الاختصاص، وأن يتوسع في إنشاء لجان جماعية من العلماء الحاذقين، تكون مهمتها النظر في أيمان الطلاق، والإفتاء فيها، بحيث يكون القرار في نهاية الأمر جماعيًا، فتهدم أسرة ليس بذلك الأمر الهين، حتى يكون القرار بشأنها نابعًا عن إرادة فردية، قد تخطئ أكثر مما تصيب .

(١) راجع: الاجتهاد المقاصدى - حجيته - ضوابطه - مجالاته - نور الدين الخادمى (دكتور)

١٠٩/٢، كتاب الأمة، عدد (٦٦) سنة (١٢) ط (١) ١٤١٩ هـ .



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### الفصل الثالث

ما ورد في القرآن بشأن أنواع الطلاق

وفيه ثلاثة صباحت :

- المبحث الأول : الطلاق الرجعي .
- المبحث الثاني : الطلاق البائن بينونة صغرى .
- المبحث الثالث : الطلاق البائن بينونة كبرى .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## المبحث الأول الطلاق الرجعي

الأصل في الطلاق الشرعي، أن يكون رجعيًا، بحيث إذا ندم الزوج على فراق زوجته، أرجعها إلى عصمته، ما دامت في عدته، رضيت، أم أبت .  
ويدل على أن الطلاق الرجعي هو الأصل في الطلاق: النصوص القرآنية التالية :

النص الأول: ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

البعولة: الأزواج، أى: وأزواجهن أحق بإرجاعهن إلى عصمتهم ما دمن في العدة، ولذا سموا: بعولة (١).

النص الثاني: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].  
حيث قررت الآية: أن عدد الطلاق الذى يملك فيه الزوج أن يراجع زوجته مرتان، مرة بعد مرة، إما أن يمسكها بمعروف، أو يفارقها بإحسان، كما تقدم (٢).  
النص الثالث: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة: ٢٣١].

ومعنى: (بلغن أجلهن): قاربن انتهاء عدتهن، لأنه لا رجعة بعد انقضاء العدة، - كما تقدم - (٣).

النص الرابع: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١].

(١) راجع: ص ٦٤، ٦٥.

(٢) راجع: ص ٣٨٣، ٣٨٤.

(٣) راجع ص ٣٩٨.

وقوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ ، أى: من مساكنهن، فلا يجوز للزوج أن يخرج زوجه من مسكنها ما دامت فى عدتها، وهذا إذا كانت مطلقة طلاقاً رجعياً، كما سيأتى فى العدة .

### الجانب الفقهي :

لأن الطلاق الرجعى لا يهدم الزوجية - كما تفيد الآيات - حتى تنتهى العدة، يذكر الفقهاء (١) من أحكامه ما يلى :

١ - للزوج أن يراجع زوجه فى أثناء العدة من طلاق رجعى فى أى وقت يشاء، فإذا انقضت عدتها ولم يراجعها، فإنها تبين منه، ولا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين، مادامت لم تكمل الطلقات الثلاث .

٢ - الطلاق الرجعى لا يمنع التوارث بين الزوجين، فإن مات أحد الزوجين فى أثناء العدة، ورثه الآخر .

٣ - لا يحل بهذا الطلاق مؤخر المهر، إن كان مؤجلاً لأبعد الأجلين، الطلاق أو الوفاة، أما إذا انتهت العدة ولم يراجعها، فإنه حينئذ يحل مؤخر الصداق .

٤ - ينقص الطلاق الرجعى من عدد الطلقات التى يملكها الزوج، فإن كانت ثلاثة، صار الباقي اثنتين، وإن كان الذى يملك قبل الطلاق اثنتين، صار الباقي واحدة .

٥ - يجب على الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً أن تبقى فى بيت الزوجية ولا تخرج منه، ويندب وضع سترة بينها وبين زوجها، ويحل للزوج - عند الحنفية أن يدخل عليها من غير إذنها، وأن يستمتع بها، ويعد بهذا مراجعاً لها، لكن

(١) راجع: الفرقة بين الزوجين، ص ٩٣، ٩٤، والأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٣١٢،

٣١٣، والمفصل ١٢/٨-١٥، والأحوال الشخصية، محمد شحاته الحسينى (أ. د.)

ص ٩٦، والفقہ الواضح ١١٥/٢ .

يستحب له - إن لم يقصد المراجعة- أن لا يدخل عليها حتى يستأذنها، حتى لا يقع بصره على موضع منها يصير به مراجعاً، ثم يطلقها فتطول العدة عليها(١). فالحنفية ومن نهج نهجهم يرون: أن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء، فيجوز الاستمتاع بالرجعية، ولو وطأها لا حد عليه، لأن الرجعة تصح عندهم به، فكما تكون الرجعة عندهم بالقول، تكون بالفعل -كما سيأتي .

ومن أقوالهم في هذا: إن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك، أو الحل مادامت في العدة.

ومعنى الحل: هو كون المرأة حلالاً، له أن يتزوجها .

ومعنى الملك: حقوق الزوجية الثابتة لكل منهما .

أما الشافعية فيرون: أن ملك النكاح يبقى قائماً من وجه زائلاً في حق الوطء، فلا يحق للزوج المطلق طلاقاً رجعياً أن يطأ مطلقته إلا بعد إرجاعها، وإذا وطأها قبل إرجاعها، وجب عليه مهر المثل، ولا يعاقب عقوبة الزنا .

وما عدا الوطء، وما يلحق به من وجوه الاستمتاع، يبقى النكاح قائماً، وحقوق الزوجية ثابتة لكل منهما على الآخر، وعلى هذا يجوز للزوج أن يطلقها ما دامت في عدتها، وله أن يلاعنها ويظاهر منها، وإذا مات أحدهما في العدة، ورثه الآخر(٢).

وعند الحنابلة كما في المغنى: (والرجعية زوجة يلحقها طلاقه وإبلاؤه ولعانه، ويرث أحدهما صاحبه بالإجماع، وإن خالعا صح خلعه...)(٣).

(١) راجع، شرح فتح القدير ٣/١٦١، واللباب ٣/٥٧، والفرقة بين الزوجين ص ٩٣،

والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٣١٢، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ص ٧٤ .

(٢) راجع: الأم ٥/٢٢٦ والحاوي ١٠/٣١٤، والبيان ١٠/٢٤٥، وروضة الطالبين ٨/٢٢١،

والمجموع شرح المذهب ١٧/٢٦٥، والمفصل ٨/١٤ .

(٣) راجع: ج ١٠ ص ٣٨٨ .

أما حل الوطء، فظاهر المذهب أنه يحل، وكذا الاستمتاع، وروى عن الإمام أحمد تحريمه ذلك، وروى عنه أيضاً الإباحة (١).

أما مذهب الظاهرية، فيوضحه ابن حزم بقوله: (أما المطلقة طلاقاً رجعيّاً، فهي زوجة للذي طلقها ما لم تنقض عدتها، يتوارثان، ويلحقها طلاقه، وإيلاؤه، وظهاره، ولعانه إن قذفها، وعليه نفقتها، وكسوتها، وإسكانها، فإذا هي زوجته فحلل له أن ينظر منها إلى ما كان ينظر إليه منها قبل أن يطلقها، وأن يطأها، إذ لم يأت نص يمنع من شيء من ذلك، وقد سماه الله تعالى: (بعلاً) لها، إذ يقول عزوجل: ﴿وَبِعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (٢).

والراجع في نظري هو ما ذهب إليه الشافعية ومن نهج نهجهم إذ لا يلزم من كون الزوجية قائمة بين المطلق طلاقاً رجعيّاً ومطلقة، وأن الله سبحانه سماه (بعلاً)، أن يكون له الحق في الاستمتاع بمطلقة بالوطء، أو النظر، أو سائر وجوه الاستمتاع.

فالحيض والنفاس لا يهدمان الزوجية، ولكن الشريعة حظرت على الزوج أن يستمتع بزوجه في هذه الفترة، وكذا الحال بالنسبة للصائم، والمحرم قبل التحلل. كما أن الظاهرية الذين يقولون بحل الاستمتاع في حال الطلاق الرجعي، هم أنفسهم يقولون بوجود الإشهاد على الرجعة، -كما مر.

فعلام يشهد الزوج إذن؟ ولم؟ إذا كان الطلاق الرجعي لا يوقف الاستمتاع الخاص بين المطلق ومطلقة؟

### الرجعة :

لما كان الطلاق الرجعي لا يمنع الزوج من مراجعة زوجته، وجدت من المناسب هنا أن أتحدث عن الرجعة .

(١) المرجع السابق ٣٨٨/١٠ .

(٢) راجع: المحلى ٢٥١/١٠ .

والرجعة - بفتح الراء وكسرها - لغة: المرة من الرجوع (١).  
 وشرعاً: رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه  
 مخصوص (٢).

وقد انفردت الشريعة الإسلامية بنظام المراجعة في الطلاق دون الشرائع  
 الأخرى، حرصاً على إعادة الرباط الزوجي بين الزوجين، وحفاظاً على  
 الذرية من الضياع والتشرد، واستصلاحاً لما فسد بين الزوجين من مودة  
 وسبكن، بعد فرصة تأمل ومراجعة للأخطاء والزلات في فترة العدة (٣).

(١) راجع: اللسان (رجع) ١٥٩٢/٢ .

(٢) هذا هو تعريف الشافعية للرجعة، وعرفها الحنفية بقولهم: (الرجعة: هي استدامة الملك  
 القائم ومنعه من الزوال)، وواضح من التعريفين أن الشافعية يعدون الرجعة إعادة للنكاح  
 الذي أزاله الطلاق، أما الحنفية، فيعتبرون الرجعة: استدامة، أي أنها تعمل على بقاء النكاح  
 الذي لم ينقطع .

حجة الشافعية قوله تعالى: ﴿ وَيُعَوِّطُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، والرد: إعادة،  
 أما الحنفية فيستدلون بأن الله سمي المطلق (بعلاً) في الآية، والبعل: الزوج، فالزوجية باقية .  
 وقد صدرت تعريف الشافعية؛ لأنه الراجح في نظري، لما سبق ذكره، من أنه لا يلزم  
 من كون الزوجية قائمة بين الزوجين، وأن الله سمي المطلق طلاقاً رجعيّاً (بعلاً)، أن تشملهما  
 جميع أحكام الزوجية، فهي قائمة من وجه، بدليل: أنهم يتوارثان، ويلحقها طلاقه وخلعه  
 وإيلاؤه... ولكنها زائلة من وجه آخر، فلا يحل الاستمتاع بينهما .

والرجعة ما هي إلا رد، وعودة بالزوجين إلى ما كانا عليه قبل الطلاق، بحيث  
 تشملهما جميع أحكام الزوجية .

وانظر: بدائع الصنائع ١٨١/٣، ومغنى المحتاج ٣٣٥/٢، والإقناع ٣٠٤/٢، ومواهب  
 الصمد ص ١٢٣، واللباب ٥٣/٣، والأحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٣١٣، والأحوال  
 الشخصية فقهاً وقضاء ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

(٣) راجع: محاضرات في الثقافة الإسلامية، محمد أحمد جمال (الأستاذ) ص ١٢٥ .

وقد ثبتت الرجعة بالكتاب، والسنة، والإجماع (١).

أما الكتاب: فقد أثبتت الرجعة، جميع الآيات التي شرعت الطلاق الرجعي، الأنف ذكرها .

وأما السنة: فقد أثبتتها حديث عبد الله بن عمر: « مره فليراجعها... » (٢) كما أثبتتها ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: (إن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها) (٣).

وأما الإجماع، فيقول ابن قدامة: (أجمع أهل العلم على أن الحر إذا طلق الحرة دون الثلاث، أو العبد إذا طلق دون الاثنين، أن لهما الرجعة في العدة... ) (٤) .

### وفيما يتصل بالآيات التي أثبتت الرجعة، ناقش الفقهاء المسائل التالية:

#### المسألة الأولى: من له الحق في الرجعة :

وقد أجمع الفقهاء على أن صاحب الحق في الرجعة: هو الزوج، لقوله تعالى: ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ، فلا يشترط رضا المرأة في الرجعة (٥) إجماعاً؛ لأنها ليست إنشاء لعقد جديد، وإنما هي إبقاء على العقد السابق، ولهذا لا تستحق بها مهراً .

ولكن هل يجب إعلام المرتجعة بالرجعة : الجمهور على أنه يستحب ذلك

(١) راجع: المغنى ٣٧٩/١٠، والمنهل العذب المورود ٣٠٩/٤، والمفصل ١٦/٨ .

(٢) الحديث تقدم نصه وتخريجه ص ٣٩٢ .

(٣) الحديث تقدم تخريجه ص ٣٩٢ .

(٤) راجع: المغنى ٣٧٩/١٠، ٣٩٢ .

(٥) راجع: تحفة الفقهاء ١٧٧/١، والجامع لأحكام القرآن ١٢٤/٣، والشرح الكبير مع المغنى

٣٨٠/١٠، واللباب ٥٤/٣، ومنار السبيل ٢٥٤/٢، والفسقه الإسلامى على المذاهب الأربعة



ولا يجب (١)؛ لأن الرجعة لما لم تكن إنشاء لعقد جديد، جاز أن لا يشترط فيها رضا الطرفين.

وذهب الظاهرية إلى وجوب إعلام المرتجعة، وأن المرتجع إذا لم يفعل ذلك، لا يعتبر مراجعاً .

يقول ابن حزم محتجاً لمذهبه :

(... برهان ذلك: ... أن الله سمي الرجعة: إمساكاً بمعروف، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] . فالرجعة: هي الإمساك، ولا تكون بنص كلام الله تعالى إلا بمعروف، والمعروف: هو إعلامها وإعلام أهلها إن كانت صغيرة أو مجنونة، فإن لم يعلمها لم يمك بمعروف، ولكن بمنكر، إذ منعها حقوق الزوجية من النفقة، والكسوة، والإسكان، والقسمة، فهو إمساك فاسد باطل، ما لم يشهد بإعلامها، فحينئذ يكون بمعروف، وكذلك قال عزوجل: ﴿وَبِعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، وإنما يكون البعل أحق بردها، إن أراد إصلاحاً، بنص القرآن، ومن كتمها الرد، أو رد بحيث لا يبلغها، فلم يرد إصلاحاً بلا شك، بل أراد الفساد، فليس رداً ولا رجعة أصلاً) (٢).

والراجع في نظري هو ما ذهب إليه الظاهرية، لوجاهة ما احتج به ابن حزم رحمه الله، إذ لا تخفى مراعاته جانب المصلحة، والحكمة من وراء التشريع .

فقد لا يعلم الزوج زوجه بأمر الرجعة، ثم تتزوج بآخر، فتقع في الحرام، أو لا تتزوج، ولكن تنقضى عدتها دون أن تعلم بالرجعة، فتبين منه، على نحو ما قضى عمر (٣) رضى الله عنه .

(١) راجع: المغنى ٣٩٣/١٠، والفصل ٢٦/٨ .

(٢) راجع: المحلى ٢٥٣/١٠ .

(٣) فقد روى ابن حزم بسنده أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في امرأة طلقها زوجها، فأعلمها، ثم راجعها، ولم يعلمها حتى تنقضى عدتها: قد بان من =

المسألة الثانية : بم تكون الرجعة ؟:

قال العلماء : إن الرجعة تحصل بأمرين :

الأول: القول .

الثاني: القول أو الفعل :

والأول: محل اتفاق (١) بين الفقهاء، وبالثاني قال بعض الفقهاء، حيث روى هذا القول عن سعيد بن المسيب، والحسن البصرى، وابن سيرين، وعطاء، والزهرى، وأصحاب الرأى، ورواية عن أحمد، (٢) ويراد بالفعل هنا: الوطاء . أما إن قبل، أو لمس، أو استمتع بشهوة، فيرى أحمد أنه ليس برجعة، (٣) وقال أصحاب الرأى: إنه رجعة (٤).

ويلاحظ: أن هذا الخلاف مترتب على الخلاف فى مفهوم الرجعة، فمن قال: إنها رد إلى النكاح، قال: إنها لا تتم إلا بالقول .

ومن قال: إنها استدامة النكاح، قال: إنها تتم بالقول وبالفعل .

والراجع فى نظرى هو: القول الأول، وإلا لما كانت هناك فائدة لتشريع الإشهاد على الرجعة .

كما أن الرجعة بالقول فيها حفاظ على مشاعر المرأة، فالقول فيه إظهار للندم

= كما روى بسنده عن إبراهيم النخعى قال: قال عمر بن الخطاب: إذا طلق امرأته، فأعلمها طلاقها، ثم راجعها فكتمها الرجعة، حتى انقضت العدة، فلا سبيل له عليها. (عن المحلى ٢٥٣/١٠ .

(١) راجع: المغنى ٣٩٦/١٠ .

(٢) راجع: المغنى ٣٩٥/١٠، والكافى ٢٢٩/٣، والمبدع ٣٩٣/٧، ٣٩٤، والواضح ص ٤٤١ .

(٣) راجع: المغنى ٣٩٦/١٠ .

(٤) راجع: التجريد ٤٩٩١/١٠، وتحفة الفقهاء ١٧٨/١، وشرح فتح القدير

٣/١٦١، واللباب ٣/٥٧، والفقہ الإسلامى وأدلته ٦٩٩١/٩، والفقہ الإسلامى على

المذاهب الأربعة ٥/٦٠٠ .

وإرادة الإصلاح، وأيضاً بالقول يحصل الاطمئنان بأن العدة لم تنته .  
فقد يراجع الزوج زوجته، دون إعلامها، في الوقت الذي تكون فيه العدة قد انتهت، وسقط حقه في المراجعة، ولعل في الأمر بإحصاء العدة في قوله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ فيه إشارة دقيقة إلى هذا المعنى (١).

### المسألة الثالثة: متى تجب الرجعة على الزوج؟

قال المالكية: إن الرجعة تجب على الزوج، إذا طلق زوجته في الحيض، حتى قالوا: إن الزوج إن أبي الرجعة: أجبره الحاكم عليها، فإن أبي، وأصر على عدم ارتجاع زوجته، ارتجعها عليه (٢):

وبوجوب الرجعة في الحيض، والظهر الذي حدث فيه ميسس، قال الحنفية (٣) في القول الأصح عنهم، ولكنهم لم يصرحوا بالإجبار، كما قال المالكية (٤).

يستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ .

فالمطلق في هذه الحالة ارتكب محرماً، ولما كان محرماً، كانت استدامة النكاح فيه واجبة، واستدامة النكاح تكون بالمراجعة، فتكون واجبة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

كما يستدلون بحديث ابن عمر « مره فليراجعها »، والأصل في صيغة الأمر

(١) راجع: الأسرة في التشريع الإسلامي ص ٢٨٨ .

(٢) راجع: المدونة ٢/٤٢٢، والمعونة ٢/٨٣٧، والمقدمات الممهدة ١/٥٠٤، ومواهب الجليل

١٣٨/٣، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٤/٣٠٢ .

(٣) راجع: الهداية ١/٢٥٨، والدر المختار ٣/٢٣٣، واللباب ٣/٣٩، والفقهاء الإسلامى وأدلته

٦٩٢٦/٩ .

(٤) راجع: الفصل ٧/٤٢٨ .

أنها تفيد الوجوب (١).

أما الشافعية (٢) والحنابلة (٣)، فلا يوجبون الرجعة مطلقاً، حيث يحملون الأمر في الحديث على الندب والاستحباب .  
والراجح في نظري: هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، لقوة ما استدلوا به، ووجهة أدلتهم .

#### المسألة الرابعة: الألفاظ التي تقع بها الرجعة :

اتفق الفقهاء على أن ألفاظ الرجعة الصريحة هي التي ورد بها القرآن الكريم والسنة المطهرة، وهي :

(راجعتك - ارتجعتك - أمسكتك - رددتك) ولو لم ينو . فالإمساك والرد، ورد بهما القرآن الكريم، في قول الله: ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ، ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ، والرجعة وردت في حديث ابن عمر: « مره فليراجعها » .

ولا بد من إضافة هذه الألفاظ إلى المرأة، ولا يكفي مجرد النطق بها.

أما ألفاظ الكناية نحو: (أنت امرأتى - أنت عندى كما كنت - نكحتك - تزوجتك...) فلا تقع بها الرجعة إلا بنية (٤).

وللفقهاء تفصيل وخلاف في ألفاظ الكنايات محله كتب الفروع.

#### المسألة الخامسة: حكم الإشهاد على الرجعة :

وقد تقدم الكلام حولها في المبحث الرابع من الفصل الثاني بالباب نفسه (٥).

(١) راجع: فتح الباري ٧/٢٠ ، والمفصل ٧/٤٢٩ .

(٢) راجع: الحاوي ١٠/١٢٣، وتمة الإبانة ص ٤٨٩، وتحفة المحتاج ٣/٤٧٢، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٤/٣٠٤ .

(٣) راجع: المغنى ١٠/٨٩، والكافي ٣/١٦١، والمبدع ٧/٢٦٠، ومنار السبيل ٢/٢٣٦، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٤/٣٠٤ .

(٤) راجع: المغنى ١٠/٣٩٦، ٣٩٧، والبيان ١٠/٢٤٨، وشرح فتح القدير ٣/١٦١، والمبدع ٧/٣٩١، ٣٩٢، وتحفة المحتاج ٣/٥١٧، والمفصل ٨/٣٨-٤٠ .

(٥) راجع : ص ٣٩٨ .

## المبحث الثاني الطلاق البائن بينونة صغرى

لا يبيح هذا النوع من الطلاق للزوج أن يراجع مطلقته، لا في العدة ولا غيرها، إلا بعقد ومهر جديدين. ويشمل:

١ - الطلاق قبل الدخول؛ لأنه لا عدة على المرأة حينئذ، فيراجعها فيها الزوج.

وقد نص على ذلك قوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسِرَّوَهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٩].

قوله: ﴿ نَكَحْتُمُ ﴾: تقدم معنى النكاح، (١) وأن هذا اللفظ ورد في القرآن بمعنى: (الوطء)، وبمعنى: (العقد المبيح للوطء)، والمراد به هنا: العقد، بدليل قوله تعالى: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾.

وخص ﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ بالذكر، مع أن الكتابيات يشاركنهن هذا الحكم، للتنبية على أن المؤمن، لا ينبغي أن يتخير لنطفته إلا المؤمنة، فإنها أشد تحصيلًا لدينه (٢).

وليس لفظ: ﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ هنا، للقيد أو الشرط، وإنما مراعاة الغالب من حال المؤمنين أنهم لا يتزوجون إلا بمؤمنات، وإلا كان حكم الكتابيات مختلفًا عن حكم المؤمنات، مع أن الحكم واحد (٣).

(١) راجع: تمهيد الباب الأول.

(٢) راجع: الكشاف ٥٧٤/٣، ومفاتيح الغيب ٢٥٠/٢٥، والبحر المحيط ٢٣٩/٧، وروح المعاني ٥٨٣/١٤.

(٣) راجع: التحرير والتنوير ٦٠/٢٢، ومختصر تفسير ابن كثير ٥٣/٣، وروائع البيان

والتعبير بـ (ثم) في قوله: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾، دون الفاء، أو الواو، مع أن الحكم واحد لا يختلف فيمن تزوج امرأة وطلقها على الفور، أو طلقها على التراخي، للإشارة إلى أن الطلاق ينبغي أن يكون بعد تريث، وتفكير طويل، ولضرورة ملحة؛ لأنه من الأمور التي يبغضها الله؛ لما فيه من هدم وتحطيم للحياة الزوجية. ومن هنا قال بعض العلماء: إن في هذه الآية إشارة إلى أن الأصل في الطلاق الحظر، وأنه لا يباح إلا لضرورة، وبعد استنفاد وسائل الإصلاح بين الزوجين (١).

(والمس): كناية عن الوطء، كما سمي ملامسة في قوله: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] (٢)، وهذا أدب من أدب القرآن، يعلمنا إياه الحق سبحانه وتعالى؛ حتى نكنى عن كل ما يقبح ذكره ويعاب .

والخطاب في قوله: (لكم): للأزواج الذين نكحوا المؤمنات، وجعلت العدة لهم، أي: لأجلهم؛ لأن المقصد منها راجع إلى نفع الأزواج بحفظ أنسابهم؛ ولأنهم يملكون مراجعة الأزواج ما دمن في مدة العدة (٣).

فحق الزوج في العدة غالب، ولكنه لا يسقط بإسقاطه؛ لأن ما تتضمنه من حفظ النسب مقصد من مقاصد التشريع، فلا يسقط بالإسقاط؛ لما فيه من حق الله تعالى (٤).

(والعدة) - بكسر العين - لغة: مأخوذة من: العد - بفتح العين -، وهو: إحصاء الشيء، يقال: عد المال أو الأيام عدًّا: إذا أحصى آحادها (٥).

(١) راجع: روح المعاني ٥٨٣/١٤، وروائع البيان ٢٨٨/٢ .

(٢) النساء آية (٤٣)، والمائدة آية (٦) .

(٣) راجع: التحرير والتنوير ٦١/٢٢ .

(٤) راجع: مفاتيح الغيب ٢٥/٢٢٠، والبحر المحيط ٧/٢٤٠، والتحرير والتنوير ٦١/٢٢ .

(٥) راجع: اللسان (عدد) ٤/٢٨٣٤، والصحاح (عدد) ٢/٥٠٥ .

وتطلق في عرف الشرع على: المدة التي تنتظر فيها المرأة، وتمتنع عن التزويج بعد وفاة زوجها، أو فراقه لها (١).

ومعنى: ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾: تعدونها عليهن، أى: تستوفون عددها عليهن، من قولك: عد الدراهم، فاعتدها، أى: استوفى عددها، ومثله قولك: كلته: فاكئلته، ووزنته فاتزنته (٢).

﴿فَمَتَّعُوهُنَّ﴾، المتعة: عطية يعطيها الزوج للمرأة إذا طلقها، على قدر حاله من يسار وإعسار .

وقد خصصت آية البقرة: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] العموم الذى فى هذه الآية .

فتكون المتعة واجبة لكل مطلقة قبل البناء والفرض، أما التى فرض لها مهر فلها نصفه، وقد تقدم الخلاف الفقهي فى هذا (٣).

ومعنى: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ﴾: طلقوهن، وهو من أفاظ الطلاق الصريحة عند الشافعى وبعض الحنابلة - كما تقدم (٤).

﴿سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾، أى: طلاقًا بالمعروف، كمثل قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ بالمعنى الذى تقدم توضيحه (٥).

### الجانب الفقهي :

بناء على الآية الكريمة: أجمع الفقهاء على أن الطلاق قبل الدخول - يقع

(١) راجع: فقه السنة ٢/ ٢٧٧، والفقه على المذاهب الأربعة ٥/ ٦٦٩، والفقه الإسلامى وأدلته ٧١٦٦/٩ .

(٢) راجع: البحر المحيط ٧/ ٢٤٠، وروائع البيان ٢/ ٢٨٥ .

(٣) راجع: ص ٢٢٩ ومابعدها.

(٤) راجع: ص ٤٠٥ .

(٥) راجع: ص ٣٩٩ .

بائناً بينونة صغرى، لعدم وجوب العدة على المرأة حيثئذ، ومن ثم قرروا من أحكامه ما يلي (١):

١ - أن هذا الطلاق يزيل ملك النكاح بمجرد صدوره، فتصبح الزوجة أجنبية عن زوجها، وتنقطع الرابطة الزوجية بينهما .

٢ - لا يملك الزوج بهذا الطلاق حق مراجعة زوجته، وله أن يتزوجها برضاها بعقد ومهر جديدين .

٣ - إذا وقع هذا الطلاق قبل البناء والفرص: أوجب المتعة، وقد حكى القرطبي (٢) الإجماع على هذا .

٤ - يحل بهذا الطلاق الصداق المؤخر إلى أبعد الأجلين؛ الموت، أو الطلاق .

٥ - لا يصح من الزوج المطلق طلاقاً بائناً: الظهار، ولا الإيلاء من مطلقة، كما لا يجرى بينهما لعان إذا اتهمها بالزنا؛ لوقوع البينونة بينهما بمجرد وقوع هذا الطلاق .

٦ - الطلاق البائن بينونة صغرى، ينقص من عدد الطلقات التي يملكها الزوج المطلق، فإذا أعادها بعقد نكاح جديد قبل أن تنكح زوجاً غيره، وكان قد طلقها طليقة واحدة بائنة، عادت إليه بطليقتين يملكهما عليها، وكذلك الحكم إذا أعادها بعقد جديد بعد أن نكحت زوجاً غيره وطلقها، أو مات عنها قبل أن يدخل بها، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم (٣) .

---

(١) راجع: بدائع الصنائع ٣/١٨٧، ومغنى المحتاج ٣/٢٦٣، والفصل ٨/٥٩ - ٦٠ والفرقة بين الزوجين ص ٩٤، ٩٥، والفقهاء الإسلامى على المذاهب الأربعة ٥/٦٠٣، والفقهاء الواضح ١١٥/٢ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/١٩٩ .

(٣) راجع: المغنى ١/٣٤٤، وشرح فتح القدير ٣/١٧٨ .



ولكنهم اختلفوا فيما إذا نكحت زوجاً غيره، ثم فارقها بموت أو طلاق بعد الدخول ثم انقضت عدتها، فهل ترجع إليه بما بقى له من طلاقات، أم بما كان يملكه ابتداء، وهو ثلاث طلاقات؟ هناك خلاف بين العلماء في هذه المسألة التي تسمى بمسألة: الهدم .

فهناك من قال: ترجع إليه بما بقى من عدد الطلاقات، وهو قول الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ، وبه قال المالكية والشافعية، وهو أحد قولي الإمام أحمد (١) رحمه الله .

وهناك من قال: إن الزواج الثاني يهدم ما صدر من الزوج الأول من طلاق، فترجع إليه بما كان يملكه ابتداء - ثلاث طلاقات - وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وعطاء، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، (٢) وهو القول الثاني عن أحمد رحمه الله .

هذا ولم تجعل الشريعة الإسلامية أمر الرجعة في هذا الطلاق إلى الزوج؛ لأن من يطلق امرأته قبل الدخول، يكون قد آذاها أشد الإيذاء، ولا يرجى منه أن يكون حريصاً على معاشرتها بالمعروف في المستقبل، ومثله لا يندم على ما فرط منه؛ لانتفاء الباعث على هذا الندم، من اتئناس سابق بزوجه، وإفضاء إليها، أو نسل ناشئ بينهما، فليس من الحكمة أن يمكن من مراجعتها بغير رضاها (٣).

### ٢ - الطلاق على مال :

فإذا فركت المرأة زوجها، ورغبت في فراقه، ولم يرغب هو في طلاقها، كان لها أن تفتدي نفسها بشيء من المال، نظير طلاقها، ولا يحق له عندئذ أن

(١) راجع: قوانين الأحكام الشرعية ص ٢٢٨، وكفاية الأخيار ٢/٢٠٢، ٢٠٣، ومغنى المحتاج

٢٩٣/٣، والمغنى ١٠/٣٤٤، وزاد المعاد ٥/٢٨٠ .

(٢) راجع: حاشية ابن عابدين ٣/٤٣٩ واللباب ٣/٥٨، ٥٩، والشهاب ٢/١١٨ .

(٣) راجع: الفرقة بين الزوجين ص ٩٥ .

يراجعها في العدة. وإلا لما كان لهذا الافتداء معنى ؛ لأنها بهذا قد بانّت بينونة صغرى، ولا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين .

وهذا هو نظام الخلع في الإسلام، وسيأتى تفصيل الكلام عنه .

### ٣ - الطلاق الرجعي بعد انتهاء العدة.

فإذا طلق الزوج زوجته، ولم يراجعها في أثناء عدتها، فإنها تبين منه بينونة صغرى، فلا يحل له نكاحها إلا بعقد ومهر جديدين، وتجب عليها العدة بأحكامها التي سيأتى الحديث عنها .

## المبحث الثالث الطلاق البائن بينونة كبرى

إذا طلق الزوج زوجته طلقتين متفرقتين، ثم أتبعهما بثالثة، فإنها تبين منه بينونة كبرى، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً آخر غيره (١).

والنص القرآنى فى هذا :

﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٩، ٢٣٠].

قوله: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾: أى مرة بعد مرة على التفريق والإرسال، - كما تقدم (٢).

لكن، ماذا لو ضيق الزوج على نفسه، فتعجل فراق زوجته فراقاً نهائياً، فجمع الثلاث فى لفظ واحد؟

الحقيقة أن المتأمل فى الآيتين الكريميتين، يجد أنه لا يوجد فيهما ما يدل على المغايرة فى الحكم، بين تفريق الطلاق، وجمعه .

أما الآية الأولى: فقد بينت صفة الطلاق الشرعى وعدده، حتى يرفع عن المرأة ظلم تطليقها دون عدد، أو تطليقها دفعة واحدة، دون منحها أو زوجها فرصة لمراجعة النفس - كما تقدم (٣).

وأما الآية الثانية: فقد بينت حرمة المطلقة فى تطليقتها الثالثة على مطلقها،

(١) يعنى: تتزوجه زوجاً شرعياً، لا يكتفى فيه بمجرد العقد، بل لا بد من الدخول، ثم يفارقها بطلاق، أو موت، ثم تنتهى عدتها منه، ثم إن شاءت أو مطلقها أن يتراجعا، فلهما ذلك بعد أن يعقدا عقد نكاح شرعى صحيح .

(٢) راجع: ص ٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) راجع ص ٣٨٧، ٣٨٨.

حتى تنكح زوجاً غيره .

لم تتعرض هاتان الآيتان إذن، لحكم جمع الطلقات الثلاث في لفظ واحد، وكذا باقى آى الكتاب الكرىم .

لكن ورد فى السنة :

أن ركانة بن عبد يزىد<sup>(١)</sup>، طلق امرأته ثلاثاً فى مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله رسول الله ﷺ : «كيف طلقته؟» قال : طلقته ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ : «فى مجلس واحد؟» قال نعم : فقال ﷺ : «فإنما تلك واحدة، فأرجعها إن شئت » ، فراجعها<sup>(٢)</sup> .

فالحديث واضح الدلالة على أنه ﷺ ، أوقع الثلاث واحدة، ولم يوقعها ثلاثاً .

(٢) هو ركانة بن عبد يزىد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلبى، صحابى جليل، مات بالمدينة فى خلافة معاوية، وقال أبو نعيم : فى خلافة عثمان . راجع : الإصابة ١ / ٥٢٠ .

(٢) الحديث أخرجه أحمد فى المسند ١ / ٢٦٥ .

هذا وقد قال الإمام النووى فى - شرح صحيح مسلم ٧١ / ٩ - تعليقاً على هذه الرواية : وأما الرواية التى رواها المخالفون أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً فجعلها واحدة، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح أنه طلقها - البتة - ولفظ - البتة - محتمل للواحدة وللثلاث، ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ - البتة - يقتضى الثلاث فرواه بالمعنى الذى فهمه وغلط فى ذلك . اهـ، وقد أخرج رواية - البتة - أبو داود فى (الطلاق) باب : (نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث) حديث (٢١٩٦)، وقال : إنها أصح، حيث إن ولد الرجل وأهله أعلم به، وقد جاءت رواية - البتة - عن طريق عبد الله ابن على ابن يزىد بن ركانة عن أبيه عن جده ٢ / ٢٦٠ .

غير أن ابن تيمية - فى الفتاوى ١٥ / ٣٣ - نقل عن الإمام أحمد والبخارى وغيرهما، أنهم ضعفوا حديث البتة - وبينوا أن رواته مجاهيل .

يقول ابن تيمية: (ولا نعرف أن أحداً طلق على عهد رسول الله ﷺ امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة، فألزمه النبي ﷺ بالثلاث، ولا روى في ذلك حديث صحيح ولا حسن، ولا نقل أهل الكتب المعتمد عليها في ذلك شيئاً، بل رويت في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث، بل هي موضوعة) (١).

ثم إنه لما ولى عمر رضى الله عنه الخلافة، أوقع الثلاث مجتمعة ثلاثاً، لا واحدة، فقد روى ابن عباس: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وستين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم) (٢).

وقد اعترض على حديث ابن عباس هذا بجملته من الاعتراضات (٣)، ولكنها جميعاً لا تقدر في صحة الحديث، حيث إنه رواه مسلم رحمه الله .

والحديث واضح الدلالة، على أن الناس في عهد عمر رضى الله عنه، كانوا قد أهملوا شأن الطلاق المفرق الذى شرعه الله، وأكثروا من إيقاعه جملة واحدة حتى شاع بينهم، فأراد عمر رضى الله عنه أن يعمهم بنوع من التعزيز الجماعى، يرجعهم إلى صورة الطلاق الشرعى، باستعماله الحق الذى أعطاه الله له -

(١) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢/٣٣، ١٣ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في (الطلاق)، باب: (طلاق الثلاث) حديث (١٥) ١٠٩٩/٢، والدارقطنى في (الطلاق) حديث رقم (١٣٧) ٤٦/٤ .

هذا: وقوله - أناة - أى مهلة، وبقية استمتاع لانتظار المراجعة. لسان العرب - (أنى)

١٦١/١، وهامش صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي ١٠٩٩/٢ .

(٣) راجع: هذه الاعتراضات فى: فتح البارى ٢٠-٢٣-٢٥، والمحلى ١٠/١٦٨، ١٦٩، وزاد المعاد ٥/٢٥٦، ٢٥٧، ونيل الأوطار ٦/٢٧١، ٢٧٢، والإشفاق على أحكام الطلاق، محمد زاهد الكوثرى (الأستاذ) ص ٤٨-٥١، مطبعة مجلة الإسلام، القاهرة، دت، والمفصل

بحكم خلافته - ليرجع الناس إلى ما شرعه الله في القرآن؛ وليسد الباب أمام المستعرضين لمظاهر سطوتهم في موقف النزاع مع نسائهم<sup>(١)</sup>.

وقد وافق عمر رضى الله عنه جمهور الصحابة والتابعين، ومن تبعهم، حتى استقرت على ذلك الفتوى، ولم يحفظ عن صحابى واحد مخالفة عمر رضى الله عنه في ذلك .

يقول ابن رشد: (واختلفوا إذا وقعت ثلاثاً باللفظ، فجمهور فقهاء الأمصار على أن الطلاق بلفظ الثلاث، حكمه حكم الطلقة الثالثة . . .)<sup>(٢)</sup>.

ويقول بدر الدين العيني في شرحه لصحيح البخارى:

(ومذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، منهم الأوزاعى، والنخعى، والثورى، وأبو حنيفة، وأصحابه، ومالك وأصحابه، والشافعى، وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، وآخرون كثيرون، على أن من طلق ثلاثاً وقعن ولكنه يأنم، وقالوا: من خالف فيه فهو شاذ، مخالف لأهل السنة، وإنما تعلق به أهل البدع، ومن لا يلتفت إليه لشذوذه عن الجماعة، التى لا يجوز عليهم التواطؤ على تحريف الكتاب والسنة)<sup>(٣)</sup>.

لكن نجد الزيدية من الشيعة، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم<sup>(٤)</sup>، وتبعهم بعض العلماء يقولون بوقوع الثلاث في لفظ واحد طلقة واحدة رجعية، لأن الطلاق الذى شرعه الله: مرتان: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ولا يفهم

(١) راجع: منهج عمر بن الخطاب فى التشريع، محمد بلتاجى (أ.د) ص ٢٦٥، ٢٦٦ .

(٢) راجع: بداية المجتهد ١٠٢/٣ .

(٣) راجع: شرح العيني ١٢/١٧ .

(٤) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٨/٣٣، وزاد المعاد ٢٧١/٥، ونيل الأوطار ٦/٢٧٣،

والروضة الندية، شرح الدرر البهية، للفتوحى البخارى ٧٩/٢، ومجموعة رسائل عبد الله

ابن زيد آل محمود، ص ٢٣٦ .

العرب من كلمة - مرتين - إلا الحصول متعاقباً، مرة بعد مرة، وعليه فمن أوقع الثلاث بلفظ واحد، لا يقع إلا طلقة واحدة رجعية .

كما يستدلون بحديث ركانة السابق، الذى يفيد ظاهره أن الطلاق بلفظ الثلاث لا يقع إلا واحدة، وإلا لما أمره النبي ﷺ بمراجعة زوجته .

ويعلل ابن القيم إمضاء عمر رضى الله عنه طلاق الثلاث مجتمعة: ثلاثاً، وموافقة الصحابة له فى ذلك، على أنه من الأمور التى تتغير بها الفتوى بتغير الزمان، حيث قال : ( . . . ) فهذا مما تغيرت به الفتوى لتغير الزمان، وعلم الصحابة رضى الله عنهم حسن سياسة عمر، وتأديبه لرعيته فى ذلك، فوافقوه على ما ألزم به، وصرحوا لمن استفهام بذلك .

فقال عبد الله بن مسعود: من أتى الأمر على وجهه فقد بين له، ومن لبس على نفسه جعلنا عليه لبيه، والله لا تلبسون على أنفسكم وتتحمله منكم، هو كما تقولون (١) .

ثم يقول: (فليتدبر العالم الذى قصده معرفة الحق، واتباعه من الشرع والقدر فى قبول الصحابة هذه الرخصة، والتيسير على عهد رسول الله ﷺ، وتقواهم ربهم تبارك وتعالى فى التطلق، فجرت عليهم رخصة الله وتيسيره شرعاً وقدرًا، فلما ركب الناس الأحموقة، وتركوا تقوى الله، ولبسوا على أنفسهم، وطلقوا على غير ما شرعه الله لهم، أجرى الله على لسان الخليفة الراشد، والصحابة معه شرعاً وقدرًا إزامهم بذلك، وإنفاذه عليهم، وإبقاء الإصر الذى جعلوه هم فى أعناقهم كما جعلوه، وهذه أسرار من أسرار الشرع والقدر لا تناسب عقول أبناء الزمن، فجاء أئمة الإسلام، فمضوا على آثار الصحابة سالكين مسلكهم، قاصدين رضاء الله ورسوله، وإنفاذ دينه) (٢) .

(١) راجع: أعلام الموقعين، ٣/٣٦، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١٩٨٠ .

(٢) المصدر السابق ٣/٣٧ .

ويعلل ابن رشد (١) اتباع أئمة الإسلام لفتوى عمر رضى الله عنه، وما سار عليه الصحابة رضوان الله عليهم بقوله : (وكان الجمهور غلبوا حكم التغليظ سداً للذريعة، ولكن تبطل بذلك الرخصة الشرعية، والرفق المقصود فى ذلك، أعنى فى قوله: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] .

والسؤال الآن: هل ما أمضاه عمر رضى الله عنه، ووافقه عليه جمهور الصحابة، وأهل العلم يوجب الفتيا به على مر العصور؟

والجواب لا، فالمسألة ستظل من المسائل الاجتهادية الخلافية التى لا يجوز الطعن فيها لمخالف فى رأى، أو متبع لأحد القولين؛ لما لكل قول من أدلة وردود لها وجاقتها .

وقد أحسن ابن القيم حين رد فعل عمر رضى الله عنه إلى مراعاة المصلحة العامة، وهو مانطق به عمر رضى الله عنه نفسه :

(إن الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم؟...)

وقد ثبت أن عمر رضى الله عنه، لم يكن من دأبه أن يكسب آراءه واجتهاداته صفة الخلود والإلزام الزمنى، وإنما كان يتحرى المصلحة فى عهده، وعلى من بعده أن يجتهدوا فى تعرف ما يصلح الناس فى عصورهم مع التزامهم بنصوص التشريع وأهدافه (٢).

(١) راجع: بداية المجتهد ١٠٣/٣ .

(٢) راجع: منهج عمر بن الخطاب فى التشريع، ص ٢٦٨ .

هذا. وقد أورد المؤلف - رحمه الله - فى هذا السفر القيم العديد والعديد من النماذج، التى تثبت تحرى عمر رضى الله عنه المصلحة فى عصره، مع عدم إكسابها صفة الإلزام والخلود. وقد دلل على ذلك برجوعه رضى الله عنه، عن العديد من اجتهاداته، كرجوعه عن توريث العممة، بعد أن فرض لها نصيبها، وكتب فى هذا كتاباً ثم محاه بعد ذلك وقال: (لو رضىك الله وارثة: أقرك، والشئ نفسه فعله بالنسبة لتوريث الجد. =



هذا مما يجعلني أوافق ابن القيم القول بأن هذه المسألة مما تتغير فيها الفتوى بتغير الزمان والمكان .

هذا . وقد أخذ القانون رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٩) بمذهب ابن تيمية وابن القيم، حيث نصت المادة الثالثة منه على أن الطلاق المقترن بعدد لفظاً، أو إشارة، لا تقع به إلا طلقة واحدة .

---

= ومن أقواله المشهورة في هذا، حين كان يسأل عن رجوعه في اجتهاده :

(تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى) .

وانظر: المصدر السابق: ٢٧٠، ٣٧٥، ٣٧٦ .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الفصل الرابع  
ماورد في القرآن بشأن التفريق القضائي  
وفيه زهيد وخمسة صباحت :

- التمهيد : فى تفريق القاضى ، ومرده .
- المبحث الأول : التفريق بالإيلاء .
- المبحث الثانى : التفريق بالخلع .
- المبحث الثالث : التفريق للضرر .
- المبحث الرابع : التفريق باللعان .
- المبحث الخامس : التفريق بآباء أحد الزوجين الإسلام .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## تعليد

ذكرت آنفًا: أن الطلاق حق شخصي للرجل، كفلته له الشريعة الإسلامية لأسباب، منها ما يعود إلى طبيعته وجبلته التي فطره الله عليها، ومنها ما يعود إلى أسباب أخرى كسبية، كتحملة عبء الإنفاق، وتأسيس بيت الزوجية... إلخ.

وما دام الطلاق حقًا شخصيًا للرجل، فإنه لا يحق لغيره أن يتولاه عنه، أو ينوب عنه فيه.

والقاضي كغيره من الناس، ليس له أن يطلق نائبًا عن الزوج، ولكن له أن يحكم بالتفريق بين الزوجين، بحكم ما له في المجتمع الإسلامي من سلطة الفصل بين المتنازعين، ومنع الظلم، ودفع المضارة (١).

وما دام القاضي ليس نائبًا عن الزوج في التطلق، فإن حكمه بالتفريق لا يعد أمارة على رغبة الزوج في مفارقة زوجته، ومن ثم لا يكون تفريقه طلاقًا يحسب على الزوج، وإنما هو فسخ عند بعض الفقهاء في جميع أحواله (٢)، حتى يبقى باب الزوجية مفتوحًا، وتضيق دائرة الطلاق من جهة، ومن جهة أخرى تكون قد جمعنا بين رفع الظلم عن المرأة في حال مضارتها، وعدم مضارة الزوج بإيقاع الطلاق رغماً عنه وهو لا يريد.

وما يحكم به القاضي بالتفريق، قد يكون مرده إلى ضرر مادي، أو معنوي يلحق بالزوجة، أو لإيذاء أحد الزوجين الإسلام، أو لسوء العشرة...

وفى المباحث التالية شيء من التفصيل حسب ما تقتضيه طبيعة الآيات.

(١) راجع: الفرقة بين الزوجين ص ١١٨، والأسرة في التشريع الإسلامي ص ٣١٧.

(٢) المصدرين السابقين.

## المبحث الأول التفريق بالإيلاء

بما عرف عن أهل الجاهلية، أن كان الواحد منهم، إذا أراد الكيد والمضارة بزوجه، آلى منها، أى: أقسم أن لا يطأها مدة قد تطول، فتضرر بذلك، فلما جاء الإسلام: وقت له أربعة أشهر، فإذا أن يرجع وإما أن يطلق، قصداً إلى رفع الظلم عن الزوجات .

والنص القرآني في هذا :

﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ \* وَإِن عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧] .

قال ابن عباس: (كان إيلاء أهل الجاهلية: السنة، والستين، وأكثر من ذلك، يقصدون به إيذاء المرأة عند المساء، فوقت لهم الإسلام أربعة أشهر) (١) .  
ومعنى: ﴿يُؤَلِّونَ﴾: يحلفون، والمصدر: إيلاء، يقال: آلى يؤلى إيلاء، وآلية، وتآلى تألياً، واتلى اتلاءً، أى: حلف (٢) .

قال ابن عباس: معنى ﴿يُؤَلِّونَ﴾: يحلفون بالله، (٣) وروى عنه: (كل يمين منعت جماعها، فهي إيلاء)، (٤) وبه قال النخعي، والثوري، وابن سيرين .

(١) الأثر عن ابن عباس، ذكره النحاس في معاني القرآن ١/١٩٣، وابن العربي في أحكام

القرآن ١/١٧٧، والقرطبي في تفسيره ٣/١٠٧، وابن الجوزي في زاد المسير ١/٢٣٠ .

(٢) راجع: الصحاح (الأ)، وجامع البيان ٢/٤٣٠، وغرائب القرآن ٢/٤٤٨، والفريد

١/٤٦٣، وبهجة الأريب ص ١٢٢ .

(٣) انظر الأثر في: موسوعة فقه ابن عباس ١/٢١٦ .

(٤) الأثر ذكره الجصاص في أحكام القرآن ٢/٤٤، وأبو حيان في البحر المحيطة

٢/١٨١، وانظر: موسوعة فقه ابن عباس ١/٢١٦ .

ومجىء اللام في ﴿لِلَّذِينَ﴾ لبيان أن ماسياتى من حكم، سيكون فيه رخصة وتوسعة عليهم، فاللام للأجل، مثل قولك: هذا لك (١).

وعدى فعل الإيلاء بـ ﴿مِنْ﴾، فقال: ﴿يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وحقه أن يعدى بـ(على)، لما فيه من معنى: البعد، والمفارقة، والانفصال. (٢).

و(النساء) هنا، هن الزوجات .

و(التربص): الانتظار، وهو مصدر قولك: تربص، يتربص، تربصاً، إذا انتظر (٣).

وقد أضيف هنا إلى ظرف الزمان ﴿أَرْبَعَةَ﴾ توسعاً، كقولهم: بينهما يوم، أى: مسيرة يوم (٤).

وقد اختلف أهل التأويل في صفة اليمين التي يكون بها الرجل مولياً من امرأته (٥).

فقال بعضهم: اليمين التي يكون بها الرجل مولياً من امرأته، أن يحلف عليها في حال غضب ومناكدة أن لا يجامعها، فأما إن حلف على غير غضب، فهو ليس مولياً منها .

(١) راجع: التحرير والتنوير ٣٨٥/٢ .

(٢) راجع: مفاتيح الغيب ٨٦/٦، والتحرير والتنوير ٣٨٥/٢، وتفسير المنار ٣٦٩/٢ .

(٣) راجع: المفردات في غريب القرآن (ربص)، ص ١٨٥، والفريد ٤٦٤/١، وقطف الأزهار ٤٦٦/١، وروائع البيان ٣٠٧/١ .

(٤) راجع: البحر المحيط ١٨٢/٢، وغرائب القرآن ٤٤٨/٢، والفريد ٤٦٤/١، وقطف الأزهار ٤٦٦/١ .

(٥) راجع: جامع البيان ٤٣٠-٤٣٣، والنكت والعيون ٢٨٨/١، والجامع لأحكام القرآن ١٠٩/٢، ومحاسن التأويل ١٧٢/٢ .

روى هذا عن علي، وابن عباس، والليث، والشعبي، والحسن، وعطاء، وغيرهم.

وقال آخرون: إذا حلف الرجل على امرأته أن لا يجامعها، فهو إيلاء، سواء أكان حلفه في رضا، أم في غضب، وهو قول الحسن، وابن سيرين، والنخعي. وقال آخرون: كل يمين حلف بها الرجل في مساءة امرأته، فهي إيلاء، على الجماع حلف، أو غيره، في رضا حلف أو سخط.

روى هذا عن الشعبي، وسعيد بن المسيب وغيرهما.

وقد رجح الطبري قول من قال: إن الإيلاء هو الحلف على ترك مجامعة المرأة، سواء أكان ذلك في رضا أم في غضب (١).

كما رجحه القرطبي، قال: (ويدل عليه عموم القرآن - الآية - وتخصيص حالة الغضب يحتاج إلى دليل، ولا يؤخذ من وجه يلزم) (٢).

قوله: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾، الفاء في اللغة: الرجوع، يقال: فاء فلان، يفىء فيئة: رجع (٣)، وهو هاهنا بمعنى: رجع إلى مجامعتها.

والمعنى - كما يقول الطبري - فإن رجعوا إلى ترك ما حلفوا عليه أن يفعلوه بهن من ترك جماعهن، فجامعوهن، وحثوا في أيمانهم: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لما كان منهم من الكذب في أيمانهم بأن لا يأتوهن، ثم أتوهن، ولما سلف منهم إليهن من اليمين على ما لم يكن لهم أن يحلفوا عليه، فحلفوا - عليه، ﴿رَحِيمٌ﴾ بهم وبغيرهم من عبادة المؤمنين (٤).

(١) راجع: جامع البيان ٢/ ٤٣٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١١٠.

(٣) راجع: المفردات في غريب القرآن (فيأ) ص ٣٨٩، ومعاني القرآن للنحاس

١٩٤/١، والفريد ١/ ٤٦٤، وبهجة الأريب ص ١٢٢.

(٤) راجع: جامع البيان ٢/ ٤٣٤.



وفي الآية إيدان بأن الإيلاء حرام إذا قصد به الإضرار بالمرأة، وإلا لما ذيل سبحانه الآية بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أما إذا لم يقصد به الإضرار، فإنه يكون مباحاً .

ففي تفسير المنار (١): (فإن كانوا يريدون به - أي: بالإيلاء - إيذاء النساء ومضارتهن، فهو يتولى عقابهن، وإن كان لهن عذر شرعي، بأن كان الباعث على الإيلاء تربية النساء، لأجل إقامة حدود الله... فهو يغفر لهن) .

يؤيده ما صح أن رسول الله ﷺ آلى من نسائه شهراً، (٢) ومعلوم أن إيلاء ﷺ: كان بقصد التأديب لا المضارة .

وقد اختلف المفسرون فيما يكون به الرجل فائياً؟ (٣) .

فقال بعضهم: لا يكون فائياً إلا بالجماع، وروى هذا عن ابن عباس، قال: الفيء: الجماع، ويمثله قال سعيد بن المسيب، والشعبي، وسعيد بن جبير .

وقال آخرون؛ (الفيء): المراجعة باللسان والإشهاد على فيأته، أو بالقلب في حال العذر - كأن يكون الزوج مريضاً، أو مسجوناً، أو مسافراً- وفي غير حال العذر: الجماع، وهو قول الحسن وعكرمة .

وقال آخرون: الفيء: المراجعة باللسان، قاله ابن مسعود والحسن .

ويلاحظ أن الخلاف في تأويل (الفيء) مبني على الخلاف في معنى اليمين الذي يكون به الرجل مولياً .

(١) المنار ٣٦٨/٢ .

(٢) الحديث أخرجه البيهاري في (النكاح) باب: (قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] حديث (٥٢٠١) ٣/٦٤٥ وأخرجه مسلم في (الطلاق) باب: (في الإيلاء) حديث (٣٥) ٢/١١٣ .

(٣) راجع: جامع البيان ٢/٤٣٤-٤٣٨، والنكت والعيون ١/٢٨٩، والمحرر الوجيز ٢/٢٦٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/١١٢، والبحر المحيط ٢/١٨٢ .

فمن قال: إن الرجل لا يكون مولياً إلا بالحلف على امرأته بأن لا يجامعها، جعل (الفيء) هو: الرجوع إلى فعل ما حلف أن لا يفعله، وهو الجماع إن قدر عليه، وإن لم يقدر عليه، أو لم يمكنه، فبالسنية في قلبه، أو باللسان ليعلمه المسلمون .

وهناك من يرى أن (الفيء) في هذه الحال، لا يكون إلا بالجماع فقط، ولم يعتبر النية، أو القول باللسان: فيأه .

وأما من قال: إن الإيلاء: كل يمين حلفها الرجل في مساء امرأته، فالفيء عنده يكون بالرجوع إلى ترك ما حلف عليه مما فيه مساءتها، بالعزم على الرجوع عنه، وإبداء ذلك بلسانه في كل حال عزم فيها على الفيء (١).

وقد رجح الطبري أن الفيء: هو الجماع، أما إن كان هناك عذر، فإن الفيء عنده يكون بإحداث العزم في نفسه على الجماع، فذلك مجزئ عنه في حال العذر؛ لأن الزوج يكون غير تارك جماع زوجته على الحقيقة، قال: (وإن أبدى ذلك بلسانه، وأشهد على نفسه في الحال بالأوبة والفيء، كان أعجب إلى) (٢).

وهذا من فقه الطبري رحمه الله، فلا شك أن في الإشهاد على الفيء - خاصة إذا كان قد علم أمر الإيلاء وشاع- هو الذي تقتضيه المصلحة؛ حتى لا يظن بالمرأة سوء إن أتت بولد مثلاً، دون أن يعلم أحد بأمر الفيء .

قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: هذه الآية استدلت بها من قال بأن المولى إذا فاء ووطئ، فلا كفارة عليه في يمينه، وبه قال الحسن وإبراهيم النخعي .

وقال علي وابن عباس وابن المسيب: إنه غفران الإثم، وعليه الكفارة، (٣)

(١) راجع: جامع البيان ٤٣٨/٢، ونيل الأوطار ٦/٣٠٠ .

(٢) راجع: جامع البيان ٤٣٩/٢ .

(٣) راجع: جامع البيان ٤٣٦/٢ - ٤٤٠، والنكت والعيون ١/٢٨٩، والمحرم الوجيز ٢/٢٦٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/١١٣، والبحر المحيط ٢/١٨٣، وزاد المسير ١/٢٣٠ .

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

للمفسرين في معنى: ﴿عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ قولان (١):

الأول: لأنه مضى مدة التربص، دون أن تحصل فيأه من الزوج المولى، خلال تلك المدة، لأن الآية تدعو إلى الفء في المدة، فإذا انقضت، طلقت الزوجة دون أن يتكلم الزوج بطلاق؛ لأن مضيها دلالة على عزم المولى على طلاق امرأته .

واختلف من قال بهذا في الطلاق الذي يلحقها علي قولين :

الأول: أنه طلقة بائنة، روى هذا عن عثمان، وعلى، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وابن عباس .

الثاني: أنه طلقة رجعية، وهو قول ابن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن (٢)، وابن شبرمة (٣).

الثاني: أن الطلاق بمضى المدة دون أن يتكلم به الزوج، ليس فيه عزيمة الطلاق؛ لأن العزم: هو إرادة جازمة لفعل المعزوم عليه أو تركه، وهذا ليس متحققاً في مجرد مضى المدة؛ وعليه فإذا مضت مدة التربص، ولم يرجع الزوج المولى: لم تطلق زوجته منه بمضيها، وإنما يوقفه القاضي ويأمره بالفيأة، فإن فاء أو طلق، وإلا طلق عليه .

(١) راجع: جامع البيان ٢/ ٤٤٠ - ٤٥٠، والنكت والعيون ١/ ٢٨٩، والبحر المحيط ٢/ ١٨٢، ١٨٣، وزاد المسير ١/ ٢٣٠، ٢٣١ .

(٢) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث القرشي المدني قيل: اسمه محمد، وقيل: أبوبكر وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح أن اسمه وكنيته واحد، تابعي جليل كثير العبادة، مات سنة ٩٤ هـ على الصحيح .

- البداية والنهاية ٩/ ١٢٩، وتقريب التهذيب ٢/ ٣٩٨ - .

(٣) عبد الله بن شبرمة - بضم الشين وسكون الباء وضم الراء - ابن الطفيل الكوفي القاضي، ثقة فقيه، مات سنة أربع وأربعين - تقريب التهذيب ٢/ ٤٢٢ .

وهو قول عمر، وعثمان، وابن عمر، وعائشة، وطاووس، ومجاهد، وغيرهم .

ويرجح قوله تعالى في ختام الآية: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني؛ لأنه دل على أن هناك مسموعاً، وهذا المسموع ليس إلا هو لفظ المولى، أو الحاكم، دون البيونة الاعتبارية (١).

### الجانب الفقهي :

بناء على ما تقدم من تفسير الآية، اتفق العلماء على أنه إذا حلف الزوج بالله، أو بصفة من صفاته، على أن لا يظأ زوجته بقصد الإضرار، فإنه يكون مولياً (٢).

ولكنهم اختلفوا فيما إذا علق يمينه على عتاق، أو حج، أو صيام، مثل قوله: إن جامعتك فعلى حجة، أو صيام، أو نحو ذلك... .  
فقال المالكية، والشافعي في الجديد، والحنفية، أنه بهذا يكون مولياً، وعن أحمد روايتان .

حيث يستدلون بقول ابن عباس: (كل يمين منعت جماعها فهي إيلاء).  
وقال الشافعي في القديم والظاهرية: إن الإيلاء لا يكون إلا بالحلف بالله، فإذا حلف بغيره، لا يكون مولياً (٣).

(١) راجع: التحرير والتنوير ٣٨٧/٢ .

(٢) وعليه، فإن امتنع عن وطئها من غير يمين، لا يكون مولياً، ولا تضرب له مدة للتريص، ولكنه يوعظ، ويؤمر بتقوى الله في أن لا يمسكها ضراراً .

وإن حلف على الامتناع عن وطئها في الدبر، أو في الحيض والنفاس، لم يكن مولياً، بل هو محسن؛ لأنه ممنوع من ذلك شرعاً .

راجع: البيان ١٠/٢٨٠، ٣٠٢، والكافي ٣/٢٣٩، ٢٥٣ .

(٣) راجع: تحفة الفقهاء ١/٢٠٤، وبدائع الصنائع ٣/١٦١، والمحلى ١٠/٤٢، والمغنى

١٠/٤٢١، وتحفة المحتاج ٣/٥٢٥، وكفاية الأختيار ٢/٢٠٦، ٢٠٧، واللباب ٣/٦١ .

وهو الراجح في نظري، لأنه لو ساغ القول بجواز الإيلاء بالحلف بغير الله، لجاز القول بأن القسم بغير الله مباح منعقد في كل حال، وهو ما يتعارض مع قوله ﷺ: « من كان حالفاً فليحلف بالله » (١).

فإذا كانت الآية قد أطلقت ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، إذ الإيلاء يتناول لغة الحلف بالله وبغيره؟ فقد بين الحديث أنه لا يجوز بغير الله .

كما أن التعليق على شيء ليس بحلف حقيقة، ولذا - كما يقول ابن قدامة- لا يؤتى فيه بحرف القسم، ولا يجاب بجوابه، ولا يذكره أهل العربية في باب القسم، فلا يكون إيلاء، وإنما يسمى حلفاً تجوزاً، لمشاركته القسم في المعنى المشهور في القسم، وهو الحث على الفعل، أو المنع منه، أو توكيد الخبر. . ويدل على هذا قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وإنما يدخل الغفران باليمين بالله، اهـ (٢).

- أما عن صفة اليمين التي يكون بها الرجل مولياً، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على نحو اختلاف المفسرين، وأكثرهم على أنه لا فرق بين حالة الرضا، وحالة الغضب، ولا بين قصد الإضرار بالزوجة، أو قصد الإصلاح؛ لأن نص الآية لا يفصل بين حال وحال (٣)، وهو ما سبق وأن قال به الطبري والقرطبي رحمهما الله .

وفرق المالكية بين إرادة الإصلاح، وإرادة الضرر، فبالأولى لا يكون الزوج مولياً، ويأخذ حكم المولى بالثانية، حتى ولو لم يحلف، لوجود معنى الإيلاء،

(١) الحديث: أخرجه البخارى في كتاب (الآيمان) باب: (لأتحلفوا بأبائكم) حديث (٦٦٤٦)

٣٥٥/٤ وفى كتاب (التوحيد) باب: (السؤال بأسماء الله تعالى) حديث (٧٤٠١) ٦١١/٤ .

(٢) راجع: المغنى ٤٢١/١٠، ٤٢٢ .

(٣) راجع: المحلى ٤٢/١٠، والمغنى ٤٤٨/١٠، ومواهب الجليل ١٧٩/٣ والفقهاء الإسلامى

وهو المضارة، وترك الوطاء (١).

- أما عن المدة التي يكون بها الزوج مولياً، فقد اختلف فيها الفقهاء على أقوال ثلاثة (٢):

الأول: يكون الزوج مولياً، إذا حلف على أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر، أو أن يحلف على أن لا يطأها أبداً، أو يطلق في حلفه، ولا يذكر سبباً، وهذا هو قول مالك في المشهور عنه، وبه قال الشافعية، والحنابلة، كما روى عن ابن عباس، وطاووس، وسعيد بن جبير (٣).

يحتج هؤلاء: بأن الله جعل للمولى أربعة أشهر، فهي له بكمالها، لا اعتراض لزوجها عليه فيها، وله أن يصيها في هذه المدة، دون أن يحنث في يمينه، فهو بهذا ليس مولياً، كما أنه لا معنى للتربص إذا حلف على أربعة أشهر، أو ما دونها، لأن مدة الإيلاء تنقضى قبل ذلك، أو مع انقضائها، هذا بالإضافة إلى أن ما دون الأربعة أشهر، لا يحقق الضرر للزوجة، لما روى أن عمر رضى الله عنه سأل بعض النساء: كم تصبر الواحدة منكن عن زوجها؟ فقلن: لا يزيد عن أربعة أشهر، فكتب إلى أمراء الأجناد: (لا تحبسوا الرجل عن امرأته أكثر من أربعة أشهر) (٤).

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١٧٨/١ والفواكه الدواني ١٠٣٥/٣، ومواهب الجليل ١٧٩/٣.

(٢) راجع: المفصل ٢٥٠-٢٥٣، والفقہ الإسلامي وأدلته ٧٠٦٦/٩، والفقہ على المذاهب الأربعة ٤/٤٦٤، ٤٦٥.

(٣) راجع: الحاوى ٣٨٠/١٠، والمقدمات الممهدة ٦١٨/١، والكافى ٢٤١/٣، والفروع، شمس الدين بن مفلح ٤٧٤/٥، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط(٢) ١٩٦٣، ومسالك الدلالة ص ٢٠٣.

(٤) راجع: الحاوى ٣٨٠/١٠، وتفسير القرطبي ١٠٨/٣، ومسالك الدلالة ص ٢٠٣، والفقہ الإسلامي وأدلته ٧٠٧٨/٩.

الثاني: وهو قول الحنفية: أن الزوج يكون مولياً إذا حلف على أن يترك وطء زوجته أربعة أشهر فصاعداً، أو أطلق الحلف، أو أبده، أما إن حلف على أقل من أربعة أشهر، فلا يكون مولياً .

حجة هؤلاء كما يقول الجصاص - في معرض رده على الشافعي، ومالك وقد قالوا: إن المولى من حلف على أكثر من أربعة أشهر - قال: (هذا قول يدفعه ظاهر الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ فجعل هذه المدة تربيصاً للفقء فيها، ولم يجعل له التربيص أكثر منها، فمن امتنع من جماعها باليمين هذه المدة، أكسبه ذلك حكم الإيلاء الطلاق، ولا فرق بين الحلف على الأربعة أشهر، وبينه على أكثر منها، إذ ليس له تربيص أكثر من هذه المدة(١).

كما يحتاجون بأن الذي حلف على أقل من أربعة أشهر، يمكنه أن يصل إلى جماع زوجته دون أن يحنث في يمينه، وبذا لا يكون مولياً (٢).

الثالث: أنه لا تقدير لأقل مدة الإيلاء، فقليل المدة وكثيرها سواء، حتى ولو وقت ساعة فأكثر إلى جميع عمره، أو لم يوقت، فالحكم واحد، كما يقول ابن حزم (٣).

حيث احتج بالإطلاق الوارد في الآية: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وأن هذه المدة التي حددها الله للمولى، ليست بياناً للمدة التي لا يصح الإيلاء بدونها، ولكنها تحدد له أجلاً معيناً، فإن رجع بعدها، وإلا طلق .  
والراجع في نظري هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، لأنه الأكثر اتساقاً مع النص القرآني الكريم .

(١) راجع: أحكام القرآن ٤٦/٢، ٤٧ .

(٢) راجع: الباب ٦١/٣ .

(٣) راجع: المحلى ٤٢/١٠ .

- وإذا مضت مدة التربص، ولم يفىء الزوج بالجماع، أو النية، أو القول في حال وجود عذر - لا تطلق الزوجة منه بمضى المدة في قول جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup>، وإنما يوقفه القاضي ويأمره بالفيء أو الطلاق، فإن أبى طلق عليه، وبه قال جمع من الصحابة، كما تقدم .

قال أحمد: (يوقف، عن الأكبر من أصحاب رسول الله ﷺ) (٢).

وقال أبو حنيفة بوقوع الطلاق بمضى المدة، دون أن يتكلم به الزوج<sup>(٣)</sup>.  
والراجح هو قول الجمهور؛ لأن مضى المدة، ليس فيه عزيمة الطلاق، كما تقدم.

- أما عن نوع الفرقة التي تقع بالإيلاء، فهي طلاق رجعي في قول جمهور الفقهاء<sup>(٤)</sup>، لعدم وجود دليل على بينوته، ولأنه طلاق امرأة مدخول بها من غير عوض، فلا يكون بائناً.

ويرى أبو حنيفة أنه بائن، لأنه لو لم يكن كذلك، لكان للزوج الحق في مراجعتها أثناء العدة<sup>(٥)</sup>.

والراجح في نظري هو ما ذهب إليه أبو حنيفة، حيث إن الفرقة في هذه الحال شرعت لرفع الضرر، وهذا الضرر لا يندفع مع الطلاق الرجعي، لوجود حق المراجعة للزوج .

(١) راجع: المقدمات الممهدة ١/٦١٧، والكافي ٣/٢٥٠، والبيان ١٠/٣٠٩، وروضة الطالبين ٨/٢٥٥، ومسالك الدلالة ص ٢٠٤، والفواكه الدواني ٣/١٠٣٦، والمفصل ٨/٢٧٤ .

(٢) راجع: المغنى ١٠/٤٥٣ .

(٣) راجع: التجريد ١٠/٥٥١١، واللباب ٣/٦٠، والفرقة بين الزوجين ص ١٦٠ .

(٤) راجع: المجموع ١٧/٣٣٠، والفروع ٥/٤٨٣، والفواكه الدواني ٣/١٠٣٦، والمفصل ٨/٢٧٨، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/٧٠٨٥، وفي أحكام الأسرة ص ٥٠٠ .

(٥) راجع: تحفة الفقهاء ١/٢٠٥، وأحكام القرآن للجصاص ٢/٤٩، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٣٤٣، والفرقة بين الزوجين ص ١٦٠ .



## المبحث الثاني التفريق بالخلع

لما جعل الله الطلاق للرجل إذا فرك المرأة، جعل الخلع للمرأة إذا فركت الرجل، إذ يحق لها أن تتنازل لزوجها عن شيء من مالها، مقابل أن يفارقها. وأصله من: (خلع الثوب)؛ لأن المرأة لباس الرجل معنى (١): ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ودليل مشروعيته قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِاسْكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وفي الآية: - بعد أن أمر الله سبحانه أن يكون تسريح المرأة بإحسان - بين أن من جملة الإحسان: أن لا يأخذ الزوج شيئاً مما أعطاه زوجته من المهر، أو الثياب، أو سائر ما تفضل به عليها؛ لأنه ملك بضعها، واستمتع به في مقابلة ما أعطاه، فلا يجوز أن يأخذ منها شيئاً (٢)، ثم استثنى من ذلك: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾، قال أبو عبيدة: معناه: (إلا أن يوقنا) (٣) واختار ابن العربي أن يكون المراد به: (أن يظن كل واحد منهما بنفسه أن لا يقيم حق النكاح لصاحبه.. (٤)).

قال أبو حيان: (والأولى بقاء الخوف على بابه، وهو أن يراد به الحذر من

(١) راجع: اللسان (خلع) ١٢٣٢/٢، وفتح الباري ٦٢/٢٠، والمجموع ٥/١٧ وحاشية ابن عابدين ٤٣٩/٣.

(٢) راجع: مفاتيح الغيب ١٠٦/٦، وغرائب القرآن ٤٦٦/٢.

(٣) راجع: مجاز القرآن ٧٤/١.

(٤) راجع: أحكام القرآن ١٩٤/١.

الشيء، فيكون المعنى: إلا أن يعلم، أو يظن، أو يوقن، أو يحذر كل واحد منهما بنفسه أن لا يقيم حقوق الزوجية لصاحبه حسب ما يجب، فيجوز الأخذ (١).

وقد اختلف أهل التأويل في معنى الخوف منهما أن لا يقيما حدود الله على أقوال (٢):

الأول: أن يظهر من المرأة نشوز، وسوء خلق، وهو قول ابن عباس.  
 الثاني: أن لا تطيع له أمراً، ولا تبر له قسماً، وتقول: لا أغتسل لك من جنابة، وهو قول الحسن والشعبي والسدي.  
 الثالث: أن تبدى بلسانها أنها له كارهة، وهو قول عطاء.

الرابع: أن يكره كل واحد منهما صحبة الآخر، حتى يخافا أن لا يقيما حدود الله في العشرة التي بينهما، وهو قول طاووس، وسعيد بن المسيب، ورجحه الطبري، قال: (وأولى الأقوال في ذلك بالصحة، قول من قال: لا يحل للرجل أخذ الفدية من امرأته على فراقه إياها، حتى يكون خوف معصية الله، من كل واحد منهما على نفسه، في تفریطه في الواجب عليه لصاحبه منهما جميعاً... (٣).

وقد رجح هذا القول أيضاً القرطبي، حيث قال في تفسير الآية:  
 (أن يظن كل واحد منهما بنفسه، أن لا يقيم حق النكاح لصاحبه، حسب ما يجب عليه فيه لكرهته يعتقدها)، (٤) وهو ما سبق وأن قاله ابن العربي.  
 كما رجحه الفخر الرازي، قال: (... سبب هذا الخوف، وإن كان أوله من

(١) راجع: البحر المحيط ١٩٧/٢.

(٢) راجع: جامع البيان ٤٧٦/٢ - ٤٧٨، والنكت والعيون ٢٩٤/١، ٢٩٥، والمحرم الرجيز

٢٨١/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٤١/٣.

(٣) راجع: جامع البيان ٤٧٩/٢.

(٤) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٤٠/٣.

جهة المرأة، إلا أنه قد يترتب عليه الخوف الحاصل من قبل الزوج؛ لأن المرأة تخاف على نفسها من عصيان الله في أمر الزوج، وهو يخاف أنها إذا لم تطعه، فإنه يضربها ويشتمها، وربما زاد على قدر الواجب، فكان الخوف حاصلًا لهما جميعاً (١).

ويؤخذ من مجموع ما سبق من أقوال المفسرين في معنى الآية ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾: أن الخوف الذي يحل للزوج معه أخذ الفداء: هو خوف الزوجين معاً أن لا يقيما حدود الله بينهما، وقد يكون هذا الخوف من قبل الزوجة أولاً، ثم يترتب عليه خوف من قبل الزوج، فيكون الخوف حاصلًا لهما جميعاً، كما ذكر الرازي .

وقرأ حمزة (يُخَافَا) بضم الياء، على ما لم يسم فاعله (٢)، ويكون المخاطب على هذه القراءة: الولاة والحكام، بأن لا يحل لهما أن يحكما للزوج بالأخذ إلا بالجهة التي أذن الله فيها (٣).

واختاره أبو عبيدة، قال: لقوله عز وجل ، بعد ذا: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ قال: فجعل الخوف لغير الزوجين، ولو أراد الزوجين لقال: فإن خافا، (٤) وفي هذا حجة لمن جعل الخلع إلى السلطان .

قال القرطبي، وهو قول سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين (٥).

أما الزمخشري، فيرى: جواز الأمرين جميعاً: أن يكون أول الخطاب

(١) راجع: مفاتيح الغيب ١٠٨/٦ .

(٢) هذه القراءة متواترة، وانظر: تقريب النشر ص٩٦، ومعاني القرآن للنحاس ٢٠٢/١، والمحرم الوجيز ٢٧٩/٢، ومفاتيح الغيب ١٠٩/٦، والفريد

٤٦٧/١ .

(٣) راجع: قطف الأزهار ٤٧١/١ .

(٤) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/١٤٠، وفتح الباري ٦٤/٢٠ .

(٥) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣/١٤٠، وانظر: المصدر السابق الأخير .

للأزواج، وآخره للأئمة والحكام، قال: (ونحو ذلك غير عزيز في القرآن وغيره، كما يجوز أن يكون الخطاب كله للأئمة والحكام، قال: لأنهم الذين يأمرون بالأخذ والإيتاء عند الترافع إليهم، فكأنهم الآخذون والمؤتون) (١).

ولكن الذى يتفق مع ما سبق من أقوال المفسرين فى الآية: هو أن يكون المراد بقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾: الزوجان .

أما قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾، فالمراد به: الحكام والولاية، لتوجه الخطاب به إلى غير الزوجين .

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، يعنى: لا إثم ولا حرج فى أن تتنازل عن شىء من ما لها لزوجها - إذا خافا أن لا يقيما حدود الله - تملك به أمر نفسها، وتختلع به، ولا إثم ولا حرج على الزوج أن يأخذ حينئذ .

وقد اختلف المفسرون فى مقدار ما تفتدى به المرأة نفسها على قولين (٢):

الأول: أنه الصداق وحده من غير زيادة، وهو قول على، وعطاء، والزهرى، والشعبى، وابن المسيب وغيرهم .

الثانى: يجوز أن تخالع من قليل ما تملكه وكثيره، وهو قول عمر، وابن عباس، وعكرمة، والنخعى، ومجاهد، وغيرهم .

يستدل أصحاب القول الأول بما روى أن امرأة ثابت بن قيس - أتت النبى ﷺ فقالت: يا رسول الله: ثابت بن قيس، ما أعتب عليه فى خلق ولا دين، ولكنى أكره الكفر فى الإسلام، فقال لها رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » (٣).

(١) راجع: الكشاف ١/٢٤٨ .

(٢) راجع: جامع البيان ٢/٤٨٢ - ٤٨٥، والنك والعيون ١/٢٩٥، وزاد المسير ١/٢٣٦، وغرائب القرآن ٢/٤٦٦ .

(٣) الحديث رواه البخارى فى (الطلاق) باب: (الخلع وكيف الطلاق فيه) حديث (٥٢٧٣)

ويستدل أصحاب القول الثاني بعموم الآية .

### الجانب الفقهي :

اتفق الفقهاء على أنه يجوز للزوجة أن تطلب الخلع من زوجها، إذا كانت هناك أسباب تدعوها إلى ذلك، كأن يكون الزوج قبيح الصورة، أو سييء العشرة، أو طاعناً في السن، ولا يقدر على توفيتها حقها. . أو نحو ذلك بحيث تخشى أن لا تؤدي حق الله في طاعته .

يقول ابن قدامة: (وجملة الأمر: أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه، أو خلقه، أو دينه، أو كبره، أو ضعفه، أو نحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته، جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدى به نفسها. . . وبهذا قال جميع الفقهاء بالحجاز والشام) (١).

وقيدت الظاهرية صحة الخلع، بما إذا كرهت المرأة زوجها، فخافت أن لا توفيه حقها، أو خافت أن يبغضها فلا يوفيهها حقها .

= قال الحافظ في الفتح ٦٧/٢٠: قال ابن عبد البر: واختلف في اسم امرأة ثابت ابن قيس، فذكر البصريون أنها: جميلة بنت أبي، وذكر المدنيون أنها: حبيبة بنت سهل، قلت: والذي يظهر أنهما قصتان وقتاً لامرأتين؛ لشهرة الخبرين، وصحة الطريقتين، واختلاف السياقين. ومعنى قولها: (أكره الكفر في الإسلام): أى: أكره إن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضى الكفر، ويحتمل أن تريد بالكفر، كفران العشير، أو أنها خافت على نفسها في الإسلام ما ينافي حكمه من نشوز وغيره، مما يتوقع من الشابة الجميلة المبغضة لزوجها، إذا كان بالصد منها، فأطلقت على ما ينافي مقتضى الإسلام: الكفر .

ويحتمل أن يكون في كلامها: إضمار، أى: أكره لوازم الكفر من المعادة، والشقاق، والخصومة .

راجع: فتح البارى ٦٨/٢٠ .

(١) المغنى: ٥/١٠، ٦، وانظر: البيان ٧/١٠ والمجموع ٣/١٧، والمنهل العذب المورود

١٩٧/٤، والواضح ص ٤٢٦ .

يقول ابن حزم: (الخلع وهو الافتداء - إذا كرهت المرأة زوجها، فخافت أن لا توفيه حقه، أو خافت أن يبغضها فلا يوفيها حقها - فلها أن تفتدى منه، ويطلقها إن رضى هو، وإلا لم يجبر هو، ولا أجبرت هي، إنما يجوز بتراضيهما، ولا يحل الافتداء إلا بأحد الوجهين المذكورين، أو باجماعهما، فإن وقع بغيرهما فهو باطل، ويرد عليها ما أخذ منها، وهي امرأته كما كانت... (١)).

ورأى ابن حزم لا يبعد كثيراً عن رأى الجمهور؛ لأنه فى النهاية يجعل الخوف الذى يحل معه الافتداء، هو ما كان من جهة المرأة .

وقد يبدو هناك تعارض بين قول الجمهور، وظاهر الآية: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ حيث أسندت الخوف إلى الزوجين، ولكن بالرجوع إلى ما قاله الرازى فى تفسير الآية، يظهر جلياً أن لا تعارض، لأن الخوف - حسب رأى الرازى - يكون أولاً من المرأة، ثم قد يتبعه خوف من قبل الزوج أن يؤذيها إذا لم تطعه بما قد يزيد على قدر الواجب، فيكون الخوف على هذا حاصلًا لهما جميعاً .

كما أن ما اتفق عليه الفقهاء هو الأولى والأجدر، لأنه إذا كان يحل للزوج أن يأخذ الفداء فى حال خوفه وزوجه من أن لا تقام حدود الله بينهما، فلأن يحل له الأخذ إذا كان الخوف والشقاق من قبلها أولى .

كما أن حديث ثابت بن قيس، يؤيد ما عليه الجمهور، حيث أباح له ﷺ أن يأخذ ما نحله زوجه، مع أن الخوف كان من قبلها (إنى أكره الكفر بعد الإيمان)، ولم تفسح الروايات عن خوف، أو نفور من قبله .

ولكن هل تجوز المخالعة مع عدم وجود الأسباب الملجئة، أو كما يقول

الفقهاء: فى حالة الوفاق؟

الحنابلة على أنه يكره للمرأة أن تخالع زوجها في هذه الحال، وأجازه الشافعية والمالكية (١).

يقول ابن العربي:

(تعلق من رأى اختصاص الخلع بحالة الشقاق بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ... ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فشرط ذلك، ولا حجة لهم فيه؛ لأن الله تعالى ذكره: لم يذكره على جهة الشرط، وإنما ذكره لأنه الغالب من أحوال الخلع، فخرج القول على الغالب، ولحق النادر به) (٢).

والراجع في نظري: هو القول بكراهة أن تخالع الزوجة زوجها دون سبب ملجئ، لنص الآية، ولما ورد في إحدى طرق حديث زوجة ثابت بن قيس: أنها أتت رسول الله ﷺ بعد الصبح، فاشتكت إليه أن قيساً ضربها فكسر نغصها، فأمره النبي ﷺ أن يأخذ ما أصدقها، ويفارقها (٣)، كما أن رواية البخاري: ذكر فيها العلة الملجئة إلى المخالعة: (أكره الكفر في الإسلام).

يؤيد هذا: ما ورد من وعيد شديد في حق من تطلب المخالعة دون سبب ملجئ، وذلك في قوله ﷺ: « أئما امرأة اختلعت من زوجها من غير بأس، لم ترح رائحة الجنة » (٤) من غير بأس، أي: من غير

(١) راجع: المعونة ٢/ ٨٧٠، والحاوي ٨/ ١٠ والمغنى ١٠/ ١٠، والإنصاف ٨/ ٣٨٤، وروضة الطالبين ٧/ ٧٣٤، والمجموع ٦/ ١٧، والواضح ص ٤٢٦.

(٢) راجع: أحكام القرآن ١/ ١٩٤.

(٣) الحديث: أخرجه البخاري في (الطلاق) باب: (الخلع وكيف الطلاق فيه) حديث (٥٢٧٧) ٣/ ٦٧٤، وأخرجه أبو داود في (الطلاق) باب: (في الخلع)، وأخرجه النسائي في (الطلاق)، باب: (ما جاء في الخلع) ٦/ ١٦٩.

هذا. و(النغص): العظم الرقيق الذي على طرف الكتف.

راجع: المنهل العذب المورود ٤/ ١٩٦.

(٤) الحديث رواه الترمذي في (الطلاق) باب: (ما جاء في المختلعات) حديث (١٨٦) ٣/ ٤٨٣.

شدة تلجئها إلى سؤال المفارقة (١).

وقوله ﷺ: « المختلعات هن المنافقات » (٢).

يرى الطبرى أن المختلعة الموصوفة بالنفاق فى هذا الحديث: هى تلك التى تسأل زوجها الخلع على غير الوجه الذى سألته امرأة ثابت بن قيس، وذلك لانصرافها إلى غيره على وجه الفساد، وما لا يحل، فهذه تكون مسألتها المخالعة معصية منها، وهى المنافقة (٣).

ولكن هل يجوز أن يكون طلب المخالعة من قبل الزوج؟

أباح العلماء ذلك شريطة أن لا يكون بطريق التضيق على الزوجة؛ لحملها على أن تفتدى نفسها بالمال، وإلا كان الزوج آثمًا، والخلع باطل .  
يقول ابن قدامة:

(فأما إن عضل زوجته، وضارها بالضرب، والتضييق عليها، أو منعها حقوقها من النفقة والقسم، ونحو ذلك لتفتدى نفسها منه ففعلت، فالخلع باطل والعوض مردود، روى ذلك عن ابن عباس، وعطاء، ومجاهد والشعبي، والنخعي.. وبه قال مالك، والثوري، وقتادة، والشافعي، وقال أبو حنيفة: العقد صحيح، والعوض لازم، وهو آثم عاص) (٤).

أما إن ضيق عليها لزنائها، جاز وصح الخلع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ [النساء: ١٩] .

(١) راجع: تحفة الأحوذى ٢٩٣/٤ .

(٢) الحديث أخرجه الترمذى فى (الطلاق) باب: (ما جاء فى المختلعات) حديث (١١٨٦)

٤٨٣/٣ وقال: حديث غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوى .

(٣) راجع: جامع البيان ٤٨٠/٢ .

(٤) المغنى ١٢/١٠، وانظر: المعونة ٨٧٠/٢، والإنصاف ٣٨٤/٨، والحاوى ٦/١٠، والمجموع

٣/١٧، وشرح فتح القدير ٢٠٣/٣، ومواهب الجليل ١٣٦/٣ .



وذلك عند الحنابلة، وأحد قولى الشافعى .

والقول الآخر: لا يصح، لأنه عوض أكرهت المرأة عليه، فهو كما لو أكرهها بذلك من غير زنا (١).

ولا شك أن رأى الأول هو المتفق والآية الكريمة .

ومن المسائل التى ناقشها الفقهاء فيما يتصل بالآية، ما يأتى:

المسألة الأولى: ما يصح به الخلع ومقداره :

وهذه المسألة اختلف فيها الفقهاء على نحو اختلاف المفسرين، والجمهور على أنه يجوز الخلع بالمهر المسمى، وبأقل منه وأكثر؛ إذا كان الشوز من قبلها، وأن الذى يحدد مقداره هو ما تراضى عليه الزوجان، دون اعتبار لما نحل الزوج زوجه من مهر وغيره، وذلك لعموم الآية: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، فهذا عموم يشمل ما افتدت به، قليلا كان أو كثيراً (٢).

كما يحتجون بما رواه البخارى: (وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) (٣).

أى: أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة فى الخلع ما سوى عقاص رأسها (٤).

(١) راجع: المغنى ١٤/١٠، وروضة الطالبين ٣٧٥/٧، والمجموع ٣/١٧، والإنصاف ٣٨٤/٨، ومنار السبيل ٢٢٨/٢، والمفصل ١٨٨/٨، ١٨٩ .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربى ١/١٩٥، والبيان ١٠/١٠، وبداية المجتهد ٣/١٠٩، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٤٣، وفتح البارى ٢٠/٦٥، والفواكه الدوانى ٣/١٠٤٧، ونيل الأوطار ٦/٢٩٢، والمفصل ١٨٨/٨-١٩١ .

(٣) راجع كتاب (الطلاق) باب: (الخلع وكيف الطلاق فيه) .

وعقاص الرأس: بكسر المهملة وتخفيف القاف، وآخره صاد مهملة - جمع: عقة: وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه .

راجع: فتح البارى ٢٠/٦٤، وعون البارى ٥/٦٢٥ .

(٤) راجع: فتح البارى ٢٠/٦٤ .

قال ابن قدامة: ( . . . ) ومثل هذا يشتهر فلم ينكر فيكون إجماعاً (١) .

وذهب بعض الفقهاء - من الحنابلة - إلى أن مقدار العوض يتحدد بمقدار ما أعطى الزوج وزوجه ويكره أكثر من ذلك ؛ (٢) لحديث ثابت بن قيس ، وقد جاء في إحدى طرقه : أن رسول الله ﷺ قال لامرأته :

« أتريدن عليه حديقته التي أعطاك؟ » قالت : نعم وزيادة ، فقال ﷺ : « أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته » (٣) .

وقد يؤخذ من الآية ، وما ورد من أحاديث : أن الاحتمال الأقرب : أن العوض في الخلع يجب أن لا يتجاوز ما أعطاه الزوج وزوجه من مهر .  
فالآية ابتدأت بتحريم أن يأخذ الزوج شيئاً مما نحله وزوجه : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ ثم استثنت حالة واحدة : هي ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ، فوجب أن يكون راجعاً إلى ما آتاها ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن رسول الله ﷺ أمر امرأة ثابت أن ترد عليه حديقته ، ولم يقبل - حسب الرواية الأخرى - أن تزيده شيئاً عما نحلها - تأكد أن الذي يجوز للزوج أخذه هو ما قدمه من مهر فقط حتى ولو كان النفور من قبلها ؛ إذ أن هذه الروايات - كما يقول الشوكاني - تكون قد خصصت العموم الذي في الآية (٤) .

#### المسألة الثانية: إذن القاضى فى الخلع .

الجمهور على أنه يصح الخلع من غير قضاء القاضى ، قالوا : لأنه عقد

(١) راجع : المغنى ٩/١٠ .

(٢) الكافي ١٥٢/٣ ، والإنصاف ٣٩٨/٨ ، ومنار السبيل ١٥٢/٣ ، والواضح ٤٢٦ .

(٣) الحديث أخرجه الدارقطنى فى (النكاح) بسنده عن محمد بن جعفر ، نا ابن جريج عن عطاء حديث رقم (٢٧٦) ٣/٣٢١ وقال : خالفه الوليد عن ابن جريج ، أسنده عن عطاء عن ابن عباس ، والمرسل أصح .

وقال الصنعانى فى - سبل السلام ١٠٧٤/٣ - رجاله ثقات إلا أنه مرسل .

(٤) راجع : نيل الأوطار ٦/٢٩٢ .

معاوضة فلم يفتقر إلى القاضى، كالبيع والنكاح، وكما يجوز الطلاق دون القاضى، فكذا الخلع (١).

أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ فأجابوا عنه: بأن الخطاب فى الآية، ليس صريحاً للحكام، وإنما جرى مجرى الغالب. كما أنه صح عن عمر أنه أجاز الخلع دون السلطان (٢)، وروى هذا عن على، وعثمان، وابن عمر، وطاوس، والزهرى، وغيرهم.

وهناك من ذهب إلى أن الخلع لا يجوز إلا عند السلطان، وروى هذا عن الحسن البصرى، ومحمد بن سيرين (٣).

حجة أصحاب هذا القول: أن الله جعل الخوف لغير الزوجين فى قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ كما تقدم.

والراجع فى نظرى هو القول الثانى، لتوجه الخطاب فى الآية إلى غير الزوجين، كما أن القول به هو ما تقتضيه المصلحة فى عصرنا للاحتياط للحقوق.

وإذا كنا ننادى الآن بضرورة توثيق الطلاق، والإشهاد عليه، وأن تردم الهوة بين ما يجب ديانة، وما يجب قضاء لتجفيف منابع الكثير من الشرور التى تنشأ عن الطلاق، بل والزواج غير الموثق، فكذا الحال بالنسبة للخلع؟ لأنه قد تخالغ الزوجة زوجها، وتفتدى منه بكل ما تملك، ثم ينكر هذا الافتداء، ولا يخالغها، أو قد يخالغها فيما بينه وبينها - ديانة - ثم يدعى قضاء أنه لم يخالغها ابتغاء المزيد من مالها، لا شك أن فى تدخل القاضى حماية للمرأة من

(١) راجع: بداية المجتهد ٣/١١٠، والمعنى ٧/١٠، والكافى ٣/١٤٤، والمجموع ١٣/١٧،

وفتح البارى ٢٠/٦٤، والواضح ص ٤٢٦، والمفصل ٨/٢١٣.

(٢) أخرجه عن عمر البخارى فى كتاب (الطلاق)، باب: (الخلع وكيف الطلاق فيه)

. ٦٧٣/٣

(٣) راجع: أحكام القرآن للجصاص ٢/٩٤، والجامع لأحكام القرآن ٣/١٤٠، والمعنى ٧/١٠.

مثل هذه الشرور.

بل يحسن أن يرفع الأمر إلى القضاء بمجرد أن يتفق الزوجان على المخالعة، وعلى القاضى حينئذ أن يحاول الصلح بينهما، بابتعاث حكمين من أهله ومن أهلها، كما قضى كتاب الله، قبل أن يقضى بالمخالعة .

وقد أحسن القانون المصرى رقم (١) لسنة (٢٠٠٠) فى المادة (١٨) منه حين نص على أنه لا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد أن تحاول الصلح بين الزوجين، بابتعاث حكمين للصلح بينهما، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها، وتخشى أن لا تقام حدود الله بينهما .

### المسألة الثالثة: هل الخلع فسخ أم طلاق؟

جمهور العلماء (١) على أن الخلع طلاق، ولا يكون إلا بائناً، إذ لو لم يكن بائناً لما ظهرت الحكمة من بذل العوض، وبه قال عثمان، وعلى وابن مسعود، والحسن، وعطاء، وابن المسيب، والزهرى، ومالك، وأبو حنيفة، والشافعى فى الجديد .

يستدل أصحاب هذا القول: بما روى عن عمر وعلى وابن مسعود موقوفاً عليهم ومرفوعاً: « الخلع تطليقة بائنة » (٢).

وذهب ابن عباس (١) - وهو قول طاووس وعكرمة - إلى أن الخلع فسخ،

(١) راجع: المعونة ٢/ ٨٧٠، وبداية المجتهد ٣/ ١١٠، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٩٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٩٥، وفتح البارى ٢٠/ ٧١، والمنهل العذب المورود ٤/ ١٩٤، والتحرير والتنوير ٢/ ٤١٠ .

(٢) الحديث أخرجه الدارقطنى فى (الطلاق) حديث رقم (١٣٤) ٤/ ٤٦ وجاء فى - التعليق المغنى على الدارقطنى ٤/ ٤٦ - فى إسناده رواد بن عباد. قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: لا بأس به إلا أنه حدث عن سفيان بنناكير .

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وتغير حفظه، وقال الدارقطنى: متروك .

وبه قال أحمد بن حنبل والشافعي في القديم (٢).

وقد احتج ابن عباس لفتواه، بأن الله قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ ، ثم ذكر الخلع فقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقِهَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ، ثم ذكر الطلاق فقال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ، فلو كان الخلع طلاقًا، لكان الطلاق أربعة (٣).

قال ابن كثير معلقًا على قول ابن عباس هذا: (وهو ظاهر الآية الكريمة) (٤).

كما يستدل أصحاب هذا القول: بما ثبت عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ أمر - في إحدى روايات حديث ثابت بن قيس - امرأة ثابت (أن تبرص بحيضة) (٥).

قال الخطابي: (٦) (هذا أدل شيء على أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فلو كانت مطلقة لم يقتصر لها على قرء واحد).

(١) راجع: تفسير ابن عباس ١/١٣٣، ١٣٤ . ورخص ابن عباس ومفرداته، إسماعيل سالم

(دكتور) ص ٢٧٨، دار النصر، القاهرة، ط (١) ١٩٩٣ .

(٢) راجع: بداية المجتهد ٣/١١٠، والمجموع ١٧/١٥، وروضة الطالبين ٧/٣٧٥، والإنصاف ٨/٣٩٢، وثمار السبيل ٢/٢٣٠ .

(٣) راجع: تفسير ابن عباس ١/١٣٤، ورخص ابن عباس ومفرداته ص ٢٨١؛ وموسوعة فقه عبد الله بن عباس، محمد رواس قلعة جي (دكتور) ١/٤٤٦، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، دت .

(٤) راجع: التفسير ١/٦١٩ .

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في (الطلاق) باب: (في الخلع) حديث (٢٢٢٩) ٢/٢٦٩، والترمذي في (الطلاق) باب: (ما جاء في الخلع) وقال: حسن غريب، حديث رقم (١١٨٥) ٣/٤٨٢، والدارقطني في (الطلاق) حديث (١٣٥) ٤/٤٦ .

(٦) راجع: معالم السنن ٣/١٤٤ .

وقد رجح ابن تيمية (١) هذا القول، ووصفه بأنه: هو قول جمهور فقهاء الحديث... وهو ثابت عن ابن عباس وأصحابه: كطاووس، وعكرمة، قال: وما علمت أحداً من أهل العلم بالنقل، صحح ما نقل عن الصحابة من أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث، بل أثبت ما في هذا عندهم ما نقل عن عثمان، وقد نقل عن عثمان بالإسناد الصحيح أنه (أمر المختلعة أن تستبرأ بحيضة وقال: لا عليك عدة،... وهذا يوجب أنه عنده فرقة بائنة، وليس بطلاق) ويتصر ابن القيم لمذهب ابن عباس، وما رآه شيخه ابن تيمية انتصاراً كبيراً، ويرد على أصحاب القول الآخر - الجمهور - وما احتجوا به من أنه ﷺ قال لثابت: «خذ الحديقة وطلقها تطليقة» حيث ذكر ﷺ لفظ الطلاق لا الفسخ، يرد ابن القيم:

(ومما يدل على هذا أن النبي ﷺ: أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة، ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة، وهذا صريح في أنه فسخ، ولو وقع بلفظ الطلاق) (٢).

وبذا يترجح هذا القول، وإن كان على خلاف ما عليه الجمهور من العلماء. ثمرة الخلاف بين العلماء في هذه المسألة تظهر في أنه على قول من قال: إن الخلع تطليقة بائنة، فإن الزوجة تحرم على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره، إن كان قد طلقها قبل أن يخالعا تطليقتين؛ لأنه سيكون هو الثالثة بالنسبة لها.

أما من قال: إنه فسخ فإنه لا يحتسب عليها شيء، ولزوجها أن يراجعها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين؛ حيث إن الفسخ لا ينقص من عدد الطلقات شيئاً (٣).

(١) راجع: مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٩/٣٢، ٢٩٠.

(٢) راجع: زاد المعاد ٥/٢٠٠.

(٣) راجع: الكافي ٣/١٤٥، وروضة الطالبين ٧/٣٧٥، والمفصل ٨/٢٢٣، ورخص ابن عباس

ومفرداته ص ٢٨٦، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ص ٣٠٦.

هذا. ويتفق أصحاب الرأيين في أنه إذا حصلت المخالعة، لا يحق للزوج أن يراجع زوجه في أثناء عدتها، حتى لو أرجع لها ما دفعته له، وإلا انتفت الحكمة من المخالعة - التي جعلها الله للمرأة مقابل الطلاق للرجل - التي تتمثل في إزالة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة، والمقام مع من تكرهه.

## المبحث الثالث التفريق للضرر

من إحسان الشريعة الإسلامية إلى المرأة، أن أباحت لها طلب التفريق من زوجها في حال تضررها من الحياة في كنفه، سواء أكان هذا الضرر في صورة قول، أم فعل، أم إعراض وهجر .

وقد ألمح القرآن الكريم إلى بعض الحالات التي يباح التفريق لأجلها للضرر الواقع على الزوجة، وهى :

### ١ - سوء العشرة أو المعاملة :

حيث نص القرآن الكريم على إحسان عشرة الزوجة في أكثر من آية، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. و﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩] . ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ﴾ [النساء: ٣٤] (١).

ولا شك أن ضرب الزوجة، وإفحاش القول لها، وتحويل الوجه عنها فى الفراش، أو هجره كلية، أو هجر كلامها... هذا وغيره ليس من المعاشرة بالمعروف، فهل يباح طلب التفريق لأجله ؟

جمهور الفقهاء على أنه لا يباح للزوجة طلب التفريق من زوجها لسوء عشرته، قالوا: لأن الحياة الزوجية لا تخلو من كثير من التصرفات التى يعدها الفقهاء من سوء العشرة، فإذا قلنا بالتفريق لمثل هذه التصرفات، نكون قد وسعنا من دائرة وقوع الطلاق، وهو ما ينافى مقصد الشريعة حينئذ (٢).

بيد أن المالكية أجازوا طلب التفريق للسبب نفسه، قالوا: لما يؤدى إليه من

(١) تقدم الحديث عن المعاشرة بالمعروف فى ص ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) راجع: الفرقة بين الزوجين ص ١٥٠، والفقہ الإسلامى وأدلته ٧٠٦٠ / ٩ والوجيز لأحكام

الأسرة ص ٣٠٨ ، والمفصل ٤٣٩ / ٨ .



خلل في مقصود النكاح من الألفة وحسن العشرة (١).

ولقد توسع بعضهم في الأسباب المييحة للتفريق لسوء العشرة، حتى عد ابن فرحون تحويل الوجه عن الزوجة في الفراش من الضرر الذي يباح لأجله أن تطلب التفريق من زوجها، قال :

(ومن الضرر قطع كلامه عنها، وتحويل وجهه في الفراش عنها، وإيثار امرأة عليها، وضربها ضرباً مؤلماً) (٢).

ويرى الشيخ الدردير: أن سوء عشرة الزوج لزوجته، يوجب التأديب زيادة على التطلق، قال :

(ولها - يعنى للزوجة- التطلق على الزوج بالضرر، وهو ما لا يجوز شرعاً، كهجرها بلا موجب شرعى وضربها كذلك، وسبها وسب أيها.. ويؤدب على ذلك زيادة على التطلق) (٣).

ويرد ابن العربي على الذين لا يبيحون التفريق لسوء العشرة، وأن الأمر يرجع إلى القاضى ليقدر العقوبة التى يراها مع الإبقاء على عقد النكاح، فيقول: (هذا نظر قاصر، يتصور فى عقود الأموال، فأما عقود الأبدان، فلا تتم إلا بالاتفاق والتآلف، وحسن التعاشر، فإذا فقد ذلك، لم يكن لبقاء العقد وجه، وكانت المصلحة فى الفرقة، وبأى وجه رأياها من المتاركة، أو أخذ شىء من الزوج أو الزوجة) (٤).

أما عن نوع الفرقة التى تقع للضرر لسوء العشرة: فهى طلقة بائنة ؛ لأن الضرر لا يزول إلا بها .

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١/٤٢٥، والشرح الكبير للدردير ٢/٣٤٥ .

(٢) راجع: مواهب الجليل للخطاب ٤/١٧ .

(٣) راجع: الشرح الكبير ٢/٣٤٥ .

(٤) راجع: أحكام القرآن ١/٤٢٥ .

قال ابن العربي:

(... ولو شرعت فيه الرجعة، لعاد الشقاق، كما كان أول دفعة، فلم يكن ذلك يفيد شيئاً، فامتنعت الرجعة لأجله) (١).

هذا. ومما ينبغي ذكره: أن المالكية حين يبيحون التفريق لسوء العشرة، فإنهم لا يجيزون للقاضي الحكم بالتفريق، إلا إذا ثبت لديه صحة الدعوى المقامة ضد الزوج، فإن عجزت الزوجة عن إثبات صحة دعواها، رفضت.

فإن كررت الدعوى: بعث القاضي حكيمين: حكماً من أهله، وحكماً من أهلها، (٢) لفعل الأصلح من جمع وصلاح، أو تفريق، على النحو الذي تقدم (٣).

ولا يشترط المالكية تكرار الضرر لطلب التفريق، فلو حصل مرة واحدة، كان للزوجة طلب التفريق على المشهور عندهم (٤).

وبرأى المالكية أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، إلا أنه قصر طلب التظليق على ما إذا كان الضرر من النوع الذي لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين.

### ٣ - التفريق لعدم الإنفاق :

حيث نص القرآن الكريم على وجوب نفقة الزوجة على زوجها على قدر حاله من يسار وإعسار، وذلك في قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

فبمجرد دخول الزوج على زوجته، فإن نفقتها تجب عليه، وعند ابن حزم

(١) أحكام القرآن ١ / ٤٢٦، وانظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٣٤٥.

(٢) راجع: بداية المجتهد ٣ / ١٤٠، ١٤١، والفرقة بين الزوجين ص ١٥٢، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ٣٦٢، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩ / ٧٠٦٠.

(٣) راجع: ص ٣٥٣ - ٣٥٥.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٣٤٥.

تجب بمجرد العقد - كما تقدم (١).

وهذه النفقة لا تسقط بحال ما دامت الزوجية قائمة، والزوج غير ناشز، حتى ولو كانت موسرة .

وفي حال إعسار الزوج بالنفقة، هل يجوز للزوجة طلب التفريق للضرر؟ في المذهب الحنفي (٢): إذا أعسر الزوج بالنفقة على زوجته، فلا تفريق بينهما مطلقاً، وللزوجة أن ترفع أمرها إلى القاضي، ويأمرها القاضي إن كانت موسرة أن تنفق من مالها، أو تستدين عليه، فإن لم يكن لها مال، ولا تجد من تستدين منه، فإنه يجب عليها أن تصبر، وتبقى مع زوجها تقاسمه شظف العيش، كما قاسمته نعومته، وفي حال عناد الزوج، ومضارته زوجته بعدم الإنفاق، فلا تفريق بينهما، وإنما يجبره القاضي بما له من سلطان على أن ينفق عليها .

يستدلون بقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ .

حيث أخذوا من إطلاق الآية دليلاً على ما ذهبوا إليه، فالزوج لا يعد ظالماً ولا آثماً بإعساره بالنفقة، حتى يظلمه القاضي بإيقاع الطلاق عليه، وإن كان موسراً، فهو ظالم لعدم الإنفاق، ولكن هذا الظلم لا يندفع بالتفريق، ولكن بوسائل أخرى يراها القاضي لإرغامه على الإنفاق، حيث إنه لم يثبت لديهم عن النبي ﷺ أنه فرق بين زوجين لعدم الإنفاق، ومعلوم أن الصحابة رضوان الله عليهم كان فيهم المعسر، كما كان فيهم الموسر .

(١) راجع: ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) راجع: تحفة الفقهاء/١، ١٦٣، وشرح فتح القدير ٣/٣٢٩ واللباب ٣/٩٦، والفقهاء الإسلامى

وأدلته ٧/٩، ٧٠٤٣، ٧٠٤٤، والوجيز لأحكام الأسرة ٢٨٩، ٢٩٠ .

أما الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد،<sup>(١)</sup> فيجيزون للمرأة طلب التفريق لعدم الإنفاق، حتى ولو كانت موسرة ذات مال .

وقد اتفق هؤلاء الأئمة على أن الإعسار المبيح للتفريق، هو الإعسار عن الأشياء الضرورية التي تدفع الجوع والعري، أما ما يزيد عن هذه الأمور الضرورية، والتي تعد من الكماليات، فلا يحق للزوجة طلب التفريق لأجلها، لأنها ليست من النفقة الواجبة، حتى ولو كانت الزوجة ممن نشأن في بجموحة من العيش<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع: المعونة ٧٨٤/٢، وبداية المجتهد ٩٠/٣، والكافي ٣/٣٦٧، ومغنى المحتاج ٤٤٢/٣، ٢٤٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٨/٢، والواضح ٤٦٥، والوجيز لأحكام الأسرة ص ٢٩٣، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق ص ٢١٣ .  
وقد نص المالكية على أن الزوج إذا كان معسراً، وعلمت الزوجة بإعساره وقت العقد، فلا يحق لها طلب التفريق لإعساره بعد ذلك .

(٢) هذا مجمل ما اتفق عليه الأئمة الثلاثة، ولهم في ذلك بعض التفصيلات التي دارت حولها بعض الخلافات، كاختلافهم مثلاً في حالة ما إذا امتنع الزوج عن النفقة تعتاً، كيف تحصل الزوجة على نفقتها الواجبة؟ فالشافعية والحنابلة قالوا: يجوز لها أن تأخذ من ماله دون إذنه قدر ما يكفيها عملاً بحديث هند: « خذى ما يكفيك وولدتك بالمعروف » فإن لم تتمكن من ذلك فلها أن ترفع أمرها إلى القاضى ليحصل لها النفقة الواجبة؟ وله أن يحبس الزوج حتى يؤديها عند الحنابلة، فإن صبر على الحبس، ولم يقدر القاضى على ماله، فلها الحق في طلب التفريق رفعاً للظلم، والمالكية يقولون: على الزوجة التي يمتنع زوجها عن النفقة تعتاً، أن ترفع أمرها إلى القاضى، فإن كان للزوج مال ظاهر، وهو حاضر غير غائب، فلا يجيبها القاضى إلى طلب التفريق، وإنما يأمر بتحصيل النفقة من ماله الظاهر المعروف، فإن لم يكن له مال ظاهر، فللقاضى أن يعجل عليه الطلاق، وقيل: يحبسه حتى ينفق، وإذا حبس ولم ينفق، طلق عليه .

انظر: تفصيل الخلاف في هذه المسألة وغيرها مما يتصل بهذه النقطة في: الكافي ٣/٣٦٨، ٣٦٩، ومغنى المحتاج ٤٤٢/٣، وبلغة السالك على الشرح الصغير للدردير ٣٢٤/٢، ومنار السبيل ٣٠٢/٢، والواضح ٤٦٥، والمفصل ٤٨٣/٨ .

يستدل هؤلاء الأئمة لمذهبهم في جواز التفريق لعدم الإنفاق بعدة أدلة، منها قول الله: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والإمساك بمعروف لا يتأتى مع الإعسار، فيجب المصير إلى التسريح بإحسان .

وقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] ، والمعسر إذا أمسك زوجته كان مضاراً معتدياً .

وقوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] . وإمساكها مع عدم الإنفاق عليها ليس من المعاشرة بالمعروف (١).

- ولا بن القيم رأى وجيه في هذه المسألة، يمثل رأياً وسطاً، بين رأى الحنفية ورأى الجمهور، بالإضافة إلى أنه في نظري يعد الأكثر اتفاقاً مع روح الشريعة، وما ينبغي أن يكون عليه الزوجان من وفاء، ومعاونة في السراء والضراء .

حيث يرى رحمه الله . أنه لاحق للمرأة في طلب التفريق من زوجها المعسر إلا في حالة ما إذا كان قد غرر بها عند الزواج، بأن تراءى لها باليسار كذباً، أو أن يكون ذا مال، ولكنه يرضن عليها بالنفقة، وعجزت هي عن تحصيل النفقة الواجبة من ماله .

أما إذا تزوجته عالة بإعساره، أو كان موسراً فأعسر، فلا حق لها في طلب الفرقة، لأنه يتنافى مع مكارم الأخلاق، وما ينبغي أن تكون عليه الحياة بين الزوجين من وفاء وتراحم :

قال: ( وقد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد، فيفتقر الرجل الوقت، ويستغنى الوقت، فلو كان كل من افتقر فسخت عليه امرأته، لعم البلاء، وتفاقم الشر، وفسخت أنكحة أكثر العالم، وكان الفراق بيد أكثر النساء، فمن الذي لم تصبه عسرة، ويعوز النفقة أحياناً) (١) .

(١) راجع: المعونة ٢ / ٧٨٤، والفرقة بين الزوجين ص ١٣٥ ، والأحوال الشخصية للبرديسي

أما عن نوع الفرقة بسبب الإعسار :

فقد ذهب المالكية إلى أن الفرقة بسبب الإعسار: طلاق رجعي، وعدها الشافعية والحنابلة فسحاً، (١) لا بد وأن يكون عن طريق القاضى، وبه أخذ القانون .

---

(١) راجع: المعونة ٢ / ٧٨٥ ، وكفاية الأخيار ٢ / ٢٧٩ ، والواضح ص ٤٦٥ ، والفرقة بين

الزوجين ص ١٣٩ .

## المبحث الرابع التفريق باللعان

إذا قذف الزوج زوجته بالزنا، وعجز عن إقامة البينة (١) عليها، كان له الحق في أن يلاعنها، حتى يدرأ حد القذف (٢) عن نفسه .  
والملاعةنة معناها: المباعدة، ومنه (لعنه الله)، أى: أبعده وطرده، (٣) لأن الزوجين إذا تلاعنا، ابتعدا عن بعضهما، فلا يجتمعان أبداً .

وتتم الملاعةنة، أو اللعان، بكلمات معلومة نص عليها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ \* وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ \* وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ \* وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ \* وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٦ - ١٠].

معنى ﴿يَرْمُونَ﴾: يتهمون أزواجهم بالزنا، وأصل الرمي: القذف بالحجارة، أو شيء صلب من اليد، ثم استعير للقذف باللسان؛ لأنه أذى بالقول، فهو يشبه الأذى الحسى (٤).

(١) التي هي الشهود الأربعة .

(٢) الذي هو ثمانون جلدة، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] ، ثم إنه لما قد يتعذر على الزوج أن يأتي بالشهود الأربعة، وفي الوقت نفسه: لا يفترض فيه أن يقذف زوجته كاذباً، لما فيه من تلطيف شرفه، شرعت له الملاعةنة .

(٣) راجع: الصحاح (لعن) ٦ / ٢١٩٦، واللسان (لعن) ٥ / ٤٠٤٤ .

(٤) راجع: المفردات في غريب القرآن (رمي) ٢٠٣، ٢٠٤، وأحكام القرآن لابن العربي

١٣٣٢ / ٢، والتحرير والتنوير ١٨ / ١٥٨، روائع البيان ٢ / ٥٥ .

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ﴾، يعنى: يشهدون على صحة ما قالوا، ﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾

يعنى: غير أنفسهم .

وحذف متعلق ﴿شُهَدَاءُ﴾، لظهوره من السياق، أى: شهداء على ما ادعوه

مما رموا به أزواجهم (١).

﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾، أى: الشهادة التى ترفع عنه حد القذف: أن

يحلف أربع مرات بالله، إنه لصادق فيما رماها به من الزنا.

فالمراد بلفظ الشهادة هنا: اليمين، وهذا استعمال شائع فى لغة العرب، أن

يقال: أحلف بالله، وأشهد بالله، فى معرض الأيمان دون الشهادة (٢) وبه جاء

القرآن الكريم، فى قول الله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ

يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١، ٢]. ثم قال:

﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

ويؤكد أن المراد فى الآية: اليمين، قوله ﷺ: للملاعن فى إحدى روايات

ابن عباس: « احلف بالله الذى لا إله إلا هو: إنى لصادق... » (٣).

هذا مما حدا بالبخارى أن يترجم لأحاديث اللعان، بقوله: (باب: إحلاف

الملاعن)، وقد كان رحمه الله فقهه فى تراجمه .

قال ابن العربي (٤): (والفيصل فى أنها يمين لا شهادة ، أن الزوج يحلف

لنفسه فى إثبات دعواه، وتخليصه عن العذاب، وكيف يجوز لأحد أن يدعى

فى الشريعة: أن شاهداً يشهد لنفسه بما يوجب حكماً على غيره ؟ هذا بعيد فى

(١) راجع: التحرير والتنوير ١٨/١٦٣ .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٣/١٣٤٤ .

(٣) أخرجه الحاكم فى (الطلاق) ٢/٢٠٢، وقال: صحيح على شرط البخارى ، ولم يخرجاه،

وأخرجه البيهقى فى (اللعان) باب: (من يلاعن من الأزواج ومن لا يلاعن) ٧/٣٩٥ .

(٤) راجع: أحكام القرآن ٣/١٣٤٤ .



الأصل، معدوم في النظر).

وإذا كان المراد بالشهادة هنا: الأيمان، فإنها لا تأخذ حكم الشهادة، وسيأتي

الخلافاً للفقهي في هذا.

وقرأ الجمهور بنصب (أربع)، على تقدير: فعليه أن يشهد أربع شهادات،

وقرأ حمزة وحفص: (أربع) بالرفع، على أنه خبر المبتدأ ﴿فَشَهَادَةٌ﴾ (١) وفي

قوله: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، حكاية للفظ اليمين، أى يقول: إني لمن الصادقين

فيما ادعت عليها (٢).

﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ أى: والشهادة الخامسة، ومعلوم أن الشهادات أربع في الزنا،

وقد زيد في اللعان هذه الشهادة الخامسة؛ لتغليظ الأيمان وتقويتها؛ لذا جعلت

بلفظ مخالف.

ويؤكد هذا المعنى قراءة من قرأ (أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) بتخفيف (أن)،

ورفع (لعنة) و(أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) بتخفيف (أن) و﴿غَضَبَ﴾ فعل ماضٍ (٣)

فيكون اسم (أن) ضمير الشأن محذوفاً، تهويلاً لأمر الشهادة الخامسة (٤).

ومعنى (لعنة الله): غضبه ونقمته، فأصل اللعن: الطرد والإبعاد

- كما تقدم.

(١) هذه القراءة متواترة كما في الإقناع في القراءات السبع ٧١١/٢، وتقريب النشر ص ١٤٩.

وانظر: معانى القرآن للزجاج ٣٢/٤، وجامع البيان ٢٧١/٩، والمحرد الوجيز

١٠/٤٤٠، وزاد المسير ٣٤٦/٥.

(٢) راجع: التحرير والتنوير ١٦٥/١٨.

(٣) هذه هى قراءة نافع. وهى قراءة متواترة، كما في الإقناع في القراءات السبع

٧١١/٢، وتقريب النشر ص ١٤٩، وانظر: زاد المسير ٣٤٦/٥.

(٤) راجع: التحرير والتنوير ١٦٥/١٨.

﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ ، أى: يدفع عنها، و(الدرء): الدفع (١) وفى قوله:  
﴿الْعَذَابَ﴾ قولان (٢):

أحدهما: أنه الحبس .

والآخر: أنه الحد .

ورجحه الطبرى (٣) ، والرازى (٤) ، قال: ( . . . والألف واللام الداخلان على ﴿الْعَذَابَ﴾ لا يفيدان العموم ؛ لأنه لم يجب عليها جميع أنواع العذاب، فوجب صرفهما إلى المعهود السابق، والمعهود السابق هو الحد (٥) ، لأنه تعالى ذكر فى أول السورة: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، والمراد منه: الحد، وإذا ثبت أن المراد من العذاب فى قوله: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ ، هو الحد، ثبت أنها لو لم تلعن لحدت، وأنها باللعن دفعت الحد) .

﴿أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ، أى: أن تحلف هى أربع مرات بالله، إنه لكاذب فيما رماها به من الزنا، وهذه تقوم مقام الشهود الأربع فى إثبات عفتها .

﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ أى: والشهادة الخامسة . . . ، وعبر بـ(الغضب) هنا، وفى حق الزوج بـ (اللعنة) ؛ لأن الغضب أشد فى العقوبة من اللعنة، والمرأة فى اقترافها جريمة الزنا: أسوأ من الرجل فى

(١) راجع: الصحاح (درأ) ٤٨/١ ، وتفسير ابن أبى حاتم ٢٥٣٦/٨ ، ومعالم التنزيل ١٦/٦ ، والبحر المحيط ٤٣٤/٦ .

(٢) راجع: جامع البيان ٢٧٥/٩ ، ومعانى القرآن للنحاس ٥٠٦/٣ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١٣٤٥/٣ ، والمحزر الوجيز ٤٤٤/١٠ ، والبحر المحيط ٤٣٤/٦ .

(٣) راجع: جامع البيان ٢٧٤/٩ .

(٤) راجع: مفاتيح الغيب ١٦٨/٢٣ .

(٥) الذى هو حد الزانية، وهو الجلد مائة جلدة إن كانت غير محصنة، والرجم إن كانت محصنة .

ارتكابه جريمة القذف، كما أن النساء كثيراً ما يستعلمن لفظ (اللعن)،  
 فربما يجترئن على التفوه به لاعتيادهن عليه، وسقوط هيئته في قلوبهن بخلاف:  
 غضب الله (١).

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ جواب ﴿لَوْلَا﴾:

محذوف، لتحويل الأمر وتفخيمه، تقديره - كما يرى ابن عطية: لكشف الزناة  
 بأيسر من هذا، أو لأخذهم بعقاب من عنده (٢).

ومما يروى في سبب نزول هذه الآية :

أن هلال بن أمية (٣) الواقفي رمى زوجته بشريك بن السحماء (٤) البلوي،  
 فعزم رسول الله ﷺ على ضربه حد القذف، فنزلت هذه الآية، فجمعهما رسول  
 الله ﷺ في المسجد، وتلاعنا، فتلكأت المرأة عند الخامسة، ووعظت، وقيل:  
 إنها موجبة، (٥) فقالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، ولجت (٦)، وفرق

(١) راجع: روائع البيان ٨١/٢، ٨٢.

(٢) راجع: المحرر الوجيز ٤٤٩/١٠.

(٣) هلال بن أمية بن عامر بن قيس الواقفي الأنصاري شهد بدرًا وما بعدها، وهو أحد الثلاثة  
 الذين تاب الله عليهم.

راجع: الإصابة ٦٠٧/٣.

(٤) شريك بن سحماء - بفتح السين وسكون الحاء المهملتين - وهي أمه، واسم أبيه: عبدة بن  
 مغيث، يقال: إنه شهد مع أبيه غزوة أحد وكان أحد، الأمراء بالشام في خلافة أبي بكر  
 رضى الله عنه.

راجع: الإصابة ١٥٠/٢.

(٥) أى: موجبة للعذاب الأليم إن كانت كاذبة، والذي وعظها هو رسول الله ﷺ.

راجع: المنهل العذب المورود ٢٤٣/٤.

(٦) معنًى: لجت: لج في الأمر، تمادى عليه، وأبى أن ينصرف عنه. اللسان (لج)

رسول الله ﷺ بينهما، فولدت غلاماً كأنه جمل أورك (١)، ثم كان - بعد ذلك - هذا الغلام بمصر، وهو لا يعرف لنفسه أباً (٢).

وجاء أيضاً عويمر العجلاني (٣)، فلاعن امرأته، وكان قد جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: أ رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أ يقتله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل، فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل الله فيك وفي صاحبك، فاذهب فأت بها، ثم أمرهما فتلاعنا، فلما فرغا، قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ (٤).

قال ابن عطية: والمشهور أن نازلة هلال قبل، وأنها سبب الآية، وقيل: نازلة عويمر قبل (٥).

(١) الأورك - بفتح فسكون - من كل شيء: ما كان لونه لون الرماد، ومن الناس: الأسمر، ومن الإبل: ما فى لونه بياض إلى سواد .

راجع: اللسان (ورق) ٤٨١٦/٥، ٤٨١٧، والنهاية (ورق) .

(٢) حديث هلال بن أمية روى بروايات متعددة، بعضها مطولاً، وبعضها مختصراً، وقد رواه البخارى فى (الطلاق) باب (يبدأ الرجل بالتلاعن) مختصراً عن ابن عباس، حديث (٥٣٠٧) ٦٨٥/٣ وانظر: أسباب النزول للواحدى ص ٢٣٧، وجامع البيان ٢٧٢/٩، والمحزر الوجيز ٤٣٨/١٠ .

(٣) عويمر بن أبى أبيض العجلانى، وقال الطبرانى: عويمر بن الحرث بن زيد بن جابر العجلان، وأبيض لقب لأحد آبائه، صحابى جليل .  
راجع: الإصابة ٤٥/٣ .

(٤) حديث عويمر رواه البخارى مطولاً فى كتاب: (الطلاق) باب: (إحلاف الملاعن) وانظر: أسباب النزول للواحدى ٢٣٧، وجامع البيان ٢٧٤/٩، ومعالم التنزيل ١٢/٦، والمحزر الوجيز ٤٣٨/١٠ .

(٥) راجع: المحزر الوجيز ٢٣٨/١٠ .

## الجانب الفقهي :

من الآية الكريمة استنبط الفقهاء من أحكام اللعان ما يلي<sup>(١)</sup>:

- إذا قذف الزوج زوجته بالزنا، كأن يقول لها: زנית أو رأيتك تزنين، أو يا زانية<sup>(٢)</sup>، وتعذر عليه إقامة البينة عليها، فعليه أن يدرأ عن نفسه حد القذف بملاعنتها، وإذا لاعنها: وجب إقامة الحد عليها، ولها أن تسقط عن نفسها الحد بملاعنته<sup>(٣)</sup>.

- إذا قذف الزوج زوجته بالزنا، ثم امتنع عن ملاعنتها، حدد حد القذف، فإن لاعنها، وامتنعت هي عن ملاعنته، حدد حد الزنا، وهذا هو قول مالك، والشافعي، وأهل الحجاز،<sup>(٤)</sup> وذلك لقوله تعالى: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾، حيث أثبتت الآية، أن الذي يدفع عن

(١) راجع: روائع البيان ٢/ ٨٤-٩٥، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٩/ ٧٠٠٢-٧١٢٢ وفى أحكام الأسرة ٥٠٥-٥٠٧، والموسوعة الفقهية الميسرة، الطلاق ٢٥٢-٢٧٧.

(٢) هذا عند جمهور الفقهاء، وقال مالك فى أحد قوله: لا يلاعن إلا أن يقول لها: رأيتك تزنين، حيث يشترط الرؤية، وفى رواية عنه: أن يصف مارآه، كما يصف شهود الزنا، وذلك للتغليظ عليه؛ لما يترتب على ملاعنته من معرة على المرأة، أو الحد، والراجح هو رأى الجمهور للآية: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ حيث لم تشترط رؤية ولاوصفاً.

وانظر المعونة ٢/ ٩٠٢، وتحفة الفقهاء ١/ ٢١٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٣/ ١٣٤٣، والكافي ٣/ ٢٧٦، وبداية المجتهد ٣/ ١٦٢، والمجموع ١٧/ ٣٩١، والإقناع ٢/ ٣٣٦.

(٣) وقد أثبتت السنة مشروعية اللعان أيضاً فى حالة ما إذا كان هناك ولد، أو حمل، يريد الزوج أن ينفيه عنه، فإذا تم اللعان: انتفى الولد، فلا ينسب إلى الزوج، وتسقط نفقته عنه، وينتفى التوارث بينهما، ولكنه يلحق بأمه، فترثه ويرثها، وهذا هو قضاء رسول الله ﷺ، كما فى مسند أحمد ٦/ ٤٥٥ حديث رقم (٧٠٢٨) ط دار الحديث، وانظر: فقه السنة ٢/ ٢٧٦.

(٤) راجع: المعونة ٢/ ٩٠١، ٩٠٢، وبداية المجتهد ٣/ ١٦٦، ١٦٧، والمجموع ١٧/ ٣٩٠، ٣٩٧، والمنهل العذب المورود ٤/ ٢٤٩.

المرأة ﴿الْعَذَابُ﴾ الذى هو الحد- كما سبق وأن رجحه شيخ المفسرين الطبرى - هو: لعانها، فإذا امتنعت- حسب مفهوم الآية- فقد وجب عليها الحد .

ويرى الحنفية، والحسن، والأوزاعي، وأحمد، أن المرأة إذا امتنعت عن اللعان لا تحد، ولكن تجس حتى تلاعن، أو تقر بالزنا (١)، حيث يرى هؤلاء أن زنا المرأة لا يثبت بلعان الزوج وحده، وإلا لما سمع لعانها، ولا وجب الحد على قاذفها، فالشبهة قائمة والحدود تدرأ بالشبهات، كما أن الله سبحانه جعل اللعان هو موجب قذف الزوجات، فمن أوجب الحد على الممتنع منهما، فقد خالف النص.

وقد انتصر الفقيه المالكي ابن رشد لهذا الرأى، حيث قال: (وبالجمله فقاعدة سفك الدماء، مبنها فى الشرع على أنها لا تراق إلا بالبينة العادلة، أو بالاعتراف) (٢).

ومع وجاهة قول ابن رشد، وما احتج به أصحاب هذا القول بصفة عامة، إلا أن الراجح فى نظرى هو ما ذهب إليه مالك والشافعى؛ لأن اللعان شرع لدرء وجوب استحقاق ﴿الْعَذَابُ﴾ الذى هو حد القذف وحد الزنا المذكورين فى أول السورة، فإذا نكل أحد الزوجين عن القيام به، فإن الحكم يرجع إلى عمومه.

- إذا أقام الزوج بينة على زنا زوجته، فإنه لا يسقط الحد عنها بملاعتها؛ لأن اللعان شرع عند تعذر إقامة البينة، كما تفيد الآية.

- لا يشترط فى الزوج الملاعن ما يشترط فى الشاهد من شروط، على قول من قال بأن اللعان: يمين، وليس شهادة، وهو مذهب مالك، والشافعى، وسعيد ابن المسيب، والحسن البصرى، وأكثر أهل العلم .

ويرى سفيان الثورى، والأوزاعي، والزهرى، والحنفية، ورواية عن

(١) راجع: تحفة الفقهاء ٢٢٣/١، وبداية المجتهد ١٦٧/٣، والكافى ٢٩١/١، واللباب ٧٥/٣.

(٢) راجع: بداية المجتهد ١٦٧/٣ .

الشافعي وأحمد (١) ، أن اللعان شهادة، وليس يمين، ومن ثم يشترط في الزوجين الملاحنين، أن يكونا زوجين، حرين، مسلمين عاقلين، بالغين، غير محدودين في قذف، أما العبدان، أو الكافران، أو المحدودان في قذف، فلا تجوز شهادتهما ؛ لأنهما ليسا من أهل الشهادة .

حجة هؤلاء: أن الآية، والأحاديث الواردة، صرحت بلفظ الشهادة، وليس الأيمان، كما أن الأزواج لما استثنوا من جملة الشهداء بقوله: (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) وجب أن لا يلاعن إلا من تجوز شهادته .

والصواب في رأيي هو قول من قال بأن اللعان يمين، وليس شهادة، لقوة أدلة أصحاب هذا القول، والتي تقدم ذكرها في تفسير الآية .

- اتفق الفقهاء على أن اللعان لا يتم إلا على يد حاكم، أو من ينوب عنه كالقاضي ؛ لأنه إذا نكل أحد الزوجين، أو ثبت عليه الأمر، وجب الحد، وإقامة الحد من خصائص الحكام، ففي اللعان إذن من التغليظ ما يقتضى أن يختص به الحكام (٢).

وينبغي على الحاكم أن يعظ الزوجين أولاً، ويخوفهما من عذاب الله على نحو ما فعل رسول الله ﷺ .

- يتم اللعان بالألفاظ والكيفية التي جاءت بها الآيات، وهذا ما عليه جمهور الفقهاء (٣) وذلك بأن يبدأ الزوج فيقول أربع مرات: (أشهد بالله إنى لمن

(١) راجع: تحفة الفقهاء ٢١٩/١، وبدائع الصنائع ٢٤٢/٣، وبداية المجتهد ١٦٥/٣، والكافى ٢٧٧/٣، والمنجموع ٤٣٢/١٧، والمنهل العذب المورود ٢٥١/٤، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٧١١٦/٩ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٧٢/٢٣، والكافى ٢٨١/٣، وفتح البارى ١٢٩/٢٠، ومغنى المحتاج ٣٧٦/٣، ومنار السبيل ٢٧١، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٧١٠٢/٩ .

(٣) راجع: المعونة ٩٠٧/٢، وبداية المجتهد ١٦٦/٣، وروضة الطالبين ٣٥٢/٨، والإقناع ٣٤٤/٢، وروائع البيان ٨٨/٢ .

الصادقين فيما رميت امرأتى من الزنا)، ثم يختم في المرة الخامسة بقوله: ﴿لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ، ثم تلاعن المرأة فتقول أربع مرات: (أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا)، ثم تختتم في المرة الخامسة بقولها: (غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا).

فإذا أبدل الزوج لفظ (الغضب) بـ (اللعنة) مثلاً، وكذا المرأة إذا أبدلت (اللعنة) بـ (الغضب)، أو قال أحدهما: (أحلف بالله) بدلا من (أشهد بالله)، أو بدأت المرأة باللعان قبل الرجل، فهناك من الفقهاء من أجاز ذلك، ولكن ظاهر الآية، وما فعله رسول الله ﷺ يرجح ما عليه الجمهور.

وإذا كان هناك ولد، أو حمل يريد الزوج نفيه، وجب عليه أن يذكره في لعانه، فيقول: (وإن هذا الولد، أو الحمل ليس مني) (١).

- إذا تم اللعان، وحكم الحاكم بالفرقة: (٢) فرق بين المتلاعنين، فلا يجتمعان أبداً؛ لقوله ﷺ:

« المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » (٣)، ولو أكذب الزوج نفسه لا يرتفع هذا التحريم بينهما، ولكن يحد حد القذف، ويلحق به النسب الذي نفاه،

(١) راجع: الكافي ٢٨٤/٣، والواضح ٤٥١، ومنار السبيل ص ٢٧٣/٢.

(٢) هذا عند أبي حنيفة وأحمد، وذهب مالك وأحمد في رواية أخرى عنه، أن الفرقة تقع بعد لعانهما جميعاً، وعند الشافعي تقع بمجرد لعان الزوج، ولكن ما ذهب إليه أبو حنيفة وأحمد هو الصواب، لما ورد في رواية البخاري التي رواها ابن عباس: (وفرق رسول الله ﷺ بينهما).

راجع: تحفة الفقهاء ٢٢١/١، وبداية المجتهد ١٦٨/٣، والكافي ٢٨٩/١، وفتح الباري ١٢٤/٢، والواضح ص ٤٥١، ومنار السبيل ص ٢٧٣/٢.

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني في (النكاح) باب: (المهر-)، عن ابن عمر، حديث (١١٦) ٢٧٦/٣، وإسناده جيد كما في التعليق المغني على الدارقطني ٢٧٦/٣ وأخرجه البيهقي في (اللعان)، باب: (ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة).



وهذا هو قول جمهور الفقهاء (١).

وأجاز له أبو حنيفة أن يعقد عليها ثانية بعد أن يقام عليه حد القذف، ولكن الحديث لا يؤيد ما ذهب إليه (٢).

- الفرقة باللعان فرقة فسخ لا طلاق عند جمهور الفقهاء، وعند أبي حنيفة هي طلاق بائن؛ لأن سببها من جانب الزوج (٣).

والراجح هو قول الجمهور لتأييد التحريم باللعان، وهو ما يؤكد أن الفرقة به فسخ، لا طلاق بائن.

هذا. والفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة والسكنى في أثناء العدة؛ لأنهما تبيان في عدة الطلاق، لا عدة الفسخ.

(١) راجع: المعونة ٢/٩٠٩، وبداية المجتهد ٣/١٦٧، ومغنى المحتاج ٣/٣٨٠، وفتح الباري

٢/١٣٩، ونيل الأوطار ٦/٣١٧، وروائع البيان ٢/٩٤.

(٢) راجع: تحفة الفقهاء ١/٢٢٢، واللباب ٣/٧٨.

(٣) راجع: تحفة الفقهاء ١/٢٢٢، وبداية المجتهد ٣/١٦٩، وحاشية ابن عابدين ٣/٤٨٨،

والإقناع ٢/٣٤٢، واللباب ٣/٧٧، والمتهل العذب المورود ٤/٢٥٠.

## المبحث الخامس

### التفريق بإياء أحد الزوجين الإسلام

فى الإسلام: لا يجمع بين الكفر والإيمان فى عقد واحد مقدس، هو عقد الزواج، هذا العقد الذى يفترض فيه أن يكون مبنياً على التمازج، والاندماج، وتلازم الأنفس والأرواح؛ حتى يتم التواد والتراحم، ويتحقق معنى المودة والرحمة والسكن بين طرفيه .

والمشركة التى لا دين لها يردعها عن الشر، ويوجب عليها الأمانة، ويحرم عليها الخيانة، ليست أهلاً للزواج بمسلم، ولا تؤمن على بيته وأولاده، وكذا المسلمة لا يمكنها أن تتجاوب شعورياً مع رجل لا يعرف له رباً، ولا تأمن على دينها ونفسها فى كنفه، ومن ثم كان هذا الحكم القاطع بحرمة الجمع بين الكفر والإيمان فى عقد الزواج. والنص القرآنى فى هذا :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَكَحُّوهُنَّ إِذَا أْتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ بِحُكْمِ بَيْنِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [المتحنة: ١٠] .

فى سبب نزول هذه الآية يروى ابن عباس: لما كان عام الحديبية (١) صالح

(١) الحديبية: بضم الحاء، وفتح الدال، وياء ساكنة، وياء موحدة مكسورة- وقد اختلف العلماء فى - الياء - فمنهم من شددها، ومنهم من خففها، فروى عن الإمام الشافعى رضى الله عنه أنه قال: الصواب تشديد الحديبية، وقيل: كل صواب وأهل المدينة يثقلونها، وأهل العراق يخففونها - اسم بئر تقع على بعد اثنين وعشرين كيلاً إلى الشمال الغربى من مكة، وتعرف الآن بالشمسى وأطرافها تدخل فى حدود الحرم المكى، وقد سميت =

مشركوا مكة رسول الله ﷺ على أن من أتاه من أهل مكة رده إليهم، ومن أتى أهل مكة من أصحابه، فهو لهم، وكتبوا بذلك الكتاب وختموه، فجاءت سبيعة بنت الحارث الأسلمية بعد الفراغ من الكتاب، والنبي بالحديبية، فأقبل زوجها وكان كافراً، فقال: يا محمد، اردد على امرأتي، فإنك قد شرطت لنا أن ترد علينا من أتاك منا، وهذه طينة الكتاب لم تجف بعد، فنزلت هذه الآية (١).

ومعنى: ﴿مُهَاجِرَاتٍ﴾، الهجرة فى اللغة: الخروج من أرض إلى أرض، وفى الشرع: الانتقال من دار الكفر إلى دار الإيمان، وسمى المهاجرون: مهاجرين: لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم ابتغاء مرضاة الله، ولحقوا بدار

= الغزوة بها لأن قريشاً منعت المسلمين من دخول مكة، وهم فى الحديبية. وذلك فى أواخر السنة السادسة من الهجرة، وما ذكره ابن عباس هو أحد شروط هذا الصلح، وهناك من يرى أن الآية نسخت ما عاهد عليه السلام قريشاً، والصواب أنه لا نسخ، وإنما خصصت الآية عموم السنة، إذ أخرجت النساء من عموم الاتفاق وذلك لأنهن أرق قلباً، وأسرع تقلباً، وأشد فتنة من الرجل إذ لا صبر لهن على البلاء، والأذى فى سبيل الله، فرحم الله ضعفهن، ومنع ردهن إلى الكفرة.

راجع: معجم البلدان ٢/ ٢٦٥، والسيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٢٨٢، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٦، والسيرة النبوية الصحيحة، أكرم العمري (أ. د) ٢/ ٤٣٤، مركز بحوث السنة والسيرة، جامعة قطر، ط ١٩٩١، وفتح القدير ٥/ ٣٠٥. (١) راجع: أسباب النزول للواحدى ص ٣١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٦٠، ومفاتيح الغيب ٢٩/ ٣٠٦، والبحر المحيط ٨/ ٢٥٦، وزاد المسير ٨/ ٨، والتحرير والتنوير ٢٨/ ١٥٥. وقد اختلف العلماء فى المرأة التى كانت سبباً لنزول الآية على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها سبيعة، وقد روى عن ابن عباس .

الثانى: أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط، وقد روى عن جماعة من أهل العلم، وهو المشهور.

الثالث: أميمة بنت بشر من بنى عمرو بن عوف، ذكره أبو نعيم الأصبهاني.

وانظر: النكت والعيون ٥/ ٥٢١ .

ليس بها أهل ولا مال، وهي المدينة (١).

و(الامتحان): الاختبار، والمراد: اختبار إيمانهم بما يغلب على ذلك الظن (٢)، قال الزمخشري:

(فابتلوهن بالحلف، والنظر في الأمارات، ليغلب على ظنونكم صدق إيمانهن) (٣).

وذلك لما روى أن النساء من أهل مكة، من كانت منهن تريد إضرار زوجها، قالت: سأهاجر إلى محمد ﷺ، فلذلك أمر ﷺ بامتحانهن (٤).

ولذا قال المفسرون: إن المخاطب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾: هو رسول الله ﷺ، ويراد به سائر المؤمنين عند غيبته (٥).

واختلف فيما كان يمتحنهن به ﷺ على ثلاثة أقوال: (٦).

أحدها: أنه كان يمتحنهن بـ (شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله)، وروى عن ابن عباس .

الثاني: أنه كان يستحلف المرأة بالله: ما خرجت من بغض زوج، ولا رغبة في أرض، ولا التماس دنيا، ما خرجت إلا حباً لله ورسوله، وروى عن ابن

(١) راجع: اللسان (هجر) ٤٦١٧/٥، وروائع البيان ٥٥٠/٢ .

(٢) راجع: بهجة الأريب ص ٣٩٩، والتحرير والتنوير ١٥٦/٢٨ .

(٣) راجع: الكشاف ٣٨١/٤ .

(٤) راجع: النكت والعيون ٥٢١/٥، والجامع لأحكام القرآن ٦١/١٨، وروائع البيان ٥٥٦/٢ .

(٥) راجع: زاد المسير ٩/٨ .

(٦) راجع: جامع البيان ٦٤/١٢، ٦٥، والنكت والعيون ٥٢١/٥، والجامع لأحكام القرآن ٦١/١٨، والبحر المحيط ٢٥٦/٨، وزاد المسير ٩/٨ .

عباس أيضاً .

الثالث: أنه كان يمتحنهن بقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهَتَّانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٢] .

قالت عائشة: ما كان رسول الله ﷺ يمتحن إلا بهذه الآية (١).

وجملة ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ معترضة، أى أن الله يعلم سراثرهن، ولكن عليكم أن تختبروا ذلك بما تستطيعون من الدلائل، ثم إن الحكم يكون حسب الظاهر، والله يتولى السرائر .

﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾، أى: غلب على ظنكم أنهن مؤمنات بما يظهر من الدلائل - فهذا جار مجرى العلم - ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾، أى: فلا تردوهن إلى أزواجهن الكافرين، ويقصد بهم: كل من ليس بمسلم .  
﴿لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾: فلم يحل الله مؤمنة لمشرك، ولا نكاح مؤمن لمشركة .

فقوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ يؤكد أن الإيمان من الجانبين شرط للحل، وأفاد التعبير بالفعل المضارع ﴿يَحِلُّونَ﴾: استمرار الحكم بينهم فيما يستقبل، كما هو في الحال، ما داموا على الإشراك، وهن على الإيمان (٢). لأنه لا صلة بين الإيمان والكفر، ورابطة العقيدة أقوى من رابطة النسب .

﴿وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا﴾، أى: أعطوا المشركين الذين جاءكم نساؤهم مؤمنات، ما

(١) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب (تفسير القرآن) باب: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ﴾ حديث (٤٨٩١) ٥١١/٣ .

وأخرجه الترمذى فى كتاب (تفسير القرآن) باب: (ومن سورة المتحنة) وقال: حديث حسن صحيح، حديث (٣٣٠٦) ٤١١/٥ .

وذكره الطبرى فى تفسيره ٦٤/١٢ .

(٢) راجع: البحر المحيط ٢٥٧/٨ .

أنفقوا في نكاحهم إياهن من الصداق<sup>(١)</sup> قال القرطبي<sup>(٢)</sup>:

(...) وذلك من الوفاء بالعهد، لأنه لما منع من أهله بحرمة الإسلام، أمر برد المال إليه حتى لا يقع خسران من الوجهين: الزوجة، والمال، وعدل هنا عن ذكر المهور، وعبر (بالإنفاق)، لأن أولئك النساء أصبحن غير زوجات، وهذا من لطائف القرآن<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ يعني: إذا أسلمن وانقضت عدتهن، لما ثبت من تحريم نكاح المشركة والمعتدة<sup>(٤)</sup> ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾: يعني: مهورهن، وسمى المهر أجراً: لأنه في الظاهر أجر البضع، أما في الحقيقة: فهو نحلة وعطية محضمة، وإلا لما فرض الشارع شطره لمن عقد عليها دون أن يدخل بها، كما تقدم<sup>(٥)</sup>.

وجاء بهذا القيد: ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، لئلا يظن أن ما دفعه الزوج السابق مسقط لاستحقاق المرأة المهر، ممن يود التزوج منها،<sup>(٦)</sup> ومعلوم أنه لا يجوز التزوج بها إلا بعد استبراء رحمها بثلاثة أقراء<sup>(٧)</sup>.

﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾: عصم: جمع عصمة، وهو ما يعتصم به من عهد وغيره، وأصل العصمة: الحبل، وكل ما أمسك شيئاً، فقد عصمه. والمراد بها هنا: النكاح<sup>(٨)</sup>.

(١) راجع: جامع البيان ٦٦/١٢ .

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٦٢/١٨ .

(٣) راجع: التحرير والتنوير ١٥٨/٢٨ .

(٤) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٦٣/١٨ .

(٥) راجع ص ١٩٨، ١٩٩ .

(٦) راجع: التحرير والتنوير ١٥٩/٢٨ .

(٧) يعني: ثلاث حيضات، أو أطهار، على خلاف كبير بين الفقهاء .

(٨) راجع: بهجة الأريب ص ٣٩٩، والجامع لأحكام القرآن ٦٤/١٨، ومفاتيح الغيب

٣٠٦/٢٩ وزاد المسير ١٠/٨، وروائع البيان ٥٥١/٢ .

﴿الْكُوفَرِ﴾: جمع كافرة، وهن النساء اللاتي لم يخرجن مع أزواجهن لكفرهن، وقد نهى الله عن المقام على نكاحهن، وأمر بفراقهن؛ لأن العصمة قد زالت بينهن وبين أزواجهن من المؤمنين بإسلامهم .

﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ ، أى: إن لحقت امرأة منكم بأهل العهد من الكفار مرتدة، فاسألوهم ما أنفقتم من المهر على نسائكم اللاحقات بهم، ﴿وَلَيْسَ أَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ يعنى: المشركين الذين لحقت أزواجهم بكم مؤمنات، إذا تزوجن منكم، فليسأل أزواجهن الكفار، من تزوجهن منكم ما أنفقوا (١).

قال ابن العربي: وكان هذا حكم الله مخصوصاً بذلك الزمان، فى تلك النازلة خاصة، بإجماع الأمة (٢).

﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ هذا هو حكم الله الذى شرعه لكم ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾: تذييل يشير إلى أن هذا الحكم، يقتضيه علم الله بما فيه مصالح العباد، وما تستقيم به أمور حياتهم .

### الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء - استناداً إلى هذه الآية - على أن المرأة إذا أسلمت وقعت الفرقة بينها وبين زوجها، ما دام على شركه، فلا تحل له ولا يحل لها، وكذا إذا أسلم الزوج وقعت الفرقة بينه وبين زوجته ما دامت على شركها.

ولكنهم اختلفوا حول كيفية وقوع الفرقة بينهما :

فذهب أبو حنيفة إلى أن الفرقة بينهما تقع، بعد أن يعرض القاضى الإسلام على من لم يسلم من الزوجين (٣) ؛ لما روى أن نصرانياً أسلمت امرأته فى عهد عمر رضى الله عنه فقال عمر: (إن أسلم، فهى امرأته، وإن لم يسلم فرق

(١) راجع: زاد المسير ٨/١٠، وروائع البيان ٢/٥٥١ .

(٢) راجع: أحكام القرآن ٤/١٧٨٨ .

(٣) راجع: الهداية ١/٢٤٧، واللباب ٣/٢٦، والفرقة بين الزوجين ١٧٢ .

بينهما، فلم يسلم، ففرق بينهما) (١) وورد أيضًا أن عمر قال لعبادة بن النعمان التغلبي، وقد أسلمت امرأته: إما أن تسلم، وإلا نزعته منك، فأبى فتزعاها منه (٢).

وفرق المالكية والشافعية والحنابلة بين إسلام أى من الزوجين قبل الدخول أو بعده، فإن أسلم أحدهما قبل الدخول ولم يسلم الآخر، وقعت الفرقة فى الحال، وإن كان الإسلام بعده: وقفت الفرقة على انقضاء العدة، فإن أسلم الآخر قبل انقضائها بقيا على نكاحهما، وإن لم يسلم حتى انقضت العدة، وقعت الفرقة بينهما (٣).

ويرى ابن حزم (٤) وقوع الفرقة فى الحال بإسلام الزوجة، وكذا الزوج، إن كانت زوجه غير كتابية .

والراجح فى نظرى هو ما ذهب إليه أبو حنيفة، حيث إنه لم يعرف عن رسول الله ﷺ - كما يقول ابن القيم - أنه قضى بواحدة منهما - يعنى: تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة - مع كثرة من أسلم فى عهده من الرجال وأزواجهن، وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر، وبعده منه (٥).

(١) الأثر عن عمر ذكره ابن القيم فى زاد المعاد ١٣٩/٥، وصححه .

(٢) راجع: المصدر السابق ص ١٤٠ .

(٣) راجع: الأم ٣٩/٥ - ٤٠ والمعونة ٢/٨٠٥، والكافى ٣/٧٤، ٧٥، والمفصل ٩/٩٤،

٩٥، والوجيز فى أحكام الأسرة ص ٣٢٩ .

(٤) راجع: المحلى ١٠/١٤٣ .

(٥) راجع: زاد المعاد ٥/١٣٧ .

لعل أوضح دليل على هذا ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه قال: (رد رسول الله ﷺ

ابنته زينب على أبى العاصى بن الربيع بالنكاح الأول لم يحدث شيئاً)، قال أبو داود: قال

محمد بن عمرو فى حديثه: بعد ست سنين، وقال الحسن ابن على: بعد سنتين .

(رواه أبو داود، فى كتاب (الطلاق) باب: (إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها)=



وفى كل ما سبق إن كان بين الزوجين اللذين أسلم أحدهما، سبب من أسباب التحريم، كأن يكون أحدهما رضع على الآخر، أو بينهما حرمة نسب مثلا، فإن الفرقة تقع بينهما حالا - بالإجماع - من غير حاجة إلى قضاء، لعدم حل النكاح بينهما أصلاً<sup>(١)</sup>.

كما أنه إذا أسلم الزوج وكانت زوجته كتابية بقي النكاح على حاله، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] (٢).

حيث خصصت هذه الآية عموم قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾.

- أما عن نوع الفرقة التي تقع بإبء أحد الزوجين الإسلام:

فيرى جمهور العلماء - مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف - (٣) أنها فرقة فسخ، لأن الزوج لا يتلفظ فيها بلفظ الطلاق، وفرق أبو حنيفة بين إسلام الزوج، وإسلام الزوجة، فإن أسلم الزوج وأبت الزوجة، فالفرقة فرقة فسخ، وإذا أسلمت الزوجة وأبى الزوج، فالفرقة فرقة طلاق، لأنه بإسلامها وإبء الزوج

= حديث (٢٢٤٠) ٢/٢٧٢، والترمذي في كتاب (النكاح) باب: (ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما)، وقال: حديث ليس بإسناده بأس (١١٤٣) ٣/٤٣٩، كما روى الحديث الحاكم وصححه في المستدرک ٢/٢٠٠، وروى الترمذي عن ابن عباس: (أن رجلا جاء مسلماً على عهد رسول الله ﷺ، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال يا رسول الله: إنها أسلمت معي، فردها عليه) قال الترمذي: حديث صحيح.

سنن الترمذي كتاب (النكاح) باب: (ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما) حديث

(١١٤٤)، ٣/٤٤٠.

(١) راجع: زاد المعاد ٥/١٣٥.

(٢) تقدم الحديث عن نكاح الكتابية في ص ١٣٧ - ١٤٥.

(٣) راجع: الأم ٥/٣٨، والمعونة ٢/٨٠٤، والهداية ١/٢٤٧، والكافي ٣/٧٥، والفراخه

الدواني ٣/٩٩٣، واللباب ٣/٢٦، والفرقة بين الزوجين ص ١٧٢.

ينتفى الإمساك بالمعروف، فيتعين التسريح بإحسان، فإن طلقها وإلا ناب القاضي منابه .

والراجع ما عليه الجمهور، لعدم وجود دليل يدل على هذا التفريق الذي ذهب إليه أبو حنيفة .

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري  
أسكنه الله الفردوس

### الفصل الخامس

ما ورد في القرآن بشأن العدة

وفيه صبحثان :

- المبحث الأول : في أنواع العدة .
- المبحث الثاني : في أحكام المعتدة .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الأول

في أنواع العدة

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المعتدات بالأقراء .

المطلب الثاني : المعتدات بالأشهر .

المطلب الثالث : المعتدات بوضع الحمل .

## المطلب الأول المعدات بالأقراء

تقدم أن العدة: المدة التي تنتظر فيها المرأة، وتمنع عن التزوج بعد وفاة زوجها، أو فراقه لها (١). وتختلف العدة في المرأة باختلاف صورة الفراق، وحالة المرأة عنده، فإذا كان قد حدث بينها وبين زوجها فرقة بغير وفاة، وهى من ذوات الحيض، ولم تكن حاملاً، فإن عدتها ثلاثة قروء بإجماع العلماء، وذلك لقوله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قوله: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ﴾، عام فى كل مطلقة، ولكن القرآن خص منها اللواتى بلغن سن اليأس والصغيرات بقوله:

﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]. كما خص منها المطلقات غير المدخول بهن، بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. والمس، والمسيس: كناية عن الوطء، وخص المطلقات الحوامل بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

ومعنى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾: ينتظرن ويرتقبين - كما تقدم (٢).

والجملة: ابتداء وخبر، واختلف فيه، فقال بعضهم: هو خبر فى معنى الأمر، أى: لىتربصن المطلقات، وإخراج الأمر فى صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله.

(١) راجع: ص ٤٢٤، ٤٢٥.

(٢) راجع: ص ٤٤١.

وقال بعضهم: هو على بابه، والمعنى: حكم المطلقات أن يتربصن ثلاثة قروء (١).

وفي قوله: ﴿بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ تعريض بالمطلقات، بإظهار حالهن في مظهر الراغبات في الزواج، الراميات بأنفسهن إليه، فكأنهن أمرن بأن يتربصن بأنفسهن، أى: يملكن رغبتهن، ويكففن جماح أنفسهن إلى تمام المدة (٢).  
قال الزمخشري:

(في ذكر الأنفس تهيج لهن على التربص وزيادة بعث، لأن فيه ما يستنكف منه، فيحملهن على أن يتربصن) (٣).

وأتى بجمع الكثرة ﴿قُرُوءٍ﴾ دون جمع القلة (أقراء)، اتساعاً، باستعمال أحد الجمعين مكان الآخر؛ لاشتراكهما في الجمعية .

وقيل: لأنه سبحانه لما ذكر النساء، وكان لكل واحدة منهن ثلاثة أقراء، جاء لكثرتهم بلفظ الكثير .

وقيل: لأن (القروء) ربما كانت أكثر استعمالاً في جمع (قراء) من الأقرء، فأوثر عليه (٤).

(وقروء)، جمع: قراء، وهو من الألفاظ المشتركة التي تطلق على الحيض والظهر، كما نقل اللغويون عن العرب .

قالوا: لأن الأصل في القراء أن يطلق على الوقت الذي يعتاد فيه شيء معين، ولما كان لكل واحد من الحيض والظهر وقت معين، صار القراء مشتركاً بينهما (٥).

(١) راجع: الفريد ١/٤٦٤، وقطف الأزهار ١/٤٦٧ .

(٢) راجع: تفسير المنار ٢/٣٧٢، والتحرير والتنوير ٢/٣٩٠ .

(٣) راجع: الكشف ١/٢٤٥ .

(٤) راجع: الفريد ١/٤٦٥، وقطف الأزهار ١/٤٦٨ .

(٥) راجع: اللسان (قرأ) ٤/٣٥٤٦، ومعاني القرآن للنحاس ١/١٩٦، وجامع البيان ٢/٤٥٧، =

ولذا اختلف المفسرون في تعيين المراد بالقرء في الآية على قولين (١):  
الأول: أن المراد: الحيض، روى هذا عن أبي بكر وعمر، وعثمان وعلى،  
وابن مسعود، وعبادة بن الصامت، وعكرمة، والضحاك، والسدي، وسفيان  
الثوري.

الثاني: أن المراد: الطهر، وقد روى هذا عن زيد بن ثابت، وابن عمر،  
وعائشة، والزهري، وجماعة من الصحابة والتابعين .

### الجانب الفقهي :

على نحو اختلاف المفسرين في تحديد معنى القرء في الآية: اختلف الفقهاء،  
فذهب الشافعية، والمالكية، وجمهور أهل المدينة، والظاهرية، إلى أن القرء هو  
الطهر، (٢) ولكن الحنفية، والمعتمد الراجح في مذهب أحمد، على أن القرء هو  
الحيض (٣).

وقد احتج أصحاب القول الأول لمذهبهم بعدة أدلة منها :  
- أن الله تعالى قال: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فذكره وأثبت الهاء في العدد، فدل  
على أنه أراد الطهر المذكور .

= وحلية الفقهاء لأبي الحسين الرازي، تحقيق محمد حسن إسماعيل (دكتور) ص ١٢٣، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، وأثر الدلالة. النحوية واللغوية في استنباط  
الأحكام، عبد القادر السعدي، (دكتور) ص ٣٠٣، مطبعة الخلود، بغداد، ط (١) ١٩٨٦ .

(١) راجع: جامع البيان ٢/٤٥٢-٤٥٧، والمحرم الوجيز ٢/٢٧٢، والجامع لأحكام القرآن  
٣/١١٧، وزاد المسير ١/٢٣٢، وروائع البيان ١/٣٢٨.

(٢) راجع: المعونة ٢/٩١٢، والمحلى ١٠/٢٥٧، والبيان ١١/١٥، وبداية المجتهد ٣/١٣٠،  
وكفاية الأخيار ٢/٢٣٧، والوجيز لأحكام الأسرة ص ٣٦٤، والمفصل ٩/١٤٤ .

(٣) راجع: شرح فتح القدير ٣/٢٧٠، والفروع ٥/٥٣٩، واللباب ٣/٨٠، والواضح ٤٥٤،  
والوجيز لأحكام الأسرة ٣٦٣، والمفصل ٩/١٤٥ .



قال ابن العربي: (ولو أراد الحيضة المؤنثة لأسقط الهاء، وقال: ثلاث قروء، فإن الهاء تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة، وتسقط في عدد المؤنث)(١).

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١](٢) فقد أمرت الآية أن تطلق المرأة في حال طهرها؛ حتى تستقبل بعده عدتها مباشرة، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان القرء بمعنى الطهر، قال ابن حزم: (فإن العدة واجبة فرضاً إثر الطلاق بلا مهلة، فصح أنها الطهر المتصل بالطلاق، لا الحيض الذي لا يتصل بالطلاق)(٣).

- ما روى عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت: هل تدرُونَ ما الأقرء؟ الأقرء: الأطهار .

قال الإمام الشافعي معلقاً على قول عائشة: والنساء بهذا أعلم، لأن هذا إنما يتلى به النساء (٤).

- قوله ﷺ لابن عمر: « مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض، ثم تطهر، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » (٥).

قال القرطبي: (والحديث نص في أن زمن الطهر هو الذي يسمى عدة، وهو الذي تطلق فيه النساء، ولا خلاف أن من طلق في حال الحيض لم تعد بذلك الحيض، ومن طلق في حال الطهر، فإنها تعد عند الجمهور بذلك الطهر، فكان ذلك أولى)(٦).

(١) راجع: أحكام القرآن ١/ ١٨٥ .

(٢) تقدم تفسير الآية في ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٣) راجع: المحلى ١٠/ ٢٦١ .

(٤) راجع: مفاتيح الغيب ٦/ ٩٥ .

(٥) الحديث تقدم تخريجه ص ٣٩٢ .

(٦) راجع: الجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٢٠ .

أما أصحاب القول الثاني، فقد احتجوا بعدة أدلة، منها (١):

- ما تدل عليه إشارات القرآن في قوله تعالى بعد ذكر القروء :

﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ ، فإن الذي يخلقه الله

في الرحم هو الحمل، أو الحيض، ولم يقل أحد: إنه الطهر .

- ما ورد في السنة من التعبير عن الحيض بالأقراء، وعن العدة بالحيض .

فقد قال ﷺ في المستحاضة: (تدع الصلاة أيام أقرائها) (٢) يعنى: أيام

حيضها .

وعن عائشة رضی الله عنها أنه ﷺ قال: « طلاق الأمة تطليقتان،

(١) راجع: بداية المجتهد ١٣٢/٣، وشرح فتح القدير ٢٧١/٣، واللباب ٨٠/٣، ومنار السبيل

٢٨٠/٢، والمفصل ١٤٥/٩، والفقہ الإسلامي وأدلته ٧١٧٣/٩، ٧١٧٤، وروائع البيان

. ٣٢٩/١

(٢) أخرجه أبو داود في (الطهارة) باب: (من قال تغتسل من طهر إلى طهر) حديث (٢٩٧)

٨٠/١، وأخرجه الترمذی في (الطهارة) باب: (ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)

وقال: هذا حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان، وسألت محمداً - يعنى: البخارى -

عن هذا الحديث فقلت: عدى بن ثابت عن أبيه عن جده، جدد عدى ما سمه؟ فلم يعرف

محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين: إن اسمه دينار فلم يعبأ به. حديث

. ٢٢٠/١ (١٢٦)

هذا. وشريك هو: ابن عبد الله النخعي، قاضي الكوفة، صدوق يخطئ كثيراً، تغير

حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة (تقريب التهذيب ٣٥١/١) .

وأبو اليقظان: عثمان بن عمير - بالتصغير - الكوفي الأعمى ضعيف، وكان يدلس -

تقريب التهذيب ١٣/٢ .

فالحديث ضعيف الإسناد، غير أن صاحب المنهل العذب المورود ذكر أنه صالح للاحتجاج

به، لأن شريك النخعي قال عنه ابن معين: صدوق ثقة، ولأن أبا اليقظان أخرج له أبو داود،

والترمذی، وابن ماجه- المنهل العذب المورود ١١٥/١ .

وعدتها حيضتان» (١).

- أن المقصود الأول من العدة: هو تعرف براءة الرحم من الحمل، وهذا يدل عليه الحيض لا الطهر .

ويبدو لي: أن في الأدلة التي ساقها كل من الفريقين من القوة والوجاهة، ما يجعل من الترجيح بينهما أمراً صعباً .

ولعل هذا هو الذى قصده ابن رشد حين قال: (. . .) وقد رام كلا الفريقين أن يدل: أن اسم القرء فى الآية ظاهر فى المعنى الذى يراه. . . ولكل واحد من الفريقين احتجاجات متساوية من جهة لفظ القرء، والذى رضىه الخذاق أن الآية مجملة فى ذلك) (٢).

ولكن يبقى أن فى ترجيح قول الجمهور (القرء: الطهر) دفعاً للمضرة التى تقع على المرأة حين تطلق فى غير طهرها، إذ تستقبل العدة - على هذا الرأى - فور وقوع الطلاق، فلا تطول عليها عدتها، بخلاف القول الثانى، كما أن قول الجمهور هنا يتفق مع قولهم فى حرمة الطلاق البدعى، أى: الطلاق فى حال الحيض - كما تقدم .

أما عن الثمرة التى قد تترتب على هذا الخلاف .

(١) أخرجه أبو داود فى (الطلاق) باب : (فى سنة طلاق العبد) عن عائشة رضى الله عنها وقال: (حديث مجهول) حديث (٢١٨٩) ٢/٢٥٧، وأخرجه الترمذى فى (الطلاق) باب : (ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان) عن عائشة رضى الله عنها وقال: حديث عائشة حديث غريب لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له فى العلم غير هذا الحديث، حديث (١١٨٢) ٣/٤٧٩، وأخرجه ابن ماجه فى (الطلاق) باب : (فى طلاق الأمة وعدتها) عن ابن عمر، وعائشة حديث (٢٠٧٩، ٢٠٨٠) ١/٦٧٢، وفى إسناد حديث ابن عمر عطية العوفى، وعمر بن شبيب، وهما ضعيفان كما فى - تقريب التهذيب ٢/٢٤-٥٧.

(٢) راجع: بداية المجتهد ٣/١٣١ .

فعلى قول الجمهور: تنقضى عدة المرأة بدخولها فى الحيضة الثالثة، وعلى القول الآخر: (القرء: الحيض) تنقضى بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة، وقيل: حين تغتسل من هذه الحيضة، وهو قول عمر وعلى، وابن مسعود، وقيل: حين يمضى وقت الصلاة التى طهرت فى وقتها (١).

---

(١) راجع: بداية المجتهد ٣/١٣٢ .

## المطلب الثاني المعتدات بالأشهر

حين تكون المعتدة صغيرة، لم تعرف الحيض بعد، أو كبيرة قد انقطع حيضها ببلوغها سن اليأس، فعدة كل منهما ثلاثة أشهر خلفاً عن العدة بالحيض.

ويشترك معهن في الحكم، المعتدات من وفاة، وإن كانت عدتهن بالأشهر واجبة بنفسها، وليست خلفاً عن الحيض، وفيما يلي تفصيل ذلك .

### ١ - المعتدات بالأشهر بدلاً عن الحيض :

وقد نص على هؤلاء قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] .  
قوله تعالى: ﴿يَئْسَنَ﴾، اليأس: القنوط، وقيل: اليأس نقيض الرجاء، واليأس: عدم الأمل (١).

﴿وَالْمَحِيضِ﴾، مفعول من (الحيض)، يقال: حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً، وأصل الكلمة من الانفجار والسيلان - كما تقدم (٢).

والمراد بـ ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾: النساء اللواتي ارتفع حيضهن لكبرهن، فكأنهن انقطع أملهن في رؤية الدم مرة أخرى، فهن يائسات لذلك .  
﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، يعني بهن الزوجات، إذ العدة لا تجب إلا في حقهن .  
واختلف أهل التأويل في المراد بقوله: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ على قولين (٣):

(١) راجع: اللسان (يأس) ٥/٤٩٤٥، والتحرير والتنوير ٢٨/٣١٥ .

(٢) راجع: ص ٢٨٠ .

(٣) راجع: جامع البيان ١٢/١٣٣، والنكت والعيون ٦/٣٢، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٥٨، والكشاف ٤/٤١٥، والبحر المحييط ٨/٢٨٤، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/١٢٧ .

أحدهما: إن ارتبتم في حكمهن، فلم تدروا ما الحكم في عدتهن، فإن عدتهن تكون ثلاثة أشهر .

لما روى أن أبي بن كعب قال: قلت يارسول الله: إن ناساً من أهل المدينة لما نزلت الآيات التي في البقرة في عدة النساء قالوا: لقد بقي من عدة النساء عدد لم يذكرن في القرآن، الصغار والكبار اللاتي قد انقطع عنهن الحيض، فأنزل الله: ﴿وَاللَّائِي يَسْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ (١).

وعلى هذا يكون الارتباب قد حدث في حكم العدة قبل نزول الآية، وتكون ﴿إِنْ﴾ في قوله: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، بمعنى: (إذ) (٢).

الثاني: إن ارتبتم فيهن بالدم الذي يظهر منهن لكبرهن، فلم تعلموا أحيض هو، أم استحاضة؟ فعدتهن ثلاثة أشهر، قاله مجاهد والزهرى .

وعلى هذا التفسير يكون المراد من الارتباب: حصول الريب في حال المرأة (٣)، قال مجاهد: الآية واردة في المستحاضة، أطبق بها الدم، لا تدرى أهو حيض أو علة؟ (٤).

ورجح الطبرى أن يكون المعنى الأول هو المراد، قال: (ولو كان كما قاله من قال: إن ارتبتم بدمائهن، فلم تدروا أدم حيض، أو استحاضة لقليل: (إن ارتبتن) لأنهن إذا أشكل الدم عليهن فهن المرتابات بدماء أنفسهن لا غيرهن، وفي قوله: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، وخطابه الرجال بذلك، دون النساء، الدليل الواضح على صحة ما قلنا... (٥).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم ٣٣٦٠/١٠، وابن الجوزى في زاد المسير ٤٢/٨ .

(٢) راجع: التحرير والتنوير ٣١٧/٢٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأثر عن مجاهد: ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢٨٤/٨ والشوكاني في فتح القدير ٣١٨/١٧ .

(٥) جامع البيان ١٣٤/١٢، وانظر: زاد المسير ٤٢/٨ .

والحقيقة: أنه لا يوجد في الآية ما يمنع من أن يكون كلا المعنيين مراداً، وتوجه الخطاب لجماعة الرجال لا يمنع أن تشتمل الآية على حكم المرتبات في حيضهن، أو أن يكون هذا الحكم هو المراد بيانه أصالة، إذ ربما نسب الارتباب في الآية لجماعة الرجال، مع أن النساء هن المرتبات؛ لأن ارتبابهن يثير ارتباب الرجال، فيكون هذا دافعاً لهم إلى السؤال ومعرفة الحكم، فخطوبوا لأجل ذلك تغليباً، فقول الله: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، يعم كل ربية، من المرأة كانت أو من غيرها (١).

قوله: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾، يعنى: كذلك عدتهن ثلاثة أشهر، ويراد بهن: الصغيرات اللاتي لم يرين الحيض لصغرهن، تكون عدتهن بالأشهر، فإذا رأت إحداهن الدم في زمن احتمالها عند النساء، انتقلت عدتها إلى الأقراء، لوجود الأصل، كالكبيرة، تكون عدتها بالأقراء، فإذا أيست من الحيض، اعتدت بالأشهر (٢).

كذا يدخل في الآية من بلغت سن الحيض، ولم تحض إذ تعامل معاملة الصغيرة، لشمول النص لها .

### الجانب الفقهي :

دلت الآية الكريمة على أن العدة تكون ثلاثة أشهر لاثنين من النساء، إحداهما: التي لم تحض، والأخرى اليائسة من الحيض، وتكون عدة هذه كذلك من حين ارتبابها في أمر حيضها، (٣) إذ الغالب والمشاهد، أن يبدأ طور اليأس عند المرأة باضطراب في عاداتها الشهرية، فلا تستقر على نظام معين، لا في وقت نزولها، ولا في مدتها، كما يشكل لونها على المرأة فيصعب عليها التمييز بينه وبين دم استحاضتها، فترتاب لأجل ذلك، ثم لا يزال بها الحال هكذا

(١) راجع: نظام الطلاق في الإسلام، أحمد شاکر (١) ص ١٣٤ .

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٨٣٧، ١٨٣٨، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٥٩ .

(٣) الفرقة بين الزوجين ص ١٩٦ .

حتى ينقطع عنها الدم تمامًا، فتكون عدتها بالأشهر من باب الأولى .  
 أما عن سن الإياس عند المرأة، وهو السن الذي ينقطع فيه الحيض - فقد  
 اختلف الفقهاء فيما بينهم في تقديره، والذي عليه الأكثرون: أنه خمس  
 وخمسون سنة، وعليه الفتوى عند الحنفية (١).

وقال ابن تيمية: لا حدّ لسن الإياس عند المرأة، وأنه قد يمتد إلى نهاية  
 العمر (٢).

وذهب ابن حزم الظاهري إلى أن العجوز المسنة إذا رأت دمًا أسود فهو حيض  
 مانع من الصلاة والصوم والطواف والوط، (٣) لقوله ﷺ: « إن دم الحيض أسود  
 يعرف» (٤).

وسبب هذا الخلاف أن الآية - أو النصوص بصفة عامة - لم تحدد سنًا معينًا  
 به تدخل المرأة في طور اليأس، فمتى انقطع الدم، ويشتت المرأة من عودته مرة  
 أخرى، فقد دخلت في هذه السن، وبذا يترجح قول القائلين بأنه لا حدّ لسن  
 تياس فيه المرأة .

ويرى الأطباء أن المرأة تبلغ سن اليأس غالبًا ما بين سن الخامسة والأربعين،  
 وسن الخامسة والخمسين، وربما حدث قبل سن الخامسة والأربعين، وربما تأخر  
 عن الخامسة والخمسين، ولكن في حالات نادرة .

(١) راجع: حاشية ابن عابدين ٣/٥١٥، والفقهاء الإسلامى على المذاهب الأربعة  
 ٦٧٣/٥ .

(٢) راجع: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩/٢٤٠ .

(٣) راجع: المحلى ٢/١٩٠ .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود فى (الطهارة) باب: (من قال إذا أقبلت الحيضة: تدع الصلاة)  
 (حديث ٢٨٦) ١/٧٥، وأخرجه النسائى فى (الحيض) باب: (الفرق بين دم الحيض  
 والاستحاضة) ١/١٨٥، والحاكم فى الطهارة ١/١٧٤، وقال: صحيح على شرط مسلم .



وقد أرجع بعضهم هذا التأرجح إلى عدة عوامل ترجع في معظمها إلى طبيعة جسم المرأة، والسن الذي بلغت فيه، وعامل الوراثة وطبيعة الأكل، والحالة النفسية، أو قصور في عمل المبيض ونحو ذلك (١).

الحال إذن يختلف من امرأة إلى أخرى، وبذا يتأكد القول بأنه لا حد لسن تياس فيه المرأة.

هذا بالنسبة للإيسة، أما الصغيرة، فقد اختلف الفقهاء في تحديد أقل سن تحيض فيه، والأكثرين على أنه تسع سنين، (٢) لما ورد عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت :

(إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة) (٣)، بينما ذهب ابن تيمية إلى أنه لا حد لأقل سن تحيض فيه المرأة، وهو ما أكده كثير من الأطباء؛ إذ الأمر يختلف من شعب إلى آخر، كما يختلف في المنطقة الحارة عنه في المنطقة الباردة، ويختلف أيضاً باختلاف عادات الأكل وطبيعة الحياة الاجتماعية، والمستوى الاقتصادي للشعوب... ونحو ذلك: (٤) لكن المشاهد أن أغلب وقوعه في بلادنا ما بين الثانية عشرة، والسادسة عشرة.

(١) راجع: الحيض والنفاس والحمل بين الفقه والطب، عمر سليمان الأشقر (دكتور) ١٤٢/١ - ضمن كتاب: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، والحيض وأحكامه، دراسة مقارنة بين الشريعة الطب، سهير إسماعيل (دكتورة) ص ٢٠٩ - بحث محكم - كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - فرع طنطا، عدد (١٢)، ٢٠٠٠ م.

(٢) راجع: المغنى ١/ ٤٩٠، والمجموع ٢/ ٣٧٣، والتحقيق، النووى (الإمام) ص ١٢٠ ط: دار الجليل، بيروت، ط (١) ١٩٩٢ م، وشرح فتح القدير ١/ ١١١.

(٣) أخرجه الترمذى في (النكاح) باب (ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج) حديث (١١٠٩) ٤٠٩/٣، وقال أحمد، وإسحق: إذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت، فرضيت، فالنكاح جائز، ولا خيار لها إذا أدركت، واحتجا بحديث عائشة، أن النبي ﷺ بنى بها وهى بنت تسع سنين - سنن الترمذى ٤٠٩/٣ - .

(٤) راجع: الحيض وأحكامه ص ٢٠٣ .

فمن رأت الدم، وكانت فى سن من تحيض - حسب بيئتها وظروف حياتها - فإن عدتها تكون بالأقراء، أما إذا لم تر الدم - ولو كانت قد تجاوزت السن الذى تحيض فيه مثيلاتها- فإن عدتها تكون بالأشهر بنص الآية .

### ٣ - المعتدات بالأشهر أصالة :

وهن اللواتى توفى عنهن أزواجهن عن غير حمل، لا فرق فى هذا بين الصغيرة والكبيرة، والمدخول بها، وغير المدخول بها.

والنص القرآنى فى هذا :

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾

[البقرة: ٢٣٤] .

معنى ﴿يُتَوَفَّوْنَ﴾ : بالضم على البناء للمفعول على أن المتوفى هو الله

-يموتون ويقبضون .

وحقيقة (التوفى): الاستيفاء ؛ لأن الإمامة هى استيفاء نفس الحى (١) .

قال الرازى: (يقال: توفى فلان ، وتوفى: إذا مات، فمن قال: توفى، كان

معناه: قبض وأخذ، ومن قال: توفى، كان معناه: توفى أجله، واستوفى أجله وعمره) (٢) .

ومعنى: ﴿يَذُرُونَ﴾: يتركون، يقال: فلان يدع كذا، ويذر، أى: يترك،

وهذا الفعل لا يستعمل منه الماضى ولا المصدر، ومثله: (يدع)، والأمر منهما موجود: ذره، ودعه (٣) .

﴿أَزْوَاجًا﴾: يعنى بهن الزوجات، والعرب تسمى الرجل: زوجًا، وامرأته

(١) راجع: الفريد ١/ ٤٧٥، ٤٧٦، وغرائب القرآن ٢/ ٤٨٦، وروائع البيان ١/ ٣٦٠ .

(٢) راجع: مفاتيح الغيب ٦/ ١٣٥ .

(٣) راجع: اللسان (وذر) ٥/ ٤٨٠، وغرائب القرآن ٢/ ٤٨٦، وروائع البيان

زوجاً كذلك، يقال: هو زوجها، وهي زوجته، وربما ألحقوا بها الهاء، وهو غير فصيح<sup>(١)</sup>.

﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، التربص: الترقب والانتظار، وفي الآية حث للمطلقات على أن يملكن رغبتهن - كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ﴾ أقوال<sup>(٣)</sup>:

أحدها: أن الذين مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون، وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ بيان الحكم المتلو، وهو قول سيبويه.

الثاني: أن المبتدأ محذوف، و﴿الَّذِينَ﴾ قام مقامه، تقديره: وأزواج الذين يتوفون منكم، والخبر (يتربصن)، ودل على المحذوف قوله: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾.

والثالث: أن ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ الخبر، والعائد محذوف، تقديره: يتربص بعدهم، أو بعد موتهم.

والرابع: ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (أزواجهم يتربصن)، والجمله خبر المبتدأ ﴿الَّذِينَ﴾، وقد حذف المبتدأ الثاني لدلالة الكلام عليه.

قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، أى: يعتد هذه المدة، وهي أربعة أشهر وعشر.

وعبر بالتذكير: ﴿عَشْرًا﴾ ذهاباً إلى الليالي، والأيام داخله معها، لأن التاريخ يكون بالليلة، إذا كانت هي أول الشهر، واليوم تبع لها<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: أساس البلاغة للزمخشري (زوج)، ومفاتيح الغيب ١٣٥/٦. وروائع البيان ٣٦٠/١.

(٢) راجع: ص ٤٩٦، ٤٩٧.

(٣) راجع: إملاء ما من به الرحمن ٩٨/١، والبحر المحيط ٢٢٢/٢، والفريد ١/٤٧٥.

(٤) راجع: الكشف ١/٢٥٥، وزاد المسير ١/٢٤٣، وإملاء ما من به الرحمن

٩٨/١، والفريد ١/٤٧٦، وغرائب القرآن ٢/٤٨٧، والتحريير والتنوير ٢/٤٤٢.

والحكمة فى زيادة هذه الأيام العشر، أن الغاية الأصلية لمشروعية العدة: معرفة براءة الرحم، والجنين يتكون فى بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين يوماً علقه، ثم مضغة مثل ذلك، ثم ينفخ فيه الروح بعد هذه المدة، فزيدت العشر لذلك؛ لأنها مظنة ظهور حركة الجنين.

يشهد لهذا الحديث الصحيح: « إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ... » (١).

### الجانب الفقهي:

بناء على الآية: اتفق الفقهاء على أن المتوفى عنها زوجها بعد نكاح صحيح، وهى غير حامل، فإن عدتها تكون أربعة أشهر وعشراً، سواء أكانت مدخولا بها، أم غير مدخول بها، للعموم الوارد فى الآية (٢).

أما المعتدة من نكاح فاسد، فإن عدتها تكون بالأقراء؛ لأن هذه المدة «أربعة أشهر وعشراً»، طالت هكذا لتبين حركة الجنين من ناحية، ولإظهار الأسف على نعمة الزواج من ناحية أخرى، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان الزواج صحيحاً.

كما أن اسم الزوجة لا يطلق إلا على من تزوجت بنكاح صحيح، والله قال: «وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، والمعتدة من نكاح فاسد، ليست زوجة، فلا يشملها هذا الحكم (٣).

(١) أخرجه البخارى فى كتاب (القدر) باب (١) حديث رقم (٦٥٩٤) ٤/٣٤٠، وأخرجه مسلم

فى كتاب (القدر) باب: (كيفية الخلق الأدمى فى بطن أمه) حديث (١)، ٤/٢٠٣٦.

(٢) راجع: الحاوى ١١/٢٣٤، وبدائع الصنائع ٣/١٩٢، والكافى ٣/٣٠٧، وشرائع الإسلام

٣/٣٨، واللباب ٣/٨١، ومسالك الدلالة ص ٢٠٨، والمفصل ٩/١٦٢.

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٣/١٩٢، والمفصل ٩/١٦٢، والفقہ الإسلامى وأدلته

## المطلب الثالث المعتدات بوضع الحمل

جعل الله سبحانه عدة كل حامل، أن تضع حملها، سواء أكانت مطلقة، أم متوفى عنها زوجها، والنص القرآني في هذا :

﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤] .

(أولات) اسم جمع للإناث، واحدها (ذات)، بمعنى: صاحبة، و(ذات) مؤنث (ذو) ولا مفرد لـ (أولات) من لفظه، كما لا مفرد لـ (أولو) (١).

﴿أَجَلُهُنَّ﴾: يعنى المدة التى بها ينقطع ما بينهما وبين أزواجهن، التى هى: العدة، تنقضى بوضع الحمل (٢).

وهى مبدأ ثانى، خبره ﴿أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره: خبر المبتدأ الأول ﴿أُولَاتُ﴾ .

ويجوز أن يكون ﴿أَجَلُهُنَّ﴾ بدل اشتمال من ﴿أُولَاتُ﴾، وجمله ﴿أَنْ يَضَعْنَ﴾ الخبر، أى: وأجل أولات الأحمال (٣) . . .

وبهذه الآية أجمع العلماء من الفقهاء والمفسرين على أن عدة المطلقة الحامل تنتهى بوضع الحمل .

قال الجصاص: (لم يختلف السلف، والخلف بعدهم، أن عدة المطلقة الحامل أن تضع حملها) (٤).

(١) راجع: اللسان (أولى) ١/١٧٦، والتحرير والتنوير ٢٨/٣١٩ .

(٢) راجع: معانى القرآن للزجاج ٥/١٨٦ .

(٤) راجع: إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٣، وروائع البيان ٢/٦١١ .

(٥) راجع: أحكام القرآن ٥/٣٥٤ .

أما بالنسبة للمتوفى عنها زوجها الحامل، فهذه اختلف في عدتها على قولين (١):

الأول: أن عدتها تكون بوضع الحمل، فإذا وضعت حلت للأزواج، وهو قول عمر، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وفقهاء الأمصار .

الثاني: تعتد بأبعد الأجلين (٢)، وهو قول علي وابن عباس .

وقد رجح الطبري أن يكون المعنى الأول هو الصواب، قال:

(.. لأن الله جل وعز، عم بقوله ذلك، فقال: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾، ولم يخصص بذلك الخبر عن مطلقة دون متوفى عنها، بل عم الخبر به عن جميع أولات الأحمال... ولا دلالة على أنه مراد به بعض الحوامل دون بعض من خبر ولا عقل، فهو على عمومها لما بينا) (٣).

### الجانب الفقهي :

بهذه الآية استدل جمهور الفقهاء على أن عدة المطلقة الحامل، وكذا المتوفى عنها زوجها الحامل، تكون بوضع الحمل، (٤) وعند الجعفرية تعتد

(١) راجع: جامع البيان ١٢/١٣٥، ١٣٦، والنكت والعيون ٦/٣٣، وأحكام القرآن

للجصاص ٥/٣٥٤، والبحر المحيط ٨/٢٨٤، وموسوعة فقه ابن عباس ٢/٢٣٨.

(٢) يراد بالأجلين: مضى أربعة أشهر وعشر، أو وضع الحمل، وعلى هذا القول: إذا وضعت

الحامل جنينها بعد وفاة زوجها بيوم - مثلا - فإن عدتها لاتنقضى إلا بمضى أربعة أشهر

وعشر، وإذا مضت الأربعة أشهر وعشر ولم تضع، فإن عدتها تكون بوضع الحمل؛ وذلك

للاحتياط لأمر العدة، وللجمع بين الآيتين - آية البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا

يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وآية الطلاق: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ﴾، عند أصحاب هذا الرأي .

(٣) راجع: جامع البيان ١٢/١٣٦ .

(٤) راجع: أحكام القرآن للكمي الهراسي ١/١٩٥، وتحفة الفقهاء ١/٢٤٥، وأحكام القرآن لابن

العربي ١/٢٠٨، والبيان ١١/٣٨، والمفهم ٤/٢٨٠، وشرح النووي على مسلم ١٠/١٠٩ .

المتوفى عنها زوجها الحامل بأبعد الأجلين<sup>(١)</sup>، أخذًا بقول علي وابن عباس رضى الله عنهم. وقد احتج جمهور الفقهاء لمذهبهم بما يلي<sup>(٢)</sup>:

١ - الآية الكريمة، خاصة وقد ورد عن ابن مسعود :

(من شاء قاسمته بالله، أن هذه الآية التي أنزلت في النساء القصرى<sup>(٣)</sup>) نزلت بعد الأربعة أشهر، ثم قال: أجل الحامل أن تضع ما في بطنها، وبذا تكون هذه الآية قد خصصت العموم الوارد في آية البقرة<sup>(٤)</sup>.

قال الجصاص: (قد تضمن قول ابن مسعود هذا معنيين، أحدهما: إثبات تاريخ نزول الآية، وأنها نزلت بعد ذكر الشهور للمتوفى عنها زوجها، والثاني: أن الآية مكتفية بنفسها في إفادة الحكم على عمومها، غير مضمنة بما قبلها من ذكر المطلقة، فوجب اعتبار الحمل في الجميع من المطلقات، والمتوفى عنهن أزواجهن، وأن لا يجعل الحكم مقصوراً على المطلقات؛ لأنه تخصيص عموم بلا دلالة، ويدل على أن المتوفى عنها زوجها داخلة في الآية مرادة بها، اتفاق

(١) راجع: شرائع الإسلام ٣/ ٣٨ .

(٢) راجع: المعونة ٢/ ٩١٤، ٩١٥، وشرح النووي على مسلم ١٠/ ١٠٩، والإقناع ٢/ ٣٤٦، والمنهل العذب المورود ٤/ ٣٦٠، ٣٦١، والفقهاء الإسلامى على المذاهب الأربعة ٥/ ٦٧٣، والمفصل ٩/ ١٦٧، ١٦٨ .

(٣) يريد بسورة النساء القصرى: سورة الطلاق .

(٤) ذهب بعض الفقهاء والمفسرين - في محاولة منهم للجمع بين الآيتين، آية البقرة، وآية الطلاق، إلى أن آية الطلاق نسخت آية البقرة لكونها متأخرة عنها في النزول، والحقيقة أنه لا نسخ، وإنما خصصت آية الطلاق العموم الوارد في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ، حيث تشمل الحامل وغير الحامل، وبالقول بالتخصيص تكون آية البقرة خاصة بغير الحامل، وآية الطلاق خاصة بالحامل .

راجع: المفهم ٤/ ٢٨١، والتحرير والتنوير ٢٨/ ٣٢١، والوجيز لأحكام الأسرة ٣٦٧، والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ٢٨٣ .

الجميع على أن مضي شهور المتوفى عنها زوجها لا يوجب انقضاء عدتها دون وضع الحمل، فدل على أنها مرادة بها (١).

٢ - أنه قد ورد في السنة ما يدل على أن عدة المتوفى عنها زوجها تنقضى بوضع الحمل، حيث روى عن أم سلمة رضی الله عنها: أن سبيعة الأسلمية وضعت بعد زوجها بليال، فقال لها رسول الله ﷺ: « قد حللت فانكحي ما شئت » (٢).

فهذا الحديث نص في أن المعتدة الحامل، تحل بوضع الحمل .

قال ابن العربي: (والذي عندي: أن هذا الحديث لو لم يكن، لما صح رأى ابن عباس في آخر الأجلين؛ لأن الحمل إذا وضع فقد سقط الأجل بقوله تعالى: ﴿ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾، وسقط المعنى الموضوع لأجله الأجل، وهو مخافة شغل الرحم، فأى فائدة في الأشهر؟ وإذا تمت الأشهر، وبقي الحمل، فليس يقول أحد: إنها تحل؛ وهذا يدل على أن حديث سبيعة جلاء لكل غمة، وعلا على كل رأى وهمة) (٣).

وبذا يتضح أن ما ورد عن علي وابن عباس بشأن المعتدة الحامل لا يقوى على مناهضة قول الجمهور، لقوة أدلتهم .

قال ابن حجر بعد أن حكى قول علي ومن وافقه: (وهو مردود؛ لأنه

(١) راجع: أحكام القرآن ٥/٣٥٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (الطلاق) باب: ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن )-، حديث (٥٣٢٠) ٣/٦٩٠، ومسلم في (الطلاق) باب: ( انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل ) حديث (٥٦) ٢/١١٢٢، وأخرجه مالك في (الطلاق) باب: ( عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا ) حديث (٨٥) ص ٤٦١، والنسائي في (الطلاق) باب: ( عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ) ٦/١٩١ .

(٣) راجع: أحكام القرآن ١/٢٠٨ .



إحداث خلاف بعد استقرار الإجماع) (١).

هذا. ومن المتمم للفائدة أن أذكر: أن الحمل الذي تنقضى به العدة عند الفقهاء، هو ما تبين فيه شيء من خلق آدمي من الرأس واليد والرجل، أو تبين خلقه كله .

أما إذا وضعت المرأة نطفة، أو دمًا، لا تدرى هل هو مما يخلق منه آدمي، أو لا، ولم تشهد القوايل بأنها مبتدأ خلق آدمي، فهذا لا تنقضى به عدة، (٢) وللفقهاء في كل هذا شيء من التفصيل، ينظر في مظانه لبعده عن طبيعة البحث.

(١) راجع: فتح الباري ١٥٧/٢٠ .

(٢) راجع: حاشية ابن عابدين ٥١١/٣، ٥١٢، والإقناع ٣٤٩/٢، والمفصل ١٦٩/٩ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثاني  
في أحكام المعتدة

وفيه مطالب :

- المطلب الأول : المعتدة من طلاق رجعي .
- المطلب الثاني : المعتدة من طلاق بائن .
- المطلب الثالث : المعتدة من وفاة .

## المطلب الأول المعتدة من طلاق رجعي

تقدم أن الطلاق الرجعي، لا يهدم الزوجية ولا يغير شيئاً من أحكامها، ما دامت الزوجة في عدتها منه؛ لذا فرض لها الإسلام جميع ما للزوجة من حقوق - سوى حق المعاشرة الجنسية - وعليها أن تقر في بيت الزوجية كما كانت قبل الطلاق، في كنف زوجها ورعايته، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، والنص القرآني في هذا:

﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

قوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ أي: من مساكنهن اللاتي كن يسكنها قبل العدة، وهى بيوت الأزواج؛ إذ ليس للزوج أن يخرج زوجته من مسكن الزوجية، مادامت في عدتها .

﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾، عطف على جملة ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ﴾، أي: الزوجات ليس لهن أن يخرجن من مساكنهن، فإن المطلق قد يخرج زوجته من البيت، فترغب هى فى الخروج؛ لأنها تستثقل البقاء فيه، فنهاهن الله عن ذلك؛ لأن رغبتهن فى الخروج، لا أثر لها فى رفع الحظر (١).

وهذا الترتيب بين الجملتين يشعر بالسببية، وأن لكل امرأة معتدة، رجعية كانت أم بائنة، حق السكنى فى بيت زوجها مدة العدة؛ لأنها معتدة لأجله، أى لأجل حفظ نسبه وعرضه (٢).

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٤٩، والكشاف ٤/٤١٣، ومفاتيح الغيب ٣٠/٣٢،

وتفسير ابن كثير ٨/١٤٣، والبحر المحیط ٨/٢٨٢، والتحرير والتنوير ٢٨/٢٩٩ .

(٢) راجع: التحرير والتنوير ٢٨/٢٩٩ .

وإضافة البيوت إليهن في قوله: ﴿بُيُوتِهِنَّ﴾ ، وهي بيوت أزواجهن؛ لتأكيد النهي ببيان كمال استحقاتهن لسكنائها، كأنها أملاكهن، ولأن بقاء المطلقات في البيوت اللاتي كن فيها أزواجًا، استصحاب لحال الزوجية؛ إذ الزوجة هي المتصرفة في بيت زوجها؛ ولذا يدعوها العرب: ربة البيت، وللمطلقة حكم الزوجة ما دامت في العدة (١).

﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾، الفاحشة: ما عظم قبحه من الأقوال والأفعال، وكذا: الفحش، والفحشاء، وكل ما اشتد فحشه من الذنوب والمعاصي فهو فاحشة (٢).

وقد اختلف المفسرون في المراد بالفاحشة هنا على أقوال (٣):

الأول: أنها الزنا، وروى هذا عن قتادة، ومجاهد، والحسن، والشعبي، ورواه مجاهد عن ابن عباس، فيخرجن للحد .

الثاني: أنها البذاء على الأحماء، وروى هذا عن ابن عباس، فتخرج ويسقط حقها في السكنى، وتلزم الإقامة في مسكن تتخذه حفظًا للنسب .

الثالث: أن المراد بالفاحشة هنا: النشوز على الزوج، وروى هذا عن قتادة .

الرابع: أن المراد: خروجها من بيتها، وروى هذا عن السدي، قال: خروجها من بيتها فاحشة، وروى مثله عن عبد الله بن عمر .

ويكون الاستثناء على هذا في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ﴾، راجع إلى ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ﴾، والمعنى: لا يسمح لهن بالخروج إلا أن يردن أن يأتين

(١) راجع: روح المعاني ١٧/٦١٠، والتحرير والتنوير ٢٨/٢٩٩.

(٢) راجع: المفردات (فحش) ٣٧٤، وروائع البيان ٢/٥٨٨ .

(٣) راجع: جامع البيان ١٢/١٢٥، ١٢٦، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٥١، وتفسير ابن كثير ٨/١٤٣، ١٤٤، والبحر المحيط ٨/٢٨٢، وفتح البيان ١٤/١٨٠، والتسهيل ٣/١٢٦، وروائع البيان ٢/٦٠١، والتحرير والتنوير ٢٨/٣٠١ .

بفاحشة، فيسمح لهن بالخروج، وذلك بقصد تفضيع خروجهن، ومنعهن منه على أبلغ وجه، وهو ما يسميه البلاغيون: تأكيد المدح بما يشبه الذم (١).

الخامس: الفاحشة هنا: جميع المعاصي، وروى هذا عن ابن عباس، واختاره الطبري، قال:

(والصواب من القول في ذلك عندي، قول من قال: عنى بالفاحشة في هذا الموضوع المعصية؛ وذلك أن الفاحشة هي كل أمر قبيح، تعدى فيه حده، فالزنا من ذلك، والسرق، والبذاء على الأحماء، وخروجها متحولة عن منزلها الذي يلزمها أن تعتد فيه منه، فأى ذلك فعلت وهي في عدتها، فلزوجها إخراجها من بيتها ذلك؛ لإتيانها بالفاحشة التي ركبها) (٢).

أما ابن العربي، فرجح أن يكون المراد بالفاحشة: الخروج، قال: (وأما من قال إنه كل معصية، فوهم لأن الغيبة ونحوها من المعاصي لا تبيح الإخراج ولا الخروج، وأما من قال: إنه الخروج بغير حق فهو صحيح، وتقدير الكلام: لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن شرعاً إلا أن يخرجن تعدياً) (٣).

والأولى - في نظري - أن يرجح هنا قول الطبري؛ إذ ضابط المعصية التي تبيح الإخراج أن تكون مما يعظم قبحه من الأقوال والأفعال، كما يدل عليه المعنى اللغوي لقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾، وعلى هذا، فكل ما يتأذى به الزوج، مما يعظم قبحه، إن أتت به زوجته، فهو فاحشة، وقد تكون الغيبة مما يعظم قبحه، إن نالت سمعة الزوج بأذى مثلاً، عندئذ تكون من الفاحشة التي تبيح الإخراج، وإن لم ينص عليها أهل التفسير؛ لشمول النص لها.

كما أنه من غير المعقول، أن يقتصر تفسير الفاحشة - في الآية - على

(١) راجع: التحرير والتنوير ٢٨/٣٠١.

(٢) راجع: جامع البيان ١٢/١٢٧.

(٣) راجع: أحكام القرآن ٤/١٨٣١.

خروجها من بيتها في عدتها دون إذن زوجها، ولا يعد من ذلك: الزنا والنشوز، والبداء على الأحماء.

﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ ، حدود الله تعالى: هي الأشياء التي بين تحريمها وتحليلها، وأمر أن لا يتعدى شيء منها، فيتجاوز إلى غير ما أمر فيها، أو نهى عنه منها، واحدا: حد، وهو الفصل بين الشئيين؛ لثلا يختلط أحدهما بالآخر.

وحُدود الله ضربان: ضرب حدها للناس في مطاعمهم ومشاربهم مما أحل وحرّم، والضرب الثاني: عقوبات جعلت لمن ارتكب ما نهى عنه، كحد السرقة (١).

ووجه المشابهة: أن الأحكام المتعلقة بالطلاق والعدة، مشابهة للحدود في حرمتها عند الله؛ لذا حذر من تجاوزها، أو العبث بحرمتها: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وظلم النفس هنا: هو تعريضها للعقاب جزاء مخالفتها لأحكام الله التي شرعها، وهذا العقاب ينزل بصاحبه لا محالة في الدنيا قبل الآخرة؛ لأن هذه الأحكام تنطوى على حكم ومصالح، من فرط فيها: فقد حرم نفسه خيرها، والنفع بها .

وإذا كان الله سبحانه قد أباح الطلاق، إلا أنه أباحه للحاجة، حين يكون وسيلة لدفع الضرر، فلا ينبغي أن تكون هذه الإباحة ذريعة للنكايّة من أحد الزوجين بالآخر .

﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾، قال المفسرون: الأمر هنا: الرغبة في الرجعة، بأن يقلب الله قلب الزوج من بغض زوجته إلى محبتها، والرغبة عنها إلى الرغبة فيها، ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه، فراجعها (٢). هذا مما يؤكد أن الآية خاصة بالمطلقة رجعيًا.

(١) راجع: اللسان (حدد) ٧٩٩/١، وروائع البيان ٥٨٨/٢ .

(٢) راجع: جامع البيان ١٢/١٢٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٨٣٢، والكشاف ٤/٤١٣،

والبحر المحيط ٨/٢٨٢، والتسهيل ٣/١٢٦، وفتح البيان ١٤/١٨١ .

والخطاب هنا للمتعدى، لا للنبي عليه السلام، وإنما جاء بطريق الالتفات؛ لمزيد الاهتمام بالزجر عند التعدى (١).

ولا يخفى ما في الآية من تحريض على أن يكون الطلاق مرة بعد مرة لا دفعة واحدة بلفظ الثلاث (٢)؛ لأنه إن فعل ذلك أضر بنفسه فلا يجد إلى مراجعة زوجته سبيلاً، إن رغب فيها.

### الجانب الفقهي :

أجمع الفقهاء - بناء على هذه الآية - أن للمعدة من طلاق رجعي حق السكنى ما دامت في عدتها، وأنه يجب عليها ملازمة بيت العدة، ولا يجوز إخراجها منه، أو تخرج هي منه، حتى وإن أذن لها الزوج؛ لأن مكثها في بيتها حق من حقوق العدة، التي هي حق الله تعالى، ولا يملك الزوج إبطاله (٣).

ولكن ما هو المقصود ببيت العدة؟

يقصد به - عند جمهور الفقهاء - البيت الذي كانت تسكنه الزوجة وقت وقوع الطلاق، ولا يشترط أن يكون من أملاكها (٤)، وهو ما سبق وأن قاله المفسرون.

ويرى الخابلية أنه لا يتعين الموضع الذي كانت تسكنه وقت وقوع الفرقة، ولزوجها أن يسكنها حيث شاء من المساكن التي تصلح لمثلها (٥).

(١) راجع: روح المعاني ٦١٣/١٧، وفتح البيان ١٨١/١٤.

(٢) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ١٨٣٢/٤، وحاشية الصاوي على شرح الجلالين ٢١٤/٤، وفتح القدير للشوكاني ٣٤٢/٥.

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٢٠٥/٣، وبداية المجتهد ١٣٦/٣، والكافي ٣٢١/٣، وتحفة المحتاج ٥٨٥/٣، وكفاية الأختار ٢٥٥/٢، ومسالك الدلالة ص ٢١١.

(٤) راجع: المعونة ٩٣١/٢، وتحفة الفقهاء ٢٤٩/١، وبدائع الصنائع ٢٠٥/٣، وروضة الطالبين ٤١٠/٨، وتحفة المحتاج ٥٨٤/٣، واللباب ٨٦/٣.

(٥) راجع: الكافي ٣٢١/٣.

وإن عجز عن إسكانها لعسرته، أو امتنع مع قدرته، سكنت حيث شاءت وللمعتدة - عند جمهور الفقهاء - أن تنتقل من بيت العدة، إذا وجدت ضرورة، أو حاجة إلى ذلك، كأن تخاف سقوط المنزل، أو كانت لا تأمن على نفسها فيه، أو مالها، وإن قل، أو تأذت بالجيران، أو نحو ذلك؛ لأن الواجب سقط بالعدر(١).

يستدل الفقهاء على جواز ذلك، بما روى أن فاطمة بنت قيس كانت تعتد في بيتها، وكان في مكان وحش، فخيف على ناحيتها، فأرخص لها النبي ﷺ أن تنتقل إلى غيره(٢).

وإذا انتقلت إلى مسكن آخر، لزم ما انتقلت إليه إلا لعدر؛ إذ يجب عليها فيه، ما كان يجب عليها في مسكنها القديم(٣).

- أما عن خروج المعتدة من طلاق رجعي لقضاء حوائجها :

فهذه المسألة اختلف فيها الفقهاء مابين مضيق وموسع، فعند المالكية لها أن تخرج في حوائجها نهاراً، وفي الليل وقت هدوء الناس للتصرف في أمورها، ولكن ليس لها أن تخرج لزيارة، أو تهنتة، أو تجارة، أو نحو ذلك، ولا تبيت إلا في بيتها(٤).

ويشترط الشافعية الضرورة، وإذن الزوج لخروج المعتدة من رجعي لحوائجها

(١) راجع: المعونة ٩٣١/٢، وتحفة الفقهاء ٢٥٠/١، وبدائع الصنائع ٢٠٥/٣، والكافي ٣٢٢/٣، وتحفة المحتاج ٥٨٥/٣، وكفاية الأخيار ٢٥٥/٢، واللباب ٨٦/٣، والشرح الصغير ٢٨١/٢ .

(٢) الحديث: أخرجه البخارى فى كتاب (الطلاق) باب : ( قصة فاطمة بنت قيس ) حديث (٥٣٢٦) ٩٦٢/٣، وأخرجه أبو داود فى كتاب (الطلاق) باب : ( من أنكر ذلك على فاطمة ) حديث (٢٢٩٢) ٢٨٨/٢ .

(٣) راجع: المعونة ٩٣١/٢، وبدائع الصنائع ٢٠٦/٣، والشرح الصغير ٢٨١/٢ .

(٤) راجع: المعونة ٩٣١/٢، والشرح الصغير ٢٨٢/٢ .



نهاراً، أما الليل، فلا يجيزون للمعتدة من رجعى الخروج فيه مطلقاً، إلا إذا أمنت على نفسها يقيناً، ولم يمكنها قضاء حوائجها نهاراً، على أن ترجع، وتبيت في بيتها. (١) ولا يجيز الحنفية خروج المعتدة من رجعى من بيتها، لا ليلاً ولا نهاراً، لظاهر قوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾، قالوا: لأن نفقتها واجبة على مطلقها، فلا حاجة لها إلى الخروج (٢).

ويرى الجعفرية: أنه يحرم على المعتدة من رجعى الخروج، ما لم تضطر إليه، وإن اضطرت خرجت بعد منتصف الليل، وعادت قبل الفجر (٣).

والأولى - في نظري - أن يرجح هنا قول من قال بجواز خروج المعتدة من رجعى لقضاء مصالحها، نهاراً وليلاً مع تيقن الأمن، لا أن تعمد إلى الليل فتخرج فيه، وتعود قبل الفجر - كما يقول الجعفرية - لأن هذا ليس بوقت أمن، ولا قضاء مصالح.

كما أن القول بعدم جواز خروج المعتدة لمصالحها مطلقاً، لاليلاً ولانهاراً، لا يخفى ما فيه من عنق كبير، خاصة وأن ظروف المرأة العاملة الآن، قد تحتم عليها الخروج في عدتها بشكل يومي، وإلا فقدت وظيفتها، في وقت غدا اعتماد المرأة على راتبها، قد يفوق اعتمادها على راتب زوجها، ومع وقوع طلاق، ولو رجعيًا، يزداد حرص المرأة على وظيفتها، لا سيما وقد رأت أن حياتها مع زوجها، ربما يعصف بها بين فينة وأخرى.

أما إن أمكنها أخذ إجازة - ولو بدون راتب - مدة العدة، فإنه يجب عليها أن تسعى لئليها، وإلا عد خروجها هنا: خروجاً لغير ضرورة، فلا تستحق النفقة من زوجها.

(١) راجع: روضة الطالبين ٤١٦/٨، وتحفة المحتاج ٥٨٥/٣، وكفاية الأخيار ٢/٢٥٥.

(٢) راجع: تحفة الفقهاء ٢٤٩/١، وبدائع الصنائع ٢٠٥/٣، واللباب ٨٦/٣.

(٣) راجع: شرائع الإسلام ٤٢/٣.

وعلى المعتدة إن خرجت في مصالحها، أن ترعى الله في غدوها ورواحها، وأن تحرص على صيانة الأنساب التي هي مؤتمنة عليها .

والخلاصة: أن خروج المرأة المعتدة من بيتها لحوائجها، مقيد بالضرورة، والأمن على نفسها؛ لأن المكث في البيت في العدة، حق لله تعالى، وحق الله لا يسقط بالضرورة .

هذا . وباعتبار أن المطلقة من رجعي زوجة فإنه يحرم عليها أن تتزوج ما دامت في عدتها، كما يحرم التصريح أو التعريض بخطبتها- كما تقدم (١) .

كما تحرم مباشرتها طيلة فترة التربص، وقبل الرجعة، وأجاز ذلك أبوحنيفة؛ حيث اعتبر المباشرة رجعة، وقد تقدم تفصيل الكلام في ذلك (٢) .

- أما عن استحقاق الرجعية النفقة في عدتها، فهذا أمر لا خلاف عليه بين الفقهاء جميعهم .

قالوا: لأن الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح، ولا يزيل الحل، فتبقى الرجعية طيلة عدتها، لها حكم الزوجة؛ لأن الله سمى المطلق في هذه الحالة زوجاً ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] . - كما تقدم (٣) .

ولما ورد أن رسول الله ﷺ قال: « إنما النفقة والسكنى للمرأة، إذا كان لزوجها عليها الرجعة » (٤) .

ولذا كان هناك إجماع من العلماء على هذه المسألة (٥) .

(١) راجع: ص ٦٦ .

(٢) راجع: ص ٤٢٠ .

(٣) راجع: ص ٦٦ .

(٤) الحديث: أخرجه النسائي في كتاب (الطلاق) باب : (الرخصة في ذلك) ١٤٣/٦، وإسناده صحيح كما في زاد المعاد ٥/٥٢٦، وأخرجه الدارقطني في كتاب (الطلاق) حديث رقم ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، وإسناده صحيح، ٢٢/٤، ٢٣ .

(٥) راجع: المعونة ٢/٩٣٢، وروضة الطالبين ٨/٤٢٢، والمبدع ٨/١٩١، وكفاية الأخيار ٢/٢٤٨، ومسالك الدلالة ص ٢١١، والمفصل ٩/٢٣٧ .

## المطلب الثاني المعتدة من طلاق بائن

مع أن الطلاق البائن يزيل الحل، ويرفع قيد النكاح - كما يقول الفقهاء - إلا أن الله سبحانه جعل للمعتدة منه حقوقاً، تثبت لها مادامت في عدتها. وقد نص على ذلك قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾، يعني: أسكنوا مطلقات نساكنكم، ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾، ﴿مِنْ﴾ هنا: تبعيضية، أى: بعض مكان سكتناكم - كما تقدم (١).

ويؤخذ من الآية: أن مسكن المعتدة ينبغي أن يكون محتويًا على أكثر من مرفق، بحيث لا يكون هناك تقارب في البيت، فإذا كان لا يسع إلا أحد الزوجين، خرج الزوج وبقيت المعتدة؛ لوجوب بقائها في بيت العدة. ﴿مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ الوجد: الوسع والطاقة - وقد تقدم (٢).

والمعنى: لينفق كل على قدره، فإن كان موسعاً، فعليه أن يوسع على معتدته في المسكن والنفقة، وإن كان فقيراً فعلى قدر ذلك (٣).

﴿وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾، نهى عن مضارتهن، والتضييق عليهن في المسكن والنفقة.

قال مقاتل بن حيان (٤): (يعنى: يضاجرها لتفتدى منه بمالها، أو تخرج

(١) راجع: ص ٢٤٨.

(٢) راجع: الموضوع السابق.

(٣) راجع: معانى القرآن للفراء ١٦٣/٣.

(٤) هو: مقاتل بن حيان - بفتح المهملة والياء - النبطى - بفتح النون، والباء - صدوق فاضل مات قبيل الخمسين ومائة بأرض الهند. خرج له الجماعة إلا البخارى، وله تفسير.

طبقات المفسرين للداودى ٣٢٩/٢.

من مسكنه) (١).

فـ(اللام) في قوله: ﴿لَتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ ، لتعليل الإضرار، وهو قيد جرى على غالب ما يعرض للمطلقات من مقاصد أهل الجاهلية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] ، وإلا فالإضرار بالمطلقات منهى عنه، وإن لم يكن لقصد التضيق عليهن (٢).

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ أى: وإن كن نساؤكم المطلقات أولات حمل، وكن بائنات منكم، فأنفقوا عليهن فى عدتهن منكم، حتى يضعن حملهن (٣).

وبهذه الآية استدل من قال بأن البائن غير الحامل لا نفقة لها؛ لأن الله قيد النفقة فيها بالحمل.

قال ابن عباس: (فهذه فى المرأة يطلقها زوجها وهى حامل، فأمره الله أن يسكنها، وينفق عليها حتى تضع، وإن أرضعت حتى تظطم، فإن أبان طلاقها، وليس لها حمل، فلها السكنى حتى تنقضى عدتها، ولا نفقة لها) (٤).

وقال الحسن: لا نفقة لها ولا سكنى (٥).

وذلك لما ورد أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها فبت طلاقها، فقال لها رسول الله ﷺ: « لا سكنى لك ولا نفقة » (٦).

(١) الأثر عن مقاتل ذكره ابن كثير ١٥٣/٨ .

(٢) راجع: التحرير والتنوير ٣٢٧/٢٨ .

(٣) راجع: جامع البيان ١٣٨/١٢ .

(٤) الأثر عن ابن عباس ذكره الطبرى ١٣٨/١٢، والقنوجى فى فتح البيان ١٩٠/١٤ .

(٥) راجع تفسير الحسن البصرى، جمع وتوثيق، محمد عبد الرحيم (دكتور) ٣٥٢/٢، دار الحديث، القاهرة، دت، والكشاف ٤ / ٤١٦، ومفاتيح الغيب ٣٠ / ٣٧ .

(٦) أخرجه مسلم فى كتاب (الطلاق) باب: (المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها) حديث (٣٧) =

أما عمر وابن مسعود رضى الله عنهما فقالا : لها النفقة والسكنى (١) .  
 وكان عمر رضى الله عنه إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس قال : « لا  
 نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت » (٢) .  
 وكان ابن مسعود يقرأ : ( أسكنوهن من حيث سكتن وأنفقوا عليهن من  
 وجدكم ) (٣) .

### الجانب الفقهي :

من الآية الكريمة ، استنبط الفقهاء من أحكام المعتدة البائن ما يلي (٤) .  
 - للمطلقة البائن حق السكنى ما دامت في عدتها بإجماع الفقهاء ، وذلك  
 لقوله : «**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ**» ، ويجب عليها ما يجب على الرجعية من  
 ملازمة بيت العدة ، فلا تخرج منه إلا لضرورة ، على النحو الذي تقدم  
 توضيحه (٥) .

= ١١٥ / ٢ ، أخرجه أبو داود في (الطلاق) باب : ( في نفقة المتوتة ) حديث (٢٢٨٧) / ٢  
 ٢٨٦ ، وأخرجه الترمذى في (الطلاق) باب : ( ما جاء في المطلقة ثلاثاً ) حديث (١١٨٠)  
 ٤٧٥ / ٣ .

هذا : والبت : القطع ، والمعنى أنه طلقها ثلاثاً .

النهاية ١ / ٩٣ ، وطرح الشريب ٧ / ٩٦ .

(١) راجع : جامع البيان ١٢ / ١٣٨ ، والكشاف ٤ / ٤١٧ ، والتحرير والتنوير ٢٨ / ٣٢٨ .  
 (٢) الحديث : أخرجه مسلم في كتاب (الطلاق) باب : ( المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ) حديث  
 (٤٦) / ٢ / ١١٨ ، وأخرجه أبو داود في كتاب (الطلاق) باب : ( من أنكر ذلك على فاطمة )  
 - حديث (٢٢٩١) / ٢ / ٢٨٨ ، وأخرجه الترمذى في (الطلاق) باب : ( ما جاء في المطلقة  
 ثلاثاً ) حديث (١٨٨) / ٣ / ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٣) قراءة ابن مسعود قراءة شاذة ، وقد ذكرها الألوسى في روح المعاني ١٧ / ٦٢٢ .

(٤) راجع : الفرقة بين الزوجين ٢٠٦ - ٢٠٩ ، والأحوال الشخصية لأبي زهرة ٣٨٤ ،  
 ٣٨٥ ، والفصل ٩ / ٢٤٠ - ٢٤٣ ، والفقہ الإسلامي وأدلته ٩ / ٧٢٠٢ - ٧٢٠٤ .

(٥) راجع : ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ .

ويرى الشيخ على حسب الله : أن سكنى المبانة تختلف عن الرجعية ، في أن الرجعية يجب أن تبقى في بيت العدة حقاً لله ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ ، أما المبانة ، فليس بقاؤها في بيت العدة حقاً لله كالرجعية ، بل هو حق لها ، يجوز لها أن تتنازل عنه فتسكن في بيت تملكه ، أو في بيت أهلها ، أو أحد أقاربها ؛ وذلك لأن الله سبحانه أمر الزوج بأن يهئ لها المسكن المناسب ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ ولم يأمرها هي بالمقام فيه وعدم الخروج كالرجعية (١) .

- ليس للزوج مساكنة معتدته من بائن ، ولا مداخلتها في بيت عدتها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الخلوة بها ، وهي محرمة عليه ، فإن كانت الدار واسعة ، كثيرة المرافق ، أولها علو وسفل ، بحيث لا يراها مطلقها ، ولا يختلي بها لوجود محرم مميز له أو لها ، جازت مساكنتها عند أكثر الفقهاء ، وكرهه الشافعية (٢) .

ولها أن تخرج من بيت العدة ، إن ضاق المكان بها ، أو لم تأمن على نفسها فيه لفسق الزوج ، والأولى أن يخرج هو ، لوجوب بقائها في بيت العدة .

- للمعتدة من بائن ، إن كانت حاملاً - بالإضافة إلى السكنى - حق النفقة ، بإجماع الفقهاء : لنص الآية : ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ .  
أما إن كانت غير حامل ، فهذه اختلف الفقهاء في حكمها على نحو اختلاف المفسرين .

فأوجب لها الحنفية نفقة الطعام والكسوة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، مسلمة أم كتابية ؛ حيث يرون أن الأمر بإسكان المعتدات فيه أمر بالإنفاق عليهن أيضاً ؛

(١) الفرقة بين الزوجين ٢١١ .

(٢) راجع : الحاوى ١١ / ٢٥١ ، والمغنى ١١ / ١٤٠ ، وتحفة المحتاج ٣ / ٥٨٩ ، وشرح

فتح القدير ٣ / ٢٨٩ ، وحاشية ابن عابدين ٣ / ٥٣٧ .

لأنهن ممنوعات من الخروج مدة العدة ، ولا يمكنهن اكتساب النفقة ، وإذا لم تجب نفقتهن على الزوج لضاق الأمر عليهن وعسر .

كما أن النفقة وجبت قبل الطلاق على الزوج ؛ لاحتباس الزوجة لحقه ، أما بعد الطلاق ، فقد احتبست لحق الشرع ، فلأن تجب هنا - بعد الطلاق - أولى .

كما أجابوا عن حديث فاطمة بنت قيس - حيث لم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى حين طلقت من بائن - بأنه ضعيف ، أو شاذ ؛ لذا رده عمر رضي الله عنه ، وكثير من السلف ، كما أنه استفاض في الصحابة ، ولم يعمل به منهم أحد ، سوى ما روى عن ابن عباس : أنه كان يفتى به .

ثم إنه قد روى في بعض طرقه : أنها كانت تبذو على أحمائها بلسانها (١) أى : تفحش عليهم ، فنقلها رسول الله ﷺ إلى بيت ابن أم مكتوم ، ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى ، لأنه صارت كالناشزة ، إذ كان سبب الخروج منها ، ومن ثم سقطت نفقتها وسكنائها جميعاً ، وكانت العلة الموجبة لإسقاط النفقة هي الموجبة لإسقاط السكنى ؛ إذ أن استحقاق النفقة متعلق باستحقاق السكنى .

أما عن نص الآية على النفقة للحامل ، فقد أجابوا عنه ، بأن الآية نصت على الحمل ؛ لأن مدته تطول وتقصر ، فأراد الله إعلامنا بوجود النفقة مع طول مدة الحمل ، التي هي في العدة ، أطول من مدة الحيض (٢) .

أما المالكية والشافعية ، فيقولون : بأن للمطلقة من بائن السكنى فقط دون النفقة ، لأن قوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ دل مفهومه على أن غير الحامل لا نفقة لها ، وإلا لم يكن لتخصيص الحامل بالذكر فائدة .

كما يرون أن النفقة تجب في نظير بقاء حق الرجعة للزوج ، فتجب

(١) سنن الترمذى ، كتاب (الطلاق) باب : (ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة) ٣ /

(٢) راجع : بدائع الصنائع ٣ / ٢١٠ ، وأحكام القرآن للجصاص ٥ / ٣٥٦ - ٣٥٩ ، وشرح

للرجعية، أو لإحياء الولد، فتكون للحامل، والسكنى تجب لتمكين المطلقة من إتمام التربص، فتكون لكل مطلقة، بدليل قوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ فهو عام في كل مطلقة عندهم.

ولا علاقة عندهم بين النفقة والسكنى مطلقاً، لا نفيًا ولا إثباتًا (١).

ويرى الحنابلة - في ظاهر مذهبهم - أن لا نفقة للبائن ولا سكنى إلا أن تكون حاملا عملا بحديث فاطمة بنت قيس (٢).

وهو قول على وابن عباس والحسن وعكرمة، وداود الظاهري (٣).

كما يحتجون بأن الزوجة قد انبثت بالطلاق البائن، مثلها في هذا مثل المتوفى عنها زوجها، فلا تجب لأى منهما نفقة ولا سكنى، ويحتجون أيضاً: بقوله ﷺ لفاطمة: «إنما النفقة للمرأة على زوجها، ما كانت له عليها الرجعة، فإذا لم يكن له عليها الرجعة، فلا نفقة ولا سكنى» (٤). والرسول ﷺ هو المبلغ عن الله مراده، وهو أعلم بتأويل قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ﴾، ولا مانع من أن تكون الآية في المطلقات رجعيًا، وعليه فلا تعارض بين الآية والحديث.

والحقيقة أنه قد طال الأخذ والرد بين العلماء في محاولة للجمع بين الآية - موضوع الاستدلال - وحديث فاطمة بنت قيس، كل يحتج لمذهبه، وكل ينتصر له ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

والذى أميل إليه - بعد استعراض جانب من وجهات النظر المختلفة - هو

(١) راجع: الفواكه الدواني ٣ / ١٠٦٦، والمعونة ٢ / ٩٣٣، والبيان ١١ / ٢٣٠، والمفهم ٤ / ٢٦٨، وشرح النووي على مسلم ١٠ / ٩٥، والإقناع ٢ / ٢٥٤.

(٢) راجع المغنى ١١ / ٢٧٢، والكافي ٣ / ٣٥٨، ومنار السبيل ٢ / ٣٠١، والواضح ٤٦٤.

(٣) راجع المحلى ١٠ / ٢٨٢.

(٤) الحديث تقدم تخريجه في ص ٥٢٤.



ترجيح مذهب الحنفية لوجهة أدلتهم ، ولشئ مهم يجب أن يوضع فى الاعتبار ، وهو أن المرأة المعتدة من بائن ، امرأة مكلومة فى نفسها ، جراء بينوتها من زوجها ، وهو أمر ليس بالهين على أية امرأة ، حتى ولو كانت هى المطالبة بالفراق .  
وإذا قلنا بعدم وجوب النفقة لها للزم من ذلك تكليفها بالسعى على رزقها ، وهى المكلومة ، والممنوعة أيضاً من الخروج طيلة العدة ، فكيف تطالب بالضدين معاً ؟

أضف إلى ذلك ؛ أن الآية ليس فيها ما يقضى بعدم وجوب النفقة للمعتدة من بائن ، فالآية حين نصت على وجوب النفقة للحامل ، يحتمل أن يكون من باب الوصية بها ؛ إذ ربما تطول مدة الحمل فيسأم الزوج من الإنفاق عليها ؛ فكان تخصيصها بالذكر لذلك .

أما حديث فاطمة بنت قيس ، فيكفى رد عمر رضى الله عنه له ، كما يكفى ما ورد فى بعض طرقه ما يوضح سبب حكم رسول الله ﷺ بذلك ، وهو بذاءتها على أحمائها ، وعليه فيكون هذا الحكم لنشوزها ، لا لبينوتها من زوجها ، وهو ما سبق وأن قاله فقهاء الحنفية .

أما من حيث التصريح أو التعريض بخطبة المعتدة من بائن : فقد اتفق جميع الفقهاء على حرمة التصريح بخطبتها ، أما التعريض فأجازاه الجمهور ومنعه الحنفية - كما تقدم (١) .

هذا . ومن المهم أن أذكر أن المطبق قضائياً هو مذهب الحنفية الذين قالوا بوجوب النفقة بأنواعها ، بما فى ذلك السكنى للمطلقة رجعيًا ، والمبانة حاملاً كانت أو غير حامل ، سواء أكانت الفرقة بسبب من قبل الزوج ، أم كانت من قبل الزوجة لسبب غير محظور ، أما إن كانت من جهتها لسبب محظور ، فإنها لا تستحق نفقة الطعام والكسوة ، وتستحق السكنى ؛ إذ هى حق الشارع فلا تسقط أبداً (٢) .

(١) راجع ص ٧٣ .

(٢) راجع : الفرقة بين الزوجين ص ٢٢٣ ، والوجيز لأحكام الأسرة ص ٣٨٧ .

## المطلب الثالث المعتدة من وفاة

من رحمة الإسلام بالمرأة ، أن فرض لها في حال عدتها من وفاة زوجها ، حقوقاً تشملها وتحوطها ، وهى المصابة فى فقد عائلها ، والقيم على أمرها .  
فهذه الحقوق قد تمتد إلى عام كامل ، تنعم فيه الزوجة بكافة ما كانت تتمتع به فى حياة زوجها ، من مسكن ، ونفقة ، وملبس ، وخلافه .

والنص القرآنى فى هذا: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] .

تقدم معنى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وَصِيَّةً ﴾ ، قرئ بالنصب ، على تقدير فعل محذوف ، أى : يوصون وصية ، وقرئ بالرفع (٢) ، على تقدير عليهم وصية ، والخبر عليهم ، و﴿ لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ نعت للوصية (٣) .

وعلى القراءة الأولى ، تكون (الوصية) من الزوج ، أما على الثانية فتكون من الله - كما سيأتى .

و﴿ مَتَاعًا ﴾ ، مصدر أى : يتمتعون متاعاً ، وقيل: فى موضع نصب على الحال ، أى : ممتعين ، أو : ذوى متاع ، ويجوز أن ينصب على إضمار فعل ،

(١) راجع ص ٥٠٨ .

(٢) القراءة بالرفع متواترة ، وهى قراءة نافع ، وابن كثير ، والكسائى .

راجع : تقريب النشر ص ٩٧ ، والإقناع ٢ / ٦٠٩ .

(٣) راجع : إملة ما من به الرحمن ١ / ١٠١ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٤٥ ، والفريد ١ /

٤٨٣ ، وغرائب القرآن ١ / ٥٠٧ ، وقطف الأزهار ١ / ٤٨٩ .

أى : جعل الله ذلك لهن متاعاً إلى الحول (١) .

والمَتَاعُ هنا يراد به : نفقة سنة لطعام المتوفى عنها وكسوتها وسكنائها .

﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ، قيل فى نصب ﴿غَيْرٍ﴾ :

إنها منصوبة على المصدر ، أى : لا إخراجاً ، فلما جعلت ﴿غَيْرٍ﴾ فى موضع (لا) أعرب بإعرابه ما أضيف إليه ، وهو الإخراج .

أو نصبت على الحال من الموصين ، أى : متعهن غير مخرجات : وقيل نصبت على إسقاط الجار ، أى : من غير إخراج ، أو على أنه صفة لقوله : ﴿مَتَاعًا﴾ (٢) .

﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ . يعنى : باختيارهن قبل الحول ، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ يعنى : لا حرج على القائم على أمرهن ، من ولى أو حاكم ، أو غيره . ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ من تزويج ، وترك حداد ، وتزوين ، وتعرض للخطاب ، إن كان ذلك من المعروف الذى لا ينكر شرعاً ، فليس لأحد منعهن من ذلك ؛ لأنه لا يجب عليهن المقام فى بيت أزواجهن حولاً .

وقيل : لا جناح عليكم فى قطع النفقة عنهن إن أردن الخروج قبل الحول ، أو لا جناح فى تزويجهن بعد انقضاء العدة (٣) .

﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ ، أتى به منكرًا ؛ لأن المراد : بوجه من الوجوه التى لهن أن يأتينه من تزوج أو قعود (٤) .

(١) راجع: المصادر السابقة .

(٢) راجع : الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٢٥ ، وإملاء ما من به الرحمن ١ / ١٠١ والبحر المحيط ٢ / ٢٤٦ ، والفريد ١ / ٤٨٤ .

(٣) راجع : المحرر الوجيز ٣ / ٣٤١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٢٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٤٦ ، وزاد المسير ١ / ٢٥٢ ، وغرائب القرآن ٢ / ٥٠٩ .

(٤) راجع : المصدر السابق ، درة التنزيل وغرة التأويل ، للخطيب الإسكافى ، ص ٢٩ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٩٩٥م .

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فيه وعيد شديد لمن خالف أمر الله في هذا التشريع ، فأخرج المعتدة ، وهي لا تريد الخروج ليمنعها حقها (١) .

وجمهور المفسرين على أن هذه الآية منسوخة بالآية المقدمة عليها في ترتيب المصحف ، ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] .

قالوا : كان الحكم في ابتداء الإسلام ، أنه إذا مات الرجل ، لم يكن لامرأته من ميراثه شيء إلا النفقة والسكنى سنة ، وكان الحول عزيمة عليها في الصبر عن التزوج ، ولكنها كانت مخيرة أن تعتد إن شاءت في بيت الزوج ، وإن شاءت خرجت قبل الحول ، ومتى خرجت سقطت نفقتها ، ثم نسخ ما في هذه الآية من النفقة والسكنى بأية الموارث ، ونسخ سكنى الحول بالأربعة أشهر وعشر .

وهو قول : ابن عباس وعطاء ، والضحاك ، وابن زيد . ويرى أصحاب هذا القول أن الوصية في قوله : ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ ، كانت من الله تعالى بعد وفاة الزوج .

وقالت فرقة : بل هذه الوصية كانت من الزوج ، كانوا ندبوا إلى أن يوصوا للزوجات بذلك ، ويكون معنى ﴿يَتُوفَوْنَ﴾ على هذا : يقاربون الوفاة ؛ لأن الميت لا يوصى (٢) .

قال السدي : إلا أن العدة كانت أربعة أشهر وعشراً ، وكان الرجال يوصون بسكنى سنة ونفقتها ، ما لم تخرج ، فإذا خرجت حين تنقضي الأربعة أشهر

(١) راجع : المحرر الوجيز ٢ / ٣٤١ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٤٦ .

(٢) راجع : جامع البيان ٢ / ٥٩٤ - ٥٩٦ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١ / ٢٠٧ ، والمحرر

الوجيز ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ومفاتيح الغيب ٦ / ١٧٠ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٤٤ ، وزاد

المسير ١ / ٢٥٢ ، والتسهيل ١ / ٨٦ .

وعشر ، سقطت الوصية ، ثم نسخ الله ذلك بنزول الفرائض - الموارث - فأخذت ربعها ، أو ثمنها ، ولم يكن لها سكنى ولا نفقة ، وصارت الوصايا لمن لا يرث (١) .

وروى الطبري عن مجاهد : أن هذه الآية محكمة لا نسخ فيها والعدة كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشراً ، ثم جعل الله لهن وصية منه سكنى سبعة أشهر وعشرين ليلة ، فإن شاءت المرأة سكنت في وصيتها ، وإن شاءت خرجت ، وهو قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) .

ثم قال : (وأولى هذه الأقوال عندي في ذلك بالصواب أن يقال : إن الله تعالى ذكره كان جعل لأزواج من مات من الرجال بعد موتهم ، سكنى حول في منزله ونفقتها في مال زوجها الميت إلى انقضاء السنة ، وأوجب على ورثة الميت أن لا يخرجوهن قبل تمام الحول من المسكن الذي يسكنه ، وإن هن تركن حقهن من ذلك وخرجن ، لم تكن ورثة الميت من خروجهن في حرج . ثم إن الله تعالى ذكره نسخ النفقة بآية الميراث ، وأبطل مما كان جعل لهن من سكنى حول ، سبعة أشهر وعشرين ليلة ، وردهن إلى أربعة أشهر وعشر على لسان رسول الله ﷺ ) (٣) .

ولكى يتناسق الطبري مع مذهبه ، رجح أن تكون القراءة في قوله : ﴿ وَصِيَّةً ﴾ بالرفع ، على تقدير : (كتب عليكم وصية لأزواجكم) . قال : ( وذلك لدلالة ظاهر القرآن على أن مقام المتوفى عنها زوجها في

(١) راجع : هذا الأثر في : جامع البيان ٢ / ٥٩٦ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٣٤٠ .

(٢) راجع : جامع البيان ٢ / ٥٩٦ .

والأثر أخرجه البخارى في (التفسير) ، باب : ( ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ) حديث (٤٥٣١) ٣ / ٣٢٧ .

(٣) راجع : جامع البيان ٢ / ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

بيت زوجها المتوفى حولا كاملا ، كان حقاً لها قبل نزول قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ، وقبل نزول آية الميراث ، ولتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بنحو ذلك الذي دل عليه الظاهر من ذلك ، أوصى لهن أزواجهن بذلك قبل وفاتهن ، أو لم يوصوا لهن به ( ١ ) .

ثم قال : (فلو كان واجباً لهن بوصية من أزواجهن المتوفين ، لم يكن ذلك حقاً لهن ، إذا لم يوص أزواجهن لهن به قبل وفاتهن ، ولكان قد كان لورثتهم إخراجهن قبل الحول ، وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ .

كما يرى أن الأولى أن يكون تقدير الآية على قراءة من قرأ بالنصب (وصية): (كتب الله لأزواجهم عليكم وصية منه لهن أيها المؤمنون) ، أن لا تخرجوهن من منازل أزواجهن حولا . . . ثم ترك ذكر (كتب الله) اكتفاء بدلالة الكلام عليه . . . (٢) اهـ .

بينما يرى أبو مسلم الأصفهاني أن الأولى أن تضاف الوصية إلى الزوج لا إلى حكم الله ، على تقدير: (من يتوفى منكم، ويذرون أزواجاً، وقد وصوا وصية لأزواجهم بنفقة الحول، وسكنى الحول، فإن خرجن قبل ذلك وخالفن وصية الزوج ، بعد أن يقمن المدة التي ضربها الله تعالى لهن، فلا حرج فيما فعلن في أنفسهن من معروف - أى: نكاح صحيح- لأن إقامتهن بهذه الوصية غير لازمة).

قال : والسبب : أنهم كانوا في زمان الجاهلية يوصون بالنفقة والسكنى حولا كاملا ، وكان يجب على المرأة الاعتداد بالحول ، فبين الله تعالى في هذه الآية أن ذلك غير واجب .

قال : وعلى هذا التقدير فالنسخ زائل .

(١) راجع : جامع البيان ٢ / ٥٩٣ .

(٢) السابق ٢ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

وقد احتج على قوله بوجهين :

أحدهما : أن النسخ خلاف الأصل فوجب المصير إلى عدمه بقدر الإمكان .  
الثاني : أن يكون الناسخ متأخراً عن المنسوخ في النزول ، وإذا كان متأخراً عنه في النزول ، كان الأحسن أن يكون متأخراً عنه في التلاوة أيضاً .  
ولما كانت هذه الآية متأخرة عن تلك في التلاوة ، كان الأولى أن لا يحكم بكونها منسوخة بتلك (١) هـ .

وأبو مسلم هنا يرتكز على ما روى عن مجاهد رحمه الله في القول بعدم النسخ ، وفرق ما بينهما أن مجاهداً جعل الوصية بالنفقة والسكنى حولا من الله تعالى على سبيل الندب ، أما أبو مسلم فجعلها من الزوج ، حتى لا يقال بالنسخ - حسب رأيه .

### الجانب الفقهي :

جمهور الفقهاء على أن هذه الآية : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ، قد نسخت (٢) قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ وهو ما سبق وأن قاله جمهور المفسرين .

كما اتفق الفقهاء على أنه يجب على المتوفى عنها زوجها أن تتربص بنفسها أربعة أشهر وعشرا ، ولكنهم اختلفوا في الذي تتربص عنه هذه المدة : فأكثر الفقهاء على أن التربص يكون عن النكاح ، والطيب ، والزينة ، والنقطة من المسكن الذي كانت تسكنه مع زوجها ، على تفصيل بينهم في هذه الأمور (٣) .

(١) راجع : مفاتيح الغيب ٦ / ١٧٠ ، ١٧١ ، وغرائب القرآن ٢ / ٥٠٨ .

(٢) راجع : فتح الباري ٢٠ / ١٨٠ ، والمنهل العذب المورود ٤ / ٣٣٩ ، والإقناع ٢ /

٣٤٧ .

(٣) راجع : المغنى ١١ / ١٢١ - ١٢٦ ، وتفسير آيات الأحكام ، السائيس ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ ،

والموسوعة الفقهية الميسرة - الطلاق - ٤٢١ - ٤٢٦ .

ومن أدلتهم التي استدلووا بها ، ما روى عن أم سلمة أن امرأة توفى عنها زوجها ، اشتكت عينها فأنت النبي ﷺ تستفتيه في الكحل ، فقال : « لقد كانت إحداكن تكون في الجاهلية في شر أحلاسها ، فتمكث في بيتها حولا إذا توفى عنها زوجها ، فيمر عليها الكلب ، فترميه بالبعرة ، أفلا أربعة أشهر وعشرا» (١) .

ولما روى أن الفريعة بنت مالك - أخت سعيد الخدري - قالت : قتل زوجي وأنا في داره ، فاستأذنت رسول الله ﷺ في النقل ، فأذن لي ، ثم ناداني بعد أن توليت ، فرجعت إليه فقال : « يا فريعة حتى يبلغ الكتاب أجله» (٢) .

(١) الحديث أخرجه البخارى فى (الطلاق) باب: (الكحل للحادة) حديث (٥٣٣٩) ٦٩٦/٣ ، كما أخرجه فى (الطب) ، باب: (الإثم والكحل من الرمذ) حديث (٥٧٠٧) ٥٧/٤ ، وأخرجه مسلم فى (الطلاق) باب: (وجوب الإحداد فى عدة الوفاة) حديث (٦٠) ١١٢٥/٢ .

هذا : والأحلاس : جمع (حلس) - بكسر الحاء - وهو كساء يكون على ظهر البعير ، تحت القتب - البرذعة - بالذال والذال ، ويوضع فى البيت تحت حر الثياب .  
والمراد بقوله : « فى شر أحلاسها » : أى فى شر ثيابها ، حيث كانت المرأة المعتدة من وفاة فى الجاهلية ، تلبس ذلك سنة كاملة ، فإذا انتهت السنة ، رمت كلباً ببعرة - بفتح الباء وسكون العين ويجوز فتحها ، ترى أن ذلك أهون عليها من بعرة يرمى بها كلب ، فكيف لا تصبر فى الإسلام هذه المدة ؟

راجع النهاية (حلس) ١ / ٤٢٣ والفائق (حلس) ١ / ٣٠٤ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود فى (الطلاق) ، باب: (فى المتوفى عنها تتقل) حديث (٢٣٠٠) ٢٩١/٢ ، والترمذى فى (الطلاق) ، باب: (ما جاء أين تعد المتوفى عنها زوجها) وقال : حديث حسن صحيح حديث (١٢٠٤) ٤٩٩/٣ .

كما أخرجه النسائى فى (الطلاق) : باب: (مقام المتوفى عنها زوجها فى بيتها حيث تحل)



فحجبتهم أن الله سبحانه ذكر (التربص) ، والرسول ﷺ قد بين ما يتربص عنه .

وقال آخرون: إنما عدة المتوفى عنها زوجها أن تتربص بنفسها عن الأزواج خاصة - أى : لا تتزوج - فأما عن الطيب والزينة والنقلة من المنزل ، فلم تنه عن ذلك .

واحتجوا بما روى عن أسماء بنت عميس ، قالت : لما أصيب جعفر قال لى رسول الله ﷺ : « تسلبى ثلاثاً ، ثم اصنعى ما شئت » (١) .  
قال ابن العربي : (وهذا حديث باطل) (٢) ، ثم دلل على بطلانه بالحديث الصحيح السابق ، الذى روى عن أم سلمة .

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٦ / ٣٦٩ ، ٤٣٨ ، وابن حبان فى صحيحه كما فى - الإحسان حديث (٣١٤٨) ٧ / ٤١٨ ، ٤١٩ - ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار كتاب (النكاح) باب : ( المتوفى عنها زوجها هل لها أن تسافر فى عدتها) ٣ / ٧٤ ، وذكره فى - مجمع الزوائد ٣ / ١٩ ، ٢٠ - وقال : رواه أحمد ، والطبرانى ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، وأخرجه البيهقى فى كتاب (العدد) . باب : (الإحداد) ٧ / ٤٣٨ ، وقال : لم يثبت سماع عبد الله بن شداد بن الهاد من أسماء بنت عميس ، وقد قيل فيه : (عن أسماء) فهو مرسل ، ومحمد ابن طلحة ليس بالقوى ، والأحاديث قبله أثبت ، فالمصير إليها أولى (٤٣٨/٧) .

قال الحافظ ابن حجر فى - فتح البارى ٢٠ / ١٧٢ - ، وهذا تعليل مدفوع ، فقد صححه أحمد ، ولكنه قال : إنه مخالف للأحاديث الصحيحة فى الإحداد .

وقال أحمد بن الترمذى فى « الجواهر النقى » بهامش السنن الكبرى للبيهقى ٧ / ٤٣٨ : ابن شداد لم يذكر من المدلسين ، والعننة من غير المدلس محمولة على الاتصال إذا ثبت اللقاء أو أمكن ، على الاختلاف المعروف بين البخارى ومسلم اهـ .

هذا وقوله : « تسلبى » : أى البسى ثوب الحداد ، وهو السلاب ، والجمع : سلب ، وتسلبت المرأة إذا لبسته ، وقيل : هو ثوب أسود تغطى به المحدة رأسها - النهاية (سلب) ٢ / ٣٨٧ .

(٢) راجع : أحكام القرآن ١ / ٢٠٩ .

- وأما عن حقوق المعتدة من وفاة ، فهذه اختلف فيها الفقهاء على النحو التالي :

يرى الحنفية أن لا نفقة لها ، ولا سكنى ، قالوا : لأنه لا وجه لإيجاب ذلك على الزوج : لانتهاء الزوجية بموته ، ولا على الورثة ؛ لأن العدة أثر من آثار عقد الزواج ، وليسوا طرفاً فيه ، قالوا : ولأن احتباسها - يعنى التربص - لحق الشرع ، لا لحق الزوج ، فهو عبادة منها ، وعلى المعتدة ملازمة بيت العدة ، وعدم الإقامة فى غيره إلا لعذر قاهر ، ولها أن تخرج منه نهاراً لقضاء مصالحها ؛ لأن نفقتها على نفسها ، فحتاج إلى الخروج لإصلاح أمرها ، ولكن يجب أن لا تبيت إلا فى بيتها (١) .

وذهب المالكية إلى أنه لا نفقة لمعتدة من وفاة ، لأنها قد بانت بموت الزوج ، ولأن ملكه قد زال عنها بالموت ، حتى ولو كانت حاملا .

أما السكنى فهى واجبة لها ، إن كانت الدار مملوكة للميت ، فإن لم يكن للميت دار ، فلها السكنى من رأس مال التركة ، حاملا كانت ، أم غير حامل ، ويقدم حقها على الورثة والدائنين (٢) .

ويرى الشافعية أنه تجب السكنى لمعتدة وفاة حيث وجدت تركة ، وإن لم توجد - أى دار تسكنها - فإنه يكترى من مال المتوفى سكناً لها ، ويقدم على ديونه الأخرى ، ولا نفقة لها عندهم حتى ولو كانت حاملا (٣) .

وعند الحنابلة : لا تجب لمعتدة من وفاة السكنى ولا النفقة إن كانت غير

(١) راجع تحفة الفقهاء ١ / ٢٤٩ ، وبدائع الصنائع ٣ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وشرح فتح القدير ٣ / ٣٤٠ ، واللباب ٣ / ٨٦ ، والفرقة بين الزوجين ص ٢١٨ .

(٢) راجع : المعونة ٢ / ٩٥٣ ، ومسالك الدلالة ص ٢١٢ ، وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٢٤١ ، والفرقة بين الزوجين ص ٢١٩ .

(٣) راجع : تحفة المحتاج ٣ / ٥٨٤ ، ومغنى المحتاج ٣ / ٤٠٢ ، والإقناع ٢ / ٣٥٥ ، والفصل ٩ / ٢٥٣ .

حامل . أما إن كانت حاملا ، فعلى روايتين :

**الأولى :** لا نفقة لها ولا سكنى ؛ لأن المال انتقل إلى الورثة ؛ فلا يلزمون بنفقتها .

**والثانية :** لها السكنى والنفقة ؛ لأنها حامل من زوجها المتوفى ، فيكون حكمها حكم من طلقها زوجها ، وهي حامل .

قالوا : وعلى القول بأنه لا سكنى لها ، ثم قام أحد الورثة بإسكانها ، أو تبرع غيره بتمكينها من السكنى في منزلها بأداء أجرته ، أو غير ذلك ، لزمها السكنى به ، وإن لم يوجد ذلك ، سكنت حيث شاءت ، وإن قلنا لها السكنى ، فهي أحق بمسكنها من السورثة والغرماء ، فلا يباع في دين المتوفى حتى تنقضى عدتها ، فإن تعذر ذلك المسكن ، استؤجر من مال الميت مسكناً لها (١) .

وبذا يتضح أن فقهاء المذاهب الأربعة يكادون يتفقون على أنه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها حاملا كانت أم غير حامل ، أما بالنسبة للسكنى ، فيكادون يتفقون على وجوبها للمعتدة من وفاة ، على خلاف بينهم في بعض التفاصيل .

جدير بالذكر أن حديث الفقهاء هنا عن حق المتوفى عنها زوجها ، إنما هو باعتبار الأربعة أشهر وعشر ، لا باعتبار الحول ؛ لأن آية الحول منسوخة عندهم ، كما سبق وأن نقلت عنهم .

بينما يرى أكثر الفقهاء المعاصرين أن آية الحول ليست منسوخة وهو ما سبق وأن قاله مجاهد رحمه الله ، وتبعه أبو مسلم الأصفهاني .

وفي محاولة منهم للجمع والتوفيق بين الآيتين ، وما ورد فيهما من أقوال ، قرروا ما يأتي :

(١) راجع : الكافي ٣ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والمغني ١١ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، والفرقة بين الزوجين

أنه بالتأمل في الآيتين يتضح أنهما مختلفتي الموضوع ، كما أنه يمكن الجمع والتوفيق بينهما ، ومن ثم فلا داعي للقول بالنسخ .

فالآية الأولى تتحدث عن الواجب على الزوجات اللاتي يتوفى عنهن أزواجهن ، والآية الثانية ، تتحدث عن حق هؤلاء الزوجات ، وفي الأولى ما يقرر هذا الواجب ؛ لأنها تأمرهن أن ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ثم تقول : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ .

أما الثانية ، فإن أسلوبها يؤكد : أن ما تشرعه حق لهن ، وليس واجباً عليهن ، ذلك أنها تقرره على أنه وصية لهن ، وعلى أنه متاع لهن إلى الحول ، ثم تمنع إخراجهن ؛ إذ تقول : ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ .

ومعلوم أن الحق لا يعارض الواجب ، فلا تعارض إذن بين الآيتين ولا مجال للقول بالنسخ (١) .

وتأسيساً على ذلك يرى الشيخ على حسب الله أن المتوفى عنها زوجها يجب أن تتربص أربعة أشهر وعشرا ، فلا تتزوج أبداً ، هذا إذا لم تكن حاملاً ، ولها على سبيل المتعة أن تبقى في البيت الذي كانت تقيم فيه عند الوفاة سنة من حين وفاة زوجها حاملاً كانت أو حائلاً ، ولا مانع من أن يعد لها مسكن غيره ، على أن يحتسب ذلك من رأس مال التركة ، فيقدم على حقوق الورثة والدائنين ، قال : (ويحتمل أن تكون لها مع السكنى : النفقة أيضاً . . . وبخاصة إذا كانت حاملاً ، أو كان في التركة سعة) .

(١) راجع على سبيل المثال : النسخ في القرآن الكريم ، مصطفى زيد (د.أ) ٢ / ٧٧٦ ، ٧٨١ ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط (٣) ١٩٨٧م ، وأصول الفقه ، أبو زهرة (الإمام) ص ١٥٢ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، دت ، ورخص ابن عباس ومفرداته ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ودراسات أصولية في القرآن الكريم ، محمد إبراهيم الحفناوى (د.أ) ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، ط ١٩٩٩م .

ولا مانع من أن تنتقل من بيت الوفاة ، وتقيم حيث تشاء ، وتتصرف في نفسها بالمعروف الذي لا ينكره شرع ولا عقل ، وقد روى أن عائشة أم المؤمنين كانت تفتى المتوفى عنها بالخروج في عدتها ، وأخرجت معها إلى مكة للاعتمار أختها أم كلثوم بعد أن قتل زوجها طلحة بن عبد الله (١) ، وكان الحسن وعطاء وطاوس يقولون : المبتوتة والمتوفى عنها تحجان وتعتمران ، وتنتقلان ، وتبيتان ، أى : فى غير بيتيهما (٢) .

والحقيقة أننى وإن كنت أتفق مع الشيخ فيما يختص بأمر سكنى المعتدة من وفاة ونفقتها، جمعاً بين الآيتين، وتخفيفاً لما تجد من ألم جراء فراق زوجها، بيد أنى لا أتفق معه فى قوله بجواز اعتدادها وخروجها كيفما تشاء، وأرى أن يفتى بما روى عن عائشة رضى الله عنها حين تقتضى الضرورة، وفى نطاق ضيق، حتى ولو كان الخروج للحج والعمرة؛ لأنه مخالف لما عليه جمهور الفقهاء من ناحية ، ولأنه ربما يكون ذريعة للاستهانة بمشروعية العدة، والحداد على الزوج، بل ربما يفوت الحكمة من مشروعية العدة، وهو موضوع النقطة التالية:

### حكمة مشروعية العدة :

يذكر العلماء فى هذه الحكمة وجوهاً، لعل أهمها: ما فى تشريعها من المحافظة على الأنساب من الاختلاط والشك، فبالعدة يحصل الثبوت من براءة رحم الزوجة، وهل هى حامل أم لا ؟ فهذه المدة - ثلاثة قروء - كافية للتثبت اليقيني من هذا الأمر، كما أثبت العلم الحديث .

كما أن فى تشريع العدة: إعطاء الزوج فرصة لمراجعة نفسه، واختبار مشاعره تجاه زوجته، والموازنة بين المزايا والمضار إن هو عزم على طلاقها، هذه الموازنة

(١) ذكره الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣ / ٨١ ، ٨٢ .

(٢) راجع : الفرقة بين الزوجين ٢٢٢ .

التي كثيراً ما تنتهى لصالح الزوجة، فيقرر إرجاعها إلى عصمته مع العزم على إصلاح نفسه وحاله معها .

أما المطلقة بائناً، فهذه المدة الزمنية التي أمرت بتربصها، هي بمثابة الراحة مما أصابها من هموم نتيجة الفشل فى حياتها الزوجية، كى تقدم على تجربة جديدة إن قدر لها، وقد تخلصت من آلام ومرارة ما أصابها من جراء التجربة الأولى .

هذا بالإضافة إلى ما فى تشريع العدة من إظهار للتفجع على الزوج - إن كانت العدة بسبب الوفاة - احتراماً للرابطة المقدسة، واعتراعاً بالفضل والجميل لرفيق الدرب، وشريك العمر .

وقد زيد فى تربص المعتدة من وفاة إلى أربعة أشهر وعشر، حتى يصبح التأكد من وجود الحمل، أو عدمه جازماً، فبحلول الأربعة أشهر، يمكن للأم أن تشعر بحركات الجنين فى بطنها، كما يمكنها سماع نبضات قلبه عن طريق الأجهزة التي اكتشفت حديثاً لهذا الغرض .

كما أن تربصها هذه المدة، والتزامها بيتها، مع تجنب الزينة والطيب، ونحوهما، يبعد عنها أقاويل سيئى الظن، واللاهين بقصص الناس، وذكر غيبتهم، ومروجى الإشاعات الباطلة، وأهل البهتان من السفهاء مرضى النفوس .

لأجل هذا وغيره كان تشريع العدة فى الإسلام، وهو ما يدحض ما يثيره البعض من شبهات حيث إنه مع التقدم العلمى، أمكن عن طريق وسائله التحقق من براءة الرحم قبل هذه المدة المفروضة للعدة بكثير، مما حدا بالبعض إلى المطالبة بإلغاء تشريع العدة، إذ لا فائدة منه الآن، بعد ما شهد العلم من تقدم. حسب زعمهم .

ويرد عليهم بأن حكمة مشروعية العدة، تتعدى أمر التحقق من براءة الرحم إلى أمور أخرى لا دخل للعلم مهما تقدم بها - كما سبقت الإشارة إلى بعضها - وكما أن عقد الزواج لا بد وأن تسبقه خطوات، وتتحقق فيه مجموعة من

الأركان لكي يقع شرعياً صحيحاً، لا بد أيضاً وأن ينتهي على مراحل تتخللها فترات هي العدة، لكي ينتهي نهاية شرعية صحيحة، وذلك لمنزلة هذا العقد المقدس الذي سماه الله ميثاقاً غليظاً (١).

---

(١) راجع: روائع البيان ١/٣٦٧، ومؤتمرات المرأة بين الجهالة والعدالة ص ٥٦-٥٨، والطب النبوي والعلم الحديث، محمود النسيمي (دكتور) ٣٧٥، ٣٧٩، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٤) ١٩٩٦.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



خاتمة

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## خاتمة

... وأخيراً، وبعد هذه الجولة الطويلة، التي طوفت فيها على جميع ما ورد في القرآن من آيات النكاح والفرقة، تبين لي بجلاء ما يلي :

١ - اشتمال النص القرآني على جميع الأحكام الأساسية للنكاح والفرقة، بدءاً من الترغيب في النكاح، وانتهاءً بالعدة وما شرع لها .

٢ - استيعاب النص القرآني لأوجه عديدة من التفسير، بحيث تستوعب التطوير، وتفكير الزمن، وأنه مهما استجدت الحوادث، وتعددت القضايا، فإن عطاء القرآن سيظل أكبر من كل ما يعرض للناس، وما يحدثون هم من قضايا .

٣ - عدم اهتمام القرآن بالجزئيات والمسائل الفرعية، على عادة القرآن دائماً في الاهتمام بالقضايا الأساسية، وترك المسائل الفرعية لتكون محل أنظار المجتهدين؛ مما يسمح بتعدد الرؤية، والامتداد بخلود الشريعة، وتجريدها من حدود الزمان والمكان .

٤ - يلاحظ: التداخل الكبير بين الأحكام التشريعية والعقائد، ومحاولة استثارة الإيمان الكامل في النفوس إثر تشريع القرآن للأحكام الخاصة بالزوجين؛ حتى تكون هناك رقابة دائمة لله سبحانه وتعالى، ومراعاة للحقوق بين ركني هذا الحصن الحصين، الذي هو الأسرة .

٥ - أن القرآن الكريم سبق جميع التشريعات في إعطائه المرأة جميع حقوقها الإنسانية، والاجتماعية، والمالية؛ مما يؤكد نظرة الإسلام العليا للمرأة، وأنها محور صلاح البشرية، لا رأس الغواية والشر، كما عند اليهود والنصارى .

٦ - أن إصلاح حال الأسرة، والمرأة على وجه الخصوص، لن يكون في اتجاهنا يميناً أو يسرة، ولكن في التفسير المتأمل لآيات القرآن، مع الاستعانة بالسنة المطهرة، وأقوال الصحابة والتابعين، وعلماء الأمة وفقهائها، وأن نرجح من هذه الأقوال ما يتفق مع معطيات النصوص، ويحقق المصلحة، وأن تطرح الأقوال

الغريبة والشاذة، وما هو وليد أحوال بيئية معينة، لا تتفق والعصر .

٧ - أن القرآن الكريم أحاط هذه الخلية - الأسرة - بجملة من التشريعات، التي تضمن بقاءها واستمرارها، وأن تظل العلاقة بين طرفيها، تظل لها المودة والرحمة والسكن، ثم إنه قدم مجموعة من الحلول، هي بمثابة الوقاية من كل ما قد يحدث جفوة أو نفوراً بين الزوجين، فإذا لم تجد هذه الحلول، وعزم الزوج على الطلاق، فليكن على النحو الذي فصله القرآن، حتى لا يتم إلا عن قناعة بأنه آخر الحلول التي قدمها الإسلام، لا عن رغبة، ولكن اعترافاً بمنطق الواقع الذي لا يجدى إنكاره .

٨ - أن الاكتفاء بالتراث الفقهي، وإعطاءه مالنصوص من قداسة، يشكل عائقاً كبيراً عن النهل من معطيات النص القرآني الكريم، وبدلاً من أن يكون هذا التراث مفتاحاً لفهم القرآن، يصبح حاجزاً عن فهمه .

٩ - أن علماء الأمة القدامى، وإن كانوا قد قدموا لنا ثروة من الفكر التشريعي الذي قل مثيله، لكن يظل عطاء القرآن أكبر من جميع جهودهم، واجتهادات عقولهم، مما يفرض علينا واجبات كثيرة تجاه هذا الكتاب الكريم، لعل أهمها :

ضرورة العودة إلى النصوص القرآنية، ودراستها على نحو جديد، دراسة تستنطق أسرارها، وتقف على مرماتها ومقاصدها، وتحيط بأهدافها التربوية والنفسية والأخلاقية، وأن تكون هذه الدراسة، سبيلاً جديداً لإعادة كتابة الفقه الإسلامي بلغة جديدة، لا تقفز فوق ما خلفه السابقون من تراث نفخر به، ولكن تستوعبه وتتخطاه حتى تكون على مستوى النهل من عطاء القرآن الخالد عبر الزمن، ولن يكون ذلك دون أن يتجرد كل باحث عن الهوى، والتعصب المذهبي، وأن يكون الهدف أولاً وآخرها هو الاحتكام إلى النص، والصدور عن روحه ومعقوله .

وفي الختام : أسألك يا رب أن تهب لي من توفيقك ما يحقق لهذا العمل رضا منك جزيلاً، وقبولاً عند خلقك دائماً، وأن تقبله مني قربان حب لك، ولكتابك، ولصاحب الرسالة ﷺ، وأن تجعله في ميزان حسناتي، ونوراً في صحيفتي، وأن أرى فيه عاجل بشرى، برهاناً على آجله .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المراجع

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## أولاً: التفسير وعلوم القرآن :

(١) أحكام القرآن :

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (الإمام) ت (٢٠٤هـ) ت: عبد الغني عبد الخالق (أ. د.)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

(٢) أحكام القرآن :

أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠هـ ت: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

(٣) أحكام القرآن:

عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي ت ٥٠٤هـ دار الباز، مكة المكرمة، ط (١) ١٩٨٣م.

(٤) أحكام القرآن :

أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ت ٥٤٣هـ ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، دت .

(٥) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: (تفسير أبي السعود) :

أبو السعود محمد بن محمد العمادي ت ٩٥١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٤) ١٩٩٤م.

(٦) أسباب النزول :

أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ت ٤٦٨هـ، الباز، مكة المكرمة، دت .

(٧) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:

محمد الأمين المختار الشنقيطي، ط (٢) ١٩٧٩م دن .

(٨) إعراب القرآن:

أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالنحاس ت ٣٣٨هـ، ت: زهير غازی زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٩٨٨م.

(٩) إعراب القرآن الكريم:

محمود سليمان ياقوت (أ. د.)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

(١٠) الإقناع في القراءات السبع:

أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ت ٥٤٠هـ، ت: عبد المجيد قطامش (دكتور)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

(١١) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:

أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ ت: إبراهيم عطوة عوض دار الحديث، القاهرة، دت .

(١٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:

عبد الفتاح عبد الغنى القاضي (الشيخ) ت ١٤٠٣هـ، مكتبة الدار المدينة المنورة، ط (١) ١٤٠٤هـ .

(١٣) بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز:

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى ت ٨١٧هـ، ت: محمد على النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٦م.

(١٤) بهجة الأريب في بيان ما فى كتاب الله العزيز من الغريب:

علي بن عثمان بن مصطفى الماردىنى بن التركمانى ت ٧٥٠هـ، ت: مرزوق على إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢م .

(١٥) التحرير والتنوير:

محمد بن الطاهر بن عاشور (الإمام)، الدار التونسية للنشر، دت .

(١٦) التسهيل لعلوم التنزيل :

محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ت ٢٩٢هـ، دار الفكر، بيروت، دت.

(١٧) تفسير آيات الأحكام:

محمد علي السائيس (الشيخ) مكتبة صبيح، القاهرة، ١٩٥٣م.

(١٨) تفسير الحسن البصري:

جمع، وتوثيق ودراسة: محمد عبد الرحيم (دكتور)، دار الحديث،

القاهرة، دت .

(١٩) تفسير ابن عباس، ومروياته في التفسير من كتب السنة:

عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دت.

(٢٠) تفسير القرآن:

عبد الرزاق بن همام الصنعاني (الإمام) ت ٢١١هـ، مكتبة الراشد،

الرياض، ط (١) ١٩٨٩م.

(٢١) تفسير القرآن العظيم:

عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم (الحافظ) ت ١٣٢٧هـ،

ت: أسعد محمد الطيب، الباز، مكة المكرمة ط (١) ١٩٩٧م.

(٢٢) تفسير القرآن العظيم:

إسماعيل بن عمر بن كثير (الحافظ) ت ٧٧٤هـ، ت: سامي بن محمد

السلامة، دار طيبة، الرياض، ط (١) ١٩٩٧م.

(٢٣) التفسير الكبير المسمى - البحر المحيط :

أبو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان ت ٧٥٤هـ، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ط (٢) ١٩٩٠م.

(٢٤) التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي):

فخر الدين محمد فخر الدين عمر الرازي (الإمام) ت ٦٠٦هـ، دار الفكر،

بيروت ط (٣) ١٩٨٥ م.

(٢٥) تفسير القرآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار:

محمد رشيد رضا (الإمام)، دار الفكر، القاهرة، ط (٢)، دت.

(٢٦) التفسير الشامل للقرآن الكريم:

أمير عبد الحميد (دكتور)، دار السلام، القاهرة، ط (١) ٢٠٠٠ م.

(٢٧) تقريب النشر في القراءات العشر:

محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣ هـ ت: إبراهيم عطوة عوض، دار

الحديث، القاهرة، ط (٢) ١٩٩٢ م.

(٢٨) الجامع لأحكام القرآن:

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١ هـ ت: محمد

إبراهيم الحفناوي (أ. د)، دار الحديث، القاهرة ط (١) ١٩٩٤ م.

(٢٩) جامع البيان في تأويل القرآن:

محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)

١٩٩٢ م.

(٣٠) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين:

أحمد الصاوي المالكي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣١) الدر المنثور في التفسير المأثور:

جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الأسيوطي ت ٩١١ هـ، دار المعرفة،

بيروت، دت.

(٣٢) درة التنزيل، وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله

العزیز:

أبو عبد الله بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي ت ٤٢٠ هـ، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٥ م.

(٣٣) روائع البيان فى تفسير آيات الأحكام من القرآن:

محمد على الصابونى (أ.د.)، دار عمر بن الخطاب ، ط (٣) ١٩٨٠م.

(٣٤) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، والسبع المثانى:

محمود بن عبد الله بن درويش الألوسى ت ١٨٠٢هـ ت: طه عبد الرؤوف

سعد، دار الغد، القاهرة، ط (١) ١٩٩٧م.

(٣٥) زاد المسير فى علم التفسير:

أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن الجوزى ت ٥٩٧هـ ت:

محمد عبد الرحمن عبد الله (دكتور)، والسعيد زغلول، دار الفكر، ط (١)

١٩٨٧م.

(٣٦) صفوة التفاسير:

محمد على الصابونى (أ.د.)، وزارة الأوقاف، قطر، ط (٢) ١٩٨١م.

(٣٧) غرائب القرآن، وورغائب الفرقان:

نظام الدين الحسن بن محمد النيسابورى ت ٧٢٨هـ ت: حمزة النشرتى،

وعبد الحفيظ فرغلى، وعبد الحميد مصطفى، دن، دت .

(٣٨) فتح البيان فى مقاصد القرآن:

أبو الطيب صديق بن حسن خان القنوجى ت ١٣٠٧هـ، المكتبة العصرية،

بيروت، ١٩٩٢م.

(٣٩) فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن:

أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصارى (شيخ الإسلام) ت ٩٢٧هـ مكتبة

الصابونى، ١٩٨٥م.

(٤٠) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير:

محمد بن على الشوكانى ت ١٢٥٥هـ ت: سيد إبراهيم، دار الحديث،

القاهرة، ط (١) ١٩٩٣م.

(٤١) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية:

سليمان بن عمر الشافعي الشهير بالجملي ت ١٢٠٤هـ، عيسى الحلبي،  
القاهرة، دت .

(٤٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد:

المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني ت ٦٤٣هـ ت، محمد حسن النمر  
(دكتور)، دار الثقافة، الدوحة، ط (١) ١٩٩١م .

(٤٣) في ظلال القرآن:

سيد قطب (أ)، دار الشروق، ط (١٦)، ١٩٩٠م .

(٤٤) قطف الأزهار في كشف الأسرار:

جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الأسيوطي ت ٩١١هـ ت: أحمد بن  
محمد الحمادي، وزارة الأوقاف، قطر، ط (١) ١٩٩٤م .

(٤٥) كتاب المصاحف:

أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٣٦٠هـ ت: محب  
الدين عبد السبحان (دكتور)، وزارة الأوقاف، قطر، ط (١) ١٩٩٥م .

(٤٦) الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:

أبو القاسم جبار الله محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ راجعه يوسف  
الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة، دت .

(٤٧) مجمع البيان لعلوم القرآن:

أبو الفضل بن الحسن الطبرسي ت ٥٤٨هـ ت: محمد المدني (الشيخ)،  
وعبد العزيز عيسى (الشيخ)، ومحمد إسماعيل (الشيخ)، دار التقريب بين  
المذاهب الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٨ .

(٤٨) محاسن التأويل الشهير بتفسير القاسمي:

محمد جمال الدين القاسمي ت ١٩١٤هـ، ت: أحمد بن علي، وحمدي

صبح، دار الحديث، القاهرة، دت .

(٤٩) مجاز القرآن:

أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت ٢١٠هـ علق عليه، محمد فؤاد سزكين (دكتور)، مؤسسة الرسالة، ط (٢)، ١٩٨١م.

(٥٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:

أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ت ٥٤٦هـ ت: عبد الله الأنصاري، والسيد عبد العال إبراهيم، ومحمد الشافعي صادق، الدوحة، ط (١) ١٩٨٢م.

مدارك التنزيل، وحقائق التأويل (تفسير النسفي)

عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات النسفي ت ٧١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.

(٥١) معالم التنزيل (تفسير البغوي):

أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ت ٥١٦هـ ت: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم، دار طيبة، الرياض، ط (٤) ١٩٩٧م.

(٥٢) معاني القرآن:

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دت، دن .

(٥٣) معاني القرآن، وإعرابه:

أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج ت ٣١١هـ، ت: عبد الجليل شلبي (أ.د)، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٤م.

(٥٤) معاني القرآن:

أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالنحاس ت ٣٣٨هـ ت: محمد علي الصابوني (أ.د)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط (١) ١٩٨٨م.

(٥٥) المفردات في غريب القرآن:

أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ت ٥٠٢ هـ ت:  
محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت، دت .

(٥٦) الميزان في تفسير القرآن:

الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط (٣) ١٩٧٤ م.

(٥٧) نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم:

محمد الغزالي السقا (الشيخ)، دار الشروق، القاهرة، ط (٢)، ١٩٩٦ م.

(٥٨) النكت والعيون، الشهير بتفسير الماوردي:

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ، علق عليه: السيد

عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٢ م

### ثانياً: الحديث النبوي وشروحه

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان:

علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت ٧٣٩ هـ، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط (١) ١٩٨٧ م.

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام:

تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، الشهير، بابن دقيق العيد ت

٧٠٢ هـ، دت، دن .

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم:

أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض ت ٥٤٤ هـ ت: يحيى إسماعيل

(أ. د.)، دار الوفاء، المنصورة، ط (١) ١٩٩٨ م .

(٤) تحفة الأحوذى:

أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت ١٣٥٣ هـ

ضبط، وتوثيق: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥ م.



(٥) التعليق المغنى على الدارقطنى:

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، دار المحاسن، القاهرة، دت .  
«مطبوع بهامش سنن الدارقطنى» .

(٦) تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير:

أحمد بن على ابن حجر العسقلانى ت ٨٥٢هـ ت: عادل أحمد  
عبدالموجود، وعلى محمد معوض، الباز، مكة المكرمة، ط (١) ١٩٩٨م .

(٧) الجامع الصحيح المسمى سنن الترمذى :

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩هـ ت: أحمد شاکر (الشيخ)،  
مصطفى الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٩٧٨م .

(٨) سبل السلام شرح بلوغ المرام:

محمد إسماعيل الأمير الصنعانى ت ١١٨٢هـ، صححه، وعلق عليه محمد  
عبد العزيز الخولى، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٠م .

(٩) السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج:

الطيب صديق بن حسن خان القنوجى ت ١٣٠٧هـ، ت: عبد الله  
الأنصارى، وزارة الأوقاف، قطر .

(١٠) سنن الدارقطنى :

على بن عمر الدارقطنى ت ٣٨٥هـ ت: السيد عبد الله هاشم المدنى، دار  
المحاسن، القاهرة، دت .

(١١) سنن الدارمى:

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ت ٢٥٥هـ، دار الكتب  
العلمية، بيروت، دت .

(١٢) سنن أبي داود:

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ ت: محمد محيي الدين عبدالحميد (الشيخ)، دار الفكر، دت .

(١٣) سنن سعيد بن منصور:

سعيد بن منصور بن شعبة المكي ت ٢٢٧هـ ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٨٥م .

(١٤) السنن الكبرى:

أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨هـ، دار الفكر، دت .

(١٥) سنن ابن ماجه:

أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥هـ ت: محمد فؤاد عبد الباقي (أ)، دار الحديث، القاهرة، دت .

(١٦) سنن النسائي، وتسمى بالمجتبي :

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣هـ دار القلم، بيروت، دت .

(١٧) شرح معاني الآثار:

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت ٣٢١هـ، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٧٩م .

(١٨) شرح النووي لصحيح مسلم:

أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، دت .

(١٩) صحيح البخاري (الجامع الصحيح):

شيخ المحدثين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ دار

الحديث، القاهرة، ط (١) ٢٠٠٠م .

(٢٠) صحيح الجامع الصغير:

محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٣) ١٩٨٢م.

(٢١) صحيح مسلم:

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ ت: محمد

فؤاد عبد الباقي (أ)، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩١م.

(٢٢) ضعيف الجامع الصغير:

محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٢) ١٩٧٩م.

(٢٣) طرح التثريب في شرح التقریب:

أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (الحافظ) ت ٥٨٦هـ، وولده

قاضي مصر، ولي الدين أبو زرعة ت ٨٢٦هـ، ط: دار المعارف، سوريا، دت.

(٢٤) عمدة القارى شرح صحيح البخارى :

الإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ت ٥٨٥٥، مصطفى

الخلبي، القاهرة، ط (١)، ١٩٧٢م.

(٢٥) عون البارى لحل أدلة صحيح البخارى:

أبو الطيب صديق بن حسن بن علي القنوجي ت ١٣٠٧هـ، مطابع قطر

١٩٨١م.

(٢٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود:

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: عصام الدين الصبايطي،

دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠١م.

(٢٧) الفائق في غريب الحديث :

جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ ت: علي محمد

البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

(٢٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري:

أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى الهواري، والسيد عبد المعطى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دت .

(٢٩) مجمع الزوائد، ومنيع الفوائد:

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (الحافظ) ت ٨٠٧ هـ، مكتبة القدس، القاهرة، دت .

(٣٠) المستدرک علی الصحيحین:

أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت ٤٠٥ هـ دار المعرفة، بيروت، دت .

(٣١) المسند:

أحمد بن محمد بن حنبل (الإمام) ت ٢٤١ هـ ت: أحمد محمد شاكر (الشيخ)، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٥ م.

أحمد بن محمد بن حنبل (الإمام) ت ٢٤١ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٤) ١٩٨٣ م.

(٣٢) المصنف:

أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت ٢١١ هـ المكتب الإسلامي ط (٢) ١٩٨٣ م.

(٣٣) المصنف في الأحاديث والآثار:

عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ، دار الفكر، بيروت ط (١) ١٩٨٩ م.

(٣٤) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:

ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (الحافظ) ت ٨٥٢ هـ ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣ م.

## (٣٥) معالم السنن:

أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ت ٣٨٨ هـ، ت: محمد حامد الفقى، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، دت «مطبوع مع مختصر أبى داود للمنذرى» .

## (٣٦) المعجم الأوسط:

أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى ت ٣٦٠ هـ  
ت: أيمن صالح شعبان، وسيد أحمد إسماعيل، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٦ م.

## (٣٧) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى:

رتبه ونظمه ليف من المستشرقين، ونشره الدكتور ونسك أستاذ العربية بجامعة ليدن، دار الدعوة، استانبول، ١٩٨٦ م.

## (٣٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:

أبو العباس أحمد بن عمر القرطبى ت ٦٥٦ هـ، ت: محيى الدين ديب، وأحمد محمد السيد، ويوسف بديوى، ومحمود إبراهيم، دار ابن كثير، دمشق، ط (٢) ١٩٩٩ م.

## (٣٩) المنهل العذب المورود شرح سنن أبى داود:

محمود خطاب السبكى (الإمام) مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٩ م.

## (٤٠) الموطأ:

الإمام مالك بن أنس المدنى ت ١٧٩ هـ ت: محمد فؤاد عبد الباقي (أ)، دار الحديث، القاهرة، ط (٢) ١٩٩٣ م.

## (٤١) نصب الراية لأحاديث الهداية:

جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى ت ٧٦٢ هـ، دار الحديث، القاهرة، دت .

(٤٢) النهاية فى غريب الحديث، والأثر:

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير ت ٦٠٦هـ  
ت: محمود الطناحى، و طاهر الزاوى، عيسى الحلبي، القاهرة، دت.

(٤٣) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار:

محمد بن على الشوكانى ت ١٢٥٥هـ، دار الحديث، القاهرة، دت.

### ثالثاً: الفقه والأصول

(١) الاجتهاد المقاصدى - حجيته ... ضوابطه .. مجالاته:

نور الدين بن مختار الخادمى (دكتور)، كتاب الأمة، قطر، عدد (٦٦) سنة  
(١٨) رجب ١٤١٩هـ .

### (٢) الإجماع:

محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى ت ٣١٨هـ ت: فؤاد عبد المنعم  
(دكتور)، دار الدعوة، الإسكندرية ط (٣) ١٤٠٢هـ .

(٣) أحكام العدة فى الإسلام:

محمد نور الدين المكى، مجلس إحياء كتب التراث، القاهرة، ط ١٠،  
١٩٩٤م.

(٤) الأحوال الشخصية:

محمد زكريا البرديسى (دكتور)، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٥م.

(٥) الأحوال الشخصية:

محمى الدين عبد الحميد (الشيخ)، دن، دت .

(٦) الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية فقهاً، وقضاء:

عبد العزيز عامر (أ. د)، دار الفكر العربى، القاهرة، ط (١)، ١٩٨٤م.

(٧) الأحوال الشخصية:

محمد أبو زهرة (الإمام)، دار الفكر العربى، القاهرة، دت .

(٨) الأحوال الشخصية فى الزواج والطلاق:

محمد مصطفى شحاته (أ. د.)، ١٩٨١م، دن.

(٩) الأحوال الشخصية فى الموارىث:

محمد مصطفى شحاته (أ. د.)، دن، دت .

(١٠) إرشاد الرائض:

أمين محمود خطاب السبكى، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط(١) ١٩٤٩م.

(١١) إخلاص الناوى:

شرف الدين إسماعيل بن أبى بكر المقرئ ت: ٨٣٧هـ ت: عبد العزيز عطية زلط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م.

(١٢) الأسرة فى التشريع الإسلامى:

محمد الدسوقى (أ. د.)، دار الثقافة، الدوحة، ط(١) ١٩٩٥م.

(١٣) الإشفاق على أحكام الطلاق:

محمد زاهد الكوثرى (الشيخ)، مطبعة مجلس الإسلام، القاهرة، دت.

(١٤) أصول الفقه:

محمد أبو زهرة (الإمام)، دار الفكر، القاهرة، دن .

(١٥) أعلام الموقعين عن رب العالمين:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر، المعروف بابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، ت: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٦٨م.

(١٦) الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع:

محمد الشربىنى الخطيب، ت: على معوض، وعادل عبد الموجود دار الكتب

العلمية، بيروت، ط(١) ١٩٩٤م.

(١٧) الأم:

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (الإمام) ت ٢٠٤هـ، دار الشعب،  
القاهرة ١٩٦٨م.

(١٨) البحر الرائق شرح كنز الدقائق:

زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم ت ٩٧٠هـ، دار المعرفة، بيروت.  
ط(٢)، دت .

(١٩) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:

علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ت ٥٨٧هـ، دار الكتاب  
العربي، بيروت، ط(٢) ١٩٨٢م.

(٢٠) بداية المجتهد، ونهاية المقتصد:

محمد بن أحمد بن رشد ت ٥٩٥هـ، ت: عبد المجيد طعمة حلبي، دار  
المعرفة، بيروت، ط(١) ١٩٩٧م .

(٢١) البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائع:

سلامة العزامي (الإمام)، مطبعة السعادة، القاهرة، دت .

(٢٢) بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك:

أحمد بن محمد الصاوي المالكي، عيسى الحلبي، القاهرة، دن .

\* البناية في شرح الهداية:

محمود بن أحمد العيني ت، دار الفكر، ط(١) ١٩٨٠م.

(٢٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي:

أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي ت ٥٥٨هـ : قاسم  
محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط(١) ٢٠٠٠م.

(٢٤) تحفة العروس:

محمود مهدي استانبولي، دار المعرفة، بيروت، دت .



(٢٥) تحفة المحتاج بشرح المنهاج:

شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي ت: ٩٧٤هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت .

(٢٦) تحفة الفقهاء:

علاء الدين السمرقندي ت ٥٣٩هـ، دار الباز، مكة المكرمة، ط (١) ١٩٨٤م .

(٢٧) التدابير الواقية من الزنا فى الفقه الإسلامى:

فضل إلهى (دكتور)، إدارة ترجمان الإسلام، باكستان، ط (٢) ١٩٨٥م .

(٢٨) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية:

عبد اللطيف عبد الله البرزنجى (دكتور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٣م .

(٢٩) تعدد الزوجات:

أحمد طه ريان (أ. د)، دار الاعتصام، القاهرة، دت .

(٣٠) تعدد الزوجات من النواحي الدينية، والإجتماعية، والقانونية:

عبد الناصر توفيق العطار (أ. د)، مجمع البحوث الإسلامية، الكتاب السابع والأربعون، مارس ١٩٧٢م .

(٣١) تنظيم الأسرة، وتنظيم النسل.

محمد أبو زهرة (الإمام)، دار الفكر العربى، القاهرة، دت .

(٣٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار المعروفة بحاشية ابن عابدين:

محمد أمين الشهير بابن عابدين، مصطفى الحلبي، القاهرة، ط (٣)

١٩٨٤م .

(٣٣) حاشية عميرة على شرح الجلال المحلى:

أحمد البرلسي، الملقب بعميرة، المتوفى ٩٥٧هـ، مصطفى الحلبي، القاهرة، ط(٣)، ١٩٥٦م.

(٣٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمصنف خليل:

محمد عرفة الدسوقي، عيسى الحلبي، القاهرة، دت .

(٣٥) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي:

أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ت ٤٥٠هـ، ت: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٩٩٤م.

(٣٦) حقوق النساء في الإسلام:

محمد رشيد رضا، هدية مجلة الأزهر لشهر رجب ١٤٢٤هـ

(٣٧) حكمة إياحة تعدد الزوجات:

عبد الله بن زيد آل محمود (الشيخ)، مطابع علي بن علي، الدوحة، دت

(٣٨) حكمة التشريع الإسلامي وفلسفته:

علي أحمد الجرجاوي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م

(٣٩) حلية الفقهاء :

أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ت ٣٩٥هـ، ت: محمد حسن

إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ٢٠٠٠م.

(٤٠) دراسات أصولية في القرآن الكريم:

محمد إبراهيم الحفناوي (أ. د)، دار الإشعاع، الإسكندرية ط(٢) ٢٠٠٢م.

(٤١) الذخيرة:

شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ ت: محمد حجي

(دكتور)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط(١) ١٩٩٤م.

- (٤٢) رخص ابن عباس، ومفرداته - دراسة فقهية مقارنة:  
إسماعيل سالم (أ. د)، دار النصر، القاهرة، ط(١) ١٩٩٣ م.
- (٤٣) الروض المربع شرح زاد المستقنع:  
الإمام البهوتي، دت: عماد عامر، دار الحديث، القاهرة، ط(١) ١٩٩٤ م.
- (٤٤) روضة الطالبين:  
أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (الإمام) ت ٦٧٦هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دت.
- (٤٥) الروضة الندية شرح الدرر البهية:  
أبو الطيب صديق بن حسن القنوجي، ت: عبد الله الأنصاري، دن، دت.
- (٤٦) الزواج العرفي بين الشريعة والقانون:  
حسن شلقماني (مستشار).
- (٤٧) زواج المسلمة بغير المسلم، وحكمة تحريمه:  
محمود محمد بابلي (دكتور)، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ.
- (٤٨) الزواج والطلاق في الإسلام:  
زكي الدين شعبان (أ. د)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- (٤٩) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار:  
محمد بن علي الشوكاني ت: ١٢٥٠هـ ت: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٨٥ م.
- (٥٠) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام:  
المحقق الحلي جعفر بن الحسن ت ٦٧٦هـ، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٣ م.

(٥١) شرح ابن قاسم الغزى على متن أبى شجاع:

محمد بن قاسم الغزى ت ٩١٨هـ، دار الخير، بيروت، ط (١) ١٩٩٥م.

(٥٢) الشرح الصغير:

أحمد بن محمد الدردير (الشيخ)، عيسى الحلبي، القاهرة، دت .

(٥٣) شرح فتح القدير:

محمد بن عبد الواحد المشهور بابن الهمام ت ٨٦١هـ، دار صادر، بيروت،

دت .

(٥٤) الشرح الكبير على مختصر خليل:

أحمد الدردير (الشيخ)، عيسى الحلبي، القاهرة، دت .

(٥٥) الشهاب في توضيح الكتاب:

عبد الله مصطفى المراغى، وعبد الله حمزة، مصطفى الحلبي القاهرة

ط (١)، ١٩٥٠م.

(٥٦) عمدة السالك وعدة الناسك:

شهاب الدين أحمد بن النقيب المصرى، المكتبة التجارية، القاهرة، ط (١)

١٩٤٨م.

(٥٧) الغاية القصوى فى دراسة الفتوى:

قاضى القضاة عبد الله بن عمر البيضاوى ت ٦٨٥هـ ت: على محيى الدين

القره داغى (أ. د)، دن، دت .

(٥٨) الغرة المنيقة فى تحقيق بعض مسائل الإمام أبى حنيفة:

سراج الدين أبو حفص عمر الغزنوى ت ٧٧٣هـ، مكتبة الإمام أبى حنيفة،

بيروت ط (٢) ١٩٨٨م.

(٥٩) الفرقة بين الزوجين، وما يتعلق بها من عدة، ونسب:

على حسب الله (أ)، دار الفكر العربى، القاهرة، دت .

## (٦٠) الفروع:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح ت ٧٦٣هـ، دار مصر للطباعة،  
القاهرة ط (٢) ١٩٦١م.

## (٦١) الفقه الإسلامى وأدلته:

وهبة الزحيلي (أ. د)، دار الفكر، بيروت، ط (٤) ١٩٩٧م.

## (٦٢) الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة:

حمزة النشرتى (أد)، وعبد الحفيظ فرغلى، وعبد الحميد مصطفى (أ. د).  
دن، دت .

## (٦٣) فقه السنة:

السيد سابق (الشيخ)، مكتبة المسلم، القاهرة، دت .

## (٦٤) الفقه على المذاهب الأربعة:

عبد الرحمن الجزيرى، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.

## (٦٥) الفقه المنهجى على مذهب الإمام الشافعى:

مصطفى الخن (دكتور)، ومصطفى البغا (دكتور)، وعلى الشريجي، دار  
القلم، دمشق، ط (٢) ١٩٨٧م.

## (٦٦) الفقه الواضح من الكتاب، والسنة على المذاهب الأربعة :

محمد بكر إسماعيل (أ. د)، دار المنار، القاهرة، ط (٢) ١٩٩٧م.

## (٦٧) الفواكه الدوانى على رسالة ابن أبى زيد القيروانى:

أحمد بن غنيم بن سالم المالكى ت ١٢٦هـ مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،  
٢٠٠٤م.

## (٦٨) فى أحكام الأسرة - دراسة مقارنة: الزواج والفرقة :

محمد بلتاجى (أ. د) دار التقوى، القاهرة، ط (١) ٢٠٠١م.

(٦٩) قوانين الأحكام الشرعية، ومسائل الفروع الفقهية:

محمد بن أحمد بن جزى المالكي، ت: عبد الرحمن حسن محمود، عالم الفكر، القاهرة، ط(١) ١٩٨٥م.

(٧٠) الكافي في فقه الإمام أحمد:

شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن قدامة ت ٦٣٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ط(٥) ١٩٨٨م.

(٧١) كتاب التحقيق:

أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (الإمام) ت ٦٧٦هـ ت: عادل عبد الموجود، وعلى معوض، دار الجيل، بيروت، ط(١)، ١٩٩٢م.

(٧٢) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار:

تقى الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني الشافعي، مطابع قطر الوطنية، ١٩٨٥م.

(٧٣) اللباب في شرح الكتاب:

عبد الغنى الغنيمي الدمشقي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨٠م

(٧٤) المبدع في شرح المقنع:

برهان الدين إبراهيم بن مفلح ت ٨٨٤هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط(١) ١٩٧٩م.

(٧٥) المبسوط:

شمس الأئمة، أحمد بن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦م.

(٧٦) المبسوط في فقه الإمامية:

أبو جعفر الطوسي، طهران، ط(٢)، ١٣٨٨هـ .

(٧٧) المجموع شرح المهذب:

أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (الإمام) ت ٦٧٦هـ، دار الفكر، بيروت .

(٧٨) المحرر الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد:

مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ت ٦٥٣هـ ت:

محمد حامد الفقى، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٠م.

(٧٩) المحلى:

أبو محمد على بن أحمد بن حزم ت ٤٥٦هـ، ت: لجنة إحياء التراث

العربى فى دار الآفاق، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دت .

(٨٠) المدونة الكبرى:

مالك بن أنس (الإمام) ت ١٧٩هـ، دار صادر، بيروت، دت .

(٨١) مسالك الدلالة فى شرح متن الرسالة:

أحمد بن محمد بن الصديق (الحافظ)، دار الفكر، بيروت، دت .

(٨٢) مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى:

مصطفى السيوطى الرحيباني، المكتب الإسلامى، دمشق، دت .

(٨٣) المعونة على مذهب عالم المدينة:

عبد الوهاب البغدادي (القاضي) ت ٤٢٢هـ، ت: حميش عبد الحق

(دكتور) دار الفكر، بيروت، دت .

(٨٤) المغنى:

شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن قدامة ت ٦٣٠هـ، ت محمد شرف

الدين خطاب، والسيد محمد السيد، وسيد إبراهيم صادق، دار الحديث،

القاهرة، ط (١) ١٩٩٦م.

(٨٥) مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج:

محمد الشربيني الخطيب - من علماء القرن العاشر الهجرى - مصطفى

الخلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

(٨٦) المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية:

عبد الكريم زيدان (أ. د)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢) ١٩٩٤م.

(٨٧) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية:

يوسف حامد العالم (أ. د) دار الأمان، المغرب، ط(٢)، ١٩٩٣م.

(٨٨) مقاصد الشريعة الإسلامي:

محمد الطاهر بن عاشور، ت: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس،

الأردن، ط(٢) ٢٠٠١م.

(٨٩) المقدمات الممهديات:

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ت ٥٢٠هـ، ت: محمد حجي

(دكتور)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط(١) ١٩٨٨م.

(٩٠) مكانة المرأة في القرآن، والسنة الصحيحة:

محمد بلتاجي (أ.د)، دار السلام، القاهرة ط(١) ٢٠٠٠م.

(٩١) منار السبيل:

إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، المكتب الإسلامي بيروت،

ط(٦) ١٩٨٤م.

(٩٢) المواثيق في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة:

محمد علي الصابوني (أ. د)، دار الحديث، القاهرة، دت.

(٩٣) مواهب الجليل من أدلة خليل:

أحمد بن أحمد المختار الشنقيطي، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر،

١٩٨٣م.

(٩٤) مواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد:

أحمد بن حجازي الفشني من علماء القرن العاشر، مصطفى الحلبي،



القاهرة، ط (٣) ١٩٣٨ م.

(٩٥) منهج عمر بن الخطاب فى التشريع:

محمد بلتاچى (أ. د)، دار السلام، القاهرة، ط (١)، ٢٠٠٢ م.

(٩٦) موسوعة فقه عبد الله بن عباس:

محمد رواس قلعة جى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دت.

(٩٧) الموسوعة الفقهية المقارنة (التجريد):

أبو الحسين أحمد بن محمد القدورى (الإمام) ت ٤٢٨هـ، ت: على جمعة

(أ. د)، ومحمد سراج (أ. د)، دار السلام، القاهرة، ط (١) ٢٠٠٤ م.

(٩٨) الموسوعة الفقهية الميسرة (الزواج):

محمد إبراهيم الحفناوى (أ. د)، دار الإيمان، المنصورة ط (١) ٢٠٠٢ م.

(٩٩) الموسوعة الفقهية الميسرة (الطلاق):

محمد إبراهيم الحفناوى (أ. د)، دار الإيمان، المنصورة ط (١) ٢٠٠٢ م.

(١٠٠) الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم:

أبو جعفر بن أحمد الصفار المعروف بابن النحاس، ت ٣٣٨هـ ت: شعبان

محمد إسماعيل (أ. د)، مكتبة عالم الفكر، القاهرة، ط (١) ١٩٨٦ م.

(١٠١) النسخ فى القرآن الكريم:

مصطفى زيد (أ. د)، دار الوفاء، المنصورة، ط (٣) ١٩٨٧ م.

(١٠٢) النص الشرعى من حيث وضوح دلالاته، وخفائها:

محمد إبراهيم الحفناوى (أ. د)، دت، دن.

(١٠٣) نظام الطلاق فى الإسلام:

أحمد شاكر (أ) مطبعة النهضة، القاهرة، ١٣٥٤ هـ .

(١٠٤) نكاح المتعة:

عبد الله الصباغ (دكتور)، مكتبة النور، القاهرة، دت.

(١٠٥) الهداية شرح بداية المبتدى:

أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني ت ٥٩٣هـ مكتبة وهدان، القاهرة،  
د ت .

(١٠٦) الواضح في فقه الإمام أحمد:

علي أبو الخير (دكتور)، دار الخير، بيروت، ط (٢) ١٩٩٦م.

(١٠٧) الوجيز في أحكام الأسرة في الإسلام:

محمد سلام مذكور (أ. د)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.

(١٠٨) الوسيط في المذهب:

محمد محمد الغزالي (حجة الإسلام) ت ٥٠٥هـ. ت: علي محيي الدين

القره داغي، (أ. د)، وزارة الأوقاف بدولة قطر، ١٩٩٦م.

(١٠٩) الوسيط في أحكام الأسرة في التشريع الإسلامي:

زكي زيدان (دكتور)، ٢٠٠١م.

## رابعاً: الفتاوى

- (١) أحسن الكلام في الفتاوى، والأحكام:  
عطية صقر (الشيخ)، دار الغد العربي، القاهرة، ط (١)، دت .
- (٢) بحوث، وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة:  
جاد الحق على جاد الحق (الإمام)، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ٢٠٠٤ م.
- (٣) بيان للناس من الأزهر الشريف:  
الأزهر الشريف، القاهرة، دت .
- (٤) قرارات مجلس المجمع الفقهي من دورته الأولى عام ١٣٩٨ هـ حتى دورته  
الثامنة ١٤٠٥ هـ:  
رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة .
- (٥) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء:  
دار الإفتاء المصرية، القاهرة .
- (٦) فتاوى معاصرة:  
يوسف القرضاوى (أ. د)، دار القلم، الكويت، ط (٥) ١٩٩٠ م.
- \* فتاوى معاصرة:  
المؤلف نفسه، دار الوفاء، المنصورة، ط (٣) ١٩٩٤ م.
- (٧) الفتاوى الهندية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان:  
الشيخ نظام، وجماعة من علماء الهند، دار المعرفة، بيروت، ط (٣)  
١٩٧٣ م.
- (٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:  
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة النهضة  
الحديثة، مكة المكرمة، دت .

### خامساً، اللغة، والأدب

(١) أثر الدلالة النحوية، واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن  
الشريعية:

عبد القادر السعدى (دكتور)، مطبعة الخلود، بغداد، ط: (١) ١٩٨٦م.

(٢) الأغاني:

على بن الحسن بن محمد القرشى المعروف بالأصبهاني، ت ٣٥٦هـ مؤسسة  
عز الدين للطباعة، والنشر، دت .

(٣) خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب:

عبد القادر بن عمر البغدادي ت: ١٠٩٣هـ

ت: عبد السلام هارون (أ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٩م.

(٤) ديوان امرئ القيس:

امرؤ القيس بن حجر الكندي ٥٤٥م، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار  
المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

(٥) الصحاح المسمى - تاج الدين، وصحاح العربية:

إسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣هـ وقيل: ٣٩٨هـ ت: أحمد عبد  
الغفور عطا، دن، ط (٢) ١٩٧٩م.

(٦) القاموس المحيط:

أبو طاهر محمد بن يعقوب بن إبراهيم الفيروز أباى ت ٨١٧هـ دار  
الحديث، القاهرة، دت .

(٧) الكامل:

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت ٢٨٥هـ، ت: محمد أحمد الدالي  
(دكتور)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٩٩٣م.

(٨) لسان العرب:

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصرى ت: ٧١١هـ ت:  
عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلى، دار  
المعارف، القاهرة، دت .

(٩) مختار الصحاح:

محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى، من علماء القرن الثامن الهجرى عنى  
بترتيبه: محمود خاطر، دار الحديث، القاهرة، دت .

(١٠) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى:

أحمد بن محمد بن على الفيومى ت ٧٧٠هـ، دت، دن .

(١١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:

محمد محى الدين عبد الحميد (الشيخ)، دن، دت .

### سادساً: التاريخ، والسيرة، والتراجم

(١) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب:

أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر ت ٤٦٣هـ بهامش الإصابة،  
مطبعة السعادة، القاهرة ط (١) ١٣٢٨هـ .

(٢) الإصابة فى تمييز الصحابة:

أحمد بن على بن حجر العسقلانى (الحافظ) ت ٨٥٢هـ، مطبعة السعادة،  
القاهرة، ط (١) ١٣٢٨هـ .

(٣) الأعلام:

خير الدين الزركلى، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٦) ١٩٨٤م .

(٤) البداية والنهاية:

أبو الفدا إسماعيل عماد الدين بن عمر بن كثير القرشى ت: ٧٧٤هـ، دار  
الفكر العربى، القاهرة، دت .

(٥) تاج التراجم في طبقات الحنفية:

زين الدين قاسم بن قطلوبغا ت ٨٧٩هـ، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٢م.

(٦) تاريخ بغداد:

أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية،

بيروت، دت .

(٧) تقريب التهذيب:

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (الحافظ) ت: ٨٥٢هـ ت: عبد الوهاب

عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، دت .

(٨) تهذيب الأسماء، واللغات:

أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (الإمام) ت: ٦٧٦هـ، دار الكتب

العلمية، بيروت، دت .

(٩) تهذيب التهذيب:

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (الحافظ) ت ٨٥٢هـ، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ط (٢) ١٩٩٣م .

(١٠) حضارة العرب:

جوستاف لوبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٣) ١٩٧٨م.

(١١) دول الإسلام:

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت: ٧٤٨هـ، مطابع قطر

الوطنية، دت .

(١٢) زاد المعاد في هدى خير العباد:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ت

٧٥١هـ ت: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط (١٠) ١٩٨٥م.

(١٣) السيرة النبوية:

أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري ت ٢١٣هـ، ت: جمال ثابت،  
ومحمد محمود، وسيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط (١) ١٩٩٦م.

(١٤) السيرة النبوية الصحيحة:

أكرم ضياء العمري (أ. د)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط (٦)  
١٩٩٤م.

(١٥) صفة الصفوة:

عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي ت: ٥٩٧هـ، ت، طه عبد  
الرءوف سعد، دار الغد العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.

(١٦) شجرة النور الزكية:

حسنين مخلوف، دار الفكر، دت.

(١٧) طبقات الشافعية الكبرى :

تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت: ٧٧١هـ، ت:  
محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، عيسى الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٩٦٤هـ.

(١٨) طبقات الشافعية :

أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة الدمشقي ت ١٤٤٨هـ  
ت: الحافظ عبد العليم خان (دكتور)، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٩٨٧م.

(١٩) الطبقات الكبرى :

أبو عبد الله محمد بن سعد ت: ٢٣٠هـ. ت: حمزة النشرتي (أ. د)،  
وعبد الحفيظ فرغلي (الشيخ)، دن، دت .

(٢٠) طبقات المفسرين:

شمس الدين محمد بن علي الداوودي ت: ٩٤٥هـ، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط (١) ١٩٨٣م.

(٢١) الفتح المبين فى طبقات الأصوليين:

عبد الله مصطفى المراغى (الشيخ)، الناشر: عبد الحميد أحمد حنفى،  
القاهرة، دت .

(٢٢) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية:

أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى، دار المعرفة، بيروت، دت .

(٢٣) معجم البلدان:

ياقوت بن عبد الله الحموى البغدادى ت ٦٢٦هـ، ت: فريد الجندى، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٠م .

(٢٤) المغنى فى الضعفاء:

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ت ٧٤٨هـ، ت: نور الدين  
عتر، مطابع الدوحة الحديثة، دت .

(٢٥) المغنى فى ضبط أسماء الرجال:

محمد طاهر بن على الهندى ت: ٩٨٦هـ، دار الكتاب العربى، بيروت،  
١٩٨٢م .

(٢٦) وفيات الأعيان:

محمد بن على بن عبد الواحد بن الزملى ت: ٧٢٧هـ .

### سابعاً : دراسات حديثة

(١) اتفاقية القضاء على أشكال التمييز بين الرجل، والمرأة:

جاد الحق على جاد الحق (الإمام)، هدية مجلة الأزهر، عدد يوليو ١٩٩٥م .

(٢) الأديان فى القرآن:

محمود بن الشريف (دكتور)، دار عكاظ، جدة، ط (٣)، ١٩٧٩م .

(٣) أطوار الخلق فى تاريخ الإنسان:

أحمد شوقى إبراهيم (دكتور)، من سلسلة: بين القرآن والعلم، مطابع  
روزاليوسف، القاهرة، دت .



(٤) التجديد في الفقه الإسلامي:

محمد الدسوقي (أ. د)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عدد (٧٨)، القاهرة، ط ٢٠٠١ م.

(٥) تحرير المرأة في عصر الرسالة:

عبد الحليم أبو شقة (أ)، دار القلم، الكويت، ط (١) ١٩٩٣ م.

(٦) الجانب العلمي في القرآن:

صلاح الدين خطاب (دكتور)، الناشر العربي، القاهرة، ١٩٧٠ م.

(٧) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث:

محمد الغزالي (الشيخ)، دار الشروق، القاهرة، ط (٦) ١٩٨٩ م.

(٨) شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام:

محمد عمارة (أ. د)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عدد (٧٤)،

القاهرة ٢٠٠١ م.

(٩) الطب النبوي والعلم الحديث:

محمود النسيمي (دكتور)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٤) ١٩٩٦ م.

(١٠) عالمية الإسلام:

شوقي ضيف (أ. د)، طبعة دار المعارف، دت.

(١١) الغريزة الجنسية بين اليهودية والمسيحية:

على أحمد الفريسي (دكتور)، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط (٢) ٢٠٠٢ م.

(١٢) القرآن والطب الحديث:

أحمد شوقي الفنجري (دكتور)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

ط ٢٠٠٠ م.

(١٣) قصة الزواج والعزوبة:

على عبد الواحد وافي (أ. د)، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط ١٩٥٦ م.

(١٤) قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة:

محمد الغزالي، (الشيخ)، دار الشروق، القاهرة، ط (٦) ١٩٩٦ م.

(١٥) قضية المرأة. رؤية تأصيلية:

سعاد عبد الله الناصر (دكتورة)، كتاب الأمة، عدد (٩٧)، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤٢٤ هـ .

(١٦) كيف نتعامل مع القرآن :

محمد الغزالي (الشيخ)، دار الوفاء، المنصورة، ط ١٩٩٢ م.

(١٧) المؤامرة على المرأة المسلمة - تاريخ ووثائق :

السيد أحمد فرج (أ. د)، دار الوفاء، المنصورة، ط (٢) ١٩٨٦ م.

(١٨) مؤتمرات المرأة بين الجهالة والعدالة:

سلسلة كتب التصوف الإسلامي، كتاب رقم (٣٨)، دن، دت.

(١٩) مجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود:

المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٨٢ م.

(٢٠) المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرياني:

محمد سعيد البوطي (أ. د)، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٩٩٦ م.

(٢١) المرأة بين الفقه والقانون:

مصطفى السباعي (دكتور)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٥)، دن.

(٢٢) المرأة في الإسلام:

على عبد الواحد وافي (أ. د)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة،

ط (٢)، دت .

(٢٣) المرأة في القرآن:

عباس العقاد (أ)، مكتبة الأسرة، القاهرة، ط ٢٠٠٠ م .

(٢٤) المرأة وحقوقها في الإسلام:

محمد الصادق عفيفي (دكتور)، سلسلة دعوة الحق، رقم (١٧)، الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١٤٠٢هـ.

(٢٥) مرض الإيدز طاعون العصر:

عبد الفتاح عطا الله (دكتور)، دار الوفاء، المنصورة، ط (٢) ١٩٩٠م.

(٢٦) من أجل تحرير المرأة:

محمد رشيد العويد، دار ابن حزم، بيروت، ط (٣)، ١٩٩٤م.

(٢٧) الموسوعة الذهبية:

فاطمة محجوب (أ. د)، دار الغد العربي، القاهرة، دت .

(٢٧) نظام الأسرة في اليهودية والنصرانية والإسلام:

صابر أحمد طه (دكتور)، نهضة مصر للطباعة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢٨) نفحات في القرآن الكريم:

عبد اللطيف السبكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢٩) وثيقة مؤتمر السكان والتنمية - رؤية شرعية:

الحسيني جاد (دكتور)، كتاب الأمة، عدد (٥٣)، وزارة الأوقاف، قطر، ط (١) ١٤١٧هـ .

## ثامناً: البحوث والرسائل العلمية

(١) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي:

عمر سليمان الأشقر (أ. د)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ٢٠٠١م.

(٢) أحكام الحيض :

سهير إسماعيل (دكتورة)، مجلة الشريعة والقانون - علمية محكمة -

جامعة الأزهر - فرع طنطا - عدد (١٢) سنة ٢٠٠٠م.

(٣) الأحكام الشرعية المتعلقة بمرض الإيدز:

عمر سليمان الأشقر (أ. د)، ضمن كتاب: دراسات طبية في قضايا فقهية معاصرة، الجزء الأول، دار النفائس، الأردن، ط (١) ٢٠٠١ م.

(٤) تنمة الإيانة في علوم الديانة :

المتولى النيسابورى الشافعى، ت ٤٧٨هـ، دراسة وتحقيق: مصطفى حامد، رسالة تخصص (ماجستير) فى الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر - فرع طنطا - العام الجامعى ٢٠٠٣ م.

(٥) الحقوق غير المالية الناشئة عن عقد الزواج:

رسالة ماجستير - زينب حسن شرقاوى - كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨ هـ.

(٦) الحيض والنفاس والحمل بين الفقه والطب:

عمر سليمان الأشقر (أ. د) ضمن كتاب: دراسات طبية في قضايا طبية معاصرة، الجزء الأول، دار النفائس، الأردن، ط (١) ٢٠٠١ م.

(٧) الزواج والطلاق فى بعض المجتمعات العربية:

عبد الحميد الأنصارى (أ. د)، حولية بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - فرع طنطا - عدد (٢٠) ١٩٩٩ م.

(٨) غاية الغور فى دراية الدور - دور الطلاق :

أبو حامد الغزالى، (الإمام) دراسة وتحقيق: أحمد عيد عبد الرحيم، رسالة تخصص (ماجستير) فى الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - فرع طنطا - العام الجامعى ٢٠٠٤ م.

(٩) المرأة المسلمة ماذا يراد منها؟:

سهيلة زين العابدين (أ)، مجلة دراسات إسلامية - علمية محكمة - مركز البحوث والدراسات، السعودية، عدد (٦) ١٤٢٣ هـ.

(١٠) الولاية والشهادة فى النكاح:

حسين سمرة (دكتور)، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، عدد (٥٠) سنة ١٣، محرم- صفر - ربيع الأول، ١٤٢٢هـ .

### تاسعاً: المجلات والصحف السيارة

(١) تقرير عالمى يكشف معاناة المرأة:

على محمد العجلة، منار الإسلام - مجلة - الإمارات العربية المتحدة، عدد (٣٤٤)، ٢٩ شعبان ١٤٢٤هـ .

(٢) تحقق صحفى حول مشكلة العنوسة فى مصر:

جريدة الأهرام، القاهرة، عدد (١٤) سنة (١٢٨) الجمعة ٤ يونيو ٢٠٠٤م، ص ٣٧ .

(٣) رؤية إسلامية لقضية السكان والتنمية:

محمد سليم العوا، (أ. د) مجلة العربى، الكويت، عدد (٤٣٤) ١٩٩٥م .

(٤) رب الأسرة المصرية امرأة:

مجلة نصف الدنيا، القاهرة، عدد (١٢) سبتمبر ١٩٩٩م .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

فهرس الموضوعات

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم لفضيلة الأستاذ الدكتور / <b>على جمعة محمد</b> مفتى جمهورية مصر العربية	٥
إهداء	٦
شكر وتقدير	٨
المقدمة: فى افتتاحية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث، وخطته ..	٩
<b>الباب الأول: ما ورد فى القرآن بشأن النكاح</b>	٢١
تمهيد: فى تعريف النكاح، وبيان حكمته، وحكمه	٢٣
* تعريف النكاح:	٢٣
* بيان حكمته:	٢٦
* حكمه:	٢٩
<b>الفصل الأول: ما ورد فى القرآن بشأن الترغيب فى النكاح:</b>	٣٥
المبحث الأول: النكاح نعمة من نعم الله على الإنسان	٣٧
المبحث الثانى: النكاح سنة كونية	٤١
المبحث الثالث: النكاح رغبة فطرية فى الإنسان	٤٥
المبحث الرابع: النكاح سنة من سنن المرسلين	٥٠
المبحث الخامس: النكاح مطلب من مطالب المؤمنين	٥٢
المبحث السادس: النكاح وسيلة للغنى	٥٥

٦١	<b>الفصل الثاني: ما ورد في القرآن بشأن الخطبة:</b>
٦٣	تمهيد: في طبيعة الخطبة في الشريعة الإسلامية .....
٦٥	المبحث الأول: موانع صحة الخطبة .....
٧٧	المبحث الثاني: ما يباح النظر إليه عند الخطبة .....
٨٤	المبحث الثالث: عرض الرجل ابنته على الرجل الصالح .....
٨٦	المبحث الرابع: عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح .....
٩١	<b>الفصل الثالث: ما ورد في القرآن بشأن من يحرم نكاحهن</b>
٩٣	المبحث الأول: المحرمات مؤبداً .....
٩٤	تمهيد: في معنى المحرمات مؤبداً .....
٩٥	المطلب الأول: المحرمات بالنسب .....
٩٨	المطلب الثاني: المحرمات بالمصاهرة .....
١٠٩	المطلب الثالث: المحرمات بالرضاع .....
١١٠	حكمة تحريم المحرمات مؤبداً .....
١١٥	المبحث الثاني: المحرمات مؤقتاً .....
١١٦	تمهيد: في معنى المحرمات مؤقتاً .....
١١٧	المطلب الأول: الجمع بين المحارم .....
١١٧	١ - الجمع بين الأختين .....
١١٩	٢ - الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها .....
١٢١	المطلب الثاني: الزواج بأكثر من أربع .....

- المطلب الثالث: نكاح زوجة غيره ومعتدته ..... ١٢٣
- أولاً: نكاح زوجة الغير ..... ١٢٣
- ثانياً: نكاح المعتدة ..... ١٢٥
- المطلب الرابع: نكاح المطلقة ثلاثاً ..... ١٣٠
- المطلب الخامس: نكاح المشتركة، والكتابية ..... ١٣٦
- أولاً: نكاح المشتركة ..... ١٣٦
- ثانياً: نكاح الكتابية ..... ١٣٩
- تعقيب: فى ما اشترطه الإسلام لإباحة نكاح الكتابية ..... ١٤٣
- المطلب السادس: نكاح الزانية ..... ١٤٨
- الفصل الرابع: ما ورد فى القرآن بشأن عقد النكاح**
- تمهيد: فى معنى العقد، وخصائصه ..... ١٥٩
- أولاً: معنى العقد ..... ١٥٩
- ثانياً: خصائصه ..... ١٦٠
- المبحث الأول: ألفاظ عقد النكاح ..... ١٦٣
- ١ - لفظ النكاح ..... ١٦٣
- ٢ - لفظ الزواج ..... ١٦٤
- المبحث الثانى: الولى ..... ١٦٩
- هل فى تشريع الولى إلغاء لشخصية المرأة؟ ..... ١٧٩
- المبحث الثالث: الإشهاد على النكاح ..... ١٨٣

الموضوع رقم الصفحة

- ١٨٦ ..... أنكحة حكم الإسلام بيطلائها
- ١٨٦ ..... - النكاح بلفظ الهبة
- ١٨٦ ..... - الأنكحة التي تفتقد شرط الإعلان
- ١٨٧ ..... - النكاح بدون ولي
- ١٨٧ ..... - النكاح العرفي

### الفصل الخامس: ما ورد في القرآن بشأن الحقوق

- ١٨٩ ..... **المادة المترتبة على عقد النكاح**
- ١٩١ ..... المبحث الأول: في الحق الأول: (الصداق)
- ١٩٢ ..... تمهيد: في تعريف الصداق، والحكمة من مشروعيته
- ١٩٢ ..... أولاً: تعريف الصداق
- ١٩٤ ..... ثانياً: الحكمة من مشروعيته
- ١٩٧ ..... المطلب الأول: الصداق هبة خالصة للمرأة
- ٢٠٣ ..... المطلب الثاني: قدر الصداق، ونوعه
- ٢٠٣ ..... أولاً: قدر الصداق
- ٢١٢ ..... ثانياً: نوعه
- ٢١٧ ..... المطلب الثالث: وجوب الصداق المسمى كله
- ٢٢٢ ..... المطلب الرابع: وجوب نصف الصداق، أو العفو عنه
- ٢٢٦ ..... المطلب الخامس: المتعة
- ٢٣١ ..... تنمة: هل تشتر المتعة لكل مطلقة؟

٢٣٤	المطلب السادس: الزيادة على الصداق، أو الخط منه
٢٣٨	المطلب السابع: اشتراط الولى شيئاً من الصداق لنفسه
٢٤٠	المبحث الثانى : النفقة
٢٤١	المطلب الأول: حكم النفقة
٢٤٥	المطلب الثانى: مقدار النفقة
٢٤٩	المطلب الثالث : أنواع النفقة
٢٥٣	المبحث الثالث: الحق الثالث (التوارث بين الزوجين)

### الفصل السادس: ما ورد فى القرآن بشأن

٢٥٧	الحقوق غير المادية بين الزوجين
٢٥٩	المبحث الأول: فيما يتماثل فيه الزوجان
٢٦٠	المطلب الأول: المعاشرة بالمعروف
٢٦٣	* من صور المعاشرة بالمعروف
٢٦٧	المطلب الثانى: المماثلة فى الحقوق، والواجبات
٢٧١	المطلب الثالث: الاستمتاع بالوطء
٢٧٥	المطلب الرابع: حالات يحظر فيها الاستمتاع
٢٧٥	١ - حال الصوم
٢٧٨	ب - حال الاعتكاف
٢٨٠	ج - فى الحج
٢٨٣	د - فى الحيض

الموضوع رقم الصفحة

- ٢٨٨ ..... \* الحكمة من تحريم جماع الحائض
- ٢٩٠ ..... هـ - فى الدبر
- ٢٩٣ ..... \* حكمة التحريم
- ٢٩٥ ..... المبحث الثانى: فيما يتمايز فيه الزوجات
- ٢٩٦ ..... المطلب الأول: القوامة
- ٣٠٣ ..... المطلب الثانى: الطاعة
- ٣١٠ ..... المطلب الثالث: التعدد
- ٣١٨ ..... المسألة الأولى: العدد الذى يباح جمعه بين الزوجات
- ٣٢٠ ..... المسألة الثانية: شرط التعدد
- ٤٢٦ ..... المسألة الثالثة: تقييد تعدد الزوجات قضائياً
- ٣٢٩ ..... \* هل فى تشريع التعدد ظلم للمرأة ؟
- ٣٣٥ ..... الباب الثانى: ما ورد فى القرآن بشأن الفرقة بين الزوجين
- ٣٣٧ ..... تمهيد: فى معنى الفرقة، وأنواعها، والحكمة من مشروعيتها
- ٣٣٧ ..... ١ - معنى الفرقة
- ٣٣٧ ..... ٢ - أنواع الفرقة
- ٣٤١ ..... ٣ - الحكمة من مشروعيتها
- ٣٤٧ ..... **الفصل الأول: فى منهج القرآن فى معالجة أسباب الطلاق**
- ٣٤٩ ..... المبحث الأول: تشكيك الزوج فى مشاعر البغض لزوجته
- ٣٥٣ ..... المبحث الثانى: معالجة نشوز الزوجة

- ٣٦٤ ..... \* شبهة وردها بشأن ضرب الزوجات
- ٣٦٨ ..... المبحث الثالث: الحكمان
- ٣٧٥ ..... المبحث الرابع: معالجة نشوز الزوج
- ٣٨١ ..... **الفصل الثانى: منهج القرآن فى تضييق دائرة الطلاق**
- ٣٨٣ ..... المبحث الأول: كون الطلاق بيد الرجل
- ٣٨٤ ..... \* الحكمة من جعل الطلاق بيد الرجل
- ٣٨٧ ..... المبحث الثانى: كون الطلاق مرة بعد مرة
- ٣٩٣ ..... المبحث الثالث: الوقت الذى يسن فيه الطلاق
- ٤٠٠ ..... \* الحكمة من تحريم الطلاق فى الحيض
- ٤٠٢ ..... المبحث الرابع: الإشهاد على الطلاق
- ٤٠٨ ..... المبحث الخامس: الألفاظ التى يقع بها الطلاق
- ٤٠٨ ..... ١ - لفظ الطلاق
- ٤٠٨ ..... ٢ - لفظ النراق
- ٤٠٨ ..... ٣ - لفظ السراح
- ٤٠٩ ..... \* صيغ الطلاق
- ٤١١ ..... \* صيغة منجزة
- ٤١١ ..... \* صيغة معلقة
- ٤١٢ ..... \* صيغة مضافة إلى زمن

\* تعقيب: فى أهمية تطبيق المنهج الإسلامى فى معالجة أسباب

٤١٣ ..... الطلاق

٤١٥ **الفصل الثالث: ما ورد فى القرآن بشأن أنواع الطلاق**

٤١٧ ..... المبحث الأول: الطلاق الرجعى

٤٢٠ ..... \* الرجعة

٤٢٤ ..... المسألة الأولى: من له حق الرجعة

٤٢٤ ..... المسألة الثانية: بم تكون الرجعة ؟

٤٢٥ ..... المسألة الثالثة: متى تجب الرجعة على الزوج ؟

٤٢٦ ..... المسألة الرابعة: الألفاظ التى تقع بها الرجعة

٤٢٦ ..... المسألة الخامسة: حكم الإشهاد على الرجعة

٤٢٧ ..... المبحث الثانى: الطلاق البائن بينونة صغرى

٤٢٧ ..... ١ - الطلاق قبل الدخول

٤٣١ ..... ٢ - الطلاق على مال

٤٣٢ ..... ٣ - الطلاق الرجعى بعد انتهاء العدة

٤٣٣ ..... المبحث الثالث: الطلاق البائن بينونة كبرى

٤٤١ **الفصل الرابع: ما ورد فى القرآن بشأن التفريق القضائى**

٤٤٣ ..... تمهيد: فى تفريق القاضى، ومرده

٤٤٤ ..... المبحث الأول: التفريق بالإيلاء

٢٤٤٥ ..... المبحث الثانى: التفريق بالخلع



- ٤٦٢ ..... \* هل يجوز أن يكون طلب المخالعة من قبل الزوج ؟
- ٤٦٣ ..... المسألة الأولى: ما يصح به الخلع ومقداره
- ٤٦٤ ..... المسألة الثانية: إذن القاضى فى الخلع
- ٤٦٦ ..... المسألة الثالثة: هل الخلع فسخ، أو طلاق؟
- ٤٧٠ ..... المبحث الثالث: التفريق للضرر
- ٤٧٠ ..... ١ - سوء العشرة والمعاملة
- ٤٧٢ ..... ٢ - التفريق لعدم الإنفاق
- ٤٧٧ ..... المبحث الرابع: التفريق باللعان
- ٤٨٨ ..... المبحث الخامس: الفرقة بإباء أحد الزوجين الإسلام
- ٤٩٧ ..... **الفصل الخامس: ما ورد فى القرآن بشأن العدة**
- ٤٩٩ ..... المبحث الأول: أنواع العدة
- ٥٠٠ ..... المطلب الأول: المعتدات بالأقراء
- ٥٠٧ ..... المطلب الثانى: المعتدات بالأشهر
- ٥١٥ ..... المطلب الثالث: المعتدات بوضع الحمل
- ٥٢٠ ..... المبحث الثانى: أحكام المعتدة
- ٥٢١ ..... المطلب الأول: المعتدة من طلاق رجعى
- ٥٢٩ ..... المطلب الثانى: المعتدة من طلاق بائن
- ٥٣٦ ..... المطلب الثالث: المعتدة من وفاة
- ٥٤٧ ..... \* حكمة مشروعية العدة

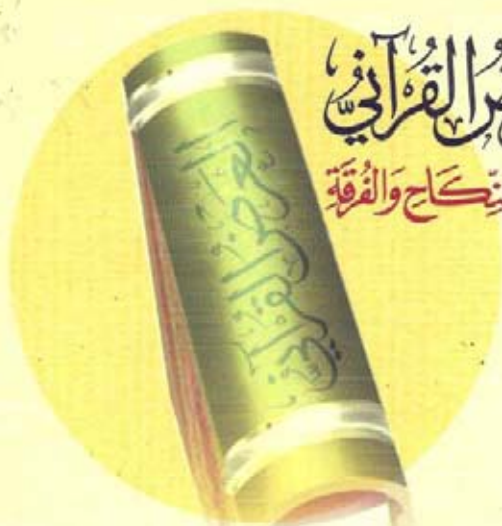


رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



العرض القرآني  
لقضايا التكاح والفقه



6 222007 702853